

المجلد الخامس

بين

مُصَيِّحُ الْمُتَدَيِّنِ

فِي شَرْحِ الْعُرْوَةِ الْوُثْقَى

وَالْمُتَدَيِّنِ الْفَائِدِ

لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي

عَبْدِ اللَّهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مصباح الهدى فى شرح العروء الوثقى

كاتب:

محمد تقى آملى

نشرت فى الطباعة:

بى جا

رقمى الناشر:

مركز القائمىء باصفهان للتحريات الكمبيوترىء

الفهرس

٥	الفهرس
٢٣	مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى المجلد ٧
٢٣	اشارة
٢٣	[تتمة كتاب الطهارة]
٢٣	[تتمة فصل فى الأغسال]
٢٣	[تتمة فصل فى الأغسال الواجبة]
٢٣	[تتمة أحكام الأموات]
٢٣	[تتمة فصل فى الدفن]
٢٣	[فصل فى مكروهات الدفن]
٢٣	اشارة
٢٣	[الأول دفن ميتين فى قبر واحد]
٢٥	[الثانى فرش القبر بالساج و نحوه]
٢٦	[الثالث نزول الأب فى قبر ولده]
٢٦	[الرابع ان يهيل ذو الرحم على رحمه التراب]
٢٦	[الخامس سد القبر بتراب غير ترابه]
٢٧	[السادس تجصيصة أو تطيينه لغير ضرورة]
٢٨	[السابع تجديد القبر بعد اندراسه]
٢٨	[الثامن تسنيمه]
٢٨	[التاسع البناء عليه عدا قبور من ذكر]
٢٩	[العاشر اتخاذ المقبرة مسجدا]
٣٠	[الحادى عشر المقام على القبور]
٣٠	[الثانى عشر الجلوس على القبر]
٣٠	[الثالث عشر البول و الغائط فى المقابر]
٣٠	[الرابع عشر الضحك فى المقابر]

- ٣١ [الخامس عشر الدفن في الدور]
- ٣١ [السادس عشر تنجيس القبور]
- ٣١ [السابع عشر المشى على القبر]
- ٣١ [الثامن عشر الاتكاء على القبر]
- ٣٢ [التاسع عشر إنزال الميت في القبر بغطاء]
- ٣٢ [العشرون رفع القبر عن الأرض أزيد من أربع أصابع مفرجات]
- ٣٢ [الحادى والعشرون نقل الميت من بلد موته الى بلد آخر]
- ٣٧ [مسائل]
- ٣٧ [مسألة يجوز البكاء على الميت]
- ٣٨ [مسألة (٢) يجوز النوح على الميت بالنظم و النثر]
- ٣٩ [مسألة (٣) لا يجوز اللطم و الخدش و جز الشعر]
- ٤٢ [مسألة (٤) في جز المرأة شعرها في المصيبة كفارة شهر رمضان]
- ٤٢ [مسألة (٥) في شق الرجل ثوبه في موت زوجته أو ولده]
- ٤٢ [أفصل في حرمة نبش قبر المؤمن]
- ٤٢ [مسألة (٦) يحرم نبش قبر المؤمن]
- ٤٤ [مسألة (٧) يستثنى من حرمة النيش موارد]
- ٤٤ اشارة
- ٤٤ [الأول إذا دفن في مكان مغصوب]
- ٤٥ [الثاني إذا كان مدفونا بلا غسل و لا كفن]
- ٤٧ [الثالث إذا توقف إثبات حق من الحقوق على رؤيته جسده]
- ٤٧ [الرابع لدفن بعض أجزائه المبانة منه معه]
- ٤٧ [الخامس إذا دفن في مقبرة لا يناسبه]
- ٤٧ [السادس لنقله الى المشاهد المشرفة]
- ٤٨ [السابع إذا كان موضوعا في تابوت و دفن كذلك]
- ٤٩ [الثامن إذا دفن بغير اذن الولي]
- ٤٩ [التاسع إذا اوصى بدفنه في مكان معين و خولف]

- العاشر إذا دعت ضرورة إلى النيش] ٤٩
- الحادى عشر إذا خيف عليه من سبع أو سيل أو عدو] ٤٩
- الثانى عشر إذا اوصى بنيشه و نقله بعد مدة الى الأماكن المشرفة] ٤٩
- مسألة (٨) يجوز تخريب آثار القبور التى علم اندراس ميته] ٥٠
- مسألة (٩) إذا لم يعلم انه قبر مؤمن أو كافر] ٥٠
- مسألة (١٠) إذا دفن الميت فى ملك الغير بغير رضاه] ٥٠
- مسألة (١١) إذا اذن فى دفن ميت فى ملكه] ٥١
- مسألة (١٢) إذا خرج الميت المدفون فى ملك الغير باذنه] ٥٣
- مسألة (١٣) إذا دفن فى مكان مباح] ٥٤
- مسألة (١٤) يكره إخفاء موت انسان] ٥٤
- مسألة (١٥) من الأمكنة التى يستحب الدفن فيها] ٥٤
- مسألة (١٦) ينبغى للمؤمن اعداد قبر لنفسه] ٥٤
- مسألة (١٧) يستحب بذل الأرض لدفن المؤمن] ٥٥
- مسألة (١٨) يستحب المباشرة لحفر قبر المؤمن] ٥٥
- مسألة (١٩) يستحب مباشرة غسل الميت] ٥٥
- مسألة (٢٠) يستحب للإنسان اعداد الكفن و جعله فى بيته] ٥٦
- فصل فى الأعسال المندوبة] ٥٦
- اشارة ٥٦
- اما الزمانية فأقسام] ٥٦
- اشارة ٥٦
- أحدها غسل الجمعة] ٥٧
- اشارة ٥٧
- مسألة (١) وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر الثانى إلى الزوال] ٥٩
- مسألة (٢) يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس] ٦٤
- مسألة (٣) يستحب ان يقول حين الاغتسال اشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له] ٦٦
- مسألة (٤) لا فرق فى استحباب غسل الجمعة بين الرجل و المرأة] ٦٦

- ٦٨ [مسألة (٥) يستفاد من بعض الاخبار كراهة تركه]
- ٦٨ [مسألة (٦) إذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعة]
- ٦٨ [مسألة (٧) إذا شرع في الغسل يوم الخميس]
- ٦٨ [مسألة (٨) الأولى إتيانه قريبا من الزوال]
- ٦٩ [مسألة (٩) ذكر بعض العلماء ان في القضاء كما كان أقرب الى وقت الأداء]
- ٧٠ [مسألة (١٠) إذا نذر غسل الجمعة وجب عليه و مع تركه عمدا تجب الكفارة]
- ٧٠ [مسألة (١١) إذا اغتسل بتخيل يوم الخميس]
- ٧١ [مسألة (١٢) غسل يوم الجمعة لا ينقض بشيء من الحدث الأصغر و الأكبر]
- ٧١ [مسألة (١٣) الأقوى صحة غسل الجمعة من الجنب و الحائض]
- ٧١ [مسألة (١٤) إذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء أو غيره يصح التيمم]
- ٧٢ [الثاني من الأغسال الزمانية أغسال ليالى شهر رمضان]
- ٧٢ اشارة
- ٧٤ [مسألة (١٥) يستحب ان يكون الغسل فى الليلة الاولى]
- ٧٤ [مسألة (١٦) وقت غسل الليالى تمام الليل]
- ٧٥ [مسألة (١٧) إذا ترك الغسل الأول فى الليلة الثالثة و العشرين فى أول الليل لا يبعد كفاية الغسل الثانى عنه]
- ٧٥ [مسألة (١٨) لا تنقض هذه الأغسال أيضا بالحدث الأكبر و الأصغر]
- ٧٦ [الثالث غسل يومى العيدين]
- ٧٨ [الرابع غسل يوم التروية]
- ٧٩ [الخامس غسل يوم عرفه]
- ٧٩ [السادس غسل أيام من رجب]
- ٨٠ [السابع غسل يوم الغدير]
- ٨١ [الثامن يوم المباهلة]
- ٨١ [التاسع يوم النصف من شعبان]
- ٨٢ [العاشر يوم المولود]
- ٨٢ [الحادى عشر يوم النيروز]
- ٨٢ [الثانى عشر يوم التاسع من ربيع الأول]

- ٨٢ [الثالث عشر يوم دحو الأرض]
- ٨٣ [الرابع عشر كل ليلة من ليالي الجمعة]
- ٨٣ [مسألتين]
- ٨٣ [مسألة (١٩) لا قضاء للأغسال الزمانية]
- ٨٤ [مسألة (٢٠) ربما قيل بكون الغسل مستحبا نفسيا]
- ٨٤ [فصل في الأغسال المكانية]
- ٨٤ إشارة
- ٨٧ [مسألة (١) حكى عن بعض العلماء استحباب الغسل عند ارادة الدخول في كل مكان شريف]
- ٨٨ [فصل في الأغسال الفعلية]
- ٨٨ إشارة
- ٨٨ [القسم الأول ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذي يريد ان يفعله]
- ٨٨ إشارة
- ٨٨ [أحدها للإحرام]
- ٨٩ [الثاني للطواف]
- ٨٩ [الثالث للوقوف بعرفات]
- ٨٩ [الرابع للوقوف بالمشعر]
- ٩٠ [الخامس للذبح والنحر]
- ٩٠ [السادس للحلق]
- ٩٠ [السابع لزيارة أحد المعصومين من قريب أو بعيد]
- ٩١ [الثامن لرؤية أحد الأئمة في المنام]
- ٩١ [التاسع لصلاة الحاجة بل لطلب الحاجة مطلقا]
- ٩٢ [العاشر لصلاة الاستخارة]
- ٩٢ [الحادي عشر لعمل الاستفتاح المعروف بعمل أم داود]
- ٩٢ [الثاني عشر لأخذ تربة قبر الحسين عليه السلام]
- ٩٣ [الثالث عشر لإرادة السفر خصوصا لزيارة الحسين عليه السلام]
- ٩٣ [الرابع عشر لصلاة الاستسقاء]

- ٩٣ [الخامس عشر للتوبة من الكفر الأصلي أو الارتدادى]
- ٩٥ [السادس عشر للتظلم و الاشتكاء الى الله من ظلم ظالم]
- ٩٥ [السابع عشر للأمن من الخوف من ظالم]
- ٩٦ [الثامن عشر لدفع النازلة]
- ٩٦ [التاسع عشر للمباهلة مع من يدعى باطلا]
- ٩٦ [العشرون لتحصيل النشاط للعبادة]
- ٩٧ [الحادى و العشرون لصلاة الشكر]
- ٩٧ [الثانى و العشرون لتغسيل الميت و لتكفينه]
- ٩٧ [الثالث و العشرون للحجامة]
- ٩٧ [الرابع و العشرون لإرادة العود الى الجماع]
- ٩٨ [الخامس و العشرون للغسل لكل عمل يتقرب به الى الله]
- ٩٨ [القسم الثانى ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذى فعله]
- ٩٨ إشارة
- ٩٨ [أحدها غسل التوبة]
- ٩٩ [الثانى الغسل لقتل الوزغ]
- ١٠٠ [الثالث غسل المولود]
- ١٠٠ [الرابع الغسل لرؤية المصلوب]
- ١٠٠ إشارة
- ١٠١ [الأول ان المشهور عدم وجوب هذا الغسل]
- ١٠١ [الثانى اشترطوا فى استحباب هذا الغسل المشى إليه عامدا ليراه]
- ١٠١ [الثالث صرح غير واحد من الأصحاب باعتبار كون السعى للنظر بعد الثلاثة]
- ١٠٢ [الرابع ظاهر التعليل فى المرسل - اعنى كونه عقوبة]
- ١٠٢ [الخامس ان مبده الثلاثة فيما اشترط فيه كونه بعدها هو من حين الصلب]
- ١٠٢ [السادس قد ظهر مما ذكرنا فى الأمر السابق انه لا فرق بين كون المصلوب حيا أو ميتا]
- ١٠٢ [السابع] المقتول بغير الصلب لا غسل فى السعى إلى رؤيته
- ١٠٣ [الثامن] لو سعى فى الثلاثة للنظر اليه بعدها فالأقوى ثبوت الغسل

- ١٠٣ [(التاسع) ظاهر تعليل هذا الحكم بالعقوبة هو اعتبار كون المصلوب مسلماً]
- ١٠٣ [الخامس غسل من فرط في صلاة الكسوفين مع احتراق القرص] - - - - -
- ١٠٣ اشارة
- ١٠٣ [الأول اختلف في وجوب هذا الغسل و استحبابه على قولين] - - - - -
- ١٠٤ [الثاني المصرح به في غير واحد من كتب الأصحاب ثبوت هذا الحكم في مورد خسوف القمر و كسوف الشمس] - - - - -
- ١٠٤ [الثالث هل الأمر بهذا الغسل سواء كان وجوباً أو نديباً نفسى أو غيرى] - - - - -
- ١٠٥ [الرابع المشهور اختصاص مشروعية هذا الغسل بما إذا فرط في الأداء] - - - - -
- ١٠٥ [الخامس المشهور ان مشروعية هذا لغسل مشروطة بأمرين] - - - - -
- ١٠٦ [السادس غسل المرأة إذا تطيبت لغير زوجها] - - - - -
- ١٠٦ [السابع غسل من شرب مسكراً فنام] - - - - -
- ١٠٦ [الثامن غسل من مس ميتاً بعد غسله] - - - - -
- ١٠٦ [امسائل] - - - - -
- ١٠٦ [مسألة (١) حكى عن المفيد استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مظنون النجاسة] - - - - -
- ١٠٧ [مسألة (٢) وقت الأغسال المكانية] - - - - -
- ١٠٨ [مسألة (٣) ينتقض الأغسال الفعلية من القسم الأول و المكانية بالحدث الأصغر] - - - - -
- ١٠٩ [مسألة (٤) الأغسال المستحبة لا تكفى عن الوضوء] - - - - -
- ١٠٩ [مسألة (٥) إذا كان عليه أغسال متعددة] - - - - -
- ١٠٩ [مسألة (٦) نقل عن جماعة كالمفيد و المحقق و العلامة و الشهيد و المجلسى استحباب الغسل نفساً] - - - - -
- ١١٠ [مسألة (٧) يقوم التيمم مقام الغسل] - - - - -
- ١١٠ [فصل فى التيمم] - - - - -
- ١١٠ اشارة
- ١١٠ [مسوغات التيمم] - - - - -
- ١١١ [أحدها عدم وجدان الماء] - - - - -
- ١١١ اشارة
- ١١٨ [مسألة (١) إذا شهد عدلان بعدم الماء في جميع الجوانب أو بعضها] - - - - -
- ١١٩ [مسألة (٢) الظاهر وجوب الطلب في الأزيد من المقدارين] - - - - -

- ١١٩ [مسألة (٣) الظاهر كفاية الاستنابة في الطلب]
- ١٢٠ [مسألة (٤) إذا احتمل وجود الماء في رحله أو في منزله أو في القافلة وجب الفحص]
- ١٢٠ [مسألة (٥) إذا طلب قبل دخول وقت الصلاة و لم يجد]
- ١٢٣ [مسألة (٦) إذا طلب بعد دخول الوقت لصلاة فلم يجد يكفى لغيرها من الصلوات]
- ١٢٣ [مسألة (٧) المناط في السهم و الرمي و القوس و الهواء و الرامي هو المتعارف]
- ١٢٣ [مسألة (٨) يسقط وجوب الطلب في ضيق الوقت]
- ١٢٤ [مسألة (٩) إذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت]
- ١٢٥ [مسألة (١٠) إذا ترك الطلب في سعة الوقت و صلى بطلت صلاته]
- ١٢٦ [مسألة (١١) إذا طلب الماء بمقتضى وظيفته فلم يجد فتييم و صلى]
- ١٢٧ [مسألة (١٢) إذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فتركه و تيمم و صلى]
- ١٢٨ [مسألة (١٣) لا يجوز اراقه الماء الكافي للوضوء أو الغسل بعد دخول الوقت]
- ١٢٨ [مسألة (١٤) يسقط وجوب الطلب إذا خاف على نفسه أو ماله]
- ١٢٩ [مسألة (١٥) إذا كانت الأرض في بعض الجوانب حزنه]
- ١٢٩ [الثاني عدم الوصول إلى الماء الموجود]
- ١٢٩ إشارة
- ١٣٢ [مسألة (١٦) إذا توقف تحصيل الماء على شراء الدلو أو الحبل]
- ١٣٣ [مسألة (١٧) لو أمكنه حفر البئر بلا حرج وجب]
- ١٣٣ [الثالث الخوف من استعماله على نفسه]
- ١٣٤ إشارة
- ١٣٦ [مسألة (١٨) إذا تحمل الضرر و توضأ أو اغتسل]
- ١٣٩ [مسألة (١٩) إذا تيمم باعتقاد الضرر]
- ١٤٣ [مسألة (٢٠) إذا أجنب عمدا مع العلم يكون استعمال الماء مضرا، وجب التيمم و صح عمله]
- ١٤٤ [مسألة (٢١) لا يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت ابطال وضوئه بالحدث الأصغر]
- ١٤٤ [الرابع الحرج في تحصيل الماء أو في استعماله]
- ١٤٥ [الخامس الخوف من استعمال الماء على نفسه]
- ١٤٥ إشارة

- ١٤٥ [فروع]
- ١٤٥ [الأول إذا خاف من استعمال الماء على نفسه من العطش]
- ١٤٦ [الأمر الثاني إذ أخاف من استعماله عطش أولاده]
- ١٤٦ [الثالث إذا خاف على دوابه المملوكة له]
- ١٤٧ [الأمر الرابع إذا خاف على نفس محترمة]
- ١٤٧ [الخامس إذا خاف على نفس غير محترمة كالمرتد المهودور دمه]
- ١٤٨ [السادس إذا خيف العطش على حيوان يجب أو يجوز قتله كالحيية]
- ١٤٨ [السابع قد قسم المصنف (قده) صور الخوف هنا على أقسام ثلاثة]
- ١٤٨ [الأمر الثامن في كل مورد يكون الخوف من تلف النفس مسوغاً للتيمم]
- ١٤٨ [مسألة ٢٢ إذا كان معه ماء طاهر يكفي لطهارته و ماء نجس بقدر حاجته الى شربه]
- ١٤٩ اشارة
- ١٤٩ [الأول لو كان عنده ماءان طاهر و نجس و كان عطشاناً]
- ١٤٩ [الثاني لو كان عنده ماءان طاهر و نجس و لكن يخاف من العطش في المستقبل]
- ١٥٠ [الثالث إذ أخاف على دابته]
- ١٥٠ [الرابع إذ أخاف على طفل من العطش]
- ١٥٠ [الخامس إذ أخاف على رفيقه في الحال أو في المستقبل]
- ١٥١ [السادس إذا عارض استعمال الماء في الوضوء أو الغسل واجب أهم]
- ١٥١ اشارة
- ١٥١ [الأول ذكروا في باب التزاحم مرجحات]
- ١٥٢ [الأمر الثاني إذا توضأ أو اغتسل مع نجاسة بدنه أو ثوبه]
- ١٥٣ [الأمر الثالث لو كان معه من الماء ما يكفي أحد الأمرين]
- ١٥٣ [مسألة (٢٣) إذا كان معه ما يكفي لوضوئه]
- ١٥٤ [مسألة ٢٤ إذا دار الأمر بين ترك الصلاة في الوقت أو شرب الماء النجس]
- ١٥٤ [مسألة ٢٥ إذا كان معه ما يمكن تحصيل أحد الأمرين من ماء الوضوء أو الساتر]
- ١٥٥ [السابع ضيق الوقت عن استعمال الماء]
- ١٥٥ اشارة

- ١٥٥ [الأول لا خلاف في كون ضيق الوقت مسوغاً للتيمم]
- ١٥٧ [الأمر الثاني هل المعتبر في الضيق المسوغ للتيمم هو عدم التمكن من استعمال الماء]
- ١٥٧ [مسألة (٢٦) إذا كان واجداً للماء وأخر الصلاة عمداً]
- ١٥٨ [مسألة (٢٧) إذا شك في ضيق الوقت وسعته بنى على البقاء]
- ١٥٩ [مسألة (٢٨) إذا لم يكن عنده الماء]
- ١٥٩ [مسألة (٢٩) من كانت وظيفته التيمم]
- ١٦٠ [مسألة (٣٠) التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح الصلاة]
- ١٦١ [مسألة (٣١) لا يستباح بالتيمم لأجل الضيق غير تلك الصلاة]
- ١٦٣ [مسألة (٣٢) يشترط في الانتقال إلى التيمم ضيق الوقت]
- ١٦٣ [مسألة (٣٣) في جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقته أشكال]
- ١٦٤ [مسألة (٣٤) إذا توضعاً باعتقاد سعة الوقت فبان ضيقه]
- ١٦٥ [الثامن عدم إمكان استعمال الماء لمانع شرعي]
- ١٦٥ [إشارة]
- ١٦٥ [مسألة (٣٥) إذا كان جنباً ولم يكن عنده ماء]
- ١٦٦ [مسألة (٣٦) لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء]
- ١٦٦ [إشارة]
- ١٦٦ [أحدهما لصلاة الجنابة]
- ١٦٧ [الثاني للنوم]
- ١٦٨ [الثالث لو احتلم في أحد المسجدين]
- ١٦٨ [مسألة (٣٧) إذا كان عنده من الماء ما لا يكفيه لوضوئه أو غسله]
- ١٧٠ [فصل في بيان ما يصح التيمم به]
- ١٧٠ [إشارة]
- ١٨٦ [مسألة (١) وإن كان الأقوى كما عرفت جواز التيمم بمطلق وجه الأرض]
- ١٨٧ [مسألة (٢) لا يجوز في حال الاختيار التيمم على الجص المطبوخ]
- ١٨٧ [مسألة (٣) يجوز التيمم حال الاختيار على الحائط المبنى بالطين]
- ١٨٨ [مسألة (٤) يجوز التيمم بطين الرأس]

- ١٨٨ [مسألة (٥) يجوز التيمم على الأرض السبخة]
- ١٨٨ [مسألة (٦) إذا تيمم بالطين فلقق بيده]
- ١٨٨ [مسألة (٧) لا يجوز التيمم على التراب الممزوج بغيره]
- ١٨٩ [مسألة (٨) إذا لم يكن عنده الا الثلج أو الجمد]
- ١٨٩ [مسألة (٩) إذا لم يكن عنده ما يتيمم به وجب تحصيله]
- ١٨٩ [مسألة (١٠) إذا كان وظيفته التيمم بالغبار يقدم ما غباره أزيد]
- ١٨٩ [مسألة (١١) يجوز التيمم اختيارا على الأرض الندية و التراب الندى]
- ١٩٠ [مسألة (١٢) إذا تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه]
- ١٩٠ [مسألة (١٣) المناطق فى الطين الذى من المرتبة الثالثة كونه على وجه يلصق باليد]
- ١٩١ [فصل فى طهارة ما يتيمم به]
- ١٩١ اشارة
- ١٩٣ [مسألة (١) إذا كان التراب أو نحوه فى آنية الذهب أو الفضة فتييمم به]
- ١٩٣ [مسألة (٢) إذا كان عنده ترابان مثلا أحدهما نجس تيمم بهما]
- ١٩٤ [مسألة (٣) إذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصبية أحدهما لا يجوز الوضوء و لا التيمم]
- ١٩٥ [مسألة (٤) التراب المشكوك كونه نجسا يجوز التيمم به]
- ١٩٥ [مسألة (٥) لا يجوز التيمم بما يشك فى كونه ترابا أو غيره]
- ١٩٥ [مسألة (٦) المحبوس فى مكان مغصوب يجوز ان يتيمم فيه على اشكال]
- ١٩٧ [مسألة (٧) إذا لم يكن عنده من التراب أو غيره مما يتيمم به]
- ١٩٨ [مسألة (٨) يستحب ان يكون على ما يتيمم به غبار يعلق باليد]
- ٢٠٣ [مسألة (٩) يستحب ان يكون ما يتيمم به من ربي الأرض و عواليها]
- ٢٠٣ [مسألة (١٠) يكره التيمم بالأرض السبخة]
- ٢٠٤ [فصل فى كيفية التيمم]
- ٢٠٤ اشارة
- ٢٠٤ [و يجب فيه أمور]
- ٢٠٥ اشارة
- ٢٠٥ [الأول ضرب باطن اليدين معا دفعة على الأرض]

- ٢٠٩ [الثاني مسح الجبهة بتمامها و الجبينين بهما]
- ٢١٣ [الثالث مسح تمام ظاهر الكف اليمنى بباطن اليسرى]
- ٢١٤ [و اما شرائطه فهي أيضا أمور]
- ٢١٤ [إشارة]
- ٢١٤ [الأول النية]
- ٢١٨ [الثاني المباشرة حال الاختيار]
- ٢١٨ [الثالث الموالاة و ان كان بدلا عن الغسل]
- ٢٢١ [الرابع الترتيب]
- ٢٢١ [الخامس الابتداء بالأعلى و منه الى الأسفل في الجبهة و اليدين]
- ٢٢٢ [السادس عدم الحائل بين الماسح و الممسوح]
- ٢٢٢ [السابع طهارة الماسح و الممسوح]
- ٢٢٣ [امسائل]
- ٢٢٣ [مسألة (١) إذا بقى من الممسوح ما لم يمسح عليه]
- ٢٢٣ [مسألة (٢) إذا كان في محل المسح لحم زائد يجب مسحه أيضا]
- ٢٢٣ [مسألة (٣) إذا كان على محل المسح شعر يكفى المسح عليه]
- ٢٢٤ [مسألة (٤) إذا كان على الماسح أو الممسوح جيرة يكفى المسح بها أو عليها]
- ٢٢٤ [مسألة (٥) إذا خالف الترتيب بطل]
- ٢٢٥ [مسألة (٦) يجوز الاستنابة عند عدم إمكان المباشرة]
- ٢٢٦ [مسألة (٧) إذا كان باطن اليدين نجسا وجب تطهيره]
- ٢٢٦ [مسألة (٨) الأقطع بإحدى اليدين يكتفى بضرب الأخرى و مسح الجبهة بها]
- ٢٢٨ [مسألة (٩) إذا كان على الباطن نجاسة لها جرم يعد حائلا و لم يمكن إزالتها]
- ٢٢٩ [مسألة (١٠) لا يجب تعيين المبدل منه مع اتحاد ما عليه]
- ٢٢٩ [مسألة (١٢) مع اتحاد الغاية لا يجب تعيينها]
- ٢٣٠ [مسألة (١٣) إذا قصد غاية فتبين عدمها بطل تيممه]
- ٢٣٠ [مسألة (١٤) إذا اعتقد كونه محدثا بالحدث الأصغر]
- ٢٣٠ [مسألة (١٥) في مسح الجبهة و اليدين يجب إمرار الماسح على الممسوح]

- مسألة (١٦) إذا رفع يده في أثناء المسح ثم وضعهما بلا فصل و أتم [٢٣١
- مسألة (١٧) إذا لم يعلم انه محدث بالأصغر أو الأكبر [٢٣١
- مسألة (١٨) المشهور على انه يكفي فيما هو بدل عن الوضوء ضربة واحدة للوجه و اليدين [٢٣١
- مسألة (١٩) إذا شك في بعض اجزاء التيمم بعد الفراغ منه [٢٣٦
- مسألة (٢٠) إذا علم بعد الفراغ ترك جزء يكفيه العود اليه [٢٣٧
- فصل في أحكام التيمم [٢٣٨
- اشارة [٢٣٨
- مسألة (١) لا يجوز التيمم للصلاة قبل دخول وقتها [٢٣٨
- مسألة (٢) إذا تيمم بعد دخول وقت فريضة أو نافلة [٢٤٠
- مسألة (٣) الأقوى جواز التيمم في سعة الوقت [٢٤٠
- مسألة (٤) إذا تيمم لصلاة سابقه و صلى [٢٤٥
- مسألة (٥) المراد باخر الوقت الذي يجب التأخير اليه أو يكون أحوط الأخر العرفي [٢٤٦
- مسألة (٦) يجوز التيمم لصلاة القضاء [٢٤٦
- مسألة (٧) إذا اعتقد عدم سعة الوقت فتيمم و صلى [٢٤٨
- مسألة (٨) لا يجب اعادة الصلوات التي صلاها بالتيمم الصحيح [٢٤٩
- مسألة (٩) إذا تيمم لغاية من الغايات كان بحكم الطاهر [٢٥٦
- مسألة (١٠) جميع غايات الوضوء و الغسل غايات للتيمم أيضاً [٢٥٦
- مسألة (١١) التيمم الذي هو بدل عن غسل الجنابة حاله [٢٥٩
- مسألة (١٢) ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء و الغسل من الأحداث [٢٦١
- مسألة (١٣) إذا وجد الماء أو زال عذره قبل الصلاة لا يصح ان يصلى به [٢٦١
- مسألة (١٤) إذا وجد الماء في أثناء الصلاة [٢٦٣
- مسألة (١٥) لا يلحق بالصلاة غيرها إذا وجد الماء في أثناءها [٢٦٦
- مسألة (١٦) إذا كان واجدا للماء و تيمم لعذر آخر من استعماله [٢٦٧
- مسألة (١٧) إذا وجد الماء في أثناء الصلاة بعد الركوع [٢٦٧
- مسألة (١٨) في جواز مس كتابة القرآن [٢٦٨
- مسألة (١٩) إذا كان وجدان الماء في أثناء الصلاة [٢٦٩

- مسألة (٢٠) الحكم بالصحة في صورة الوجدان بعد الركوع] ٢٦٩
- مسألة (٢١) المجنب المتيمم بدل الغسل] ٢٧١
- مسألة (٢٢) إذا وجد جماعة متيممون ماء مباحا لا يكفي إلا لأحدهم] ٢٧٢
- مسألة (٢٣) المحدث بالأكبر غير الجنابة إذا وجد ماء] ٢٧٣
- مسألة (٢٤) لا يبطل التيمم الذي هو بدل عن الغسل] ٢٧٤
- مسألة (٢٥) حكم التداخل الذي مر سابقا في الأغسال يجرى في التيمم أيضا] ٢٧٦
- مسألة (٢٦) إذا تيمم بدلا عن أغسال عديدة فتبين عدم بعضها] ٢٧٧
- مسألة (٢٧) إذا اجتمع جنب و ميت و محدث بالأصغر] ٢٧٨
- مسألة (٢٨) إذا نذر نافلة مطلقه أو موقتة في زمان معين و لم يتمكن من الوضوء] ٢٨١
- مسألة (٢٩) لا يجوز الاستيجار لصلاة الميت ممن وظيفته التيمم مع وجود من يقدر على الوضوء] ٢٨١
- مسألة (٣٠) المجنب المتيمم إذا وجد الماء في المسجد] ٢٨٢
- مسألة (٣١) لو كان عنده من الماء ما يكفي لأحد الأمرين] ٢٨٢
- مسألة (٣٢) إذا علم قبل الوقت انه لو أخر التيمم الى ما بعد دخوله لا يتمكن من تحصيل ما يتيمم به] ٢٨٣
- مسألة (٣٣) يجب التيمم لمس كتابة القران ان وجب] ٢٨٣
- مسألة (٣٤) إذا وصل شعر الرأس إلى الجبهة] ٢٨٤
- مسألة (٣٥) إذا شك في وجود حاجب في بعض مواضع التيمم حاله حال الوضوء و الغسل] ٢٨٤
- مسألة (٣٦) في الموارد التي يجب عليه التيمم] ٢٨٥
- مسألة (٣٧) إذا كان بعض أعضائه منقوشا باسم الجلالة] ٢٨٥
- [كتاب الصوم] ٢٨٧
- إشارة ٢٨٧
- [المقدمة في بيان أمور] ٢٨٧
- [(الأول) في تعريف الصوم] ٢٨٧
- (الأمر الثاني) في أقسام الصوم ٢٨٨
- (الأمر الثالث) وجوب صوم شهر رمضان على من اجتمع فيه شرائط الوجوب ٢٨٨
- (الأمر الرابع) إذا أفطر عالما عامدا لا مستحلا ٢٨٨
- (الأمر الخامس) لو عزر مرة ثم عاد يعزر ثانيا، ٢٨٩

- ٢٨٩ (الأمر السادس) حكى فى الجواهر عن التذكرة أنه انما يقتل فى الثالثة أو الرابعة
- ٢٩٠ [فصل فى النية]
- ٢٩٠ اشارة
- ٢٩١ [أمور]
- ٢٩١ الأول صوم القضاء الموسع و الكفارة
- ٢٩١ (الثانى) الواجب المعين بنذر و شبهه
- ٢٩٢ (الثالث) الصوم المندوب،
- ٢٩٣ [و أيضا أمور]
- ٢٩٣ (الأول) المشهور على انه يكفى فى شهر رمضان ان ينوى الصوم غدا
- ٢٩٤ (الأمر الثانى) لو نوى غير شهر رمضان فيه جاهلا بكونه من رمضان
- ٢٩٤ (الأمر الثالث) لو نوى غير رمضان فى شهر رمضان مع العلم بكونه منه
- ٢٩٥ (الأمر الرابع) إذا كان عالما بكون الغد من رمضان و نوى غيره
- ٢٩٦ (الأمر الخامس) قد عرفت فيما تقدم فى الأمر الأول ان الاكتفاء بنية الصوم
- ٢٩٦ [مسألة (١) لا يشترط التعرض للأداء و القضاء]
- ٢٩٨ [مسألة (٢) إذا قصد صوم اليوم الأول من شهر رمضان]
- ٢٩٩ [مسألة (٣) لا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل]
- ٢٩٩ [مسألة (٤) لو نوى الإمساك عن جميع المفطرات]
- ٢٩٩ [مسألة (٥) النائب عن الغير لا يكفيه قصد الصوم بدون نية النيابة]
- ٢٩٩ [مسألة (٦) لا يصلح شهر رمضان لصوم غيره]
- ٢٩٩ اشارة
- ٣٠٠ [(الأول) المشهور نقلا و تحصيلا كما فى الجواهر انه لا يقع فى شهر رمضان صوم غيره]
- ٣٠١ الأمر الثانى لو نوى صوم غير شهر رمضان فيه مع العلم و العمد
- ٣٠١ الأمر الثالث لو نوى فى شهر رمضان قضاء شهر رمضان الماضى
- ٣٠١ [مسألة (٧) إذا نذر صوم يوم بعينه لا تجزيه نية الصوم]
- ٣٠١ اشارة
- ٣٠٢ الأول قد تقدم لزوم اتحاد متعلق ارادة الفاعل مع متعلق ارادة الأمر

- الثانى لو نوى غير المنذور فى اليوم الذى يجب عليه صومه بالنذر] ٣٠٢ -----
- الأمر الثالث لو نوى غير النذر المعين عامدا عصى] ٣٠٢ -----
- مسألة (٨) لو كان عليه قضاء رمضان السنة التى هو فيها] ٣٠٣ -----
- مسألة (٩) إذ أنذر صوم خميس معين] ٣٠٣ -----
- مسألة (١٠) إذا نذر صوم يوم معين فاتفق ذلك اليوم فى أيام البيض مثلا] ٣٠٤ -----
- مسألة (١١) إذا تعدد فى يوم واحد جهات من الوجوب] ٣٠٤ -----
- آخر وقت النية من الواجب المعين رمضان كان أو غيره عند طلوع الفجر الصادق] ٣٠٤ -----
- اشارة ٣٠٤ -----
- الأول آخر وقت النية فى الواجب المعين عند طلوع الفجر الصادق] ٣٠٤ -----
- [الأمر الثانى) يجوز للناسى و الجاهل أن ينوى الصوم فى الواجب المعين متى تذكر] ٣٠٥ -----
- الأمر الثالث يمتد وقت النية فى الصوم الواجب غير المعين الى الزوال] ٣٠٥ -----
- الأمر الرابع الأكثر على ان الصوم المندوب يمتد وقت النية فيه] ٣٠٦ -----
- مسألة (١٣) لو نوى الصوم ليلا ثم نوى الإفطار ثم بدا له الصوم] ٣٠٧ -----
- مسألة (١٤) إذا نوى الصوم ليلا لا يضره الإتيان بالمفطر بعده] ٣٠٨ -----
- مسألة (١٥) يجوز فى شهر رمضان ان ينوى لكل يوم نية على حدة] ٣٠٩ -----
- مسألة (١٦) يوم الشك فى انه من شعبان أو رمضان] ٣١٠ -----
- اشارة ٣١٠ -----
- الأول يوم الشك فى انه من شعبان أو رمضان] ٣١٠ -----
- (الأمر الثانى) لا يجب صوم يوم الشك ظاهرا ٣١٠ -----
- (الأمر الثالث) كما يصح صوم يوم الشك ندبا بنية أنه من شعبان ٣١١ -----
- (الأمر الرابع) لو صام فيه ندبا فيان انه شهر رمضان ٣١١ -----
- (الأمر الخامس) لو صام يوم الشك بنية صوم واجب غير شهر رمضان ٣١٢ -----
- (الأمر السادس) لو صام يوم الشك بنية أنه من شعبان ٣١٣ -----
- (الأمر السابع) المشهور هو عدم جواز صوم يوم الشك بنية أنه من شهر رمضان ٣١٣ -----
- مسألة (١٧) صوم يوم الشك يتصور على وجوه] ٣١٥ -----
- اشارة ٣١٥ -----

- الأول ان يصوم على انه من شعبان]----- ٣١٥
- الثانى ان يصومه بنية انه من رمضان]----- ٣١٥
- الثالث ان يصومه على انه ان كان من شعبان كان ندبا و ان كان من رمضان كان واجبا]----- ٣١٥
- الرابع ان يصومه بنية القرية المطلقة بقصد ما فى الذمة]----- ٣١٦
- امسألة (١٨) لو أصبح يوم الشك بنية الإفطار]----- ٣١٦
- اشارة----- ٣١٧
- الأول لا اشكال و لا خلاف فى جواز الإفطار فى يوم الشك]----- ٣١٧
- الأمر الثانى لو أصبح يوم الشك بنية الإفطار ثم بان انه من شهر رمضان]----- ٣١٧
- الأمر الثالث لو أصبح يوم الشك بنية الإفطار]----- ٣١٧
- الأمر الرابع لو أصبح يوم الشك بنية الإفطار]----- ٣١٨
- امسألة (١٩) لو صام يوم الشك بنية انه من شعبان ندبا أو قضاء أو نحوهما]----- ٣١٨
- امسألة (٢٠) لو صام بنية شعبان ثم أفسد صومه براء و نحوه لم يجزه عن رمضان]----- ٣١٨
- امسألة (٢١) إذا صام يوم الشك بنية شعبان ثم نوى الإفطار]----- ٣١٨
- اشارة----- ٣١٨
- الأول إذا صام يوم الشك بنية شعبان ثم نوى الإفطار]----- ٣١٩
- الأمر الثانى إذا نوى الإفطار فى يوم من شهر رمضان عصيانا]----- ٣١٩
- الأمر الثالث من الأمور المبحوث عنها فى هذه المسألة انه لو صام يوم الشك بقصد واجب معين]----- ٣٢٠
- امسألة (٢٢) لو نوى القطع أو القاطع فى الصوم الواجب المعين بطل صومه]----- ٣٢٠
- اشارة----- ٣٢٠
- الأول إذا نوى الإفطار فى أثناء النهار]----- ٣٢١
- الأمر الثانى لا فرق فى إبطال نية القطع أو القاطع بين ان يعزم على الإفطار فى الحال أو الاستقبال]----- ٣٢٢
- الأمر الثالث ان نية القطع أو القاطع أو التردد انما يبطل به الصوم]----- ٣٢٢
- الأمر الرابع ان ما ذكر كله انما هو فى الواجب المعين]----- ٣٢٣
- امسألة (٢٣) لا يجب معرفة كون الصوم هو ترك المفطرات مع النية]----- ٣٢٣
- امسألة (٢٤) لا يجوز العدول من صوم الى صوم واجبين كانا أو مستحبين]----- ٣٢٤
- افصل فيما يجب الإمساك عنه فى الصوم]----- ٣٢٥

- ٣٢٥ اشارة
- ٣٢٥ [الأول و الثانى الأكل و الشرب]
- ٣٢٥ اشارة
- ٣٢٥ (الأول) لا إشكال فى وجوب الإمساك عن الأكل و الشرب فى حال الصوم
- ٣٢٦ (الأمر الثانى) المشهور عدم الفرق بين كون المأكول و المشروب معتادين و عدمه
- ٣٢٦ (الأمر الثالث) لا فرق بين الكثير و القليل
- ٣٢٧ (الأمر الرابع) يبطل الصوم بابتلاع ما يخرج من بقايا الطعام من بين أسنانه
- ٣٢٨ [مسألة (١) لا يجب التخليل بعد الأكل لمن يريد الصوم]
- ٣٢٨ [مسألة (٢) لا بأس ببلع البصاق و ان كان كثيرا مجتمعا]
- ٣٢٩ [مسألة (٣) لا بأس بابتلاع ما يخرج من الصدر و ما ينزل من الرأس ما لم يصل الى فضاء الفم]
- ٣٢٩ اشارة
- ٣٣٠ (الأول) جواز الابتلاع فيما يخرج من الصدر و ما ينزل من الرأس
- ٣٣٠ (القول الثانى) ما عن العلامة فى التذكرة و الشهيدين و هو الجواز فيهما ما لم يصل الى فضاء الفم
- ٣٣٠ (القول الثالث) التفصيل بين الخارج من الصدر و النازل من الرأس
- ٣٣١ [مسألة (٤) المدار على صدق الأكل و الشرب و ان كان بالنحو الغير المتعارف]
- ٣٣١ اشارة
- ٣٣١ (الأول) المدار فى الأكل و الشرب على ما يصدق عليه أحدهما
- ٣٣١ (الأمر الثانى) مقتضى ما ذكرناه فى الأمر الأول عدم فساد الصوم بصب الدواء فى الجرح
- ٣٣٢ [مسألة (٥) لا يبطل الصوم بإنفاذ الرمح أو السكين أو نحوهما]
- ٣٣٣ تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

إشارة

سرشناسه : آملی، محمد تقی، ۱۲۶۵ - ۱۳۴۹.
عنوان قراردادى : عروه الوثقى . شرح
عنوان و نام پدید آور : مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى / لمولفه محمد تقى الآملی؛ طبع على الوجیه محمد حسین كوشانپور
زید توفیقه.
مشخصات نشر : [بى جا]: محمد على فردین (چاپخانه)، ۱۳ ق. = ۱۳ -
مشخصات ظاهرى : ج.: جدول.
یادداشت : عربى.
یادداشت : فهرست نویسى بر اساس جلد ششم، ۱۳۸۵ ق. = ۱۳۴۴.
یادداشت : ج. ۹ (چاپ ؟: ۱۳۸۹ ق. = ۱۳۴۸).
موضوع : اسلام -- مسائل متفرقه
شناسه افزوده : كوشانپور، محمد حسین
رده بندى كنگره : ۸BP/۸م ۶ ۱۳۰۰ ی
رده بندى دیویى : ۲۹۷/۰۲
شماره كتابشناسى ملی : ۸۴۳۸۳۳

[تتمه كتاب الطهاره]

[تتمه فصل فى الأغسال]

[تتمه فصل فى الأغسال الواجبه]

[تتمه أحكام الأموات]

[تتمه فصل فى الدفن]

[فصل فى مكروهات الدفن]

إشارة

(فصل فى مكروهات الدفن) و هى أيضا أمور

[الأول دفن میتین فى قبر واحد]

الأول دفن ميتين في قبر واحد بل قيل بحرمة مطلقا وقيل بحرمة مع كون أحدهما أجنبيًا والأقوى الجواز مطلقا مع الكراهة نعم الأحوط الترك إلا لضرورة و معها الأولى جعل حائل بينهما وكذا يكره حمل جنازة الرجل والمرأة على سرير واحد والأحوط تركه أيضا.

في هذا المتن أمور (الأول) المشهور بين الأصحاب كما في الحدائق كراهة دفن اثنين في قبر واحد ابتداء مطلقا سواء كانا رجلين أو امرأتين أو مختلفين محرمين أو أجنبيين (و احتج لها الشيخ في المبسوط) بقولهم لا يدفن في قبر واحد اثنان ولأن النبي صلى الله عليه وآله أفرد كل واحد بقبر، والمحكى عن ابن سعيد في الجامع: التحريم، حيث عبر بالنهي عنه، وعن غير واحد التوقف في الكراهة أيضا (و الحق ما عليه المشهور) لما استدل به الشيخ في المبسوط المؤيد بما دل على كراهة جمعهما في سرير واحد وباحتمال تأذي أحدهما بالآخر مع كون أصل الحكم كراهة يتسامح فيها، هذا مع الاختيار، واما مع الضرورة فالظاهر عدم الكراهة لما روى من ان النبي صلى الله عليه وآله يوم احد جعل اثنين أو ثلاثة في قبر واحد وقال للأَنْصار احفروا وأوسعوا وعمقوا واجعلوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد وقدموا أكثرهم قرانا، وفسروا التقديم هنا بالتقديم في وضعه في قبلة اللحد (الثاني) قال في الذكري ينبغي ان لا يجمع بين الرجال والنساء إلا مع شدة الحاجة وتراعى المحرمية إن أمكن، وحكى عن المعتمد انه يجعل بين كل اثنين حاجزا ليكون كالمنفرد، وقال اعتبر ابن البراج الحاجز بين الرجل والخشي وبين الخشي والمرأة،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤

واستظهر الشهيد منه انه أراد غير المحارم، ثم قال وليكن الحاجز من تراب أو غيره (انتهى ما في الذكري) والظاهر من هذه العبائر إرادة اللزوم والجوب، ولعل المصنف (قده) يشير الى هذه الأقوال بقوله وقيل بحرمة مع كون أحدهما أجنبيًا والافلم أر من يصرح بالحرمة في دفن الأجنبي، مع الأجنبيّة في قبر واحد.

(الثالث) الأ-كثر على حرمة دفن ميت في قبر ميت آخر (و في الذكري) ان عليه إجماع المسلمين واستدل فيه بتحريمه بحرمة التصرف في ملك الغير وتحريم نبش القبر ولا داية إلى المثلة والتهتك، وعن المعتمد ان القبر صار حقا للاول بدفنه فيه فلم يجز مزاحمته بالثاني.

(و لا- يخفى) ان محل البحث في كلامهم غير منقح، فالأ-صوب ان يقال ان محل دفن الأول اما يكون ملكا للميت الأول أو لورثته، واما يكون من الأراضي المباحة بالأصل أو من المقابر المسبلة، فعلى الأول لا يجوز التصرف فيه من دون اذن مالكة، و مع اذنه يصير كالثاني- أى الأراضي المباحة أو المسبلة- فمع صيرورة الميت الأول رميما لا ينبغي الإشكال في جوازه لعدم ما يوجب المنع عنه، و مع بقاءه وعدم صيرورته رميما فربما يقال بالمنع لاستلزامه نبش القبر و هتك الميت الأول و لصيرورة القبر حقا للاول، و لكن شيئا من هذه الوجوه لا يكون وافيًا لإثبات الحرمة لأن دليل حرمة النبش هو الإجماع المفقود في المقام، و المنع عن استلزامه هتك الأول مطلقا، و مع تسليمه فالمحرم هو هتكه الحاصل بمجرد النبش لا بدفن الثاني، الا ان يدعى كون نفس دفن الثاني هتكًا للاول و هو ممنوع، و للمنع عن حدوث حق للميت الأول بدفنه، و على تقديره فلا يزاحمه دفن الثاني الا بإخراج الأول، فليس في البين الا دعوى الذكري إجماع المسلمين على تحريمه، و هو غير ثابت، والله العالم.

(الأمر الرابع) يكره حمل جنازة الرجل والمرأة على سرير واحد لصحيح الصنفار، قال كتبت الى ابي محمد عليه السلام يجوز ان يجعل ميتين على جنازة واحدة في موضع الحاجة وقله الناس و ان كان الميتان رجلا و امرأة يحملان على سرير واحد و يصلى عليهما، فوقع عليه السلام لا يحمل الرجل والمرأة على سرير واحد، و هو ظاهر في الحرمة، بل لعل المستظهر

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٥

منه هو التحريم في موضع الحاجة وقله الناس كما هو مورد سؤال السائل، و لعله لأجله احتاط المصنف (قده) و قال الأحوط تركه، و المنسوب الى المشهور الكراهة مطلقا سواء كانا رجلين أو امرأتين أو مختلفين محرمين أو أجنبيين، و عن النهاية انه لا يجوز مطلقا و انه بدعة و كذا عن السرائر و استدلوا للتحريم مضافا الى صحیحة الصفار المتقدمة بما في الفقه الرضوي: و لا تجعل ميتين على جنازة واحدة، و الصحيح المذكور أخص من المدعى لكونه في مورد حمل الرجل و المرأة، و الرضوي و ان كان مطلقا الا انه بظاهره مخالف مع المشهور، لكن لا بأس بالاستناد إليه في القول بالكراهة مطلقا مع ذهاب المشهور إليها، و الله العالم.

[الثاني فرش القبر بالساج و نحوه]

الثاني فرش القبر بالساج و نحوه من الأجر و الحجر الا إذا كانت الأرض ندية و اما فرش ظهر القبر بالأجر و نحوه فلا بأس به كما ان فرشه بمثل حصير و قطيفة لا بأس به و ان قيل بكرهته أيضا.

و الساج شجر عظيم جدا لا ينبت الا ببلاد الهند، و عن الصحاح: الساج ضرب عظيم من الشجر لا تكاد الأرض تبليه، و الجمع سيجان كنار و نيران، و في شرح الفقيه للمجلسي الأول (قده) ما لفظه: چوب ساج از قبيل چوب شمشاد است.

ثم ان في المتن أمورا لا بد من البحث فيه (الأول) يجوز فرش داخل القبر بالساج و نحوه من الأجر و الحجر بلا كراهة مع الضرورة كما إذا كانت الأرض ندية، و مع الكراهة مع عدمها (و يدل على الجواز) بلا كراهة في صورة الضرورة مكاتبه على بن بلال عن ابي الحسن الثالث عليه السلام انه ربما مات الميت عندنا و تكون الأرض ندية فيفرش القبر بالساج أو يطبق عليه فهل يجوز ذلك، فكتب عليهم السلام ذلك جائز، و معنى تطبيق الساج عليه جعله حوايه كأنه وضع الميت في التابوت (و روى في الفقيه) مرسلا عنه عليه السلام إطلاق في ان يفرش القبر بالساج و يطبق على الميت الساج، و المراد بالإطلاق هنا التجويز و عدم المنع لا في مقابل تقييده بصورة كون الأرض ندية فلا منافاة بينه و بين الخبر الأول (و استدلل للكراهة مع عدم الضرورة) بعدم وجدان الخلاف فيها بل عن مجمع البرهان و جامع المقاصد و روض الجنان نسبتته إلى الأصحاب مشعرين بدعوى الإجماع، و يؤيده دعوى الإجماع في المبسوط على

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٦

كراهة دفن الميت مع التابوت فان التطبيق كالوضع في التابوت - كما عرفت - و لإشعار المكاتبه المتقدمة حيث يفرض السائل كون الأرض ندية و هو يدل على مفروغية حكمه عنده في غيرها و ليس إلا مرجوحية فرشه به، و لم يتيقن منه الكراهة، و لا شعار التعليل الوارد في المروى عن دعائم الإسلام عن علي عليه السلام انه فرش في لحد رسول الله صلى الله عليه و آله قطيفة لأن الأرض كانت ندية سبخا، و لاستحباب وضع الخد على الأرض، و لما في وضع الميت على التراب من الخشوع و الخضوع مما يرجي به نزول الرحمة عليه، و لما يظهر من فحواي الكتاب و السنة من وضع الأموات على الأرض و انهم خلقوا منها و يعودون إليها، و لان الفرش به إتلاف للمال مع عدم ورود الاذن به، و لدليل التسامح في إثبات الكراهة بصدق البلوغ و لو من فتوى فقيه واحد فضلا عما عرفت من عدم وجدان الخلاف، و هذه الأدلة لا سيما الأخير كافية في إثبات الحكم و ان لم يرد نص صريح في إثباتها، و الله العالم.

(الأمر الثاني) لا إشكال في تعديته حكم الساج الى ما يشابهه من الأجر و الحجر فيكره الفرش مع عدم الضرورة للاشتراك فيما ذكر من العلة و يرتفع الكراهة مع الضرورة و اما الفرش بالقطيفة و نحوها و وضع المخدعة و نحوها ففيه احتمالان، و في الذكرى و جامع المقاصد انه لا نص فيه فتركه اولي، و لأنه إتلاف مال لم يؤذن به شرعا (انتهى) و ظاهر الخبر المروى في الكافي عن

الصادق عليه السّلام هو العدم، وفيه: القى شقران مولى رسول الله صلّى الله عليه وآله في قبره القطيفة، المؤيد بما روى من غير طريقنا عن ابن عباس انه قال جعل في قبر رسول الله صلّى الله عليه وآله قطيفة حمراء، وكذا خبر ابن سنان عن الصادق عليه السّلام: البرد لا يلف به ولكن يطرح عليه طرحا فإذا أدخل القبر وضع تحت خده و تحت جنبه. لكن الخبر المروى في الكافي المؤيد بما روى عن ابن عباس مبنى على التعليل المذكور في خير الدعائم المتقدم من كون الأرض نديّة سبخا و خير ابن سنان مما لم يعثر على عامل به (فالأقوى) ان حكم فرش القبر بالثوب و نحوه حكم الفرش بالساج و نحوه. (الأمر الثالث) الظاهر عدم كراهة فرش ظهر القبر بالأجر و فى تجسيص ظاهره كلام يأتي فى الأمر السادس إنشاء الله تعالى.

[الثالث نزول الأب فى قبر ولده]

الثالث نزول الأب فى قبر ولده خوفا من جزعه و فوات اجره بل إذا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٧

خيف من ذلك فى سائر الأرحام أيضا يكون مكروها بل قد يقال بكراهة نزول الأرحام مطلقا الا الزوج فى قبر زوجته و المحرم فى قبر محارمه.

ففى خبر حفص عن الصادق عليه السّلام المروى فى الكافي: يكره للرجل ان ينزل فى قبر ولده، و خبر عبد الله بن راشد عنه عليه السّلام: الرجل ينزل فى قبر والده و لا ينزل الوالد فى قبر ولده (و خبر على بن عبد الله) المروى فى الكافي عن الكاظم عليه السّلام، و فيه ان رسول الله صلّى الله عليه وآله قال يا ايها الناس انه ليس عليكم بحرام ان تنزلوا فى قبور أولادكم و لكنى لست آمن إذا حلّ أحدكم الكفن عن ولده ان يلعب به الشيطان فيدخله عند ذلك من الجزع ما يحبط اجره (و خبر على بن مهزيار) المروى فى إكمال الدين عن مرة مولى محمد بن خالد قال لما مات إسماعيل فانتهى أبو عبد الله الى القبر أرسل نفسه فقعد على حاشية القبر و لم ينزل فى القبر ثم قال هكذا صنع رسول الله صلّى الله عليه وآله و آله يا ابراهيم ولده.

و مقتضى التعليل المذكور فى المروى عن الكاظم عليه السّلام هو كراهة نزول الأرحام لو خيف من ذلك، بل الاستفادة من خبر عبيد بن زرارة الدال على كراهة طرح الرحم على قبر رحمه التراب معللا بأنه يورث القسوة هو كراهة نزول الأرحام مطلقا و لو مع عدم خوف الجزع الا- الزوج فى قبر زوجته و المحرم فى قبر محارمه و قد تقدم جملة من الكلام فى ذلك فى الأمر الثامن عشر من مستحبات الدفن.

[الرابع ان يهيل ذو الرحم على رحمه التراب]

الرابع ان يهيل ذو الرحم على رحمه التراب فإنه يورث قساوة القلب

كما يدل عليه خبر عبيد بن زرارة، و قد تقدم فى مستحبات الدفن.

[الخامس سد القبر بتراب غير ترابه]

الخامس سد القبر بتراب غير ترابه و كذا تطيينه بغير ترابه فإنه ثقل على الميت

و روى فى الفقيه مرسلًا عن الصادق عليه السّلام قال: كلما جعل على القبر من غير تراب القبر فهو ثقل على الميت، و خبر السكونى المروى فى الكافي و التهذيب عن الصادق عليه السّلام قال لا- تطينوا القبر من غير طينه (و خبره الآخر) المروى فى الكافي عن الصادق عليه السّلام قال ان النبى نهى ان يزداد على القبر تراب لم يخرج منه. و فى هذه الاخبار دلالة على كراهة سد

القبر أو تطيينه بغير ترابه، و في المعتمد لا يطرح فيه من غير ترابه و عليه فتوى الأصحاب، و عن التذكرة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٨

الإجماع عليه، و في الذكري انه قال ابن الجنيد لا يزداد من غير ترابه وقت الدفن و لا بأس بذلك بعد الدفن.

[السادس تجسيه أو تطيينه لغير ضرورة]

السادس تجسيه أو تطيينه لغير ضرورة و إمكان الاحكام المندوب بدونه و القدر المتيقن من الكراهة انما هو بالنسبة إلى باطن القبر لا ظاهره و ان قيل بالإطلاق.

لا إشكال في كراهة تجسيص القبور في الجملة، و عن ظاهر التذكرة دعوى الإجماع عليها، و عن المبسوط تجسيص القبر و البناء عليه في المواضع المباحة مكروه إجماعا، و يدل على كراهته من الاخبار خبر علي بن جعفر قال سئلت أبا الحسن موسى عليه السلام عن البناء على القبر و الجلوس عليه هل يصلح، قال لا يصلح البناء على القبر و لا الجلوس عليه و لا تجسيصه و لا تطيينه (و خبر الحسين بن زيد) عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام ان رسول الله صلى الله عليه و آله نهى ان تجصص المقابر (و خبر القاسم بن عبيد) عن النبي صلى الله عليه و آله انه نهى عن تفسيص القبور و هو التجسيص، و مرسل الفقيه، و قد تقدم في الأمر السابق من انه كلما جعل على القبر من غير تراب القبر فهو ثقل على الميت، و الجص من غير تراب القبر، و خبر علي بن جعفر يدل على كراهة التطيين أيضا كما يدل على كراهة التجسيص، فيمكن حمل التطيين حينئذ على ما كان بغير تراب القبر بقرينه ما تقدم من الاخبار الناهية عن تطيين القبر بغير طينه.

(و كيف كان) فالأخبار المذكورة ظاهرة في النهي و لا معارض لها إلا خبر يونس بن يعقوب قال لما رجع أبو الحسن موسى عليه السلام من بغداد و مضى إلى المدينة ماتت له ابنة بغير دفنها و أمر مواليه ان يجصص قبرها و يكتب اسمها و يجعله في القبر.

و قد ذكروا في الجمع بينهما وجوها (منها) ما في الوافي من حمل هذا الخبر على الجواز و حمل الأخبار المتقدمة على الكراهة، و هذا الحمل قوى موافق لما اخترناه فيما يستعمل فيه هيئة الأمر و النهي، و قد مر مرارا (و منها) حمل الأخبار الناهية على الكراهة فيما عدا قبور أهل الشرف و الفضيلة في الدين ممن يحب الله بقاء رسمه ليفوز المؤمنون بزيارته و التبرك بقبره كقبور الأولياء و الصالحين و أولاد الأئمة، و هذا الوجه و ان لم يكن خاليا عن البعد الا انه لا بأس به.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٩

(و منها) حمل هذا الخبر على ما إذا لم يكن إبقاء القبر و حفظه عن الانداس ممكنا الا بتجسيصه، و هذا ما يشير اليه المصنف (قده) بقوله لغير ضرورة و إمكان الاحكام المندوب بدونه كما يدل عليه كون القبر بغير دفن و هي قرية في طريق مكة و كان القبر فيه في معرض الانداس و المحو، و يؤيده كتابه اسمها و جعله في القبر، و هذا مما سنح الى خاطر القاصر، و الله العالم.

(و منها) حمل هذا الخبر على التجسيص ابتداء و عمل الأخبار الناهية على ما بعد الانداس و حكي عن جماعة الميل الى التفصيل المذكور و اختصاص الكراهة بتجديد القبر به، و هذا الجمع أيضا بعيد لا شاهد له، بل الأقوى هو الكراهة مطلقا.

(و منها) حمل الأخبار الناهية على ارادة تجسيص باطن القبر و حمل هذا الخبر على تجسيص ظاهره فيفرق بين الباطن و الظاهر بكراهة الأول دون الثاني، و لعل هذا هو الذي أشار إليه المصنف (قده) بقوله: و القدر المتيقن من الكراهة انما هو بالنسبة إلى الباطن (إلخ).

و هذا الجمع أيضا بعيد، بل لعله أبعد، بل يمكن دعوى ظهور خبر علي بن جعفر في ارادة تجسيص الظاهر بقرينه عطفه على

البناء و الجلوس، حيث انهما لا- يقعان بالنسبة الباطن. و اولى الوجوه هو الوجه الأول و بعده الوجه الثالث (و مما ذكرناه ظهر) الوجه فيما ذكره فى المتن من تقييد الكراهة بما إذا لم تكن ضرورة فى التجسيص و الا فلا كراهة معها.

[السابع تجديد القبر بعد اندراسه]

السابع تجديد القبر بعد اندراسه الا قبور الأنبياء و الأوصياء و الصلحاء و العلماء.

المصرح به فى الشرائع و محكى المبسوط و الوسيلة و السرائر و التحرير و القواعد و غيرها من الكتب كراهة تجديد القبور بعد اندراسها، و يستدل له بما فى التهذيب عن محمد بن سنان عن ابى الجارود عن الأصمغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام: من جدد قبرا أو مثل مثالا- فقد خرج عن- من- الإسلام. و لكن الخبر مجمل يحتمل فيه وجوه، فالمحكى عن الصفار انه رواه بالجيم بعده الدالان المهملتان و قال بعدم جواز تجديد القبر

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٠

بعد اندراسه، و عن سعد بن عبد الله انه رواه بالحاء المهملة يعنى: من ستم قبرا، و عن البرقى انه رواه من جدث بالجيم و الثاء المثلية بعد الدال، و لم يبين له معنى، و يمكن ان يكون معناه ان يجعل القبر محلا لدفن ميت آخر، فإن الجدث بمعنى القبر، قال سبحانه فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ، و عن المفيد انه رواه: من خدد بالحاء المعجمة، من الخد بمعنى الشق، فيدل على حرمة النيش.

و لا يخفى ان الاستدلال به للكراهة موقوف على ارادة المعنى الأول و لا يكون الخبر ظاهرا فيه الا ان يقال بتعدد الرواية و صحة الجميع، و ليس ببعيد، و عليه فيمكن القول بالكراهة مع تصريح جملة من الأصحاب مؤيدا بالنهى عن تجسيص القبور و البناء عليها مع كون الحكم غير إلزامى يتسامح فيه.

و يستثنى منه قبور الأنبياء و الأوصياء لرجحان تعمير مشاهدهم و حفظها عن الاندراس و كونها من أعظم الشعائر التى يجب تعظيمها (فقى خبر عمار البنانى) عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام ان رسول الله صلى الله عليه و آله قال لأمر المؤمنين عليه السلام: يا أبا الحسن ان الله تعالى جعل قبرك و قبر ولدك بقاعا من بقاع الجنة و عرصة من عرصاتنا ان الله تعالى جعل قلوب نجباء من خلقه و صفوة من عباده تحن إليكم و تحمل الأذى فيكم و يعمرون قبوركم- الى ان قال- من عمر قبوركم و تعاهدها فكأنما أعان سليمان فى بناء بيت المقدس (الحديث) مضافا الى قيام السيرة المستمرة إلى زمان الأئمة عليهم السلام بالنسبة إلى قبر النبى صلى الله عليه و آله بل و قبر أمير المؤمنين و قبر الحسين عليهما السلام حيث ان تعمير قبرهما كان فى زمان الأئمة عليهم السلام. بل الظاهر ان قبور العلماء و الصلحاء ممن يرجح بقاء رسمه و التقرب بزيارته أيضا كذلك فان تعمير قبورهم موجب لبقاء رسمهم و عدم اندراس اسمهم، و الله الهادى.

[الثامن تسنيمه]

الثامن تسنيمه بل الأحوط تركه

و قد مر حكم التسنيم فى مستحبات الدفن فى مسألة استحباب الترييح.

[التاسع البناء عليه عدا قبور من ذكر]

التاسع البناء عليه عدا قبور من ذكر و الظاهر عدم كراهة الدفن تحت البناء و السقف

و فى خير على بن جعفر، المتقدم فى الأمر السادس انه قال لا يصلح

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١١

البناء على القبر و لا الجلوس عليه (و خير يونس بن ظبيان) عن الصادق عليه السّلام قال نهى رسول الله صلّى الله عليه و آله ان يصلّى على قبر أو يقعد عليه و يبنى عليه (و خير المدائنى) عند عليه السّلام قال لا تبوا على القبور و لا تصورا سقوف البيوت فان رسول الله صلّى الله عليه و آله كره ذلك (و خير القداح) عن الصادق عليه السّلام عن أمير المؤمنين عليه السّلام قال بعثنى رسول الله صلّى الله عليه و آله فى هدم القبور و كسر الصور (و خير السكونى) عنه عليه السّلام قال أمير المؤمنين عليه السّلام بعثنى رسول الله صلّى الله عليه و آله إلى المدينة فقال لا تدع صورة إلا محوتها و لا قبرا الا سويته و لا كلبا الا قتلته، بناء على كون المراد من التسوية هو هدم ما على القبور من البناء لا التسوية فى مقابل التسنيم، و ظاهر هذه الاخبار كراهة البناء على القبر فلا دلالة فيها على كراهة الدفن تحت البناء، نعم يمكن الاستيناس منها كراهة الدفن تحت البناء الذى بنى بعنوان المقبرة، اما ما بنى لا بعنوان المقبرة فالدفن تحته لا كراهة فيه.

ثم انه لا فرق فى الكراهة بين الأرض المملوكة أو المباحة أو المسبلة لدفن الأموات و ربما يقال بتخصيصها بالأراضى المباحة و انه لا كراهة فى الأرض المملوكة، و إطلاق الاخبار يدفعه، نعم فى الأراضى الموقوفة لدفن الأموات إذا علم و لو بشاهد الحال اختصاص الوقف بالدفن دون البناء عليه فلا يجوز ذلك اتباعا لما وقف عليه واقفها فان الوقوف على حسب ما يوقفها أهلها، هذا كله فى غير ما استثنى من قبور الأنبياء و الأئمة و الصلحاء و العلماء، و اما فيهم فقد تقدم عدم الكراهة بل تأكد الاستحباب حفظا للشعائر و بقاء آثارهم.

[العاشر اتخاذ المقبرة مسجدا]

العاشر اتخاذ المقبرة مسجدا إلا مقبرة الأنبياء و الأئمة و العلماء.

لا يخفى ان اتخاذ المقبرة مسجدا اما بالصلاة فيها و اما بجعلها مسجدا بان يبنى المسجد فى أرضها (اما الصلاة فى المقابر) فهى مكروهة كما انه تكره الصلاة على القبر بان يقوم على القبر و يصلّى و كذا تكره إذا كان القبر بين يديه أو كان بين قبرين سواء كانا عن يمينه و يساره أو كانا امامه و خلفه على ما هو مذكور فى كتاب الصلاة.

و اما بناء المساجد فى المقابر فمع كون الأرض مملوكة للبانى أو مباحة بالأصل فالظاهر جوازه إذا لم يستلزم نبش القبور لكنه مكروه، و إذا كانت مسبلة لدفن الأموات

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٢

فالظاهر عدم الجواز لانه تصرف على خلاف ما وقفه الواقف، و يدل على كراهة بناء المساجد فى المقابر موثقة سماعة عن الصادق عليه السّلام قال سئلته عن زيارة القبور و بناء المساجد فيها، فقال عليه السّلام اما زيارة القبور فلا بأس بها و لا يبنى عندها مساجد (و روى الصدوق) فى الفقيه مرسلا عن النبى صلّى الله عليه و آله انه قال لا تتخذوا قبرى قبلة و لا مسجدا فان الله عزّ و جلّ لعن اليهود حيث اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد. و لعل المراد بجعل قبره صلّى الله عليه و آله قبلة هو ان يتوجه إليه أينما كان و لو مع الاستدبار للكعبة، و من اتخاده مسجدا هو وضع الجبهة عليه، فلا ينافى مع ما ورد من فضل الصلاة عند قبره الشريف و كذا فضلها عند قبر أمير المؤمنين و غيره من الأئمة صلوات الله عليهم (و منه يظهر) عدم الكراهة عند قبور الأنبياء و الصلحاء و العلماء لان قبورهم محل نزول الرحمة و هى البيوت التى اذن الله ان ترفع و يذكر فيها اسمه، و قد تقدم كون قبورهم من المشاعر.

[الحادى عشر المقام على القبور]

الحادى عشر المقام على القبور الا الأنبياء و الأئمة

و قال فى مفتاح الكرامة نص عليه الشيخ الطوسى و العجلى و العلامة فى التذكرة و النهاية ثم نقل عن الشهيد و المحقق الثانى انه إذا تعلق بذلك غرض صحيح كالإقامة لتلاوة القرآن جاز، ثم قال: قلت بل قد يستحب (انتهى) و لم أجد دليلا على كراهة البقاء و المقام عند القبور الا ان يكون ذلك دليلا على عدم الصبر عند المصيبة كما يستأنس مما فى نهج البلاغة من كلام أمير المؤمنين عليه السلام عند دفن فاطمة سلام الله عليها: فان انصرف فلا عن ملالة و ان أقم فلا عن سوء ظن بما وعد الله الصابرين، و حكى ان فاطمة بنت الحسين عليه السلام أقامت على قبر زوجها الحسن المثنى سنة فلما انقضت السنة أمرت مواليها فقوضوا خيمتها و رجعت فى سواد الليل الى بيتها فسمعت هاتفا يقول هل وجدوا ما فقدوا، فأجابه آخر: بل يشسوا فانقلبوا، و فى هذه الحكاية إشعار بالكراهة، اما عدم كراهة المقام عند قبور الأنبياء و الأئمة فلاستحباب زيارتهم و الصلاة عندهم فيستحب الإكثار من ذلك تحصيليا لزيادة الأجر و الثواب و إبقاء لتعمير مشاهدهم و تعظيما لشعائرهم و احياء لمراسمهم صلوات الله عليهم.

[الثانى عشر الجلوس على القبر]

الثانى عشر الجلوس على القبر

و فى خبر على بن جعفر عن أخيه الكاظم عليه السلام لا يصلح البناء على القبر و لا الجلوس عليه، و فى خبر يونس عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه و آله مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٣ نهى ان يصلى على قبر أو يقعد عليه أو يبنى عليه، و فى خبر آخر: لأن يجلس أحدكم على جمر فيحرق ثيابه و تصل النار الى بدنه أحب الى من ان يجلس على قبر.

[الثالث عشر البول و الغائط فى المقابر]

الثالث عشر البول و الغائط فى المقابر

ففى خبر محمد بن مسلم المروى فى الكافى عن الباقر عليه السلام قال من تخلى على قبر أو بال قائما أو بال فى ماء قائم أو مشى فى حذاء واحد أو شرب قائما أو خلا فى بيت وحده أو بات على غمر فأصابه شىء من الشيطان لم يدعه الا ان يشاء الله، و أسرع ما يكون الشيطان إلى الإنسان و هو على بعض هذه الحالات (و خبر إبراهيم بن عبد الحميد) المروى فى الكافى أيضا عن الكاظم عليه السلام قال ثلاثة يتخوف منها الجنون التغوط بين القبور، و المشى فى خف واحد، و الرجل ينام وحده.

[الرابع عشر الضحك فى المقابر]

الرابع عشر الضحك فى المقابر

و فى الفقيه عن الصادق عليه السلام عن إبنائه عليهم السلام فى وصية النبي صلى الله عليه و آله لعلى عليه السلام: ان الله تبارك و تعالى كره لأمتى الضحك بين القبور و التطلع فى الدور (و فى الفقيه) أيضا عنه عليه السلام عن النبي صلى الله عليه و آله ان الله تبارك و تعالى كره لى ست خصال و كرهتهن للأوصياء من ولدى و اتباعهم من بعدى: العبث فى الصلاة، و الرفث فى

الصوم، و المن بعد الصدقة، و إتيان المساجد جنبا، و التطلع في الدور، و الضحك بين القبور (و في مجموعة ورام) عن الصادق عليه السلام: من ضحك على جنازة أهانه الله يوم القيامة، و من ضحك في المقبرة رجع و عليه من الوزر مثل جبل احد.

[الخامس عشر الدفن في الدور]

الخامس عشر الدفن في الدور

و في المستند ص - ٢٠٠ عن ابي الدنيا المعمر عن أمير المؤمنين عليه السلام قال سمعت رسول الله صَلَّى الله عليه و آله يقول لا تتخذوا قبوركم مساجد و لا بيوتكم قبورا، و حكى هذا الحديث عن المجالس و كنز الفوائد للكراچكي، و لو اوصى بدفنه في بيته اعتبرت اجازة الورثة لو كان زائدا عن الثلث، و قال في المستند لو كان في البلد مقبرة يدفن فيها الموتى كان الدفن فيها اولى لما فيها من الزيارة و الدعاء.

[السادس عشر تنجيس القبور]

السادس عشر تنجيس القبور و تكثيفها بما يوجب هتك حرمة الميت و لا إشكال في كراهته بعد كونه هتكا، بل قد يحرم، بل ربما يوجب الخروج عن الدين كقبور الأنبياء و الأوصياء.

[السابع عشر المشى على القبر]

السابع عشر المشى على القبر من غير ضرورة

و في الخبر: و لأن أمشى على

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٤

جمرة أو سيف أو اخصف نعلى برجلى أحب الى من ان أمشى على قبر مسلم، و لعل هذا الخبر محكى بطرق العامة، قال المحقق المجلسى (قده) في شرحه الفارسى على الفقيه:

و لم أر خبرا صريحا من طرق أهل البيت يدل على كراهته، نعم قد ورد بطرق العامة انه صَلَّى الله عليه و آله نهى عن المشى على القبور، هذا، و روى في الفقيه عن الكاظم عليه السلام انه قال إذا دخلت المقابر فطأ القبور فمن كان مؤمنا استروح الى ذلك و من كان منافقا وجد ألمه، و المحكى عن جملة من الأصحاب كراهته (و كيف كان) فالظاهر عدم الكراهة فيما إذا كان المشى بقصد الزيارة أو كان القبر للمؤمن، و مع عدمها فالأقوى هو الكراهة و لو لأجل التسامح فى أدلة السنن، هذا كله إذا كان القبر ظاهرا، و الا فالظاهر عدم الكراهة كالصحن الشريف فى النجف و كربلاء و غيرهما لعدم صدق المشى على القبور حينئذ، و حكى المجلسى الأول (قده) عن جماعة من الأصحاب استحباب المشى حافيا فى المقابر لأجل احترام موتى المؤمنين و لأجل التواضع و التذلل، و لا بأس به و ان لم يرد به دليل بالخصوص.

[الثامن عشر الاتكاء على القبر]

الثامن عشر الاتكاء على القبر

و لعل الاتكاء على القبر فى حكم الجلوس عليه فيلحقه حكمه، و لا إشكال فى مرجوحته فيما إذا كان هتكا للميت، و عن النبى صَلَّى الله عليه و آله ان حرمة الميت من المسلمين كحرمة أحيائهم بمعنى انه يفعل بهم ميتا ما يفعل بهم حيا، فإذا لم يحسن

هتكهم و هم احياء بل يحرم فى بعض مراتبه فلا- يحسن هتكهم و هم أموات و فى الجواهر نسب كراهة الاتكاء على القبر إلى علمائنا اجمع، و حكى نسبتها الى أكثر أهل العلم عن الذكرى و نقل عن المعبر انها قول علمائنا، و عن المدارك نسبتها إلى الأصحاب و انه لم يعلم فيها خلاف، و عن الخلاف دعوى الإجماع عليها، و استدلل لها أيضا فى الجواهر بقول الصادق عليه السلام كلما جعل على قبر الميت من غير تراب القبر فهو ثقل على الميت و قول الكاظم عليه السلام لا يصلح البناء على القبر و لا الجلوس عليه، و لا يخفى ما فى دلالتهما من الوهن، و الله الهادى.

[التاسع عشر إنزال الميت فى القبر بغتة]

التاسع عشر إنزال الميت فى القبر بغتة من غير ان يوضع الجنازة قريبا منه ثم رفعها و وضعها دفعات كما مر و قد مر فى الأمر الرابع من مستحبات الدفن و نقلنا هناك أخبارا ناهية عن إنزاله بغتة المحمولة على الكراهة. مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٥

[العشرون رفع القبر عن الأرض أزيد من أربع أصابع مفرجات]

العشرون رفع القبر عن الأرض أزيد من أربع أصابع مفرجات

و فى خبر عمر بن واقد عن الكاظم عليه السلام انه قال إذا حملت إلى المقبرة المعروفة بمقابر قريش فالحدونى بها و لا ترفعوا قبرى فوق أربع أصابع مفرجات، بعد حملة على الكراهة للإجماع على عدم حرمة ما زاد عنها، و ربما يقال بمنافاة ما فى هذا الخبر مع ما فى خبر إبراهيم بن على عن الصادق عليه السلام عن أبيه ان قبر رسول الله صلى الله عليه و آله رفع شبرا من الأرض، و خبر البخترى عنه عليه السلام ان قبر رسول الله صلى الله عليه و آله رفع من الأرض قد شبر و اربع أصابع (لكن المنافاة) مندفعة بمساواة الشبر مع أربع أصابع مفرجات مع كون عطف أربع أصابع على الشبر فى خبر البخترى تفسيريا فيكون المدار على قدر أربع أصابع مفرجات، و مع الغض عن ذلك فبمعارضة الخبرين مع خبر عقبه بن بشير عن الباقر عليه السلام قال قال النبى صلى الله عليه و آله لعلى عليه السلام يا على ادفنى هذا المكان و ارفع قبرى من الأرض أربع أصابع و رش عليه بالماء، و مع الغض عن ذلك أيضا فيامكان مدخلة خصوصية فى قبره صلى الله عليه و آله، فالأولى عدم التجاوز عن مقدار أربع أصابع مفرجات و ان كانت الوظيفة تحصل برفعه أربع أصابع مضمومات، و الله هو العليم.

[الحادى و العشرون نقل الميت من بلد موته الى بلد آخر]

الحادى و العشرون نقل الميت من بلد موته الى بلد آخر الا- الى المشاهد المشرفة و الأماكن المقدسة و المواضع المحترمة كالنقل من عرفات إلى مكة و النقل الى النجف فان الدفن فيه يدفع عذاب القبر و سؤال الملكين و الى كربلاء و الكاظمية و سائر قبور الأئمة و الى مقابر العلماء و الصلحاء بل لا يبعد استحباب النقل من بعض المشاهد الى آخر لبعض المرجحات الشرعية و الظاهر عدم الفرق فى جواز النقل بين كونه قبل الدفن أو بعده و من قال بحرمة الثانى مراده ما إذا استلزم النيش و الا فلو فرض خروج الميت عن قبره بعد دفنه لسبب من سبب أو ظالم أو صبى أو نحو ذلك لا مانع من جواز نقله الى المشاهد مثلا ثم لا يبعد جواز النقل الى المشاهد المشرفة و ان استلزم فساد الميت إذا لم يوجب أذية المسلمين فان من تمسك بهم فاز و من أتاهم فقد نجا و من لجأ إليهم أمن و من اعتصم بهم فقد اعتصم بالله تعالى فالمتوسل بهم غير خائب صلوات الله عليهم أجمعين.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٦

فى هذا المتن أمور (الأول) يجوز نقل الميت الى بلد آخر على كراهية فى نقله الى غير المشاهد المشرفة، أما الجواز فى مقابل الحرمة فلما دل على كراهته فان الكراهة تلازم الجواز، واما كراهته فى المعبر و الذكرى و المحكى عن التذكرة و جامع المقاصد دعوى الإجماع عليها، و فى الجواهر: و كفى بذلك حجة.

(و قد يستدل لها) بما روى عن دعائم الإسلام عن على عليه السلام انه رفع اليه ان رجلا مات بالرستاق فحملوه الى الكوفة فأنهكهم عقوبة «١» و قال ادفنوا الأجساد فى مصارعها و لا تفعلوا فعل اليهود تنقل موتاهم الى بيت المقدس، و قال عليه السلام انه لما كان يوم أحد أقبلت الأنصار لتحمل قتلاهم الى دورها فأمر رسول الله صلى الله عليه و آله مناديا ينادى ادفنوا الأجساد فى مصارعها، و ظاهر الخبرين و ان كان الحرمة الا ان ضعف سندهما و عدم فتوى الأصحاب بالتحريم أوجب القول بالكراهة. و قد يستدل أيضا للكراهة بمنافاة النقل مع التعجيل فى تجهيزه الذى ورد الأمر به و التأكيد فيه (و أورد عليه) بعدم الملازمة بين استحباب التعجيل و كراهة النقل فان ترك المستحب ليس مكروها اصطلاحيا، مضافا الى ان النقل لا يلزم ترك التعجيل إذ قد يكون زمان النقل عن البلد مساويا مع زمان الدفن فيه أو أقصر لتحقق وسائل النقل دون الدفن (و كيف كان) فلا إشكال فى كراهة النقل الى غير المشاهد المشرفة.

(الثانى) المشهور بين الأصحاب استحباب النقل الى المشاهد المشرفة، و فى المعبر ان عليه عمل الأصحاب من زمان الأئمة إلى الإن، و عن التذكرة نقل عمل الإمامية و إجماعهم على ذلك، و استدل له بعد عدم الدليل على الكراهة إذ الدليل عليها كما تقدم هو الإجماع و هو مختص بغير المشاهد، و قد عرفت ضعف السند فى الخبرين الناهيين عن النقل، بما عرفت من دعوى الإجماع من التذكرة و المعبر على الاستحباب خصوصا بضميمة قاعدة التسامح، مضافا الى خبر على بن سليمان قال كتبت اسئله عن الميت يموت بعرفات،

(١) فى حديث تارك الصوم: فان على الامام ان ينهكه ضربا، اى يشدد عليه العقوبة، يقال نهكه السلطان كسمعه ينهكه نهكا و نهوكه، اى بالغ فى عقوبته و النهك المبالغة فى كل شىء (مجمع البحرين)

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٧

يدفن بعرفات أو ينقل الى الحرم فأيهما أفضل، فكتب يحمل الى الحرم و يدفن فهو أفضل (و المروى) عن إرشاد القلوب للديلمى و فرحة الغرى فى قضية اليمانى، و فيه قال له على عليه السلام لم لا دفنته فى أرضكم، قال اوصى بذلك فقال له ادفن فقام فدفنه فى الغرى، حيث ان فيه تقريره لفعله إذ لم يعبه بنقله (و بالأخبار التى) استدل بها على جواز النقل بعد الدفن فإنه إذا جاز بعد الدفن فقبله اولى بالجواز، و استدل فى المعبر لاستحبابه بأنه يقصد به التمسك بمن له أهلية الشفاعة، و هو حسن فى التوصل إلى فوائد الدنيا فالتوصل إلى فوائد الآخرة اولى (انتهى) و هذا المقدار من الأدلة كاف فى إثبات الاستحباب.

(الثالث) لا فرق فى جواز النقل الى غير المشاهد مع الكراهة و استحباب النقل الى المشاهد بين قرب البلد و بعده ما لم يؤد الى فساد الميت و انتشار ريعه، و معه ففيه تفصيل يأتى فى الأمور الآتية إنشاء الله تعالى.

(الرابع) لا فرق فى النقل إلى الأماكن المشرفة بين ان يكون من غير الحرم الى الحرم كما دل عليه خبر على بن سليمان المتقدم، أو كان الى احد قبور المعصومين كالنقل الى النجف الأشرف فعن إرشاد القلوب للديلمى (ره) انه روى عن أمير المؤمنين عليه السلام انه نظر الى ظهر الكوفة فقال ما أحسن منظرك و أطيب قعرك اللهم اجعله قبرى، و من خواص الدفن فيه إسقاط عذاب القبر و سؤال منكر و نكير كما وردت به الاخبار الصحيحة عن أهل البيت عليهم السلام، مضافا الى ما ذكر فى خبر اليمانى الذى فيه انه يدفن هناك رجل يدخل فى شفاعته مثل ربيعه و مضر، فقال عليه السلام له أ تعرف ذلك الرجل، قال لا، قال عليه السلام

انا و الله ذا الرجل.

و اما النقل الى كربلاء المشرفة ففي الجواهر عن البحار انه قد وردت أخبار كثيرة في فضل الدفن في المشاهد لا سيما الغرى و الحائر، و اما النقل الى الكاظمية و سائر قبور الأئمة عليهم السلام كمشهد الرضا عليه السلام ففي الجواهر أيضا: قلت و يبالي ان سمعت من بعض مشايخي انه نقل عن الفاضل المقداد انه نقل التواتر في الاخبار ان الدفن في سائر مشاهد الأئمة مسقط لسؤال منكر و نكير.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٨

و اما النقل الى مقابر العلماء و الصلحاء فعن المبسوط: يستحب ان يدفن الميت في أشرف البقاع فان كان بمكة فبمقبرتها و كذلك المدينة و المسجد الأقصى و مشاهد الأئمة و كذا كل مقبرة تذكر بخير من شهداء و صلحاء و غيرهم (انتهى) و في الذكرى لو كان هناك مقبرة بها قوم صالحون أو شهداء استحب الحمل إليها لتناله بركتهم و بركة زيارتهم (أقول) و ما ذكره قدس سرهما حق يشهد به الاعتبار لأن علاقة الروح بالبدن لا تنقطع عنه بالكلية بل هي باقية بمرتبها و تختلف باختلاف قوة النفس شدة و ضعفا، و من بقائها يبقى الجسد على حاله من دون طرو تغيير فيه، و منه يظهر ملاك استحباب زيارة القبور و عليه يترتب نيل بركاتهم و بركات زيارتهم، ختم الله سبحانه لنا بالحسنى، و مما ذكرنا يظهر استحباب النقل من بعض المشاهد الى بعض آخر كالنقل من سامراء أو الكاظمية الى النجف الأشرف كما هو المعمول به في هذه الأعصار.

(الخامس) لا يجوز نقل الموتى بعد دفنهم الى غير المشاهد المشرفة، و قد ادعى الإجماع عليه في المسالك و الرياض، قال في الجواهر و لعله كذلك من حيث النظر الى تحريم النيش - الى ان قال - لم نعر على مخالف الا ما يسند إلى الوسيلة حيث قال يكره تحويله من قبر الى قبر آخر، و الا - ما يحكى عن ابن الجنيد حيث أطلق نفى البأس عن التحويل لصلاح يراد بالميت، و ظاهره جواز النقل من غير كراهة أيضا (و يمكن) حمل عبارتهما على ارادة النقل بعد وضع الميت في القبر قبل تحقق الدفن، و مع عدمه فلا يضر مخالفتهما في الإجماع، فلا ينبغي الإشكال في حرمة فيما إذا استلزم النيش المحرم و اما إذا ظهر الميت بسبب كالسيل أو السبع فالظاهر عدم الحرمة، فالتحريم انما هو من جهة حرمة النيش و اما النقل بعد النيش سواء كان عصيانا أو كان في صورة جوازه أو كان بفعل غير المكلف فلا اشكال فيه نعم هو مكروه الى غير المشاهد كالنقل ابتداء قبل الدفن (السادس) المشهور عدم جواز النقل - بعد الدفن - الى المشاهد المشرفة، و عن ابن إدريس انه بدع في شريعة الإسلام و المحكى عن غير واحد من قدماء الأصحاب و كثير من المتأخرين جوازه، و محل البحث هو تعمد النيش لذلك و انه هل يرتفع حرمة النيش لهذه المصلحة أولا.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٩

(و يستدل للجواز) بأمور (منها) الأصل بناء على انحصار دليل حرمة النيش بالإجماع و هو مفقود في المقام (و منها) مرسل الفقيه عن الصادق عليه السلام قال ان الله تبارك و تعالى اوحى الى موسى بن عمران عليه السلام ان اخرج عظام يوسف عليه السلام عن مصر و وعده طلوع القمر عليه فأبطأ طلوع القمر عليه فاستل عنمن يعلم موضعه فقيل له هنا عجوز تعلم علمه فبعث إليها فاتى بعجوز مقعدة عمياء فقال تعرفين قبر يوسف. قالت نعم، قال فأخبريني بموضعه، قالت لا افعل حتى تعطيني خصالا: تطلق رجلى و تعيد الى بصرى و ترد الى شبابي و تجعلني معك في الجنة فكبر ذلك على موسى عليه السلام فأوحى الله عز و جل اليه انما تعطى على، فأعطها ما سألت، ففعله فدلته على قبر يوسف فاستخرجه من شاطئ النيل في صندوق مرمر فلما أخرجته طلع القمر «١» فحمله الى الشام فلذلك يحمل أهل الكتاب موتاهم الى الشام.

(و منها) خبر مفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام، و فيه ان الله تبارك و تعالى اوحى الى نوح عليه السلام و هو في السفينة

ان يطوف بالبيت أسبوعا فطاف كما اوحى الله اليه ثم نزل في الماء الى ركبته فاستخرج تابوتا فيه عظام آدم عليه السلام فحمل التابوت في جوف السفينة حتى طاف ما شاء الله ان يطوف ثم ورد الى باب الكوفة في وسط مسجدتها ففيها قال الله للأرض ابلعي مائك فبلعت ماءها من مسجد الكوفة كما بدء الماء من مسجدتها و تفرق الجمع الذي كان مع نوح في السفينة فأخذ نوح التابوت في الغرى و هو قطعة من الجبل الذي كلم الله عليه موسى تكليما (الحديث).

و أورد على الاستدلال بالخبرين بان وقوع ذلك في الشرائع السابقة لا يدل على جوازه في شرعنا بل لعل خلافها هو المطلوب كما يرشد اليه قول رسول الله صلى الله عليه وآله لما قال له اليهودى هكذا نصنع: خالفوهم و فعل خلافه (و يندفع أولا) بعدم تسليم ذلك فيما ينقل عن الأنبياء السابقين (و ثانيا) بان الاستدلال بهما انما هو لما يظهر من أئمتنا من انهم عليهم السلام نقلوا لنا قصتهما لإرادة العمل بمضمونهما، مضافا الى استصحاب بقاء

(١) الظاهر ان خروجهم من مصر و دخولهم البحر كانا موقوفين على (طلوع) القمر و كان اوحى الى موسى ان لا- يطلع القمر حتى ترجع عظام يوسف عليه السلام (بحار الأنوار)

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٠

الأحكام الثابتة في الشرائع السابقة ما لم يقم الدليل على نسخها، لكن الإنصاف صحة احتمال كون إخراج عظام آدم و يوسف عليهما السلام انما كان بوحي من الله تعالى في خصوص موردتهما فلا يعم غيرهما.

(و قد استدلت أيضا للجواز) باخبار مرسله في كتب غير واحد من الأصحاب (ففى مصباح الشيخ الطوسى قدس سره) لا ينقل الميت من بلد الى بلد فان نقل الى المشاهد كان فيه فضل ما لم يدفن و قد رويت بجواز نقله الى بعض المشاهد رواية، و الأول أفضل (و قال فى النهاية) فإذا دفن فى موضع فلا يجوز تحويله من موضعه، و قد وردت رواية بجواز نقله الى بعض المشاهد سمعناها مذاكرة، و الأصل ما قدمناه (و قال الشهيد فى الذكرى) انه قال المفيد فى المسائل العزبية: و قد جاء حديث يدل على رخصته فى نقل الميت الى بعض مشاهد الرسول ان اوصى الميت بذلك (أقول) و لعل القول بالجواز هو الأقوى.

(السابع) ما ذكر فى الأمور السابقة من جواز النقل الى غير المشاهد مع الكراهة و استحبابه الى المشاهد انما هو فيما إذا لم يتغير الميت و لم ينتشر ريحه و لم يكن النقل موجبا لانتهاك حرمة الميت، و الا فلا إشكال فى التحريم فى النقل الى غير المشاهد لما دل على ان حرمة المؤمن ميتا كحرمة حيا، و لان المستظهر مما ورد من التعجيل فى تجهيزه هو التحفظ عن تغييره و ظهور رائحته قبل دفنه حتى انهم لم يسوغوا الانتظار به إذا استلزم التغيير لأجل تحصيل الكفن أو ماء الغسل و الخليطين بل أوجبوا دفنه قبل ذلك و انه يسقط الأحكام المذكورة إذا خيف على الميت تغييره و كذا ما ذكره من عدم جواز الانتظار لمن مات فى السفينة ليدفن فى الساحل إذا خيف عليه التغيير بل يلقى فى البحر حينئذ.

و اما النقل الى المشاهد المشرفة فتحقيق القول فيه ان التغيير أو انتشار الريح اما يكون مسببا عن طول المدة أو حرارة الهواء و نحو ذلك، أو يستند الى عمل عامل على وجه غير مشروع كما إذا توقف نقله على شق بطنه و استخراج أمعائه مثلا (فعلى الأول) ففى جواز نقله حينئذ و عدمه قولان، المختار عند غير واحد من المحققين هو الجواز مستدلا له بالأصل و عدم ما يوجب منعه لفساد ما يستدل به للمنع عنه، و لأن فى النقل تمسكا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢١

بهم صلوات الله عليهم، و المختار عند كثير منهم هو المنع، بل فى الجواهر انه لم يعثر على من نص على الجواز. و يستدل له بأن إبقائه فى طول هذا المدة التى يظهر فيها ريحه و يتفرق أعضائه هتك لحرمة، و لأن الأصل فى حكمه و جوب

الدفن انما هو ستر مثل هذه الأمور، و ان المتتبع فى كلمات الأصحاب يكاد يقطع بظهور اتفاقهم فى تقييد إطلاقات أدلة التجهيز. من الغسل بالسدر و الكافور و غيره بما إذا لم يؤيد إلى ظهور فساد الميت فأوجبوا دفنه بدونها مع خوف ظهور الفساد فكيف يجوز ذلك لأجل الدفن فى المشاهد المشرفة الذى هو من المستحبات، و ان النسبة بين إطلاق استحباب النقل و حرمة الهتك و المثلة بالعموم من وجه، و لا ريب فى رجحان ما دل على حرمة الهتك و المثلة فيما إذا لم يوص الميت بنقله للقطع بعدم تقدم شىء من المندوبات على شىء من المحرمات.

و أورد على الأول- أعنى كون طول البقاء هتكا- بالمنع عنه بعد كون الإبقاء لا بعنوان المهانة بل لأجل التوصل الى دفنه فى المشاهد المشرفة الذى لا يعد بنظر العرف هتكا بل هو من أعظم أنحاء الشرف و الرفعة (و أورد على الثانى) بأن الأصل فى حكمة دفن الميت و ان كان ستره عن ظهور تغييره و انتشار ريحه الا- انه حكمة لا- يلزم فيها الاطراد (و على الثالث) بان ظهور اتفاقهم فيما ذكر من تقييد إطلاقات أدلة التجهيز بصورة عدم لزوم التغيير و ان كان مما يمكن دعوى القطع به الا ان الظاهر منهم كون ذلك لأجل كون التأخير بمثل هذه المدة هتكا و هو حرام، و قد عرفت ان لزوم الهتك لأجل الدفن فى المشاهد المشرفة ممنوع، بل هو تكريم، و من ذلك ظهر ما فى الوجه الرابع من ملاحظة النسبة بين دليل النقل الى المشاهد و أدلة تحريم المثلة و الهتك و ذلك لما عرفت من ان ذلك فرع صدق الهتك و قد علمت عدم صدقه، هذا مضافا الى قيام السيرة من الفقهاء على النقل من لدن أعصار الأئمة عليهم السلام، مثل ما نقل من دفن الشيخ المفيد رضوان الله عليه فى داره ثم نقله الى جوار الإمامين الكاظمين عليهما السلام، و مثل ما حكى من نقل السيدين الرضى و المرتضى بعد دفنهما الى جوار مولانا الحسين عليه السلام، و قد حكى أيضا ان الشيخ البهائى (قده) قد نقل الى مشهد الرضا عليه السلام بعد دفنه فى أصفهان و من الظاهر ان

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٢

وقوع ذلك فى تلك الأزمنة بمضى من علماء زمانهم كان بتجويزهم.

هذا، و لكن الأقوى عدم الجواز مطلقا و لو كان بوصية من الميت إذا كان النقل مستلزما لظهور التغيير و انتشار الريح و ان جرت به السيرة كما يظهر من صاحب الجواهر قال (قده) إنما الإشكال فى بعض افراد النقل المستعمل فى مثل زماننا من الأمكنة البعيدة جدا بحيث لا يجىء الميت الا متغيرا كمال التغيير حتى لا يكاد يستطيع ان يقرب إليه أحد، و ربما تقطعت أوصاله و جرى قيحه (انتهى) فقيام مثل هذه السيرة لا اثر له فى إثبات الجواز بعد معلومية عدم إضاء فقهاء الزمان لعملهم و غلبة الظن بعدم ارتداعهم بردع علمائهم، و اما دعوى عدم صدق الهتك لكون النقل الى المشاهد شرفا فممنوعة بل الهتك لازم، غاية الأمر لا بد من الدليل على تجويز هذا الهتك من الشارع لهذه المصلحة، و هو غير ثابت فتحقق مصداق الهتك بتغيير الجسد و تقطع الاوصال و خروج القيح و انتشار الريح مما لا- شك فيه، و لا يلزم فى تحقق الهتك القصد الى عنوانه بل يكفى تحقق مصداقه، كما فى مسألة الرجوع فى العدة الرجعية، حيث ان قصد ما هو مصداقه كاف فى تحققه و لو لم يقصد عنوان الرجوع، و اما نقل من ذكر من العلماء بعد دفنهم فلم يعلم كونه بعد التغيير الموجب للهتك.

و منه ظهر الحكم فيما إذا استلزم النقل المثلة بالميت بإخراج ما فى جوفه من الأمعاء و غيرها كما ربما ينقل فى هذه الأعصار و ان ذلك كله لا دليل على جوازه، و لكن المحكى عن كاشف الغطاء كما فى الجواهر انه لو توقف نقله على تقطيعه اربا اربا جاز و لا- هتك فيه للحرمة إذا كان بعنوان النفع و دفع الضرر كما يصنع مثله فى الحى (و لا يخفى ما فيه) فان نفس تقطيع الميت و تمثيله أمر مناف مع حرمة، و التوصل بذلك الى تلك الغاية لا يخرج عن كونه هتكا، و سيأتى فى بعض المسائل الآتية مزيد بيان ان شاء الله تعالى.

[مسألة يجوز البكاء على الميت]

مسألة (١) يجوز البكاء على الميت و لو كان مع الصوت بل قد يكون راجحا كما إذا كان مسكنا للحزن و حرقه القلب بشرط ان لا يكون منافيا للرضا بقضاء الله و لا فرق بين الرحم و غيره و قد مر استحباب البكاء على المؤمن

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٣

بل يستفاد من بعض الاخبار جواز البكاء على الأليف الضال، و الخبر الذى ينقل من ان الميت يعذب ببكاء اهله ضعيف مناف لقله تعالى وَ لَا تَزُرُ وَاِزْرَةً وَاِخْرَى و اما البكاء المشتمل على الجزع و عدم الصبر فجائز ما لم يكن مقرونا بعدم الرضا بقضاء الله نعم يوجب حبط الأجر و لا يبعد كراهته.

قد مر جملة من الكلام فى الأمر الحادى و الثلاثين فى البكاء على الميت، و بقى جملة منه نذكرها فى هذه المسألة.

(فمنها) انه لا- فرق فى جواز البكاء على الميت بين ما لم يكن مع الصوت أو كان معه إذا لم يكن مع الصراخ الخارج عن حد الاعتدال، و اما معه فالأحوط الاجتناب عنه كما يأتى فى المسألة الثالثة، لكن المستفاد من الذكرى ذهابه الى كراهته مع الصوت حيث حمل النهى عن البكاء بما إذا رفع الصوت به، قال (قده) و لا يكره عندنا البكاء بعد الموت و قول النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله فإذا وجبت «١» فلا تبكين باكية يحمل على رفع الصوت بالبكاء لأن النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله لما بكى قال عبد الرحمن أو لم تكن نهيت عن البكاء، قال لا و لكن نهيت عن صوتين فاجرين: صوت مصيبة و خمس و جوه و شق جيوب و رنة شيطان، و هذا الخبر و ان كان عاميا لا نحتاج الى تجشم حمله و انه قد ورد بطريقنا عن الصادق عليه السلام- على ما فى الكافى- انه لما مات إبراهيم هملت عينا رسول الله بالدموع ثم قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله تدمع العين و تحزن القلب و لا نقول ما يسخط الرب و انا بك يا إبراهيم لمحزونون، لكن الاولى حمله و حمل ما فى معناه من النهى عن البكاء على البكاء المشتمل على علو الصوت الخارج عن الاعتدال فلا كراهة فيما يشتمل على الصوت المعارف.

(و منها) جواز البكاء على الأليف الضال، و فى الوسائل عن كتاب الرجال للكشى عن عبد الله بن بكير قال ذكرت أبا الخطاب و مقتله عند ابى عبد الله عليه السلام فرقت عند ذلك و بكيت فقال عليه السلام أتأسى عليهم «٢» فقلت لا- و لكن سمعتك تذران عليا عليه السلام قتل أصحاب

(١) الوجوب: السقوط و هو كناية الموت و منه قوله تعالى فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَ أَطْعَمُوا (الآية).

(٢) من قولهم اسى من باب تعب اى حزن فهو آس اى حزين، و منه قوله تعالى فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ اى لا تحزن عليهم (مجمع البحرين).

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٤

النهران فأصبح أصحاب على عليه السلام يبكون عليهم فقال على عليه السلام أتأسون عليهم، فقالوا لا، انا ذكرنا الألفة التى كنا عليها و البلية التى أوقعتهم فلذلك رققنا عليهم، قال لا بأس.

(و منها) ان الخبر الذى ينقل بطريق العامة من ان الميت يعذب ببكاء اهله ضعيف، فأول ما يرد عليه ما رواه البخارى عن ابن عباس انه قال ذكرت ذلك- اى ما رواه عمر عن النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله ان الميت يعذب ببكاء اهله- لعائشة فقالت و الله ما حدّث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله ان الله ليعذب المؤمن ببكاء اهله عليه، و لكن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله قال ان الله

ليزيد الكافر عذابا يبكاء اهله عليه، وقالت حسبكم القرآن **وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ**، وفي حديث آخر عن البخاري أيضا عن عائشة أنها قالت انما مر رسول الله صلى الله عليه وآله على يهودية تبكى عليها أهلها فقال صلى الله عليه وآله انهم ليبكون عليها و انها لتعذب في قبرها.

(و ربما يقال) في حمله بأن أهل الجاهلية كانوا ينوحون و يعدون جرائم اعمال موتاهم كالقتل و شن الغارات و يظنون انها من خصالهم المحموده، فالميت حينئذ يعذب بما يكون عليه (و لا يخفى ما فيه) فان البكاء لا يصير حينئذ سببا لعذابه و انما يعذب بما كان يعمله من الجرائم (و قد يقال) ان الميت يعذب بما يوصى به من الندبة و النياحة لكون ذلك حملا منه لغيره على المعصية (و هذا الوجه أيضا ليس بشيء) لان العذاب حينئذ على الوصية بالبكاء لا على نفس البكاء (و يمكن ان يقال) ان الباء في قوله يبكاء اهله بمعنى مع، يعنى ان الميت يعذب بما يستحقه مع بكاء اهله عليه، و هذا الوجه موافق مع الحديث الأخير المروى عن عائشة من قوله صلى الله عليه وآله انهم ليبكون عليها و انها لتعذب في قبرها (و كيف كان) فالقول بكراهة البكاء على الميت مستدلا بهذا الحديث ضعيف.

(و منها) ان البكاء المشتمل على الجزع و عدم الصبر إذا لم يكن مقرونا بعدم الرضا بقضاء الله تعالى جائز لكنه يوجب حبط أجر المصاب في مصيبة، و لعله يكون مكروها من هذه الجهة، و اما مع الاقتران بسخط لقضائه تعالى فهو حرام قطعاً، و قد قال النبي صلى الله عليه وآله في مصيبة ولده إبراهيم تدمع العين و يحزن القلب و لا نقول ما يسخط الرب.

[مسألة (٢) يجوز النوح على الميت بالنظم و النثر]

مسألة (٢) يجوز النوح على الميت بالنظم و النثر ما لم يكن مشتملا على الويل و الثبور لكن يكره في الليل و يجوز أخذ الأجرة عليه إذا لم يكن بالباطل

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٥

لكن الاولى ان لا يشترط أولا.

المراد بالنوح ذكر أوصاف للميت نظما أو نثرا سواء كانت صدقا و هو النوح بالحق أو كذبا و هو النوح بالباطل (و اختلف في حكمه) فعن الشيخ في المبسوط و ابن حمزة التحريم مطلقا و لو كان بحق، و عن المشهور الجواز إذا لم يستلزم حراما من كذب أو صراخ أو لطم وجه أو خمشه و نحو ذلك، بل عن المنتهى دعوى الإجماع على جواز ما كان منه بحق كدعواه على حرمة ما كان منه الباطل.

(و يستدل للجواز) بأخبار كثيرة (منها) صحيح يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام قال قال لى أبو جعفر عليه السلام أوقف لى من مالى كذا كذا لنوادب تندبنى عشر سنين بمنى أيام منى.

(و منها) ما فى الكافى و التهذيب عن الثمالى عن الباقر عليه السلام قال مات الوليد بن مغيرة فقالت أم سلمة للنبي صلى الله عليه وآله ان المغيرة أقاموا منحة فأذهب إليهم، فأذن لها و لبست ثيابها و تهيأت فندبت ابن عمها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله و آله بقولها: أنعى الوليد بن الوليد إلى آخر آياتها، فما عاب النبي صلى الله عليه وآله و آله ذلك و لا قال شيئا.

(و منها) خبر حنان قال كانت امرأة معنا فى الحى و لها جارية نائحة فجاءت الى ابي فقالت يا عم أنت تعلم أن معيشتى من الله عزّ و جلّ ثم من هذه الجارية النائحة و قد أحببت أن تسئل أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فان كان حلالا، و الآ بعثتها و أكلت من ثمنها حتى يأتى الله تعالى بالفرج و الله انى لأعظم أبا عبد الله عليه السلام ان اسئله عن هذه المسألة، قال فلما قدمنا عليه أخبرته أنا بذلك، فقال عليه السلام أ تشارط، قلت و الله ما ادرى أ تشارط أم لا، فقال قل لها لا تشارط و تقبل كلما أعطيت.

(و منها) ما فى الفقيه: لما انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله من وقعة أحد إلى المدينة سمع من كل دار قتل من اهله قتل نوحا و لم يسمع من دار عمه حمزة فقال صلى الله عليه وآله لكن حمزة لا بواكى له فألى أهل المدينة ان لا ينوحوا على ميت و لا يبكوه حتى يبدءوا بحمزة فينوحوا و يبكوه فهم الى اليوم على ذلك.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٦

و يستدل للمنع أيضا بأخبار (منها) خير جابر المروى فى الكافى عن الباقر عليه السلام قال قلت له ما لجزع؟ فقال أشد الجزع الصراخ و الويل و العويل و لطم الوجه و الصدر و جز الشعر من النواصى و من اقام النواحة فقد ترك الصبر و أخذ فى غير طريقه.

(و منها) خبر حسين بن زيد المروى فى الفقيه عن الصادق عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الرنة عند المصيبة و نهى عن النياحة و الاستماع إليها.

(و منها) خبر ابى المقدم قال سمعت أبا الحسن يقول فى قول الله عز و جل وَ لَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ، قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال لفاطمة عليها السلام إذا أنا مت فلا نخمشى على وجهها و لا ترخى على شعرا و لا تنادى بالويل و لا تقيمن على نائحة، قال ثم قال عليه السلام هذا المعروف الذى قال الله عز و جل وَ لَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ.

(و منها) ما رواه فى الخصال عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله أربعة لا تزال فى أمتى إلى يوم القيمة- الى ان قال- النياحة و ان النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقوم يوم القيمة و عليها سربال من قطران و درع من جرب.

(و الأقوى) ما عليه المشهور من الجواز إذا كان بحق و عدم الجواز إذا كان باطل و ذلك بحمل الأخبار الدالة على المنع على ما إذا كان بالبطل كما يشهد بذلك خير جابر المتقدم مضافا الى إجماع العلامة فى المنتهى على الجواز فيما إذا كان حقا و المنع فى الباطل، بل الشهيد (قده) فى الذكري استظهر من كلام المبسوط و ابن حمزة إرادتهما النوح بالبطل مما حرماه مستشهدا بان نياحة الجاهلية كانت كذلك غالبا.

(و يدل على كراهته فى الليل) ما رواه فى الكافى عن خديجة بنت عمر بن على بن الحسين عليهما السلام انها قالت سمعت محمد بن على يقول انما تحتاج المرأة فى المأتم إلى النوح لتسيل دمعها و لا ينبغي لها ان تقول هجرا فإذا جاء الليل فلا تؤذى الملائكة بالنوح.

و اما أخذ الأجرة على النياحة فالظاهر جوازه إذا كان أصل النياحة جائزا، لأنها عمل محترم يصح أخذ الأجرة عليه، و لكن الاولى عدم الاشتراط أولا لما فى خبر حنان المتقدم

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٧

فى الاخبار الدالة على الجواز الذى فيه: قل لها لا تشارط و تقبل كلما أعطيت، بحمله على الاستحباب لنفى البأس عن أخذها فى خير ابى بصير عن الصادق عليه السلام قال لا بأس بأجر النائحة التى تنوح على الميت، و فى مرسل الصدوق فى الفقيه قال و سئل عن أجر النائحة، قال لا- بأس به قد نصح على رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم قال روى انه لا بأس بكسب النائحة إذا قالت صدقا، و خير العذافر قال سئلت الصادق عليه السلام عن كسب النائحة فقال عليه السلام تستحله بضرب احدى يديها إلى الأخرى، و قيل فى معناه انها تعمل اعمالا شاقة، فيها تستحق الأجرة، و قيل انها لا تستحق الأجرة على النياحة بل على ما تضم إليها من الأعمال.

مسألة (٣) لا يجوز اللطم و الخدش و جز الشعر بل و الصراخ الخارج عن حد الاعتدال على الأحوط و كذا لا يجوز شق الثوب على غير الأب و الأخ و الأحوط تركه فيهما أيضا.

في هذه المسألة أمور (الأول) قال في المنتهى يحرم ضرب الخد و نتف الشعر، و في الجواهر دعوى القطع بحرمة اللطم و العويل و نحوهما، و يدل على حرمة اللطم مطلقا في الرجال و النساء ما روى عن مسكن الفؤاد عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: ليس منا من ضرب الخدود و شق الجيوب، و المحكى عن كتاب المغازي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ليس عن البكاء نهيت و لكن نهيت عن صوتين أحمقين فاجرين- الى ان قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ- و صوت عند مصيبة و لطم حدود و شق جيوب و رنة شيطان (و خبر جابر عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) و لكن نهيت- الى ان قال- و صوت عند مصيبة خمس وجوه و شق جيوب و رنة شيطان (و خبر جابر) المروى في الكافي عن الباقر عليه السَّلام قال أشد العجز الصراخ بالويل و العويل و لطم الوجه و الصدر و جز الشعر من النواصي و من اقام النواحة فقد ترك الصبر و أخذ في غير طريقه و من صبر و استرجع و حمد الله عزَّ و جلَّ فقد رضى بما صنع الله و وقع اجره على الله و من لم يفعل ذلك جرى عليه القضاء و هو ذميم و أحبب الله تعالى اجره.

(و يدل على حرمة على النساء) غير واحد من الاخبار كخبر الخزاز عن الصادق عليه السَّلام في قول الله عزَّ و جلَّ وَ لَا يَغْصِينَك فِي مَعْرُوفٍ، قال المعروف ان لا يشققن جيبا و لا يلطنن خدا (وجها) و يقمن (و لا يتخلفن) عند قبر و لا يسودن ثوبا و لا ينشرن شعرا،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٨

و غير ذلك من الاخبار، و هي كثيرة.

(الأمر الثاني) قال في الحدائق الظاهر من الاخبار و كلام الأصحاب ان الصراخ محرم، و ان الجائر من النوح انما هو بالصوت المعتدل، و لعل مراده من الاخبار ما تقدم من الاخبار الناهية عن الصوت عند المصيبة كما في خبر المغازي و خبر جابر عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ و خبر جابر المروى عن الباقر عليه السَّلام (و كيف كان) فلا- ينبغى الريب في حرمة ما كان منه بالويل و العويل كما هو مفاد الخبر الأخير- و قد تقدم في الأمر الأول، كما لا ينبغى الإشكال في جواز المتعارف منه و هو البكاء مع الصوت، و اما الصوت الخارج عن المتعارف إذا لم يكن مع الويل و العويل فالأحوط الاجتناب، و المراد بالويل هو النداء به بقوله يا ويلى أو وا ويلى أو وا وبلاه، اى يا ويل هذا أو ان مجيئك، و العول و العولة و العويلة: رفع الصوت بالبكاء، و لعل المراد هنا هو النداء بالعول أيضا كقوله يا عولى و نحوه.

(الأمر الثالث) صرح غير واحد من الأصحاب بتحريم شق الثوب الأعلى الأب و الأخ، و مقتضى إطلاق كلامهم عدم الفرق بين الرجال و النساء، و عن بعضهم جوازه للنساء مطلقا و لو على غير الأب و الأخ، و عن الحلبي المنع في الرجال و النساء من غير استثناء الأب (و الأقوى ما عليه الأكثر) و هو القول الأول، اما المنع في غير الأب و الأخ فلا إطلاق ما تقدم من الاخبار مما بإطلاقه يدل على المنع في الرجال و النساء، و تلك الاخبار و ان كانت مطلقة الا انه لا بد من تقييدها بغير الأب و الأخ للأخبار الدالة على الجواز فيهما (منها) ما ورد في شق مولانا الحسن العسكري عليه السَّلام ثوبه في مصيبة أخيه أبى جعفر بن على و في مصيبة أبىه مولانا الهادى عليه السَّلام (ففى الكافى) لما قبض محمد بن على بن محمد جاء الحسن بن على عليهما السلام و هو مشقوق الجيب فوقف عن يمين أبىه مولانا الهادى عليه السَّلام (و فى الفقيه) انه لما توفى مولانا على بن محمد عليهما السلام خرج الحسن بن على عليهما السلام من الدار و قد شق قميصه من خلف و قدام.

(و منها) اى مما يدل على الجواز في الأب و الأخ خبر خالد بن سدير قال سئلت الصادق عليه السَّلام عن رجل شق ثوبه على أبىه أو على أمه أو على أخيه أو على قريب له، قال عليه السَّلام لا بأس بشق الجيوب فقد شق موسى بن عمران على أخيه هارون، و لا

يشق الوالد على ولده

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٩

ولا- الزوج على امرئته و تشق المرأة على زوجها و إذا شق الزوج على امرئته أو والد على ولده فكفارته حنث يمين و لا صلاة لهما حتى يكفرا أو يتوبا من ذلك، و إذا خدشت المرأة وجهها أو جزّت شعرها أو نتفت ففى جزّ الشعر عتق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ستين مسكينا، و فى الخدش إذا أدميت و فى النتف كفارة حنث يمين و لا- شىء فى اللطم على الخد سوى الاستغفار و التوبة و لقد شققن الجيوب و لطمن الخدود الفاطميات على الحسين بن على عليهما السلام و على مثله تلطم الخدود و تشق الجيوب و هذا الخبر- كما ترى- يدل على جواز شق الثوب على الأب و الأخ و كذا على الام و كذا على جواز شق المرأة على زوجها لكن الأصحاب خصوا الجواز بالشق على الأب و الأخ.

(و يستدل للجواز مطلقا) حتى غير الأب و الأخ بخبر الحسن الصيقل، و فيه:

لا ينبغى الصراخ على الميت و لا شق الثياب، قال فى المدارك و هو ظاهر فى الكراهة و مقتضى الأصل الجواز ان لم يثبت النهى عن إضاعة المال على وجه العموم (انتهى) و المستفاد من كلامه دعوى عدم الدليل على التحريم من النصوص الا ان يثبت دليل على حرمة إضاعة المال على وجه العموم، مع انك قد عرفت النصوص الدالة على التحريم فى خصوص المقام من غير حاجة الى ثبوت دليل على حرمة إضاعة المال، و حكى الشهيد فى الذكري عن العلامة فى النهاية انه قال يجوز شق النساء الثوب مطلقا، ثم قال فى الخبر إيماء اليه و أراد بالخبر ما تقدم من خبر خالد بن سدير الذى فيه: و لقد شققن الجيوب و لطمن الخدود الفاطميات على الحسين عليه السلام (و لا يخفى) انه يحتمل فى الخبر كون الفاطميات بنات الحسين عليه السلام و أخواته مضافا الى احتمال ان يكون الحكم بالجواز فى غير الأب و الأخ مختصا بمصيبته صلوات الله عليه، بل يعم غير الفاطميات فى كل عصر و زمان كما يدل عليه ذيل الخبر المذكور و هو قوله عليه السلام: و على مثله تلطم الخدود و تشق الجيوب. و فى حسن بن عمار عن الصادق عليه السلام كل الجزع و البكاء مكروه ما خلا الجزع على الحسين عليه السلام بناء على ارادة ما يصدر من الجازع من اللطم و الصراخ و شق الجيوب و نحوها.

و قد يستدل للجواز على الإطلاق بما فى خبر خالد بن سدير المتقدم من جواز

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٠

شق المرأة على زوجها مع عدم القول بالفصل بينها و بين غيرها (و أورد عليه) بضعف الخبر سنداً و عدم الجابر له و استبعاد تحقق الإجماع المركب فى المقام.

(بقى الكلام) فى تمسك صاحب المدارك بكلمة لا ينبغى فى خبر الصيقل لإثبات الكراهة، و يرد عليه أولا اختلاف ضبط الخبر، ففى نسخة الوسائل: و لا- تشق الثياب بدل- و لا ينبغى شق الثياب- و على هذه النسخة فيكون نهيا مستقلا، و ثانيا منع ظهور لا ينبغى فى الكراهة بل قد استعمل فى الاخبار كثيرا فى الحرمة، و ثالثا لو سلم ظهوره فى الكراهة فيمكن استفادة الحرمة منه ههنا بقرينة العطف على الصراخ على الميت الذى عرفت انه حرام لظاهر ما دل على حرمة من الاخبار و عليه فتوى الأصحاب.

(و يستدل للتفصيل) بين الرجال و النساء بالأخبار الكثيرة فى النهى عن شق الثوب من النساء خاصة، و قد عرفت دلالة بعض الاخبار على العموم، و ليس فى ما ورد فى النهى فى خصوص النساء ما يدل على عدم الحرمة للرجال فيبقى ما يدل على العموم سليما عن المعارض و المخصص، و يستدل للحلى فى منعه مطلقا حتى على الأب و الأخ- بتلك الاخبار المتقدمة الدالة بعمومها على التحريم، و لكنه أيضا مردود بما يدل على جوازه فى الأب و الأخ، و الله الهادى.

[مسألة (٤) في جز المرأة شعرها في المصيبة كفارة شهر رمضان]

مسألة (٤) في جز المرأة شعرها في المصيبة كفارة شهر رمضان و في نتفه كفارة اليمين و كذا في خدشها وجهها كما نص عليه في خبر خالد بن سدير المتقدم.

[مسألة (٥) في شق الرجل ثوبه في موت زوجته أو ولده]

مسألة (٥) في شق الرجل ثوبه في موت زوجته أو ولده كفارة اليمين و هي إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة و يدل عليه أيضا ما في الخبر المتقدم.

[فصل في حرمة نبش قبر المؤمن]

[مسألة (٦) يحرم نبش قبر المؤمن]

مسألة (٦) يحرم نبش قبر المؤمن و ان كان طفلا أو مجنونا إلا مع العلم باندراسه و صيرورته ترابا و لا يكفى الظن به، و ان بقى عظما ففي جواز نبشه اشكال، و اما مع كونه مجرد صورة بحيث يصير ترابا بأدنى حركة فالظاهر جوازه نعم لا يجوز نبش قبور الشهداء و العلماء و الصلحاء و أولاد الأئمة و لو بعد الاندراس و ان طالت المدّة سيما المتخذ منها مزارا و مستجارا، و الظاهر مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣١

توقف صدق النبش على بروز جسد الميت فلو اخرج بعض تراب القبر و حفر من دون ان يظهر جسده لا- يكون من النبش المحرم و الأولى الإناطة بالعرف و هتك الحرمه، و كذا لا يصدق النبش إذا كان الميت في سرداب و فتح بابه لوضع ميت آخر خصوصا إذا لم يظهر جسد الميت و كذا إذا كان الميت موضوعا على وجه الأرض و بنى عليه بناء لعدم إمكان الدفن أو باعتقاد جوازه أو عصيانا فإن إخراج لا يكون من النبش، و كذا إذا كان في تابوت من صخرة و نحوها في هذه المسألة أمور (الأول) يحرم نبش القبر بلا- خلاف بين الأصحاب، و قد ادعى عليه الإجماع في المنتهى و التذكرة و الذكري بل في المعتمد: عليه إجماع المسلمين و يدل على حرمة مضافا الى الإجماع المذكور أمور (منها) ما تقدم من الحديث المروى عن أمير المؤمنين عليه السّلام: من جدد قبرا (إلخ) بناء على ان يكون بالجيم أو بالخاء المعجمه، حيث ان المعنى في كليهما ما يستلزم النبش، و قد عرفت سابقا احتمال صحة الجميع و تعدد الرواية كما صرح به في الوسائل، و هذا و ان لم يثبت حتى يكون دليلا الا انه مما يؤيد به الدليل.

(و منها) الأخبار المستفيضة الدالة على قطع يد النباش، ففي خبر الجعفي المروى في الكافي قال كنت عند الباقر عليه السّلام و جائه كتاب من هشام بن عبد الملك في رجل نبش امرأة فسلبها ثيابها ثم نكحها فان الناس اختلفوا علينا فطائفه قالوا اقتلوه و طائفه قالوا حرقوه، فكتب اليه الباقر عليه السلام ان حرمة الميت كحرمة الحي، يقطع يده لنبشه و سلبه الثياب و يقام عليه الحد في الزنا، ان أحصن رجم، و ان لم يكن أحصن جلد مأه، فان المتأمل في قوله عليه السّلام يقطع يده لنبشه و سلبه الثياب يستفيد منه حرمة نبشه كما يستفيد حرمة سلبه، و لو منع من دلالاته فلا أقل من كونه مؤيدا.

(و منها) ما في النبش من المثلة بالميت و هتكه و الاطلاع على ما لا ينبغى الاطلاع عليه مما صنع به في القبر.

(و منها) شمول أوامر الدفن لسائر الأوقات التي منها زمان النبش، فان المستفاد من أدله و جوبه هو تحفظ الميت عن ظهور جثته للسياح و رائحته عن الانتشار، و مقتضاه

هو احداث الدفن قبل وجوده و إبقائه بعده، و هو ينافى نبش قبره. و هذه الأمور الأربعة مع الإجماع المذكور كافية فى إثبات الحرمة:

(الأمر الثانى) يعتبر فى حرمة النبش ان يكون الميت مسلما أو بحكم المسلم بان يكون طفلا له أو مجنونا محكوما عليه بالإسلام، و هل يعتبر ان يكون مؤمنا، ظاهر المتن ذلك، حيث عبر بقبر المؤمن، و لكن الحق عدم اعتباره بل يحرم نبش قبر من يجب دفنه و لو كان مخالفا، و قد عبر سيد أساتيدنا (قده) فى وسيلته بالمسلم، و فى غير واحد من عبارات الأصحاب التعبير بنبش القبور و مرادهم قبور المسلمين بقرينه كونهم فى مقام ذكر أحكام أمواتهم.

(الأمر الثالث) يجوز نبش ما علم باندارسه و صيرورته ترابا كما صرح به جماعة و ادعى عليه الاتفاق فى المحكى عن جامع المقاصد، و استدلل له فى الجواهر بأنه لا يدخل تحت مسمى نبش القبر، و بأنه فى الأراضى المسبلة أو المباحة يلزم من منعه حينئذ تعطيل كثير من الأراضى (أقول) و لعدم ما يدل على حرمة من الأدلة المتقدمة، و مع عدمه فمقتضى الأصل هو الجواز لو انتهى الى الشك.

(الأمر الرابع) لا إشكال فى جواز النبش مع العلم باندراس الميت، و اما مع الظن به فعن بعض الأصحاب التصريح بالجواز، و انه ان وجد فيه شىء من الميت دفنه و طمه (و الأقوى) عدم الجواز إلا مع العلم لعدم الدليل على اعتبار الظن هنا، و إذا كان الظن غير معتبر فهو بحكم الشك فيرجع الى استصحاب عدم الاندراس أو استصحاب حرمة النبش مع حكومة الأول على الثانى لكونه موضوعيا، و فى جواز الرجوع الى أهل الخبرة و الاكتفاء به ان لم يحصل القطع به وجهان، أقواهما عدم لعدم ما يدل على اعتبار قولهم فى ذلك أيضا.

(الأمر الخامس) لو كان الباقي من الميت هو العظم المجرد عن اللحم ففى جواز نبشه اشكال من جهة صدق النبش و صدق الهتك، و الأحوط بل الأقوى هو عدم الجواز لا سيما فيما إذا كانت العظام متصلة على هيئة البدن، و اما لو فرض اتصال الهيئة و لم تكن الاجزاء عظاما بل كانت رميما على هيئة الإنسان بحيث تنتشر اجزائه بحركة يسيرة أو بوصول الهواء إليها فالظاهر - كما فى المتن - عدم تحريم النبش فى الفرض، و ان كان إخراجهم عن تلك

الصورة بالنبش أيضا لا يخلو عن الإشكال.

(الأمر السادس) لا يجوز نبش قبور الأنبياء و الأئمة عليهم السلام لما فى ذلك من هتكهم المحرم قطعاً بل لعله يوجب الارتداد فى بعض الصور، و فى الجواهر: و لا يبعد إلحاق قبور العلماء و الصلحاء و الشهداء و أولاد الأئمة عليهم السلام بهم سيما ما اتخذ مزارا و ملاذا- الى آخر ما أفاد- (أقول) و للقطع بعدم اندراس أبدانهم أو الظن فى بعضهم و لا أقل من الشك، و قد عرفت انه لا يجوز النبش الا مع العلم بالاندراس.

(الأمر السابع) المراد بالنبش كشف جسد الميت بعد ما كان مستورا بالدفن فلو حفر القبر و اخرج ترابه من دون ان يظهر الجسد لم يكن من النبش المحرم، اللهم إلا- إذا كان مجرد ذلك هتكا لصاحب القبر، فالأولى إناطة الحكم بصدق الهتك فيجب الاجتناب و لو لم يكن موجبا لظهور الجسد.

(الثامن) لا يصدق النبش فيما إذا كان الميت فى سرداب فيفتح بابه لوضع ميت آخر بشرط ان لا يظهر الجسد، و كذا إذا كان الميت موضوعا على وجه الأرض و بنى عليه البناء أو كان فى تابوت من صخر و نحوه فاخرج منه إذ لا يصدق على شىء من ذلك النبش المحرم و سيأتى التصريح به فى المورد السابع من الموارد المستثناة من حرمة النبش فى الوضع فى التابوت.

مسألة (٧) يستثنى من حرمة النيش موارد

[الأول إذا دفن في مكان مغضوب]

(الأول) إذا دفن في مكان مغضوب عدوانا أو جهلا أو نسيانا فإنه يجب نبشه مع عدم رضا المالك ببقائه و كذا إذا كان كفته مغضوبا أو دفن معه مال مغضوب بل أو ماله المنتقل بعد موته الى الوارث فيجوز نبشه لإخراجه نعم لو اوصى بدفن دعاء أو قران أو خاتم معه لا يجوز نبشه لأخذه بل لو ظهر بوجه من الوجوه لا يجوز أخذه كما لا يجوز عدم العمل بوصيته من الأول. في هذا المتن أمور (الأول) إذا دفن الميت في مكان مغضوب عدوانا أو جهلا بالغضب أو نسيانا له يجوز لمالك الأرض إخراجه منه و لا- يجب عليه إبقائه و لو بأجره و نحوها الى ان يبلى الميت، و ذلك لعموم دليل السلطنة، و قد حكى الاتفاق على جواز النيش في هذه الصورة، و في الجواهر: لا اعرف فيه خلافا، و عن كشف اللثام انه مقطوع به.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٤

(و يدل على الجواز) ان العمدة في حرمة النيش هو الإجماع و هو مفقود في المقام لو لم يثبت الاتفاق على الجواز، و هذا طريق حسن لإثبات جواز النيش فيما لم يجم الإجماع على حرمة لو أغمضنا عما ذكرناه من الأدلة لإثبات الحرمة عدا الإجماع مما ذكرناه دليلا أو تأييدا للدليل، و مع النظر الى ذلك فينبغي القطع بالجواز فيما إذا لم يوجب النيش هتكا للميت و لا موجبا لمثلته و تقطيع اجزائه أو النظر الى ما لا- يحسن النظر اليه من تغيراته الكريهة، و اما مع كونه مستلزما لما ذكر يقع التزاحم بين ما يدل على حق المالك من قاعدة السلطنة و عموم نفى الضرر إذا كان بقاء الميت في ملكه ضررا عليه كتنقصان القيمة و عدم رغبة أحد في شراء الأرض حينئذ، و بين ما يدل على حرمة هتك الميت فربما يقال بتقديم حق المالك اما لكونه حق الاحياء و هو مقدم على حق الأموات و اما لكون مفاد قاعدة السلطنة و عموم قاعدة نفى الضرر من القواعد العقلية الآبية عن التخصيص فيقدمان على ما يزارحهما أو يعارضهما (و ربما يقال) بتقديم أقوى الحرمتين، و مع التساوى يجمع بينهما ببذل القيمة من تركة الميت أو ثلث تركته لو كان له تركة و كان ثلثها و اياها بالقيمة و الا فمن بيت المال، و لا تتعين القيمة على الغاصب، و الى هذا الأخير مال في الجواهر- لو لا الاتفاق على جواز النيش- (و لا يخفى) ان هذا هو الأفضل الأحوط سيما إذا كان المالك وارثا أو رحما للميت.

ثم انه فيما يجوز للمالك إخراج الميت من ملكه فله ان يطالب الدافن بإخراجه لأن وضعه فيه كان بفعله، فلو طالبه بإخراجه وجب عليه ذلك، و لعله الى هذا يشير المصنف (قده) في قوله يجب نبشه مع عدم رضا المالك ببقائه، فان النيش لا يجب على أولياء الميت إذا لم يكن الدفن من فعلهم و لا بأمرهم، و كذا لا يجب على عموم المسلمين على نحو الواجب الكفائي مثل أصل الدفن، اللهم الا- ان يقال بان الدفن في المكان المغضوب ليس دفنا شرعيا موجبا لسقوط التكليف به عن المكلفين (و كيف كان) فلو كان في إخراج الميت مؤنة فعلى الدافن لانه هو الضامن.

(الأمر الثاني) لا فرق في الغضب بين ان يكون بالتصرف في ملك الغير أو بالتصرف

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٥

في الملك المشترك بلا- إذن شركائه، و كذا لا فرق في المغضوب بين العين و المنفعة، فلو كانت العين المملوكة في إجارة

الغير لم يجز للمالك دفن الميت فيها، بل وكذا لو كانت العين مما تعلق به حق الغير كحق الرهانة فلا يجوز بغير اذن المرتهن. (الأمر الثالث) قد يقال بوجود الإبقاء إذا كان دفن الميت في أرض أخرى متعذرا، وهذا يتم لو قلنا بوجود الدفن في أرض الغير من غير اذنه مع تعذر دفنه في غيرها ابتداء، فيكون عروض التعذر بعد الدفن كالتعذر الابتدائي، واما لو قلنا بعدم وجوب ذلك بل وعدم جوازه فيكون الإبقاء أيضا كذلك.

(الأمر الرابع) لا- فرق بناء على تقديم حق المالك بين زيادة هتك الميت وقلته و لا- بين قلة ضرر المالك و كثرته، وهذا بخلاف ما اخترناه من مراعاة أقواهما، إذ حينئذ يقدم الأهم، و الأقوى ما قدمناه.

(الأمر الخامس) إذا كان كفن الميت مغصوبا فالمعروف انه في حكم الدفن في الأرض المغصوبة، و في الجواهر: من غير خلاف أجده فيه و عن كشف اللثام انه أيضا مقطوع به، لكن الظاهر عن العلامة في المنتهى هو الفرق حيث يقول بتعذر تقويم الأرض إلى بلى الميت بخلاف تقويم الكفن، و ضعفه في الذكرى بإمكان اجارة المكان مدة يقطع بلى الميت فيها، قال و أضعف منه الفرق بإشراف الثوب على الهلاك بالتكفين بخلاف الأرض، و ذلك لان الفرض هو صورة قيام الثوب لا مع هلاكه، ثم قال و ربما احتمل انه إذا أدى نبشه الى هتك الميت بظهور ما يتنفر منه لم ينبش و الانبش لما في الخبر من ان حرمة المؤمن ميتا كحرمته حيا، و لكن هذا الاحتمال قائم في مواضع النباش أيضا (انتهى).

و في حكم الكفن المغصوب ما إذا دفن مع الميت مال مغصوب، و كذا مال الميت نفسه المنتقل بعد موته الى الوارث، إلا إذا اوصى بدفن ما يجوز دفنه معه كدعاء و قران و خاتم عقيق عليه نقش أسماء المعصومين إذا لم يعد دفنه إسرافا و إتلافا للمال كما إذا كان مما يبذل بإزائه مال كثير بحيث يعد دفنه عند العقلاء إتلافا للمال كما إذا كان مما يبذل بإزائه مال كثير بحيث يعد دفنه عند العقلاء إتلافا و تبذيرا، كما انه يشترط في جواز دفنه معه ان لا يكون زائدا على ثلث تركة الميت، ففي صورة جواز دفن مال

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٦

مع الميت لا يجوز نبش القبر لإخراجه كما لا يجوز أخذه لو ظهر بوجه من الوجوه.

[الثاني إذا كان مدفونا بلا غسل و لا كفن]

الثاني إذا كان مدفونا بلا غسل و لا كفن أو تبين بطلان غسله أو كون كفنه على غير الوجه الشرعي كما إذا كان من جلد الميتة أو غير المأكول أو حريرا فيجوز نبشه لتدارك ذلك ما لم يوجب لهتكه و اما إذا دفن بالتيمم لفقد الماء فوجد الماء بعد دفنه أو كفن بالحرير لتعذر غيره ففي جواز نبشه اشكال و اما إذا دفن بغير صلاة أو تبين بطلانها فلا يجوز النباش لأجلها بل صلى على قبره و مثل ترك الغسل في جواز النباش ما لو وضع في القبر على غير القبلة و لو جهلا أو نسيانا.

في هذا المتن أمور (الأول) إذا دفن الميت بلا- غسل أو تبين بطلان الغسل فالمحكي عن المنتهى جواز نبشه لتدارك غسله محافظة على الواجب الذي يمكن تداركه و لا دليل على سقوطه بالدفن، و مع الشك فيه فالمرجع هو استصحاب وجوبه كما لا مانع عنه حينئذ لعدم جريان دليل حرمة النباش و هو الإجماع، و مع الشك فالمرجع هو البراءة (و يمكن ان يستدل أيضا) بعدم احترام هذا الدفن حتى يصير نبشه حراما لعدم كونه دفنا مشروعا بل كونه منهيا عنه (لكنه يندفع) بأن حرمة النباش لا تدور مدار مشروعية الدفن بل هي بملاك حرمة المؤمن و عدم جواز هتكه، مع ان دعوى عدم صحة الدفن قبل الغسل انما هي لتوهم كون تأخر الأمر بالدفن عن الأمر بالغسل موجبا لاشتراط صحة الدفن بالغسل، و هذا ممنوع، نعم هذا صحيح بالنسبة إلى الصلاة حيث ان صحتها مشروطة بكونها بعد الغسل و الكفن، و مما ذكرنا يظهر منع دعوى انصراف حرمة النباش الى الإقبار الشرعي أيضا،

فالعمدة في جواز النيش هو عدم الدليل على حرمة في المقام لعدم تحقق الإجماع، فالحكم هو وجوب النيش لتدارك الغسل إذا لم يخش على الميت فساده و تقطع أوصاله بإخراجه، و إلا سقط كسقوط الغسل ابتداء إذا خيف عليه ذلك، و قد تقدم البحث عن هذا الأمر في المسألة الخامسة من مسائل فصل شرائط الغسل.

(الثاني) إذا دفن بلا كفن فهل حكمه كالدفن من غير غسل أولا، قولان،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٧

المصرح به في المدارك و المحكى عن البيان هو الأول و وجه باتحاد طريق المسئلتين و عدم الفرق في البين، و المصرح به في المعبر و المحكى عن غيره هو الأخير للفرق بين الدفن عريانا و بينه بلا غسل: بإغناء القبر عن الستر بالكفن بخلاف الغسل حيث انه لا يغني عنه شيء و الأقوى هو الأول لتساوي المسئلتين في الطريق.

(الثالث) لو كفن على غير الوجه الشرعي كما إذا كفن في الحرير أو في جلد الميتة أو في غير المأكول ففي جواز نيشه لتداركه و عدمه وجهان: من كونه كالمغصوب في كونه غير مشروع، و من ان الحق فيه لله سبحانه و حقوق الآدميين أضيقت (قال في الذكري) لو كفن في حرير فهو كالمغصوب و اولى بعدم النيش لأن الحق فيه لله تعالى و حقوق الآدميين أشد تضيقا، و أورد عليه بان في الكفن في الحرير أيضا حق آدمي لعدم خروج الكفن عن ملكه مالكة بتكفين الميت فيه، اللهم الا ان يقال بكون المالك له هو المتلف له حقيقة فهو بالتكفين قد أسقط حقه عن ماله و هذا بخلاف المغصوب (و كيف كان) فالظاهر هي هنا أيضا عدم الفرق فيجوز النيش لتدارك شرائط الكفن كما في المغصوب.

(الرابع) إذا دفن بالتيمم لفقد الماء فوجد الماء بعد دفنه أو كفن بالحرير لتعذر غيره ثم وجد غيره بعد دفنه ففي جواز نيشه لتغسيله أو تكفينه في غير الحرير و وجهان مبنيان على ان الفرد الاضطراري في حال الاضطرار هو الواجب على المكلف فيكون حاله كحال الصلاة قصرا في السفر، أو يكون وجوب الناقص في حال العذر لكونه محصلا لمرتبة من الملاك كصلاة القاعد عند العجز عن القيام (فعلى الأول) فالمأتى به في حال التعذر يكون مجزيا لكونه هو المكلف به في تلك الحالة فيكون إتيانه موجبا لامتنال الأمر الموجب للاجزاء (و عن الثاني) فالتكليف باق على حاله و انما العجز عن امتثاله صار سببا للترخيص في ترك الامتنال و الاكتفاء بالناقص ما دام العذر باقيا.

و لا يخفى ان المستفاد من أدلة التيمم هو الأول كما هو المستظهر من قوله عليه السلام التراب احد الطهورين و قوله عليه السلام يكفيك التراب عشر سنين، هذا إذا لم يستلزم النيش هتكا على الميت و معه فلا ينبغي التأمل في حرمة النيش فيكون حاله كحال ما إذا استلزم

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٨

الغسل ابتداء قطع أوصاله فإنه يسقط الغسل وهكذا الحال بعد دفنه و قد مر بعض الكلام في أبحاث الغسل.

(الخامس) إذا دفن بلا صلاة أو تبين بطلان الصلاة عليه فلا يجوز النيش لأجل الصلاة، و قد مر الكلام في ذلك في مباحث الصلاة على الميت.

(السادس) المحكى عن البيان انه لو وضع الميت في القبر على غير القبلة و جب النيش لوضعه على القبلة و تأمل فيه في الجواهر من جهة دوران الأمر في مثل المقام بين الواجب و الحرام فمع ترجيح أحدهما على الآخر بمرجح خارجي يجب الأخذ به و الا فالحكم هو التخيير ان لم نقل بتقديم جانب الحرمة (أقول) احتمال تقديم جانب الحرمة ساقط كما تقرر في الأصول، و كون المقام من قبيل الدوران بين الواجب و الحرام مبنى على ثبوت إطلاق حرمة النيش حتى فيما إذا تبين ترك واجب، و هو ممنوع لما عرفت من ان العمدة في دليل الحرمة هو الإجماع و هو مفقود في المقام لتصريح الشهيد في البيان بجواز النيش فيه، فالأقوى

وجوبه إذا لم يستلزم الهتك و عدم الجواز إذا استلزمه، و الله الهادى.

[الثالث إذا توقف إثبات حق من الحقوق على رؤية جسده]

الثالث إذا توقف إثبات حق من الحقوق على رؤية جسده.

و هذا المورد مما استثناه الشهيد فى الذكرى و تبعه عليه غيره و ضابطه توقف إثبات حق من الحقوق على الشهادة على عينه مثل ضمان المال المتلف أو قسمة ميراثه أو اعتداد زوجته و نحو ذلك، و هذا يتم فيما إذا كان محصلاً لذلك بان لم يتغير صورة الميت و هيئته، و إلا- فحرام قطعاً، و مع ذلك فهو مناف مع إطلاق الإجماع المدعى على حرمة النيش فى المعبر حيث حكاه على ما عدا اربع صور و ليست منها هذه الصورة.

[الرابع لدفن بعض أجزائه المبأنه منه معه]

الرابع لدفن بعض أجزائه المبأنه منه معه و الاولى دفنه معه على وجه لا يظهر جسده.

قال فى الذكرى لو وجد جزء من الميت بعد دفنه لم ينبش بل يدفن فيه الى جانبه لان نبشه مثله و ليس فى تفرق اجزائه ذلك و لو أمكن إيصاله بفتح موضع من القبر لا يؤدي الى ظهور الميت أمكن الجواز لان فيه جمعا بين اجزائه و عدم هتكه (انتهى)

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٩

و ظاهره وجوب الجمع بين اجزائه مهما أمكن و لم ينته الأمر الى الهتك، و لكنه لم يذكر له دليلاً (و كيف كان) فمع إمكان دفنه معه على وجه لا يظهر جسده يتجنب عن نبشه على وجه يظهر جسده، و مع عدم إمكانه يكون الاحتياط فى دفنه فى جانبه حذراً عن مثله.

[الخامس إذا دفن فى مقبرة لا يناسبه]

الخامس إذا دفن فى مقبرة لا- يناسبه كما إذا دفن فى مقبرة الكفار أو دفن معه كافر، أو دفن فى مزبله أو بالوعه من الأمكنه الموجهة لهتكه.

و لعل منشأ جواز النيش فى هذا المورد هو انصراف معقد الإجماع عنه و كون المورد من قبيل توارد الهتكين: هتك فى نبشه و ظهوره على الوجه المنكر مما لا ينبغى رؤيته، و هتك فى بقاءه فى محل لا يناسبه مع كون الثانى أشد لطول زمانه فيكون اولى، و ربما ينتهى إلى وجوب إخراجها بالنسبة الى بعض مراتبه.

[السادس لنقله الى المشاهد المشرفة]

السادس لنقله الى المشاهد المشرفة و الأماكن المعظمة على الأقوى و ان لم يوص بذلك و ان كان الأحوط الترك مع عدم الوصية.

قد مر فى الأمر الحادى و العشرين من مكروهات الدفن حكم النقل الى المشاهد المشرفة قبل دفنه أو بعده إذا لم يوجب تغيير الميت و انتشار رائحته أو أوجه فيما لم يوص بالنقل، و اما مع الوصية به فمع عدم التغيير لا إشكال فى جوازه إذا كان قبل الدفن بل وجوبه لوجوب العمل بالوصية و عدم معارضة دليل وجوبه مع شىء آخر، بل يعمل بالوصية و لو كانت بالنقل الى غير المشاهد المشرفة مما للموصى غرض عقلاى فى الوصية به، و مع تغييره يقع التعارض بين دليل وجوب العمل بالوصية و بين ما

يدل على حرمة الهتك بتأخير دفنه الى ان يتغير، و الأقوى تقديم دليل حرمة الهتك على دليل وجوب العمل بالوصية سواء كان بعد الدفن أو قبله إذا استلزم النقل التغير الموجب لهتكه سواء كان النقل الى المشاهد المشرفة أو غيرها مما للموصى غرض عقلائي فيه و ذلك لان دليل وجوب العمل بالوصية مختص بالوصية بالمشروع لا العمل المحرم فالهتك الحرام لا يخرج بالوصية عن كونه هتكاً ولا مانع عن إثبات حرمة سوى الوصية به لكن دليل وجوب العمل بها قاصر عن إثبات الوجوب في العمل المحرم لانصرافه الى ما لا يكون محرماً

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٠

و اما لو كان بعد الدفن و قبل التغير و لم يكن النقل موجبا لهتكه بوجه فالظاهر هو الجواز بل الوجوب إذا كانت الوصية بالنقل الى المشاهد المشرفة لوجوب العمل بالوصية، و لا معارض لوجوب العمل بها سوى دليل حرمة النيش و قد عرفت ان العمدة في دليل حرمة هو الإجماع المفقود في المقام فحيث يجوز النيش للنقل الى المشاهد من غير وصية فاللازم القول بوجوبه مع الوصية، و اما النقل الى غير المشاهد فلا يجوز بعد الدفن سواء كان مع الوصية أو بدونها لإطلاق معقد الإجماع بالنسبة اليه، و الله الهادي.

[السابع إذا كان موضوعا في تابوت و دفن كذلك]

السابع إذا كان موضوعا في تابوت و دفن كذلك إذ لا يصدق عليه النيش حيث لا يظهر جسده و الاولى مع ارادة النقل الى المشاهد اختيار هذه الكيفية فإنه خال عن الإشكال أو أقل إشكالا.

إذا وضع الميت في تابوت من صخرة أو خشب أو نحاس و دفن كذلك فهو دفن مشروع و ان كان مكروها و قد ادعى الشيخ في المبسوط الإجماع على كراهة دفن الميت في التابوت مضافا الى استحباب وضع الخد على الأرض و ما في وضع الميت على التراب من الخشوع مما يرجي بسببه الرحمة له، و ما يستفاد من مطاوى الكتاب و السنة من رجحان وضع الأموات على الأرض و انهم خلقوا منها و فيها يعودون، و قد تقدم في الأمر الثاني من مكروهات الدفن (و كيف كان) فوضع التابوت مسدودا في القبر و إهالة التراب عليه دفن، و لكن إخراج التابوت من تحت التراب من دون فتحه لا يعد نبشا لما عرفت من ان صدق النيش متوقف على ظهور جسد الميت كما تقدم في المسألة السادسة من هذا الفصل (فالأولى) مع ارادة النقل الى المشاهد المشرفة اختيار هذه الكيفية لأنها اما خالية عن الإشكال أو تكون أقل إشكالا، إذ الإشكال في توديع الميت و وضعه امانة لنقله الى المشاهد من جهات (منها) تأخير الدفن مدة طويلة (و منها) هتك الميت عند إخراجها من أمانه (و منها) لزوم نيش قبره، و من الواضح انتفاء هذه الجهات في وضع الميت عند إخراجها من أمانه (و منها) لزوم نيش قبره، و من الواضح انتفاء هذه الجهات في وضع الميت في التابوت و دفنه كذلك لتحقق الدفن به و عدم هتك الميت بإخراج التابوت و عدم صدق النيش بإخراجها، و لو فرض ان نفس إخراجها مع التابوت يكون هتكاً لكان هتكه أقل، و أشكال من ذلك هو التوديع المعمول في بعض البلاد من حفر الأرض قليلا بمقدار ما يستر به جسد الميت

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤١

المسمى عندهم بقبر (بيغمبري) إذ هو مع عدم صدق الدفن عليه يشكل بتأخير الدفن، و مع صدق الدفن يشكل باستلزامه النيش، و أشكال من ذلك وضع الميت على سطح الأرض و البناء عليه، إذ لا يصدق عليه الدفن بمعنى المواراة في الأرض قطعاً، و الله هو العليم.

[الثامن إذا دفن بغير اذن الولي]

الثامن إذا دفن بغير اذن الولي

جواز النيش إذا دفن الميت بغير اذن الولي مبنى على كون الدفن بغير اذنه محرما و ان الدفن المحرم لا يسقط التكليف، و الأول و ان كان مسلما عندنا لاعتبار اذن الولي في تجهيز الميت، لكن الدفن واجب توصلي يسقط التكليف به بالفعل المحرم، و عليه فالأقوى عدم الجواز، اللهم الا- ان يقال بانحصار دليل حرمة النيش في الإجماع و انتفائه في هذا المورد، لكنه مشكل بعد ما عرفت من حكاية الإجماع في الاعتبار على حرمة النيش فيما عدا الموارد الأربعة التي ليس المقام منها.

[التاسع إذا اوصى بدفنه في مكان معين و خولف]

التاسع إذا اوصى بدفنه في مكان معين و خولف عصيانا أو جهلا أو نسيانا.

لا يخفى ان دليل وجوب إنفاذ الوصية قاصر عن إثبات وجوبه فيما إذا استلزم امرا محرما لما عرفت في الأمر السادس من توقف وجوب إنفاذها على مشروعية الموصى به و دليل وجوبه لا- يثبت المشروعية، و مع كون النيش محرما لا يمكن إثبات الجواز بدليل وجوب إنفاذ الوصية، اللهم الا- ان يقال بخروج المورد عن المتيقن من معقد الإجماع، و قد عرفت ما فيه، فالحق عدم الجواز في هذا المورد أيضا.

[العاشر إذا دعت ضرورة إلى النيش]

العاشر إذا دعت ضرورة إلى النيش أو عارضه أمر راجح أهم.

اما جواز النيش فيما إذا دعت ضرورة إليه فلما يستفاد من الاخبار الكثيرة الواردة في موارد مختلفه الدالة على معذورية المضطر، مثل قوله عليه السلام ما غلب الله على عباده فهو اولي بالعدر، و حكي في المجلد الرابع عشر من البحار في باب التداوى بالحرام عن المحاسن عن الجعفي و عدّه، قالوا سمعنا أبا جعفر عليه السلام يقول: التقيه في كل شيء، و كل شيء اضطر اليه ابن آدم فقد أحله الله له،- و نظائرهما، و المراد بالاضطرار

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٢

هو المعنى العرفي منه لكون الألفاظ بمداليلها العرفية موضوعه للحكام، فيتبع في معانيها الصدق العرفي (و اما جوازه) مع معارضته بأمر راجح أهم فلكونه من باب التراحم و تقدم الأهم كما هو المقرر في باب التراحم، و ذلك ظاهر.

[الحادي عشر إذا خيف عليه من سبع أو سيل أو عدو]

الحادي عشر إذا خيف عليه من سبع أو سيل أو عدو.

و هذا أيضا مما دعت الضرورة إلى النيش أو من موارد تراحم حرمة مع أمر راجح أهم، لان تحفظه من السبع و العدو لعله أهم.

[الثاني عشر إذا اوصى بنيشه و نقله بعد مدة الى الأماكن المشرفة]

الثاني عشر إذا اوصى بنيشه و نقله بعد مدة الى الأماكن المشرفة.

و قد تقدم حكمه في الأمر السادس و قلنا ان الأحوط بل الأقوى عدم جواز نيشه و لو مع الوصية.

بل يمكن ان يقال بجوازه فى كل مورد يكون هناك رجحان شرعى من جهة من الجهات و لم يكن موجبا لهتك حرمة أو لاذية الناس و ذلك لعدم وجود دليل واضح على حرمة النيش إلا الإجماع و هو أمر لى و القدر المتيقن منه غير هذه الموارد، لكن مع ذلك لا يخلو عن اشكال.

و الأحوط الاقتصار فى المستثنى من عدم النيش على الموارد الأربعة التى عدها فى المعتبر و هى: ما إذا وقع فى القبر ما له قيمة، و ما إذا دفن فى مكان مغضوب، و ما إذا كفن فى المغضوب، و ما إذا لم يغسل - إذ ظاهر عبارته قيام الإجماع على الحرمة فيما عدا هذه الصور.

[مسألة (٨) يجوز تخريب آثار القبور التى علم اندراس ميتها]

مسألة (٨) يجوز تخريب آثار القبور التى علم اندراس ميتها ما عدا ما ذكر من قبور العلماء و الصلحاء و أولاد الأئمة سيما إذا كانت فى المقبرة الموقوفة للمسلمين مع حاجتهم و كذا فى الأرضى المباحة و لكن الأحوط عدم التخريب مع عدم الحاجة خصوصا فى المباحة غير الموقوفة.

جواز تخريب آثار القبور المدرسة التى فى المقبرة الموقوفة للمسلمين مع حاجتهم إليها انما هو لمكان كونها موقوفة على الجميع ممن يصح له الانتفاع به، و لازم ذلك عدم جواز إبقائها لبانيها و لا ترميمها بعد اندراسها (قال فى الذكرى) و لو علم مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٣

صيرورته (يعنى الميت) رميما لم يجر تصويره (يعنى القبر) بصورة المقابر فى الأرض المسبلة لأنه يمنع من الهجوم على الدفن فيه (انتهى) و قد استثنى عن حرمة نبشه ما إذا صار الميت رميما (قال فى الجواهر) و إلا لزم تعطيل كثير من الأرضى بل لعله اتفانى كما صرح به فى جامع المقاصد و يقرب منه ما فى كشف اللثام من القطع به (انتهى ما فى الجواهر).

و اما القبور الواقعة فى الأرضى المباحة فإن كان الدافن قد قصد بدفن ميته تملك الأرض فمقتضى القاعدة صيرورتها ملكا له فيكون حكمه حكم الدفن فى المكان الخاص المملوك، و ان لم يقصد التملك فالظاهر بقاء الأرض على ما هى عليه من الإباحة فيجوز تخريبها بعد اندراس الميت، و الأحوط مع عدم الحاجة عدم التخريب مطلقا لا سيما فى الأرضى المباحة. هذا، و قد تقدم لزوم إبقاء قبور من يجب تعظيمه من العلماء و الصلحاء و أولاد الأئمة عليه السلام الذين قبورهم ملاذ للمؤمنين و مزار للمسلمين و محفوفة بأنواع التعظيم و التبجيل.

[مسألة (٩) إذا لم يعلم انه قبر مؤمن أو كافر]

مسألة (٩) إذا لم يعلم انه قبر مؤمن أو كافر فالأحوط عدم نبشه مع عدم العلم باندراسه أو كونه فى مقبرة الكفار. لا إشكال فى جواز نيش القبر المندرس مع العلم بكونه للمؤمن فضلا عن الشك فيه، و مع عدم اندراسه فمع الامارة على كونه للكافر يجوز نبشه مثل ان يكون فى مقبرة الكفار، و مع عدم الامارة على ذلك فالمرجع هو أصالة البراءة عن حرمة نبشه (و يمكن ان يقال) بحرمة لو قيل بحرمة نيش كل قبر الا ما ثبت كونه للكافر (لكنه ممنوع) لاختصاص الحرمة بقبر المسلم، اللهم الا ان يقال بترجيح احتمال كونه مسلما لترجيح جانب حرمة المسلم، و عليه فالأحوط عدم النيش إلا إذا ثبت كونه من الكافر و لو بأمارة.

[مسألة (١٠) إذا دفن الميت فى ملك الغير بغير رضاه]

مسألة (١٠) إذا دفن الميت في ملك الغير بغير رضاه لا يجب عليه الرضا ببقائه و لو كان بالعوض و ان كان الدفن بغير العدوان من جهل أو نسيان فله

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٤

ان يطالب النيش أو يباشره و كذا إذا دفن مال للغير مع الميت لكن الاولى بل الأحوط قبول العوض أو الأعراض. قد تقدم في الأمر الأول مما استثنى من حرمة النيش حكم الدفن في ملك الغير من دون رضا مالكة و انه لا يجب عليه الرضا ببقائه- و لو بأجرة- و اما إذا دفن مال للغير مع الميت فلا يخلو اما ان يكون بإلقاء مالكة في القبر عمدا، أو يكون بإلقاء غيره، أو بإلقائه من غير عمد، فعلى الأول ففي الجواهر ينبغي القطع بعدم جواز النيش لأخذه لأن مالكة هو المضيع لماله (أقول) و يكون نظير دفن الميت في أرض الغير باذن مالكة حيث انه لا يجوز له الرجوع عن الاذن- كما سيأتي- و على الثاني أى فيما إذا كان الإلقاء لاعن عمد من المالك أو كان من غير المالك فالمعروف جواز النيش لأخذه، و في الجواهر: بلا خلاف أجده فيه،- من غير فرق بين القليل و الكثير و لا بين بذل القيمة له و عدمه، و يمكن الاستدلال بقاعدة السلطنة و قاعدة نفى الضرر- لو كان في أخذ قيمته ضرر على المالك، و قد يستدل للجواز بالمروى عن طرق العامة من ان مغيرة بن شعبه طرح خاتمه في قبر رسول الله صلى الله عليه و آله ثم طلبه ففتح موضعا منه فأخذه فكان يقول انا آخركم عهدا برسول الله صلى الله عليه و آله (و لا يخفى ما فيه) اما أولا فلان الخبر عامى لا يصح الاستناد اليه و اما ثانيا فلان مغيرة الكذاب المنافق كان من الحاضرين في السقيفة، و اين هو من حضور دفنه صلى الله عليه و آله، و اما ثالثا فلما نقله صاحب الحقائق من ان في بعض الاخبار ان أمير المؤمنين عليه السلام كذبه في دعواه و لم يقبل قوله، و اما رابعا فلظهور الخبر المذكور في كون الطرح منه عمدا، و قد عرفت انه ينبغي القطع بعدم جواز النيش فيه (و كيف كان) فالأحوط فيه أيضا هو قبول العوض و ترك التعرض له.

[مسألة (١١) إذا اذن في دفن ميت في ملكه]

مسألة (١١) إذا اذن في دفن ميت في ملكه لا يجوز ان يرجع في اذنه بعد الدفن سواء كان مع العوض أو بدونه لانه المقدم على ذلك فيشملة دليل حرمة النيش و هذا بخلاف ما اذن في الصلاة في داره فإنه يجوز له الرجوع في أثناء الصلاة و يجب على المصلى قطعها في سعة الوقت فإن حرمة القطع

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٥

انما هي بالنسبة الى المصلى فقط بخلاف حرمة النيش فإنه لا فرق فيه بين المباشر و غيره نعم له الرجوع عن اذنه بعد الوضع في القبر قبل ان يسد بالتراب هذا إذا لم يكن الاذن في عقد لازم و إلا ليس له الرجوع مطلقا.

في هذه المسألة أمور (الأول) إذا اذن المالك في دفن ميت في ملكه فلا يجوز له الرجوع في اذنه بعد الدفن، و استدلل له بما في المتن من ان المالك يأذنه في الدفن أقدم عليه و انه كغيره مكلف بحرمة النيش و كما انه لا يجوز النيش لغيره لا يجوز له أيضا لشمول دليل حرمة له (و دعوى) كون العمدة في مستند الحرمة هو الإجماع و ان القدر المتيقن منه في غير مثل هذا الفرض (مدفوعة) بأن المتيقن منه هو حرمة هتك الميت بنيش قبره فيما لم يكن ترك النيش مضيعا لحق ذى حق أو مفوتا لتكليف شرعى، و كلاهما منتفیان في المقام (لا يقال) ان قاعدة السلطنة تقتضى تأثير رجوع المالك عن اذنه لأن عدمه قصر لسلطنته عن ملكه (فإنه يقال) ان النهى عن النيش وارد عليها لكونه مقدما على الاذن في شىء يستلزمه حكم الشارع بحرمة النيش و هذا الحكم من الشارع رافع لسلطنة المالك على ملكه، سواء كان الدافع هو المالك أو كان غيره باذن منه و سواء كان اذنه مقرونا بالعوض أو كان مجانا من غير عوض، ففي جميع هذه الصور يكون حدوث الاذن مع تحقق الدفن رافعا لسلطنة المالك، و لا اثر

لرجوعه بعد ذلك عن اذنه- و ان كان الحكم في صورة مباشرة المالك للدفن أظهر.

(الثاني) هل الاذن في الصلاة في ملكه كالإيذن في دفن الميت في أرضه في عدم جواز الرجوع أولا، قولان، مختار المصنف (قده) هو الأخير، و استدل له بأن حرمة قطع الصلاة تكليف متوجه الى المصلي فقط بخلاف حرمة النيش فإنه لا فرق فيه بين المباشر وغيره، و توجه التكليف بحرمة الإبطال الى المصلي انما هو في ظرف قدرته على الإتمام، و رجوع المالك عن اذنه موجب لسلب قدرته عنه، و لا- دليل على حرمة الإبطال رجوعه عن اذنه- و ان قلنا بحرمة الإبطال في غير هذا المقام على غير المصلي كما لو أوقعه في الضحك المنافي لصلوته- و اما في مثل المقام فلا دليل على الحرمة لأنها موجبة لقصر سلطنة المالك و حرمانه عن استيلائه على ماله سيما إذا كان بقاء المصلي في ملكه إلى آخر

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٦

الصلاة موجبا للحرج عليه، فعموم دليل السلطنة و عدم حل مال امرء الا- بطيب نفسه و نحو ذلك مما يدل على عدم جواز التصرف في مال أحد اوفى متعلق حقه الا بإذنه يقتضى جواز رجوعه عن اذنه و هو يوجب البطلان (و الحاصل) ان رجوع الاذن عن اذنه انما هو من قبيل تصرفه في ملكه الا انه يوجب انسلاخ شرط صحة الصلاة عن المصلي، و لم يبق دليل على حرمة ذلك على المالك.

(و ربما يقال) بعدم جواز الرجوع، و استدل له بوجوه (منها) ان رجوع المالك عن الاذن سبب لإبطال صلاة المصلي المحرم، و سبب المحرم محرم (و فيه أولا) ان عدم تأثير رجوعه في بطلان صلاة المأذون متوقف على حرمة الإبطال، و حرمة موقوفة على صحة الصلاة الموقوفة على عدم تأثير الرجوع، فيلزم الدور (و بعبارة أخرى) الرجوع يصير سببا للبطلان لا للإبطال، حيث انه يوجب انتفاء شرط صحة الصلاة فتبطل بانتفاء شرط صحتها، فالرجوع سبب لانتفاء موضوع صحة الصلاة (و ثانيا) انه على تقدير تأثيره في الإبطال لا يكون حراما لعدم الدليل على تحريم ابطال صلاة الغير مطلقا، و انما التحريم متوجه الى المصلي نفسه (و ثانيا) انه على تقدير حرمة أيضا لا يكون حرمة مانعة عن تأثيره في البطلان لان حرمة ناشئة عن تأثيره فيه فلو لم يؤثر فيه لم يكن حراما فنفس حرمة دليل على انه لو تحقق لأثر في بطلان الصلاة.

(و منها) ان حرمة قطع الصلاة على المصلي تلازم جواز صلوته، فإذا اذن المالك في الصلاة مع علمه بان من لوازم دخول المصلي في الصلاة حرمة ابطالها عليه فقد اذن له في فعل ما يضطر إلى إتمامه شرعا فلا يؤثر رجوعه في إبطال صلوته و إلا لزم التفكيك بين المتلازمين (و لا يخفى ما فيه أيضا) فإن الملازمة انما هي بين الاذن في شروع الصلاة و الاذن في إتمامها و هي لا تقتضى المنع عن الرجوع عن اذنه فإذا ارجع عن الاذن في أصل الصلاة فليس هناك إذن بالنسبة إلى الإتمام، و دعوى الملازمة بين الاذن في الصلاة و بين الالتزام برضائه ببقاء المأذون الى آخر الصلاة ممنوعة، مع انه على تقدير ثبوتها فلا ملزم لبقائه على ذاك الالتزام و التمسك بحرمة الإبطال لإثبات وجوب بقاءه على الاذن يعود الى الوجه الأول فيرد عليه

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٧

ما تقدم من ان حرمة الإبطال- لو سلمت بالنسبة إلى الآذن- فإنما هي من أحكام الصلاة الصحيحة المتوقفة على بقاء الاذن و في رتبة محمولة، و لا يعقل ان يكون المحمول حافظا لموضوعه.

(و منها) ان حرمة الإبطال من آثار الشروع في الصلاة على الوجه الصحيح لا من آثار حدوثها صحيحة و بقاءها على الصحة، و تأثير رجوع الآذن عن اذنه موجب للتفكيك بين الحكم و موضوعه لا رفعه برفع موضوعه- كما فصلناه في رجوع المالك عن الاذن في الدفن في ملكه- و هذا الوجه لا يخلو عن وجه، و عليه فلا فرق بين الرجوع عن الاذن في الدفن و الرجوع عن الاذن في الصلاة في عدم التأثير، اللهم الا بان يقال بحرمة النيش على المالك و عدم حرمة إبطال صلاة المصلي عليه لاختصاص

التحريم بالمصلى، وهذا هو الأجود.

بقي هنا أمور (الأول) لا- فرق في الاذن بين ان يكون عاما أو كان لخصوص الدفن أو الصلاة، وربما يقال بالتفصيل بجواز الرجوع في الأول دون الأخير، و الظاهر انه لا وجه له فان العموم في الاذن يقتضى جواز كل تصرف مما تنطبق عليه طبيعة متعلق الاذن التى من جملتها الدفن و الصلاة فالتصرف الدفنى أو الصلوتى يكون مأذونا فيه من جهة انطباق الطبيعة المأذونة فيها عليه فيجىء فيها الكلام من غير تفاوت.

(الثانى) انه بناء على عدم تأثير الرجوع فى الاذن فلو كان الاذن فى الدفن أو الصلاة مجانا فهل يسقط مطالبته العوض فى البقاء، أو ان سقوط حقه انما هو فى أصل البقاء لا فى مطالبته العوض و الأجرة، وجهان، من أنه بإقدامه على الاذن مجانا من الأول قد فوّت على نفسه منفعة أرضه بمقدار الصلاة أو بمقدار أن يبلى الميت فى أرضه، و من ان المانع عن تأثير رجوعه عن الاذن انما هو حرمة نبش القبر أو حرمة إبطال الصلاة، لكن حرمتها لا تقتضى المنع عن أخذ الأجرة و العوض، فبالنسبة إلى أخذ الأجرة على البقاء لا مانع عن التأثير إذ المفروض عدم خروج الأرض عن ملكه و عدم الالتزام بالبقاء مجانا فى ضمن عقد لازم بل كان الصادر منه مجرد الاذن مجانا. و المانع من تأثيره رجوعه انما هو فى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٨

أصل الرجوع لا فى مطالبته الأجرة (و لعل هذا الأخير هو الأقوى) فيكون المقام كالرجوع عن الاذن فى البناء و الغرس فى ملكه حيث انه يستحق الأجرة بعد الرجوع على إبقاء الغرس و البناء فى أرضه، و ان لم يؤثر فى قلع الغرس أو تخريب البناء. (الثالث) لا- فرق فى عدم تأثير الرجوع بين ان يكون الرجوع من المالك الآذن أو يكون من غيره بان انتقلت الأرض إلى غيره يارث أو شراء أو نحوهما فلا يجوز لذلك الغير نبش القبر و إخراج الميت لأن الأرض تنتقل اليه من المالك على ما كانت عليه من وجوب بقاء الميت فيها، فإن العلة و هى حرمة النبش عامة لا تختص بالمالك الأول، فما عن المبسوط من جواز النبش لمن انتقلت الأرض إليه ضعيف لا وجه له.

(الأمر الثالث) من الأمور المذكورة فى المتن انه لو رجع المالك بعد وضع الميت فى القبر و قبل سده بالتراب فلا بأس بتأثير رجوعه فى الاذن لعدم مانع عنه، لان المانع انما هو النبش المحرم و لا نبش فى هذا الفرض، قال الشهيد (قده) فى الذكري: لو رجع المعير قبل الطم جاز لعدم المانع.

(الأمر الرابع) من الواضح ان ما ذكر من جواز الرجوع قبل الطم انما هو فيما إذا لم يلتزم المالك بدفن الميت فى أرضه فى عقد لازم و الا فليس له الرجوع مطلقا، و اما كون الاذن فى عقد لازم بمعنى الالتزام بأن يأذن فى الدفن و كون فعل الاذن هو الملتزم به- كما هو ظاهر المتن- فليس الالتزام به موجبا لعدم جواز الرجوع، إذ الرجوع عنه غير مناف مع الالتزام به، حيث ان بتحقيقه يتحقق الملتزم به- و لو رجع عنه- اللهم الا مع الالتزام بعدم الرجوع عنه إذ ليس معه الرجوع حينئذ، لكن عبارة المتن لا تفى به.

[مسألة (١٢) إذا خرج الميت المدفون فى ملك الغير باذنه]

مسألة (١٢) إذا خرج الميت المدفون فى ملك الغير باذنه بنبش نابش أو سيل أو سبع أو نحو ذلك لا يجب عليه الرضا و الاذن بدفنه ثانيا فى ذلك المكان بل له الرجوع عن إذنه إلا إذا كان لازما عليه بعقد لازم قد عرفت فى المسألة السابقة ان المانع عن تأثير رجوع المالك عن اذنه هو استلزامه النبش المحرم، فإذا تحقق النبش بسبب اما عصيانا أو فرض وجود مجوز له كدفنه بلا غسل، أو ظهر جسد الميت لسيل أو سبع فلا مانع عن تأثير رجوع المالك، و معه فلا يجب عليه الرضا و الاذن بدفنه ثانيا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٩
فى ذلك المكان إلا إذا أوجب على نفسه ذلك بالشرط فى ضمن عقد لازم.

[مسألة (١٣) إذا دفن فى مكان مباح]

مسألة (١٣) إذا دفن فى مكان مباح فخرج بإحدى المذكورات لا يجب عليه دفنه ثانياً فى ذلك المكان بل يجوز أن يدفن فى مكان آخر والأحوط الاستيذان من الولي فى الدفن الثانى أيضاً نعم إذا كان عظماً مجرداً أو نحو ذلك لا يبعد عدم اعتبار أذنه و أن كان أحوط مع إمكانه.

عدم وجوب دفنه فى ذاك المكان ثانياً لأجل عدم ما يدل على وجوبه، ومع الشك فالمرجع البراءة والأقوى وجوب الاستيذان من الولي فى الدفن فى مكان آخر، والأحوط الاستيذان منه فى دفنه فى ذاك المكان أيضاً إذ الدفن حق للولي يجب مراعاته مهما أمكن، هذا إذا صدق عليه دفن الولي له و من له الولي، و اما مع عدمه فلا، كما إذا كان عظماً مجرداً و أن كان الأحوط الاستيذان أيضاً إذا أمكن.

[مسألة (١٤) يكره إخفاء موت انسان]

مسألة (١٤) يكره إخفاء موت انسان من أولاده و أقربائه إلا إذا كان هناك جهة رجحان فيه.
و فى المروى عن العلل عن عبد الرحمن بن سيابة قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا تكتموا موت ميت من المؤمنين مات فى غيبته لتعتد زوجته و يقسم ميراثه، و هو محمول على الكراهة لما فيه من الإرشاد إلى كون الملاك فى النهي عن كتمانها هو ترتب ما يترتب على إظهاره من اعتداد زوجته و تقسيم أمواله، و منه يظهر رجحان كتمانها إذا كان فيه جهة رجحان.

[مسألة (١٥) من الأمكنة التى يستحب الدفن فيها]

مسألة (١٥) من الأمكنة التى يستحب الدفن فيها و يجوز النقل إليها الحرم و مكة أرجح من سائر مواضعه و فى بعض الأخبار أن الدفن فى الحرم يوجب الأمن من الفرع الأكبر و فى بعضها استحباب نقل الميت من عرفات إلى مكة المعظمة.
و فى خبر هارون بن خارجة المروى فى الكافى و الفقيه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من دفن فى الحرم أمن من الفرع الأكبر فقلت له من بر الناس و فاجرهم، قال من بر الناس و فاجرهم (و خبر على بن سليمان) قال كتبت أسئله عن الميت يموت بعرفات يدفن

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٥٠

بعرفات أو ينقل إلى الحرم فأيهما أفضل، فكتب يحمل إلى الحرم و يدفن فهو أفضل (و خبر على بن محمد) المروى فى التهذيب قال كتبت إلى أبى الحسن عليه السلام أسئله عن الميت يموت بمنى أو عرفات - و قال الوهم منى - ثم ذكر مثل خبر على بن سليمان. و هذان الخبران يدلان على استحباب النقل من مشعر إلى مشعر، حيث أن عرفات و منى من المشاعر، و قد دل الخبران على استحباب نقل الميت منهما إلى الحرم، و اما الخبر الدال على استحباب نقل الميت من عرفات إلى مكة فلم اطلع عليه إلى هذه الغاية، و لعل الله سبحانه يرزقنا الاطلاع عليه.

[مسألة (١٦) ينبغى للمؤمن اعداد قبر لنفسه]

مسألة (١٦) ينبغي للمؤمن اعداد قبر لنفسه سواء كان في حال المرض أو الصحة و يرجح ان يدخل قبره و يقرء القرآن فيه. لم أر خبيرا يدل على ما في المتن لكن المحكى عن ربيع بن خثيم انه حفر قبراً يدخل فيه و يقرء القرآن و يقول رب ارجعون لعلى أعمل صالحاً ثم يخرج و يقول خرجت فاعمل صالحاً، و المحكى عن كتاب اسعاف الراغبين للشيخ محمد الصبان ان السيدة الجليلة نفيسة بنت الحسن بن زيد بن الحسن المجتبى عليه السلام كانت حفرت قبرها بيدها و صارت تنزل فيه و تصلى و انها قرأت فيه ستة آلاف ختمه، و لعل هذا كاف لما عبر به في المتن من قوله ينبغي للمؤمن (إلخ) و لرجحان قراءة القرآن في القبر و الله العالم.

[مسألة (١٧) يستحب بذل الأرض لدفن المؤمن]

مسألة (١٧) يستحب بذل الأرض لدفن المؤمن كما يستحب بذل الكفن له و ان كان غنيا ففي الخبر من كفن مؤمناً كان كمن ضمن كسوته الى يوم القيمة.

و في الوسائل عن كتاب فرحة الغرى عن عقبه بن علقمة قال اشترى أمير المؤمنين عليه السلام أرضاً بين الخورنق إلى الحيرة إلى الكوفة- و في خبر آخر بين النجف إلى الحيرة إلى الكوفة- من الدهاقين بأربعين ألف درهم و اشهد على شرائه، قال فقلت له يا أمير المؤمنين تشتري هذا بهذا المال و ليس ينبت خطا فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول كوفان كوفان، يرد أولها على آخرها يحشر من ظهرها سبعون ألفاً يدخلون الجنة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٥١

بغير حساب فاشتبهت ان يحشروا من ملكي (و يدل على استحباب بذل الكفن) ما ذكره في المتن، و قد أورده في الكافي و التهذيب و الفقيه، و عن كتاب مسكن الفؤاد عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه و آله: من كفن مسلماً كساه الله من سندس و استبرق و حرير (و يدل على استحبابه أيضاً) خبر ابى مريم الأنصاري المروي في الكافي عن الباقر عليه السلام ان الحسن بن علي كفن أسامة بن زيد ببرد أحمر حبرة و ان علياً عليه السلام كفن سهل بن حنيف ببرد أحمر حبرة.

[مسألة (١٨) يستحب المباشرة لحفر قبر المؤمن]

مسألة (١٨) يستحب المباشرة لحفر قبر المؤمن ففي الخبر من حفر لمؤمن قبرا كان كمن بوأه بيتاً موافقاً الى يوم القيمة. و رواه في الكافي و التهذيب مسنداً عن سعد بن طريف عن الباقر عليه السلام، و في الفقيه مراسلاً و عن عقاب الاعمال للصدوق (قده) عن رسول الله صلى الله عليه و آله: من احتفر لمسلم قبرا محتسباً حرمه الله على النار و بوأه بيتاً من الجنة و أورده حوضاً فيه من الأباريق عدد نجوم السماء عرضه ما بين ايلئ و صنعاء.

[مسألة (١٩) يستحب مباشرة غسل الميت]

مسألة (١٩) يستحب مباشرة غسل الميت ففي الخبر كان فيما ناجى به موسى عليه السلام ربه قال يا رب ما لمن غسل الموتى فقال اغسله من ذنوبه كما ولدته امه.

و رواه في الكافي مسنداً عن الباقر عليه السلام، و رواه الصدوق مراسلاً، و يدل على استحبابه أيضاً خبر سعد الإسكاف عنه عليه السلام قال أيما مؤمن غسل مؤمناً فقال إذا غسله اللهم هذا بدن عبدك المؤمن قد أخرجت روحه منه و فرقت بينهما ففكوك عفوك، الا غفر الله له ذنوب سنة الا الكبائر (و في المروي) عن الصادق عليه السلام ما من مؤمن يغسل ميتاً مؤمناً و يقول و هو

يغسله يا رب عفوك عفوك الا عفى الله عنه.

[مسألة (٢٠) يستحب للإنسان اعداد الكفن و جعله فى بيته]

مسألة (٢٠) يستحب للإنسان اعداد الكفن و جعله فى بيته و تكرار النظر إليه فى الحديث قال رسول الله صلى الله عليه و آله إذا أعد الرجل كفنه كان مأجورا كلما نظر اليه و فى خبر آخر لم يكتب من الغافلين و كان مأجورا كلما نظر اليه.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٥٢

و الحديث الأول مذكور فى الكافى عن السكونى عن الصادق عليه السلام، و الخبر الأخير مروى عن محمد بن سنان عن أخبره عن الصادق عليه السلام، و فيه: من كان كفنه فى بيته لم يكتب من الغافلين و كان مأجورا كلما نظر اليه، و قد مر هذا فى فصل آداب المريض. و الى هنا تنتهى أبحاث أحكام الأموات و كان ذلك فى صبيحة يوم الأحد الرابع من شهر ذى الحجة الحرام سنة ١٣٨٢ هجرية فى عاصمة طهران ختم الله عواقب أمورنا بالخير و السعادة، و عليه التكلان.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٥٣

[فصل فى الأغسال المندوبة]

إشارة

(فصل فى الأغسال المندوبة) و هى كثيرة و عد بعضهم الى سبع و أربعين و بعضهم الى خمسين و بعضهم الى أزيد من ستين و بعضهم الى سبع و ثمانين و بعضهم الى مائة.

و فى الجواهر المشهور المعروف منها ثمانية عشر غسلا و فى النفلية يستحب الغسل لخمسين، و عن المصاييح ان المذكورة هنا تقرب من مائة، و فى المستند أن بعض الأجلة عدّ منها نيفا و ستين. و هى أقسام، زمانية و مكانية و فعلية اما للفعل الذى يريدان يفعل. مثل غسل الإحرام و نحوه.

أو للفعل الذى فعله.

كالغسل لرؤية المصلوب أو ترك صلاة الكسوف متعمدا مع احتراق القرص كله.

و المكانية أيضا فى الحقيقة فعلية لأنها اما للدخول فى المكان.

كالغسل لدخول الحرم أو دخول مكة و نحوهما

و اما للكون فيه

و لا يبعدان يكون الغسل للوقوف بعرفات أو المشعر من هذا القبيل، و عليه فيكون من قبيل الأغسال الفعلية المتقدمة على الفعل،

و لا بأس بإرجاع المكانية مطلقا إلى الفعلية.

[اما الزمانية فأقسام]

إشارة

[أحدها غسل الجمعة]

إشارة

أحدها غسل الجمعة، ورجحانه من الضروريات و كذا تأكد استحبابه معلوم من الشرع و الاخبار، و الحث عليه كثيرة و في بعضها انه يكون طهارة له من الجمعة إلى الجمعة.

كما في خبر محمد بن سنان المروى عن العليل و العيون عن الرضا عليه السلام في جواب

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٥٤

مسائله التي كتبها اليه عن علته غسل الجمعة و العيد- الي ان قال- و ليكون طهارة له من الجمعة إلى الجمعة.

و في آخر غسل يوم الجمعة طهور و كفارة لما بينهما من الذنوب من الجمعة إلى الجمعة.

و رواه في الفقيه مرسلا.

و في جملة منها التعبير بالوجوب ففي الخبر انه واجب على كل ذكر أو أنثى من حر أو عبد و في آخر عن غسل يوم الجمعة فقال

عليه السلام واجب على كل ذكر و أنثى من حر أو عبد.

ففي خبر محمد بن عبد الله (عبيد الله) المروى في الكافي عن الرضا عليه السلام قال عليه السلام غسل يوم الجمعة واجب على

كل ذكر و أنثى من عبد أو حر (و خبر عبد الله به مغيرة) عنه عليه السلام في الغسل يوم الجمعة، قال عليه السلام واجب على كل

ذكر أو أنثى عبد أو حر.

و في ثالث الغسل واجب يوم الجمعة.

ففي خبر زرارة المروى في الكافي عن الباقر عليه السلام: لا تدع الغسل يوم الجمعة- الي ان قال- الغسل واجب يوم الجمعة، و

في خبره الآخر المروى في الفقيه مسندا عن الباقر عليه السلام في حديث الجمعة قال عليه السلام و الغسل فيها واجب.

و في رابع قال الراوى كيف صار غسل الجمعة واجبا فقال عليه السلام.

ان الله أتم صلاة الفريضة بصلاة النافلة- الي ان قال- و أتم وضوء النافلة بغسل الجمعة.

و في خبر الحسين بن خالد المروى عن الكاظم عليه السلام قال سئلت أبا الحسن الأول عليه السلام كيف صار غسل الجمعة

واجبا، فقال عليه السلام ان الله أتم صلاة الفريضة بصلاة النافلة و أتم صيام الفريضة بصيام النافلة و أتم وضوء النافلة بغسل

الجمعة (و عن التهذيب): وضوء الفريضة «بدل النافلة، و عن الفقيه: الوضوء» بلا ذكر النافلة و الفريضة.

و في خامس لا يتركه الا فاسق.

و في مستدرک الوسائل ناقلا عن كتاب العروس للشيخ جعفر بن أحمد القمي

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٥٥

عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال كان لا يترك غسل الجمعة إلا فاسق.

و في سادس عن نسيه حتى صلى قال عليه السلام ان كان في وقت فعله ان يغتسل و يعيد الصلاة و ان مضى الوقت فقد جازت

صلوته، الي غير ذلك.

و فى خبر عمار الساباطى المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السّلام عن الرجل ينسى الغسل يوم الجمعة حتى صلى، قال عليه السّلام ان كان فى وقت فعليه ان يغتسل و يعيد الصلاة و ان مضى الوقت فقد جازت صلوته.

و لذا ذهب جماعة إلى وجوبه منهم الكلينى و الصدوق و شيخنا البهائى على ما نقل عنهم لكن الأقوى استحبابه و الوجوب فى الاخبار منزل على تأكيد الاستحباب و فيها قرائن كثيرة على ارادة هذا المعنى فلا- ينبغى الإشكال فى عدم وجوبه و ان كان الأحوط عدم تركه.

المشهور استحباب غسل الجمعة استحبابا مؤكدا، و نسب إلى الصدوق و الكلينى وجوبه، و منشأ النسبة إلى الصدوق انه قال فى الفقيه: و غسل الجمعة واجب على الرجال و النساء فى السفر و الحضر الا انه رخص للنساء فى السفر لقلّة الماء- الى ان قال- و غسل يوم الجمعة سنة واجبة،- و نسب إليه المجلسى الأول (قده) فى شرحه على الفقيه انه صرح بالوجوب فى أماليه، و اما الكلينى (قده) فمنشأ النسبة إليه أنه عنون فى الكافى بابا فى وجوب غسل يوم الجمعة و أورد فيه الأخبار المتضمنة للوجوب، و الى هذا القول مال الشيخ البهائى فى الحبل المتين. و يستدل للوجوب بهذه الاخبار المعبر فيها بالوجوب و ما يفيد معناه، و اما الاستحباب فيستدل له بأخبار أخر قد وقع التعبير فيها بالسنة (كخبر زرارة) المروى فى الكافى عن الباقر عليه السّلام، و فيه: لا تدع الغسل يوم الجمعة فإنه سنة- الى ان قال- الغسل واجب يوم الجمعة (و خبر على بن يقطين) المروى فى التهذيب قال سئلت أبا الحسن عن الغسل فى الجمعة و الأضحى و الفطر، قال عليه السّلام سنة و ليس بفريضة (و خبر زرارة) المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السّلام قال سئلت عن غسل يوم الجمعة، فقال هو سنة فى الحضر و السفر الا ان يخاف المسافر على

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٥٦

نفسه القرّ- اى البرد- (و خبر على) المروى فى التهذيب أيضا عن الصادق عليه السّلام عن غسل العيدين أ واجب هو؟ قال عليه السّلام هو سنة، قلت فالجمعة، قال سنة (و مرسل المفيد) فى المقنعة عن الصادق عليه السّلام: غسل الجمعة و العيد سنة فى السفر و الحضر (و خبر محمد بن سهل) عن أبيه المروى فى التهذيب قال سئلت أبا الحسن عليه السّلام عن الرجل يدع غسل الجمعة ناسيا أو غير ذلك، قال عليه السّلام ان كان ناسيا فقد تمت صلوته و ان كان متعمدا فالغسل أحب الى، فان فعل فليستغفر الله و لا يعود،- و غير ذلك مما يمكن ان يطالع عليه المتتبع.

(قال المجلسى قدس سره) فى شرحه على الكافى: من قال بالاستحباب يحمل الوجوب على تأكده لعدم العلم بكون الوجوب حقيقة فى المعنى المصطلح، بل الظاهر من الاخبار خلافه، و من قال بالوجوب يحمل السنة على ما يقابل الفرض- اى ما ثبت وجوبه بالسنة لا بالقرآن، و هذا أيضا يظهر من الاخبار.

(أقول) و الأقوى ما عليه المشهور من القول بالاستحباب و ذلك لقرائن كثيرة فى هذه الاخبار شاهدة على إرادة تأكيد الاستحباب من الوجوب.

(منها) ما فى خبر الحسين بن خالد المتقدم المعبر فيه بالوجوب من قوله عليه السّلام:

و أتم وضوء النافلة- على ما فى الكافى- بغسل يوم الجمعة، فإن وضوء النافلة ليس بواجب لكى يجب إتمامه بالغسل.

(و منها) ما فى هذا الخبر أيضا من قوله ان الله أتم صلاة الفريضة بصلاة النافلة و أتم صيام الفريضة بصيام النافلة، فإن الظاهر من السياق ان إتمام الوضوء- سواء كان فريضة أو نافلة- أيضا بالنفل من الغسل، بل لعل هذا بناء على ما فى التهذيب من «وضوء الفريضة» بدل النافلة أظهر لكون الإتمام فى الصلاة و الصيام أيضا كذلك- اى بالنفل- (و منها) ما فى المرفوعة المروية عن العليل: غسل الجمعة واجب على الرجال و النساء فى السفر و الحضر الا انه رخص للنساء فى السفر لقلّة الماء،- فان الترخيص

للنساء لقله الماء يلائم مع استحبابه بمعنى الحمل على عدم تأكده لهن حينئذ، و هذا بخلاف ما

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٥٧

إذا كان واجبا حيث انه لا- ينبغى ترخيصهنّ إلا- مع فقد الماء لا مع قلته، و معه فلا فرق بين النساء و الرجال حينئذ لأن الرجال أيضا لهم الرخصة فى الترك مع عدم الماء كما لا فرق أيضا حينئذ بين السفر و الحضر.

(و منها) ما فى رواية على بن أبى حمزة عن الصادق عليه السلام عن غسل العيدين أ واجب هو قال هو سنة، قلت فالجمعة قال هو سنة،- فان فى نفى الوجوب عن غسل الجمعة و إثبات السنة له ظهورا فى إرادة الندب من السنة، حيث ان إطلاق السنة فيما يقابل الفريضة و ان كان كثيرا إلا- ان ذلك حيث وقع ذكرها مع الفريضة لا مع الواجب كما فى الرواية، حيث ان وقوعها فى مقابل الواجب قرينة على ارادة الندب، مضافا الى ان الجمع بين الجمعة و العيدين فى كون غسلها سنة مع استحباب غسل العيدين- كما سيأتى- قرينة أخرى على ارادة الندب من السنة.

(و منها) ما فى المروى عن جمال الأسبوع عن الباقر عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن النبى صلى الله عليه و آله انه قال لعلى عليه السلام: على الناس فى كل يوم من سبعة أيام الغسل فاغتسل فى كل جمعة و لو أنك تشتري الماء بقوت يومك و تطويه فإنه ليس شىء من التطوع بأعظم منه،- فان التعبير بالتطوع أظهر شاهد على كونه مستحبا.

(و منها) عدّه فى غير واحد من الاخبار من المستحبات مثل شم الطيب و لبس صالح الثياب ففى صحيح هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام ليتزينن أحدكم يوم الجمعة و يغتسل و يتطيب و يسرح لحيته و يلبس أنظف ثيابه، و صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: لا تدع الغسل يوم الجمعة فإنه سنة و شم الطيب و البس صالح ثيابك.

فهذه هى القرائن التى أشار إليها المصنف (قده) و قال هى فى هذه الاخبار كثيرة، و مع الغض عن ذلك فليس ظهور الوجوب فى المعنى المصطلح أقوى من ظهور السنة فى الاستحباب، بل هما متكافئان، و مع التكافؤ يصير المقام مما أجمل فيه النص فتسقط الطائفتان عن صحة الاستناد إليهما فيرجع الى الأصل العملى و هو البراءة فى المقام، و مع الغض عن ذلك أيضا فالأخبار الدالة على الوجوب ساقطة عن الحجية بالاعراض عنها،

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٥٨

فالأقوى ما عليه المشهور من الاستحباب، و ان كان الاحتياط بعدم تركه، و الله العالم.

[مسألة (١) وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر الثانى إلى الزوال]

مسألة (١) وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر الثانى إلى الزوال و بعده إلى آخر يوم السبت قضاء لكن الاولى و الأحوط فيما بعد الزوال الى الغروب من يوم الجمعة ان ينوى القرية من غير تعرض للأداء و القضاء كما ان الاولى مع تركه الى الغروب أن يأتى به بعنوان القضاء فى نهار السبت لا فى ليله و آخر وقت قضائه غروب يوم السبت و احتمال بعضهم جواز قضائه الى آخر الأسبوع لكنه مشكل نعم لا بأس به لا بقصد الورود بل برجاء المطلوية لعدم الدليل عليه الا الرضوى الغير المعلوم كونه منه عليه السلام.

فى هذه المسألة أمور (الأول) ابتداء وقت غسل الجمعة هو أول الفجر الثانى من يومها فلا يجوز تقديمه عليه الا فيما استثنى مما يأتى، و فى الجواهر: بلا خلاف أجده فيه، و فى الخلاف و عن التذكرة الإجماع عليه صريحا (و استدلل) لعدم جواز تقديمه على الفجر بأنه عبادة توقيفية جعل مضافا الى اليوم فلا بد من ان يقع فيه، و ما قبل الفجر ليس من اليوم قطعا فلا يجزئ بالغسل الواقع فيما قبل الفجر إلا- إذا قام دليل على الاجتزاء به، و لما كان اليوم يطلق على يوم الصوم (تارة) و هو من أول الفجر الثانى إلى ذهاب الحمرة المشرقية عندنا، و على يوم الشغل و العمل، و هو من ما بعد طلوع الشمس قليلا الى قبيل الغروب، الذى يشتغل فيه

العامل الأجير (أخرى) و الى ما بين طلوع الشمس و غروبها (ثالثة) و كان المعنى الأخير أظهر عند العرف و يحمل اليوم عليه عند إطلاقه كان اللازم إيقاع ما حدد وقته باليوم فيه اى فيما بين طلوع الشمس و غروبها فيما لم يقد دليل على ارادة معنى آخر، لكن المستفاد من غير واحد من الاخبار كون ابتدائه من طلوع الفجر، و لولاه لكان الأليق إيقاعه من أول طلوع الشمس.

(و كيف كان) يدل على ان وقته من الفجر الثانى مضافا الى عدم الخلاف فيه و دعوى الإجماع عليه عن غير واحد من الأصحاب- صحيح زرارة و فضيل قال- قلنا له- على ما فى الكافى- و عن الباقر عليه السّلام- كما عن مستطرفات السرائر- أ يجزى إذا اغتسلت بعد الفجر للجمعة، قال عليه السّلام نعم (و خبر زرارة) عن أحدهما عليهما السلام: إذا اغتسلت

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٥٩

بعد طلوع الفجر أجزاءك ذلك للجنابة و الجمعة و عرفة (الحديث) و خبر بكير عن الصادق عليه السّلام فى أغسال شهر رمضان، قلت فان نام بعد الغسل قال هو مثل الجمعة إذا اغتسلت بعد الفجر أجزاءك (الحديث) و عن الفقه الرضوى يجزيك إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر و كلما كان أقرب الى الزوال فهو أفضل،- هذا بالنسبة إلى أول وقته.

و اما بالنسبة إلى آخر وقته فالمشهور انه الزوال و فى المعبر: و اما اختصاص الاستحباب بما قبل الزوال فعليه إجماع الناس (انتهى) و فيما ادعاه من إجماع الناس اشعار بدعوى الاتفاق عليه من العامة و الخاصة (و يدل عليه) من الاخبار خير زرارة عن الباقر عليه السّلام قال لا تدع الغسل يوم الجمعة فإنه سنة- الى ان قال- و ليكن فراغك من الغسل قبل الزوال فإذا زالت فقم و عليك السكينة و الوقار (الحديث) و خبر محمد بن عبد العزيز المروى فى التهذيب و الفقيه عن الصادق عليه السّلام قال كانت الأنصار تعمل فى نواضحها و أموالها فإذا كان يوم الجمعة حضروا المسجد فتأذى الناس بأرواح آباطهم و أجسادهم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه و آله بالغسل فجزت بذلك السنة،- فان فيه إيماء بكون آخر وقته قبل الزوال فإنه وقت حضور المسجد لأجل الصلاة لإقامتها فى أول الوقت من الزوال و لا سيما بالنسبة إلى صلاة الجمعة، و من هذا الخبر يستفاد أيضا انه كلما كان أقرب الى الزوال كان أفضل (و خبر سماعه بن مهران) عن الصادق عليه السّلام فى الرجل لا يغتسل يوم الجمعة فى أول النهار، قال يقضيه فى آخر النهار فان لم يجد فليقضه يوم السبت،- بناء على ان يكون المراد بقوله يقضيه فى آخر النهار هو فعل الشىء فى خارج الوقت كما هو الظاهر منه، و يشهد له قوله عليه السّلام فليقضه يوم السبت، إذ هو بذاك المعنى قطعاً.

و هذه الاخبار مع الإجماع المدعى كافية فى القول بأن آخر وقته الزوال، خلافا لما يظهر من بعض متأخرى المتأخرين من الميل الى القول باستمرار وقته الى الليل، و قال و لو لا الإجماع على الحكم لأمكن القول بامتداده الى الليل لإطلاق اليوم فى الروايات و حمل الأمر الوارد فى خبر زرارة: و ليكن فراغك من الغسل قبل الزوال على الندب، و لما فى المروى عن قرب الاسناد عن ابن ابي نصر عن الرضا عليه السّلام قال كان ابي- عليه السّلام- يغتسل للجمعة عند الرواح، بناء على إرادة آخر النهار من الرواح و انه بمنى العشى أو انه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٦٠

من الزوال الى الليل (و لا يخفى ما فيه) لأن إطلاق اليوم فى الروايات يقيد بالأخبار السابقة بما بين الفجر و الزوال، مضافا الى ما فى خبر ابن بكير عن الصادق عليه السّلام قال سألته عن رجل فاته الغسل يوم الجمعة، قال عليه السّلام يغتسل ما بينه و بين الليل فان فاته اغتسل يوم السبت فان الاغتسال ما بينه و بين الليل بعد فوت الغسل يوم الجمعة لا يتم الا بعد ان لا يكون وقته مجموع نهار الجمعة إلى الليل و الألم يصدق الفوت، فيكون هذا الخبر مقيدا لإطلاق الأمر بالاغتسال فى اليوم (و ما فى المحكى عن الفقه الرضوى): و ان نسيت الغسل ثم ذكرت العصر أو من الغد فاغتسل،- فان نسيانه ثم تذكره عند العصر لا يتم الا بكون العصر خارجا عن وقته.

و هذان الخبر ان ظاهر ان فى خروج وقته فى آخر النهار و ان لم يثبتا انتهاء وقته بالزوال و مما ذكرنا من تقييد إطلاق اليوم يظهر انتفاء ما يوجب حمل الأمر الوارد فى خبر زرارة على الندب بل هو باق على ما هو ظاهره من انتهاء الوقت الى الزوال و لا ينافى ذلك ما عليه المشهور من انتهاء الوقت بالزوال لمكان الأمر بكون الفراغ من الغسل قبل الزوال لما سيأتى بيانه.

و اما ما فى خبر قرب الاسناد فالظاهر ان المراد من الرواح فيه هو الذهاب إلى الصلاة لا العشى و لا ما بين الزوال الى الليل، و ذلك بقريئة قوله عليه السلام كان ابى يغتسل للجمعة عند الرواح، حيث ان فيه دلالة على الدوام و الاستمرار للعلم بأفضلية إيقاعه قبيل الزوال بحيث يمضى إلى الصلاة مغتسلا، و من المعلوم انه عليه السلام لم يكن مداوما لترك المستحب قطعاً، فلو كان المراد من الرواح هو العشى لكان اللازم هو مداومته عليه السلام على ترك الأفضل، فيتعين كون المراد هو الذهاب إلى الصلاة (و بالجملة) فاحتمال بقاء وقته الى الليل ضعيف فى الغاية، و ان كان الاولى عدم التعرض لنية الأداء و القضاء إذا أراد الغسل بعد الزوال الى الليل من يوم الجمعة لعدم وجوب التعرض لهما فى النية.

(و المحكى عن بعض الفقهاء) اعتبار وقوعه قبل الزوال بحيث يتحقق الفراغ منه قبله، و لعله لأجل ما تقدم فى خبر زرارة من قوله عليه السلام: و ليكن فراغك قبل الزوال (و فيه) ان الظاهر من قوله عليه السلام هو التقديم لأجل درك صلاة الجمعة و حضور المسجد لا ان وقت الغسل ينتهى قبل الزوال فإنه مخالف مع الإجماعات المحكية على ان وقته يمتد

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٦١

الى الزوال، و يحتمل ان يكون المراد فى الخبر هو انتهاء الغسل قبل الزوال لأجل العلم بوقوع الغسل كله قبله استظهاراً، و حينئذ فإن قلنا بخروج وقت الغسل بمجرد الزوال يكون النزاع لفظياً، فإنه على ما اخترناه أيضاً ينبغى كون الشروع فى الغسل قبل الزوال بحيث يكون الفراغ منه أيضاً قبله لما ذكرنا من استظهار وقوع الغسل كله قبل الزوال، و الله العالم.

و ذهب الشيخ (قده) فى الخلاف الى بقاء وقته الى ان يصلى الجمعة، و الظاهر ان مراده هو انتهاء وقت الغسل الى زمان يمكن ان يصلى فيه الجمعة و هو أول الزوال فيطابق مع المشهور، فليس مراده حصر وقت الغسل الى زمان يمكن درك صلاة الجمعة و الا يلزم سقوط الغسل عمن لا تجب عليه الجمعة كالمسافر و المرأة و العبد، نعم فيمن تجب عليه الجمعة لو زاحم الغسل مع الصلاة سقط من أجل التراحم لأن جهة خروج وقته، و قد صرح الشيخ نفسه فى باب الطهارة بجواز الغسل الى ما قبل الزوال مستدلاً بإجماع الفرقة، فالحق ما عليه المشهور من انتهاء الوقت الى الزوال، و الأمر سهل بعد مسلمية عموم استحباب الغسل لمن لا يجب عليه الجمعة و سقوطه عمن تجب عليه إذا زاحمها كما إذا كان تأخير الغسل الى الزوال موجبا لفوت صلاة الجمعة.

(الأمر الثانى) لا خلاف فى مشروعية قضاء غسل الجمعة ممن فاته فى وقته المعهود، و قد تكرر نقل الإجماع عليه فى غير واحد من كتب الأصحاب و تضافرت به الاخبار، و قد تقدم بعضها فى الأمر الأول (فما فى خبر ذريح) عن الصادق عليه السلام فى الرجل هل يقضى غسل الجمعة قال عليه السلام لا (مطروح أو مؤول).

(الأمر الثالث) ظاهر غير واحد من الاخبار مشروعية القضاء ممن فإنه الغسل فى وقته من أول زوال يوم الجمعة إلى الغروب و من أول نهار يوم السبت إلى آخره (ففى خبر سماعة) عن الصادق عليه السلام فى الرجل لا يغتسل يوم الجمعة أول النهار، قال يقضيه آخر النهار فان لم يجد فليقضه يوم السبت (و موثق ابن بكير) عنه عليه السلام عن رجل فاته الغسل يوم الجمعة، قال يغتسل ما بينه و بين الليل فان فاته اغتسل يوم السبت (و المرسل المحكى عن الهداية) عن الصادق عليه السلام ان نسيت الغسل أو فاتك لعله فاغتسل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٦٢

بعد العصر أو يوم السبت (و ما فى الفقه الرضوى): إن نسيت الغسل ثم ذكرت بعد العصر أو من الغد فاغتسل.

و لا ينافى هذه الاخبار ما اقتصر فيه على القضاء يوم السبت كخبر عبد الله بن جعفر القمي: لا يترك غسل يوم الجمعة إلا فاسق، و من فاته غسل الجمعة فليقضه يوم السبت (و مرسل حريز) عن الباقر عليه السلام: لا بد من غسل يوم الجمعة في السفر و الحضر فمن نسى فليعد من الغد،- فان المراد من فوته يوم الجمعة أو نسيانه فيه هو فوته و نسيانه في مجموع وقته الأعم من الوقت الادائي و القضائي، و على تقدير الانصراف الى الوقت الادائي يحمل على الأعم بدلالة الأخبار المتقدمة، فما يظهر من عبارة الشرائع من اختصاص القضاء بيوم السبت مما لا وجه له، (الأمر الرابع) ظاهر الصدوقين اختصاص القضاء في يوم الجمعة بما بعد العصر لظاهر خبر سماعه و ما في الفقه الرضوي المتقدمين في الأمر الثالث و المرسل المحكى عن النهاية: ان نسيت الغسل أو فاتك لعله فاغتسل بعد العصر أو يوم السبت (و الأقوى) هو عدم الاختصاص فيصح القضاء بعد الزوال الى الليل كما يدل عليه خبر ابن بكير المتقدم الذي فيه: يغتسل ما بينه و بين الليل.

(الأمر الخامس) المشهور عدم الفرق في ثبوت القضاء بين ان يكون ترك الغسل عمدا أو نسيانا أو لعذر كفقده الماء أو عدم التمكن من استعماله، و عن كشف اللثام نسبته إلى الأكثر (و استدل له) بخبر سماعه في الرجل لا يغتسل يوم الجمعة في أول النهار، قال عليه السلام يقضيه في آخر النهار فان لم يجد يقضيه يوم السبت، و خبر ابن بكير المتقدم عن رجل فاته الغسل يوم الجمعة، قال عليه السلام يغتسل ما بينه و بين الليل فان فاته اغتسل يوم السبت، و خبر عبد الله بن جعفر القمي: و من فاته غسل الجمعة فليقضه يوم السبت.

فان الفوت أعم من الترك عامدا و غيره.

(و المنسوب) الى ظاهر عبارة الصدوقين اختصاص القضاء بالناسي، و عن الحلبي انه لو تركه تهاونا ففي استحباب قضائه يوم السبت اشكال، و لعله لما في مرسل الهداية:

ان نسيت الغسل أو فاتك لعله فاغتسل بعد العصر أو يوم السبت، و ما في الفقه الرضوي

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٦٣

إن نسيت الغسل ثم ذكرت وقت العصر أو من الغد فاغتسل، و ما في مرسل حريز: لا بد من غسل يوم الجمعة في السفر و الحضر فمن نسى فليعد من الغد (و الأقوى) ما عليه المشهور لعدم ظهور هذه الاخبار في إرادة المفهوم، بل يشهد سياقها بكون الشرطية مسوقة لبيان تحقق الموضوع، و لو سلم ظهورها في إرادته فبمنع حمل المطلق على المقيد في المستحبات، و لو سلم ذلك فبمنع صلاحية هذه الاخبار لتقييد المطلقات مع عدم عمل المشهور بها و بنائهم على العمل بالمطلقات.

(الأمر السادس) المنسوب الى أكثر الأصحاب جواز الإتيان بقضاء الغسل في ليلة السبت و انها كيومه في الاستحباب و نسبه بعضهم إلى الأصحاب، المشعر بتسالمهم عليه، و هو المحكى عن القواعد و الدروس و فوائد الشرائع و المسالك و الروض و المدارك، و في المدارك ان عمل الأصحاب عليه (و يستدل له) بالأخبار الدالة على الأمر بقضائه يوم السبت بناء على ارادة ما يشمل الليل من يومه، إذ اليوم قد يطلق على اربع و عشرين ساعة من الزمان من الزوال الى الزوال و هو اليوم النجومى، أو من الغروب الى الغروب (و بأولوية) الإتيان به في ليلة السبت لكونها أقرب الى يوم الجمعة (و باستصحاب) مطلوية القضاء الثابتة قبل الليل في الطرف الأخير من نهار الجمعة.

(و دعوى) انقطاعها بظاهر الأخبار الدالة على توقيت القضاء بما بعد الزوال من يوم الجمعة و بيوم السبت- بناء على عدم ارادة ما يشمل الليل من اليوم- و ليلة السبت خارجة عن الوقتين (ضعيفة) باحتمال كون التقييد بيوم السبت جاريا مجرى الغالب من عدم الإتيان بالغسل في الليل لا لأجل اعتبار وقوعه في النهار.

(و بمرسل الهداية): ان نسيت الغسل أو فاتك لعله فاغتسل بعد العصر أو يوم السبت،- فان قوله عليه السلام بعد العصر يشمل ليلة

السبت أيضا (و بخير ابن بكير): يغتسل بينه و بين الليل، فان الضمير فى قوله- بينه- يرجع الى يوم الجمعة، و المراد جميعه الذى ينتهى إلى الليل فيكون من الليل إلى آخره، فيصير المعنى: فيغتسل ما بين آخر نهار الجمعة و بين آخر ليلة السبت فيصير جميع الليل وقتا للقضاء (و دعوى) ظهور الليل فى جميعه فيكون قرينه على ارادة الوقت المعهود من مرجع الضمير فى بينه و يصير وقت القضاء حينئذ

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٦٤

بين وقت الأداء و بين دخول الليل (ليست بأولى من العكس).

و المحكى عن المبسوط و نهاية الشيخ و السرائر و الجامع و المعبر و المنتهى و التذكرة و الذكرى عدم جواز الإتيان به فى ليلة السبت، و استشكل فى جوازه فى البحار و الذخيرة و شرح الدروس و كشف اللثام و الحدائق.

و يستدل له بالاقتصار على مورد الاخبار مع ما فيها من الإشعار بإرادة القضاء كالأداء فى اليوم و لضعف ما استدل به للجواز، اما التمسك بالأخبار الدالة على القضاء فى يوم السبت بدعوى شمول اليوم لليل فيما فيه من منافاته مع المعنى العرفى من اليوم لكون المنسب منه عندهم هو النهار و لا يطلق عندهم على ما يشمل الليل و ان كان عند المنجمين كذلك، لكن المدار على معناه المعهود عند العرف لكون الألفاظ بمدليلها العرفية موضوعات للاحكام.

(و اما دعوى الأولوية) و تنقيح المناط فهى على عهدة مدعيها، مضافا الى إمكان منعها باحتمال اعتبار المماثلة بين القضاء و الأداء (و اما التمسك بالاستصحاب) فبالمنع عن إجرائه فى الموقنات لانه من قبيل اسراء الحكم عن موضوع الى موضوع آخر مع ان المعبر فى الاستصحاب اتحاد الموضوع فى القضية المتيقنة و المشكوكه، و دعوى ورود القيد مورد الغالب من إيقاع الغسل فى النهار ضعيفة لأن غايتها عدم دلالة القيد على المفهوم لا اسراء الحكم الثابت لموضوع الى موضوع آخر من غير دليل.

(و اما التمسك) بمرسل الهداية ففيه ان الظاهر من قوله فاغتسل بعد العصر هو إرادة الساعة الأخيرة من نهار يوم الجمعة، و لو كان المراد هو الإطلاق الشامل لليلة السبت إلى آخر نهاره لكان ينبغى ان يقول بعد العصر من الجمعة إلى آخر السبت لا عطف يوم السبت على بعد العصر بكلمة- أو- الظاهر فى تحديد الوقت بوقتین متغايرين الدال على مغايرة المعطوف مع المعطوف عليه. (و اما خبر ابن بكير) فان الظاهر ان يكون الضمير من قوله- ما بينه- راجعا الى وقت التفاته الى فوت الغسل فى وقته لا الى يوم الجمعة حتى يستظهر ارادة جميع اليوم بتمامه و لا الى الوقت المعهود للغسل اعنى وقت أدائه فالمعنى حينئذ انه حين يتوجه الى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٦٥

فوت الغسل منه يغتسل من ذاك الحين فى بقية يومه الى الغروب، فلا دلالة فيه على قضاء الغسل فى الليل (و بالجملة) فليس فى البين ما يدل على ترخيص القضاء ليلة السبت، و معه فالأولى مع ترك قضائه إلى الغروب أن يأتى بعنوان القضاء فى نهار يوم السبت لا فى ليله، نعم لا بأس بإتيانه لا بعنوان القضاء رجاء مع اعادته يوم السبت رجاء أيضا مع إمكانه.

(السابع) المعروف ان آخر وقت قضائه هو غروب يوم السبت و ظاهرهم التسالم عليه من غير نقل خلاف فيه من أحد كما اعترف به بعض الأصحاب، لكن المصنف (قده) يحكى عن البعض احتمال جواز القضاء إلى آخر الأسبوع، و فى المصايح حكى عن بعض مشايخه المعاصرين احتمال ذلك تسامحا فى أدلة السنن (أقول) و لعل منشأ احتمال الجواز دلالة الفقه الرضوى عليه، ففيه: فان فاتك الغسل يوم الجمعة قضيت يوم السبت أو بعده من أيام الجمعة، فإن الظاهر من قوله من أيام الجمعة هو أيام الأسبوع لإطلاق الجمعة على مجموع الأسبوع كثيرا، لكن فى البحار: أنى لم أر به قائلا و لا رواية، و قد مر فى مطاوى هذا الكتاب غير مرة عدم حجية ما فى الفقه الرضوى إلا ما علم من صاحب الكتاب إسناده الى الامام عليه السلام و لم يكن معرضا عنه، و كلا الشرطين مفقودان فى المقام حيث لم يعلم اسناد هذه الجملة الى الامام و لم يعلم عامل به، نعم لا بأس بالإتيان به بعد السبت

[مسألة (٢) يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس]

مسألة (٢) يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس بل و ليلة الجمعة إذ أخاف إغواز الماء يومها اما تقديمه ليلة الخميس فمشكل نعم لا بأس به مع عدم قصد الورود لكن احتمال بعضهم جواز تقديمه حتى من أول الأسبوع أيضا و لا دليل عليه، و إذا قدمه يوم الخميس ثم تمكن منه يوم الجمعة يستحب اعادته و ان تركه يستحب قضائه يوم السبت و اما إذا لم يتمكن من أدائه يوم الجمعة فلا يستحب قضائه، و إذا دار الأمر بين التقديم و القضاء فالأولى اختيار الأول.

في هذه المسألة أمور (الأول) المشهور جواز تعجيل غسل الجمعة يوم الخميس في الجملة، و في الحدائق انه لا يعرف فيه خلاف، و عن كشف اللثام نسبته إلى الأصحاب المشعر بالإجماع عليه (و يدل عليه) من الاخبار الصحيح المروى في الكتب الأربعة عن الحسن بن موسى بن جعفر عليهما السلام عن امه و أم أحمد بن موسى عليه السلام قالتا كنا مع ابي الحسن عليه السلام

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٦٦

في البادية و نحن نريد بغداد فقال لنا يوم الخميس اغتسلا اليوم لغد- يوم الجمعة- فإن الماء بها غدا قليل، قالتا فاغتسلنا يوم الخميس ليوم الجمعة (و مرسل محمد بن الحسين) المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام انه قال لأصحابه إنكم تأتون غدا منزلا ليس فيه ماء فاغتسلوا اليوم لغد، فاغتسلنا ليوم الجمعة (و عن الفقه الرضوي): و ان كنت مسافرا و تخوفت عدم الماء يوم الجمعة فاغتسل يوم الخميس. و ما في سند بعضها من الضعف منجبر بالشهرة على العمل بها مع ما عرفت من نفي الخلاف فيه.

(الثاني) يعتبر في جواز التعجيل خوف فوت الغسل يوم الجمعة، و هل المعتبر فيه هو خصوص خوف إغواز الماء- كما هو مقتضى الجمود على ظاهر الاخبار المتقدمة، أو يكفي مجرد خوف عدم إمكان الغسل و لو من جهة عدم التمكن من استعمال الماء لمرض أو فقد الثمن أو لبرد و نحو ذلك، و جهان، و الأظهر هو الأخير كما عليه المحكي عن المبسوط و النهاية و السرائر و التذكرة لظهور كون الإناطة بعدم التمكن من الغسل و القطع بعدم خصوصية فقدان الماء- كما هو كذلك في باب التيمم- و أيده في المصاييح بذهاب المشهور الى عدم الاختصاص بالسفر مع عدم الإغواز في الحضر (أقول) بل ذهاب المشهور الى عدم الاختصاص بالسفر مع كون مورد الاخبار خصوص السفر شاهد على انهم لم يفهموا منها الانحصار بمورده، فالمناط هو مجرد تعذر الغسل في وقت أدائه، و ظاهر المصنف (قده) هنا و ان كان اعتبار خصوص إغواز الماء الا انه سيأتي منه في المسألة السادسة نفي البعد عن الاكتفاء بمطلق التعذر.

(الثالث) المشهور كفاية مطلق الخوف سواء حصل اليأس عن التمكن منه أم لا و سواء حصل الظن بعدمه أم لا، و ظاهر المحكي عن بعض الأصحاب اعتبار خصوص الظن بالعدم، و عن بعضهم اعتبار خصوص اليأس، و الأقوى ما هو المشهور لظاهر الصحيح الأول و صريح الرضوي مع التأييد بالشهرة و لشهادة التتبع بكفاية الخوف في سقوط الواجبات و الاكتفاء عنها ببدلها الاضطراري كما في مسألة التيمم و غيرها، و لتعذر حصول العلم بعدم التمكن قبل مجيء وقته غالبا، و لا ينافيه ما في الصحيح الثاني من قوله عليه السلام إنكم تأتون غدا منزلا ليس فيه ماء، الظاهر في القطع بعدمه، و ذلك لعدم دلالة على نفي التعجيل

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٦٧

فيما عداه لعدم مفهوم فيه بالنسبة الى غير مورده فيرجع في غيره الى الصحيح الأول الذي فيه:

فان الماء بها غدا قليل، فان قلّة الماء لا يوجب القطع بعدم التمكن.

(الأمر الرابع) لا- إشكال في جواز التقديم يوم الخميس إلى آخر نهاره، و في جوازه ليلة الجمعة و عدمه قولان، ظاهر بعض الفقهاء و صريح آخرين هو الجواز، و عن المصايح دعوى الإجماع عليه، و يستدل له بانسباق ذلك من العلة المذكورة في الاخبار المتقدمة، حيث ان المتبادر منها هو كون المطلوب تحقق الغسل قبل يوم الجمعة من دون خصوصية يوم الخميس و ان المقصود كونه على طهارة و نظافة في يوم الجمعة مع كون ليلة الجمعة أقرب الى يومها من يوم الخميس فيكون الجواز فيها أولى.

(و لكن الأقوى هو العدم) و ذلك للاقتصار في الحكم المخالف للأصل على المتيقن منه و هو مورد النصوص، و ما ذكر من الانسباق من العلة المذكورة في الاخبار ممنوع بأن العلة ليست علة للتقديم المطلق، بل هي علة للتقديم يوم الخميس، و لعل لخصوص نهاره دخلا في جواز إيقاع الغسل فيه كما في أصل أدائه يوم الجمعة، اللهم الا ان يدعى الأولوية و تنقيح المناط، و القطع بذلك بعيد و ان كانت دعوى الظن لا يخلو عن الصواب، و لكنه لا يغني عن الحق شيئا، فالأظهر عدم جواز التقديم ليلة الجمعة، نعم لا بأس بالإتيان به برجاء المطلوبة، و مما ذكرنا يظهر عدم جواز التقديم على الخميس من أول الأسبوع، و احتمال جوازه من البعض ضعيف لعدم الدليل عليه.

و ما ذكرنا كله انما هو في غسل الجمعة الذي يستحب في يومها، و عن الحلبي إثبات غسل آخر ليلتها، قال في الجواهر: لم نعرف له موافقا و لا مستندا سوى ما يحكى عن ابن الجنيّد من إثباته لكل زمان شريف.

(الخامس) إذا قدمه يوم الخميس فيما يجوز التقديم ثم تمكن منه يوم الجمعة ففي استحباب اعادته و عدمه وجهان، المحكى عن غير واحد من الفقهاء كالعلامة في المنتهى و القواعد و الشهيد في الذكرى و غيرهما هو الأول لسقوط حكم البديل بالتمكن من المبدل منه، و إطلاق أدلة استحباب الغسل يوم الجمعة شامل لمن قدمه في يوم الخميس (و أورد

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٦٨

على الأول بأن مفروض الكلام انما هو فيما إذا جاز الإتيان بالبديل واقعا بان تعلق به الأمر و وقع صحيحا لوجود شرطه الذي هو خوف الإعواز فلا يبطل بالتمكن من المبدل منه، و مع صحته واقعا فلو تعلق التكليف بالمبدل منه أيضا لزم الجمع بين البديل و المبدل منه مع تحقق القطع بعدم التكليف الا- بواحد منهما (و أورد على الثاني) بأن إطلاق الأدلة الدالة على استحباب غسل الجمعة بعد تسليم عدم انصرافها الى من لم يقدم الغسل قبل وقت أدائه محكوم بما يدل على صحة ما يؤتى به قبل وقت أدائه و انه غسل الجمعة الذي اراده الشارع من المتمكن كما في كل واجب رخص في تقديمه، كيف، و الا يلزم الخلف، اعنى عدم كون ذاك المتقدم هو ذاك الواجب الذي رخص في تقديمه.

(و يندفع الأول) بأن التكليف بالبديل مشروط بعدم التمكن من المبدل في وقته واقعا، و مع التمكن منه يكشف انه لم يكن مأمورا به واقعا. و انما هو تخيل أمر باعتقاد عدم التمكن، فالمأمور به ليس الا المبدل، فليس في التكليف به جمع بين البديل و المبدل (و منه يظهر) اندفاع الثانى أيضا، حيث ان حكومة أدلة التقديم فرع ثبوتها مع التمكن من المبدل واقعا، و مع عدم دلالتها على التقديم مع التمكن فلا حاكم حتى يقدم على محكومة.

(لا يقال) مقتضى ما ذكرت عدم جواز الإتيان بالبديل لانتفاء شرطه و هو عدم التمكن من المبدل، مع ان المفروض انما هو فيما يجوز الإتيان به لتحقيق شرطه، و ليس الشرط- على ما تقدم- إلا خوف عدم التمكن و ظاهره كون الخوف قد أخذ في موضوع الحكم بوصفه لا بعنوان الطريقة.

(لأنه يقال) بل الخوف مأخوذ على وجه الطريقة و ان كان الترخيص حاصلًا في التقديم معه واقعا، و لكن الترخيص مع خوف

العجز عن الإتيان في وقته انما صدر من الشارع صوتا للفعل عن الفوات (فالأقوى) حينئذ استحباب الإعادة إذا ظهر التمكن في وقت أدائه، و عليه فيستحب قضائه إذا فاتته الأداء حينئذ بدليل ما يدل على استحباب القضاء لمن فات منه الغسل في وقته المعهود، و اما من لم يتمكن من الأداء يوم الجمعة فمع مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٦٩

تقديم الغسل لا يستحب منه القضاء لامثال التكليف بنفس التقديم و ظهور الأخبار الآمرة بالتقديم في كفايته عن القضاء. (الأمر السادس) لو دار الأمر بين التقديم و القضاء فالأقوى اختيار الأول لإطلاق الأوامر الواردة بالتقديم الشامل للعلم بالتمكن من القضاء، و لاستظهار كون الغسل المقدم بدلا عن الأداء فيكون بحكم الأداء فلا ترخيص في تركه و الاكتفاء بالقضاء كما لا ترخيص في ترك الأداء اكتفاء بالقضاء عنه، و لو فرض التعارض فأدلة المسارعة إلى الخيرات موجبة لتقديم التعجيل على القضاء، و احتمال أفضلية القضاء عن التعجيل قياسا على قضاء صلاة الليل فإن قضائها أفضل من تقديمها على نصف الليل، ضعيف لكونه قياسا محضا مع وجود الفارق بينهما فإن الحكمة في التعجيل هو حصول الطهارة و لو بمرتبة منها يوم الجمعة و تحقق النظافة يومها، و ليست هذه الحكمة موجودة في القضاء و انما أمر به بملاك آخر (و احتمال) تقديم بعض صور القضاء على بعض صور التعجيل كما لو كان بعد الزوال من يوم الجمعة بلا فصل كثير للقرب من وقت الأداء مع فرض إمكان درك صلاة الجمعة بعد الغسل و وجود القائل بأن الغسل أداء حينئذ (ضعيف) بل لعل التعجيل في صورة الفرض أفضل و لو سلم فلا يقاس عليها جميع صور التعجيل، و الله العالم.

[مسألة (٣) يستحب ان يقول حين الاغتسال اشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له]

مسألة (٣) يستحب ان يقول حين الاغتسال اشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له و ان محمدا عبده و رسوله اللهم صل على محمد و ال محمد و اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين. ففي خبر الحنّاط المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام: من اغتسل يوم الجمعة للجمعة فقال- ثم ذكر ما في المتن بعينه- كان طهرا له من الجمعة إلى الجمعة (و في خبر عمار الساباطي) المروى في التهذيب أيضا عن الصادق عليه السلام قال إذا اغتسلت من جنابة فقل اللهم طهر قلبي و تقبل سعبي و اجعل ما عندك خيرا لي اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين، و إذا اغتسلت للجمعة فقل اللهم طهر قلبي من كل آفة تمحق ديني بها و تبطل بها عملي اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين، (و في خبر ثالث) مروى في الكافي و التهذيب عنه عليه السلام قال تقول في غسل الجمعة اللهم طهر مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٧٠

قلبي من كل آفة تمحق بها ديني و تبطل بها عملي (و في الفقه الرضوي) فإذا فرغت منه- اي من غسل الجمعة- فقل اللهم طهرني و طهر قلبي و أنتق غسلني و أجر على لساني ذكرك و ذكر نبيك محمد صلى الله عليه و آله و اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين.

[مسألة (٤) لا فرق في استحباب غسل الجمعة بين الرجل و المرأة]

مسألة (٤) لا فرق في استحباب غسل الجمعة بين الرجل و المرأة و الحاضر و المسافر و الحر و العبد و من يصلي الجمعة و من يصلي الظهر بل الأقوى استحبابه للصبى المميز نعم يشترط في العبد اذن المولى إذا كان منافيا لحقه بل الأحوط مطلقا و بالنسبة إلى الرجال أكد بل في بعض الاخبار رخصة تركه للنساء.

و يدل على عدم الفرق في استحبابه بين الرجل و المرأة و الحر و العبد ما تقدم من الخبر المروى في الكافي عن الرضا عليه السلام: غسل الجمعة واجب على كل ذكر و أنثى من عبد أو حر، و خبر عبد الله بن المغيرة المروى عنه عليه السلام، مضافا الى أدلة الاشتراك في التكليف و ان الأصل عموم التكليف بالنسبة إلى الجميع إلا ما دل الدليل على الاختصاص، و يدل على عدم الفرق بين المسافر و الحاضر ما رواه في التهذيب عن الصادق عليه السلام عن غسل الجمعة، قال هو سنة في الحضر و السفر، و مرسل المفيد في المقنعة عند عليه السلام: غسل الجمعة و العيد سنة في السفر و الحضر.

(و يدل) على عدم الفرق بين من يصلى الجمعة و من يصلى الظهر نفس هذه الاخبار الدالة على عدم الفرق بين الرجل و المرأة و العبد و الحر و المسافر و الحاضر لسقوط الجمعة عن المرأة و العبد و المسافر بل لا تصح من الأخير، فاستحباب الغسل منهم مع عدم وجوب الجمعة عليهم دليل على استحبابه ممن يصلى الظهر، مضافا الى انه يمكن ان يقال بان المستفاد من الاخبار الواردة في غسل الجمعة ان لغسلها تعلقا بالوقت و تعلقا بالصلاة، و ان كان لو حصل الأول في وقته اغنى عن الثاني و حصلت به الفضيلة بالنسبة إلى الصلاة، بل يمكن ان يقال باستمرار استحباب فعله للصلاة و ان كان بعد الزوال لمن تركه للوقت، و هذا ليس ببعيد، لكن في الجواهر: ان لم يتحقق إجماع على خلافه.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٧١

(و الأقوى) استحبابه للصبى المميز بناء على صحة عباداته و مشروعيتها- كما تقدم في المسألة الرابعة من المسائل المتعلقة بنجاسة عرق الجنب من الحرام في الجزء الأول، و يشترط في العبد اذن المولى إذا كان منافيا لحقه لانه مع ماله من المنافع كلها ملك لمولاه فلا يجوز له التصرف فيما ينافى حقه الا باذنه، و هذا بخلاف ما لا يزاحم حقه، الا ان يعد شيئا عرفا، حيث انه أيضا منوط باذنه كما يدل عليه الآية المباركة- عبدا مملوكا لا يقدر على شىء- حسبما فصلناه في شروط المتعاقدين من حاشية المكاسب.

(و اما كونه أكد للرجال) و ما أفاده في المتن من ان في بعض الاخبار ورود الرخصة للنساء في تركه فلم أعثر على شىء منهما بالإطلاق، لكن صاحب الوسائل عنون بابا في تأكد غسل الجمعة في السفر و الحضر للأثني و الذكر و العبد و الحر و عدم تأكد الاستحباب للنساء في السفر، ثم ذكر فيه اخبارا منها خبر منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام: الغسل يوم الجمعة على الرجال و النساء في الحضر و على الرجال في السفر و ليس على النساء في السفر، و هذا- كما ترى- يدل على تساوى الرجال و النساء في الحضر و عدم تأكد الاستحباب من النساء مخصوص فيه بالسفر فلا دلالة فيه على كونه أكد للرجال مطلقا حتى في الحضر و لا في الرخصة على تركه للنساء في الحضر.

(و قال في الكافي) بعد نقل الخبر المذكور: و في رواية اخرى انه رخص للنساء في السفر لقله الماء،- و في هذه الزيادة احتمالان (أحدهما) احتمال ارادة عدم وجود ما يزيد على قدر الضرورة للشرب (و ثانيهما) ترخيص النساء في ترك الغسل في السفر و لو مع وجود ما يزيد من الماء على قدر الضرورة بملا-ك كون السفر في معرض التصادف مع قلته الماء و لو لم يتفق قلته لكون الملا-ك حكمة لا- يلزم فيها الاطراد، و الاحتمال الأول ضعيف فإنه لا فرق معه بين الرجل و المرأة و لا بين السفر و الحضر، فالمتعين هو الاحتمال الأخير، و عليه فظاهره و ان كان عدم الاستحباب للنساء في السفر و لكن لقيام الدليل على استحبابه لهن في السفر أيضا يحمل هذا الخبر على نفى تأكد الاستحباب لهن في السفر، فتصير النتيجة استحباب الغسل لهما بالسوية في الحضر و تأكد الاستحباب لخصوص الرجال

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٧٢

بالنسبة الى النساء في السفر أو كما عبر به في الوسائل من عدم تأكد الاستحباب لهن في السفر، و الله العالم.

[مسألة (٥) يستفاد من بعض الاخبار كراهة تركه]

مسألة (٥) يستفاد من بعض الاخبار كراهة تركه بل في بعضها الأمر باستغفار التارك، و عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال في مقام التوبيخ لشخص: و الله لأنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة فإنه لا تزال في طهر إلى الجمعة الأخرى. و قد عنون في الوسائل بابا في كراهة ترك غسل الجمعة، ففي خبر زرارة المروى في الكافي عن الباقر عليه السلام قال لا تدع الغسل يوم الجمعة فإنه سنة، و في خبر سهل المروى في التهذيب عن الكاظم عليه السلام عن الرجل يدع غسل الجمعة ناسيا أو غير ذلك، قال عليه السلام ان كان ناسيا فقد تمت صلوته و ان كان متعمدا فالغسل أحب اليّ فان هو فعل فليستغفر الله و لا يعود، و المروى عن أمير المؤمنين عليه السلام - كما في المتن - مروى في الكافي عن الأصمغ، و الضمير في قوله عليه السلام: فإنه لا يزال (إلخ) يرجع الى فاعل الغسل، و رواه في العلل مثله الا انه قال فإنه لا يزال في هم إلى الجمعة الأخرى، و الضمير بناء عليه راجع الى تارك الغسل.

[مسألة (٦) إذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعة]

مسألة (٦) إذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعة لا لعواز الماء بل لأمر كعدم التمكن من استعماله أو لفقد عوض الماء مع وجوده فلا يبعد جواز تقديمه أيضا يوم الخميس و ان كان الاولى عدم قصد الخصوصية و الورود بل الإتيان برجاء المطلوبية. و قد مر الكلام في هذه المسألة في الأمر الثاني من الأمور المذكورة في المسألة الثانية.

[مسألة (٧) إذا شرع في الغسل يوم الخميس]

مسألة (٧) إذا شرع في الغسل يوم الخميس من جهة خوف إغواز الماء يوم الجمعة فتبين في الأثناء وجوده و تمكنه منه يومها بطل غسله و لا يجوز إتمامه بهذا العنوان، و العدول منه الى غسل آخر مستحب إلا إذا كان من الأول قاصدا للأمرين.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٧٣

ما ذكره (قده) بناء على أخذ الخوف على وجه الطريقية موضوعا لاستحباب التعجيل واضح، كيف، و قد مر في الأمر الخامس من الأمور المذكورة في المسألة الثانية استحباب الإتيان به لو تمكن منه في وقت أدائه، و كذلك الحكم لو قيل بأخذ الخوف على وجه الموضوعية، و ذلك لاعتبار بقائه إلى آخر الغسل، و مع ارتقاعه في الأثناء يرتفع موضوع الأمر بالتعجيل فيرتفع الأمر به فلا يصح الإتمام، و لا يجوز العدول الى غسل آخر لعدم الدليل عليه مع كون الأصل عدم جوازه الا ما قام عليه الدليل، و مع كونه قاصدا للأمرين من أول الأمر يتمه لما يمكن إتمامه بعنوانه عند بقاء امره، و هذا ليس من العدول، فالاستثناء في قوله الا إذا كان (إلخ) منقطع كما هو ظاهر.

[مسألة (٨) الأولى إتيانه قريبا من الزوال]

مسألة (٨) الأولى إتيانه قريبا من الزوال و ان كان يجزى من طلوع الفجر اليه كما مر. المصرح به في غير واحد من المتون أفضلية ما قرب من الزوال بل عن غير واحد حكاية الإجماع عليها، و يستدل لها بما في الفقه الرضوى: و يجزيك إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر و كلما قرب من الزوال فهو أفضل، و صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام لا تدع الغسل يوم الجمعة فإنه سنة و شم الطيب و البس صالح ثيابك و ليكن فراغك من الغسل قبل الزوال فإذا زالت فقم و

عليك السكينة و الوقار (و صحيح البنزطى) عن الرضا عليه السلام:

كان ابى يغتسل للجمعة عند الرواح، بناء على ما تقدم استظهاره من كون معنى الرواح هو الذهاب إلى الصلاة، وربما يؤيد ذلك بكون الحكمة فى تشريعه هى الطهارة و النظافة عند الزوال عند اجتماع الناس فى المسجد كما تقدم نقله من قضية الأنصار. (و كيف كان) فلا كلام فى أفضلية ذلك، انما الكلام فى الجمع بين هذه الأفضلية و أفضلية البكور الى المسجد مغتسلا لأجل صلاة الجمعة، فربما يقال باستحباب البكور بلا- غسل ثم الخروج من المسجد قريب الزوال للغسل، و هو مع ما فيه من المشقة بعيد، و لعل الأحسن ان يقال بانصراف ما دل على أفضلية ما قرب من الزوال من الغسل الى من لا يريد البكور الى المسجد كما هو ظاهر صحيح زرارة حيث قال فإذا زالت الشمس

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٧٤

فقم و عليك السكينة و الوقار- أى الى المسجد- و كذا ما فى صحيح البنزطى انه عليه السلام كان يغتسل للجمعة عند الرواح- اى المسجد- بل هو مطلق يشمل الذهاب الى المسجد و لو مبكرا، نعم ما فى الفقه الرضوى مطلق فيمكن تنزيهه على غير من يريد البكور الى المسجد، و لو سلم الإطلاق فيكون المقام من قبيل تزامم المستحبات التى يتعذر الجمع بينها فيتخير المكلف بينها، و ربما يقال باستحباب غسلين حينئذ فيغتسل فى أول النهار للبكور الى المسجد ثم يخرج و يغتسل قريب الزوال، و هذا مضافا الى ما فيه من المشقة فى الخروج قريب الزوال غالبا مع ازدحام الناس لصلاة الجمعة- يرد عليه انه لا دليل على مشروعية الغسل الثانى لسقوط الأمر به بالغسل الأول لحصول الامتثال به و لا معنى للامتثال عقيب الامتثال.

[مسألة (٩) ذكر بعض العلماء ان فى القضاء كما كان أقرب الى وقت الأداء]

مسألة (٩) ذكر بعض العلماء ان فى القضاء كما كان أقرب الى وقت الأداء كان أفضل فإتيانه فى صبيحة السبت اولى من إتيانه عند الزوال منه أو بعده و كذا فى التقديم، فعصر يوم الخميس اولى من صبحه، و هكذا، و لا يخلو عن وجه و ان لم يكن واضحا و اما أفضلية ما بعد الزوال من يوم الجمعة من يوم السبت فلا اشكال فيه و ان قلنا بكونه قضاء كما هو الأقوى.

لا إشكال فى أفضلية الإتيان بالغسل بعد الزوال من يوم الجمعة إلى الغروب بالنسبة إلى الإتيان به يوم السبت، و ذلك لاحتمال كونه أداء و للمسارعة إلى الخير و الاستباق اليه، و لخبر سماعه عن الصادق عليه السلام فى الرجل لا يغتسل يوم الجمعة فى أول النهار، قال يقضيه فى آخر النهار، فان لم يجد فليقضه يوم السبت، حيث علق الأمر بقضائه يوم السبت على عدم الوجدان به فى آخر نهار يوم الجمعة، و اما يوم السبت فربما يقال بأفضلية الإتيان به صباحا لا قريته إلى الأداء و للمسارعة إلى الخير، و ربما يقال بأفضلية الإتيان به قرب الزوال للمماثلة بين الأداء و القضاء (و لا يخفى ما فى الأخير) لعدم الدليل على المماثلة بين الأداء و القضاء من هذه الجهة، كما ان الأقربىة إلى الأداء لا- يوجب ترجيح الأول لعدم الدليل على كون مجرد الأقربىة من الأمور المرجحة، نعم لا بأس به من جهة حسن المسارعة إلى الخير، و احتمل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٧٥

فى الجواهر ترجيح ما هو أقرب الى الزوال فى طرفى النهار، و لعل وجهه اما بالنسبة إلى الإتيان قبل الزوال قريبا منه فللمماثلة بين الأداء و القضاء و قد عرفت عدم الدليل عليه، و اما بالنسبة الى ما بعد الزوال و كون الإتيان به قرب الزوال أفضل من التأخير إلى العصر فوجهه هو حسن المسارعة إلى الخير، و لا- بأس به و اما فى صورة التقديم يوم الخميس فهل الأرجح الإتيان به صباحا للمسارعة إلى الخير، أو التأخير للأقربىة إلى الأداء، و جهان، و ربما يوجه الثانى هنا من جهة استظهار حسن بقاء النظافة و الطهارة و لو بمرتبة منهما الى يوم الجمعة فكلما اتى به قريبا من الأداء كان أرجح من هذه الجهة، و لعله أشار الى هذا الوجه فى المتن

بقوله- و لا يخلو من وجه- و لكن هذا لوجه أشبه بالاستحسان الذى لا يكون مدركا للأحكام الشرعية عندنا مع معارضته بحسن المسارعة إلى الخير، و لعله لذا قال فى المتن: و ان لم يكن واضحا، و الله العالم.

[مسألة (١٠) إذا نذر غسل الجمعة وجب عليه و مع تركه عمدا تجب الكفارة]

مسألة (١٠) إذا نذر غسل الجمعة وجب عليه و مع تركه عمدا تجب الكفارة و الأحوط قضاءه يوم السبت و كذا إذا تركه سهوا أو لعدم التمكن منه فإن الأحوط قضاءه، و اما الكفارة فلا يجب الا مع التعمد. و جوب الغسل بالنذر ظاهر بعد فرض كونه راجحا ينعقد النذر به فتجب الكفارة مع تعمد الترك دون صورة النسيان أو العذر، و اما الوجه فى الاحتياط بالقضاء لو تركه عمدا أو نسيانا أو لعذر فلاحتمال وجوب القضاء فى الواجب المعين و لو فى غير الصلاة و الصوم، و لعل الوجه هنا فى الاحتياط من جهة مشروعية القضاء فى غسل الجمعة بالخصوص فالنذر يتعلق بغسل الجمعة بماله من الاحكام التى منها قضاءه مع الفوت فكما يكون النذر سببا لوجوب الأداء كذلك يحتمل كونه موجبا للقضاء أيضا، و عليه فيحتمل وجوب التعجيل يوم الخميس لو خاف التعذر من الغسل يوم الجمعة، و هذا الوجه لا بأس به فيحسن الاحتياط حينئذ بل لا ينبغي تركه.

[مسألة (١١) إذا اغتسل بتخيل يوم الخميس]

مسألة (١١) إذا اغتسل بتخيل يوم الخميس بعنوان التقديم أو بتخيل يوم السبت بعنوان القضاء فتبين كونه يوم الجمعة فلا يبعد الصحة خصوصا إذا قصد الأمر الواقعى و كان الاشتباه فى التطبيق، و كذا إذا اغتسل بقصد مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٧٦

يوم الجمعة فتبين كونه يوم الخميس مع خوف الإعواز، أو يوم السبت، و اما لو قصد غسلا آخر غير غسل الجمعة أو قصد الجمعة فتبين كونه مأمورا بغسل أخرى ففى الصحة إشكال إلا إذا قصد الأمر الفعلى الواقعى و لو كان الاشتباه فى التطبيق.

إذا اغتسل بتخيل يوم الخميس بعنوان التقديم أو بتخيل يوم السبت قضاء فتبين كونه يوم الجمعة فلا يخلو عن صور (الاولى) ان يكون قاصدا للإتيان به بعنوان التعجيل أو القضاء مقيدا به على نحو بشرط لا، بمعنى انه لو علم كونه أداء لما اتى به، و هذا لا إشكال فى بطلانه و ان بعد تحقق ذلك من المكلف، اما البطلان فلعدم قصد الامتثال، و اما بعد هذا الفرض فلان المكلف غالبا انما يقصد التعجيل و القضاء للتوصل إلى إدراك فضيلة غسل الجمعة فقصدته بالنسبة إلى أداء الجمعة أولى.

(الثانية) ان يكون قاصدا لامتثال امره الفعلى الواقعى الا انه تخيل كونه امرا بالتعجيل أو انه أمر بالقضاء ثم تبين انه أمر أدائى فى وقته، و لا ينبغي الإشكال فى صحته لانه قصد الإتيان بالمأمور به الواقعى بداعى امتثال أمره الواقعى، و انما الخطأ فى تطبيقه الأمر الواقعى على الأمر بالتعجيل أو القضاء، و هو غير مضر بالامتثال، و هذا ما يسمى بالتحليل فى الداعى إذا كان الخطأ فى صفة الأمر و توصيفه بغير ما هو عليه واقعا كتوصيف الأمر الوجوبى بالنذب أو بالعكس.

(الثالثة) ان يكون قاصدا لأمره المتعلق بتعجيله أو قضاءه لا بعنوان التقييد بمعنى انه لو كان فى وقته لكان قاصدا إلى إتيانه، و لكن القصد فعلا قد تعلق بالتعجيل أو القضاء فالقصد الفعلى متعلق بواحد منهما و اما الأمر بالأداء فلم يتعلق به قصد فعلا و انما القصد به تعليقا بمعنى انه لو كان يعلم انه يوم الجمعة لكان قاصدا الى الأمر به أداء، و الفرق بين هذه الصورة و الصورة السابقة ان القصد هناك انما تعلق بالأمر الفعلى الواقعى و انما وقع الخطأ فى تطبيقه على المورد، و فى هذه الصورة تعلق

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٧٧

القصد بنفس الأمر بالتعجيل أو القضاء غاية الأمر انه لو كان يعلم انه وقته لحصل له القصد اليه، وهذا هو الذى نفى البعد فى المتن عن كونه صحيحا (و وجهه) ان ما يأتى به فى يوم الخميس أو يوم السبت ليس امرا مغايرا مع المأمور به فى يوم الجمعة بل هو نفس ذلك المأمور به الا انه رخص فى تقديمه أو شرع إتيانه خارج وقته عند تركه فى وقته- بناء على ما هو الحق من ان القضاء فعل الشىء فى خارج وقته لا انه أجنبى عنه يتدارك به ما فات منه فى وقته- وعلى هذا يتفرع كون القضاء بالأمر الأول لا بمعنى عدم الحاجة فى ثبوت وجوبه الى الأمر الجديد بل بمعنى كشف تعدد المطلوب منه من المأمورية بالأمر الأول، فبعد ورود الأمر بالقضاء يستظهر منه ان المأمور به فيه مطلوبان:

أصل وجوده، و كونه فى وقته، و إذا فات المطلوب الثانى يبقى المطلوب الأول، وهذا الانكشاف لا- يحصل الا بكاشف، و الكاشف هو الأمر بالقضاء، و بعين هذا التقريب يقال فى تقديمه أيضا، فالمقدم و المؤخر هو نفس المأمور به الذى أمر به فى وقته و قصد إتيانه بداعى امتثال امره لا ينفك عن قصد إتيانه بداعى أمره الواقعى، بعد ان ثبت كون الأمر بالقضاء أو التقديم كاشفا عن تعدد المطلوب فى الأمر الأول، فقصد الإتيان بالقضاء أو التقديم بداعى أمره هو القصد بإتيان المأمور به بالأمر الأول بداعى الأمر المتحقق فى ضمن الأول الذى كشف عنه الأمر الثانى المتعلق بالقضاء أو التقديم.

و هذا بخلاف ما لو قصد غسلا آخر غير الجمعة أو قصد الجمعة فتبين كونه مأمورا بغسل آخر فإن المأتى به ليس هو المأمور به بالأمر الواقعى لتعدد الأمرين و تباينهما، إلا إذا كان قصده امتثال الأمر الفعلى و كان الخطأ فى التطبيق فإنه يصح كما عرفت فى الصورة الثانية، و الله العالم.

[مسألة (١٢) غسل يوم الجمعة لا ينقض بشىء من الحدث الأصغر و الأكبر]

مسألة (١٢) غسل يوم الجمعة لا ينقض بشىء من الحدث الأصغر و الأكبر إذ المقصود إيجاده يوم الجمعة و قد حصل. ففى التهذيب عن ابن بكير عن أبيه قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن الليالى التى يغتسل فيها من شهر رمضان- الى ان قال- و الغسل أول الليل، قلت فان نام بعد الغسل، مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٧٨ قال عليه السلام هو مثل غسل يوم الجمعة إذا اغتسلت بعد الفجر أجزاءك.

[مسألة (١٣) الأقوى صحة غسل الجمعة من الجنب و الحائض]

مسألة (١٣) الأقوى صحة غسل الجمعة من الجنب و الحائض بل لا يبعد اجزائه عن غسل الجنابة بل عن غسل الحيض إذا كان بعد انقطاع الدم. قد مر منا البحث عن صحة غسل الجمعة من الجنب و الحائض و عدم اجزائه عن غسل الجنابة و لا عن غسل الحيض و تقدم وجه ذكر غسل الحيض مقرونا بكلمة (بل) فى باب غسل الجنابة فى المسألة الخامسة عشر و السادسة عشر فى تداخل الأغسال فراجع.

[مسألة (١٤) إذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء أو غيره يصح التيمم]

مسألة (١٤) إذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء أو غيره يصح التيمم و يجزى نعم لو تمكن من الغسل قبل خروج الوقت فالأحوط الاغتسال لإدراك المستحب

و قد حررنا حكم هذه المسألة في مباحث التيمم في المسألة العاشرة من مسائل فصل أحكام التيمم.

[الثاني من الأغسال الزمانية أغسال ليالي شهر رمضان]

إشارة

الثاني من الأغسال الزمانية أغسال ليالي شهر رمضان، يستحب الغسل في ليالي الافراد من شهر رمضان و في الجواهر وفاقا لجماعة من أساطين أصحابنا منهم الشيخ، قال على ما نقل عنه «١» و ان اغتسل ليالي الافراد كلها و خاصة ليلة النصف كان له فيه فضل كثير (انتهى) و يدل على استحباب الغسل في ليالي الافراد ما ذكره السيد بن طاوس (قده) في كتاب الإقبال في اعمال الليلة الثالثة من شهر رمضان، قال و فيها يستحب الغسل على مقتضى الرواية التي تضمنت ان كل ليلة مفردة من جميع الشهر يستحب فيها الغسل (انتهى) قال في الجواهر و ذلك كاف في إثباته.

و تمام ليالي العشر الأخيرة و في مرسل ابن ابي عمير المروى في الإقبال عن الصادق عليه السلام: كان رسول الله صَلَّى الله عليه و آله يغتسل في شهر رمضان في العشر الأواخر في كل ليلة، و في خبر ابن عتياش المروى في الإقبال أيضا عن أمير المؤمنين عليه السلام: لما كان أول ليلة من شهر رمضان قام رسول الله صَلَّى الله عليه و آله فحمد الله و اثنى عليه- الى ان قال- حتى إذا كان في أول ليلة من العشر قام فحمد الله و اثنى عليه و قال مثل ذلك ثم قام و شمّر و شد المثز و برز من بيته و احبى الليل كله و كان يغتسل كل ليلة منه بين العشائين،- بناء على ان يكون الضمير في قوله (منه) راجعا الى العشر المراد منه العشر الأخير.

(١) ذكره الشيخ (قده) في مصباح المتهجد في آخر فصل الاعتكاف في شهر رمضان.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٧٩

و يستحب في ليلة الثالث و العشرين غسل آخر في آخر الليل

و في مضمّر بريد قال رأيت اغتسل في ليلة ثلاث و عشرين مرتين: مرة أول الليل و مرة آخر الليل، و رواه في الإقبال عن بريد أيضا عن الصادق عليه السلام.

و أيضا يستحب الغسل في اليوم الأول منه

و في خبر السكوني المروى في الإقبال عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن آبائه عن أمير المؤمنين صلوات الله عليهم انه من اغتسل في أول يوم من السنة في ماء جار و صب على رأسه ثلاثين غرفة كان دواء لسنته، و ان أول كل سنة أول يوم من شهر رمضان.

فعلى هذا الأغسال المستحبة فيه اثنان و عشرون

عشر منها في ليالي الافراد من الليلة الاولى الى الليلة التاسعة عشر، و عشر منها في العشر الأخير، و واحد منها في اليوم الأول منه، و واحد منها في ليلة ثلاث و عشرين في آخر الليل.

و قيل باستحباب الغسل في جميع لياليه حتى ليالي الأزواج و عليه يصير اثنان و ثلاثون و لكن لا دليل عليه لكن الإتيان لاحتمال المطلوبية في ليالي الأزواج من العشرين الأولين لا بأس به.

و يمكن ان يستدل له بخبر ابن عياش المتقدم، الذى فيه: و كان يغتسل كل ليلة منه بين العشائين بناء على ان يكون الضمير فى (منه) راجعا الى شهر رمضان، و ربما يدعى ظهوره فيه كما هو ليس ببعيد و يشهد له ما فى زاد المعاد من انه ورد استحباب الغسل فى كل ليلة من شهر رمضان، و لعله (قده) استظهره من هذا الخبر، و الا فلم ينقل خبر فى ذلك ما عداه، و الله العالم.

و الاكد منها ليالى القدر و على استحباب الغسل فيها حكى الإجماع عن الغنية و الروض و المصابيح، و يدل عليه الاخبار المعتمدة المستفيضة (ففى الكافى) عن سليمان بن خالد قال سئلت أبا عبد الله عليه السّلام كم اغتسل فى شهر رمضان ليلة، قال عليه السّلام ليلة تسع عشرة و ليلة احدى و عشرين و ثلاث و عشرين، قلت فان شق علىّ، قال حسبك الان (و خبر بكير بن أعين) المروى فى التهذيب قال سئلت أبا عبد الله عليه السّلام فى أى الليالى اغتسل فى شهر رمضان، قال عليه السّلام فى تسع عشرة و فى احدى و عشرين و فى ثلاث و عشرين، و الغسل أول الليل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٨٠

قلت فان نام بعد الغسل، قال عليه السّلام هو مثل غسل يوم الجمعة إذا اغتسلت بعد الفجر أجزاءك، و غير ذلك من الاخبار و هى كثيرة يأتى بعضها إنشاء الله تعالى.

(و فى الجواهر): فى بعضها النهى عن تركه فى الأخيرين، المحمول على الكراهة أو تأكد الاستحباب (انتهى) و لعله (قده) يشير إلى رواية سماعه المروية فى الفقيه و الكافى عن الصادق عليه السّلام، و فيها و غسل أول ليلة من شهر رمضان يستحب، و غسل ليلة احدى و عشرين سنة و غسل ليلة ثلاث و عشرين سنة لا تتركهما فإنه (لأنه) يرجى فى إحداهن (إحداهما) ليلة القدر (انتهى ما فى الجواهر) و المستفاد من هذا الخبر و خبر سليمان بن خالد أفضلية الغسل فى الأخيرين بالنسبة إلى ليلة تسع عشرة، كما ان فى ليلة ثلاث و عشرين أفضل لأن كونها ليلة القدر أرجى و لاستحباب غسل آخر فيها.

و ليلة النصف

ففى الإقبال فى اعمال الليلة الخامسة عشر: اما الغسل فرويناه عن المفيد فى رواية عن ابى عبد الله عليه السّلام قال يستحب ليلة النصف من شهر رمضان، و فيه أيضا عن كتاب عمل شهر رمضان لابن أبى قرّة بإسناده إلى الصادق عليه السّلام قال يستحب الغسل فى أول ليلة من شهر رمضان و ليلة النصف منه.

و ليلة سبعة عشر

و فى خبر محمد بن مسلم المروى فى التهذيب عن أحدهما عليهما السلام قال الغسل سبعة عشر موطنًا: ليلة سبعة عشر من شهر رمضان و هى ليلة التقى الجمعان، و ليله تسع عشرة و فيها يكتب الوفد وفد السنة، و ليلة احدى و عشرين و هى الليلة التى أصيب فيها أوصياء الأنبياء و فيها رفع عيسى بن مريم و قبض موسى، و ليلة ثلاث و عشرين يرجى فيها ليلة القدر (و مرسل الفقيه) عن الباقر عليه السّلام الغسل فى سبعة عشر موطنًا: ليلة سبعة - سبع - عشر من شهر رمضان (الحديث) و خبر إسماعيل بن مهران عن الصادق عليه السّلام: من اغتسل ليالى الغسل خرج من ذنوبه كهيئة يوم ولدته امه، فقلت يا ابن رسول الله صلى الله عليه و آله ما ليالى الغسل، قال ليلة سبع عشرة و ليلة تسع عشرة و ليلة احدى و عشرين و ليلة ثلاث و عشرين من شهر رمضان.

و الخمس و عشرين

و فى خبر عيسى بن راشد المحكى فى الإقبال عن ابى عبد الله عليه السّلام

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٨١

قال سئلته عن الغسل فى شهر رمضان، فقال كان ابى يغتسل فى ليلة تسع عشرة و احدى و عشرين و ثلاث و عشرين و خمس و عشرين.

و السبع و عشرين و تسع و عشرين منه

و فى الإقبال عن ابن ابى يعفور عن الصادق عليه السّلام قال سئلته عن الغسل فى شهر رمضان، فقال اغتسل ليلة تسع عشرة و احدى و عشرين و ثلاث و عشرين و سبع و عشرين و تسع و عشرين، و كان الاولى للمصنف (قده) ان يخص أيضا ليلة أربع و عشرين فان الغسل فيها منصوص بالخصوص (فى الإقبال) عن كتاب النهدي عن الصادق عليه السّلام قال اغتسل فى ليلة أربع و عشرين من شهر رمضان، ما عليك ان تعمل فى الليلتين جميعا، و رواه الصدوق فى الخصال أيضا.

[مسألة (١٥) يستحب ان يكون الغسل فى الليلة الاولى]

مسألة (١٥) يستحب ان يكون الغسل فى الليلة الاولى و اليوم الأول من شهر رمضان فى الماء الجارى كما انه يستحب ان يصب على رأسه قبل الغسل أو بعده ثلاثين كفا من الماء ليأمن من حكة البدن و لكن لا دخل لهذا العمل بالغسل بل هو مستحب مستقل

و فى الإقبال عن كتاب اعتقد أنه تأليف أبى محمد جعفر بن أحمد القمى عن الصادق عليه السّلام: من اغتسل أول ليلة من شهر رمضان فى نهر جار و يصب على رأسه ثلاثين كفا من الماء طهر الى شهر رمضان من قابل، و قال أيضا، و من ذلك الكتاب المشار اليه عن الصادق عليه السّلام: من أحب ان لا تكون به الحكة فليغتسل أول ليلة من شهر رمضان فإنه من اغتسل أول ليلة منه لا يصيبه حكة الى شهر رمضان القابل.

و ظاهر هذا الخبر يدل على ان حصول الأمان من حكة البدن مترتب على مجرد الغسل فى أول ليلة منه، و ظاهر المتن انه مترتب على صب ثلاثين كفا على رأسه فلعله (قده) اطلع على خبر لم نطلع عليه (و فى الإقبال) عن السكونى عن الصادق عليه السّلام عن أبيه عن آبائه عليهم السّلام عن أمير المؤمنين عليه السّلام: من اغتسل أول يوم من السنة فى ماء جار و صب على رأسه ثلاثين غرفة كان دواء لسنته، و ان أول كل سنة أول يوم من شهر رمضان و اما ما افاده المصنف (قده) من انه لا دخل لصب الماء ثلاثين كفا بالغسل فهو جيد ان كان مراده انه ليس جزء من الغسل، إذ الظاهر من العطف فى الحديث انه عمل مستقل، و لكن من جهة حصول لظهور الى شهر رمضان القابل كما فى الخبر الأول أو كونه دواء لسنته كما

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٨٢

فى خبر السكونى فالظاهر ترتبهما على مجموع الغسل و صب الثلاثين، و الله العالم.

[مسألة (١٦) وقت غسل الليالى تمام الليل]

مسألة (١٦) وقت غسل الليالى تمام الليل و ان كان الاولى إتيانها أول الليل بل الاولى إتيانها قبل الغروب أو مقارنا له ليكون على غسل من أول الليل إلى آخره نعم لا يبعد فى ليالى العشر الأخير رجحان إتيانها بين المغرب و العشاء لما نقل من فعل النبى صلّى الله عليه و آله و قد مر ان الغسل الثانى فى ليلة الثالثة و العشرين فى آخره.

اما كون وقت الغسل ممتدا إلى آخر الليل فهو مقتضى القاعدة فإن إضافة العمل الى زمان إذا كان أوسع من العمل يقتضى التخيير سواء كان الحكم إلزاميا كالواجب الموسع أو غير إلزامى كما فى المقام، هذا مضافا الى دلالة بعض الاخبار عليه كخبر العيص بن القاسم المروى فى الكافى عن الصادق عليه السّلام عن الليلة التى يطلب فيها ما يطلب، متى الغسل، فقال من أول الليل، و ان شئت حيث تقوم من آخره، و ان كان فيه إشعارا بأن الأفضل كونه أول الليل، و لعله الوجه فيما افاده فى المتن من أولوية كونه أول الليل مضافا الى ما فيه من المسارعة إلى الخير و كونه فى تمام الليل متطهرا، بل الاولى كونه قبل الغروب بقليل

أو مقارنا له ليكون على غسل من أول الليل إلى آخره (و في صحيح ابن مسلم) عن أحدهما عليهما السلام: و الغسل في أول الليل و هو يجزى إلى آخره (و خبر ابن بكير) عن الصادق عليه السّلام في الأغسال في شهر رمضان: و الغسل أول الليل قلت فان نام بعد الغسل، قال عليه السّلام هو مثل غسل الجمعة إذا اغتسلت بعد الفجر أجزأك.

(و ربما يتوهم) دلالة الخبرين على انحصار الاستحباب بأول الليل (لكنه مندفع) بإشعار التشبيه بغسل الجمعة في الخبر الأخير بعدم ارادة الانحصار، مضافا الى أنهما يحتملان أفضلية الإتيان في أول الليل بقرينه صحيح العيص المصرح فيه بجواز الإتيان آخر الليل (و في الكافي و الفقيه) عن الباقر عليه السّلام: الغسل في شهر رمضان عند وجوب الشمس قبيله ثم يصلى ثم يفطر (و في خبر محمد بن سليمان) فلما كان ليلة تسع عشرة من شهر رمضان اغتسل حين غابت و صلى المغرب - الى ان قال - فلما كانت ليلة احدى و عشرين اغتسل حين غابت الشمس - الى ان قال - فلما كانت ليلة ثلاث و عشرين اغتسل كما اغتسل في ليلة تسع عشرة و كما اغتسل في ليلة احدى و عشرين. (و يدل على رجحان) إتيانه بين

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٨٣

العشائين في العشر الأخير ما تقدم من رواية السيد في الإقبال عن ابن عياش الجوهري في كتاب الأغسال من ان النبي صَلَّى الله عليه و آله كان يغتسل كل ليلة (منه) بين العشائين، و قد مر ان الغسل الثاني مستحب في ليلة ثلاث و عشرين في آخر الليل كما دل عليه مضمّر بريد.

[مسألة (١٧) إذا ترك الغسل الأول في الليلة الثالثة و العشرين في أول الليل لا يبعد كفاية الغسل الثاني عنه]

مسألة (١٧) إذا ترك الغسل الأول في الليلة الثالثة و العشرين في أول الليل لا يبعد كفاية الغسل الثاني عنه و الاولى ان يأتي بهما آخر الليل برجاء المطلوبية خصوصا مع الفصل بينهما و يجوز إتيان غسل واحد بعنوان التداخل و قصد الأمرين. اعلم ان خبر بريد الدال على ان الصادق عليه السّلام اغتسل في آخر الليل في ليلة ثلاث و عشرين غسلا آخر دال على استحباب تكرار الغسل تلك الليلة على ان يكون كل غسل فيها مستحبا على حدة فللمكلف أن يأتي بكل منهما و ان يقتصر في الإتيان بأحدهما أما بالأول أو بالآخر، و في الإتيان بكل منهما أيضا يتخير بالفصل بينهما بالإتيان بكل على حدة أو بالجمع بينهما بغسل واحد على التداخل، فان اتى بالغسل الأول في أول الليل فلا إشكال في استحباب الإتيان بالثاني في آخر الليل.

و ان ترك الغسل الأول في أول الليل ففي استحباب الغسل الثاني حينئذ و كفايته عن الغسل الأول و عدمه وجهان، من كون كل منهما غسلا مستحبا مستقلا غير مرتبط أحدهما بالآخر ثبوتا و لا سقوطا فمع ترك الأول يكون الثاني مستحبا يصح الإتيان به، و من ان المتيقن من مشروعية الثاني هو ما إذا اتى بالأول في أول الليل و ليس لدليل ثبوته إطلاق فإن الراوى انما نقل عمله عليه السّلام و المفروض انه عليه السّلام قد اغتسل في أول الليل، و لعل الوجه الأخير هو الأصوب، و عليه فالمستحب حينئذ هو الإتيان بالغسل الأول لجواز الإتيان به من أول الليل إلى آخره، و لكن الاولى ان يأتي بهما في آخر الليل برجاء المطلوبية خصوصا إذا حصل الفصل بينهما، و له ان يأتي بغسل واحد في آخر الليل و ينوى به كلا الغسلين فينوى الغسل الأول بعنوان كونه المأمور به لما عرفت من جواز إتيانه طول الليل في أى وقت شاء و ينوى الغسل الثاني أيضا رجاء، و لو نوى به كليهما رجاء كان أحوط، و الله العالم.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٨٤

[مسألة (١٨) لا تنقض هذه الأغسال أيضا بالحدث الأكبر و الأصغر]

مسألة (١٨) لا تنقض هذه الأغسال أيضا بالحدث الأكبر والأصغر كما في غسل الجمعة.

آملی، میرزا محمد تقی، مصباح الهدی فی شرح العروۃ الوثقی، ١٢ جلد، مؤلف، تهران - ایران، اول، ١٣٨٠ هـ ق

مصباح الهدی فی شرح العروۃ الوثقی؛ ج ٧، ص: ٨٤

إجماعا كما عن المصايح، حيث يقول لا يعاد شيء منهما بالحدث إجماعا فلو أعاد حينئذ شرع، - ولما عرفت في المسألة الثانية عشر من ان المقصود من الأغسال الزمانية إيجادها فيه، و مع حصوله يقتضى الاجزاء و لا يعقل معه الإتيان به للامتثال لاستحالة الامتثال بعد الامتثال، مضافا الى دلالة خبر ابن بكير وغيره عليه حسبما تقدم.

[الثالث غسل يومى العيدين]

الثالث غسل يومى العيدين الفطر والأضحى و هو من السنن المؤكدة حتى انه ورد في بعض الاخبار انه لو نسي غسل يوم العيد حتى صلى ان كان في وقت فعله ان يغتسل و يعيد الصلاة و ان مضى الوقت فقد جازت صلوته و في خبر آخر عن غسل الأضحى فقال عليه السلام واجب الا بمني. و هو منزل على تأكد الاستحباب لصراحة جملة من الاخبار في عدم وجوبه، و وقته بعد الفجر الى الزوال و يحتمل الى الغروب، و الاولى عدم نية الورود إذا اتى به بعد الزوال كما ان الاولى إتيانه قبل صلاة العيد لتكون مع الغسل، و يستحب في غسل عيد الفطر ان يكون في نهر، و مع عدمه ان يياشر بنفسه الاستقاء بتخشع، و ان يغتسل تحت الظلال أو تحت حائط و يبالح في التستر و ان يقول عند ارادته اللهم ايماننا بك و تصديقا بكتابك و اتباع سنة نبيك ثم يقول بسم الله و يغتسل، و يقول بعد الغسل اللهم اجعله كفارة لذنوبي و طهورا لديني - و طهر ديني - اللهم اذهب عني الدنس، و الاولى أعمال هذه الآداب في غسل يوم الأضحى أيضا لكن لا بقصد الورود لاختصاص النص بالفطر، و كذا يستحب الغسل في ليلة الفطر، و وقته من أولها الى الفجر، و الاولى إتيانه أول الليل، و في بعض الاخبار: إذا غربت الشمس فاعتسل، و الاولى إتيانه ليلة الأضحى أيضا لا بقصد الورود لاختصاص النص بليلة الفطر.

في هذا المتن أمور (الأول) اختلقت الاخبار في الدلالة على وجوب غسل

مصباح الهدى في شرح العروۃ الوثقى، ج ٧، ص: ٨٥

العيدين و استحبابه كاختلافها في مسألة غسل الجمعة (فمنها) ما هي ظاهرة في الوجوب كموثق عمار، و هو ما أشار إليه في المتن - عن الصادق عليه السلام عن الرجل ينسى ان يغتسل يوم العيد حتى يصلى، قال عليه السلام ان كان في وقت فعله ان يغسل و يعيد الصلاة، و ان مضى فقد جازت صلوته، - و إطلاق العيد يشمل الفطر و الأضحى، و في دلالة على الوجوب تأمل، بل الظاهر منه شرطية الغسل لصحة صلاة العيد و لا يلزم منه وجوبه في نفسه و لو على من لا تجب عليه صلاة العيد، و لا ينافي استحبابه النفسى مع الوجوب الشرطى المقدمى، و هو بهذا المعنى غير معمول به إذ لم يقل احد بوجوبه الشرطى فلا بد من طرحه أو تأويله بتأكد الاستحباب.

(و مما يدل على الوجوب) مضمرة قاسم بن الوليد قال سألته عن غسل الأضحى قال واجب الا بمني (و المروى في التهذيب) عن الحلبي عن الصادق عليه السلام قال اغتسل يوم الأضحى و الفطر و الجمعة و إذا غسلت ميتا.

و اما الاخبار الظاهرة في الاستحباب فهي كثيرة (منها) خبر عبد الله بن سنان المروى في الإقبال عن الصادق عليه السلام قال:

الغسل يوم الفطر سنة (و خبر على بن يقطين) المروى فى التهذيب عن الكاظم عليه السّلام عن الغسل فى الجمعة و الأضحى و الفطر، قال عليه السّلام سنة و ليس بفريضة (و خبر سماعه) المروى فى التهذيب أيضا عن الصادق عليه السّلام: غسل يوم الفطر و يوم الأضحى سنة لا- أحب تركها (و فى خبر آخر) عن غسل العيدين أ واجب هو؟ فقال هو سنة (و فى الفقه الرضوى) الغسل ثلاثة و عشرون: من الجنابة و الإحرام- الى ان عدّ منها- العيدين- الى ان قال- و الفرض من ذلك غسل الجنابة، و الواجب غسل الميت و غسل الإحرام و الباقي سنة (و فى الفقه الرضوى أيضا) و قد روى ان الغسل أربعة عشر وجها: ثلاث منها غسل واجب مفروض متى ما نسيه ثم ذكره بعد الوقت اغتسل- الى ان قال- واحد عشر غسل سنة: غسل العيدين و الجمعة (الحديث) و لا ريب فى جواز الأخذ بما يدل على استحبابه و حمل الطائفة الأولى مما يظهر منه الوجوب على تأكيد الاستحباب كما تقدم ذلك فى غسل الجمعة بل لم ينقل فيه خلاف فى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٨٦

كتب أهل الفتوى الا ان المجلسى (قده) فى زاد المعاد أسند وجوبه فى العيدين الى بعض.

(الثانى) أول وقت غسل العيدين من طلوع الفجر، و لا خلاف فيه ظاهرا و يدل عليه ما عن قرب الاسناد عن على بن جعفر عليه السّلام عن ابى الحسن عليه السّلام قال سئل هل يجزئ ان يغتسل قبل طلوع الفجر و هل يجزئ ذلك من غسل العيدين، قال ان اغتسل يوم الفطر و الأضحى قبل طلوع الفجر لم يجزه و ان اغتسل بعد طلوع الفجر اجزئه (و فى الفقه الرضوى) إذا طلع الفجر من يوم العيد فاغتسل و هو أول أوقات الغسل- الى ان قال- و قد روى فى الغسل إذا زالت الليل يجزئ من العيدين.

و لو لا هذه الاخبار لكان القول بكون أول وقته من أول طلوع الشمس متعينا لكونه ابتداء اليوم عرفا، و انما الكلام فى منتهاه فى كونه قبل الخروج الى المصلى كما عن الحلّى واحد قولى العلامة فى المنتهى و نسبه فى الذكرى الى ظاهر الأصحاب، أو الى الزوال كالجمعة، أو الى الغروب كما هو ظاهر الأكثر و صرح به غير من الأصحاب، وجوه.

(و يستدل للأول) بان المقصود من الغسل التنظيف للاجتماع و الصلاة قال فى الذكرى و يتخرج من تعليل الجمعة انه- اى وقت الغسل- إلى الصلاة أو الى الزوال الذى هو وقت صلاة العيد (انتهى) و بموثق عمار عن الصادق عليه السّلام فى الرجل ينسى ان يغتسل يوم العيد حتى يصلى، قال عليه السّلام ان كان فى وقت فعله ان يغتسل و يعيد الصلاة و ان مضى الوقت فقد جازت صلوته.

(و فيه) ان العلة المتخرجة لا يصلح لإثبات الحكم الشرعى لأنها من قبيل تخريب المناط، مع انها على فرض القطع بها تكون من قبيل الحكمة التى لا يلزم فيها الاطراد، و الموثق ظاهر فى سوقه لبيان شرطية الغسل للصلاة، و ظاهر قوله عليه السّلام: و ان مضى الوقت فقد جازت صلوته انها لا قضاء لها فى خارج الوقت إذا لم يأت بها أو اتى بها فاسدة فى الوقت، و قد تقدم ان الخبر بماله من الظهور ليس معمولا به.

(و يستدل للثانى) أى كون وقت الغسل الى الزوال بخبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السّلام: الغسل من الجنابة و الجمعة و يوم الفطر و يوم الأضحى و يوم عرفه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٨٧

عند زوال الشمس (و فيه) ان الظاهر كون القيد راجعا إلى الأخير و هو غسل يوم عرفه، مضافا الى ان مدلوله كون الغسل عند الزوال لا ان وقته ينتهى عند الزوال (و استدلل له أيضا) بما فى الفقه الرضوى: ان طلع الفجر يوم العيد فاغتسل و هو أوقات الغسل الى الزوال (و فيه) انه لم يعلم إسناده الى الامام عليه السّلام مع انه معرض عنه لذهاب الأكثر إلى الوجه الثالث و هو امتداد وقته الغروب.

و يستدل له بإطلاق النص و الفتوى فى إضافة الغسل الى يوم العيد الشامل لجميع اجزاء يومه الى الغروب، مضافا الى استصحاب بقاء استحبابه بعد الزوال، و لا- يرد عليه المنع عن إجرائه فى الموقنات و ذلك لكون المنع عنه فيها انما هو بالنسبة الى ما بعد انقضاء الوقت لو شك فى بقاءه، و ما نحن فيه ليس كذلك لان الموضوع المأخوذ فى لسان الدليل هو اليوم، و الشك فى بقاء الحكم بعد الزوال من جهة الشك فى أخذ خصوصية كونه قبل الزوال فى موضوعه، و فى مثله لا مانع عن صحة الاستصحاب لصديق اليوم على ما بعد الزوال أيضا، بخلاف ما إذا شك فى بقاء الحكم بعد انقضاء اليوم حيث ان إثبات الحكم بعده فى الليل بالاستصحاب من قبيل اسراء الحكم من موضوع الى موضوع آخر. هذا، و لكن الأحوط إذا اتى به بعد الزوال عدم نية الورود بل يأتى به رجاء، كما ان الاولى و الأفضل إتيانه قبل صلاة العيد لمن يريد ان يصلحها ليكون فى حال الصلاة على غسل و طهارة كما دل عليه خبر عمار فإن الأفضلية المستفادة منها لا مانع من الاستناد إليه فى إثباتها و ان لم نعمل به فى شرطية الغسل للصلاة. (الأمر الثالث) المروى فى الإقبال عن ابن ابي قره عن الصادق عليه السلام قال صلاة العيد يوم الفطر ان تغتسل من نهر فان لم يكن نهر قصدت بنفسك استقاء الماء بتخشع و ليكن غسلك تحت الظلال أو تحت حائط و تستر بجهدك، و إذا هممت بذلك فقل اللهم ايماننا بك و تصديقا بكتابك و اتباع سنة نبيك محمد صلى الله عليه و آله ثم سم و اغتسل فإذا فرغت من الغسل فقل اللهم اجعله كفارة لذنوبى و طهر دينى اللهم اذهب عني الدنس.

و هذا النص كما ترى ورد فى مورد عيد الفطر، و الاولى الإتيان بما فيه من الآداب فى يوم الأضحى لاحتمال اشتراكهما فى مثل هذه الاحكام و لكن يأتى بها لا بقصد الورود بل برجاء المطلوبة لثلا يكون عمله تشريعا محرما.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٨٨

(الأمر الرابع) يستحب الغسل ليلة الفطر أيضا لما رواه فى الكافى عن الحسن بن راشد عن الصادق عليه السلام، قال قلت له عليه السلام ان الناس يقولون ان المغفرة تنزل على من صام شهر رمضان- ليلة القدر، قال يا حسن ان القاريجار «١» انما يعطى أجرته عند فراغه و ذلك ليلة العيد، قلت جعلت فداك فما ينبغى لنا ان نعمل فيها، قال إذا غربت الشمس فاغتسل (الحديث) و ظاهره توقيت الغسل فيها بما بعد الغروب، لكن ظاهر الفتاوى و معقد إجماع الغنية هو الاجتزاء بأى ساعة من الليل فإنهم عبروا كما فى المتن من استحبابه ليلة الفطر، لكن لا ينبغى التأمل فى ان الاولى و الأفضل إتيانه أول الليل فإنه مضافا الى أنه مسارعة إلى الخير موجب لإدراك الليل كله مغتسلا و فى الإقبال: و روى انه يغتسل قبل الغروب من ليلته إذا علم انها ليلة العيد (و احتمال فى الجواهر) ان يكون هذا الغسل الذى يأتى به قبل الغروب مستحبا غير ما يستحب فى ليلة الفطر لعدم ظهور الخبر المذكور فى كونه غسل الليل، مع ان الأصل يقتضى عدم مشروعية تقديمه على الليل لكونه من الموقت الذى لا بد من إتيانه فى وقته (و كيف كان) فالأولى الغسل ليلة الأضحى أيضا لكن لأبنية الورود لعدم ورود دليل فى استحبابه فيها و لكن لأجل احتمال مشاركة الأضحى مع الفطر من هذه الجهة، و قد عنون فى الوسائل بابا فى استحباب الغسل فى ليلتى العيدين و يومهما و ذكر فيه الخبر المتقدم، و كأنه فهم منه استحبابه فى ليلة الأضحى أيضا.

[الرابع غسل يوم التروية]

الرابع غسل يوم التروية و هو الثامن من ذى الحجة و وقته تمام اليوم. و يدل على ذلك مرسل الصدوق فى الفقيه عن الباقر عليه السلام قال: الغسل فى سبعة عشر موطن- الى ان قال- و يوم التروية، و المروى فى التهذيب عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام مثله، و صحيح زرارة عن الصادق عليه السلام إذا كان يوم

التروية فاعتسل (الحديث) و في خبر عمار عن الصادق عليه السلام ما يدل عليه (و الظاهر) امتداد وقته الى الغروب لإطلاق دليله، و لم أر تصريحاً في الفتوى على ابتدائه، و لعل الظاهر ان يكون من أول الفجر- كما في الجمعة و العيدين- و يمكن الاستدلال له بخبر زرارة المروى

(١) القاريجار معرب كارگر، و هو الأجير.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٨٩

في الكافي و التهذيب كما يأتي في غسل عرفة، و لا اشكال قطعاً في مشروعيتها بعد طلوع الشمس كما لا إشكال في عدم مشروعيتها تقديمه على الفجر،

[الخامس غسل يوم عرفة]

الخامس غسل يوم عرفة و هو ممتد الى الغروب و الاولى عند الزوال منه و لا فرق بين من كان بعرفات أو سائر البلدان. و يدل على استحبابه- مضافاً الى الإجماع المحكى في الغنية و المدارك- النصوص المستفيضة ففي خبر معاوية بن عمار المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام: الغسل من الجنابة- الى ان قال- و يوم عرفة (و خير سماعاً) المروى في التهذيب عنه عليه السلام عن غسل الجمعة- الى ان قال- و غسل يوم عرفة، و مرسل الفقيه عن الباقر عليه السلام الغسل في سبعة عشر موطناً- الى ان قال- و يوم عرفة، الى غير ذلك من الاخبار (و الظاهر) ان أول وقته الفجر من يوم عرفة كغسل الجمعة و العيدين، و يدل عليه خبر زرارة المروى في الكافي و التهذيب: إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزئك غسلك ذلك للجنابة و الجمعة و عرفة و النحر (الحديث) و في الكافي عن أحدهما عليه السلام إذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر اجزاء عنه ذلك الغسل من كل غسل يلزمه في ذلك اليوم، بناء على شمول قوله عليه السلام يلزمه في ذلك اليوم للغسل المندوب.

(و المعروف بين الأصحاب) امتداد وقته الى الغروب لإطلاق النصوص خلافاً للمحكي عن علي بن بابويه، حيث قال: و اغتسل يوم عرفة قبل زوال الشمس، و قد يستدل له بخبر عبد الله بن سنان المتقدم في مسألة استحباب غسل العيدين- عن الصادق عليه السلام:

الغسل من الجنابة و الجمعة و يوم الفطر و يوم الأضحى و يوم عرفة عند زوال الشمس، و لعل المراد من عبارته المتقدمة كالمذكور في الخبر هو ذكر أفضل أوقاته مع رجحان اشتغاله بعد الغسل بالاعمال المطلوبة و الأدعية، و مع تسليم ظهور الخبر في إرادة انحصار الوقت بما ذكر فيه فهو لا- يصح للاستناد اليه لكونه معرضاً عنه عند الأصحاب، فالحق ما هو المعروف من امتداد وقته الى الغروب (و لا- فرق) في الاستحباب بين من كان بعرفات و من كان في سائر البلدان لإطلاق غير واحد من النصوص، و لخصوص ما رواه

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٩٠

عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال سئلته عن غسل عرفة في الأمصار، فقال عليه السلام اغتسل أينما كنت.

[السادس غسل أيام من رجب]

السادس غسل أيام من رجب و هي اوله و وسطه و آخره و يوم السابع و العشرين منه و هو يوم المبعث و وقتها من الفجر الى الغروب و عن الكفعمي و المجلسي استحبابه في ليلة المبعث أيضا و لا بأس به لا بقصد الورود.

في هذا المتن أمور (الأول) قال في الإقبال وجدت في كتب العبادات عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ مَنْ أَدْرَكَ شَهْرَ رَجَبٍ فَغَتَسَلَ فِي أَوَّلِهِ وَوَسْطِهِ وَآخِرِهِ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، وَ لَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ تَصْرِيحٌ بِكَوْنِ الْغَسْلِ فِي النَّهَارِ فِي الْأَيَّامِ الْمَذْكُورَةِ أَوْ فِي لَيَالِيهَا، وَ إِطْلَاقُهُ يَقْتَضِي الْحُكْمَ بِاسْتِحْبَابِهِ لَيْلًا وَ نَهَارًا وَ أَنَّهُ تَحَصَّلَ الْوُضُوءُ بِإِتْيَانِهِ فِي أَيِّ وَاحِدٍ مِنْهَا، وَ الْأَحْوَطُ تَكَرَّارُهُ فِيهِمَا لِاحْتِمَالِ اسْتِحْبَابِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا بِالْخُصُوصِ، وَ الْمُنَاقَشَةُ فِي سَنَدِهِ بِالْإِرْسَالِ مَنْدَفَعَةٌ بِقَاعِدَةِ التَّسَامُحِ.

(الثاني) المشهور استحباب الغسل في ليلة النصف من رجب شهرة تكاد تكون إجماعا بين الأصحاب، بل في الوسيلة عدّه في المندوب بلا خلاف، و عن العلامة نسبته إلى الرواية و لعل الشهرة المحققة و نفى الخلاف عنه و اسناد استحبابه إلى الرواية من مثل العلامة كافية في إثبات الاستحباب فيها بالخصوص، مع إمكان إثباته بالخبر المتقدم في الأمر الأول، مضافا الى إمكان القول باستحبابه في كل زمان شريف كما حكاه المصنف (قده) و يأتي في الرابع عشر من الأغسال الزمانية.

(الثالث) يستحب الغسل يوم المبعث و هو اليوم السابع و العشرين من رجب، و في الجواهر بلا خلاف أجده فيه، و عن الغنية الإجماع عليه، و عن الوسيلة عدّه في المندوب بلا خلاف، و عن العلامة و الصيمري نسبته إلى الرواية (و يمكن الاستدلال له) بالمرسل المروي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ فِي جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمُعِ: هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللهُ عِيدًا لِلْمُسْلِمِينَ فَغَتَسَلُوا، وَ بِالْإِجْمَاعِ الْمُحْكَمِ عَنِ الْخِلَافِ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْغَسْلِ فِي الْجُمُعَةِ وَ الْأَعْيَادِ- بِلَفْظِ الْجُمُعِ- وَ لَعَلَّ هَذَا الْمَقْدَارُ كَافٍ فِي إِثْبَاتِ اسْتِحْبَابِهِ فَلَا وَجْهَ لِلتَّوَقُّفِ فِيهِ بِدَعْوَى عَدَمِ الظَّفَرِ لَهُ بِرَوَايَةٍ.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٩١

(الرابع) صرح الشيخ (قده) في مصباح التهجد باستحباب الغسل ليلة المبعث و كذا الكفعمي في مصباحه، و لعل تصريح مثل الشيخ (قده) كاف في إثبات استحبابه فيها، مضافا الى ما مر في الأمر الثاني و يأتي من حكاية استحبابه في كل زمان شريف، و لكن الأولى إتيانه برجاء المطلوبة.

[السابع غسل يوم الغدير]

السابع غسل يوم الغدير و الأولى إتيانه قبل الزوال منه

المعروف بين الأصحاب- على ما نسب إليهم- استحباب الغسل في يوم الغدير، و عن التهذيب و الغنية و الروض الإجماع عليه، و يدل على استحبابه خبر العبدى المروي في التهذيب عن الصادق عليه السّلام و فيه: صيام يوم غدير خم يعدل صيام عمر الدنيا- الى ان قال- و من صلى فيه ركعتين يغتسل عند زوال الشمس من قبل ان تزول مقدار نصف ساعة- الى ان قال- عدلت عند الله مائة ألف حجة و مائة ألف عمرة- و ظاهره توقيت الغسل بكونه قبل الزوال بمقدار نصف ساعة، و كلمات الأصحاب مطلقة، و لعلمهم حملوا التوقيت في الخبر على الاستحباب، أو لعله انما هو لأجل من يريد الصلاة المذكورة في الخبر، إذ الظاهر من الخبر بيان وظيفة المصلي في هذا اليوم، بل يمكن ان يقال باستحبابه لأجل الصلاة أيضا لأجل هذا الخبر و يكون استحبابه محدودا إلى الصلاة كما انه مستحب في هذا اليوم لأجل الإجماع عليه و يكون وقته من الجهة الثانية ممتدا الى الغروب، و ليس في الخبر ما يدل على نفى الاستحباب من هذه الجهة إذ لا منافاة بينهما، و لو فرض دلالة الخبر على تجديد الوقت بما قبل الزوال بنصف ساعة فهو معارض بما دل على كون وقته صدر النهار أو صبيحة ذاك اليوم كخبر ابي الحسن الليثي المروي في الإقبال عن

الصادق عليه السّلام، وفيه: فإذا كان صبيحة ذلك اليوم- يعنى يوم الغدير- وجب الغسل فى صدر نهاره (و بالجمله) فالعمدة فى إثبات استحباب هذا الغسل والرخصة فى إتيانه من أول الفجر الى الغروب هو الشهرة المحققة والإجماعات المحكية، فما عن الصدوق من التشكيك فى إثباته من جهة ان دليله هو خبر صلاة الغدير و انه مما لم يصححه شيخه محمد بن الحسن بن الوليد و ان ما لا يصححه شيخه ليس بصحيح عنده (ضعيف) لما عرفت من ان العمدة فى دليل استحبابه هو الإجماعات المحكية و عدم وجدان الخلاف فيه، مع ان ما لم يصححه شيخه إذا كان موثوقا صدوره لعمل الأصحاب به

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٩٢

صحيح يجب العمل به، و كذا لا وجه لما عن ابن الجنيد من تحديد وقته بما بعد طلوع الفجر الى ما قبل صلاة العيد، لما عرفت من امتداد الوقت حسب إطلاق معاهد الإجماعات إلى الغروب، و الله الهادى.

[الثامن يوم المباهلة]

الثامن يوم المباهلة و هو الرابع و العشرون من ذى الحجة على الأقوى و ان قيل انه يوم الحادى و العشرون، و قيل هو يوم الخامس و العشرين و قيل انه السابع و العشرين منه و لا بأس بالغسل فى هذه الأيام لا بقصد الورود فى هذا المتن أمران (أحدهما) ان المشهور فى يوم المباهلة هو كونه يوم الرابع و العشرين من ذى الحجة كما نسيه الى الشهرة فى الذكرى و الروض و فوائد الشرائع و الذخيرة و كشف الالتباس، و فى إقبال السيد نسيه الى أصح الروايات بعد ان حكى قولاً بأنه السابع و العشرون و قولاً آخر بأنه الواحد و العشرون، و ذهب المحقق فى المعبر إلى أنه الخامس و العشرون (و الأقوى ما عليه المشهور) لدلالة النص عليه كما يأتى.

(و ثانيهما) استحباب الغسل فيه- على ما عليه المشهور، و يدل عليه مرفوعة على بن محمد القمى المروية فى الإقبال عن ابن أبى قره، و فيها: إذا أردت ذلك- أى الزيارة فى ذلك اليوم- فابدء بصوم ذلك اليوم شكراً لله تعالى و اغتسل و البس أنظف ثيابك و تطيب (الحديث) و خبر العنبرى المحكى فى مصباح الشيخ عن الكاظم عليه السّلام قال يوم المباهلة يوم الرابع و العشرون من ذى الحجة تصلى فى ذلك اليوم ما أردت ثم قال و تقول و أنت على غسل الحمد لله رب العالمين- إلى آخر الدعاء- (و خبر سماعه) قال و غسل المباهلة واجب،- بناء على ارادة غسل يومها لا الغسل لها، و لدعوى الغنية الإجماع على غسل المباهلة بناء على ارادة غسل يومها، و لعل هذا المقدار كاف فى إثبات استحبابه، و الله العاصم.

[التاسع يوم النصف من شعبان]

التاسع يوم النصف من شعبان

لم أر من تعرض لهذا الغسل و لا خبراً فى ذلك، و المعروف استحباب الغسل فى ليلة النصف منه (و فى الجواهر): بلا خلاف فيه بل عن الغنية الإجماع عليه، و يدل عليه خبر ابى بصير المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السّلام: صوموا شعبان و اغتسلوا ليلة النصف منه ذلك تخفيف من ربكم و رحمة، و فى مصباح الشيخ عن النبى صلى الله عليه و آله قال من تطهر ليلة النصف من شعبان فأحسن الطهر و لبس ثوبين نظيفين- الى آخر الحديث- بناء على ارادة الغسل من التطهر.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٩٣

[العاشر يوم المولود]

العاشر يوم المولود و هو السابع عشر من ربيع الأول

المشهور بين الفرقة الناجية كون ولادة خاتم النبيين صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّابِعَ عَشَرَ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ عِنْدَ الْفَجْرِ عَامَ الْفِيلِ، وَقِيلَ فِي أَوَّلِ الزَّوَالِ مِنْهُ، وَذَهَبَ الْكَلْبِيُّ فِي الْكَافِي إِلَى أَنَّهَا فِي الثَّانِي عَشَرَ مِنْهُ كَمَا عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ، وَالْأَقْوَى مَا عَلَيْهِ الْمَشْهُورُ، وَقَالَ الْمَجْلِسِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْكَافِي بَانَ الدَّلَائِلُ الْحَسَابِيَّةُ دَالَّةٌ عَلَيْهِ (وَكَيفَ كَانَ) فَيَسْتَحَبُّ فِيهِ الْغَسْلَ، وَفِي الْجَوَاهِرِ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ فِيهِ خِلَافًا، وَعَنِ الْكُشْفِ نَسَبَتَهُ إِلَى الرَّوَايَةِ، مُضَافًا إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْأَعْيَادِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْمُرْسَلُ الْمُرَوِيُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ فِي جُمُعَةٍ مِنَ الْجُمُعِ: هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللهُ عِيدًا لِلْمُسْلِمِينَ فَاغْتَسَلُوا فِيهِ، وَعَنِ الْخِلَافِ الْإِجْمَاعِ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْغَسْلِ فِي الْجُمُعَةِ وَالْأَعْيَادِ - بَلْفِظِ الْجُمُعِ -

[الحادي عشر يوم النيروز]

الحادي عشر يوم النيروز

والمعروف انه يوم انتقال الشمس الى برج الحمل، و يدل على استحباب الغسل فيه خبر معلى بن خنيس المروى فى مصباح الشيخ عن الصادق عليه السلام إذا كان يوم النيروز فاغتسل (الحديث) وقيل انه اليوم العاشر من أيار الرومى المطابق مع اليوم الثانى من برج الجوزاء الموافق مع الثانى من اردى بهشت، وقيل انه التاسع من شهر شباط، المطابق مع الثالث من برج الحوت الموافق مع الثالث من اسفند، وقيل انه يوم نزول الشمس فى أول الجدى (و عن المهذب البارع) انه المشهور بين فقهاء العجم، و قيل انه السابع عشر من كانون الأول و هو اليوم التاسع من برج الجدى التاسع من - ذى ماه- وقيل انه اليوم الأول من فروردين القديم و هو المطابق فى هذه الأعصار مع التاسع من برج الأسد و التاسع من - مرداد ماه- (و الأقوى ما عليه المشهور) فى هذه الأعصار كما نص عليه المجلسيان فى الحديقة و زاد المعاد، و الشهيد الثانى فى الروضة، و يدل عليه خبر المعلى من انه يوم طلعت فيه الشمس و هبت فيه الرياح اللوآح و خلقت زهرة الأرض، و مع الغرض عن ذلك فالأقوى انه اليوم الأول من فروردين القديم اليزدجردى لانه الأقرب استعمالا فى زمن صدور الاخبار فى استحباب الغسل فيه، و اما باقى الأقوال فلا اعتبار بها أصلا (و كيف كان) فالظاهر امتداد وقت الغسل فيه الى الغروب و ان كان الاولى كونه فى أول النهار لاستحباب المسارعة إلى الخير. مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٩٤

[الثانى عشر يوم التاسع من ربيع الأول]

الثانى عشر يوم التاسع من ربيع الأول

فقد حكى عن احمد بن إسحاق القمى انه خرج الى بعض أصحابه فى هذا اليوم و قد اغتسل، و قال انه يوم عيد كما هو مذكور فى البحار و زاد المعاد للمجلسى (قده) فى حديث طويل.

[الثالث عشر يوم دحو الأرض]

الثالث عشر يوم دحو الأرض و هو الخامس و العشرون من ذى القعدة

المذكور في غير واحد من كتب الأصحاب استحباب الغسل يوم دحو الأرض و في الذكرى نسبته إلى الأصحاب، و عن الفوائد العلية و الحديقه نسبته الى المشهور، مضافا الى كونه يوم شريف ذو فضل و ان صومه يعادل صوم ستين شهرا، و في خبر: سبعين سنة و ان الله سبحانه ينزل الرحمه في هذا اليوم و ان مولانا الحجّه ارواحنا فداه يظهر فيه و انه ليس جماعة يجتمعون فيه لذكر ربهم الا- و يقضى الله سبحانه حوائجهم قبل تفرقهم و ان الله سبحانه ينزل فيه ألف رحمه تسعة و تسعون منها تختص بالمجتمعين للذكر، و لعل هذا المقدار من الفضل مع تصريح غير واحد من الأساطين باستحباب الغسل فيه و اسناد بعضهم ذلك الى المشهور كاف في الحكم باستحبابه، و الله العالم.

[الرابع عشر كل ليلة من ليالي الجمعة]

الرابع عشر كل ليلة من ليالي الجمعة على ما قيل بل في كل زمان شريف على ما قاله بعضهم و لا بأس بهما لا بقصد الورود. المنقول عن الحلبي في إشارة السبق إثبات غسل آخر ليلة الجمعة عدا ما يستحب في يومها، قال في الجواهر لم نعرف له موافقا و لا مستندا، و المحكى عن ابن الجنيد إثباته لكل زمان شريف و مكان شريف و هو أيضا مما لا مستند له فيما عدا الأعياد، لكن في الجواهر: ربما يشهد له فحاوى كثير من الاخبار كتعليل غسل العيدين عن الرضا عليه السلام و يوم الجمعة و أغسال ليالي القدر و نحوه بل تتبع محال الأغسال يقضى به و المستحب يكفى فيه ادنى من ذلك (انتهى) لكن الإتيان لا بقصد الورود مما لا بأس به حذرا من التشريع المحرم، طهرنا الله تعالى من كل عيب خاصة من الجهل.

[مسألتين]

[مسألة (١٩) لا قضاء للأغسال الزمانية]

مسألة (١٩) لا- قضاء للأغسال الزمانية إذا جاز وقتها كما لا تتقدم على زمانها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها إلا غسل الجمعة كما مر لكن عن المفيد استحباب قضاء غسل يوم عرفة في الأضحى و عن الشهيد استحباب قضائها مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٩٥ اجمع و كذا تقديمها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها و وجه الأمرين غير واضح لكن لا بأس بهما لا بقصد الورود. ظاهر الأصحاب ممن صرح بقضاء غسل الجمعة و لم يذكر قضاء ما عداه عدم مشروعية القضاء فيما عداه، و هو كذلك لأصالة عدم المشروعية عند الشك فيها مع احتياج إثباتها إلى أمر جديد- و لو كان ثبوته بالأمر الأول على نحوه تعدد المطلوب- لكنه في مرحلة الإثبات يحتاج الى الدليل، و لم يسند خلاف الى احد في ذلك الا ما عن المفيد، حيث حكى عنه استحباب قضاء يوم عرفة في الأضحى.

و ربما يستدل له بخبر زرارة عن الباقر عليه السلام إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزاءك غسلتك ذلك للجنابة و الجمعة و عرفة و النحر و الحلق و الذبح و الزيارة، فإن الجمع بين أداء غسل عرفة و أغسال يوم النحر لما لم يكن ممكنا و جب حمله على القضاء (و فيه) ان سوق الخبر انه فيما إذا اجتمع أغسال متعددة يجتزى بغسل واحد عن الجميع لا انه يجتزى به عن كل غسل و لو لم

يثبت مشروعيته، واما ذكر الأغسال في الخبر فلأجل أن غسلا واحد يجزى عن كل واحد منها من غير دلالة على إمكان اجتماعها جميعا و عدمه، و يشهد لما ذكرناه في سوق الخبر- ما فى ذيل الحديث من قوله عليه السلام فإذا اجتمعت عليك حقوق أجزاءك عنها غسل واحد و كذلك المرأة يجزئها غسل واحد لجنابتها و إحرامها و جمعتها و غسلها من حيضها و عيها. و عن الشهيد استحباب قضاء جميع الأغسال الزمانية و تقديمها مع خوف عدم التمكن منها فى وقتها، و لم يعلم له وجه بعد اقتضاء الأمر بالموقت عدم جواز تأخيره أو تقديمه عن الوقت المضروب له الا بعد قيام الدليل عليه، و لكن لا بأس بما افاده (قده) إذا اتى لا بقصد الورد بل برجاء المطلوبة.

[مسألة (٢٠) ربما قيل بكون الغسل مستحبا نفسيا]

مسألة (٢٠) ربما قيل بكون الغسل مستحبا نفسيا فيشرع الإتيان به فى كل زمان من غير نظر الى سبب أو غاية، و وجهه غير واضح و لا بأس به لا بقصد الورد.

ظاهر حصر الأصحاب محال الغسل فيما عدوه من الواجب و المندوب عدم استحبابه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٩٦

ان لم يحصل شىء من موجباته من سبب أو غاية، و المحكى عن المحقق و العلامة استحبابه و ان لم يحصل شىء منهما، و قد يستدل له بما ورد من ان الطهر على الطهر عشر حسنات، و ما ورد من ان اى وضوء انقى من الغسل أو أظهر من الغسل، و ما ورد من الأمر بالغسل بماء الفرات من غير تعيين علة أو غاية، و الأقوى عدم ثبوت مشروعيته كذلك و عدم دلالة هذه الاخبار على استحبابه كذلك لظهور الطهر فى الأغسال الموظفة من الواجبة و المندوبة فى محالها، و الأمر بالغسل بماء الفرات لا يدل على استحبابه من حيث انه غسل، بل المستفاد منه استحباب إتيان الغسل المشروع به نظير ما إذا ورد الأمر بالوضوء بالماء البارد مثلا، مع انه على تقدير دلالة عليه لا يدل على استحبابه مطلقا و لو بغير ماء الفرات، و لكن لا بأس به لا بقصد الورد لاحتمال استحبابه كذلك المصحح لإتيانه رجاء.

[فصل فى الأغسال المكانية]

إشارة

فصل فى الأغسال المكانية أى الذى يستحب عند ارادة الدخول فى مكان و هى الغسل لدخول حرم مكة، و للدخول فيها و لدخول مسجدها و كعبتها و لدخول حرم المدينة و للدخول فيها و لدخول مسجد النبى صلى الله عليه و آله و كذا للدخول فى سائر المشاهد المشرفة للأئمة، و وقتها قبل الدخول عند ارادته و لا يبعد استحبابها بعد الدخول للكون فيها إذا لم يغتسل قبله كما لا يبعد كفاية غسل واحد فى أول اليوم أو أول الليل للدخول إلى آخره بل لا يبعد عدم الحاجة الى التكرار مع التكرار كما انه لا يبعد جواز التداخل أيضا فيما لو أراد دخول الحرم و مكة و المسجد و الكعبة فى ذلك اليوم فيغتسل غسلا واحدا للجميع و كذا بالنسبة إلى المدينة و حرما و مسجدها.

فى هذا المتن أمور (الأول) الأغسال المكانية هى ما يستحب عند ارادة الدخول فى مكان، و قد تقدم فى صدر البحث عن الأغسال المندوبة إمكان إرجاع الأغسال المكانية الى الفعلية، إذ الدخول فى المكان فعل من الافعال (و كيف كان) يستحب

الغسل للدخول في أمكنة (منها) الدخول في حرم مكة، للإجماع المحكى في الغنية المعتضد بنفى الخلاف عنه في المحكى عن الوسيلة، ويدل عليه من الاخبار خبر سماعه المروى في الفقيه و التهذيب عن الصادق عليه السلام- مع اختلاف فيهما في الضبط- قال سئلته عليه السلام عن غسل الجمعة- الى ان قال- و غسل دخول الحرم، و يستحب ان لا يدخله الا بغسل، و في الفقيه: و غسل دخول الحرم

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٩٧

واجب و يستحب ان لا يدخل الرجل الا بغسل (و صحيح عبد الله بن سنان): الغسل في سبعة عشر موطنًا- الى ان قال- و دخول الكعبة و دخول المدينة و دخول الحرم، بناء على انصراف الحرم في هذين الخبرين الى حرم مكة (و مرسل الفقيه) عن الباقر عليه السلام: الغسل في سبعة عشر موطنًا- الى ان قال- و إذا دخلت الحرمين، بناء على ان يكون المراد منه حرم مكة و المدينة. (و منها) لدخول مكة، ففي الخصال في حديث شرائع الدين عن الصادق عليه السلام عن علي عليه السلام في عدد الأغسال- الى ان قال- و غسل دخول مكة و غسل دخول المدينة (و خبر ابن عمار) عن الصادق عليه السلام: الغسل من الجنابة- الى ان قال- و حين تدخل مكة و المدينة (و خبر عبد الله بن سنان) عنه عليه السلام: الغسل من الجنابة- الى ان قال- و عند دخول مكة و المدينة و دخول الكعبة، هذا (و في الجواهر): ما في كشف الثام من الإجماع عن الخلاف على عدم استحباب الغسل لذلك لم نجده بل الموجود هو الإجماع على استحبابه (انتهى).

(و منها) للدخول في مسجد الحرام، و قد ادعى عليه الإجماع في الغنية و الخلاف، و عن الوسيلة دعوى نفي الخلاف في استحبابه، و لعل هذا كاف في إثبات استحبابه و لا حاجة معه الى الاستدلال بخبر علي بن أبي حمزة عن الكاظم عليه السلام: فان اغتسلت بمكة ثم نمت قبل ان تطوف فأعد غسلك، بدعوى كون الغسل بمكة قبل الطواف لمكان الدخول في المسجد، مع ان الظاهر منه كونه للطواف و لا دلالة فيه على استحباب الغسل لأجل الدخول في المسجد (و استدل في الجواهر) بفحوى ما دل على استحبابه لمسجد النبي صلى الله عليه و آله و قال لان المسجد الحرام أفضل منه (و فيه) مع عدم إحراز الأفضلية المذكورة- الا ان يتمسك لها بما دل على أفضلية الصلاة فيه عن الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه و آله- ان ذلك لا يوجب أولوية استحباب الغسل لدخوله، و من الغريب ما حكى عن الجعفي من وجوب الغسل لدخول المسجد الحرام، و في الجواهر انه شاذ لا يلتفت اليه.

(و منها) لدخول الكعبة زادها الله شرفا، و عن الغنية و الخلاف الإجماع عليه،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٩٨

و في خبر سماعه: و غسل دخول البيت واجب، و خبر ابن سنان: و عند دخول الكعبة، و خبر ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: و يوم تدخل البيت.

(و منها) لدخول حرم المدينة، و قد مر مرسل الفقيه عن الباقر عليه السلام: و إذا دخلت الحرمين.

(و منها) لدخول المدينة، و في صحيح ابن سنان و دخول مكة و المدينة، و خبر ابن عمار عن الرضا عليه السلام: إذا دخلت المدينة فاغتسل قبل ان تدخلها أو حين تدخلها،- و لا فرق في استحبابه لدخولها كما في دخول مكة بين ان يدخلها لاداء فرض أو نفل أو غيرهما لإطلاق ما يدل على استحبابه، خلافا للمحكى عن المقنعة، من الاختصاص بما كان لاداء واحد منهما، و هو ضعيف مناف مع الإطلاق.

(و منها) لدخول مسجد النبي صلى الله عليه و آله، و في خبر ابن مسلم: و إذا أردت دخول مسجد الرسول صلى الله عليه و آله (و المروى) عن الباقر عليه السلام: الغسل من الجنابة- الى ان قال- و إذا أردت دخول مسجد الرسول صلى الله عليه و آله.

(و منها) للدخول فى سائر المشاهد المشرفة للأئمة، و عن الموجز و شرحه و نهاية الأحكام استحباب الغسل لدخول مشاهد الأئمة و عده من الأغسال المكانية بعد ان ذكروا استحبابه للزيارة، الذى هو من الأغسال الفعلية، و المحكى عن ابى على استحبابه لكل مشهد أو مكان شريف و لكل زمان شريف و لكل فعل يتقرب به الى الله، و ليس لشيء من ذلك دليل، و فحوى ثبوت استحبابه للمدينة و مكة ممنوعة و القياس لا نقول به، نعم الإتيان برجاء المطوية حسن، و سيأتى الكلام فى ذلك فى المسألة الأولى من هذا الفصل و فى الخامس و العشرين من أقسام الأغسال الفعلية.

(الأمر الثانى) وقت الأغسال المكانية قبل الدخول فى ذاك المكان، و لا إشكال فى جواز تقديمه على الدخول، و انما الكلام فى تحديد مقدار تقديمه، و المدار فيه على صدق كون الغسل لغاية الدخول كصدق كون الوضوء لأجل الصلاة مثلا، و قد حدده الشيخ الأكبر (قده) فى الطهارة ببقاء الأثر المقصود من الغسل الى زمان الدخول، و جعله حدا عرفيا (و لا يخفى) ان ما حدده و ان كان صحيحا الا انه لا مسرح للرجوع الى العرف فى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٩٩

ذلك لعدم إحاطة العرف بذلك الأثر لكى يرى بقاءه الى زمان الدخول أو عدمه، فما افاده (قده) احالة على مجهول.

(و فى الجواهر) انه يظهر من ملاحظة الأدلة إرادة الاتصال العرفى فلا يعتبر التعجيل و المقارنة كما لا يجتزى بمطلق التراخى، و ما ذكره قدس سره جيد لكن لا بمعنى الاتصال العرفى بل بمعنى كونه على وجه يصدق معه كون الغسل للدخول عرفا، و لعله الى ما ذكرناه يرجع ما فى المتن من كون وقتها قبل الدخول عند إرادته، إذ مع عدم ارادة الدخول لا يصدق الغسل لغاية الدخول، كما انه مع ارادته لا يصدق الغسل لأجله مع التراخى و فصل زمان معتد به بينه و بين الدخول كما إذا اغتسل للدخول بعد ثلاثة أيام أو يومين.

هذا بالنظر الى نفس ما ورد من الأمر بالغسل للدخول مع قطع النظر عن الأدلة الخارجية و اما بالنظر إليها فالأخبار مختلفة فى ذلك، فالمستظهر من خبر جميل عن الصادق عليه السلام هو الاجتزاء بغسل اليوم الليل و بالعكس، ففيه: انه عليه السلام قال غسل يومك يجزيك ليلتك و غسل ليلتك يجزيك ليومك، و مقتضى إطلاقه الاجتزاء بالغسل الواقع فى أول النهار للدخول فى آخر الليل الذى بعده أو الغسل الواقع فى أول الليل للدخول فى آخر اليوم الذى بعده، و كذا خبر إسحاق المروى فى التهذيب، و فيه: سئلته عن غسل الزيارة يغتسل بالنهار و يزور بالليل بغسل واحد، قال عليه السلام يجزيه ان لم يحدث فإن أحدث ما يوجب وضوء فليعد غسله.

و المستظهر من غير واحد من الاخبار هو الاجتزاء بغسل اليوم للدخول فى يومه و فى الليل للدخول لليلة، كصحيح عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام: يجزيك غسل يومك ليومك و غسل ليلتك ليلتك (و خبر ابى بصير) قال سئلته رجل و انا حاضر فقال له اغتسل بعض أصحابنا فعرضت له حاجة حتى أمسى، قال عليه السلام يعيد الغسل، يغتسل نهارا ليومه ذلك و ليلا ليلته (و خبر عثمان بن يزيد) قال من اغتسل بعد طلوع الفجر غسله الى الليل فى كل موضع يجب فيه الغسل، و من اغتسل ليلا كفاه غسله الى طلوع الفجر.

(و المشهور) على العمل بالآخر، و ربما يجمع بين الطائفتين بوجهين (أحدهما) جعل اللام فى صحيح جميل بمعنى -الى- فيطابق مع الطائفة الثانية، و اما خبر إسحاق فتمتته مضطرب، إذا المضبوط منه فى الكافى ان الرجل يغتسل بالليل -مكان

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٠٠

يغتسل بالنهار- و لكون الكافى أضبط فالأولى الرجوع اليه فينطبق أيضا على الطائفة الأخيرة (و ثانيهما) حمل الطائفة الأولى على مرتبة من الاجزاء، و الثانية على عدم حصول مرتبة اخرى منه و انه يستحب الإعادة فى الليل إذا اغتسل فى النهار و بالعكس (و

كيف كان) فالعمل على ما عليه المشهور.

و لو اغتسل آخر النهار للدخول في أول الليل أو اغتسل آخر الليل للدخول في أول النهار فالظاهر الاجتزاء، فإن الأخبار المتقدمة منصرفه عن مثل الفرض و ان الأمر بإعادة الغسل انما هو فيما حصل فصل معتد به، و يشهد له ما في خبر ابي بصير من قول السائل: اغتسل بعض أصحابنا فعرضت له حاجة حتى أمسى، فإنه ظاهر في حصول الفصل بين الفعل و بين الغسل له بكثير.

(الثالث) مقتضى القاعدة العقلية و دليل الاعتبار انه إذا شرع الغسل لأجل غاية من إيجاد فعل أو دخول مكان متطهرا ان يتقدم الغسل على الغاية التي يغتسل لأجلها، و هو المطابق مع غير واحد من النصوص و عليه الأصحاب، لكن في غير واحد من النصوص تشريع الغسل المكاني بعد الدخول في المكان (ففي خبر معاوية بن عمار) إذا دخلت المدينة فاغتسل قبل ان تدخلها أو حين تدخلها (و خبر ابان بن تغلب) المروى في حج التهذيب، و فيه: و لو لم يتمكن من الغسل عند دخول الحرم فليؤخره الى ان يتمكن قبل دخول مكة فان لم يتمكن جاز ان يغتسل بعد دخول مكة (و خبر ذريح) عن الباقر عليه السلام عن الغسل في الحرم قبل دخوله أو بعد دخوله، قال لا يضر ك اي ذلك فعلت و ان اغتسلت في بيتك حين تنزل بمكة فلا بأس.

و قد تكلفوا في توجيه هذه الاخبار بوجوه (أو جهها) الالتزام بان مطلوب الشارع في موارد هذه الاخبار هو كون المكلف متطهرا في حال نزول هذه الأماكن أو تحصيل الطهر بعد النزول للكون فيها لو لم يكن متطهرا حال النزول، و هذا ما نفى عند البعد في المتن، حيث يقول: و لا يبعد استحبابها بعد الدخول للكون فيها إذا لم يغتسل قبله.

(الأمر الرابع) قد ظهر مما مر في الأمر الثاني الاجتزاء بالغسل الواقع في

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٠١

أول النهار للدخول في آخره، أو في أول الليل للدخول في آخره لما دل عليه من إطلاق خبر جميل لكن لا بد من التقييد بما إذا لم يطرء بعد الغسل ما يوجب نقضه حسبما يأتي في آخر مبحث الأغسال المسنونة عند تعرض المصنف لذلك، و لكن لا يخفى ان صدق كون الدخول مع الغسل إذا كان دخوله آخر النهار و غسله أول النهار بعيد عند العرف لحصول الفصل بينهما، فالأولى مع الإمكان عدم الاجتزاء بذلك فيراعى عدم الفصل بمقدار يخرج عن الصدق العرفي.

(الأمر الخامس) الأقوى جواز التداخل فيما لو أراد دخول الحرم و مكة و المسجد و الكعبة في يوم واحد مع عدم تخلل الناقض بين الغسل و بين تلك الأمور و صدق كون الاغتسال لتلك الأفعال فيكتفى لجميع ذلك بغسل واحد إذا نوى جميع تلك الغايات، و هكذا لدخول المدينة المنورة و مسجد الرسول صلى الله عليه و آله، و ان كان الأفضل تكرار الغسل خصوصا مع حصول فصل يعتد به كما إذا دخل المدينة قبل الظهر و أراد دخول المسجد بعده و اما تكرار دخول المسجد فالظاهر عدم استحباب تكرار الغسل به إذا كان يعد عند العرف دخولا واحدا كما لو خرج الى باب المسجد لرؤية الفجر مثلا ثم عاد فإنه لا يتكرر الغسل به، نعم لو خرج الى منزله ثم أراد العود الى المسجد بعد ساعة مثلا فلا يبعد استحباب الغسل ثانيا، و ان كان للاجتزاء بالغسل الأول وجه إذا لم يفصل بينهما بناقض لإطلاق ما تقدم من اجزاء غسل اليوم إلى آخر النهار و كذا غسل الليل إلى آخره.

[مسألة (١) حكى عن بعض العلماء استحباب الغسل عند ارادة الدخول في كل مكان شريف]

مسألة (١) حكى عن بعض العلماء استحباب الغسل عند ارادة الدخول في كل مكان شريف و وجهه غير واضح و لا بأس به لا بقصد الورد.

وقد مر في البحث عن استحباب الغسل لدخول المشاهد المشرفة حكاية استحبابه لكل مشهد وكل مكان شريف وكل زمان شريف وكل فعل يتقرب به الى الله تعالى عن ابي علي، وقلنا انه لا- دليل له وسيأتي في الحادي والعشرين من الأغسال الفعلية.

[فصل في الأغسال الفعلية]

إشارة

فصل في الأغسال الفعلية وقد مر انها قسمان

[القسم الأول ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذي يريد ان يفعله]

إشارة

القسم الأول ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذي يريد ان يفعله

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٠٢

وهي أغسال

[أحدها للإحرام]

أحدها للإحرام وعن بعض العلماء وجوبه.

المعروف بين الأصحاب استحباب الغسل للإحرام وقد ادعى الإجماع عليه وعن حج التحرير انه ليس بواجب إجماعا، والمحكى عن ابن ابي عقيل وابن الجنيد وجوبه وقد ينسب الى ظاهر الصدوق وغيره ممن عبر بلفظ الأمر به أو بإعادته أو بكلمة- عليك- ونحوها. ويدل على الاستحباب من النصوص خبر فضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام فيما كتبه للمأمون: غسل الجمعة سنة وغسل العيدين وغسل دخول مكة والمدينة وغسل الزيارة وغسل الإحرام- الى ان قال- هذه الأغسال سنة وغسل الجنابة فريضة وغسل الحيض مثله (وعن الفقه الرضوي): الغسل أربعة عشر وجها- الى ان قال- واحد عشر غسلا سنة: غسل العيدين والجمعة وغسل الإحرام (الخبر).

ويستدل للوجوب بمرسل يونس عن الصادق عليه السلام: الغسل في سبعة عشر موطنًا، منها الفرض ثلاثة، قلت جعلت فداك وما الفرض منها، قال غسل الجنابة وغسل من مس ميتا وغسل الإحرام (و الأقوى هو الاستحباب) لبعده كونه واجبا مع الشهرة العظيمة على عدمه واختفاء وجوبه مع كثرة الابتلاء به وتوفر الداعي على نقله، ولانه لو كان واجبا لكان وجوبه شرطيا دخيلا في صحة الإحرام لبعده كونه واجبا نفسيا، مع انه لم يحكك اشتراط صحته به عن احد، بل عن ابن المنذر دعوى إجماع أهل العلم على ان الإحرام جائز بغير اغتسال، هذا مع دعوى الإجماع عن كثير من أهل العلم على عدم وجوبه فلا بد من حمل ما دل على الوجوب على تأكيد الاستحباب، ومع الغرض عن ذلك فهو موهون بالاعراض عن العمل به.

[الثانى للطواف]

الثانى للطواف سواء كان طواف الحج أو العمرة أو طواف النساء بل للطواف المندوب أيضا. لم نعر على نص لاستحباب الغسل للطواف الا- على خبر على بن أبى حمزة- المتقدم- عن الكاظم عليه السلام، وفيه: ان اغتسلت بمكة ثم نمت قبل ان تطوف فأعد غسلك، وفيه اشعار باستحبابه للطواف، مع احتمال ان يكون لدخول المسجد حيث ان الطواف

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٠٣

لا يحصل الا بدخوله، كما يحتمل ان يكون لزيارة البيت، و بالطواف تحصل زيارته، و الغسل مستحب لدخول المسجد و لزيارة البيت كليهما، فلا- بأس به لأجل الطواف أيضا رجاء، و عليه فلا فرق فى الطواف بين المندوب و غيره و لا بين طواف الحج و العمرة و لا- بين طواف النساء و غيره، كل ذلك لإطلاق الدليل- لو تم- و لحسن الإتيان به رجاء فى الجميع لو احتمال استحبابه فى الجميع.

[الثالث للوقوف بعرفات]

الثالث للوقوف بعرفات.

و فى صحيح معاوية بن عمار: فإذا زالت الشمس يوم عرفة فاغتسل (الحديث) و خبر الحلبي قال قال لى أبو عبد الله عليه السلام: الغسل يوم عرفة إذا زالت الشمس و تجمع بين الظهر و العصر بأذان و إقامتين، و قد استدل بهما فى الحدائق لاستحباب الغسل للوقوف بعرفات، و لا- ارى فيهما دلالة عليه- و ان كان فيهما دلالة على استحبابه يوم عرفة- كما يدلان على استحباب كون الغسل عند الزوال و قد تقدم فى الأغسال الزمانية دلالة صحيح ابن سنان عليه (نعم) ربما يستحسن الاستدلال لاستحبابه للوقوف بعرفات بخبر عمر بن يزيد: إذا زاعت الشمس يوم عرفة فاقطع التلبية و اغتسل و عليك بالتكبير و التهليل و التحميد و التسبيح و الثناء على الله و صل الظهر و العصر بأذان و إقامتين،- فان فى الأمر بقطع التلبية اشعارا بأنه عليه السلام فى مقام بيان وظائف الحاج يوم عرفة و ان استحباب الغسل له لأجل الوقوف بعرفات.

[الرابع للوقوف بالمشعر]

الرابع للوقوف بالمشعر.

و حكى الشهيد (قده) فى الدروس عن الصدوق و الشيخ فى الخلاف استحباب الطهارة و الغسل للوقوف بالمشعر، و استدل له بما فى صحيح معاوية بن عمار: أصبح على طهر بعد ما تصلى الفجر فقف إن شئت قريبا من الجبل و ان شئت فحيث شئت،- فإن الغسل طهارة، بل أى طهارة أنقى من الغسل- كما ورد فى الخبر- و لعله بضميمة ما عن الصدوق و الشيخ كاف فى إثبات الاستحباب سيما لو قلنا باستحبابه لكل مكان شريف (و فى الجواهر) استدل له بأولوبته عن الغسل للوقوف بعرفات، و لعل وجه الأولوية كون المشعر داخلا فى الحرم و انه أعظم حرمة لذلك من عرفات، و لكن لا يخفى ان ذلك

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٠٤

لا يكون دليلا على مشروعية الغسل الا بعد دعوى القطع بان استحباب الغسل فى عرفات انما هو لعظمة المكان و حرمة فيثبت الاستحباب فيما هو أولى بالحرمة منه، و إثبات هذه الدعوى على مدعيها، و لو ثبت ذلك فمرجعه الى استحباب الغسل لكل

مكان شريف كما حكى عن ابن الجنيدي (و كيف كان) فالأولى الإتيان به رجاء.

[الخامس للذبح و النحر]

الخامس للذبح و النحر

[السادس للحلق]

السادس للحلق.

و يمكن الاستدلال لهما بما في خبر زرارة- و قد تقدم- عن الباقر عليه السّلام: إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزأك غسلك ذلك للجنابة و الجمعة و النحر و الحلق و الذبح،- حيث انه يدل على استحباب الغسل لهذه المذكورات التي منها الذبح و النحر و الحلق.

و عن بعضهم استحبابه لرمى الجمار أيضا.

و هو المنقول عن المفيد (قده)، و المحكى عن الخلاف الإجماع على عدم الاستحباب، و يدل على عدمه- مضافا الى ما حكى عن الخلاف و أصالة عدم المشروعية- خبر الحلبي عن الصادق عليه السّلام قال سئلته عليه السّلام عن الغسل إذا رمى الجمار، قال عليه السّلام ربما فعلت فأما السنة فلا، و لكن من الحرّ و العرق (و لو نوقش فيه) باحتمال كون مورد السؤال و الجواب في الخبر هو الغسل بعد الرمي بقريته قوله عليه السّلام و لكن من الحرّ و العرق، فان التأذي منهما انما هو بعد الرمي لا قبله (أمكن الاستدلال) بخبره الآخر عنه عليه السّلام عن الغسل إذا أراد أن يرمى الجمار، قال عليه السّلام ربما اغتسلت، فاما من السنة فلا، فإنه صريح في السؤال عن الغسل قبل الرمي، فلو لا دعوى الشيخ الإجماع على عدم الاستحباب و دلالة الخبرين سيما الأخير على العدم لأمكن القول بالاستحباب بفتوى مثل المفيد به، لقاعدة التسامح، لكن لا بأس بالإتيان به رجاء،

[السابع لزيارة أحد المعصومين من قريب أو بعيد]

السابع لزيارة أحد المعصومين من قريب أو بعيد.

الغسل لزيارتهم عليهم السّلام تارة يكون لزيارة خاصة قد ورد الأمر بالغسل فيها في ضمن آدابها مثلا، (و اخرى) يكون لأجل زيارتهم بوجه عام، و ظاهر المتن هو إثبات الاستحباب بالوجه الثاني فيكون الغسل مستحبا كلما أراد زيارتهم عليهم السّلام، مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٠٥

فربما يقال بعدم ورود دليل على العموم المذكور سوى ما روي في خصوص زيارة أمير المؤمنين و سيدنا الحسين و مولانا الرضا عليهم السّلام في خصوص زيارتهم من قريب، و لكن الحق استفادة العموم من بعض النصوص (ففي خبر العلاء) المروي في التهذيب عن الصادق عليه السّلام في تفسير قوله تعالى خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ، قال عليه السّلام الغسل عند لقاء كل امام،- و ظهوره بقريته التعبير بلفظة كل- في قوله عليه السّلام (كل امام) غير قابل للإنكار، و ظاهره و ان كان الغسل لزيارتهم احياء كما هو ظاهر اللقاء الا ان ما ورد من تساوي حرمتهم عليهم السّلام احياء و أمواتا يوجب التعميم لزيارة قبورهم، مضافا الى منع اختصاص اللقاء بزيارتهم احياء بعد ثبوت انهم عليهم السّلام احياء عند ربهم يرزقون.

(و في المحكى عن الفقيه الرضوي): و غسل الزيارة- بعد نضه على غسل زيارة البيت، و في الروض عن النهاية نسبة الغسل في زيارة النبي و الأئمة عليهم السّلام الى الرواية، و اشعار استحبابه لزيارة الجامعة التي يزار بها كل امام، و ما في خبر سليمان بن

عيسى عن أبيه المروى فى كامل الزيارة عن الصادق عليه السّلام، وفيه: قلت لأبى عبد الله عليه السّلام كيف أزورك إذا لم اقدر على ذلك، قال يا عيسى إذا لم تقدر على المجيء فإذا كان يوم الجمعة فاغتسل أو توضأ و اصعد الى سطحك وصل ركعتين و توجه نحوى فإنه من زارنى فى حيوتى فقد زارنى فى مماتى و من زارنى فى مماتى فقد زارنى فى حيوتى،- بدعوى أولوية الغسل فى زيارة القرب على البعد و ظهور عدم اختصاص الغسل بزيارته عليه السّلام بل يعم كل امام لعموم العلة المذكورة فى الخبر.

و اشعار ما ورد فى استحبابه فى زيارة النبى صلّى الله عليه وآله و أمير المؤمنين و ابى عبد الله الحسين و ابى الحسن الرضا و مولانا الكاظم و ابى جعفر الجواد و العسكريين صلوات الله عليهم بالعموم فى غيرهم من المعصومين، و عدم وروده فى زيارة ائمة البقيع عليهم السّلام لعله للتقية أو للتداخل و الاكتفاء بغسل زيارة النبى صلّى الله عليه وآله و ان كان على سبيل الرخصة، بل و يحتمل العزيمة فى المجتمعين فى محل واحد كما فى أئمة البقيع و الكاظمين و العسكريين مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٠٦

عليهم السّلام الا إذا أراد أن يزور و أحدا منهم ثم يخرج و يرجع لزيارة الآخر منهم صلوات الله عليهم. و لعل ما ذكرناه كاف لإثبات استحباب الغسل لزيارتهم عليهم السّلام بوجه عام، رزقنا الله زيارتهم فى الدنيا و شفاعتهم فى الآخرة و مجاورتهم فى الجنة.

و قد ظهر مما ذكرنا استحباب الغسل لزيارتهم من بعيد كما فى رواية كامل الزيارة، و فى كشف الغطاء: استحبابه لزيارة فاطمة الزهراء سلام الله عليها أو أحد المعصومين من الأنبياء أو أوصيائهم السابقين عليهم السّلام، و قد يلحق بذلك زيارة قبور المؤمنين، و تختلف مراتب رجحانه باختلاف مراتبهم، و الله العاصم.

[الثامن لرؤية أحد الأئمة فى المنام]

الثامن لرؤية أحد الأئمة فى المنام كما نقل عن موسى بن جعفر عليهما السلام انه إذا أراد ذلك يغتسل ثلاث ليال و ينجيهم فيراهم فى المنام.

ففى خبر ابى المعزى عن الكاظم عليه السّلام المروى فى كتاب الاختصاص للمفيد قال عليه السلام من كانت له الى الله حاجة و أراد ان يرانا و ان يعرف موضعه فليغتسل ثلاث ليال يناحى بنا فإنه يرانا و يغفر له بنا، قال فى الجواهر بعد ذكر هذا الحديث: و منه يستفاد استحبابه أيضا لذلك يعنى استحباب الغسل لأجل رؤيتهم عليهم السّلام فى المنام.

[التاسع لصلاة الحاجة بل لطلب الحاجة مطلقا]

التاسع لصلاة الحاجة بل لطلب الحاجة مطلقا.

على المشهور فى الغسل لصلاة الحاجة من غير نقل خلاف فيه بل عن الغنية و ظاهر غير واحد من الأصحاب الإجماع عليه، و يدل عليه خبر عبد الرحيم القصير المروى فى الكافي، قال دخلت على ابى عبد الله عليه السلام فقلت جعلت فداك انى اخترعت دعاء، قال دعنى من اختراعك، إذا نزل بك أمر فافزع الى رسول الله صلّى الله عليه وآله وصل ركعتين تهديهما الى رسول الله صلّى الله عليه وآله، قلت كيف اصنع، قال تغتسل و تصلى ركعتين (الحديث) و خبر مقاتل المروى فى الكافي عن الرضا عليه السّلام: إذا كانت لك حاجة الى الله مهمة فاغتسل و البس أنظف ثيابك و شم شيئا من الطيب ثم ابرز تحت السماء فصل ركعتين (الحديث).

و عن جامع المقاصد ان المراد بصلاة الحاجة و الاستخارة هي الصلاة الخاصة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٠٧

الواردة بكيفية خاصة لا مطلق الصلاة لهما، و ما افاده لا يخلو عن منع لان المستفاد من اخبار الحاجة هو ان للمكلف ان يصلى ركعتين بأى كيفية فى كل حاجة فى أى وقت، و ان كان فى بعضها كفيات خاصة، و هى أمور خارجة عن أصل طلب الحاجة و ما يراد الغسل لأجله، و على هذا ينطبق إطلاق فتاوى الأصحاب و معاهد إجماعاتهم، حيث ان الظاهر منها استحباب الغسل لمطلق صلاة الحاجة، و ان لم يكن بالكيفية الواردة فى خصوص الاخبار الإمرة بالغسل، فالظاهر شرعية الغسل لمطلق صلواتها كما ان الظاهر شرعية مطلق الصلاة لها و ان لم تكن بالآداب المنصوصة، هذا، و المحكى عن التذكرة ناسبا إلى علمائنا استحباب الغسل لنفس طلب الحاجة من دون صلاة، و نفى عنه البعد فى الجواهر. و يمكن ان يستدل له بما فى الفقه الرضوى فى تعداد الأغسال: و غسل طلب الحوائج، و كيف كان فلا بأس بإتيانه رجاء فى كل مورد يشك فى شمول النص له كما مر فى أمثاله.

[العاشر لصلاة الاستخارة]

العاشر لصلاة الاستخارة بل للاستخارة مطلقا و لو من غير صلاة.

الاستخارة تطلق تارة و يراد بها طلب الخير فى الأمر الذى يطلبه فيه، و هى بهذا المعنى تدخل فى طلب الحاجة و تكون الصلاة لها صلاة الحاجة و الغسل لها الغسل للحاجة، و لعل ما فى خير زرارة عن الصادق عليه السلام ينطبق عليها (ففى التهذيب) عنه عليه السلام فى الأمر يطلبه الطالب من ربه، قال عليه السلام ليتصدق فى يومه على ستين مسكينا على كل مسكين صاع بصاع النبى صلى الله عليه و آله فإذا كان فى الليل فاغتسل فى ثلث الليل الباقي - الى ان قال - فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية استخار الله مائة مرة يقول - و ذكر الدعاء (إلى آخر الحديث) و كذا ما فى خير مرزم عن الكاظم عليه السلام فيما إذا فدحك أمر عظيم. (و تطلق اخرى) و يراد بها المشاورة و الاسترشاد الى الأصلح على ما هو المراد منها فى المقام و هو الشائع فى عرفنا الحاضر، و يدل على استحباب الغسل لها بهذا المعنى الأخير خبر سماعة: و غسل الاستخارة مستحب، و ما فى الفقه الرضوى فى تعداد الأغسال المستحبة: و غسل الاستخارة و غسل طلب الحوائج من الله تبارك و تعالى، و ظاهرهما الاستخارة بمعنى المشاورة. خصوصا ما فى الأخير من مقابلتها مع طلب الحوائج، إذ هى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٠٨

بالمعنى الأول هى نفس طلبها لا أمر مغاير معها، كما ان الظاهر من الخبرين استحبابه للاستخارة نفسها و لو من غير صلاة فيكون احتمال استحبابه للاستخارة بلا صلاة أظهر من استحبابه لطلب الحاجة بلا صلاة، و الله العالم.

[الحادى عشر لعمل الاستفتاح المعروف بعمل أم داود]

الحادى عشر لعمل الاستفتاح المعروف بعمل أم داود.

و الخبر الدال عليه معروف غنى عن البيان، و يمكن ان يستدل له بما يدل على استحبابه لصلاة الحاجة أو للحاجة مطلقا،

[الثانى عشر لأخذ تربة قبر الحسين عليه السلام]

الثانى عشر لأخذ تربة قبر الحسين عليه السلام.

ففى مصباح السيد روى فى أخذ التربة انك إذا أردت أخذها فقم فى آخر الليل و اغتسل و البس أظهر ثيابك و تطيب بسعد و

ادخل وقف عند الرأس وصل اربع ركعات (و في البحار) عن المزار الكبير عن الباقر عليه السّلام: إذا أردت أن تأخذ التربة فتعمد لها آخر الليل و اغتسل لها بماء الفرات و تطيب بسعد (الحديث).

[الثالث عشر لإرادة السفر خصوصا لزيارة الحسين عليه السلام]

الثالث عشر لإرادة السفر خصوصا لزيارة الحسين عليه السّلام.

و يدل على استحبابه للسفر مطلقا ما رواه ابن طاوس (قده) في أمان الأخطار انه روى ان الإنسان يستحب له إذا أراد السفر ان يغتسل و يقول عند غسله بسم الله و بالله و لا حول و لا قوة إلا بالله، و يدل على استحبابه في سفر الزيارة للحسين عليه السّلام خبر ابى بصير عن الصادق عليه السّلام: إذا أردت الخروج الى ابى عبد الله عليه السّلام فصم قبل ان تخرج ثلاثة أيام: يوم الأربعاء و يوم الخميس و يوم الجمعة فإذا أمسيت ليلة الجمعة فصل صلاة الليل ثم قم فانظر في نواحي السماء فاغتسل تلك الليلة قبل المغرب ثم تنام على ظهر، فإذا أردت المشى إليه فاغتسل و لا تطيب و لا تدهن و لا تكتحل حتى تأتي القبر.

[الرابع عشر لصلاة الاستسقاء]

الرابع عشر لصلاة الاستسقاء بل له مطلقا.

لما عن الغنية من الإجماع على استحبابه لها و لما روى عن كتاب مدينة العلم لابن بابويه عن الصادق عليه السّلام انه روى حديثا في الأغسال ذكر فيها غسل الاستخارة و غسل صلاة الاستسقاء و غسل الزيارة، مضافا الى دخول صلوته في عنوان صلاة الحاجة فيدل على استحباب الغسل لها ما يدل على استحبابه لصلاة الحاجة مطلقا، و يدل على

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٠٩

استحبابه للاستسقاء و لو من دون صلاة ما في موثق سماعة: و غسل الاستسقاء واجب، و المراد تأكد الاستحباب لاتفاق الأصحاب على عدم وجوبه، و لا حاجة الى القول بكون ترك ذكر الصلاة فيه للاتكال على معلومية ذلك، بل يصح بقائه على إطلاقه، و لا بأس به.

[الخامس عشر للتوبة من الكفر الأصلي أو الارتدادى]

الخامس عشر للتوبة من الكفر الأصلي أو الارتدادى بل من الفسق بل من الصغيرة أيضا على وجه.

المشهور شهرة عظيمة كادت ان تكون إجماعا استحباب الغسل للتوبة في الجملة، بل عن المنتهى انه مذهب علمائنا اجمع، و يدل عليه خبر مسعدة بن زياد المروى مسندا في الكافي و رسلا في التهذيب عن الصادق عليه السّلام، و فيه: كنت عند ابى عبد الله عليه السّلام فقال له رجل بأبى أنت و أمى انى ادخل كنيفا ولى جيران و عندهم جوار يتغنين و يضربن بالعود فربما أطلت الجلوس استماعا منى لهن، فقال عليه السّلام لا تفعل، فقال الرجل و الله ما اتيتهن برجلى و انما هو سماع أسمع بأذنى، فقال عليه السّلام بالله أنت أما سمعت الله يقول إِنَّ السَّمْعَ وَ الْبَصِيرَ وَ الْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئَلًا، فقال بلى و الله كأنى لم اسمع بهذه الآية من كتاب الله من عربى و لا- من عجمى، لا- جرم لا أعود إنشاء الله و انى استغفر الله، فقال له قم فاغتسل و صل ما بدالك فإنك كنت مقيما على أمر عظيم، ما كان أسوء حالك لو مت على ذلك، احمد الله و سله التوبة من كل ما يكره فإنه لا يكره الأكل قبيح، و القبيح دعه لأهله فإن لكل أهلا.

و الاشكال في الاستدلال به على استحبابه بكونه رسلا- تارة- و انه حكم في مورد خاص- اخرى- كما في المعتمر (مدفوع)

بأنه مسند في الكافي مع انه لا يضره الإرسال بعد قيام الشهرة على العمل به بل انعقاد الإجماع عليه، واما وروده في مورد خاص فلا يوجب قصر الحكم به مضافا الى تعليل الأمر بال غسل و الصلاة و سؤال التوبة بالإقامة على المعصية فيدل على استحبابه عند التوبة عن كل فسق.

و ظاهر هذا الخبر هو استحباب الغسل عند التوبة من الكبيرة و لكن الأصحاب عموما الحكم باستحبابه بالنسبة إلى التوبة من الكفر سواء كان أصليا أو عن ارتداد كما

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١١٠

عمومه بالنسبة إلى الصغيرة (و استدلووا للأول) بان الكفر فسق و اى فسق أعظم منه فيكون الخبر الدال على ثبوته عند التوبة من الكبيرة دالا- على ثبوته عند التوبة من الكفر بطريق اولي، و لا-ن تعليله عليه السّلام امره بالاغتسال بإقامته على أمر عظيم يدل بالمفهوم على الأمر به في الإقامة على الكفر فإنه أيضا أمر عظيم.

و استدلووا أيضا بما ورد من أمر النبي صَلَّى الله عليه و آله قيس بن عاصم و ثمامة بن أثال «١» بالاغتسال لما أسلما، و ما روى في الحديث القدسي: يا محمد صَلَّى الله عليه و آله من كان كافرا و أراد التوبة و الايمان فليطهر لى ثوبه و بدنه،- بناء على ارادة الاغتسال من تطهير البدن، و بما فيه من التفأل للطهارة المعنوية بالطهارة الحسية (و هذه الوجوه) و ان لم يسلم أكثرها عن القدر الا ان المجموع لا سيما الأول منها كاف في إثبات الاستحباب عند التوبة من الكفر، مضافا الى دعوى الإجماع على استحباب الغسل للتوبة الشامل إطلاق معقده للتوبة عن الكفر، فلا ينبغي الإشكال في استحبابه.

(و استدل) لاستحبابه للتوبة من الصغيرة بالخبر المتقدم بدعوى ان الذنب الذي أمر الإمام بالتوبة منه من المعاصي الصغيرة، فإن الاستماع الى الغناء لم يعلم كونه من الكبائر (و فى مصباح الفقيه) استظهر كون الاستماع اليه من الصغائر و استشكل كون الإصرار به من الجاهل موجبا لكونه من الكبائر إذ المفروض ان السائل كان جاهلا بالحرمة (و فى المستند) ان ما فى الخبر ليس إلا- صغيرة و لم يعلم من السائل انه كان مصرا به فإنه عبر بقوله فر بما أطلت الجلوس (إلخ) و ظاهر كلمة (رب) للتقليل، فيدل الخبر على استحباب الغسل للتوبة من الصغيرة.

(و لا يخفى) ما فى هذا الاستدلال من الضعف بعد ما فى الخبر من استعظام الامام عليه السّلام لعمله و قوله عليه السّلام كنت مقيما على أمر عظيم و قوله عليه السّلام ما كان أسوء حالك لو مت على ذلك و لم يقيم دليل على ان الاستماع الى الغناء من وراء الجدار من الصغائر، خصوصا إذا كان

(١) أثال بالثاء المثناة، و ثمامة بن أثال بن النعمان كان مشركا دخل المدينة معتمرا فقبض و اتى به الى النبي صَلَّى الله عليه و آله فأمرهم بإطلاقه فمّر و اغتسل و جاء و أسلم و حسن إسلامه.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١١١

الغناء من الجوارى المغنيات، هذا مضافا الى ما فى قول الامام عليه السّلام: كنت مقيما على أمر عظيم- من انه عليه السّلام علم من السائل انه كان مصرا على عمله، فان ظاهر الإقامة على أمر هو المداومة و الإصرار عليه، و اما دعوى كون الإصرار من الجاهل لا يوجب كونه كبيرة فغير مسموعة لأن الكبيرة كبيرة و لو من الجاهل سيما إذا لم يكن معذورا فى جهله (و بالجملة) فظهور الخبر فى كون ما كان عليه السائل من الكبائر مما لا يمكن إنكاره، فلا دلالة فى الخبر على استحباب الغسل للتوبة من الصغيرة (و لكن الأقوى) استحبابه لها- لا لدلالة الخبر- بل لدعوى العلامة (قده) فى المنتهى الإجماع على استحبابه لها المؤيد بذهاب المشهور اليه، و الاشكال عليه بان الصغيرة لا تحتاج إلى التوبة لكونها مكفرة بترك الكبائر، مندفع بان الصغائر مكفرة فى

حال الغفلة و النسيان، و اما بعد التذكر لها فالتوبة واجبة لكل صغيرة و كبيرة، و الصغيرة مع ترك التوبة إذا تكررت تكون كبيرة، مضافا الى ان الكلام فى استحباب الغسل للتوبة من الصغيرة لا فى وجوب التوبة منها فمن قال باستحباب الغسل لها يقول به و لو لم تكن التوبة واجبة، مضافا الى ان الصغيرة مكفرة من تارك الكبيرة، و اما مرتكب الكبيرة فلا كفارة له بالنسبة إلى صغيرته، فإذا أراد التوبة منها استحباب لها الغسل.

(و دعوى) أنّ التائب لا بد أن يبادر إلى التوبة من الكبائر، فإذا تاب من الكبائر تكون الصغائر مكفرة (مدفوعة) بإمكان فرض عدم تمسّى التوبة من الكبائر أحيانا لغلبة شهوة العبد بالنسبة إليها، و بهذا يجاب عن الاشكال بعدم تبعض التوبة لا سيما بالتوبة من الصغيرة، فإن التبعض ممكن لأجل تفاوت الذنوب فى شهوة العبد لها أو طول عادته بالنسبة إليها من غير فرق بين الصغيرة و الكبيرة، و التفصيل فى كتب الأخلاق، رزقنا الله تعالى التوبة من جميع ما يكرهه و طهرنا من دنس المعاصى و الغفلات.

(و قد يستدل) لاستحباب الغسل للتوبة باخبار اخرى (منها) ما فى مستدرک الوسائل عن معروف بن خربوذ عن الباقر عليه السلام قال دخلت عليه فانشأت الحديث فذكرت باب القدر، فقال عليه السلام لا أراك إلا هناك اخرج عنى، قال قلت جعلت فداك إني أتوب منه،

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١١٢

فقال لا و الله حتى تخرج الى بيتك و تغتسل و تتوب منه الى الله كما يتوب النصرانى من نصرانيته، قال ففعلت. (و منها) ما فيه أيضا فى إسلام أسيد بن خضير من الأوس و دخوله على مصعب بن عمير، فقال كيف تصنعون إذا دخلتم فى هذا الأمر قال نغتسل و نلبس ثوبين طاهرين و نشهد الشهادتين و نصلّى ركعتين، فرمى بنفسه مع ثيابه فى البئر ثم خرج و عصر ثوبه. (و منها) ما عن الجعفرىات فى حديث غريب مروى عن النبى صلّى الله عليه و آله انه فيما انزل الله علىّ انه ليس من عبد عمل ذنبا كائنا ما كان و بالغ ما بلغ ثم تاب إلا تاب الله عليه، فقم الساعة و اغتسل و حرّ لله ساجدا (و فى حديث إسلام سعد بن معاذ) انه لما أراد ان يسلم بعث الى منزله و اتى بثوبين طاهرين و اغتسل و شهد الشهادتين، و تأمل بعضهم فى دلالة هذه الاخبار على استحباب الغسل لغاية التوبة لانسباق تطهير البدن عن النجاسة العرضية كما فى تطهير الثوب، و الله العالم.

[السادس عشر للتظلم و الاشتكاء الى الله من ظلم ظالم]

السادس عشر للتظلم و الاشتكاء الى الله من ظلم ظالم، فى الحديث عن الصادق عليه السلام ما مضمونه إذا ظلمك احد فلا تدع عليه فان المظلوم قد يصير ظالما بالدعاء على من ظلمه لكن اغتسل وصل ركعتين تحت السماء ثم قل اللهم ان فلان بن فلان ظلمنى و ليس لى أحد أصول به عليه غيرك فاستوف لى ظلامتى الساعة الساعة بالاسم الذى إذا سئلك به المضطر أجبتة فكشفت ما به من ضر و مكنت له فى الأرض و جعلته خليفتك على خلقك فاسئلك ان تصلى على محمد و ال محمد و ان تتوفى ظلامتى الساعة الساعة، فسترى ما تحب.

و قال فى مكارم الأخلاق: صلاة الانتصار من الظالم، عن ابى عبد الله عليه السلام انه قال إذا طلبت بمظلمة فلا تدع على صاحبك فان الرجل يكون مظلوما فلا يزال يدعو حتى يكون ظالما، و لكن إذا ظلمت فاغتسل وصل ركعتين فى موضع لا يحجبك من السماء، ثم قل - ثم ذكر الدعاء، و فى آخره: فإنك لا تلبث حتى ترى ما تحب.

[السابع عشر للأمن من الخوف من ظالم]

السابع عشر للأمن من الخوف من ظالم فيغتسل و يصلّى ركعتين و يحسر عن ركبتيه و يجعلهما قريبا من مصلاه و يقول مائة مرة

يا حي يا قيوم يا حي لا إله إلا أنت برحمتك استغيث فصل على محمد و ال محمد و أغثنى الساعة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١١٣

الساعة، ثم يقول اسئلك ان تصلى على محمد و ال محمد و ان تطف بى و ان تغلب لى و ان تمكر لى و ان تخدع لى و ان تكفينى مؤنة فلان بن فلان بلا مؤنة، و هذا دعاء النبى صلى الله عليه و آله يوم احد.

و فى مكارم الأخلاق صلاة الخوف من الظالم: اغتسل وصل ركعتين و اكشف عن ركبتيك مما يلي المصلى و قل مأه مرة يا حي يا قيوم- يا حي- نسخه- لا إله إلا أنت برحمتك استغيث فصل على محمد و ال محمد و أغثنى الساعة، فإذا فرغت من ذلك فقل اسئلك اللهم ان تصلى على محمد و ال محمد و ان تطف لى و ان تغلب لى و ان تمكر لى و ان تخدع لى و ان تكيد لى و ان تكفينى مؤنة فلان بن فلان،- فان هذا دعاء النبى صلى الله عليه و آله يوم احد.

[الثامن عشر لدفع النازلة]

الثامن عشر لدفع النازلة يصوم الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر و عند الزوال من الأخير يغتسل.

لم أجد فى كتب الدعاء ما يدل على استحباب الغسل لدفع النازلة على ما فى المتن، نعم ذكر فى زاد المعاد استحباب عمل الاستفتاح فى كل شهر للوصول إلى المطلوب، و لعل نظر المصنف (قده) الى ذلك (و كيف كان) فعلى ما ذكره المجلسى يصح القول باستحباب الصوم فى أيام البيض من كل شهر و الغسل عند الزوال من اليوم الأخير لكن لمريد عمل الاستفتاح كما يستحب الصوم فيها مطلقا و لو لغير مريده.

[التاسع عشر للمباهلة مع من يدعى باطلا]

التاسع عشر للمباهلة مع من يدعى باطلا.

و فى موثق سماعة قال و غسل المباهلة واجب، بناء على عدم تقدير كلمه (يوم) لأصله عدمه و ان المراد بالوجوب تأكد الاستحباب، و خبر ابى مسروق المروى عن الصادق عليه السلام فى الكافى قال قلت انا نكلم الناس فنحتج عليهم بقول الله عزّ و جلّ أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ، فيقولون نزلت فى أمراء السرايا فنحتج بقول الله عزّ و جلّ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى فيقولون نزلت فى مودة قبرى المسلمين فنحتج بقول الله عزّ و جلّ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ فيقولون نزلت فى المؤمنين، فلم ادع شيئا مما حضرنى ذكره من هذا و شبهه الا ذكرته فقال لى إذا كان ذلك فادعهم إلى المباهلة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١١٤

قلت فكيف اصنع، قال أصلح نفسك ثلاثا، و أظنه قال و صم و اغتسل و ابرز أنت و هو الى الجبان فشبك أصابعك اليمنى فى اصابعهم، ثم أنصفه و ابدء بنفسك و قل اللهم رب السموات و الأرضين عالم الغيب و الشهادة الرحمن الرحيم ان كان أبو مسروق جحد حقا و ادعى باطلا فانزل عليه حسبانا من السماء أو عذابا أليما، ثم رد الدعاء عليه فقل و ان كان فلان جحد حقا و ادعى باطلا- فانزل عليه حسبانا من السماء أو عذابا أليما، ثم قال فإنك لا تلبث الا ان ترى ذلك، قال فو الله ما وجدت خلقا يجيبنى الى ذلك (قال فى الجواهر) و قول الراوى- و أظنه قال- يختص بالصوم و لا يعم الاغتسال- كما هو ظاهر.

[العشرون لتحصيل النشاط للعبادة]

العشرون لتحصيل النشاط للعبادة أو لخصوص صلاة الليل فعن فلاح السائل ان أمير المؤمنين عليه السلام كان يغتسل فى الليالى

البارة لأجل تحصيل النشاط لصلاة الليل.

و عن فلاح السائل: رأيت في بعض الاخبار ان مولانا عليا عليه السلام كان يغتسل في الليالي الباردة طلبا للنشاط،- و ظاهره الاغتسال لطلب النشاط في مطلق العبادة، و يحتمل ارادة خصوص صلاة الليل لانساقها من إطلاق العبادة في الليل، و لعله لذلك تردد المصنف (قده)، مع ان في مستدرک الوسائل نقل عن فلاح السائل انه عليه السلام كان يغتسل في الليالي الباردة طلبا للنشاط في صلاة الليل.

[الحادى و العشرون لصلاة الشكر]

الحادى و العشرون لصلاة الشكر.

و عن الغنيّة الإجماع على استحباب الغسل لها و قد يدعى دخولها في الحوائج لقوله تعالى لِيُنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ، قال في الجواهر و لم نقف على خبر يدل على استحباب الغسل لها و ان كان أصل صلاة الشكر مرويا عن الكافى.

[الثانى و العشرون لتغسيل الميت و لتكفينه]

الثانى و العشرون لتغسيل الميت و لتكفينه.

و الظاهر ارادة استحباب الغسل لمن يريد تغسيل الميت أو تكفينه ممن لم يمس بدنه و لم يجب عليه غسل المس - كما ذكره بعضهم - و قد يستدل له بما فى خبر ابن مسلم، و فيه: الغسل فى سبعة عشر موطنًا- الى ان قال- و إذا غسلت ميتا و كفنته- بعطف كفنته على غسلت بالواو- كما فى التهذيب، أو بكلمة (أو) كما فى الخصال

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١١٥

(و قال المجلسى قدس سره) فى توضيحه: قيل المراد ارادة التكفين اى يستحب إيقاع غسل مس الميت قبل التكفين و قيل باستحباب الغسل لتغسيل الميت و تكفينه قبلهما و ان لم يمس، و ظاهر الخبر لزوم الغسل بعد تكفين الميت، و يمكن حمله على الاستحباب كما يظهر من غيره أيضا استحباب الغسل للمس بعد الغسل أو حمله على ما إذا مس ميتا لم يغسل و ان تيمم، فان الظاهر وجوب الغسل لمسه- الى ان قال- و ذكر المس بعد ذلك تعميم بعد التخصيص و حمله بعض الأصحاب على ما بعد الغسل استحبابا و هو بعيد جدا (انتهى) و لا- يخفى انه مع تكثر هذه الاحتمالات لا يمكن استفادة استحباب الغسل لمن يريد تغسيل الميت أو تكفينه- و لو لم يمس الميت- فالقول به مما لا دليل عليه.

[الثالث و العشرون للحجامة]

الثالث و العشرون للحجامة على ما قيل و لكن قيل انه لا دليل عليه و لعله مصحف الجمعة:

و فى خبر زرارة المروى فى الكافى: إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزأك غسلك ذلك للجنازة و الحجامة- على نسخة- و الجمعة- على نسخة اخرى، قال المجلسى فى مرآت العقول: و المراد لغسل الحجامة و تطهيرها لا- لغسلها و كأنها سهو من النساخ.

[الرابع و العشرون لإرادة العود الى الجماع]

الرابع و العشرون لإرادة العود الى الجماع لما نقل عن الرسالة الذهبية أن الجماع بعد الجماع بدون الفصل بالغسل يوجب جنون

الولد لكن يحتمل ان يكون المراد غسل الجنابة بل هو الظاهر.

و فى المروى عن الرسالة الذهبية التى كتبها الرضا عليه السلام للمأمون و الجماع بعد الجماع من غير فصل بينهما بغسل يورث للولد الجنون،- و فيه احتمالات و هى احتمال ان يكون الغسل- بالضم- و ارادة غسل الجنابة- كما هو الظاهر- و احتمال ان يكون الغسل بالضم و ارادة غسل آخر بعنوان غسل اعادة الجماع، و احتمال ان يكون الغسل بالفتح و يكون المراد تطهير الإله من الدنس، و كلا- الاحتمالين الأخيرين بعيدان، و ان كان احتمال الأول منهما أبعد فلا ظهور للحديث فى استحباب الغسل بعنوان الإعادة للجماع، مضافا الى ان المستفاد من الخبر هو كراهة العود الى الجماع قبل الغسل لا استحباب الغسل للعود اليه، و قد مر فى مبحث غسل الجنابة كراهة الجماع للمحتلم قبل الغسل للمروى فى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١١٦

مجالس الصدوق و خصاله: و كره أن يغشى الرجل المرأة و قد احتلم حتى يغتسل من احتلامه الذى رأى فان فعل و خرج الولد مجنونا فلا يلومن الا نفسه (و فى المعبر) نفى كراهة تكرار الجماع من غير فصل بالغسل و نسب نفيها إلى جماعة من الأصحاب، قال و يدل عليه ما روى عن النبى صلى الله عليه و آله انه كان يطوف على نساءه بغسل واحد، و ربما يستبعد ذلك خصوصا مع منافاته مع القسم بين أزواجه صلى الله عليه و آله (و كيف كان) فلا بأس بالقول بالكراهة استنادا الى ما فى الرسالة الذهبية، و الله العالم.

[الخامس و العشرون الغسل لكل عمل يتقرب به الى الله]

الخامس و العشرون الغسل لكل عمل يتقرب به الى الله كما حكى عن ابن الجنيد و وجهه غير معلوم و ان كان الإتيان به لا بقصد الورود لا بأس به.

و المحكى عن ابى على استحباب الغسل للدخول فى كل مشهد أو مكان شريف و لكل زمان شريف و لكل فعل يتقرب به الى الله تعالى، قال فى الجواهر: و لعله لحجية القياس عنده، و قال فى المستند و يومى الى استحبابه لكل زمان شريف استدلالهم لثبوت بعض الأغسال بشرافة الزمان، و قد تقدم ذلك فى المسائل السابقة.

[القسم الثانى ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذى فعله]

إشارة

القسم الثانى ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذى فعله.

و كان الفعل سببا لاستحبابه كقتل الوزغ مثلا

و هى أغسال

[أحدها غسل التوبة]

أحدها غسل التوبة على ما ذكره بعضهم من انه من جهة المعاصى التى ارتكبها أو بناء على انه بعد الندم الذى هو حقيقة التوبة لكن الظاهر انه من القسم الأول كما ذكر هناك و هذا هو الظاهر من الاخبار و من كلمات العلماء و يمكن ان يقال انه ذو

جهتين فمن حيث انه بعد المعاصى و بعد الندم يكون من القسم الثانى و من حيث ان تمام التوبه بالاستغفار يكون من القسم الأول و خبر مسعدة بن زياد فى خصوص استماع الغناء فى الكنيف و قول الامام عليه السلام له فى آخر الخبر: قم فاغتسل فصل ما بدالك يمكن توجيهه لكل من أوجهين و الأظهر انه لسرعة قبول التوبه أو لكمالها فى كون التوبه سببا لاستحباب الغسل كقتل الوزغ و رؤيه المصلوب، أو انها غاية له كالزيارة التى هى غاية للغسل مثلا، أو انها ذات وجهين، وجوه، ظاهر بعضهم هو الأول فعن المبسوط فى مقام عدّ الأغسال المستحبة: و غسل التوبه و الكافر إذا أسلم، بل مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١١٧

فى ظاهر المعتمد إسناده إلى الأصحاب حيث يقول ان استحباب الغسل للكافر إذا أسلم مذهب الأصحاب، و هو الظاهر من بعض الاخبار المتقدمة المحكية عن المستدرک. و يمكن ان يوجه ذلك بكون الغسل من جهة ارتكاب المعاصى التى ارتكبتها، أو يقال بأن التوبه عبارة عن الندم و هو متقدم على الغسل و ان كان الاستغفار متأخرا عنه. (و لا يخفى ما فى الوجهين) لمخالفة الأول منهما لظاهر كلماتهم من التعبير بكون الغسل للتوبه لا للمعاصى المتقدمة، و الوجه الثانى أيضا ضعيف فان الندم المجرد عن الاستغفار ليس توبه بل هى عبارة عن الندم مع التلطف بالاستغفار و العزم على تركه فيما يأتى، كما يعتبر فى التوبه عن الكفر إظهار الشهادتين و لا يكتفى بالندم المجرد، و ظاهر ما تقدم من اخبار آداب الإسلام ان إظهار الشهادتين كان بعد الغسل.

فالظاهر هو الوجه الثانى كما هو ظاهر الأكثرين من تعبيرهم بغسل التوبه و هو المترادف من بعض الاخبار المتقدمة كالخبر المروى عن الجعفریات، و يمكن ان يوجه بكون الغسل حينئذ شرطا لسرعة قبول التوبه كالصلاة التى أمر بها فى بعض أخبارها أو انه شرط لكمالها (و خبر مسعدة بن زياد) فى موضوع الاستماع الى الغناء قابل الانطباق على الوجهين فيقال بان الغسل فيه ذو جهتين، (و كيف كان) فالظاهر عدم ثمره مهمة مترتبة على الوجوه المذكورة.

[الثانى الغسل لقتل الوزغ]

الثانى الغسل لقتل الوزغ و يحتمل ان يكون للشكر على توفيقه لقتله حيث انه حيوان خبيث و الاخبار فى ذمه من الطرفين كثيرة ففى النبوى: اقتلوا الوزغ و لو فى جوف الكعبة، و فى آخر من قتله فكأنما قتل شيطانا، و يحتمل ان يكون لأجل حدوث قداره من المباشرة لقتله.

المحكى عن جماعة من الأصحاب استحباب الغسل لقتل الوزغ، و يستدل له بالمروى فى روضة الكافى و بصائر الدرجات و الخرائج و الجرائع عن الصادق عليه السلام، عن الوزغ، قال عليه السلام رجس و هو مسخ كله، فإذا قتله فاغتسل، و عن الهداية انه روى ان العلة فى ذلك انه يخرج من الذنوب فيغتسل منها (و استشكل فى المعتمد) فى إثبات استحبابه بعدم حجية الخبر الدال على استحبابه، و قال: ان العلة لا جدوى فيها، و لو صحت لما

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١١٨

اختص الحكم بقتل الوزغ بل ينبغى القول باستحباب الغسل عند الإتيان بكل مكفر للذنوب (و أجيب) بعدم المانع فى حجية الخبر المذكور بعد كونه فى الكافى و عمل جملة من الأصحاب به و لم يثبت اعراض الباقيين عنه و لا معارض له، و ظاهر الأمر فيه و ان كان هو الوجوب الا انه يحمل على الاستحباب لقيام الإجماع على عدم وجوبه، و اما العلة المذكورة فى خبر الهداية فلا يلزم التعدى بها عن مورد النص لكون العلة الشرعية من قبيل الحكم لا يلزم فيها الاطراد (و العمدة) فى إثبات الاستحباب هو الخبر الأول، و اما العلة فلا حاجة إليها بعد كونها مذكورة فى خبر مرسل كما لا حاجة الى الاحتمالين المذكورين فى المتن من كونه

لأجل الشكر لله في حصول التوفيق لقتله أو لحصول القذارة من قتله، بل يكفينا الأمر بالغسل المصرح به في خبر الكافي، والله هو الحكيم.

[الثالث غسل المولود]

الثالث غسل المولود و عن الصدوق و ان حمزة وجوبه لكنه ضعيف، و وقته من حين الولادة حين عرفنا بالتأخير الى يومين أو ثلاثة لا يضر و قد يقال إلى سبعة أيام و ربما قيل ببقائه إلى آخر العمر و الاولى على تقدير التأخير عن الحين العرفي الإتيان به برجاء المطلوبة.

المشهور استحباب غسل المولود، و عن الغنية دعوى الإجماع عليه، و عن ظاهر السرائر نفى الخلاف فيه، و عن الصدوق و ابن حمزة القول بوجوبه لظاهر موثقة سماعه:

غسل المولود واجب، و لكن الأقوى ما هو المشهور من الاستحباب لظاهر ما دل على حصر الغسل الواجب فيما عداه فلا بد من حمل الواجب في الموثقة على مطلق الثبوت لاستعماله كثيرا في الاخبار في هذا المعنى أو يحمل على تأكيد الاستحباب، و مع الغض عن ذلك فلا يصح الإسناد إليه في إثبات الوجوب لإعراض الأصحاب عنه.

(و ربما يستدل) للاستحباب بخبر ابي بصير عن الصادق عليه السلام: اغسلوا صبيانكم من الغمر فان الشيطان يشم الغمر فيفزع الصبي، و لكن الظاهر ان الخبر غير مرتبط بالمقام فان الغمر بالتحريك الدسم و الزهومة من اللحم كالوضر من السمن و الزيت، فالخبر وارد في غسل يد الصبي من دسومة اللحم و لا- ربط له بغسل المولود، فالعمدة في إثبات الاستحباب موثقة سماعه بضميمة الإجماع المحكى على عدم الوجوب.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١١٩

و يبقى الكلام في أمرين (الأول) ظاهر خبر سماعه و كونه في مقام تعداد الأغسال هو كون غسل المولود كسائر الأغسال الواجبة و المسنونة، لا- انه بمعنى الغسل (بالفتح)، فما عن بعضهم من احتمال انه تنظيف صرف فلا يعتبر فيه قصد القرية و لا الترتيب المعترف في سائر الأغسال (ضعيف) و الاستدلال له بأنه لازالة القذر عنه ساقط، فإن الحكمة في غير واحد من الأغسال كغسل الجمعة النظافة و هي لا تنافي اشتراط ما يشترط فيها من النية و غيرها، و دعوى انصراف ما دل على اعتبار الترتيب عن هذا الغسل غير مسموعة لعدم وجه للانصراف.

(الثاني) ان وقت هذا الغسل هو حين الولادة عرفا على ما هو المعمول عندهم و المعهود بينهم و هو قبل ان يلبس المولود ملابسه أو يلف في ثوبه، و ربما يتوسع فيه الى يومين أو ثلاثة لصدق المولود عليه، و في الجواهر: بل إلى سبعة أيام، و حكى عن المعترف نفى البعد عنه،- و لا بأس به لصدق الاسم، و اما احتمال بقاء الوقت ما دام العمر فضعيف ساقط، بل الاولى على تقدير التأخير عما هو المعمول من حين الولادة ان يؤتى بالغسل برجاء المطلوبة لا بقصد الورود.

[الرابع الغسل لرؤية المصلوب]

إشارة

الرابع الغسل لرؤية المصلوب و ذكروا ان استحبابه مشروط بأمرين أحدهما ان يمشى لينظر اليه متعمدا فلو اتفق نظره أو كان مجبوراً لا يستحب الثاني ان يكون بعد ثلاثة أيام إذا كان مصلوبا بحق لا قبلها بخلاف ما إذا كان مصلوبا بظلم فإنه يستحب معه

مطلقا و لو كان فى الـيومين الأولين لكن الدليل على الشرط الثانى غير معلوم الا دعوى الانصراف و هى محل منع نعم الشرط الأول ظاهر الخبر و هو من قصد الى مصلوب فنظر اليه و جب عليه الغسل عقوبه و ظاهره ان من مشى اليه لغرض صحيح كأداء الشهادة أو تحملها لا يثبت فى حقه الغسل.

لا إشكال فى رجحان الغسل عند رؤية المصلوب فى الجملة، و الأصل فى ذلك ما رواه الصدوق فى الفقيه مرسلا حيث قال و روى ان من قصد إلى رؤية مصلوب فنظر اليه و جب عليه الغسل عقوبه، و لكن يقع البحث عن أمور

[الأول ان المشهور عدم وجوب هذا الغسل]

(الأول) ان المشهور عدم وجوب هذا الغسل،

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٢٠

و عن الغنية دعوى الإجماع على استحبابه و عن المصايح اتفاق المتأخرين على الندب، و المنسوب الى الصدوق (قده) هو الوجوب، و لعل الوجه فى نسبته اليه هو ذكره لهذا المرسل فى الفقيه مع التزامه فى أوله بالعمل بما يرويه فيه، لكن المنسوب اليه عدم بقائه على ما التزم به، و الله العالم، و حكى عن ابى الصلاح أيضا وجوبه، حيث قال: الأغسال المفروضة ثمانية وعددها- الى ان قال- و غسل القاصد لرؤية المصلوب من المسلمين بعد ثلاثة، و علله بأنه شرط فى تكفير الذنب و صحة التوبة فيلزم العزم عليه (و الأقوى ما عليه المشهور) لضعف الخبر سنداً و المنع عن دلالته على الوجوب فى مقابل الندب لما عرفت فى غسل المولود من إطلاق الوجوب على الثبوت بالمعنى الأعم فى الاخبار كثيرا و مع تسليم تامية السند و الدلالة فلا يمكن الاستناد إليه فى إثبات الوجوب لإعراض الأصحاب عنه بل يمكن دعوى عدم عامل به فى ذلك لما عرفت ما فى نسبة الوجوب الى الصدوق و استدلال ابى الصلاح بما حكى عنه من التعليل الظاهر فى كونه هو المعتمد عنده فى ذهابه الى الوجوب، و اما إثبات الاستحباب فلكفاية مثل هذا الخبر فى إثباته مع ذهاب المشهور اليه و ذلك لقاعدة التسامح.

[الثانى اشترطوا فى استحباب هذا الغسل المشى إليه عامدا ليراه]

(الثانى) اشترطوا فى استحباب هذا الغسل المشى إليه عامدا ليراه

فلا استحباب فيما إذا اتفق النظر اليه من غير ان يتعمد، و لا فيما سعى لينظر اليه فلم يتفق رؤيته له و لا فيما إذا مشى اليه لغرض آخر فاتفق ان رآه، و لا- فيما إذا مشى و نظر اليه مجورا فيهما (و يدل على ذلك) ظاهر المرسل المتقدم: من قصد إلى رؤية مصلوب فنظر اليه و جب عليه الغسل عقوبه، حيث انه دال على اعتبار القصد إلى الرؤية فلا يكفى النظر بحسب الاتفاق، كما ان قوله فنظر اليه يدل على اعتبار النظر بعد المشى اليه، و قوله عقوبه يدل على اعتبار الاختيار فى السعى و النظر فلا يكفى السعى و النظر إذا كان مجورا فيهما إذ لا عقوبه فى صورة الإيجاب.

[الثالث صرح غير واحد من الأصحاب باعتبار كون السعى للنظر بعد الثلاثة]

(الثالث) صرح غير واحد من الأصحاب باعتبار كون السعى للنظر بعد الثلاثة،

و فى المصايح نسبته إلى الأصحاب ما عدا الصدوق و المفيد، و ادعى فى الغنية الإجماع

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٢١

على استحباب الغسل فى السعى إلى النظر بعد الثلاثة، و ظاهره اعتبار القيد المذكور فى معقد إجماعه، و علل ذلك فى

المصلوب بحق بان الغسل إنما أمر به عقوبته وهو يقتضى اختصاصه بالنظر المحرم أو المرجوح إذ لا عقوبته إذا لم يكن النظر محرما ولا مرجوحا فيختص بما إذا كان بعد الثلاثة فإن الصلب انما شرع وجعل حده ثلاثة أيام لينظر الناس اليه ويكون لهم عبرة و يمنعهم ذلك عن اقتراف ما ارتكبه المصلوب من القبيح الذى استحق الصلب به، فلا عقوبته للناظرين اليه.

و اما المصلوب ظلما ففي كونه كالمصلوب بالحق في اختصاص الحكم بالنظر اليه بعد الثلاثة- كما ادعاه بعضهم- أو اختصاص الحكم بخصوص المصلوب بحق فلا- يستحب الغسل فى السعى إلى النظر الى المصلوب بالباطل مطلقا- كما حكى عن الصيمرى، أو اختصاص التقييد بالثلاثة بما إذا كان مصلوبا بالحق، فيستحب الغسل فى المصلوب بالباطل و لو فى الثلاثة (وجوه) أقواها الأخير، و ذلك لإطلاق النص و ثبوت ما يوجب الأخذ بإطلاقه و انتفاء ما يوجب تقييده بما بعد الثلاثة، لعدم الندب شرعا إلى رؤيته كما كان فى المصلوب بالحق فيشملة إطلاق المرسل، لكن غير واحد من الأصحاب أطلقوا القول بالتقييد بما بعد الثلاثة و لم يقيده بالمصلوب بالحق، بل المصرح به فى محكى جامع المقاصد و الروض و غيرهما التصريح بتعميم الحكم للمصلوب بالحق و الباطل، و ما ذكرنا من التفصيل هو المطابق للقواعد و الأصول و الله العالم.

[الرابع ظاهر التعليل فى المرسل - اعنى كونه عقوبه]

(الرابع) ظاهر التعليل فى المرسل - اعنى كونه عقوبه

هو اختصاص مورده بما إذا لم يكن النظر لغرض شرعى كأداء الشهادة أو تحملها و نحو ذلك فلا يثبت فيما كان راجحا شرعا و ذلك لعدم ثبوت العقوبه فى الأمر الراجح فضلا عن الواجب.

[الخامس ان مبدء الثلاثة فيما اشترط فيه كونه بعدها هو من حين الصلب]

(الخامس) ان مبدء الثلاثة فيما اشترط فيه كونه بعدها هو من حين الصلب

لا من حين الموت، فلو تخلف الموت عن الصلب اعتبرت الثلاثة من وقت الصلب، و ذلك لإطلاق المرسل المذكور اعنى قوله من قصد الى مصلوب (إلخ) حيث انه يعم السعى إلى النظر اليه و لو لم يمت بعد، مضافا الى ان الثلاثة من حين الصلب هى المدة التى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٢٢

يترك فيها المصلوب شرعا، مات أو لم يمت، خلافا للمحكى عن بعضهم حيث جعل مبدأها الموت، و لا وجه له.

[السادس قد ظهر مما ذكرنا فى الأمر السابق انه لا فرق بين كون المصلوب حيا أو ميتا]

(السادس) قد ظهر مما ذكرنا فى الأمر السابق انه لا فرق بين كون المصلوب حيا أو ميتا

فلو بقى حيا الى بعد الثلاثة ثبت الغسل فى رؤيته، و ذلك أيضا للإطلاق و لا يضر انصرافه الى الميت منه لكونه ناشيا من غلبه الوجود لندرة البقاء حيا الى بعد الثلاثة، و مثل هذا الانصراف لا يمنع من التمسك بالإطلاق.

[السابع المقتول بغير الصلب لا غسل فى السعى إلى رؤيته]

(السابع) المقتول بغير الصلب لا غسل فى السعى إلى رؤيته

سواء كان بحق أو باطل لعدم الدليل عليه، كما انه لا غسل فى رؤية المصلوب بعد إنزاله لكون الظاهر من المرسل هو المصلوب

الباقى على هيئة الصلب و ان المشى و النظر اليه يكون فى حال تلبسه بتلك الهيئة.

[الثامن) لو سعى فى الثلاثة للنظر اليه بعدها فالأقوى ثبوت الغسل]

(الثامن) لو سعى فى الثلاثة للنظر اليه بعدها فالأقوى ثبوت الغسل

كما صرح به فى المصاييح حاكيا له عن ظاهر المعظم، و لا ينافيه ظهور تعلق الظرف فى قولهم- من سعى الى مصلوب ليراه بعد ثلاثة أيام- بالسعى لا بالرؤية، لأن هذا التعلق محمول على اتحاد زمان السعى و الرؤية، و الا فالمراد اناطة الحكم بالنظر بعد الثلاثة، و منه يظهر ثبوت الغسل أيضا لو سعى فى الثلاثة لينظر فيها أو بعدها إذا اتفق النظر بعدها لما عرفت من اناطة الحكم بالنظر بعدها.

[التاسع) ظاهر تعليل هذا الحكم بالعقوبة هو اعتبار كون المصلوب مسلما]

(التاسع) ظاهر تعليل هذا الحكم بالعقوبة هو اعتبار كون المصلوب مسلما

و هو المأخوذ فى معقد الإجماع المحكى عن الغنية، فلا غسل فى المصلوب الكافر لعدم احترامه فلا عقوبة فى السعى إلى رؤيته (و احتمال فى الجواهر) ان يكون هذا هو مراد الجميع، و لكن يمكن ثبوت الغسل فى الكافر أيضا بدعوى أن المنقصة الحاصلة فى النفس انما هى بنفس رؤية المصلوب لا من جهة احترامه، بل النظر الى تلك الهيئة يوجب للإنسان حزاة لا ترتفع الا بالغسل غاية الأمر ان تلك المنقصة و الحزاة ليستا بمثابة يجب رفعها بل يستحب، و لعل هذا هو الأظهر، و الا فلا دليل على حرمة النظر الى المصلوب المسلم أيضا ما لم ينته الى هتكه و توهينه.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٢٣

[الخامس غسل من فرط فى صلاة الكسوفين مع احتراق القرص]

إشارة

الخامس غسل من فرط فى صلاة الكسوفين مع احتراق القرص اى تركها عمدا فإنه يستحب ان يغتسل و يقضيها و حكم بعضهم بوجوبه و الأقوى عدم الوجوب و ان كان الأحوط عدم تركه و الظاهر انه مستحب نفسى بعد التفريط المذكور و لكن يحتمل ان يكون لأجل القضاء كما هو مذهب جماعة فالأولى الإتيان به بقصد القربة لا بملاحظة غاية أو سبب، و إذا لم يكن الترك عن تفريط أو لم يكن القرص محترقا لا يكون مستحبا و ان قيل باستحبابه مع التعمد مطلقا و قيل باستحبابه مع احتراق القرص مطلقا. الكلام يقع فى هذا المتن فى أمور

[الأول اختلف فى وجوب هذا الغسل و استحبابه على قولين]

(الأول) اختلف فى وجوب هذا الغسل و استحبابه على قولين

فالمحكى عن غير واحد من القدماء كالمفيد فى المقنعة و الشيخ فى غير واحد من كتبه و غير هما هو الوجوب، و عن الخلاف دعوى الإجماع عليه و مال إليه فى محكى المنتهى و المدارك، و المشهور بين المتأخرين هو الاستحباب بل عن الغنية الإجماع عليه، و ظاهر الاخبار الواردة فى المقام يدل على الأول.

(ففى خبير محمد بن مسلم) المروى فى الخصال عن الباقر عليه السّلام: الغسل فى سبعة عشر موطنًا- الى ان قال- و غسل الكسوف إذا احترق القرص كلّهُ فاستيقظت و لم تصل فعليك ان تغتسل و تقضى الصلاة (و صحيح محمد بن مسلم أيضا) المروى فى التهذيب عن أحدهما عليه السّلام: إذا احترق القرص كله فاغتسل (و مرسل حريز) عن الصادق عليه السّلام: إذا انكسف القمر فاستيقظ الرجل فكسل ان يصلى فليغتسل من غد و ليقض الصلاة، و ان لم يستيقظ و لم يعلم بانكساف القمر فليس عليه الا القضاء بلا غسل (و عن الفقه الرضوى):

و ان انكسف الشمس أو القمر و لم تعلم به فعليك ان تصلّيها إذا علمت، فان تركتها متعمدا حتى تصبح فاغتسل و صلّ، و ان لم يحترق القرص فاقضها و لا تغتسل.

و قد أخذ القائلون بالوجوب بظاهرها فأفتوا بالوجوب، و لكن المتأخرين حملوها على الاستحباب للأخبار الواردة فى حصر الأغسال الواجبة فيما عداه، و لإشعار أخبار المقام بالاستحباب من حيث عدّ هذا الغسل فى ضمن الأغسال المسنونة و تخصيص مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٢٤

الفرض فى خبر ابن مسلم المروى عن الخصال و خبره المروى فى التهذيب بغسل الجنابة، و لأن المحكى عن أكثر القائلين بالوجوب فى مبحث صلاة الايات هو القول بالاستحباب فى باب الطهارة، و للإجماع المحكى عن المصباح على الاستحباب، هذه هى الوجوه التى استند و إليها فى نفي الوجوب، و لا يخفى ان رفع اليد عن ظاهر الاخبار الآمرة بالغسل الدالة على الوجوب بمثل هذه الوجوه لا يخلو عن الاشكال، فالقول بالوجوب لو لم يكن أقوى يكون أحوط.

[الثانى المصرح به فى غير واحد من كتب الأصحاب ثبوت هذا الحكم فى مورد خسوف القمر و كسوف الشمس]

(الثانى) المصرح به فى غير واحد من كتب الأصحاب ثبوت هذا الحكم فى مورد خسوف القمر و كسوف الشمس، و فى المصباح انه محل وفاق، و عن بعضهم دعوى الإجماع عليه، و يدل على التعميم ما فى الرضوى من التصريح بهما و دلالة مرسل حريز على ثبوته فى خسوف القمر، فما فى خبر الخصال من التعبير بغسل الكسوف لا بد فيه من حمله على ارادة التعميم لإطلاق الكسوف على ما يعمهما كثيرا، بل يمكن فيه ترجيح ارادة خصوص خسوف القمر لظهور كونه فى الليل من قوله عليه السّلام فاستيقظت و لم تصل، كما لا يخفى.

[الثالث هل الأمر بهذا الغسل سواء كان وجوبيا أو نديبا نفسى أو غيرى]

(الثالث) هل الأمر بهذا الغسل سواء كان وجوبيا أو نديبا نفسى أو غيرى وجهان، من ان الظاهر ان الأمر به انما هو عقوبة أو كفارة لتفريطه فى ترك الصلاة فيكون نظير الغسل لرؤية المصلوب، و من ان ظاهر الأمر فى مرسل حريز فليغتسل و ليقض الصلاة، و كذا فى الفقه الرضوى من قوله فان تركتها متعمدا حتى تصبح فاغتسل وصل، و كذا فى خبر ابن مسلم المروى فى الخصال من قوله فعليك ان تغتسل و تقضى الصلاة و مقارنته الأمر بالغسل فيها مع الأمر بقضاء الصلاة ان الأمر بالغسل لأجل الإتيان بالقضاء فعلى القول بالوجوب يكون الغسل حينئذ شرطا فى صحة القضاء، و لعل الأظهر هو الثانى فإن ذكر الأمر بالقضاء بعد الأمر بالغسل كالصريح فى كون المطلوب هو الإتيان بالقضاء مغتسلا من غير فصل بينهما و اما إطلاق خبر محمد بن مسلم المروى فى التهذيب فلا بد من تنزيهه على غيره من اخبار الباب من كون الأمر بالغسل

لإتيان القضاء، مضافا الى ما فى الحدائق من استظهار كون هذا لخبر بعينه هو خبره المروى فى الخصال و انما ذكره الشيخ (قده) فى التهذيب مختصرا فيكون النقيضه من قلمه الشريف، و اما استظهار كون هذا لغسل عقوبه و كفارة للتفريط فى الأداء فلا ينافى كون الغسل أيضا شرطا فى إتيان القضاء على القول بالوجوب أو مستحبا للإتيان به، و لعل الاولى - كما فى المتن - الإتيان بالغسل بقصد القربه من غير نيه كونه الغايه للقضاء، و الأحوط مع ذلك ان يأتى بالقضاء بعد الغسل من غير الفصل بينهما بناقض كما هو شأن الأغسال الفعلية التى شرعت لإتيان فعل بعدها، و الله العالم.

[الرابع المشهور اختصاص مشروعيه هذا الغسل بما إذا فرط فى الأداء]

(الرابع) المشهور اختصاص مشروعيه هذا الغسل بما إذا فرط فى الأداء حتى خرج وقت الصلاة و هو الظاهر من غير واحد من اخبار الباب الا ما هو المتراءى من إطلاق خبر محمد بن مسلم المروى فى التهذيب: إذا احترق القرص كله فاغتسل، و لعله لذلك قال فى محكى المختلف باستحباب الغسل للأداء أيضا إذا احترق القرص كله و حكى ذلك عن المدارك و المفاتيح و شرحه أيضا.

(و فيه) ما مر فى الأمر المتقدم من ان الظاهر كون هذا الخبر بعينه هو ما فى الخصال الا ان الشيخ (قده) لم ينقله بتمامه و أسقط الزيادة التى فيه فى الخصال - كما ادعاه فى الحدائق - مستشهدا باتحادهما فى الراوى و المروى عنه، مضافا الى انه مطلق يجب تقييده بغيره من اخبار الباب كقوله عليه السلام فى مرسل حريز: إذا استيقظ الرجل فكسل ان يصلى فليغتسل (إلخ) و قوله عليه السلام فى خبر الخصال إذا احترق القرص كله فاستيقظت و لم تصل فاغتسل، و ما فى الفقه الرضوى: فإن تركتها متعمدا حتى تصبح فاغتسل و صل.

(فان قلت) ان حمل المطلق على المقيد انما هو فى الأحكام الإلزاميه دون المستحبات بل يؤخذ بإطلاق المطلق فيها و يحمل المقيد اما على التأكيد أو على كونه أفضل الأفراد (قلت) ظاهر الخبر المذكور هو الوجوب النفسى للغسل فإنه لم يذكر فيه انه للأداء و هو خلاف الإجماع إذ لم يقل أحد بأن احتراق القرص من غير تفريط فى الصلاة موجب للغسل وجوبا نفسيا، و حينئذ فيجب حمله على الاستحباب، و ما حكى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٢٦

عن المختلف هو الاستحباب للأداء و هو غير ظاهر من الخبر بل ظاهره بعد الحمل على الاستحباب هو الاستحباب النفسى و هو أيضا خلاف الإجماع فما يستفاد من الخبر لا يمكن ان يكون مستندا للاستحباب الغيرى اعنى استحبابه للأداء، فلا محيص عما ذكرناه من تقييده بصورة التفريط فلا مشروعيه للغسل للأداء.

[الخامس المشهور ان مشروعيه هذا لغسل مشروطه بأمرين]

(الخامس) المشهور ان مشروعيه هذا لغسل مشروطه بأمرين

أحدهما - التفريط فى أداء الصلاة حتى يتركها عمدا - الثانى - احتراق القرص كله (و المحكى عن المقنع و الذكرى) عدم اعتبار التعمد فى ترك الصلاة فذهبا إلى مشروعيه الغسل و لو فاتت الصلاة من غير تعمد، و لعل مستندهما هو إطلاق خبر ابن مسلم المتقدم الذى عرفت ما فيه، و المحكى عن المرتضى (قده) عدم اعتبار الشرط الثانى فاكتمى فى الاستحباب بمطلق الكسوف و الخسوف و لو مع عدم استيعاب القرص و هو الظاهر من إطلاق مرسل حريز إذ لم يشترط فيه احتراق القرص، و يردده صريح غيره من الاخبار و فتاوى الأصحاب و ما فى الرضوى المتقدم: و ان لم يحترق القرص فاقضها و لا تغتسل، و الله العالم.

[السادس غسل المرأة إذا تطيبت لغير زوجها]

السادس غسل المرأة إذا تطيبت لغير زوجها ففي الخبر أيما امرأة تطيبت لغير زوجها لم تقبل منها صلاة حتى تغتسل من طيبها كغسلها من جنابتها، واحتمال كون المراد غسل الطيب من بدنها كما عن صاحب الحدائق بعيد ولا داعي له.

الخبر المذكور رواه في الكافي عن سعد بن ابى عمرو الجلاب عن الصادق عليه السلام و رواه في الفقيه مرسلًا، قال في الحدائق بعد ذكر الخبر عن الوسائل: الظاهر ان المراد بالاعتسال في الخبر انما هو غسل الطيب و ازالته عن بدنها بان تبلغ فيه كما تبلغ في غسلها من جنابتها بإيصال الماء الى جميع بدنها و شعرها (أقول) و ما ذكره و ان كان هو الظاهر من قوله حتى تغتسل من طيبها الا انه لا يلائم مع قوله: كغسلها من جنابتها، إذ الظاهر منه كون الغسل من الطيب كالغسل من الجنابة، و تقدير المبالغة في الغسل بعيد جدا، مضافا الى إمكان القول بظهور قوله تغتسل في الغسل بالضم و الا

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٢٧

لكان الأليق ان يقال حتى تغتسل طيبها، فلا بأس بالقول باستحباب الغسل في المورد المذكور، و اما ما يوهمه ظاهر الخبر من وجوب الغسل و انه شرط لصحة صلواتها فمما لم يذهب إليه أحد فيما اعلم فلا بد من الحمل على اشتراط الغسل لقبول صلواتها و كمالها لا في أصل صحتها.

[السابع غسل من شرب مسكرا فنام]

السابع غسل من شرب مسكرا فنام ففي الحديث عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله ما مضمونه: ما من احد نام على سكر إلا و صار عروسا للشيطان الى الفجر فعليه ان يغتسل غسل الجنابة.

فعن جامع الاخبار و تفسير ابى الفتوح عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله. ما من احد يبيت سكرانا الا- كان للشيطان عروسا الى الصباح فإذا أصبح وجب عليه ان يغتسل كما يغتسل من الجنابة فان لم يغتسل لم يقبل منه صرف و لا عدل، و لم أر في عبارات الفقهاء من يفتى باستحبابه الا- ان ظاهر المتن استحبابه، و لا بأس بالقول به إذا دل عليه الدليل، و ظاهر الخبر و ان كان وجوبه لكنه يحمل على الاستحباب للإجماع على عدم وجوبه.

[الثامن غسل من مس ميتا بعد غسله]

الثامن غسل من مس ميتا بعد غسله.

و حكى القول باستحبابه عن جامع البهائي و عن المفاتيح و شرحه و الحديثه تبعاً للشيخ في الاستبصار، و يدل عليه موثقة عمار المروية في التهذيب و الاستبصار عن الصادق عليه السلام: يغتسل الذي غسل الميت و كل من مس ميتا فعليه الغسل و ان كان الميت قد غسل، و حملها الشيخ في الاستبصار على الاستحباب و لعل حمله هو المنشأ لإسناد الاستحباب اليه (و كيف كان) فلا بأس به بعد وجود القائل به و قيام الدليل عليه، و استشكله في الجواهر و قال: و فيه بحث، و لم يبين وجهه.

[مسائل]

[مسألة (١) حكى عن المفيد استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مغلنون النجاسة]

مسألة (١) حكى عن المفيد استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مظنون النجاسة و لا وجه له.

و حكى هذا عن المفيد فى كتاب الاشراف، و قال فى الجواهر و لعله للاحتياط (أقول) لو كان المحكى عنه هو الغسل بالضم لم يكن هناك وجه للاحتياط فان الغسل عبادة تحتاج فى إثبات رجحانها الى دليل و لا وجه للاحتياط إذا لم يكن هناك ما يحتمل مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٢٨

كونه دليلا- على رجحانه، و يحتمل حينئذ كون مراد المفيد هو الغسل بالفتح، و عليه فيحسن الاحتياط دفعا لاحتمال تنجس البدن.

و ربما يعد من الأغسال المسنونة غسل المجنون إذا أفاق و دليله غير معلوم و ربما يقال انه من جهة احتمال جنابته حال جنونه لكن على هذا يكون من غسل الجنابة الاحتياطية فلا وجه لعدده منها.

و حكى استحبابه عن نهاية العلامة، قال لما قيل ان من زال عقله انزل (انتهى) و ظاهر تعليقه هو ان الجنون يوجب الإنزال لا انه يحتمل الإنزال فى حال الجنون، فالمحكى لا يطابق مع فى المتن (و كيف كان) فلا وجه للقول باستحبابه كما نفاه العلامة (قده) فى المنتهى و قال لعدم الدليل عليه، و فى مصباح الفقيه: الاولى تركه لان استحبابه محكى عن الحنابلة.

كما لا وجه لعدا اعادة الغسل لذوى الأعذار المغتسلين حال العذر غسلا ناقصا مثل الجبيرة و كذا عد غسل من رأى الجنابة فى الثوب المشترك احتياطا فان هذه ليست من الأغسال المسنونة.

المحكى عن كشف اللثام استحباب الغسل لذوى الأعذار إذا اغتسلوا فى حال عذرهم ما هو تكليفهم من الغسل الناقص، قال: خروجا عن خلاف من أوجه و حكاه عن الشهيد فى البيان و النلفية، و حكى عن كشف اللثام أيضا استحبابه لمن رأى الجنابة فى الثوب المشترك، و أنت ترى ان شيئا منهما لا يكون من الأغسال المسنونة بل هو غسل الجنابة يؤتى به احتياطا، و هذا بناء على أخذ العناوين الواجبة كالجنابة و المس و نحوهما أو المستحبة كالجمعة و الزيارة و نحوهما فى متعلق الأمر ظاهر، إذ الأمور به بالأمر الوجوبى أو الندبى حينئذ ليس هو الغسل المطلق بل غسل الجنابة مثلا أو غسل الجمعة، فالمأمور به فى كل من عناوين الأغسال مغاير مع الآخر، و حينئذ فلا يصح عدّ غسل الجنابة احتياطا من أغسال المندوبة، فإن حسن الاحتياط لا يوجب تعلق الأمر بنفس الغسل بحيث يكون الغسل مأمورا به بالأمر الاستحبابى بل الاحتياط مقتضى لإتيان الغسل بماله من العنوان- أعنى الجنابة- بداعى احتمال الأمر، و اين هذا من الغسل المستحب (نعم)

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٢٩

لو قلنا بان الأمر فى جميع الأغسال متعلق بشيء واحد و هو عنوان الغسل المطلق أمكن القول بصحة عد ما يأتى من غسل الجنابة احتياطا من الأغسال المسنونة بأن يقال انه لا يجب قصد غسل الجنابة بل يقصد الغسل بداعى الاحتياط و يكون نفس الغسل المطلق راجحا لأجل حسن الاحتياط، و لكن المستظهر من الأدلة هو الأول، و قد مر الكلام فى ذلك فى مبحث تداخل الأغسال من مباحث غسل الجنابة مستوفى.

[مسألة (٢) وقت الأغسال المكانية]

مسألة (٢) وقت الأغسال المكانية كما مر سابقا قبل الدخول فيها أو بعده لإرادة البقاء على وجهه، و يكفى الغسل فى أول اليوم ليومه و فى أول الليل ليلته بل لا يخلو كفاية غسل الليل للنهار و بالعكس من قوة و ان كان دون الأول فى الفضل، و كذا القسم الأول من الأغسال الفعلية وقتها قبل الفعل على الوجه المذكور، و اما القسم الثانى منها فوقتها بعد تحقق الفعل إلى آخر العمر و ان كان الظاهر اعتبار إتيانها فورا ففورا.

وقت الأغسال الزمانية هو ذاك الزمان الذي استحسب الغسل فيه لا- مقدما عليه و لا- متأخرا عنه الا فيما قام الدليل على جواز تقديمه أو تأخيره، و وقت الأغسال المكانية هو قبل دخول ذلك المكان عند إرادته أو بعد الدخول للبقاء فيه متطهرا، و وقت الأغسال الفعلية التي يكون الفعل غاية لها كوقت الأغسال المكانية، و يكفي غسل أول اليوم ليومه و أول الليل لليلته، و قد تقدم في الأمر الثاني في فصل الأغسال المكانية تفصيل ذلك، و اما الأغسال الفعلية التي يكون الفعل سببا لها فوقتها بعد الفعل و لكن بحيث يكون إتيانها مستندا الى الفعل الذي هو سبب له، و استدل للجواهر لفوريته بعموم ما يدل على المسارعة و الاستباق، و لأن الأغسال السببية قد شرعت أما عقوبه كالغسل عند رؤيه المصلوب أو للمبادره إلى عمل كالتوبه أو للتفأل كالخروج من الذنوب لقتل الوزغ أو لشيء يكره البقاء عليه كمس الميت، و الكل تناسب الفوريه، قيل و هو ظاهر الأصحاب و الاخبار الواردة في تلك الأسباب بل قد يفهم منها التوقيت عند التأمل (انتهى).

[مسألة (٣) ينتقض الأغسال الفعلية من القسم الأول و المكانية بالحدث الأصغر]

مسألة (٣) ينتقض الأغسال الفعلية من القسم الأول و المكانية بالحدث الأصغر من اي سبب كان حتى من النوم على الأقوى و يحتمل عدم انتقاضها بها مع استحباب اعاتها كما عليه بعضهم لكن الظاهر ما ذكرنا.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٣٠

قد تقدم في المسألة الثانية عشر من غسل الجمعة ان الأغسال الزمانية لا تنتقض بالحدث الأصغر و كذا الأغسال الفعلية التي يكون الفعل سببا لها فلا تنتقض بالحدث فلا يجب اعاتها به للأصل و ظواهر الأدلة و الإجماع المحكى على ذلك و لان الفعل الذي كان سببا لها لم يكن سببا الا لايتانها مرة واحدة فلا دليل على التكرار بعد الحدث، و اما الفعلية التي يكون الفعل غاية لها التي منها الأغسال المكانية، ففي انتقاضها بالحدث الأصغر مطلقا يوما كان أو غيره، أو عدم انتقاضها به كذلك، أو التفصيل بين النوم و غيره من النواقض بالنقض في الأول دون الأخير (وجوه) المحكى عن العلامة و الشهيد و ابى العباس هو الأول و نسبة بعض المحققين في مورد النوم إلى الأصحاب مشعرا بدعوى الإجماع عليه للأخبار المعتبرة الصريحة في الغسل للإحرام و الغسل لدخول مكة (ففى صحيح نضر بن سويد) عن ابى الحسن عليه السلام عن الرجل يغتسل للإحرام ثم ينام قبل ان يحرم قال عليه السلام عليه اعادة الغسل (و صحيح ابن الحجاج) قال سئلت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يغتسل لدخول مكة ثم ينام فيتوضأ قبل ان يدخل، أ يجزيه أو يعيد، قال لا يجزيه انما دخل بوضوء، - و غير ذلك من الاخبار الواردة في باب الإحرام، و هى و ان كانت في باب الإحرام و دخول مكة الا ان الأصحاب كما فى المصابيح لم يفرقوا بينهما و بين غيرهما لاتحاد الوجه و اشعار ما فى صحيح ابن الحجاج من قوله عليه السلام: انما دخل بوضوء، كما ان اقتصارها بمورد النوم أيضا غير ضائر لكونه من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى مضافا الى إشعار ما فى صحيح ابن الحجاج المتقدم أنفا بتعميم الحكم.

(و موثق ابن عمار) فى غسل الزيارة، المروى فى التهذيب- عن الكاظم عليه السلام، و فيه سئلته عن غسل الزيارة يغتسل بالنهار و يزور بالليل بغسل واحد، قال عليه السلام يجزيه ان لم يحدث، فإن أحدث ما يوجب وضوء فليعد غسله، و مثله المروى فى الكافي الا ان فيه: يغتسل الرجل بالليل و يزور بالليل- الى ان قال- فليعد غسله بالليل،- و هذان الخبران يشملان جميع الأحداث، و يتعدى عن موردهما الى غيره لما تقدم فى الاخبار الواردة فى غسل الإحرام و دخول مكة.

و المحكى عن ابن إدريس هو الثانى أعنى عدم الانتقاض مطلقا لتركه العمل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٣١

باخبار الآحاد و انتفاء ما عداها من المتواترات و الإجماع، و لإطلاق ما دل على اجزاء غسل اليوم ليومه و الليل لليلته كخبر عمر

بن يزيد و خير ابى بصير و خير عثمان بن يزيد المتقدمة كلها فى أول فصل الأغسال المكانية (ص) (و لا يخفى ما فيه) بعد ضعف مبناه و لزوم الأخذ بالأخبار المذكورة ههنا و لو لم تبلغ حد التواتر.

(و المحكى) عن ظاهر غير واحد من الأصحاب هو التفصيل بين النوم و غيره بالقول بالنقض فى الأول دون الأخير (و استدلوا) بورود الاخبار فى النوم فقط فيبقى غيره تحت الأصل و عموم ما دل على الاجتراء بغسل اليوم إلى آخر النهار و بغسل الليل إلى آخره مع غلبة تخلل الحدث فى هذه المدة (و فيه) ما تقدم من ان ذكر النوم انما هو من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى مضافا الى عموم ما دل على انتقاض غسل الزيارة بمطلق الحدث الأصغر و التعليل الوارد فى ذيل صحيح ابن الحجاج، فالحق ما عليه المشهور من النقض بما يوجب الوضوء مطلقا للأخبار المتقدمة، لكنها معارضة بصحيح عيص بن القاسم قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل للإحرام بالمدينة و يلبس ثوبين ثم ينام قبل ان يحرم، قال عليه السلام ليس عليه غسل،- و قد جميع بينه و بين الاخبار المتقدمة بحمل هذا الخبر على عدم الانتقاض و حمل الاخبار المتقدمة على استحباب الإعادة مع عدم الانتقاض نظير الوضوء التجديدى، و هذا ما حكاه فى المتن عن بعضهم و لعله العلامة الطباطبائي (قده) فى مصابيح.

(و لا- يخفى ما فيه) من ارتكاب خلاف الظاهر لا سيما مع ما فى صحيح ابن الحجاج من قوله: لا يجزئه انما دخل بوضوء، و حمله على عدم الاجزاء فى كمال الفضل بعيد فى الغاية، و الأصوب حمله على ارادة نفي الوجوب دفعا لتوهم وجوبه و لا يبعد دعوى ظهوره فى ذلك، و مع الغض عنه فهو موهون بالاعراض عن العمل به، و الله العاصم.

[مسألة (٤) الأغسال المستحبة لا تكفى عن الوضوء]

مسألة (٤) الأغسال المستحبة لا تكفى عن الوضوء فلو كان محدثا يجب ان يتوضأ للصلاة و نحوها قبلها أو بعدها و الأفضل قبلها و يجوز إتيانه فى أثناءها إذا جرى بها ترتيبا.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٣٢

المشهور على ان شيئا من الأغسال الواجبة و المستحبة لا تكفى عن الوضوء الا غسل الجنابة و انه لو كان محدثا و جب الوضوء لما يشترط فيه، قبل الغسل أو بعده و ان الأفضل ان يكون قبله و يجوز إتيانه فى أثناء الغسل إذا اتى به ترتيبا لا ارتماسيا و قد استوفينا البحث عن كل واحدة من هذه الجهات فى أبحاث غسل الجنابة ص و أشرنا إليه فى أحكام الحائض.

[مسألة (٥) إذا كان عليه أغسال متعددة]

مسألة (٥) إذا كان عليه أغسال متعددة زمانية أو مكانية أو فعلية أو مختلفة يكفى غسل واحد عن الجميع إذا نواها جميعا بل لا يبعد كون التداخل قهريا لكن يشترط فى الكفاية القهرية ان يكون ما قصده معلوم المطلوبية لا- ما يؤتى به بعنوان احتمال المطلوبية لعدم معلومية كونه غسلا صحيحا حتى يكون مجزيا عما هو معلوم المطلوبية.

مبنى التداخل القهرى هو كون وحدة مهية الغسل مثل مهية الوضوء، إذ عليها يكون التداخل على الوجه القهرى السببى و لا محالة يكون على وجه العزيمة لا الرخصة، و التحقيق تعدد ماهية الأغسال و ان التداخل مسببى و يكون على وجه الرخصة، و قد استوفينا البحث عن جميع ذلك فى مبحث التداخل من أبحاث غسل الجنابة ص ٣٣٦ من المجلد الرابع.

[مسألة (٦) نقل عن جماعة كالمفيد و المحقق و العلامة و الشهيد و المجلسى استحباب الغسل نفسا]

مسألة (٦) نقل عن جماعة كالمفيد و المحقق و العلامة و الشهيد و المجلسى استحباب الغسل نفسا و لو لم يكن هناك غاية

مستحبه أو مكان أو زمان، و نظرهم فى ذلك الى مثل قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ و قوله ان استطعت ان تكون بالليل و النهار على طهارة فافعل و قوله عليه السّلام اى وضوء اطهر من الغسل و اى وضوء انقى من الغسل و مثل ما ورد من استحباب الغسل بماء الفرات من دون ذكر سبب أو غاية الى غير ذلك لكن إنبات المطلب بها مشكل.

و قد حررنا حكم هذه المسألة فى مسألة (٢٠) من مسائل الأغسال الزمانية مستوفى.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٣٣

[مسألة (٧) يقوم التيمم مقام الغسل]

مسألة (٧) يقوم التيمم مقام الغسل فى جميع ما ذكر عند عدم التمكن منه.

و يأتى حكم هذه المسألة فى أبحاث التيمم فى المسألة العاشرة من أحكامه إنشاء الله، و قد انتهى بنا الكلام فى الأغسال المسنونة فى الرابع عشر من شهر محرم الحرام سنة ألف و ثلاثمائة و ثلاث و ثمانين، و الحمد لله على إفضاله، و يلحق هذا الفصل البحث عن التيمم إنشاء الله تعالى.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٣٤

[فصل فى التيمم]

إشارة

فصل فى التيمم و يسوغه العجز عن استعمال الماء و هو يتحقق بأمر

التيمم فى اللغة بمعنى القصد، و منه قوله تعالى وَ لَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ، اى لا تقصدوا (و شرعا) - بناء على ثبوت الحقيقة الشرعية - هو القصد المخصوص، اى القصد الى الصعيد لمسح الوجه و اليدين على الكيفية الواردة فى الشريعة، و على هذا فيكون من باب النقل من الأعم إلى الأخص كظائره مثل الصلاة و الصوم و الحج، و فى المدارك بعد ذكره معناه اللغوى انه نقل فى الشرع الى الضرب على الأرض و المسح بالوجه و اليدين على وجه القربة (انتهى) و على ما ذكره يكون من قبيل النقل من المباين الى المباين (و كيف كان) فالبحت عنه يقع فى فصول خمسة (١) عن الأسباب المسوغة له (٢) عما يجوز التيمم به (٣) عن شرائطه (٤) عن كفيته (٥) عن احكامه.

الفصل الأول فى مسوغاته و اختلفت العبائر فى عددها، ففى المنتهى انها ها إلى ثمانية، و هى: فقد الماء، و الخوف من استعماله، و الاحتياج اليه من العطش و نحوه، و الحرج، و فقد الإله التى يتوصل بها الى الماء، و الضعف عن الحركة، و خوف الزحام يوم الجمعة و عرفة، و ضيق الوقت (و فى الشرائع) جعلها ثلاثة و هى فقد الماء، و عدم الوصلة اليه، و الخوف، و لعل ما سواها من الأسباب الثمانية يرجع الى هذه الثلاثة إلا ضيق الوقت، و على هذا فيمكن إرجاع الكل إلى أمر واحد و هو ما ذكره الشهيد (قده) فى الذكري من العجز عن استعمال الماء، و له أسباب تكون الأمور المذكورة فى المنتهى منها، و عليه المحققون من المتأخرين، و تبعهم المصنف - قدس الله أسرارهم -

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٣٥

فقال و يسوغه العجز عن استعمال الماء، و هو يتحقق بأمر،

[مسوغات التيمم]

أحدها عدم وجدان الماء بقدر الكفاية للغسل أو الوضوء في سفر كان أو حضر، و وجدان الماء الغير الكافي كعدمه، و يجب الفحص عنه إلى اليأس إذا كان في الحضر، و في البرية يكفي الطلب غلوة سهم في الحزنه و لو لأجل الأشجار، و غلوة سهمين في السهله في الجوانب الأربع بشرط احتمال وجود الماء في الجميع، و مع العلم بعدمه في بعضها يسقط فيه، و مع العلم بعدمه في الجميع يسقط في الجميع، كما انه لو علم وجوده فوق المقدار و جب طلبه مع بقاء الوقت، و ليس الظن به كالعالم في وجوب الأزيد و ان كان أحوط خصوصا إذا كان بحد الاطمئنان بل لا- يترك في هذه الصورة فيطلب الى ان يزول ظنه، و لا- عبرة بالاحتمال في الأزيد.

في هذا المتن أمور (الأول) ان من الأمور المسوغه للتيمم عدم وجدان الماء بقدر الكفاية للغسل عند وجوبه أو الوضوء كذلك (في الجملة) و يدل عليه الأدلة الثلاثة من الكتاب و السنه و الإجماع، فمن الكتاب الآيتان المباركتان في سورة النساء و سورة المائدة (و من السنه) صحيح محمد بن حمران و جميل بن دراج قالا قلنا للصادق عليه السلام: امام قوم أصابته جنابه في السفر و ليس معه ما يكفيه للغسل، أ يتوضأ و يصلى بهم، قال عليه السلام لا، و لكن يتيمم الجنب و يصلى بهم فان الله تعالى قد جعل التراب طهورا، و في التهذيب: كما جعل الماء طهورا (و صحيح حماد بن عثمان) قال سئلت الصادق عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء، أ يتيمم لكل صلاة، فقال عليه السلام لا، هو بمنزله الماء (و صحيح عبد الله بن سنان) قال سمعت الصادق عليه السلام يقول إذا لم يجد الرجل طهورا و كان جنبا فلمسح من الأرض و ليصل فإذا وجد الماء فليغتسل، قد اجزئه صلوته التي صلى (و خبر ابى عبيدة الحذاء) قال سئلت الصادق عليه السلام عن المرأة الحائض ترى الطهر في السفر و ليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها و قد حضرت الصلاة، قال إذا كان معها مقدار ما تغسل فرجها فتغسله ثم تيمم و تصلى، الى غير ذلك من الاخبار التي سيمر عليك بعضها في المباحث الآتية، و اما الإجماع فهو محقق عندنا بل ضرورة المذهب على ثبوته في الجملة.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٣٦

(الأمر الثاني) حكى في المدارك عن بعض العامة ان الصحيح الحاضر إذا عدم الماء كالمحبوس و من انقطع عنه الماء يترك التيمم و الصلاة، لأن التيمم مشروط بالسفر أو المرض، كما يدل عليه قوله تعالى وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ، ثم قال و بطلانه ظاهر لان ذكر السفر في الآية خرج مخرج الغالب لان عدم الماء في الحضر نادر، و إذا خرج الوصف مخرج الغالب انتفت دلالته على نفي الحكم عما عدا محل الوصف (انتهى) و لعله الى هذا أشار في المتن بقوله: في سفر كان أو حضر، و حكى عن الشافعي سقوط التيمم و الصلاة إذا كان السفر طويلا، و لعله مبنى على الاستحسان من حيث مناسبة طول السفر و المشقة منه لسقوط أصل التكليف، و لا حاجة لنا الى التكلف في رده.

(الأمر الثالث) إذا وجد الماء و كان غير كاف للغسل أو الوضوء فهل هو كعدم الوجدان رأسا في وجوب التيمم، أو انه يجب عليه غسل ما يمكن غسله به، و ذلك لقاعدة الميسور، و جهان، المحكى عن الشيخ في بعض أقواله الاكتفاء بالتلفيق، و هو مذهب العامة- على ما في الروض، و عن الشيخ البهائي حيث قال: و للبحث في المنع عن التبعض مجال، و حكى عن العلامة في النهاية أيضا، لكن عبارته المحكية لا تطابق الحكاية، فعنه (قده) في النهاية انه قطع بان المحدث لو وجد من الماء ما لا يكفي

لطهارته لم يجب عليه استعماله، بل يتيمم: و احتتمل فى الجنب مساواته للمحدث و وجوب صرف الماء الى بعض الأعضاء لجواز وجود ما يكمل به الطهارة، قال: و الموالاة ساقطة هنا بخلاف المحدث (انتهى).

و هذه العبارة- كما ترى- لا دلالة فيها على التبعض فى الغسل من جهة قاعدة الميسور، بل انما احتتمل وجوب صرف الماء فى بعض الأعضاء فى الغسل من جهة عدم وجوب الموالاة فيه دون الوضوء، و ان كان يرد عليه ان عدم اعتبار الموالاة فى الغسل لا يوجب الفرق المذكور فان الاحتياط فى الغسل بصرف الماء فيما يكفيه من غسل بعض الأعضاء- كما ذكره (قده)- و ان كان ممكنا، الا انه ليس بأرجح من ان يحتاط بحفظ الماء الى ان يصل الى ما يكمل به الغسل- ان أمكن ذلك- فيغتسل بالمجموع مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٣٧

و يغسل جميع الأعضاء، و هذا الاحتياط ممكن فى الوضوء أيضا، و لعله أولى بالرعاية من الأول إذ به يتمم من غسل جميع الأعضاء مع الجزم بالنية دون الأول لأنه حين الإتيان بغسل بعض الأعضاء لا يتأتى له القصد الى الغسل الا برجاء الإتمام إذا وجد الماء لباقي الأعضاء.

(و كيف كان) فيستدل لهذا القول- على تقدير وجود القائل به- بقاعدة الميسور و ان ما لا يدرك كله لا يترك كله و عليه فلا فرق بين الوضوء و الغسل (و يرد عليه أولا) ما تكرر منافى هذا الكتاب و أثبتناه فى الأصول من ان العمل بقاعدة الميسور موقوف على تنقيح موضوعها بان يعد ما يمكن إتيانه من المأمور به ميسور إله و تشخيص ذلك الى العرف، فربما يكون ذلك واضحا عندهم كما إذا تعذر القيام فى الصلاة فان الصلاة جالسا تعد ميسورا للصلاة قائما، و ربما يكون عدمه بينا كتعذر الصلاة كلها الا السلام، فان السلام بانفراده لا يعد عندهم ميسورا للصلاة، و قد يخفى ذلك على العرف، و فى مثله يحتاج الى عمل الأصحاب- لا لانجبار سند القاعدة- فإنها من القواعد المسلمة، بل لتشخيص موضوعها فإنهم إذا عملوا بها فى مورد يستكشف انهم فهموا كون الباقي ميسورا للكلى، و نظير ذلك أيضا فى باب القرعة، فإنها لكل أمر مشكل، و تشخيص كون المورد من المشكل محتاج الى عمل الأصحاب لا لان سند دليل اعتبار القرعة يحتاج فى انجباره الى عملهم، و لما لم يكن المقام- اعنى التبعض فى الوضوء و الغسل- مما عمل به الفقهاء و كان تشخيص موضوع القاعدة فيه غير جليّ فالاعتماد على القاعدة فى الحكم بالتبعض لا مورد له.

(و ثانيا) ان مورد القاعدة فيما إذا كان الأمر متعلقا بموضوع ذى اجزاء و شرائط فتعذر بعض اجزائه أو شرائطه، لا ما إذا كان المأمور به امرا بسيطا و لو كان المحصل له امرا مركبا ذا اجزاء، و المقام من هذا القبيل (بيان ذلك) انا فصلنا الكلام فى باب غسل الجنابة بما لا مزيد عليه ص. و قلنا ان المأمور به فى الوضوء و الغسل هو المسبب الحاصل من الغسلتين و المسحيتين فى الوضوء و من غسل جميع الأعضاء فى الغسل لا نفس الغسل و المسح، و حصول ذلك المسبب- أعنى الطهارة- لا يناط بانتهاء الغسلات و المسحات بحيث

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٣٨

يتوقف حصوله على انتهاء الغسل أو الوضوء، بل حصوله تدريجى على نحو يحصل بغسل كل عضو أو مسحه طهارة ذلك العضو لا مطلقا بل بشرط تعقبه ببقية الغسلات و المسحات على النحو المعقول من الشرط المتأخر، فيكون الباقي من الغسلات و المسحات واجبا فى نفسه و شرطا فى حصول الطهر لما تقدم غسله أو مسحه نظير الركعات فى الصلاة حيث ان الركعة الثانية شرط فى صحة الركعة الأولى، فالتكليف إذا كان متعلقا بالمسبب و كان لا يحصل الا على هذا النحو فإذا تعذر بعض اجزاء السبب لا- يمكن ان يجعل الميسور منها واجبا بقاعدة الميسور، إذ القاعدة لا- تثبت سببية الميسور من اجزاء السبب لحصول المسبب و المفروض شرطية كل جزء من السبب لتأثير سائر الاجزاء منه.

(و الحاصل) ان القاعدة يصح جريانها فيما إذا كان المأمور به نفس الاجزاء بالأسر، و اما إذا كان المسبب منها هو المأمور به و لم يكن كل جزء محصلاً له بالتدرّيج على نحو الإطلاق بل المحصل اما كل جزء مقيداً بتعقبه ببقية الاجزاء و لو كان على التدرّيج أو انه يحصل عند تمام الاجزاء على نحو تصوير النقل في باب الفضولي فلا محل للتمسك بها.

(و ثالثاً) ان التمسك بالقاعدة يصح فيما إذا لم يتم على خلافها دليل، و المقام مما قام الدليل على عدم تبعض الطهارة (كصحيح محمد بن مسلم) عن أحدهما عليهما السلام في رجل أجنب في السفر و معه ماء قدر ما يتوضأ به، قال عليه السّلام يتيمم و لا يتوضأ (و خبر الحلبي) المروي في الكافي عن الصادق عليه السّلام في الرجل يجنب و معه قدر ما يكفيه من الماء لوضوء الصلاة، أ يتوضأ أو يتيمم، قال عليه السّلام بل يتيمم، الا ترى انه جعل عليه نصف الوضوء «١» و خبر الحسين بن علاء عنه عليه السّلام عن الرجل يجنب و معه من الماء بقدر ما يكفيه لوضوئه للصلاة، أ يتوضأ بالماء أو يتيمم، قال عليه السّلام يتيمم، الا ترى انه جعل عليه نصف الطهور.

و المفهوم من هذه الاخبار و لو من حيث السكوت في مقام البيان عدم

(١) اي حمل عليه مسح نصف أعضاء الوضوء تخفيفاً و الأمر بالوضوء مع احتياجه الى الماء ينافي التخفيف (مرآت العقول).

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٣٩

و جوب صرف الماء في غسل بعض الأعضاء، فإن من له الماء بقدر ما يتوضأ به يمكنه غسل بعض أعضاء الغسل به، اللهم الا ان يقال بمنع كونها في مقام البيان من هذه الجهة و انها في مقام نفى وجوب الوضوء لا في مقام نفى وجوب غسل بعض الأعضاء، هذا في باب الغسل، و اما في باب الوضوء فالإجماع قائم على عدم التفكيك و التبويض إلا الجبيرة على التفصيل فيها، بل و في باب الغسل أيضاً إذ ليس فيه مخالف معلوم منا الا ما تقدم من حكايته عن بعض كتب الشيخ مع انه ادعى الإجماع في الخلاف على عدم التبويض و انه إذا كان عنده ما لا يكفيه لغسله أو وضوئه تيمم إجماعاً، و قد عرفت حال المحكى عن نهاية العلامة، فلا ينبغي الإشكال في الحكم أصلاً.

ثم انه لا فرق في الحكم المذكور من عدم مشروعية التبويض بين ان يكون منشأ قلة الماء أو مرض في بعض الأعضاء مانع من وصول الماء اليه - غير موارد الجبيرة - أو كان على بعض أعضائه نجاسة لا يستطيع غسلها لالم و نحوه كما صرح به غير واحد من الفقهاء كالشيخ في المبسوط و الخلاف، و المحقق في المعتمد، و العلامة في المنتهى، و ان قال الشيخ في المبسوط و الخلاف ان الأحوط غسل الأعضاء الصحيحة ثم التيمم ليكون مؤدياً صلواته بيقين، لكنك خبير بأنه لا وجه لهذا الاحتياط.

(الرابع) يجب الفحص عن الماء في الجملة فلا يصح التيمم قبله، قال العلامة في المنتهى: و يجب الطلب عند إعواز الماء فلو أخل به مع التمكن لم يعتد بتيممه، و هو مذهب علمائنا اجمع (انتهى).

و يستدل على وجوبه اما عقلاً فبان موضوع وجوب التيمم هو فقدان الماء و عدم وجدانه، و مع احتمال وجود الماء بالطلب يشك في تحقق هذا الموضوع فلا يصح ترتب الحكم عليه، و هذا حكم كلي عقلي في كل ما يتوقف فيه إحراز الموضوع على الفحص كالرجوع إلى الأصول العملية عند الشك المتوقف استقراره على الفحص، و كالعامل بأحكام الشك في الركعات، المتوقف استقراره على التروي (و منه يظهر) ان مقدار الفحص اللازم عقلاً هو ما ذكرناه من إحراز موضوع فقدان و عدم الوجدان و اليأس عن الوصول اليه من

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٤٠

غير فرق بين الحضر و السفر و بين الأرض الحزنة و السهلة و انه لا تقدير في مقدار الطلب عقلاً بمقدار غلوة سهم أو أكثر، هذا

ما تقتضيه القواعد العامة.

و اما بحسب الروايات الواردة في المقام (ففى حسنة زرارة) عن أحدهما عليهما السلام قال إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام الوقت باقيا فإذا خاف ان يفوته الوقت فليتمم و يصل في آخر الوقت فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه و ليتوضأ لما يستقبل،- و تخصيصها الطلب بالمسافر لعله من جهة ان المسافر لا يحصل له اليأس من وجود الماء الا بالطلب بخلاف الحاضر فان فقدانه مما يقطع به غالبا من غير حاجة الى الفحص لاطلاع الإنسان على وجود الماء و عدمه فى الحضر من غير مؤنة الفحص، و اما ما فى الخبر من إطلاق الأمر بالطلب ما دام الوقت باقيا فهو مقيد عقلا بعدم حصول اليأس من الوصول اليه فهذه الرواية مطابقة مع ما تقتضيه القواعد العامة.

و هي هنا رواية أخرى فى خصوص من كان فى البرية تدل على تحديد مقدار الطلب و هى ما رواه السكونى عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن آبائه عن عليّ عليهم السلام قال يطلب الماء فى السفر ان كان حزونة فغلو و ان كانت سهلة فغلوتين لا يطلب أكثر من ذلك،- فهذا الخبر يدل على كفاية المقدار المذكور فيه و ان لم يحصل به اليأس من الماء فيخرج به عن القواعد العامة و ما ذكرناه من حكم العقل، فلا يجب الطلب أكثر من ذلك فى البرية.

و لكن عن المحقق الأردبيلي (قده) عدم وجوب هذا لمقدار أيضا و انه مستحب لما ورد من الاخبار الدالة على عدم وجوبه (كخبر داود الرقى) عن الصادق عليه السلام قال قلت له عليه السلام أكون فى السفر و يحضرنى الصلاة و ليس معى ماء و يقال ان الماء قريب منا فاطلب و انا فى وقت يمينا و شمالا، فقال عليه السلام لا تطلب و لكن تيمم فإنى أخاف عليك التخلف عن أصحابك فتضل و يأكلك السبع (و خبر يعقوب بن سالم) قال سئلت الصادق عليه السلام عن الرجل لا يكون معه ماء و الماء عن يمين الطريق أو يساره غلوتين أو نحو ذلك، قال عليه السلام لا آمن ان يغرر بنفسه فيعرض له لص أو سبع (و خبر على بن سالم) عنه عليه السلام قال قال له داود الرقى أفاطلب يمينا و شمالا، فقال عليه السلام لا تطلب الماء يمينا و لا شمالا و لا فى بئر، مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٤١
إن وجدته على الطريق فتوضأ و ان لم تجده فامض.

قال الأردبيلي (قده) فى محكى مجمع الفائدة انه ليس عليه- اى على وجوب الفحص- دليل، و الأصل يقتضى العدم، و الإجماع غير ظاهر، و ما نقل فيه من الخبر ليس بصحيح و لا صريح و هو خبر النوفلى عن السكونى، و هو معارض بما ورد فى رواية على بن سالم: لا يطلب الماء يمينا و شمالا، و هذه أوضح دلالة و سندا و ان كان على بن سالم مجهولا، و الاستحباب طريق الجمع (انتهى).

و لا يخفى ما فى كلامه زيد فى علو مقامه لما عرفت من قيام الدليل على وجوب الفحص عقلا و دلالة حسنة زرارة المتقدمة على وجوبه و بهما ينقطع الأصل لو سلم كون مقتضاه البراءة من وجوب الطلب، مع انه قيل ان الأصل هنا يقتضى الاشتغال القاضى بوجوب الفحص و تحصيل القطع بالخروج عن عهدة التكليف بالصلاة مع الطهور المتوقف على إحراز العجز عن الطهارة المائية الذى هو شرط فى طهورية الترابية (لا يقال) ان القدرة على الطهارة المائية شرط فى تعلق التكليف بها فما لم يحرز القدرة ينفى وجوبها- أى الطهارة المائية- بالأصل فيتعين الترابية (لأننا نقول) القدرة على امتثال التكليف شرط عقلى يجب عند الشك فيها إحرازها على ما هو الحكم فى الشروط العقلية على ما تبين فى موضعه، مع انه على تقدير كونه شرطا شرعيا يجرى فيها البراءة لا يجدى فى إحراز العجز عن المائية الذى هو شرط فى صحة الترابية الا على القول بالأصل المثبت، هذا ما قيل فى تنقيح ما يقتضيه الأصل فى المقام.

(أقول) الظاهر كون القدرة على الماء شرطا شرعيا للطهارة المائية فإن مقابلة الطهارة المائية فى الآية الكريمة مع الطهارة الترابية

مع جعل موضوع الترابية هو الفاقد للماء كاشفه عن كون الموضوع في المائية أيضا هو الواجد، فكأنه قيل: الواجد للماء يجب عليه الوضوء أو الغسل، و الفاقد له يجب عليه التيمم فتكون القدرة مأخوذة في موضوع الخطاب بالمائية، و لكن أصالة البراءة عن الطهارة المائية لا ينقح بها موضوع الخطاب بالتيمم فان موضوعه العجز عن الماء، و بالأصل لا يثبت عنوان العجز الا على الأصل المثبت.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٤٢

و اما عدم ظهور الإجماع فهو غير ضائر بعد عدم ظهور الخلاف أيضا، مضافا الى تعدد نقل الإجماع في غير واحد من العبار كالخلاف والغنية والمنتهى و جامع المقاصد والتذكرة والتنقيح وغيرها، و اما ما ورد من الاخبار مما يدل على وجوب الفحص فرواية زرارة حسنة لا بأس بالعمل بها، و رواية السكوني منجبرة بعمل الأصحاب و اعتمادهم عليها و ليس في دالتهما أيضا ضعف و ان وجب الجمع بينهما على ما سيأتى إنشاء الله تعالى.

و اما الاخبار التي جعلها معارضة لما دل على وجوب الفحص فلا تصلح للمعارضة (اما أولا) فلضعفها سندا و لا جابر لها فإن الشهرة قائمة على خلافها، و على فرض صحتها فهي معرض عنها لا تصلح للاستناد إليها (و اما ثانيا) فلان محل الكلام في وجوب الفحص انما هو فيما احتمل وجود الماء مع إمكان الفحص عنه و عدم المانع منه من خوف لص أو سبع أو التخلف عن الرفقة و نحو ذلك، و إلا- يسقط وجوبه، و حينئذ نقول اما خبر داود الرقي فهو دال على عدم وجوب الطلب عند الخوف عن التخلف و ضلال الطريق و السبع، و اما خبر يعقوب فهو في مورد العلم بوجود الماء عن يمين الطريق أو يساره و انما المانع عن الوصول اليه تغرير النفس باللص و السبع، فهو أجنبي عن مورد وجوب الفحص الذي مورده احتمال وجود الماء (و اما خبر على بن سالم) فهو و ان كان مطلقا الا انه يجب تقييده بالخبر الأول بما إذا كان في الفحص عنه خوف على ما يقتضيه القاعدة في المطلق و المقيد، مضافا الى احتمال كونه هو الخبر الأول و قد رواه على ابن سالم بالمعنى.

(و اما ثالثا) فلانه ليس لحمل الخبر الظاهر في وجوب الفحص على الندب وجه لو فرض دلالة تلك الاخبار على عدم وجوبه. (و اما رابعا) فلان النسبة بين هذه الاخبار و خبر السكوني بالإطلاق و التقييد، فإنها تنفي الفحص مطلقا و هو ينفيه في الزائد عن الغلوة و الغلوتين، و مقتضى الجمع بينهما هو حمل تلك الاخبار على عدم وجوبه فيما زاد عما في خبر السكوني فلا ينتهي الأمر إلى الحمل على الاستحباب،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٤٣

فالحق ما عليه المشهور من وجوب الفحص في غير البرية إلى حد اليأس و فيها إلى الغلوة و الغلوتين و عليه فينبغي البحث عن أمور.

(الأول) الحزونة المأخوذة صفة للأرض في رواية السكوني جمع حزنه بسكون الزاء و هي ما غلظ من الأرض بالأحجار و الأشجار و نحوهما، و السهلة ما يكون على خلافها، و الغلوة بالفتح مقدار رمية سهم، و عن بعض أهل اللغة ان الفرسخ خمس و عشرون غلوة، فتكون الغلوة جزء من خمسة و عشرين جزء من الفرسخ، و عن بعضهم ان الغلوة قدر ثلاثمائة ذراع الى اربعمأة و قيل انها مائة باع، و الباع مد اليمين يمينا و شمالا مع ما بينهما من البدن، و الميل عشر غلاء، و المعروف في تفسيره عند الفقهاء هو الأول أعنى مقدار رمية سهم، و حيث انها تختلف باختلاف قوة الرامي و القوس و السهم و سكون الهواء و وجود الريح جعلوا المناط فيها المعتدل من الرمي في جميع ما ذكر من الرامي و غيره.

(الثاني) لا- تعرض في خبر السكوني- كما عرفت- لذكر الجهات، و عليه فهل يكتفى بالفحص في جهة واحدة، أو لا بد من الفحص يمنة و يسرة- كما عن الوسيلة- أو مع زيادة الامام على اليمين و اليسار و ترك الخلف لكون الخلف مسيره الذي تجاوز

عنه، أو اللانزيم هو الفحص في الجهات الأربع، وجوه و احتمالات، المشهور على الأخير، و عن الفقيه الإجماع عليه، و عن التذكرة نسبته إلى علمائنا، و هذا هو الأقوى لأن المنسبق من الخبر المذكور بحسب الفهم العرفي الارتكازي فيما إذا أمر بالفحص عن شيء هو وجوبه في كل جهةً يحتمل وجود الشيء فيها، و ذلك لان الفحص ليس واجبا موضوعيا تعبدًا، بل انما يجب لأجل الوصول الى الشيء فلا بد منه في جميع الجهات التي يحتمل فيها ليصل اليه، و لازمه و ان كان وجوب الفحص في أزيد من جهات اربع حتى لو فرض جعل مبدء طلبه مركز دائرة نصف قطرها غلوة سهم أو سهمين و رسم الدائرة على منتهى نصف قطرها فمع احتمال وجود الماء في كل نقطة من الدائرة و كذا ما بينها و بين مركز الدائرة يجب الفحص عنها (و بعبارة أخرى) يجب الفحص في الفضاء الذي أحاطت به تلك الدائرة في جميع أجزائها إذا احتمل وجود الماء فيه، الا ان الإجماع قائم على عدم

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٤٤

وجوبه في أزيد من الجهات الأربع التي تتعقد من مرور قطرين من تلك الدائرة بحيث يتلاقيان على المركز و تحصل من تلاقيهما اربع زوايا قوائم فيجب الطلب في كل نصف قطر من القطرين المذكورين الى محيط الدائرة. (و مما ذكرنا يظهر) بطلان الاكتفاء بجهة واحدة أخذا بإطلاق الخبر المذكور أو الاكتفاء بجهة اليمين و اليسار أو بإضافة جهة الإمام إليهما و ترك جهة الخلف بدعوى كونها مسيره فحصل الفحص عنها، إذ فيه ان حصول الفحص فيها انما هو في الخط الذي سار فيه دون جوانبه- كما في الجواهر- مع انه لا ملازمة بين سيره في تلك الجهة و حصول الفحص لإمكان غفلته عنه وقت سيره.

و ربما يستدل لوجوب الفحص في الجوانب الأربع بأن تعيين جهة دون اخرى ترجيح بلا مرجح (و فيه ما لا يخفى) حيث انه مع الإغماض عما قد مناه و تمامية إطلاق الخبر المذكور يحكم بالاكتفاء بجهة واحدة من غير تعيين فيكون مخيرا في جهة الطلب. (الثالث) ربما يقال بمعارضه حسنة زرارة المتقدمة حيث انها تدل على انه يطلب دائما ما دام في الوقت حتى يخاف فوت الصلاة- مع خبر السكوني الدال على سقوط الطلب في الزائد عن النصاب المذكور فيه (و تندفع المعارضة) تارة بدعوى قصور الحسنه عن المكافئة بعد إعراض الأصحاب عنها و عملهم بخبر السكوني، مع معارضتها بما يدل على جواز التيمم مع السعة، و هذه الدعوى لا بأس بها على المختار عندنا في باب حجية الخبر.

(و اخرى) بالجمع بينهما و لهم فيه وجوه (الأول) ما في المدارك من حمل الأمر بالطلب الى ان يتضيق الوقت في الحسنه على الاستحباب، قال في الجواهر و لا بأس به.

(الثاني) ما في الحدائق من حمل الحسنه على صورة الظن بوجود الماء في الزائد على النصاب فيجب الفحص في الزائد اتباعا للظن و حمل خبر السكوني على احتمال حصوله من غير ظن به (و لا يخفى) انه حمل بعيد لا شاهد له، و سيأتي حكم صورة الظن عند تعرض المصنف له.

(الثالث) ما عن جامع المقاصد من ان الحسنه في مقام تحديد زمان الطلب و

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٤٥

انه يجب ان يكون بعد الوقت فلا يجزى قبله لعدم توجه الخطاب، فلا يرد حينئذ بأنها تدل على استيعاب الوقت بالطلب.

(الرابع) ما نسب الى القليل من ان الحسنه مسوقة لبيان وجوب الطلب في سعة الوقت لا مع الضيق، و لا يخفى ما فيه و فيما قبله من البعد، ضرورة ان الحسنه تكاد تكون صريحة في إرادة أنه يطلب الماء الى ان يتضيق الوقت و يخاف فوت الصلاة.

(الخامس) ما في مصباح الفقيه من حمل الحسنه على وجوب الطلب ما دام الوقت باقيا تخيرا بينه و بين تحصيل الوثوق بعدم

الماء فى الجهات الأربع بمقدار النصاب، فالواجب على المسافر ان يطلب الماء فى طريقه و لو بالسفر فى الجهة الموصلة إلى مقصده ما دام الوقت باقيا الا ان يحصل له الوثوق بفقدان الماء فيما حوله بمقدار النصاب و بذلك رفع التنافى بين الخبرين (و لا يخفى) انه أيضا جمع بعيد عن الفهم العرفى و لا شاهد له.

(الأمر الرابع) من الأمور التى ينبغى البحث عنها ان الطلب المذكور فى خبر السكونى هل يختص بالمسافر بالسفر الشرعى الذى يجب تقصير الصلاة فيه، أو يكفى مطلق السفر، أو يعمه و كل من كان فى البادية و لو كان مقيما فيها كذوى البيوت من الشعر و القصب وجوه، ظاهر عبارة صاحب الجواهر (قده) فى نجاه العباد هو الأخير، و حكى عن كشف الغطاء أيضا حيث قال بثبوت الحكم لكل من كان فى الصحراء (و الأقوى) هو الوجه الثانى، و ذلك لكون الحكم المذكور على خلاف القاعدة فيجب الاقتصار فيه على مورد دليله و هو السفر:

حيث ان فيه: قال يطلب الماء فى السفر (إلخ) و صدقه يتوقف على الضرب فى الأرض و لو لم يكن سفرا شرعيا فلا يصدق على المقيم فى الفلاة و الصحراء.

(الأمر الخامس) من الأمور التى تعرض لها فى المتن انه قد تبين فى الأمر السابق ان وجوب الفحص مشروط باحتمال وجود الماء و ذلك للقطع بان وجوبه لا يكون حكما تعديا محضا كسائر الأحكام التعبدية، بل المقصود منه بيان لزوم السعى فى تحصيل الماء ليتمكن من الطهارة المائية، و قد عرفت ان اللازم فى الفحص بحكم العقل هو بمقدار يحصل له اليأس عن وجود الماء، و لكن الشارع قد اكتفى من الطلب بالنصاب المذكور فى خبر السكونى للمسافر، و لازم ذلك أمر ان (أحدهما) سقوط السعى فيما يعلم بعدم

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٤٦

وجود الماء فيه فان علم بعدمه فى جميع الجهات سقط فى الجميع، و ان علم بعدمه فى بعضها سقط بالنسبة إليه، بل ربما يقال انه يستحيل طلب ما يعلم بعدمه فالأمر بالطلب الذى ورد فى خبر السكونى بحكم العقل مخصص بغير ما يعلم فيه بعدم المطلوب، و هذا تخصيص عقلى و لا يلزم منه تجوز و لا إضمار فى الخبر، لانه مسوق لتحديد مقدار الطلب فى المورد الذى من شأنه أن يطلب الماء فيه، فما عن قواعد الشهيد من ان هذا الحكم تعبد محض فيجب الطلب و ان علم بعدم الماء و تبعه فى المعالم مستدلا بإطلاق النص، و عن الحبل المتين الميل اليه ضعيف غايته (و ثانيهما) انه لو علم بوجود الماء فوق المقدار المنصوص و جب طلبه مع التمكن من طلبه فان هذا الحكم الارقاى مخصوص بمن يحتمل وجود الماء، و اما العالم فى الزائد على النصاب فهو باق على حكم العقل بوجوب السعى إليه مهما أمكن.

(الأمر السادس) هل الظن بوجود الماء فى الزائد عن النصاب يلحق بالعلم به فى الحكم مطلقا فيجب السعى فى الزائد عنه معه، أو يلحق بالاحتمال مطلقا فلا يجب، أو يفصل بين الظن الاطمئنانى و غيره، وجوه، المصرح به فى محكى نهاية العلامة و جماعة من الأصحاب هو الأول و فى الروض نسبة الى القليل و قطع به فى محكى جامع المقاصد معللا له بعدم حصول شرط التيمم مع الظن بوجود الماء فى الزائد عن النصاب- و هو العلم بعدم التمكن من الماء.

(و الأقوى) هو التفصيل، اما عدم الحاقه بالعلم فى غير مورد الاطمئنان فلا إطلاق خبر السكونى و عدم دليل على اعتبار الظن مع كون الأصل فيه عدم الاعتبار عند الشك فى اعتباره، و التعليل المحكى عن جامع المقاصد مردود.

أولا بالنقص بصورة احتمال وجود الماء فى الزائد عن النصاب، فان العلم بعدم التمكن من الماء غير حاصل مع احتمال وجوده. (و ثانيا) بان شرط التيمم مع قطع النظر عن ورود خبر السكونى هو الفحص بمقدار اليأس من الماء لكن الخبر دلّ على ان الشرط هو العلم بعدمه و اليأس عنه فى خصوص مقدار النصاب و ذلك حاصل بالسعى فيه، (و بالجملة) لا دليل على إلحاق الظن غير

الاطمئنانى بالعلم فى المقام (و اما إلحاق الاطمئنان بالعلم) فلانه علم عرفى إذ العلم عندهم مرتبه من الإدراك التى تطمئن بها النفس و تركز إليها، و الدليل على حجيتة بناء العقلاء على مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٤٧ العمل به، و مما ذكرنا يظهر حكم الظن بعدم وجود الماء فى مقدار النصاب و انه ما لم يصل الى حد الاطمئنان لا دليل على اعتباره فلا يسقط وجوب الطلب به و الله العاصم.

[مسألة (١) إذا شهد عدلان بعدم الماء فى جميع الجوانب أو بعضها]

مسألة (١) إذا شهد عدلان بعدم الماء فى جميع الجوانب أو بعضها سقط وجوب الطلب فيها أو فيه و ان كان الأحوط عدم الاكتفاء، و فى الاكتفاء بالعدل الواحد اشكال فلا يترك الاحتياط بالطلب. اعلم انه قد ثبت فى موضعه عموم حجية البيئنة فى الموضوعات و عدم اختصاص حجيتها بموضوع دون آخر إلا ما قام الدليل على عدم حجيتها فيه و مما يدل على عموم حجيتها رواية مسعدة بن صدقة، التى فيها بعد ذكر جملة من الأمثلة فى الشبهة الموضوعية: و الأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به البيئنة. (و لكن ربما يشكل) فى اعتبارها هنا من وجهين.

(الأول) من جهة كون موضوع وجوب التيمم هو العجز عن الماء و هو أمر وجدانى ربما لا يحصل من اخبار عدلين بعدمه إذ لا يلزم الوثوق بخبرهما و دليل حجية البيئنة لا يدور مدار حصول الوثوق، ففى موارد عدم حصوله لا يتحقق موضوع العجز سيما إذا كان عدم الوثوق لجهات غير منافية للعدالة.

(الثانى) من جهة كونها شهادة على العدم و ان المعتبر من البيئنة ما كان على أمر وجودى (و الجواب عن الأول) ان موضوع وجوب التيمم فى مورد البحث هو عنوان العجز عن الماء الناشى من عدم وجدانه، و قد عرفت ان الطريق الى عدم الوجدان اما العلم بعدم الماء أو الاطمئنان و دليل حجية البيئنة موجب لقيامها مقام العلم الطريقى كما ثبت فى محله بقيام البيئنة على فقدان الماء يثبت شرعا موضوع وجوب التيمم كما لو حصل العلم به.

(و عن الثانى) ان الشهادة على العدم إذا كانت ناشئة عن أمر حسى غير قابل للاشتباه تكون حجة كالشهادة على الأمر الوجودى، فإذا قامت البيئنة على عدم وجود الماء فى جميع الجوانب شهادة حسية كما إذا كان أخبارهما بعد فحصهما فى جميع الجوانب و معاينتهما الأرض الفارقة للماء فهى حجة بلا إشكال، الا ان يقال يكون الفحص واجبا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٤٨

تعديا و قد عرفت ما فيه، أو يقال ان مقتضى إطلاق خبر السكونى وجوب الفحص، و انما خرج مورد العلم بالعدم لما بينا سابقا من استحالة طلب ما يعلم بعدمه و هذا الملاك مختص بالعلم الوجدانى التكوينى. أو ما هو بمنزلة العلم عند العقلاء كالاطمئنان، و اما مورد قيام البيئنة على العدم فلا- وجه لخروجه عن إطلاق وجوب الفحص و لا دليل على قيام الامارات مقام الآثار العقلية لصفة العلم، و لعله لهذا احتاط فى المتن فقال: و ان كان الأحوط عدم الاكتفاء، (و اما العدل الواحد) فلا إشكال فى حجية قوله فيما إذا ورد الدليل على حجيتة بالخصوص، و اما اعتبار قوله على نحو العموم كالبيئنة فيه إشكال منشأ انحصار الطريق فى إثبات الموضوعات بالبيئنة فى رواية مسعدة، و ثبوت حجيتة فى كثير من الموارد بحيث يمكن اصطياذ عموم حجيتة من استقصاء تلك الموارد، مثل ما ورد من ثبوت عزل الوكيل بالعدل الواحد، و ما دل على جواز وطى الأمة بإخبار البائع باستبرائها إذا كان

عادلا، و ما ورد من ثبوت دخول الوقت بأذان العدل العارف بالوقت، و ما دل على حجيته في الأحكام الدال بالفحوى على حجيته في الموضوعات، و ما ورد من خبر اللمعة في غسل الجنابة و النهى عن إعلام المصلى بوجود الدم في ثوبه، و غير ذلك من الموارد التي تظهر للمتبع.

(لكن الانصاف) عدم الوثوق بحجيته على نحو العموم فإن أكثرها انما يكون اعتباره لا بمناط كونه عدلا واحدا بل بمناط آخر ككونه ذى اليد أو لأجل التسهيل في المورد و نحوه فلا يمكن استفادة القاعدة الكلية منها، فالحق عدم اعتباره في الموضوعات الا فيما ثبت اعتباره فيه بالخصوص، فلا يكتفى هنا بقول العدل الواحد بعدم وجود الماء في مقدار النصاب بل يجب الفحص إلا إذا حصل الاطمئنان من قوله فيتبع لكون المدار عليه كما تقدم.

[مسألة (٢) الظاهر وجوب الطلب في الأزيد من المقدارين]

مسألة (٢) الظاهر وجوب الطلب في الأزيد من المقدارين إذا شهد عدلان بوجوده في الأزيد و لا يترك الاحتياط في شهادة عدل واحد به.

اعتبار البيئة على وجود الماء في الأزيد أظهر من اعتبارها على عدمه في مقدار

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٤٩

النصاب، لسلامتها عن الاشكال المتقدم، فان موضوع وجوب الطلب في الزائد عن النصاب هو العلم بوجود الماء فيه بما هو طريق لإثباته لا لكونه صفة خاصة فتقوم البيئة مقام العلم لان دليل اعتبارها يثبت طريقتها، كما لا مجال أيضا للإشكال فيها بكون الشهادة على أمر عدمي فلا وجه لما استدر كه بعض سادة مشايخنا رضوان الله تعالى عليه عند قول الماتن: الظاهر وجوب الطلب (إلخ) بقوله بل الأحوط، بل كان حق الاستدراك ان يقال: بل الأقوى، فإن «الظاهر» يستعمل فيما فيه احتمال الخلاف، مع ان احتمال عدم حجية البيئة في المقام ضعيف في الغاية اللهم الا ان يمنع عن عموم حجيتها (و اما اعتبار قول العدل الواحد) في وجود الماء في الأزيد ففيه الكلام المتقدم، و حيث ان الأقوى عدم اعتبار قوله فيما لم يرد على اعتباره دليل بالخصوص فلا وجه للاحتياط اللازم في العمل به، نعم لا بأس بالاحتياط خروجاً عن خلاف من اعتبر شهادته.

[مسألة (٣) الظاهر كفاية الاستنابة في الطلب]

مسألة (٣) الظاهر كفاية الاستنابة في الطلب و عدم وجوب المباشرة بل لا يبعد كفاية نائب واحد عن جماعة و لا يلزم كونه عادلا بعد كونه آمينا موثقا.

صريح عبارة صاحب الجواهر في النجاة و المحكى عن الشهيدين و المحقق الثاني جواز الاستنابة في الطلب، و عن المسالك و جامع المقاصد اشتراط العدالة في النائب، و عن الموجز الحاوي تبعا للنهائية الاجزاء مع الاستنابة و لو كان نائبا واحدا عن جماعة، و انه ان أخبر من غير استنابة لم يجز، و عن التذكرة الإشكال في كفاية الاستنابة، و عن المنتهى الحكم بعدم كفايتها (و يستدل للعدم) بعدم عموم أدلة الوكالة و ظهور دليل وجوب الطلب في المباشرة كما في الخطاب بأصل التيمم فكما لا يجوز في التيمم ان يتولاه غيره فكذلك في الفحص عن الماء.

(و تحقيق الكلام) في ذلك تارة يقع عند الشك في كون الشيء قابلا للنياحة و اخرى في خصوص المقام (اما في الأول) فلا

يخلو اما ان يعلم كون الواجب توصليا بمعنى كون الغرض حصول متعلق الأمر في الخارج من اى فاعل كان و لو لم يكن مكلفا و لا- فاعلا- بالإرادة كغسل الثوب المعلوم حصوله بانغساله في الخارج بلا- نظر في خصوص فاعله، و اما ان يعلم كونه تعبديا بالمعنى المقابل للتوصلي المذكور فيعلم كون المقصود حصول متعلق الأمر من المخاطب بعينه، و اما ان يشك في ذلك، فان علم أحد الأمرين فهو، و مع الشك

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٥٠

فيه يكون بحكم التعبدى على حسب ما تقتضيه الأدلة الاجتهادية و الأصول العملية على ما فصلناه في مبحث التعبدى و التوصلي. و اما في خصوص المقام فحيث ان الغرض من الأمر بالطلب معلوم من انه التوصل الى الماء و البلوغ اليه أو اليأس عنه و هذا يحصل بفعل الغير فالمدار على حصول هذا الغرض بفعل اى فاعل كان، فإذا حصل الاطمئنان و الوثوق بعدم الماء في الجوانب الأربعة في النصاب المذكور ينتقل التكليف الى التيمم سواء كان حصول الاطمئنان بالفحص أو بغيره و على تقدير الفحص كان بفعله أو بفعل غيره، و على تقدير كونه بفعل غيره كان باستنابته أولا، و سواء كان ذلك الغير عادلا أولا، و على تقدير الاستنابة كان نائبا عن شخص واحد أو عن جماعة، كل ذلك لحصول الغرض و هو حصول الاطمئنان بعدم الماء، كما انه مع عدم حصول الاطمئنان لا- يجزى و لو كان النائب عادلا، و الحاصل ان المناط في المقام تحقق الاطمئنان و الوثوق بعدم الماء من اى سبب حصل،

[مسألة (٤) إذا احتمل وجود الماء في رحله أو في منزله أو في القافلة وجب الفحص]

مسألة (٤) إذا احتمل وجود الماء في رحله أو في منزله أو في القافلة وجب الفحص حتى يتيقن العدم أو يحصل اليأس منه فكفاية المقدارين خاص بالبرية.

قد عرفت ان مقتضى حكم العقل (بعد كون الأمر بالتيمم في موضوع فقدان الماء و انه مع التمكن منه تجب الطهارة المائية) هو وجوب الفحص عن الماء في كل ما يحتمل وجوده فيه مع التمكن من الفحص و سعة الوقت و عدم المانع منه من غير فرق بين الحضر و السفر و بين ما كان في مقدار النصاب أو دونه أو الأكثر منه و ان حد الفحص هو حصول أحد الأمرين: اما الظفر بالماء و الإتيان بالطهارة المائية، أو اليأس عنه و الإتيان بالتيمم، و قد خرج عن هذه الكلية ما إذا كان في البرية على التفصيل المتقدم، فيبقى مثل الفحص عن رحله و رفقائه أو في القافلة و نحو ذلك باقيا تحت الحكم الاولي من وجوبه الى حصول أحد الأمرين من الظفر أو اليأس.

[مسألة (٥) إذا طلب قبل دخول وقت الصلاة و لم يجد]

مسألة (٥) إذا طلب قبل دخول وقت الصلاة و لم يجد ففي كفايته بعد الوقت مع احتمال العثور عليه لو أعاده إشكال فلا يترك الاحتياط بالإعادة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٥١

و اما مع انتقاله عن ذلك المكان فلا إشكال في وجوبه مع الاحتمال المذكور. المحكى عن جماعة من الأساطين كالمحقق في المعبر و العلامة في المنتهى و الشهيد في الذكري انه لو طلب الماء قبل الوقت

فلم يجده لم يعتد به و وجب إعادته الا- ان يعلم استمرار العدم الأول، و عن الذكري أيضا بعد ما ذكر وجوب اعاده الطلب: القول بالاكْتفاء بالطلب مرة في الصلاة إذا ظن الفقد بالأول مع اتحاد المكان، و عن جامع المقاصد القول بالاكْتفاء به مرة لصلاة إذا حضرت صلاة اخرى مع الظن ببقاء الفقد الأول، و عن التحرير عدم وجوب اعاده الطلب مطلقا- و لو ظن تجدد الماء- الا إذا انتقل عن ذلك المكان فإنه يجب حينئذ إعادة الطلب.

(و استدل) لوجوب اعاده الطلب بوجوه (الأول) قاعدة الاشتغال، فان الاكْتفاء في امتثال الأمر بالصلاة ياتيانها مع الطهارة الترابية انما ثبت يقينا فيما إذا وقعت بعد الفحص عن الماء عند كل صلاة، و مع عدمه يكون الامتثال و الفراغ عن عهده ما اشغلت الذمة به مشكوكا، و الاشتغال اليقيني يقتضى الفراغ اليقيني.

(الثاني) دلالة الكتاب الكريم الدال على اشتراط عدم الوجدان في التيمم، الظاهر في إرادة عدم الوجدان عند إرادة الصلاة و في زمان يصح فيه التيمم و هو بعد دخول الوقت لا مطلقا.

(الثالث) حسنة زرارة المتقدمة التي فيها: إذا لم يجد المسافر الماء فيطلب ما دام في الوقت، الدال على وجوب الطلب عن الماء عند كل صلاة.

(الرابع) إطلاق معاهد الإجماعات على وجوب الطلب، و الوجوب لا- يتحقق الا- بعد الوقت لكون وجوبه غيريا مقدميا لأجل الصلاة و هو لا يتحقق الا بعد تنجز وجوب الصلاة و هو بعد الوقت.

(الخامس) انه لو اكتفى به قبل الوقت لصح الاكْتفاء به مرة واحدة للأيام المتعددة، و هو معلوم البطلان.

(السادس) ان المنساق من الأدلة إرادة الطلب عند الحاجة الى الماء و الحاجة إليه لا تكون الا بعد الوقت.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٥٢

هذه وجوه استدلال بها في الجواهر لعدم الاكْتفاء بطلب الماء قبل الوقت (و الكل مخدوش) و ليعلم ان مورد الكلام هو ما إذا احتتمل مع طلبه الواقع قبل الوقت وجود الماء في محل الطلب فيحتمل بعد الوقت انه إذا طلب الماء وصل اليه فلا يقطع بالعدم الماء بطلبه قبل الوقت، أو بان احتتمل تجدد الماء بعد الوقت، و اما مع القطع بالعدم فلا إشكال في عدم وجوبه، إذ قد عرفت انه مع العلم بالعدم يسقط وجوب الطلب و ان وجوبه انما هو في مورد رجاء الوصول الى الماء به، كما لا ينبغي الإشكال في وجوبه عند القطع بوجوده، إذا تبين ذلك فنقول: ما استدل في الجواهر من الوجوه مخدوشة كلها.

(اما الأول) فلان قاعدة الاشتغال إنما تجرى مع عدم دليل حاكم عليها من امارة أو أصل، و سيأتي صحة التمسك بما يستدل به للاكْتفاء.

(و اما الثاني) فلان الكتاب الكريم لم يقيد فيه اعتبار عدم الوجدان في خصوص الوقت، بل المسلم هو عدم الوجدان في الجملة، و به يجاب عن.

(الوجه الثالث) اعنى الاستدلال بحسنة زرارة، مع ما في التمسك بها من الاشكال، حيث قد عرفت معارضتها مع خبر السكوني و قيام العمل بخبر السكوني و اعراض الأصحاب عن حسنة زرارة الموجب لو هنها و سقوطها عن الحجية.

(و اما الرابع) أعنى إطلاق معاهد الإجماعات فلان الإجماع أو كل دليل يدل على وجوب الفحص لا يثبت به الوجوب من حيث كونه حكما تعبديا، بل المدار في الفحص على حصول أحد الأمرين من الظفر بالماء أو اليأس منه مطلقا في غير البرية، أو في النصاب المخصوص في البرية، و لا فرق في حصول اليأس عنه بين الفحص بعد الوقت أو قبله و لا منافاة بين الوجوب الطريقي بهذا المعنى و بين كونه قبل الوقت و لا يحتاج الى تنجز وجوب ذي المقدمه بل بعد حصول اليأس من فحصه السابق ينتجز عليه خطاب التيمم بتحقيق موضوعه (و الحاصل) ان الإجماع انما هو على أصل الوجوب في الجملة لا الوجوب بعد الوقت.

(و اما الخامس) اعنى ما قيل من انه لو اكتفى به قبل الوقت لصح الاكتفاء به

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٥٣

مرة واحدة عن أيام متعددة (ففيه) ان مورد الكلام هو الفحص للمسافر فى البرية بمقدار النصاب المنصوص، و هذا الإيراد غير وارد فيه إذ الاكتفاء بالفحص مرة واحدة عن أيام متعددة يلازم بقاءه عدة أيام فى مكان واحد و به يخرج عن كونه مسافرا.

(و اما السادس) و هو كون المنساق من الأدلة إرادة الطلب عند الحاجة الى الماء فليت شعرى ما هذه الأدلة التى تنساق منها ذلك، فان كان المقصود منها الآيه الكريمة و حسنة زرارة و معاهد الإجماعات فهى اعاده للأدلة المتقدمة، و قد عرفت الكلام فيها، و ان كان خير السكونى فهو كما سيأتى دال على الاكتفاء بالفحص قبل الوقت، مع ان الفحص إذا وقع قبل الوقت بقليل لتهيأ للصلاة فى أول الوقت خصوصا إذا أراد الرحيل مع القافلة بعدها- يعد عرفا طلبا للماء عند الحاجة إليه كما لا يخفى، هذا تمام الكلام فيما استدل به لعدم الاكتفاء و ما يرد عليه.

و استدل للاكتفاء أيضا بوجوه (منها) خير السكونى، فان فى قوله عليه السلام:

يطلب الماء فى السفر (إلخ) إطلاقا يعم ما إذا كان الطلب بعد الوقت أو قبله، و دعوى انصرافه الى المتعارف من افراد الطلب و هو ما بعد دخول الوقت ممنوعه لمنع غلبه الطلب بعد الوقت أولا، و منع إيجاب غلبه الوجود للانصراف ثانيا إذ المانع عن انعقاد الإطلاق انما هو غلبه الاستعمال بحيث يكون التشكيك فى صدق المفهوم على افراد المطلق لا مجرد غلبه وجود بعض الافراد، (و منها) الاستصحاب، و يقرر بوجوه (أحدها) استصحاب عدم حدوث الماء و تجدده إذا كان الشك فى ذلك (الثانى) استصحاب كونه فاقدا للماء أو استصحاب عدم كونه واجدا له (الثالث) استصحاب بقاء عجزه عن الماء مع الشك فى التمكن منه.

(و أورد عليه) بان موضوع وجوب التيمم هو العجز عن الماء و هو لا يحرز بالاستصحاب على الوجهين الأولين، و اما إجراءاته فى نفس عنوان العجز- كما هو الوجه الثالث- فغير صحيح لان العجز موضوع عرفى وجدانى يعلم وجوده و عدمه بالوجدان و لا يصح إحرازه بالأصل التعبدى (و أجيب عنه) بان الشرط فى وجوب التيمم هو عدم الماء من حيث هو أمر عدمى لا شىء آخر، و لو سلم كون العجز عن الماء من حيث انه أمر

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٥٤

وجودى شرطا فيه فلان عدم الوجدان من أسباب تحقق العجز فيصح إجراء الأصل فى السبب ليرتب عليه تحقق المسبب فالأصل و ان لم يجر فى نفس عنوان العجز لكونه من الحالات و الصفات الوجدانية، الا انه يجرى فى سببه و هو عدم حدوث الماء و تجدده أو عدم وجدانه على احد التقريرين الأولين.

(أقول) قد عرفت ان المستفاد من خبر السكونى هو وجوب الفحص فى النصاب المذكور فيه حتى يحصل له اليأس من الماء و الاطمئنان و الوثوق بعدمه فى الجوانب الأربع بالمقدار المحدد، فحصول اليأس بعد الفحص هو الموضوع و الشرط لجواز التيمم للمسافر فى البادية، و لا- يخفى ان عناوين اليأس من الماء و الاطمئنان و الوثوق بعدمه أمور وجدانية عارضة للنفس لا يمكن تحقق الشك فيها و لا يمكن إثباتها بالتعبد، و استصحاب عدم تجدد الماء و حدوثه لا يوجب للنفس حالة اليأس و لا الاطمئنان و الوثوق، فالحق عدم صحة التمسك بالاستصحاب هنا فى الاكتفاء بالفحص قبل الوقت.

و لعل صاحب الجواهر (قده) كان نظره الى ما ذكرنا من اشكاله على هذا الاستصحاب بان العجز عن الماء من الأمور العرفية الوجدانية التى لا- يجرى فيها الاستصحاب، و يكون مراده (قده) من العجز هو اليأس عن الماء (و اما ما فى مصباح الفقيه) من الجواب عن الاشكال بجريان الأصل فى السبب لإثبات المسبب فلا يفى بدفع الاشكال على التقرير الذى ذكرناه فان حالة اليأس

لا توجد للنفس باستصحاب عدم الماء.

ونظير ذلك في أبواب الفقه كثير كما إذا أدرك الإمام في الركوع وشك في بقاء الإمام في الركوع الى ان يكبر و يلحق به، فإنه لا يصح التمسك بالاستصحاب هنا لصحة الاقتداء (لأمن جهه كون المستصحب امرا استقباليا و ان دليل اعتبار الاستصحاب منصرف عنه) لما حققناه في الأصول من اعتبار هذا الاستصحاب كما إذا كان في الماضي والحال، بل من جهه ان شرط صحة الاقتداء هو الاطمئنان بإدراك الإمام في الركوع فباستصحاب بقاءه لا يثبت الاطمئنان.

(و كيف كان) فإذا شك في تجدد الماء بعد الوقت لا يصح التمسك بالاستصحاب

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٥٥

للاكتفاء بفحصه قبل الوقت (و اما التمسك بإطلاق خبر السكوني) فالإنصاف عدم انعقاد إطلاق فيه أيضا من جهه كونه في مقام بيان أصل وجوب الطلب، فالأحوط - كما في المتن - عدم الاكتفاء بالفحص قبل الوقت.

بل ظهر مما تلوناه عليك انه لو حصل منه الفحص بعد الوقت ثم احتمل تجدد الماء في النصاب بحيث لم يطمئن بعدم الماء و زال يأسه الذي حصل من طلبه فمقتضى القاعدة تجديد الطلب كما لو كان فحصه السابق قبل الوقت، و لا فرق في ذلك بين ان يفصل التيمم بينه و بين الفحص السابق أولا، و هل يكتفى بالتيمم الأول لو فحص ثانيا فلم يجد الماء، أولا، قال في الجواهر:

وجهان و لم يرجح شيئا منهما (أقول) و الأقوى عدم الانتقاض لان ناقضة اما الحدث، أو وجدان الماء و شيء منهما لم يتحقق كما هو المفروض، و مما ذكرنا ظهر أنه لو انتقل عن محله الى محل آخر و احتمل وجود الماء في جوانبه و جب تجديد الطلب و لا يكتفى بطلبه السابق سواء كان الطلب الأول في الوقت أو قبله، كما صرح به الماتن أخيرا، و منه يظهر حكم المسألة الآتية، و هي:

[مسألة (٦) إذا طلب بعد دخول الوقت لصلاة فلم يجد يكفى لغيرها من الصلوات]

مسألة (٦) إذا طلب بعد دخول الوقت لصلاة فلم يجد يكفى لغيرها من الصلوات فلا- يجب الإعادة لكل صلاة ان لم يحتمل العثور مع الإعادة و الا فالأحوط الإعادة.

و هي بعينها ما بيناه أخيرا، و ظهر أيضا حكم هذه المسألة و هي:

[مسألة (٧) المناط في السهم و الرمي و القوس و الهواء و الرامي هو المتعارف]

مسألة (٧) المناط في السهم و الرمي و القوس و الهواء و الرامي هو المتعارف المعتدل الوسط في القوة و الضعف.

و ذكرنا حكمها في الأمر الأول من الأمور التي بحثنا عنها في مسألة وجوب الفحص و تقدم أيضا حكم هذه المسألة و هي:

[مسألة (٨) يسقط وجوب الطلب في ضيق الوقت]

مسألة (٨) يسقط وجوب الطلب في ضيق الوقت.

حيث قلنا ان وجوبه انما هو فيما إذا تمكن منه مع سعة الوقت له (و يدل) على اعتبار سعة الوقت انه مع ضيق الوقت عن الطلب

بحيث لو اشتغل بالفحص لخرج وقت

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٥٦

الصلاة فمع عدم كون الماء عنده وبعده عنه بمقدار يحتاج فى الوصول إليه إلى مدة يخرج فيها وقت الصلاة فهو حقيقة فاقده الماء، و لو فرض ان الماء يكون قريبا منه و لكن لا علم له به و كان العلم به متوقفا على الفحص الذى لا يسعه الوقت فان كان عدم الوجدان بمعنى عدم التمكن من الاستعمال فهو غير واجد بهذا المعنى أيضا، و ان كان بمعنى عدم الحضور فالدليل على اعتبار سعة الوقت حينئذ هو حسنة زرارة المتقدمة التى فيها: فإذا خاف ان يفوته الوقت فليتييمم. و الله الهادى.

[مسألة (٩) إذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت]

مسألة (٩) إذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت عصى لكن الأقوى صحة صلواته حينئذ و ان علم انه لو طلب لعثر لكن الأحوط القضاء خصوصا فى الفرض المذكور.

الكلام فى هذا المسألة يقع تارة فى الحكم التكليفى أعنى حرمة التسوييف و استحقاق العقاب على تركه (و اخرى) فى حكمه الوضعى أعنى صحة التيمم و الصلاة منه (و ثالثة) فى سقوط القضاء عنه.

(اما الأول) أعنى الحكم بحرمة فالظاهر انه من المسلمات التى لم ينقل الخلاف فيه عن احد كما فى مصباح الفقيه الا ما عن المحقق فى المعتبر، و يدل عليه ان التكليف بالطلب حكم منجز بتمامية ملاكته و فعليه خطابه و لا شبهة فى قبح مخالفة التكليف الفعلى المنجز التام الملاك بل و لو كان ملاك تاما و كان فعليه الخطاب منوطه بأمر غير اختيارى مما له دخل فى حسن الخطاب لا فى تمامية الملاك، كالواجب الموقت الذى لا يكون وقته دخيلا فى تمامية ملاكته فإنه يحرم تفويته قبل وقته - بخطاب آخر مستقل ينتج نتيجة الخطاب المقدمى - على ما أوضحناه فى الأصول و فى مبحث غسل الجنابة فى المسألة الثامنة من الفصل الأول.

(و اما الثانى) أعنى الحكم الوضعى فالمشهور - كما فى المدارك - هو الصحة، بل نسب الحكم بها فى الروض الى فتوى الأصحاب، لأن ضيق الوقت الموجب لانتفاء القدرة على الصلاة مع الطهارة المائية بنفسه من مسوغات التيمم مع القطع بوجود الماء فضلا عن احتمالها، فلا يجب معه الطلب لعدم سعة الوقت له، فيدور الأمر بين ترك لصلاة رأسا و بين الصلاة مع التيمم، و حيث ان الصلاة لا تترك بحال مع إطلاق ما دل على بديهة التيمم

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٥٧

يحكم عليه حينئذ بالصلاة مع الطهارة الترابية، و الأمر بالصلاة كذلك الثابت من إطلاق أو أمر الصلاة مقتضى للاجزاء و الصحة عقلا - و لو كان بحيث لو طلب لظفر بالماء و ذلك لما عرفت من ان ضيق الوقت من مسوغات التيمم و لو مع وجود الماء كما يأتى الكلام فيه فى المسألة السادسة و العشرين.

و المحكى عن الشيخ فى المبسوط و الخلاف انه لو أخل بالطلب لم يصح تيممه و حكى القطع به عن الشهيد (قده) فى الدروس و البيان و استدلل لذلك بفقدان شرط صحة التيمم و هو الطلب و عدم صدق الفقدان (و فيه) منع اشتراط الطلب مع الضيق و انما هو شرط مع التمكن فى السعة و لمنع عدم صدق فقدان الماء بعد ان كان المراد منه عدم التمكن من استعماله، لكن الكلام المحكى عن المبسوط و الخلاف مطلق يمكن تنزيهه على ما إذا تيمم فى سعة الوقت مع الإخلال بالطلب، و عليه فيرتفع خلافه فى الحكم.

(و اما الثالث) اعنى سقوط القضاء و عدمه فمقتضى ما قويناه فى الأمر الثانى أعنى صحة الصلاة عدم وجوب القضاء إذا صلى مع التيمم فى ضيق الوقت سواء تبين وجود الماء بحيث لو طلب لظفر به أو تبين فقدان الماء أو لم يتبين الأمر، و ذلك لما عرفت من تعلق الأمر بالصلاة مع التيمم فى ضيق الوقت، و ان الأمر يقتضى الإجزاء، لكن فى الحقائق انه لو تبين وجود الماء وجب القضاء على المشهور و نقل عن المدارك و قبله المحقق الأردبيلى (قدس سرهما) الحكم بعدم الوجوب، و نسب الى المشهور استدلالهم لوجوب القضاء بخبر ابى بصير قال سئلته عن رجل كان فى سفر و كان معه ماء فنتيه و تيمم و صلى ثم ذكر ان معه ماء قبل ان يخرج الوقت، قال عليه ان يتوضأ و يعيد الصلاة (أقول) من العجيب استدلالهم بهذا الخبر لهذا الحكم مع كون مورد الخبر صورة النسيان و التذكر فى الوقت فكيف يثبت به وجوب القضاء فى خارج الوقت مع الإخلال بالطلب.

و ربما يستدل لهم بأنه كان مكلفا بالطهارة المائية واقعا إذ لو طلب لظفر بالماء فهو فوت على نفسه الصلاة مع الطهارة المائية بسوء اختياره فعليه قضائها لعموم من فاتته فريضة فليقضها، و ما اتى به من الصلاة مع التيمم انما يسقط التكليف بالصلاة مع الطهارة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٥٨

الترايبية لا المائية، فالصلاة مع الطهارة المائية فاتت عنه فيجب قضائها.

(و فيه ما لا يخفى) بعد ما علم فى الأمر السابق من صحة الصلاة فى ضيق الوقت لتعلق الأمر بها حينئذ، و لو تم هذا الاستدلال لاقتضى وجوب القضاء و لو مع الفحص و العجز عن الماء لصدق فوت الطهارة المائية حينئذ أيضا، و الفرق بين الفوت عصيانا بسوء الاختيار و بين الفوت لعذر غير واضح بعد إطلاق دليل وجوب القضاء (و الحاصل) ان الواجب فى الوقت هو أحد الأمرين: اما الصلاة مع المائية مع التمكن منها، أو الصلاة مع الترابية مع العجز عن المائية من غير فرق بين كون العجز بسوء اختياره أو عدمه، و مقتضى عموم البدلية هو انتقال التكليف فى آخر الوقت إلى الطهارة الترابية و سقوط التكليف بالمائية فى آخر الوقت، فلم يكن حينئذ مكلفا بالمائية حتى يصدق فوتها منه فيترتب عليه وجوب القضاء.

فالأقوى سقوط القضاء مطلقا لما ذكر و لإطلاق ما دل على عدم وجوب الإعادة على من صلى متيمما كصحيحة العيص فى رجل يأتى الماء و هو جنب و قد صلى، قال يغتسل و لا يعيد الصلاة، - فإنها بإطلاقها تشمل ما إذا كان خارج الوقت و كان قد صلى فى ضيق الوقت مع التيمم مع الإخلال بالطلب (و صحيحة ابن مسلم) عن رجل أجنب فتيمم بالصعيد و صلى ثم وجد الماء، قال لا يعيد، رب الماء و رب الصعيد واحد، و غير ذلك من الاخبار.

لكن الأحوط الإتيان بالقضاء خصوصا إذا تبين انه لو طلب الماء لعثر به خروجا من مخالفة المشهور على ما نسب إليهم و ان كان استدلالهم غير سديد.

[مسألة (١٠) إذا ترك الطلب فى سعة الوقت و صلى بطلت صلاته]

مسألة (١٠) إذا ترك الطلب فى سعة الوقت و صلى بطلت صلواته و ان تبين عدم وجود الماء نعم لو حصل منه قصد القرية مع تبين عدم الماء فالأقوى صحتها.

قد تبين فى المسائل المتقدمة ان التيمم فى سعة الوقت مشروط بالفحص عن الماء و ان وجوبه ليس تعديا محضا بل هو طريق الى حصول شرط التيمم و هو اليأس من الماء و الاطمئنان بعدمه فى النصاب المذكور للمسافر فى البرية أو مطلقا لغيره، و لذلك قلنا بسقوطه مع العلم بعدم الماء كما انه لو علم بوجوده خارج النصاب يجب طلبه مع التمكن و سعة الوقت.

وهنا يقع الكلام فى ان الفحص المذكور هل هو شرط واقعى لوجوب التيمم و صحته، أو ان الشرط واقعا هو عدم الماء و انما وجب الطلب ليحصل له الطريق الى عدمه و هو الاطمئنان و الوثوق بالعدم و اليأس من وجوده، و جهان، و تظهر الثمرة فى انه لو أدخل بالطلب و صلى فى سعة الوقت و تمشى منه قصد القربة ثم تبين عدم الماء واقعا صحت صلواته على الوجه الثانى دون الأول، و يظهر من عبارة الجواهر اختيار الوجه الأول، حيث يقول: و لو أدخل بالطلب و تيمم و صلى فى سعة الوقت بطل تيممه و صلواته قطعاً و إجماعاً لما يدل على اشتراط التيمم به و لا فرق فى ذلك بين ان يصادف عدم الماء بعد الطلب و عدمه كما لا فرق فيه بين العالم و الجاهل و الناسى و غيرهم قضاء للشرطية و لا بين وقوع نية التقرب به ان تصور ذلك و عدمه ثم قال:- فما عساه يظهر من بعض فروع التحرير من الحكم بالصحة لو صادف عدم الماء ليس فى محله (انتهى).

و لكن التحقيق هو الوجه الثانى و ذلك بعد ما علم سابقاً من ان الطلب انما وجب للوصول الى الماء أو لحصول اليأس منه فما هو الشرط فى مرحلة الثبوت هو عدم الماء و انما الطلب يوجب اطمئنان النفس بتحقق الشرط ليكون معذوراً فى ترك الطهارة المائية، و يترتب على هذا صحة التيمم و الصلاة لو نسي الطلب و صلى مع التيمم ثم تبين عدم الماء، فإنه مع النسيان يتمشى منه قصد القربة و اما لو صلى مع ترك الطلب عامداً عالماً بوجوده بحيث لم يتمش منه قصد القربة فصلواته باطلة مطلقاً لفقد النية، كما انه مع النسيان لو ظهر وجود الماء وجب الإعادة لفقد شرط التيمم واقعا، و النسيان إنما أثر فى تمشى القربة لا فى حصول الشرط.

[مسألة (١١) إذا طلب الماء بمقتضى وظيفته فلم يجد فتيمم و صلى]

مسألة (١١) إذا طلب الماء بمقتضى وظيفته فلم يجد فتيمم و صلى ثم تبين وجوده فى محل الطلب من الغلوة أو الغلوتين أو الرحل أو القافلة صحت صلواته و لا يجب القضاء أو الإعادة.

لا ينبغى الإشكال فى عدم وجوب القضاء لو انكشف وجود الماء بعد خروج الوقت، و ذلك لتحقق موضوع الأمر بالتيمم و هو عدم وجدان الماء الذى أنيط به مشروعياً

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٦٠

التيمم فى الكتاب و السنة، و لما يدل على عدم إعادة الصلاة عند تجدد القدرة على الماء من الروايات الكثيرة التى سبق جملة منها و يأتى بعضها فى طى المباحث الآتية.

و اما لو كان الانكشاف فى الوقت فربما يقال بوجود الإعادة لأن العجز عن الطهارة المائية فى الوقت انما يتحقق باستيعابه لتمام الوقت، حيث ان العجز عن الطبيعة انما يكون بالعجز عن جمع افرادها كما انه يكفى فى حصول القدرة عليها القدرة على بعض افرادها، و هذا بالنظر الى القاعدة و ان كان كذلك لكن مع فرض جواز البدار بالصلاة مع التيمم و قيام الدليل على عدم وجوب تأخير الصلاة إلى آخر الوقت فمقتضى ذلك تحقق الامتثال و عدم وجوب الإعادة بعد انكشاف الخلاف، هذا، مضافاً الى إطلاق ما دل على عدم وجوب الإعادة لمن صلى مع التيمم، و اما خبر ابى بصير المتقدم نقله فى رجل كان فى سفر و كان معه ماء فنسيه و تيمم و صلى ثم ذكر ان معه ماء قبل ان يخرج الوقت، قال عليه ان يتوضأ و يعيد الصلاة، فمحمول على صورة ترك الفحص عن الماء و لو نسيانا و الله العالم.

[مسألة (١٢) إذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فتركه و تيمم و صلى]

مسألة (١٢) إذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فتركه و تيمم و صلى و تبين سعة الوقت لا يبعد صحة صلوته و ان كان الأحوط الإعادة أو القضاء بل لا يترك الاحتياط بالإعادة و اما إذا ترك الطلب باعتقاد عدم الماء فتبين وجوده و انه لو طلب لعثر فالظاهر وجوب الإعادة و القضاء.

في هذه المسألة أمران (أحدهما) لو صلى مع التيمم و ترك الطلب لاعتقاد ضيق الوقت عنه ثم تبين سعته ففيه وجوه. (الأول) ان يحكم بصحة الصلاة مطلقا فلا يجب الإعادة و لا القضاء كما نفى البعد عنه في المتن، و ذلك لانه حين الصلاة كان غير متمكن من الماء لاعتقاده ضيق الوقت عن طلبه و اعتقاده هذا كان مانعا له عن الماء و لو كان يصل اليه لو طلبه فضلا عن صورة فقد الماء واقعا على فرض الطلب.

(الثاني) ان يحكم ببطلان الصلاة مطلقا فيجب الإعادة في الوقت و القضاء

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٦١

في خارجه لانه لم يكن مأمورا بالتيمم في هذا الحال واقعا لإناطة الأمر به على الطلب لكون الوقت متسعا له و لم يكن المأتى به من الصلاة إلا باعتقاد الأمر و تخييل الأمر لا يقتضى الاجزاء، و انما المقتضى للإجزاء هو ثبوت الأمر واقعا، فيجب الإعادة و القضاء و لو كان بحيث لو طلب الماء لم يجده بان تبين عدم وجود الماء في موضع الطلب فضلا عما لو تبين وجوده واقعا.

(الثالث) التفصيل بين تبين وجود الماء و بين عدم تبين وجوده سواء تبين عدمه أو لم يعلم الحال فيحكم بالبطلان في الأول دون الأخير، و ذلك اى الحكم بالبطلان في الأول لما تقدم من ان وجوب الفحص طريقي مقدمى لا نفسى واقعى، و ان المدار في الأمر بالتيمم هو فقدان الماء واقعا، و انما الفحص طريق لإحرازه في مرحلة الإثبات لا لثبوته فهو على فرض عدم الماء مأمور بالتيمم واقعا، فالفحص ليس من مقدماته الوجوبية بحيث يكون وجوبه مشروطا به، و لا من مقدماته الوجودية بحيث يكون صحته متوقفة عليه لكي يكون التيمم بلا فحص كالصلاة بلا طهارة، و لا يخفى ان الوجه الأخير هو الأقوى كما تقدم بيانه في المسألة العاشرة و عليه فبعد تبين سعة الوقت لا يخلوا ما ان يكون باقيا في محل الطلب و لم ينتقل منه، أو يكون منتقلا عنه الى محل آخر (فعلى الأول) فيطلب الماء في المحل الذى صلى فيه فمع عدم الظفر بالماء يكتفى بالصلاة التى صلاحها لكونها المأمور بها واقعا، و مع الظفر به يعيد صلوته مع الطهارة المائية لأن ما اتى به كان غير مأمور به فى تلك الحالة.

(و على الثانى) أى فرض خروجه عن المحل الأول فإن علم انه لو طلب هناك لم يظفر بالماء اكتفى بالصلاة الاولى، لتحقق الشرط واقعا و هو عدم الماء، و ان علم انه لو طلب لظفر أو شكك فى ذلك و لم يتبين الحال وجب عليه الإعادة، اما مع العلم فواضح لعلمه حينئذ انه لم يكن مأمورا بالتيمم واقعا و اما فى صورة الشك فلقاعدة الاشتغال، هذا إذا تبين سعة الوقت للطلب و الوقت باق، و اما لو تبين ذلك بعد خروج الوقت فيحتمل عدم وجوب القضاء فى صورة الاشتباه عملا بقاعدة الشك بعد الوقت و للشك فى تحقق عنوان الفوت الموجب للقضاء، بل يمكن القول بعدم وجوب القضاء مطلقا

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٦٢

لرواية يعقوب فى رجل تيمم فأصاب بعد صلوته ماء، أ يتوضأ و يعيد الصلاة أم يجوز صلوته، قال إذا وجد الماء قبل ان يمضى الوقت توضأ و صلى فان مضى الوقت فلا إعادة عليه (و رواية أبى بصير) المتقدمة فى رجل كان فى سفر و كان معه ماء فنتسيه و تيمم و صلى ثم ذكر ان معه ماء قبل ان يخرج الوقت قال عليه ان يتوضأ و يعيد الصلاة، و لعله لهذا احتاط فى المتن فى صورة

بقاء الوقت، فقال: بل لا يترك الاحتياط بالإعادة.

(أقول) الفرق بين الإعادة والقضاء انما يوجه في صورة بقاء الاشتباه و عدم تبين الحال و اما فيما لو علم انه لو طلب الماء لظفر به فلا وجه له إذ كما يجب الإعادة يجب القضاء أيضا، و توهم عدم صدق الفوت فاسد فإن الصلاة مع الطهارة المائية التي كان مأمورا بها واقعا قد فاتته فيجب القضاء، و اما الروايتان فلخروجهما عن محل البحث و هو مورد ترك الفحص باعتقاد ضيق الوقت عنه و تبين خطائه و مورد هما فيما إذا وجد الماء بعد ما صلى بالتييم، مضافا الى معارضتهما مع ما دل على عدم وجوب الإعادة مطلقا لا في الوقت و لا خارجه.

(الأمر الثاني) من الأمرين المبحوث عنهما في هذه المسألة انه لو صلى بالتييم مع ترك الطلب لاعتقاده عدم وجود الماء ثم تبين وجوده و انه لو طلبه لوجده فالظاهر- كما في المتن- وجوب الإعادة و القضاء من غير فرق بين ما إذا كان في رحله أو في القافلة أو في النصاب الذي كان عليه الطلب فيه من الغلوة أو الغلوتين، كما لا فرق بين ما إذا كان اعتقاد عدمه لجهله المركب به رأسا أو كان لنسيانه لوجود الماء، كل ذلك لما تقدم من انه مع وجود الماء واقعا يتبين عدم تحقق شرط صحة التيمم و هو عدم وجود الماء، مضافا الى ما تقدم من رواية أبي بصير أيضا في الناسى بضميمة عدم الفصل بينه و بين غيره، نعم هي لا تدل على وجوب القضاء، فيرجع في إثبات وجوبه إلى إطلاق قوله عليه السلام من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته، و اما رواية يعقوب المتقدمة في رجل تيمم و صلى فأصاب بعد صلوته ماء، التي حكم فيها بوجوب الإعادة في الوقت دون القضاء فإنها ليست في صورة نسيان الماء بل الحكم فيها بالإعادة في الوقت في صورة وجدان الماء بعد الصلاة لا تبين وجود الماء حين الصلاة فهي أجنبية عن مورد البحث،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٦٣

هذا ما عندي في هذه المسألة و نشكره سبحانه على ما أولانا.

[مسألة (١٣) لا يجوز اراقه الماء الكافي للوضوء أو الغسل بعد دخول الوقت]

مسألة (١٣) لا يجوز اراقه الماء الكافي للوضوء أو الغسل بعد دخول الوقت إذا علم بعدم وجدان ماء آخر، و لو كان على وضوء لا- يجوز إبطاله إذا علم بعدم وجود الماء، بل الأحوط عدم الإراقه و عدم الابطال قبل الوقت أيضا مع العلم بعدم وجدانه بعد الوقت، و لو عصى فارق أو أبطل يصح تيممه و صلوته و ان كان الأحوط القضاء.

قد أشبعنا الكلام في هذه المسألة في مبحث غسل الجنابة في المسألة الثامنة من الفصل الأول، و لعل منشأ الاحتياط بالقضاء هنا هو احتمال انصراف دليل بدلية التيمم عن الطهارة المائية عما إذا كان العجز عن الماء بسوء الاختيار، و قد مر نظيره في المسألة التاسعة من هذا البحث اعني باب التيمم و في باب غسل الجنابة عند البحث عن شرطية عدم ضيق الوقت في وجوبه.

[مسألة (١٤) يسقط وجوب الطلب إذا خاف على نفسه أو ماله]

مسألة (١٤) يسقط وجوب الطلب إذا خاف على نفسه أو ماله من لص أو سبع أو نحو ذلك كالتأخير عن القافلة و كذا إذا كان فيه حرج و مشقة لا تتحمل.

و يدل على سقوط الطلب في الموارد المذكورة خبر داود الرقي و خير يعقوب بن سالم و خير على بن سالم التي تقدم نقلها في

أول هذا الأمر ص: ١٤٠ مضافا الى قاعدة الحرج و الضرر.

آملی، میرزا محمد تقی، مصباح الهدی فی شرح العروة الوثقی، ١٢ جلد، مؤلف، تهران - ایران، اول، ١٣٨٠ ه ق

مصباح الهدی فی شرح العروة الوثقی؛ ج ٧، ص: ١٦٣

[مسألة (١٥) إذا كانت الأرض في بعض الجوانب حزنه]

مسألة (١٥) إذا كانت الأرض في بعض الجوانب حزنه و في بعضها سهله يلحق كلا حكمه من الغلوة و الغلوتين. لان كل جانب منها يكون موضوعا لحكمه فيشملة حكمه كما إذا لم يحتمل وجود الماء الا في بعض الجوانب، حيث يختص الفحص به، و لو اختلفت الجهة الواحدة فكان بعضها حزنه و الآخر سهله بحيث لا يصدق عليها احد الاسمين فهل يلحق بكل مقدار منها حكمه فيجب غلوة و نصف في مقدار السهله منها و نصف غلوة في الحزنه منها، أو يلحقها حكم الحزنه لوجود الحزنه فيها، أو يلحقها حكم السهله لوجود السهله فيها، وجوه، ربما يقال بالأول، و لكنه لا يخلو عن اشكال لانصراف الخبر عن مورد الفرض،

مصباح الهدی فی شرح العروة الوثقی، ج ٧، ص: ١٦٤

فمقتضى الاحتياط هو الثاني و عدم الاقتصار على ما دون الغلوتين، و اما الأخير فأضعف الوجوه.

[الثاني عدم الوصلة إلى الماء الموجود]

إشارة

الثاني عدم الوصلة إلى الماء الموجود لعجز من كبر أو خوف من سبع أو لص أو لكونه في بئر مع عدم ما يستقى به من الدلو و الحبل و عدم إمكان إخراج بوجه آخر و لو بإدخال ثوب و إخراج بعد جذبه الماء و عصره. و في الجواهر دعوى عدم وجدان الخلاف فيه بل عن المعبر ان عليه إجماع أهل العلم، و عن المنتهى انه قول علمائنا اجمع (و يدل على الحكم) مضافا الى ما ذكر (صحيحه الحلبي) عن الصادق عليه السلام في الرجل يمر بالركبة و ليس معه دلو، قال ليس عليه ان يدخل الركبة لأن رب الماء هو رب الأرض فليتميم (و خبر ابن ابي يعفور) عنه عليه السلام قال إذا أتيت البئر و أنت جنب فلم تجدد لو أو لا- شيئا تغترف به فتميم بالصعيد فان رب الماء هو رب الصعيد و لا تقع في البئر و لا تفسد على القوم مائهم. و يفهم من قوله عليه السلام فان رب الماء هو رب الصعيد ابتداء أمر التيمم على التوسعة و التسهيل و انه لا يتوقف على العجز العقلي المسقط للتكاليف، بل يكفي أدنى عذر كالمشقة، و الخوف من نزول الماء أو من اختلاط ماء البئر بالطين و الوحل بنزوله فيه أو تنفر الطباع عن الماء بنزول الجنب فيه و اغتساله منه.

ثم ان الظاهر ان الخوف من السبع انما يكون على نفسه أو على نفس محترمة يجب حفظها، و اما الخوف من اللص فان كان على النفس فهو كالخوف من السبع مما لا اشكال فيه (و يدل عليه) من الاخبار خبر يعقوب بن سالم، قال سئلت الصادق عليه

السَّلام عن الرجل لا- يكون معه ماء و الماء عن يمين الطريق أو يساره غلوتين أو نحو ذلك، قال عليه السَّلام لا آمن ان يغرر بنفسه فيعرض له لص أو سبع.

و اما الخوف من اللص على المال فالمصرح به عند الأصحاب عدم الفرق بينه و بين الخوف على النفس (و في الحدائق) انه اتفأقى بينهم، و فى المدارك فى شرح عبارة الشرائع عند قوله الثالث الخوف و لا فرق فى جواز التيمم بين ان يخاف لصا أو سبعا أو ضياع مال (قال قدس سره) هذا الحكم مجمع بين الأصحاب على ما نقله جماعة، بل قال فى المنتهى انه لا يعرف فيه خلافا بين أهل العلم (انتهى).

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٦٥

و يمكن ان يستدل له بخبر يعقوب بن سالم المتقدم أنفا بتقريب ان قوله عليه السَّلام:

لا- آمن أن يغرر بنفسه فيعرض له لص لا- يكون له ظهور فى خصوص خوف اللص على نفسه، فان تغرير النفس على اللص فى مقام الخطر على المال صحيح أيضا، بأن يقال لا تعرض نفسك على اللص فيذهب بمالك، فيكون الخبر دليلا على جواز التيمم عند الخوف من اللص مطلقا سواء كان على النفس أو على المال (و يدل عليه أيضا) ظهور دلالة أخبار التيمم بعد استقرارها فى سقوط الطهارة المائية بأقل من ذلك و ان أصل مشروعية التيمم ليسر، و بأدلة نفى العسر و الحرج و قاعدة لا ضرر.

(لكن صاحب الحدائق قدس سره) استشكل فى ذلك- مع اعترافه بأنه مما اتفق عليه الكل - بأنه لم يدل نص على الجواز فى خوف ذهاب المال بدعوى كون خبر يعقوب بن سالم فى مورد الخوف على النفس و ان النسبة بين قاعدة نفى العسر و الحرج و قاعدة نفى الضرر و بين ما يدل على الطهارة المائية بالعموم من وجه فلا وجه لتقديم الأوليين عليه، بل التقديم له عليهما لكونه أوضح.

(و لا يخفى ما فى كلامه زيد فى علو مقامه) يظهر مما قدمناه و ما ثبت فى الأصول من ان قاعدتى نفى الحرج و نفى الضرر لهما الحكومة على أدلة الاحكام التى منها ما يدل على وجوب الطهارة المائية و الدليل الحاكم مقدم على الدليل المحكوم من غير ان يلاحظ النسبة بينهما انه بالعموم من وجه أو بالعموم المطلق، فلا إشكال فى جواز التيمم عند خوف اللص على المال.

و انما الكلام فى أمور (الأول) ربما يقال بعدم الفرق فى المال بين القليل و الكثير و قد صرح به العلامة فى النهاية و تبعه الشهيد الثانى فى الروض، بل عن جماعة منهم نسبته إلى الأصحاب الظاهر منها كونه مذهب الجميع أو الأكثر (و يستدل له تارة) بقاعدة نفى الضرر، و اخرى بدلالة إطلاق خبر يعقوب المتقدم عليه (و ثالثة) بدليل نفى الحرج كما عن العلامة فى النهاية، حيث استدل بقوله تعالى ﴿لَجَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (و رابعة) بإطلاق ما دل على الأمر بإصلاح المال- كما عن الشهيد الثانى فى الروض.

(أقول) الخوف من ضياع المال قد يتخلف عن الظن بالضرر إذا تحقق الخوف

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٦٦

باحتمال ضياعه من غير ظن به، فيخرج عن مورد قاعدة نفى الضرر المتوقف إجرائها على تحقق موضوعها و هو ترتب الضرر و لو بطريق ظنى - بناء على اعتبار الظن فى باب الضرر، و اما خبر يعقوب بن سالم فهو و ان تمت دلالة عندنا على تسويغ الخوف من اللص على المال الا ان تعميمه بالنسبة إلى القليل من المال مشكل، و منه يظهر عدم تمامية الاستدلال بنفى الحرج فى المال القليل إذ قد لا يكون فى ذهابه حرج.

(و الأولى) إيكال ذلك الى العرف و العقلاء فخوف ذهاب المال إذا كان يعد حرجا بحيث يصد العقلاء عن جريهم و يمنعهم عما يستلزمه ذلك سواء كان من جهة أهمية المحتمل عندهم أو من جهة قوة الاحتمال فيكون ذلك مسوغا للتيمم إذا حصل

هذا المقدار من الخوف احتمالا- و محتملا- فى سبيل تحصيل الماء، و الا فلا دليل على تسويغه، و اما الأمر بإصلاح المال فهو بإطلاقه لا- يقابل العمومات الواردة فى إثبات التكاليف التى منها الطهارة المائية، فالحق ما ذكرنا من جعل المدار على تحقق عنوان الحرج و هو يختلف باختلاف الموارد.

(الثانى) قال العلامة (قده) فى المنتهى فى وجه الفرق بين المال الذى يجب حفظه عن اللص و ان خوف ذهابه عن اللص مانع عن الطهارة المائية و بين المال الذى يجب بذله عوضا عن الماء للوضوء أو الغسل: بان الحاصل بالأول هو العوض على الغاصب و هو منقطع، اى لا يزيد شيئا فى المال، و فى الثانى فالعوض عليه سبحانه و هو الثواب الغير المنقطع فيزيد على المال.

و أورد عليه الشهيد الثانى (قده) بان فى الأول أيضا يتحقق الثواب لان عدم التحرز عن ضياع المال و إيقاعه فى معرض اللص لأجل امتثال أمر الله سبحانه و الانقياد له تعالى فيه فضل عظيم- لو لم يكن الإيقاع حراما و كان بذله مباحا، بل هو اولى لاجتماع العوض و الثواب فيه، دون الأخير الذى ليس فيه الا الثواب، ثم قال (قده) و الفارق النص.

(أقول) و هو كذلك لدلالة جملة من الاخبار على وجوب بذل المال و لو كان أزيد من قيمة الماء إذا تمكن منه كصحيح صفوان عن الكاظم عليه السلام عن رجل احتاج الى الوضوء

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٦٧

للصلاة و هو لا يقدر على الماء فوجد قدر ما يتوضأ به بمائة درهم أو بألف درهم و هو واجد لها، يشتري و يتوضأ أو يتيمم، قال عليه السلام لا، بل يشتري، و قد أصابنى مثل هذا فاشترت و توضأت، و ما يشتري بذلك مال كثير.

و يمكن ان يقال فى الفرق بينهما مع قطع النظر عن النص بان فى تعريف المال لأخذ الغاصب من لص أو غيره مهانة و غضاضة على النفس يصعب تحمله بل و لا يكون محمودا فيه بخلاف بذله اختيارا و لو بأضعاف مضاعفة من قيمة الماء، حيث ان فيه شرفا و رفعة كما لا يخفى على ذوى الهمم العالية.

و ربما يقال فى الفرق أيضا بان فى تسليط الغاصب على ماله اعانة له على المعصية و تسليط له عليها فيكون محرما، و فى الشراء بأزيد من ثمن المثل لا معصية من البائع فلا منع عنه.

(الثالث) لا فرق فى المال الذى يجب حفظه من اللص و نحوه بين مال نفسه أو مال غيره سواء كان امانه عنده أو كان مالا لمن يحسب من تبعه كزوجته و أولاده و أعوانه بحيث يعد تعرض الغاصب لمالهم تعرضا له، و اما لو كان مما يعد أجنيا عنه و لا يجب حفظه عليه فالمحكى عن جامع المقاصد و غيره- على ما هو ظاهر إطلاق كلامهم- هو سقوط الطهارة المائية إذا خيف عليه، قال: انه لا فرق فى جواز التيمم بين الخوف على ماله و مال غيره، و هو مشكل لا لدليل عليه، و لعل الإطلاق انما هو بالنسبة إلى المال الذى يكون تحت يده مما يكون ضمانه عليه لو تعدى و قصر فى تلفه و ضياعه، حيث يجب عليه حفظه، و يمكن ان يكون نظرهم فى التعميم الى ما لو كان طلبه الماء موجبا لتسليط الغاصب على مال الغير بحيث يسند التلف اليه عرفا أو كان يعد ذلك عند العرف اعانة للغاصب على أخذ مال الغير و لو لم يكن المال تحت يده و لا لمن تبعه ممن يعد من متعلقه، أو كان ذلك المال بحيث يجب حفظه شرعا و علم من الشرع انه لا يرضى بضياعه و لو لم يكن تحت يده.

(الرابع) لا- إشكال انه لو خاف على عرضه أو عرض بعض متعلقه بحيث يعد عرضه عرضا له جاز التيمم و كان الخوف مسوغا له، بل لعل العرض اولى من المال لأنه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٦٨

أهم عند ذوى الهمم العالية، و يدل عليه قاعدة الحرج و لا حاجة فى إثباته إلى دليل بالخصوص، و اما لو خاف على عرض غيره الذى لا تعلق له به ففى تسويغه للتيمم اشكال تقدم فى الخوف على مال الغير، فىأتى فيه التفصيل المتقدم فيقال بجواز التيمم إذا

خيف على عرض من يعلم من الشارع عدم رضاه بهتكه.

(الخامس) لا إشكال في جواز التيمم عند الخوف من الحبس ظلما من استعمال الماء أو الحبس بحق يعجز عن تأديته، بخلاف ما إذا خاف عن الحبس بحق يقدر على أدائه حيث لا- شبهة في وجوب أدائه و إتيان الطهارة المائية معه، و عن جامع المقاصد تجوز التيمم لو خاف من القتل قصاصا مع رجاء العفو بالتأخير مجانا أو بالصلح على الدية لأن حفظ النفس مطلوب (و تأمل صاحب الجواهر) في ذلك- أقول- و لعله لا ينبغي التأمل في صحته، ضرورة ان التسوية في تأخير القتل مع عدم المطالبة ولى الدم للقصاص و رجاء الجاني العفو مجانا أو بالدية جائز، بل حتى و مع المطالبة ولى الدم إذا لم ينته التأخير إلى التهاون، و مع جوازه لا شبهة ان في اقتحامه الحرج و يجوز معه التيمم قطعاً، نعم مع المطالبة ولى الدم للقصاص و اليأس عن العفو لا إشكال في عدم تسويغه للتيمم.

(السادس) لا إشكال في مسوغية الخوف على النفس أو المال أو العرض إذا كان الخوف منه متعارفا و كان له سبب عادي، و اما لو نشأ خوفه من الجبن و التخيل و خاف بسبب لا يخاف به أكثر الناس ففي تسويغه التيمم احتمالان، و المحكى عن المحقق و العلامة و الشهيدين قدس الله أسرارهم هو التسويغ- و هو الأقوى- لأن المناط في التسويغ هو الخوف الشخصي و هو يختلف باختلاف الأشخاص، و لذا لو تحقق سببه العادي و لم يحصل منه الخوف كما في بعض النفوس لم يؤثر في جواز التيمم، و قد يكون اقدام الشخص على ما يخافه- و لو جنبا- مؤديا إلى ذهاب العقل فيكون ذلك تغريرا للنفس في معرض الخطر، و لكن المحكى عن التحرير خلافه فلم يعتبر الخوف الناشئ عن الجبن، و توقف فيه في المنتهى، و لا وجه له أصلا.

(السابع) لا فرق في الخوف المسوغ للتيمم بين ما إذا كان حصوله في طريق

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٦٩

الوصول الى الماء أو على ما يتخلف عنه من المال و الأهل، كل ذلك لعموم دليله و هو الحرج الراجع للتكليف بالطهارة المائية المسوغ للتيمم و الله العاصم.

[مسألة (١٦) إذا توقف تحصيل الماء على شراء الدلو أو الحبل]

مسألة (١٦) إذا توقف تحصيل الماء على شراء الدلو أو الحبل أو نحوهما أو استيجارهما أو شراء الماء أو اقتراضه و جب و لو بأضعاف العوض ما لم يضر بحاله و اما إذا كان مضرا بحاله فلا كما انه لو أمكنه اقتراض الماء أو عوضه مع العلم أو الظن بعدم إمكان الوفاء لم يجب ذلك.

المراد بالحال في قوله ما لم يضر بحاله هو حال المكلف بحسب جدته و تمكنه، سواء كان في الحال المقابل للمستقبل أو كان حاله في المستقبل نفسه، فليس المراد هو حاله الفعلي، فإذا أضر بحاله في الاستقبال كان مسوغا للتيمم، ثم ان في هذا المتن مسألتيين (إحدهما) انه إذا توقف تحصيل الماء على صرف مال كثير لم يكن مضرا بحال المكلف و جب عليه بذله إجماعا على ما حكاه غير واحد من الأساطين (و يدل عليه) من الاخبار صحيحة صفوان قال سئلت أبا الحسن عليه السلام عن رجل احتياجا الى الوضوء للصلاة و هو لا يقدر على الماء فوجد بقدر ما يتوضأ به بمائة درهم أو بألف درهم و هو واجد لها، أ يشتري و يتوضأ أو يتيمم، قال عليه السلام لا، بل يشتري، قد أصابني مثل ذلك فاشترت و توضأت، و ما يشتري بذلك مال كثير (و خبر حسين بن أبي طلحة) قال سئلت عبدا صالحا عن قول الله عز و جل ^{أَوْ لَأَمْسِيَنَّ} ^{نِسَاءً} فَلَمْ تَجِدُوا ^{مَاءً} فَتَيَمَّمُوا ^{صَيْعِدًا} طَيِّبًا، ما حد ذلك، قال فان لم تجدوا بشراء أو بغير شراء، قلت ان وجد قدر وضوء بمائة ألف أو بألف و كم بلغ؟ قال عليه السلام ذلك على قدر

جدته، و في معناهما غيرهما من الاخبار.

(الثانية) إذا كان بذل المال للشراء أو استيجار الآلات مضرا بحاله لم يجب عليه البذل و جاز التيمم إجماعا كما في غير واحد من العبارات و لقاعدتي نفى الضرر و الحرج و لذيل خبر ابن أبي طلحة المتقدم فإنه عليه السلام علق الحكم على كونه على قدر جدته، فان المفهوم منه انه إذا كان بذل المال موقوفا على بذل ما يلزمه في نفقته اللازمه بحيث يقع بعد بذل المال في العسر و الحرج لا يجب عليه البذل، فإنه لا يصدق الجدة حينئذ،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٧٠

فالمدار على عنوان الواجديه و هو يختلف باختلاف الأحوال، و قد تقدم في الأمر الثاني من الأمور المذكورة في المسألة السابقة ما يتعلق بالمقام.

[مسألة (١٧) لو أمكنه حفر البئر بلا حرج و جب]

مسألة (١٧) لو أمكنه حفر البئر بلا حرج و جب، كما انه لو وهبه غيره بلا منه و لا ذلة و جب القبول.

اما وجوب حفر البئر إذا لم يكن فيه حرج فلما دل على وجوب الطلب و الفحص عن الماء إذ هو أيضا نوع من الطلب، و لولاه لأمكن المناقشة في وجوبه بناء على اشتراط وجوب الطهارة المائية بوجدان الماء و ان وجوب الواجب المشروط لا يقتضى وجوب مقدماته الوجوبية، لكن ما دل على وجوب الفحص عن الماء كحسنه زرارة المتقدمة في صدر الباب و قوله عليه السلام: إذا لم يجد المسافر الماء فليطلبه ما دام الوقت (إلخ) دليل على وجوب حفر البئر إذا لم يكن فيه حرج، مضافا الى إمكان دعوى صدق الوجدان عند إمكان الحفر بلا مشقة و لا حرج كصدقه عند إمكان شراء الماء و لو بأغلى الثمن إذا كان واجدا له، و لو جعل المدار في الوجدان على التمكن من استعمال الماء و الصرف في الطهارة لكان الأمر أظهر، و اما وجوب القبول فيما لو وهبه له غيره بلا منه و لا ذلة فمما لا اشكال فيه، حيث انه كشرائه كذلك، انما الكلام فيما إذا كان في قبوله منه، فالمشهور- كما في الحدائق- وجوب قبوله لا ابتناء ذلك على المسامحة عرفا، فلا منه و لا ضرر، و هذا بخلاف قبول هبة ثمنه فإنه لا شتمال هبته عادة على المنه الموجبة للغضاضة و الامتهان لا يجب قبولها و تحملها و ان قل الثمن، و عن الشيخ وجوب قبول هبة الثمن أيضا لوجوب تحصيل شرط الواجب المطلق، و قد مال اليه صاحب المدارك (قده) حيث يمنع عن عدم وجوب تحمل المنه إذا توقف الواجب على تحملها، و استجوده صاحب الحدائق أيضا. (و لعل الأقوى) جعل المدار على الحرج في تحمل المنه فان النفوس تختلف في ذلك كما ان الأشخاص يختلف حالهم بحسب الرفعة و الضعة و الزمان و المكان و الواهبين، فإذا كان في قبول الهبة حرج لم يجب القبول من غير فرق بين هبة الماء أو ثمنه أو الإله التي يستخرج بها الماء، و منه يظهر حكم استيهابه فإنه إذا لم يكن فيه ذلة و مهانة يجب، كما انه إذا كان فيه ذلة بحيث

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٧١

يكون تحملها عادة حرجيا لم يجب، و لو بذل له الماء أو الثمن إلى أجل فإن استطاع وفائه- و لو بالاحتمال العادي- و جب قبوله، بخلاف ما إذا علم أو ظن بعدم التمكن من الوفاء به فإنه لا يجب القبول.

[الثالث الخوف من استعماله على نفسه]

الثالث الخوف من استعماله على نفسه أو عضو من أعضائه بتلف أو عيب أو حدوث مرض أو شدته أو طول مدته أو بطؤ برئه أو صعوبة علاجه أو نحو ذلك مما يعسر تحمله عادة بل لو خاف من الشين الذى يكون تحمله شاقا تيمم، و المراد به ما يعلو البشرة من الخشونة المشوهة للخلق أو الموجب لتشفق الجلد و خروج الدم و يكفى الظن بالمذكورات أو الاحتمال الموجب للخوف سواء حصل له من نفسه أو قول طبيب أو غيره و ان كان فاسقا أو كافرا، و لا يكفى الاحتمال المجرد عن الخوف كما انه لا يكفى الضرر اليسير الذى لا يعتنى به العقلاء، و إذا أمكن علاج المذكورات بتسخين الماء و جب و لم ينتقل الى التيمم.

فى هذا المتن أمور (الأول) لا إشكال فى تسويغ التيمم فيما إذا خاف المرض الشديد باستعمال الماء اما بخوف حدوثه أو زيادته أو بطؤ برئه أو صعوبة علاجه أو نحو ذلك مما لا يطاق تحمله عادة عند العقلاء (و استدلووا له) بعد الإجماع الصريح كما فى كلام غير واحد- بالأدلة العامة الدالة على رفع كل تكليف عمن لا يتحمله، مثل قوله تعالى مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ، و قوله تعالى مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ، و قوله تعالى يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ، و قوله تعالى لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، و قوله تعالى وَ لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ، و مثل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بَعَثَ بِالْحَنْفِيَةِ السَّمْحَةَ، و قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَا ضَرَّارَ وَ لَا ضَرَرٌ، و قولهم عليهم السلام ان دين محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَوْسَعُ مِمَّا بَيْنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ ان الخوارج ضيقوا على أنفسهم و ان الدين أوسع من ذلك.

و بالأدلة الخاصة فى باب الوضوء مثل الآية الكريمة وَ إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا (الآية)

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٧٢

ذكر سبحانه جملا أربعا و فرع عليها عدم وجدان الماء و رتب عليه الجزاء فى قوله فتيمموا، حيث ان جعل كل واحد من الأربع اعنى المرض و السفر و المجيء عن الغائط و لمس النساء شرطا مستقلا و تفريع عدم وجدان الماء عليه يستظهر منه ان المراد من عدم الوجدان أعم من عدمه أو عدم التمكّن من استعماله و ان كان موجودا، فالمرضى الذى لا يتمكن من استعماله سواء كان لأجل الضعف و العجز عن تناول الماء أو كان لأجل تضرره به يتيمم فتدل الآية على تسويغ التيمم بسبب المرض، مضافا الى ان المرض بما هو مرض لا يوجب تسويغه إذ رب مرض يكون رفعه باستعمال الماء البارد فمن مناسبة الحكم و الموضوع و ظهور الآية الكريمة فى كون التسويغ فى حال المرض و حال عدم وجدان الماء امتنانا لا سيما بمناسبة ذيل الآية مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَ لِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ يستظهر ان المراد هو المرض الذى يضر معه استعمال الماء أو يوجب العجز عن السعى اليه، و بذلك فسر الآية فى مجمع البيان، قال: و هو المروى عن السيد بن الباقر و الصادق عليهما السلام.

(و مثل صحيح ابن مسلم) قال سئلت الباقر عليه السلام عن الرجل يكون به القروح، قال عليه السلام لا بأس بان لا يغتسل و يتيمم (و صحيح ابن ابي نصر) عن الرضا عليه السلام فى الرجل يصيبه الجنابة و به قروح أو جروح أو يخاف على نفسه من البرد، قال عليه السلام لا يغتسل و يتيمم (و المروى عن الصادق عليه السلام) فى الكافى انه قيل له عليه السلام ان فلانا أصابته جنابة و هو مجذور فغسلوه فمات فقال عليه السلام قتلوه ألا سئلوا ألا ييموه، ان دواء العى السؤال و فى معناه غيره.

و هذه الأدلة و ان أمكن الخدشة فى دلالة بعضها كما ربما يقال فى مثل لا ضرر و لا ضرار من توقف التمسك به على إحراز الضرر و لو ظنا فلا يثبت به الحكم فى مورد الخوف الذى هو أعم من الظن، و فى مثل آية التهلكة أنها أخص من المدعى فإنها

فى خصوص الإلقاء فى المهلكة و المرض المسوغ أعم منه- و لكن غير ذلك من الأدلة سليم عن المناقشة و يصح التمسك به.
(الثانى) ذكر غير واحد من الأصحاب كالمحقق فى الشرائع انه لو خاف
مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٧٣

الشين باستعمال الماء جاز له التيمم، و المراد منه- كما فى المدارك و غيره و صرح به فى المتن ما يعلو البشرة من الخشونة المشوهة للخلقة من استعمال الماء فى البرد و قد يصل الى تشقق الجلد و خروج الدم، ففىما كان منه بالغاً الى ما لا يتحمل عادة لا إشكال فى حكمه كالمرض الذى يكون كذلك، إذ المعيار هو كون الطهارة المائية مستلزماً لما يشق تحمله بحسب العادة، و اما ما لم يكن كذلك ففى تسويغه التيمم اشكال و المحكى عن المنتهى و جماعة من المتأخرين تقيده بالفاحش، و عن جماعة بما لا يتحمل و عن الكفاية دعوى الاتفاق على انه إذا لم يغير الخلقة و لم يشوهها لم يجز التيمم، و بهذا يظهر انه لا مورد لإثبات الجواز مطلقاً بإطلاق معقد الإجماعات المحكية على جواز التيمم مع خوف الشين، فلا- دليل على الجواز إلا- فى مورد لزوم المشقة و الحرج و هو المتيقن من الإجماع.

(الأمر الثالث) المدار فى ثبوت المذكورات من حدوث التلف باستعمال الماء أو العيب- إلى آخر ما ذكره فى المتن - على العلم بحدوثها باستعماله أو الظن المستفاد من معرفة أو تجربة أو اخبار عارف و ان كان صيباً أو فاسقاً أو كافراً مع عدم اتهامه فى الدين- و لو لم يقترنه الخوف، أو الخوف من استعماله و لو لم يحصل الظن إذ قد يحصل الخوف مع الشك بل مع الوهم، و لكن بشرط ان يكون معتداً به عند العقلاء، فالمدار بعد العلم على احد أمرين اما الظن و اما الخوف، اما الظن المجرد عن الخوف فلما يدل على وجوب دفع الضرر المظنون و ان الظن فى باب الضرر حجة ببناء العقلاء على اعتباره و انهم يعاملون مع مظنون الضرر معاملة مقطوعة، و اما الخوف من الضرر فالمراد منه هو الحالة النفسانية الحاصلة من ترتب وقوع أمر مكروه فى المال و النفس أو غيرهما الموجبة لتشويش خاطر عند العقلاء، (و ربما يقال) بإناطة تسويغه للتيمم على اقترانه بالظن بوقوع الأمر المخوف منه كما عن ظاهر العلامة و جملة ممن تأخر عنه و لكن الأقوى عدمها فان الخوف قد أخذ موضوعاً بنفسه فى صحيح ابن ابى النصر المتقدم الذى فيه: أو يخاف على نفسه من البرد، و من المقطوع بالوجدان حصول الخوف بالاحتمال و ان لم يحصل الظن إذا كان الاحتمال

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٧٤

معتداً به عند العقلاء و لعله يختلف ذلك عندهم من حيث أهمية المحتمل و عدمها فقد يحصل الخوف عندهم بمجرد الوهم إذا كان المحتمل ذهاب النفس مثلاً، و بالجملة، فحصول الحالة النفسانية هو المناط على ما هو ظاهر الخبر المذكور.
و مما ذكرنا يظهر عدم الفرق بعد حصول العلم أو الظن أو الخوف بين استناد أحدها إلى قول الطبيب و عدمه كما لا فرق فى الطبيب بعد تحقق احد المذكورات من قوله بين كونه مسلماً أو كافراً خلافاً لما عن المنتهى من عدم قبول قول الذمى، و هو بإطلاقه مشكل، اللهم الا ان يكون مراده (قده) فيما إذا كان متهماً فإنه لا يقبل قوله مع الاتهام لعدم ترتب شىء من العلم و الظن و الخوف على قوله.

(الأمر الرابع) لا يكفى الضرر اليسير الذى لا يعتنى به العقلاء كما هو ظاهر الشرائع و المحكى عن المعتمد و المبسوط و نسب الى المشهور أيضاً (و المحكى) عن جامع المقاصد و الذكرى و جملة أخرى من كتب الأصحاب جواز التيمم به و لو كان من قبيل الصداع أو الزكام و نحوهما مما لا يشق تحمله عادة استناداً الى ان الضرر اليسير قد يؤدي الى الشديد بل هو الغالب و لفحوى ما دل على تسويغ التيمم من ضرر الشين فان مثل الصداع و الزكام أشد منه (و لا يخفى ما فيه) فان الضرر اليسير إذا خيف منه الوقوع فى الشديد فهو عبارة عن خوف الضرر الشديد الذى يعتبر عند العقلاء و يخرج عن محل البحث، و ان كان مما لا يحصل

به الخوف على الشديد فاعتباره ممنوع، و اما فحوى اعتبار ضرر الشين فقد بيّنا فيما تقدم انه انما يكون الشين مسوغا فيما إذا كان بحيث لا- يحتمل عادةً و يترتب عليه عنوان الحرج لا مطلقا (و بالجملة) فلا وجه للقول بجواز التيمم عند كل مرض مطلقا و لو كان يسيرا.

(الأمر الخامس) إذا أمكن علاج المذكورات بتسخين الماء أو بالتحفظ من البرد أو بلبس الثياب الكثيرة و نحو ذلك بحيث يرتفع به توقع الضرر و جب و لم ينتقل الى التيمم لصدق وجدان الماء بمعنى التمكن من استعماله حينئذ، و هو الموضوع لوجوب الطهارة المائية.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٧٥

[مسألة (١٨) إذا تحمل الضرر و توضأ أو اغتسل]

مسألة (١٨) إذا تحمل الضرر و توضأ أو اغتسل فان كان الضرر فى المقدمات من تحصيل الماء و نحوه و جب الوضوء أو الغسل و صح، و ان كان فى استعمال الماء فى أحدهما بطل، و اما إذا لم يكن استعمال الماء مضرا بل كان موجبا للحرج و المشقة كتحمل الم البرد أو الشين مثلا فلا يبعد الصحة و ان كان يجوز معه التيمم لان نفي الحرج من باب الرخصة لا العزيمة و لكن الأحوط ترك الاستعمال و عدم الاكتفاء به على فرضه فيتيمم أيضا.

إذا كانت الطهارة المائية ساقطة عنه لأجل الضرر أو الحرج فتحمل ذلك و توضأ أو اغتسل فلا يخلو عن صور (الاولى) ما إذا كان الضرر أو الحرج فى مقدماتها كما إذا توقف تحصيل الماء على سلوك طريق مظنون الضرر فسلكه و أصاب الماء سواء وقع فى الضرر المظنون أو لم يقع، و فى هذه الصورة يجب عليه الوضوء أو الغسل و ان عصى بتحصيل الماء و لكن لما كان بعد عصابه واجدا للماء متمكنا من استعماله فهو مكلف حينئذ بالطهارة المائية لعدم سراية النهى إلى نفس الوضوء أو الغسل و ان كان الأمر بهما قبل تحصيل الماء ساقطا من جهة انتفاء شرط وجوبهما و هو التمكن من الماء، فبعد حصول الشرط و لو بالعصيان يتعلق الأمر الفعلى بهما فلا أمر حينئذ بالتيمم، و هذا ظاهر.

(الثانية) ما إذا كان الضرر فى مقدماتها المقارنة مع فعلها أو كان بعض تلك المقدمات المقارنة مما تعلق به النهى من جهة أخرى غير الضرر كما إذا انحصر الماء فى إناء مغصوب و تعذر الوضوء أو الغسل الا بالاغتراف منه شيئا فشيئا و لا يمكن صب الماء فى إناء آخر فإن التكليف ينتقل الى التيمم، فلو عصى و اختار الوضوء أو الغسل فالحكم هو البطلان لأن الطهارة المائية حينئذ متوقفة على مقدمة محرمة مقارنة معها بالزمان فالأمر بها ساقط لكون الأمر بها متوقفا على الأمر بالقبيح أو تجويزه بخلاف ما إذا كان الوضوء أو الغسل متأخرا عن المقدمة المحرمة فإنه بعد الإتيان بتلك المقدمة لا بأس بالأمر بذى المقدمة لسقوط النهى عن المقدمة بعصابه.

(و توضيح ذلك) ان الواجب إذا توقف فعله على مقدمة محرمة يكون المورد من أقسام المتزاحمين، و الحكم فيه ملاحظة النسبة بينهما فان كان ملاك الوجوب أهم

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٧٦

ارتفع التحريم عن المقدمة، و ان كان ملاك حرمة المقدمة أهم ارتفع الوجوب عن ذى المقدمة، و ان كان الملاكان متساويين تخير المكلف بينهما إذا كانت المقدمة المحرمة مقارنة مع ذىها بالزمان، و اما إذا كانت متقدمة عليه فحرمة المقدمة فعلية فملاك ذى المقدمة و ان كان متساويا مع ملاك حرمة المقدمة الا ان ملاك المقدمة لتقدمها بالزمان يكون أهم و يرتفع أهمية

ملاك ذى المقدمة لتأخره عنها فحرمه المقدمة فى موطن وجودها حرمة فعلية لا شاغل عنها عقلا و لا شرعا، اما عقلا فلكون المقدمة مقدورة للمكلف فعلا و تركا تكوينها، و اما شرعا فلان المانع المتصور عنه شرعا منحصر بالخطاب الوجوبى المتوجه إلى ذى المقدمة بإيجاده فى موطن وجوده، و هو لا- يصلح للشاغلية لتساوى ملاك وجوبه مع ملاك حرمتها، فالخطاب التحريمى الفعلى بالمقدمة مانع عن تعلق الأمر بذى المقدمة فإذا سقط هذا الخطاب عن المقدمة بالعصيان ارتفع المانع عن الخطاب بذى المقدمة و هذا بخلاف المقدمة المتساوية مع ذبيها بالزمان فان الملا-كين إذا كانا متساويين فى الملاك فهما متساويان فى الشاغلية أيضا و لا ترجيح لأحدهما على الآخر فيتخير المكلف.

إذا عرفت ذلك فنقول ان الطهارة المائية إذا توقفت على مقدمة محرمة مساوية لها بالزمان فالمورد من أقسام المتراحمين مع أهمية ملاك الحرمة لكون ذى المقدمة مما له البدل فيسقط وجوبه، و لأن الأمر به متوقف على الأمر بالقيح بناء على وجوب المقدمة أو على تجويزه بناء على عدم وجوبها و كلاهما قبيح من الشارع فإذا اتى المكلف بالطهارة المائية اتى بما ليس مأمورا به، و المفروض انها عبادة لا بد فى صحتها من الأمر بها.

(فان قلت) يمكن توجه الأمر إليها فى طول النهى عن المقدمة على نحو الترتب بان يقال إذا عصيت النهى عن المقدمة فيجب عليك الإتيان بذى المقدمة، كما فى المقدمة المحرمة لواجب أهم، حيث انها تسقط حرمتها بواسطة أهمية ملاك وجوب ذبيها، لكن يصح النهى عنها فى طول مخالفة ذبيها، فيقال ان عصيت الخطاب المتعلق بذى المقدمة يحرم عليك إتيان المقدمة. (قلت) الخطاب الترتبى لا- يجرى فى المقام، و قياسه على المقدمة المحرمة لواجب أهم مع الفارق لصحة الخطاب الترتبى فى المقيس عليه دون المقام.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٧٧

اما صحته فى المقيس عليه فلما حققناه فى محله من ان الخطاب المقدمى المتعلق بالمقدمة غيرى ترشحي ناش من الخطاب بذى المقدمة، فهو تابع له فى الإطلاق و التقييد و الإهمال، و الخطاب بذى المقدمة كسائر الخطابات مهمل بالنسبة إلى حالتى عصيانه و طاعته و لا يكون مقيدا بإحداهما و لا مطلقا عنهما، لأنهما فى الرتبة المتأخرة عن الخطاب و من الثابت فى محله على ما حققناه فى الأصول استحالة الإطلاق و التقييد بالنسبة إلى الحالات الطارئة على الخطاب، و حينئذ فيكون الخطاب بالمقدمة الناشى من الخطاب بذبيها أيضا مهملًا بالنسبة إلى حالتى عصيان الأمر بذى المقدمة و طاعته، ففى رتبة عصيان خطاب ذى المقدمة لا تكون المقدمة محكومة بالوجوب فيصح تعلق الخطاب التحريمى بها فى تلك الرتبة.

و اما فساده فى المقام (اعنى تعلق الخطاب الترتبى بذى المقدمة فى طول عصيان الخطاب التحريمى المتعلق بالمقدمة مثل الأمر بالوضوء مشروطا بعصيان النهى عن الاغتلاف من الإناء الغصبى هكذا: لا تغترف من الإناء الغصبى و ان عصيت فاغترفت منه فتوضأ) فلان شرط الأمر بالوضوء حينئذ هو عصيان النهى المتعلق بالمقدمة و هى الاغتلاف من المغصوب، و المفروض ان الاغتلاف تدريجى فلا بد لكل عضو من اغتراف خاص به، فإذا عصى و اغترف لغسل الوجه فهو غير متمكن من الوضوء أيضا لأنه يتوقف على اغتراف آخر لغسل اليد و هو منهى عنه فالأمر بالوضوء حينئذ ساقط فلا أمر بغسل الوجه، لأن الأمر به انما هو فى ضمن الأمر بالكل و هو الوضوء و المفروض سقوطه.

(الصورة الثالثة) ما إذا كان الضرر فى نفس استعمال الماء فى الوضوء أو الغسل أو يتحقق بوضوئه أو غسله عنوان محرم آخر منطبق عليهما كما إذا كان نفس أفعال الوضوء أو الغسل تصرفا فى المغصوب بان كان الماء مغصوبا فيدخل المورد فى باب اجتماع الأمر و النهى، و الحكم فيه هو بطلان العبادة التى اجتمعت مع المنهى عنه سواء قلنا بامتناع الاجتماع و عدم اجراء تعدد الجهة أو قلنا بالجواز.

(اما على الأول) فواضح من جهه عدم كون المجمع مأمورا به بعد فرض امتناع الاجتماع من ناحية الأمر.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٧٨

(و اما على الثانى) فلعدم قابلية المجمع لان يقع به الامتثال من جهه اقتترانه مع المنهى عنه القبيح فإرادته من الفاعل لا تنفك عن ارادة القبيح المقرون معه و هو مناف مع التقرب بإتيان المجمع، و تفصيل هذا المجمع موكول الى باب الاجتماع.

و لا- يجدى الخطاب الترتيبى الإيجابى بالمجمع مشروطا بعصيان الخطاب التحريمى المتعلق به، و ذلك لمكان اتحاد متعلقيهما فيكون الخطاب الإيجابى المتعلق به مشروطا بعصيان الخطاب التحريمى المتعلق به من قبيل تحصيل الحاصل لانه يكون بمنزلة ان يقال إذا عصيت و توضأت بالماء المغصوب فتوضأ و هو فاسد.

(الصورة الرابعة) ما إذا لم يكن استعمال الماء مضرا ضررا يجب التجنب عنه شرعا بل كان مما يجوز تحمله لسائر الأغراض العقلائية أو كان حرجيا كتحمل الم البرد أو الشين مع الأمن من العاقبة، فلو تحمل و اتى بالطهارة المائية فالظاهر الصحة، اما مع الضرر فلا-ن المفروض كونه مما لا يجب الاجتناب عنه و ان كان يجوز التحرز عنه بترك الطهارة المائية و الإتيان بالتييم، لكن مقتضى جواز تحمله أيضا صحة الطهارة المائية لو تحمل و اتى بها فيكون التيمم فى مثله رخصة لا عزيمة، و اما مع الحرج فلا-ن أدلة نفيه واردة فى مقام الامتنان و مقتضاه نفي اللزوم لا نفي الجواز الذى لا امتنان فى نفيه بل نفيه عند تحمل المكلف إياه و إتيان الطهارة المائية خلاف الامتنان لانه موجب للضيق على المكلف بالإلزام بإتيان التيمم معه.

(لا- يقال) أدلة نفي الحرج حاكمه على العمومات المثبتة للتكاليف و مخصصة لها فلا- دليل على جواز الإتيان بها فى مورد الحرج، فإتيانها فى مورد تشرية محرم، أو يقال: انتفاء وجوب الطهارة المائية فى هذا المورد بدليل نفي الحرج موجب لانتفاء جوازها أيضا و الا يلزم بقاء ما هو كالجنس بلا فصل.

(لانه يقال) حكومة أدلة نفي الحرج على العمومات انما هى بمقدار دلالة تلك الأدلة على النفي، و حيث انها واردة فى مقام الامتنان لا- تدل من أول الأمر على رفع الأزيد من الإلزام، فالخارج عن تحت العمومات بعد تحكيم أدلة نفي الحرج عليها هو الإلزام الذى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٧٩

يكون مدلول تلك العمومات لا أصل المطلوبية، فالدال على محبوبية الفعل مع الحرج أو الضرر الذى لا يجب التحرز عنه هو نفس تلك العمومات المثبتة للتكاليف لعدم حاكم عليها فى مدلولها الذى هو محبوبية الفعل، و نتيجة ذلك أيضا كون التيمم فى مورد الحرج رخصة لا عزيمة.

و انما عتبر فى المتن مع ذلك بنفى البعد عن الصحة و لم يجزم بها و قال: الأحوط ترك الاستعمال و عدم الاكتفاء به على فرضه لما فى الحكم بصحة الطهارة المائية مع فرض جواز التيمم من الاشكال العظيم كما عبر به المحقق القمى (قده) فى الغنائم حيث قال عند ذكر خوف المرض و نحوه: و الاشكال العظيم من جهه احتمال البطان لو تكلف الفعل، و لو فعل فالأحوط ضم التيمم إليه أيضا.

(أقول) و يمكن تقرير الاشكال من وجوه (الأول) ان الأمر فى الضرر الذى يتحملة العقلاء لأغراضهم يدور بين ما إذا بلغ إلى مرتبة الحرج و ما لم يبلغ الى تلك المرتبة كالالم الحاصل من البرد الشديد الذى يرتفع سريعا إذا كان مأمونا من تبعاتها و عواقبها (فعلى الأول) فلا تكليف بالطهارة المائية.

(و على الثانى) لا تكليف بالتيمم فالجمع بين صحة التيمم و بين صحة الطهارة المائية باطل.

(الثانى) ان صحة الطهارة المائية عند إيلام النفس بالبرد أو الشين مع أمن العاقبة متوقفة على القول بإباحة إيقاع مثله من الألم

الحالى على النفس و هو مشكل، فإن الإضرار على النفس بعد فرض صدقه حرام عقلا و شرعا، و ان لم يبلغ إلى مرتبة الجرح و لم يصدق عليه الإضرار فهو و ان لم يكن حراما الا انه لا يوجب الترخيص فى الإتيان بالتيمم و ترك الطهارة المائية، فالأمر فى التيمم دائر بين ان لا يكون صحيحا أو ان يكون واجبا.

(الثالث) ان التيمم طهارة اضطرارية شرع عند العجز عن الوضوء و الغسل، و الضرر أو الحرج إذا لم يبلغ مرتبة يجب التحرز عنه شرعا و عقلا لا يوجب الاضرار

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٨٠

فالأمر دائر بين حرمة استعمال الماء و بين وجوب استعماله، إذ مع جواز استعماله لا- اضطرار حتى تصل النوبة إلى التيمم (و أجاب عنه فى الجواهر) أولا بإمكان إرادة الاضرار النوعى فلا يلزم تحقق الاضرار فى كل مورد شخصى، فالاضطرار النوعى مسوغ للتيمم مطلقا و لو فى مورد عدم تحقق الاضرار الشخصى فيصح فرض اجتماع جواز التيمم مع جواز استعمال الماء. (و ثانيا) بان الضرر أو الحرج و ان لم يمنع عن استعمال الماء شرعا و عقلا الا انه أوجب رفع الوجوب، و معه يصدق الاضرار فهو اضطرار مجوز لا اضطرار محرم.

(أقول) و فيما افاده قدس سره نظر بل منع اما قوله ان المدار على الاضرار النوعى ففيه ان الاضرار النوعى انما يصلح ان يكون مدارا للحكم فى عالم التشريع و الملاك، و اما فى مقام رفع الأحكام الثابتة لموضوعاتها فالمدار على الاضرار الشخصى فرجع وجوب الطهارة المائية بقاعدة نفي الحرج انما يكون فيما كان الحرج فيه ثابتا بالفعل لشخص المكلف لا الحرج النوعى. (و اما قوله قدس سره) ان استعمال الماء مع رفع وجوبه للحرج أو الضرر يصدق فيه الاضرار الا انه اضطرار قد سوغ ارتكابه و تحمله (ففيه) ان صدق الاضرار عليه حينئذ ممنوع- و ان صدق عليه الحرج و الضرر، كيف، و موجب الاضرار اما العجز عن استعماله تكوينيا أو ما كان ممنوعا عنه تشريعا، و حيث ان المكلف فى المقام ليس عاجزا عن استعمال الماء لا عقلا و لا شرعا لوجود الماء حسب الفرض و جواز استعماله فلا اضطرار فى البين، و دعوى صدق الاضرار بمجرد ترخيص الشارع فى ترك استعمال الماء غير مسموعة، اللهم الا ان يقال بالمنع من اعتبار كون التكليف بالتيمم اضطراريا و كفاية صدق الحرج أو الضرر و لو لم يبلغ حد الاضرار.

(الرابع) ان التكليف بالوضوء ثم بالتيمم معلقا على عدم وجدان الماء المراد منه عدم التمكن من استعماله فى الآية الكريمة يوجب التنوع، لانه تفصيل، و التفصيل قاطع للشركة، فالمكلف على نوعين: المتمكن من استعمال الماء و هو الذى يجب

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٨١

عليه الطهارة المائية، و العاجز عن استعماله و هو الذى يجب عليه التيمم، و اما المخير بين الطهارتين فلا يكون من احد القبيلين، و ليس هناك نوع ثالث حتى يندرج فيه، فتصوير التخيير بين الطهارتين مشكل جدا.

(الخامس) انه على تقدير المنع عن التنوع بدعوى ان المكلف بالطهارة المائية هو مطلق المكلف، لكن لا- إشكال فى كون التكليف بالتيمم طويا بالنسبة إلى المائية و مترتا على العجز عنها، فكون المكلف واقعا فى مرتبة يتعلق به التكليف بالتيمم مع كونه فى مرتبة يتعلق به التكليف بالطهارة المائية ينافى طولية التكليف بالتيمم بالنسبة إلى المائية (و هذه الوجوه) مما سنع بالخاطر، و لا يخفى ان فيها ما يمكن الاعتماد عليه، و عليه فالاحتياط المذكور فى المتن بترك استعمال المائية و عدم الاكتفاء به على فرض الاستعمال بل يأتى بالتيمم معه مما لا ينبغى تركه.

مسألة (١٩) إذا تيمم باعتقاد الضرر أو خوفه فتبين عدمه صح تيممه و صلوته، نعم لو تبين قبل الدخول في الصلاة وجب الوضوء أو الغسل، و إذا توضأ أو اغتسل باعتقاد عدم الضرر ثم تبين وجوده صح لكن الأحوط مراعاة الاحتياط في الصورتين، و اما إذا توضأ أو اغتسل مع اعتقاد الضرر أو خوفه لم يصح و ان تبين عدمه كما انه إذا تيمم مع اعتقاد عدم الضرر لم يصح و ان تبين وجوده.

في هذه المسألة صور يجب التعرض لها (الأولى) إذا تيمم باعتقاد الضرر أو خوفه و صلى معه ثم تبين عدم الضرر فهل يصح تيممه و صلوته مطلقاً أو لا- يصح كذلك، أو يفصل بين ما إذا كان مع خوف الضرر و ما كان مع اعتقاد الضرر الخالي من الخوف فيصح في الأول دون الأخير، وجوه، قد يقال بالأول كما في المعبر القول به لكن في ظن المخوف، بل يظهر منه كونه إجماعياً عندنا حيث نسب الخلاف فيه الى أحمد في إحدى الروايتين منه، قال (قده) لو خشى على نفسه لصاً أو سبعا تيمم و لا إعادة- الى ان قال- و لو ظن مخوفاً فتيمم و صلى ثم بان فساد ظنه فلا إعادة، و عن احمد روايتان إحداهما يعيد لانه تيمم من غير سبب يبيح التيمم فأشبهه من نسي الماء في رحله (لنا) انه تيمم تيمماً

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٨٢

مشروعاً و صلى صلاة مأموراً بها فتكون مجزية، و حجة احمد ضعيفة لأن السبب الخوف و هو موجود، و قياسه على الناسي باطل لأننا نمنع الأصل و الفرع (انتهى) و التعبير بالظن في كلامه لعله لبيان ادنى فردى الرجحان فيشمل القطع أيضاً، هذا.

(و استدلل) لإثبات الصحة في الصورتين- أى صورة اعتقاد الضرر و صورة خوفه- مع تبين الخلاف بان الاعتقاد بالضرر و لو كان ظنياً بل احتمالاً- عقلايياً كالخوف منه موضوعي لا انه طريق الى موضوع الحكم بالتيمم، و ذلك اما في الاعتقاد بالضرر فلأن العقل يحكم بوجود التحرز الديني المقطوع و المظنون و المحتمل احتمالاً عقلايياً بملاك واحد و هو الحكم بقبح الاقدام على لا- يؤمن فيه من الضرر فيقال في مثله بان العقل ذو حكم واحد في مقطوع الضرر و مظنونه و محتمله كما في باب حكمه بحرمة التشريع فإنه يحكم بحرمة فيما لم يعلم انه من الدين بملاك واحد شامل لما يعلم انه ليس منه و ما يشك فيه، فان الملاك عند العقل في ذلك هو قبح التصرف في وظيفة المولى و شركة العبد مع مولاه فيما هو خارج عن وظيفته.

و حيث ان الضرر الديني واقع في سلسلة علل الاحكام و ملاكاته بخلاف حكمه بالتحرز عن الضرر الأخرى الواقع في سلسلة معاليلها التي هي غير قابلة لإعمال المولوية فيها فلا- جرم يستكشف من حكمه بقبح الاقدام على ما لا- يؤمن ضرره بحكم الملازمة بين حكمه الواقع في مرتبة علل الاحكام و بين الأحكام الشرعية المعلولة لها عن خطاب شرعي مولوي متعلق الى التحرز عن اعتقاد الضرر و لو كان مظنوناً بل محتملاً، و لما كان حكم العقل الكاشف عن الحكم الشرعي في مورد القطع بالضرر و الظن به و احتمال العقلايى عن ملاك واحد و هو قبح الاقدام على ما لا يؤمن الضرر فيه كان الحكم الشرعي المستكشف منه في الموارد الثلاثة أعنى القطع و الظن و الاحتمال، أيضاً بملاك واحد و هو عين ذلك الملاك بحكم الملازمة، فيكون مقطوع الضرر و مظنونه و محتمله حراماً شرعياً واقعياً استكشف حرمة من ناحية حكم العقل من جهة الملازمة سواء صادف الواقع اما لا، و هذا معنى ما في المعبر من انه تيمم تيمماً مشروعاً و صلى صلاة مأموراً بها فتكون مجزية،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٨٣

هذا بالنسبة إلى اعتقاد الضرر، و هكذا بالنسبة إلى الخوف، بل هو في الخوف أظهر، حيث ان خوف الضرر موضوع لما يترتب عليه من الاحكام، بل لعل ذلك فيه إجماعياً كما يظهر من نفي الخلاف بينهم ظاهراً في ان سلوك الطريق الذي يخاف فيه من الضرر معصية يجب إتمام الصلاة فيه و لو انكشف بعده عدم الضرر، إذ الحكم بإتمام الصلاة مع خوف الضرر و صحتها و لو تبين الخلاف لا يتم الا بكون الخوف موضوعاً للحكم و كذا في المقطوع الضرر و مظنونه و محتمله و لو لم يكن معه خوف، و

لا يمكن تصحيحه بحرمة التجري لعدم حرمة- كما حقق في محله (و بالجمله) فالظاهر ان خوف الضرر كالاعتقاد به موضوعي بالقياس الى حكم التيمم، و سيأتي زيادة توضيح لذلك في مسألة جواز البدار الى التيمم في سعة الوقت إنشاء الله تعالى. (و يستدل للثاني) بالمنع من كون العقل في مورد الضرر ذا حكم واحد بملاك واحد في مورد قطعه و ظنه و احتمال بل هو انما يحكم بقبح ارتكاب الضرر الواقعي بملاك كونه ضررا، و بحرمة ارتكاب مظنونه و محتمله بملاك انه لا يؤمن من ارتكابه عن الوقوع في الضرر، و حكمه الأول نفسى، و الثانى طريقي، و الحكم الشرعى المستكشف من حكمه أيضا كذلك نفسى و طريقي بحكم الملازمة، و الحكم الطريقي لا يترتب عليه شىء سوى ما يترتب على ما كان طريقا اليه على تقدير موافقته، و مع تبين مخالفته فلا يترتب عليه أثر أصلا من الاجزاء و غيره، هذا بالنسبة إلى اعتقاد الضرر، و هكذا الكلام بالنسبة إلى خوفه. (و مما ذكرنا يظهر) وجه التفصيل بين اعتقاد الضرر و بين خوفه و ان وجهه هو الالتزام بكون الحكم في مورد اعتقاد الضرر طريقيا و فى مورد خوفه موضوعيا (و الانصاف) ان الحكم بحرمة الاقتحام عند خوف الضرر موضوعى حيث ان فى ارتكاب المخوف فى نفسه حرج و مشقة لا- يتحمل عادة. و اما حكم العقل بقبح ارتكاب الضرر الاعتقادى فالحق ان العقل فيه ذو حكيم: حكم نفسى فى موضوع الضرر نفسه، و حكم طريقي فيما لا يؤمن فيه من الضرر حذارا يقع فى الضرر، و عليه فالحق هو التفصيل بين اعتقاد الضرر علما أو ظنا أو احتمالا عقلايا إذا كان مع عدم الخوف و بين الخوف

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٨٤

منه فيقال بعدم الصحة مع تبين الخلاف فى الأول و الصحة فى الثانى. و لكن الاحتياط فى صورة الخوف أيضا لا ينبغي تركه. هذا كله فيما إذا تبين عدم الضرر بعد التيمم و الصلاة معه، و اما لو تبين قبل الإتيان بالصلاة فلا إشكال فى عدم جواز الصلاة معه و ذلك لانه على تقدير صحة التيمم واقعا يبطل بالتمكن من استعمال الماء قبل الصلاة فيكون المورد من مصاديقه. (الصورة الثانية) إذا توضح أو اغتسل باعتقاد عدم الضرر و مع عدم الخوف منه ثم تبين وجوده فعلى تقدير كون اعتقاد الضرر موضوعيا بالنسبة إلى حكم التيمم ينبغي القطع بصحة ما أتى به مع الطهارة المائية لعدم تكليفه بالتيمم من جهة انتفاء موضوعه الذى هو اعتقاد الضرر، و على تقدير كون الضرر بوجوده الواقعي موضوعا و أخذ الاعتقاد طريقا اليه فكذلك أيضا لأن الطهارة المائية حينئذ و ان كانت منها عنها لكن النهى عنها غير منجز لمكان الجهل به جهلا مركبا من جهة الاعتقاد بانتفاء الضرر، و النهى إذا لم يكن منجزا لا يؤثر بوجوده الواقعي فى البطلان فى المقام.

(اما إذا كان) ملا-كه تراحم الطهارة المائية مع واجب أهم من حفظ نفس محترمة أو نحو ذلك فواضح، حيث ان النهى عنها حينئذ ليس لمكان مبعوضية فيها بل لا بتلاؤها بتراحمها مع مصلحة أهم، فهى باقية على ما هى عليه من الملاك، لكن الأمر بما هو أهم منها شاغل مولوى عن إتيانها و شاغلية الخطاب بضدها عنها متوقفة على محركيته الفعلية المتوقفة على تنجزه، إذ ما لم يكن منجزا لم يكن شاغلا- للمكلف بنفسه، و ما لم يكن شاغلا بنفسه لم يكن شاغلا له عن غيره، فيكون الإتيان بغيره صحيحا لوجود المقتضى له و تمامية ملا-كه و صلاحه و عدم المانع عنه لانحصار مانعية المانع فى تنجزه، و هذا حكم كلى فى جميع موارد تراحم المهم و الأهم، حيث يصح الإتيان بالمهم عند عدم تنجز الخطاب بالأهم، و كذا باب اجتماع الأمر و النهى، حيث يصح الإتيان بالمجمع عند عدم تنجز النهى بنسيان موضوعه أو الجهل به أو نحوهما مما لا يرجع الى الجهل بالحكم فيما إذا لم يكن معذورا.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٨٥

و اما إذا كان ملا-ك النهى عنها من جهة انطباق عنوان محرم عليه كالضرر و نحوه فربما يقال- كما فى مصباح الفقيه- بأنه كذلك أيضا و ذلك لان الطهارة فى حد نفسها نور فيها ملاك المحبوبة، و انطباق العنوان المحرم عليها لا يخرجها عما تكون

عليه، و انما هو من قبيل المانع عن المقتضى، و المانع تـؤثر عند تنجزها كما فى المتزاحمين (و لكنه لا يخلو عن اشكال) بل منع، و ذلك لان المقتضى المقترن بالمانع لا- يكون تمام الملاك للأمر، بل انما يقتضيه فيما لا يكون هناك مانع، بمعنى ان تأثير اقتضائه فعلا- يتوقف على عدم وجود المانع، و مع انطباق عنوان محرم على الفعل يقع التزام فى الملاكين فيحكم على المجمع بما يقتضيه الجمع بين الملاكين بعد ملاحظة أحدهما مع الآخر و الموازنة بينهما (و ان شئت قلت) بعد حكومه أدلة نفي الضرر على دليل الطهارة المائية تكون الأمور به من الطهارة المائية هو الذى لا يكون ضروريا و لا ينطبق عليه عنوان الضرر و يخرج الطهارة الضرورية عن تحت حكم الأمور به خروجا واقعا لأن الحكومة روحها التخصيص بلسان لا يرى بين المخصّص و المخصّص معارضة لكى يحتاج الى الجمع بينهما بتقديم الخاص على العام سواء كان لسان الحاكم لسان الشرح أو التقييد أو كان التصرف فى موضوع دليل المحكوم رفعا أو وضعاً على ما حققناه فى تفسير الحكومة فى محله.

(و كيف كان) فنتيجة ذلك عدم الأمر بالطهارة المائية فى النهى عنها واقعا و لو لم ينجز. النهى عنها (و بعبارة أخرى) يكون النهى عنها كالنهى الغيرى الذى هو منشأ انتزاع المانع الذى لا يصح معه العبادة و لو لم يعلم به لكونه كاشفا عن وجود المانع عن ملاك المقتضى للأمر و لذا تبطل العبادة مع وجود المانع عنها واقعا و لو مع الجهل.

(و بعبارة أوضح) النهى الغير المنجز لا- يكون بوجوده الواقعى منشأ للبطلان إذا لم يكن ملاكه دخيلا فيه، و اما مع دخل ملاكه فى البطلان فيبطل و لو لم يكن النهى منجزا، فالبطلان ليس معلولا- للنهى بل هو مع النهى كلاهما ناشيان عن الملاك، و إذا سقط تنجز النهى فلا يسقط اثر ملاكه فى البطلان بواسطة عدم تنجزه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٨٦

هذا كله مع تسليم تمامية مقتضى الأمر مع وجود ملاك النهى، و اما مع التنوع و دخل عدم ملاك النهى فى تمامية اقتضاء المقتضى فى مقام أصل الاقتضاء فالأمر أوضح فإن التكليف بالطهارة المائية حينئذ مشروط بعدم المانع عنه شرعا و يكون عدم المانع دخيلا فى ملاكه (و بالجملة) فما افاده (قده) مما لا يمكن المساعدة عليه. فالحق فى هذا القسم- اعنى ما كان منشأ النهى انطباق عنوان محرم على الطهارة المائية لو أتى بها مع اعتقاد عدمه و تبين الخلاف- هو الحكم بالبطلان، فإعادة الصلاة بما يكون وظيفته حين الإعادة من الطهارة المائية أو التيمم مما ينبغى لا تركه.

(الصورة الثالثة) إذا توضحاً أو اغتسل مع اعتقاد الضرر أو خوفه فلا إشكال فى البطلان إذا لم يتبين عدم الضرر فضلا عما لو تبين وجوده، و اما لو تبين عدمه ففى البطلان و عدمه وجهان مبنيان على كون اعتقاد الضرر أو خوفه مأخوذاً فى الحكم على وجه الموضوعية أو الطريقية (فعلى الأول) يبطل ما أتى به من الطهارة المائية لعدم التكليف بها واقعا- و ان فرض تمكنه من قصد القربة- لأن الفعل مما لا يصلح لان يتقرب به (و على الثانى) فكذلك لو لم يتمش منه قصد القربة، و البطلان حينئذ من جهة عدم قصد القربة لا لعدم صلاحية الفعل للتقرب به، و اما لو فرض تمشى نية التقرب منه و قصده فالأقوى الصحة لكون الفعل واقعا مما يمكن التقرب به و قد نوى به التقرب فلا مانع عن الصحة (لكن قد تقدم) ان الأقوى كون خوف الضرر مأخوذاً على وجه الموضوعية، و اما اعتقاد الضرر فقد قوينا كونه مأخوذاً على وجه الطريقية، و عليه فالحكم هو البطلان فى صورة الخوف و لو فرض تمشى قصد القربة منه بخلاف ما إذا اعتقد الضرر بلا حصول الخوف فإنه مع تمشى قصد التقرب و حصوله منه لا يجب الإعادة و ان كان الاحتياط مما لا ينبغى تركه.

(الصورة الرابعة) إذا تيمم مع الاعتقاد بعدم الضرر فلا إشكال فى بطلان تيممه مع عدم انكشاف الخلاف فضلا عما لو انكشف عدم الضرر واقعا، و اما لو ظهر تحقق الضرر فى استعمال الماء ففى بطلان تيممه و صحته الوجهان، فعلى الموضوعية يبطل لعدم الأمر به من جهة انتفاء موضوعه الذى هو اعتقاد الضرر أو الخوف، و كذا على الطريقية

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٨٧

مع انتفاء قصد القربة، و يصح مع تمشيه منه، و حيث ان الظاهر كون أخذ الاعتقاد طريقاً فمع فرض قصد القربة يمكن القول بالصحة و ان كان الاحتياط يلزم مراعاته.

[مسألة (٢٠) إذا أجنب عمداً مع العلم بكون استعمال الماء مضراً، وجب التيمم و صح عمله]

مسألة (٢٠) إذا أجنب عمداً مع العلم بكون استعمال الماء مضراً، وجب التيمم و صح عمله، لكن ذكر بعض العلماء وجوب الغسل فى الصورة المفروضة و ان كان مضراً، فالأولى الجمع بينه و بين التيمم، بل الأولى مع ذلك إعادة الغسل و الصلاة بعد زوال العذر.

المشهور بين الأصحاب- كما فى الحدائق- عدم الفرق فى تجويز التيمم بين متعمد الجنابة و غيره، و عن الشيخين ان من أجنب متعمداً مختاراً وجب عليه الغسل و ان خاف منه على نفسه و لم يجر له التيمم، و اختاره صاحب الوسائل أيضاً و هو مختار صاحب المستند لكن مع عدم خوف تلف النفس، و يستدل لهم بطائفة من الاخبار التى فى بعضها دلالة على ذلك (كخبر على بن أحمد) الذى رفعه عن الصادق عليه السلام فى مجذور اصابته جنابة، قال عليه السلام ان كان أجنب هو فليغتسل و ان احتلم هو فليتيمم (و مرفوعة إبراهيم بن هاشم) قال ان أجنب فعليه ان يغتسل على ما كان منه و ان احتلم فليتيمم (و صحيحة سليمان) عن الصادق عليه السلام انه سئل عن رجل كان فى أرض باردة فتخوف ان هو اغتسل ان يصيبه عنت من الغسل، كيف يصنع، قال يغتسل و ان اصابه ما اصابه، قال و ذكر انه عليه السلام كان وجعا شديداً الوجع فأصابته جنابة و هو فى مكان بارد و كانت ليلة شديدة الريح باردة فدعوت الغلظة فقلت لهم احمولونى فاعسلونى فقالوا انا نخاف عليك فقلت ليس بد فحملونى و وضعونى على خشبات ثم صبوا على الماء فغسلونى (و صحيحة محمد بن مسلم) قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تصيبه الجنابة فى أرض باردة و لا يجد الماء و عسى ان يكون الماء جامداً، فقال عليه السلام يغتسل على ما كان، حدثه رجل انه فعل ذلك فمرض شهراً من البرد، فقال اغتسل على ما كان. فإنه لا بد من الغسل، و ذكر أبو عبد الله عليه السلام انه اضطر اليه و هو مريض فأتوا به مسخناً فاعتسل و قال لا بد من الغسل.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٨٨

(و لا- يخفى) دلالة المرفوعتين على التفصيل بين المعتمد بالجنابة و بين غيره، لكن لا- دلالة فى الصحيحتين الأخيرتين على التفصيل المذكور لكنهما حملوهما عليه بقرينة المرفوعتين.

(و كيف كان) فهذا القول مردود لضعف دليله، اما عندنا فلسقوط هذه الاخبار عن الحجية باعراض المشهور عنها فلا وثوق بها و لا حجية لها و لا نحتاج الى تكلف تأويلها و الجمع بينهما و بين ما يدل على سقوط الغسل (و اما عند غيرنا) ممن لا يرى اعراض المشهور عن الخبر موجبا لو هونه فقد أجابوا عن الاستدلال بها بضعف المرفوعتين سنداً لمكان الرفع و لمخالفتها مع ما دل على سقوط الغسل لخوف المرض من الكتاب و السنة بالخصوص، و مع ما دل على نفس العسر و الحرج بالعموم و مع ما يقتضيه حكم العقل بحرمة الاقتحام فى الهلكة.

و بان الاستفادة منهما هو حرمة الاجتناب اختياراً فى تلك الحالة و ان وجوب الغسل عليه حينئذ من باب العقوبة مع ان المحكى عن المعتمد الإجماع على اباحته و هى الموافقة مع الأصل و العمومات الدالة على الاذن فى إتيان الحرث متى شاء و للحرج الشديد فى تركه فى بعض الأحوال، مع إيماء صحيحة سليمان المتقدمة على الجواز لما فيه من حكاية عمل الامام عليه السلام مع

نزهتهم عليه السّلام عن الاحتلام، هذا مضافا الى الاخبار الدالة على الجواز مثل خبر السكوني ان ابا ذر اتى النبي صلّى الله عليه وآله فقال يا رسول الله هلكت، جامعت على غير ماء قال فأمر النبي صلّى الله عليه وآله بمحمل فاستترت به، و بماء فاغتسلت انا وهى، ثم قال يا ابا ذر يكفيك الصعيد عشر سنين (و خبر إسحاق بن عمار) عن الرجل يكون مع أهله فى السفر فلا يجد الماء حين يأتى أهله فقال ما أحب ان يفعل ذلك الا ان يكون شبعا أو يخاف على نفسه، قلت يطلب بذلك اللذة، قال هو حلال (الخبر).

هذا فى المرفوعتين، و اما الصحيحتان فبالمنع عن دلالتهما أيضا، حيث ليس فيهما شيء يدل على التفصيل بين المتعمد و غيره- كما تقدم- فيمكن حملهما على صورة المشقة التى تتحمل عادة كما ربما يدل عليه لفظ العنت فى صحيحة سليمان، و اما ما ذكر فى المتن من أولوية الجمع بين الغسل و التيمم فى الصورة المفروضة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٨٩

فهو و ان كان كذلك لمكان الخروج عن مخالفة من أوجب الغسل فيهما الا انه مخالف للأولى من وجه آخر لدوران الغسل فى هذه الصورة بين الوجوب و الحرمة فكيف يكون الاحتياط فى فعله مع احتمال كونه حراما، نعم هذا يتم فيما كان سقوط الغسل على تقدير سقوطه رخصة لا عزيمة، و معه أيضا لا حاجة الى التيمم.

(و اما وجه أولوية إعادة الغسل و الصلاة بعد زوال العذر فعله لخبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السّلام عن رجل أصابته جنابة فى ليلة باردة يخاف على نفسه التلف ان اغتسل، قال تيمم فإذا أمن من البرد اغتسل و أعاد الصلاة (و مرسل جعفر بن بشير) عن الصادق عليه السّلام قال سئلته عن رجل أصابته جنابة فى ليلة باردة يخاف على نفسه التلف ان اغتسل، قال عليه السّلام يتيمم و يصلّى فإذا أمن البرد اغتسل و أعاد الصلاة.

و قد افتى بمضمونهما جملة من الأصحاب كالشيخ فى المحكى عن التهذيب و الاستبصار و النهاية و المبسوط و عن المهذب البارع و الروض، و سيأتى الكلام فى هذه المسألة فى المسألة الثامنة من فصل أحكام التيمم إنشاء الله تعالى.

[مسألة (٢١) لا يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت ابطال وضوئه بالحدث الأصغر]

مسألة (٢١) لا يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت ابطال وضوئه بالحدث الأصغر إذا لم يتمكن من الوضوء بعده كما مر لكن يجوز له الجماع مع عدم إمكان الغسل، و الفارق وجود النص فى الجماع، و مع ذلك الأحوط تركه. قد مر حكم هذه المسألة مستوفى فى المسألة الثامنة من مسائل فصل غسل الجنابة.

[الرابع الحرج فى تحصيل الماء أو فى استعماله]

الرابع الحرج فى تحصيل الماء أو فى استعماله و ان لم يكن ضرر أو خوفه. المراد بالحرج المشقة الشديدة التى لا تتحمل عادة و هو غير الضرر و خوفه، و يدل على سقوط الطهارة المائية ما دل على نفي الحرج مثل قوله تعالى **مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ**، و قد اتضح الحكم فيه مما بيناه فى الأمر الثالث من الأمور المذكورة فى طى البحث عن الخوف من استعمال الماء، حيث قلنا ان المسوغ للتيمم

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٩٠

أحد أمور ثلاثة على سبيل منع الخلو: اما الضرر غير اليسير، أو الخوف من الضرر، أو المشقة الشديدة التي لا تتحمل عادة.

[الخامس الخوف من استعمال الماء على نفسه]

إشارة

الخامس الخوف من استعمال الماء على نفسه أو أولاده و عياله أو بعض متعلقيه أو صديقه، فعلا أو بعد ذلك من التلف بالعطش أو حدوث مرض بل أو حرج أو مشقة لا تتحمل، و لا يعتبر العلم بذلك بل و لا الظن، بل يكفى احتمال يوجب الخوف حتى إذا كان موهوما فإنه قد يحصل الخوف مع الوهم إذا كان المطلب عظيما- فيتيمم حينئذ، و كذا إذا خاف على دوابه أو على نفس محترمة و ان لم تكن مرتبطة به، و اما الخوف على غير المحترم كالحربى و المرتد الفطرى و من وجب قتله فى الشرع فلا يسوغ التيمم كما ان غير المحترم الذى لا- يجب قتله بل يجوز كالكلب العقور و الخنزير و الذئب و نحوها لا يوجبها و ان كان الظاهر جوازها ففى بعض صور خوف العطش يجب حفظ الماء و عدم استعماله كخوف تلف النفس أو الغير ممن يجب حفظه و كخوف حدوث مرض و نحوه، و فى بعضها يجوز حفظه و لا يجب، مثل تلف النفس المحترمة التى لا يجب حفظها و ان كان لا يجوز قتلها أيضا، و فى بعضها يحرم حفظه بل يجب استعماله فى الوضوء و الغسل كما فى النفوس التى يجب إتلافها، ففى الصورة الثالثة لا يجوز التيمم، و فى الثانية يجوز و يجوز الوضوء أو الغسل أيضا، و فى الأولى يجب و لا يجوز الوضوء أو الغسل. فى هذا المتن أمور

[فروع]

[الأول إذا خاف من استعمال الماء على نفسه من العطش]

(الأول) إذا خاف من استعمال الماء على نفسه من العطش

خوفا ناشيا من قلة الماء بحيث لو صرف فى الطهارة يخاف التلف من العطش الموجود فى الحال أو يخاف من حدوثه و إتلافه له فى المآل- جاز له التيمم بلا خلاف، و نقل الإجماع عليه مستفيض، و فى الجواهر: إجماعا محصلا و منقولا (و يدل عليه) من العمومات كلما دل على أهمية حفظ النفس عند الشارع و ان حفظها أهم عنده من الطهارة المائية التى جعل البدل لها و رخص فى تركها بأقل من ذلك بمراتب كثيرة كالأخبار الواردة فى النهى عن تغرير النفس للسبع و اللص فى طلب الماء فى السفر، و ما دل على النهى عن نزول البئر إذا لم يكن

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٩١

معه دلو أو جبل، و غير ذلك، و للأخبار الخاصة فى المورد مثل خبر ابن سنان عن الصادق عليه السّلام فى رجل أصابته جنابة فى السفر و ليس معه الإماء قليل و يخاف ان هو اغتسل ان يعطش قال ان خاف عطشا فلا يهرق منه قطرة و ليتيمم بالصعيد فان الصعيد أحب الّى (و خبر ابن ابى يعفور) عنه عليه السّلام فى الرجل يجنب و معه من الماء ما يكفيه لشربه أ يتيمم أو يتوضأ، قال عليه السّلام يتيمم أفضل، الا- ترى انه انما جعل عليه نصف الطهور (و خبر ابن ابى العلاء) عنه عليه السّلام عن الرجل يجنب و معه من الماء بقدر ما يكفيه لوضوء الصلاة، أ يتوضأ بالماء أو يتيمم، قال عليه السّلام يتيمم، الا- ترى انه جعل عليه نصف

الطهور،- و المراد بنصف الطهور في هذين الخبرين هو مسح نصف أعضاء الوضوء بإثبات المغسولين- اعنى الوجه و اليدين- دون الممسوحين- أعنى الرأس و الرجليين.

(و وجه المحدث الكاشاني) في حاشية منه على الوافي بإمكان كون النصف كناية عن احد المعادلين، قال (قده) يعنى ان الله تعالى جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا و هما سيان عديلان لا- فرق بينهما في الطهوريه كنعفى الشىء الواحد المتساويين و انما عبر عن كل منهما بالنصف لأنهما معا كشيء واحد في الاحتياج إليهما في الطهارة لا يغنى أحدهما في محله عن الآخر (انتهى) أقول و لعل الوجه الأول أظهر و ان قال (قده) بأن الثانى أقرب الى الصواب (و يؤيد ما استظهرناه) ما تقدم في صدر الباب من خبر الحلبي المروي في الكافي عن الصادق عليه السلام عن الرجل يجب و معه قدر ما يكفيه من الماء لوضوء الصلاة، أ يتوضأ أ يتيمم، قال عليه السلام لا بل يتيمم، الا- ترى انه جعل عليه نصف الوضوء،- فان المراد بنصف الوضوء هو المعنى الأول، و قد تقدم ثقل كلام المجلسي (قده) في مرآت العقول و انه فسر الحديث بما ذكرنا.

(و كيف كان) فيدل على جواز التيمم مع خوف العطش أيضا صحيح الحلبي قال قلت للصادق عليه السلام الجنب يكون معه الماء القليل فان هو اغتسل خاف العطش، أ يغتسل به أو يتيمم، قال عليه السلام بل يتيمم و كذلك إذا أراد الوضوء (و موثق سماعه) قال سئلت الصادق عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء في السفر- فيخاف قلته قال يتيمم بالصعيد و يستبقى الماء، فان الله عزّ و جلّ جعلهما طهورا: الماء و الصعيد.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٩٢

و هذه الاخبار ظاهرة الدلالة في كون خوف العطش المترقب مسوغا للتيمم و عدم جواز الطهارة المائية معه، و لا ينافيه التعبير بالاحب- كما في خبر ابن سنان- أو الأفضل- كما في خبر ابن ابي يعفور- فإن الأفضل ينطبق على الواجب و هو أحب إليه عليه السلام، و اما كون هذه الاخبار في مورد ترقب خوف العطش في المال فلا ينافي تعميم الحكم بالقياس الى ما يخاف منه في الحال، لان العطش المترقب إذا كان خوفه مسوغا فالعطش المحقق يكون مسوغا بالفحوى.

[الأمر الثاني إذ أخاف من استعماله عطش أولاده]

(الأمر الثاني) إذ أخاف من استعماله عطش أولاده

أو عياله أو بعض متعلقه أو صديقه أو من كان مصاحبا معه أو من كان في نفقته ممن يحسب منه، سواء كان فعلا أو بالمآل على النحو الذي تقدم في الأمر الأول بأن خاف عليهم من التلف عطشا، فان الحكم فيه هو انتقال التكليف الى التيمم بلا اشكال و لا خلاف و ذلك لعموم دليل نفى الحرج و إطلاق بعض الاخبار المتقدمة لا سيما الخبر الأول أعنى خبر ابن سنان المعبر فيه بالعطش منكرا في قوله عليه السلام: ان خاف عطشا، الشامل لعطش نفسه، الذي هو مورد السؤال و عطش متعلقه و مصاحبيه، فالقول بعدم شمول النصوص المتقدمة بدعوى ظهورها في خوف المكلف على شخص نفسه لا وجه له.

[الثالث إذا خاف على دوابه المملوكة له]

(الثالث) إذا خاف على دوابه المملوكة له

فالمشهور لى ما نسب إليهم وجوب التيمم و حفظ الماء لدابته، لكن في المدارك- بعد حكاية تسويغ الخوف عليها للتيمم من المعبر لكونه من قبيل الخوف على المال- استشكل فيه و قال ان مطلق ذهاب المال غير مسوغ، و لهذا وجب صرف المال الكثير الذي لا يضر فوته في شرائه، و منه الدواب لو توقف الشراء عليه فيمكن القول بوجوب حفظ الدابة أو إتلافها و استعمال الماء

لانه واجد له غير مضطر اليه فلا يسوغ له التيمم (انتهى) و لا يخفى ما فيه للفرق بين صرف الدابة في ثمن الماء إذا توقف شرائه على ذلك و بين إتلاف الدابة عطشا و صرف الماء في الوضوء أو الغسل، فان شراء الماء بأعلى الثمن واجب بالنص - كما تقدم- فلا يقاس عليه إتلاف المال خصوصا إتلاف الدابة عطشا، حيث انه غير مستحسن عند العقلاء و أهل المرات

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٩٣

فيدل على تسويغ التيمم بخوف تلفها ما تقدم مما دل على التسويغ في الخوف على المال، مضافا الى دليل نفي الضرر. بل يمكن ان يقال بعدم اشتراط كون الدابة مملوكة له فيكفى الخوف عليها مطلقا و ذلك لأنها نفس محترمة بمعنى انه لا يجوز قتلها عطشا و ان جاز قتلها لأكل لحمها فالدليل على التسويغ ليس منحصر في عنوان الخوف على المال في المقام بل الدليل على وجوب حفظ النفس المحترمة كاف في إثبات التسويغ، مضافا الى إمكان التمسك بإطلاق العطش المذكور منكر في خبر ابن سنان المتقدم و بموثقة سماعة المتقدمة أيضا، حيث كان السؤال فيها عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيخاف قتلته، فان مورد السؤال هو خوف القلة الشامل لخوفها على الدابة التي معه و لو لم تكن مملوكة له و ليس في هذه الموثقة ما يدل على اختصاص الحكم بالخوف على نفس المكلف فالأقوى تعميم التسويغ في الخوف على الدواب مطلقا سواء كانت مملوكة له أو لم تكن، و سواء تضرر بتلفها أولا.

[الأمر الرابع إذا خاف على نفس محترمة]

(الأمر الرابع) إذا خاف على نفس محترمة

و ان لم تكن معه و لا مرتبطة به، كنفس المؤمن، حيث يجب حفظها من التلف، و لا إشكال في مسوغية الخوف على تلفها للتيمم لاهميتها و وجوب حفظها بالنسبة إلى الطهارة المائية التي لها بدل، و اما إذا لم تكن ممن يجب حفظها و ان لم يجز إتلافها و قتلها أيضا كالذمي المحقون دمه ففي كون الخوف عليه من التلف عطشا مسوغا للتيمم اشكال من جهة عدم وجوب حفظه عن التلف، و من جهة احترامه و لو لكونه محقون الدم و ان الشارع لا يرضى بقتله عطشا لأجل الطهارة المائية التي لها بدل و لاستفادة الاكتفاء بالاهون من ذلك في الانتقال الى التيمم و لما في النفوس من ذوى المرات من الحرج و المشقة الشديدة في مشاهدة هلاك النفس عطشا و لو كانت غير محترمة فيشمله دليل نفي الحرج و لما ورد من النهي عن قتل الكفار عطشا و منع الماء عنهم و لو في الحرب و غير ذلك مما يقوى أهمية صرف الماء في هذه النفس التي حكم الشارع بحق دمه، و عليه فلعل الأقوى هو التسويغ في الذمي أيضا،

[الخامس إذا خاف على نفس غير محترمة كالمترد المهدور دمه]

(الخامس) إذا خاف على نفس غير محترمة كالمترد المهدور دمه

و من يجب

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٩٤

قتله، فان كان يحتاج إليه في السفر بحيث يخاف على نفسه من تلفه، فهو يرجع الى الخوف على نفسه و يكون حكمه حكمه من تسويغه للتيمم و عدم جواز صرف الماء في الطهارة، و ان كان مع عدم الحاجة إليه فالمصرح به في محكي الذكرى عدم مزاحمته مع وجوب صرف الماء في الطهارة المائية و كذا لو وجب قتله لغير الارتداد كالمحكوم عليه بالرجم أو من يجب قتله قصاصا و كذا الكافر الحربي، و عليه المصنف (قده) في المتن.

و يمكن ان يقال بتسويغه التيمم أيضا لأن دليل وجوب قتله لا يدل على جواز قتله عطشا بل يمكن ان يقال بوجوب إشباعه من الجوع و إيراد كبده من العطش ما دام حيا لم يقتل خصوصا في المسلم المحكوم عليه بالقتل إذ لا يكون أقل حرمة من الحيوان المحلل لحمه الذي يجوز ذبحه و لكن لا يجوز منعه من الماء حتى يموت عطشا (نعم) لو كان الجاني قد قتل نفسا بمنع الماء عنه فمات عطشا فالقصاص منه يكون بهذا النحو من القتل، فمطلق جواز القتل أو وجوبه لا يدل على جواز القتل بحبس الماء عنه حتى يموت من العطش، و عليه فيقوى تسويغ هذا القسم أيضا للتيمم.

[السادس إذا خيف العطش على حيوان يجب أو يجوز قتله كالحية]

(السادس) إذا خيف العطش على حيوان يجب أو يجوز قتله كالحية و الكلب العقور و نحوهما من السباع الضارية، فربما يقال هنا بعدم الإشكال في عدم مسوغية الخوف عليه للتيمم إذ لا احترام لهذا الحيوان و لكن عن الذكرى الاشكال فيه و لعله للتأمل في جواز قتله بالعطش و ان جاز بأنواع أخرى من القتل و استظهر في المتن جواز التيمم هنا لا وجوبه و لعله للاعتراف بعدم جواز القتل بالعطش و لكن تحريم قتله بهذا النحو ليس من الأهمية بمثابه تكون مانعة من الطهارة المائية الواجبة على المكلف فيكون نتيجة التراحم هو الجواز.

[السابع قد قسم المصنف (قده) صور الخوف هنا على أقسام ثلاثة]

(السابع) قد قسم المصنف (قده) صور الخوف هنا على أقسام ثلاثة و قال بان في الثانية و هي الخوف من تلف النفس المحترمة التي لا يجب حفظها و ان كان لا يجوز قتلها يجوز التيمم و يجوز الوضوء و الغسل أيضا (و لا يخفى) ان ما افاده متوقف على صحة التخيير بين التيمم و الطهارة المائية و قد تقدم ان في تصويره اشكالا من جهة طولية التكليف فيها بل التخيير لا يخلو عن المنع.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٩٥

ثم ان بعض السادة من مشايخنا (قده) كتب على قول المصنف: و ان كان لا يجوز قتلها،- بان هذا مناف لما ذكر أنفا من ان هذا القسم يجوز قتله (أقول) و لا- منافاة بينهما لان قوله هذا ذكر للفرد الخفى، فمعناه ان في هذا القسم اعنى النفس التي لا يجب حفظها يجوز صرف الماء للوضوء و الغسل و لا- يجب، سواء كان مما يجوز قتله أو لا يجوز، فحكم بجواز حفظ الماء للطهارة المائية و عدم صرفه في هذه النفس التي لا يجب حفظها و ان كان من القسم الذى لا يجوز قتلها أيضا، و من المعلوم ان فيما لا يجوز قتله إذا جاز صرف الماء في الطهارة المائية يكون جواز صرفه فيها فيما يجوز قتله بطريق اولى، و هذا واضح.

[الأمر الثامن فى كل مورد يكون الخوف من تلف النفس مسوغا للتيمم]

(الأمر الثامن) فى كل مورد يكون الخوف من تلف النفس مسوغا للتيمم يكون الخوف من حدوث المرض أيضا مسوغا له، و كذا يجوز التيمم إذا خيف على نفسه أو غيره من العطش الذى يكون فيه مشقة شديدة لا- تتحمل عادة و ذلك لإطلاق جملة من الاخبار السابقة، و اما لو كان مما يسهل تحمله فلا يكون مسوغا لانصراف الأدلة عنه.

[مسألة ٢٢ إذا كان معه ماء طاهر يكفى لطهارته و ماء نجس بقدر حاجته الى شربه]

مسألة (٢٢) إذا كان معه ماء طاهر يكفى لطهارته و ماء نجس بقدر حاجته الى شربه لا يكفى فى عدم الانتقال الى التيمم لان وجود الماء النجس حيث انه يحرم شربه كالعديم فيجب التيمم و حفظ الماء الطاهر لشربه نعم لو كان الخوف على دابته لا على نفسه يجب عليه الوضوء أو الغسل و صرف الماء النجس فى حفظ دابته بل و كذا إذا خاف على طفل من العطش فإنه لا دليل على حرمة اشرايه الماء الممتنجس و اما لو فرض شرب الطفل بنفسه فالأمر أسهل فيستعمل الماء الطاهر فى الوضوء مثلا و يحفظ الماء النجس ليشربه الطفل بل يمكن ان يقال إذا خاف على رفيقه أيضا يجوز التوضى و إبقاء الماء النجس لشربه فإنه لا دليل على وجوب رفع اضطرار الغير من شرب النجس نعم لو كان رفيقه عطشاننا فعلا لا يجوز إعطائه الماء النجس ليشرب مع وجود الماء الطاهر كما انه لو باشر الشرب بنفسه لا يجب منعه.

فى هذا المتن أمور

[الأول لو كان عنده ماء ان طاهر و نجس و كان عطشاننا]

(الأول) لو كان عنده ماء ان طاهر و نجس و كان عطشاننا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٩٦

فعلا انتقل حكمه الى التيمم و لا يجوز له شرب الماء النجس لتقديم مراعاة الحرمة عليه لكونها حرمة فعلية منجزه و يكون المقام من قبيل التزاحم بين ما لا بدل له اعنى شرب الماء النجس المحرم و بين ما له البدل اعنى الطهارة المائية، و من المقرر فى باب التزاحم تقديم ما لا بدل له على ماله البدل، و سنذكر وجهه فى طى الأمر السادس الذى عنونه فى المتن.

[الثانى لو كان عنده ماء ان طاهر و نجس و لكن يخاف من العطش فى المستقبل]

(الثانى) لو كان عنده ماء ان طاهر و نجس و لكن يخاف من العطش فى المستقبل

فالمحكى عن المحقق و غيره هو جواز حفظه للشرب و الاكتفاء بالتيمم و استجوده فى المدارك مبتنيا على ثبوت حرمة شرب الماء النجس مطلقا (و أورد عليه فى الحدائق و الجواهر) بعد استظهارهما من كلامه انه قد تأمل فى ثبوت حرمة شرب الماء النجس - بالإجماع منقولا - و محصلا على حرمة و بدلالة الأخبار القريبة من التواتر عليها فلا - موقع للتأمل، لكن ظاهر عبارة المدارك هو التأمل فى كون حرمة شربه بمرتبة من الأهمية بحيث توجب المزاحمة مع وجوب الطهارة المائية لا التأمل فى أصل الحرمة.

(و كيف كان) فالمقام من قبيل دوران الأمر بين مخالفة حكم إلزامى فى الحال مما له البدل و مخالفة حكم إلزامى فى الاستقبال مما لا بدل له، و الأقوى فى مثله عدم مزاحمة الحكم الاستقبالى مع الحكم الإلزامى فى الحال، لأن منشأ التزاحم هو استتباع كل حكم من المولى لحكم العقل بوجود صرف العبد قدرته فى امثاله، المستلزم لصرفه قدرته عن غيره فى مورد المزاحمة، و هذا فى الحكمين المتقارنين بحسب الزمان ظاهر، و اما فى المختلفين فى الزمان ففيه تأمل بل منع، إذ لا - موجب للإلزام بترك الواجب فى الحال و حفظ القدرة لامثال الحكم المتأخر عنه زمانا الواقع فى الاستقبال، فالمقتضى لإتيان المتقدم و هو الخطاب المنجز به موجود، و المانع عنه و هو حكم العقل بلزوم إبقاء قدرته لصرفها فى امثال المتأخر مفقود فيجب الإتيان بالمتقدم، و تفصيل ذلك بأزيد مما ذكرنا موكول إلى مراجعة ما كتبناه فى الأصول فى باب التزاحم.

[الثالث إذ أخاف على دابته]

(الثالث) إذ أخاف على دابته

فلا إشكال في وجوب صرف الماء الطاهر في الوضوء

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٩٧

أو الغسل و حفظ الماء النجس لسقى دابته، إذ لا إشكال في إشراب الدابة الماء النجس و لا دليل على حرمة.

[الرابع إذ أخاف على طفل من العطش]

(الرابع) إذ أخاف على طفل من العطش

فان كان الأمر دائرا بين الطهارة المائية و إشراب الطفل الماء النجس و بين اشرابه الماء الطاهر و الإتيان بالتيمم فالترخيص في التيمم موقوف على حرمة الاشراب، فعلى القول بحرمة يتعين التيمم لكون المقام من قبيل تراحم ما لا- بدل له أعنى حرمة الاشراب مع ما له البدل، اما لو دار الأمر بين صرف الطفل الماء النجس بنفسه لا بإشراب المكلف إياه و بين الإتيان بالتيمم فالظاهر عدم سقوط الطهارة المائية لعدم الدليل على وجوب منع الأطفال عن شرب الماء المتنجس، و اما اشرابه فيه اشكال خصوصا إذا كان وليه و من يجب نفقة الطفل عليه (و كيف كان) فإذا أراد الإتيان بالطهارة المائية فالأولى ان يكون بعد صرف الماء المتنجس في رفع عطش الطفل ليرتفع التراحم بالنسبة إلى الماء الطاهر، هذا إذ أخاف على الطفل من عطشه الموجود في الحال و اما إذا خاف على عطشه في المستقبل فيأتي فيه الإشكال الذي ذكرناه في الأمر الثاني من ان التراحم حينئذ واقع بين الخطا بين الطولين بحسب الزمان و حكم العقل بصرف القدرة في الحكم المتقدم زمانا لعله يقتضى تقديم الطهارة المائية.

[الخامس إذ أخاف على رفيقه في الحال أو في المستقبل]

(الخامس) إذ أخاف على رفيقه في الحال أو في المستقبل،

فإنما يكون الابتلاء به على نحو اشرابه في الحال أو في المستقبل أو يكون على نحو يوجب اضطرار رفيقه في شرب الماء النجس بنفسه (ففي الأول) يكون حكمه حكم ما لو توقف الطهارة المائية على شرب المكلف نفسه الماء النجس فإن إشراب الماء النجس لمكلف آخر حرام كشربه نفسه (و في الثاني) يتعين الإتيان بالطهارة المائية فإنه لا دليل على وجوب رفع اضطرار الغير من شرب النجس إذا لم يكن ممن يجب مؤنته عليه و الا- فلاحتمياط لا- يترك فيما إذا كان الابتلاء بصرف الماء النجس له في الحال لرفع عطشه فعلا لا في الاستقبال، فيصرف الماء الطاهر في رفع عطش من يجب نفقته عليه ثم يأتي بالتيمم، لفقدان الماء حينئذ قطعاً.

و اما ما في المتن من الفرق بين الخوف من عطش رفيقه في المستقبل بجواز الإتيان بالطهارة المائية حينئذ و إبقاء الماء النجس لشربه و بين عطشه فعلا فلا يجوز إعطاء الماء

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٩٨

النجس له مع وجود الماء الطاهر فلم نعرف له وجهها، إذ لو جاز إبقائه لان يعطيه في المستقبل لجاز إعطائه له في الحال أيضا، اللهم الا- ان يكون نظره الى عدم تنجز التكليف الاستقبالي في الحال، و هو كلام حق الا ان الظاهر من المصنف (قده) عدم القول به، و يحتمل انه فرض الاضطرار في الاستقبال فيما إذا احتمل شرب رفيقه الماء النجس بنفسه لا بان يضطر إلى إشراب

المكلف إياه، إذ لا يجب على المكلف حينئذ رفع اضطرار غيره في شرب الماء النجس، واما صورة العلم بأنه إذا صرف الماء الطاهر في الطهارة المائيّة يحصل له الابتلاء في المستقبل بإعطاء الماء النجس لرفيقه فلم يذكره في المتن، والله أعلم بحقائق الأمور.

[السادس إذا عارض استعمال الماء في الوضوء أو الغسل واجب أهم]

إشارة

السادس إذا عارض استعمال الماء في الوضوء أو الغسل واجب أهم كما إذا كان بدنه أو ثوبه نجسا ولم يكن عنده من الماء الا بقدر أحد الأمرين من رفع الحدث أو الخبث ففي هذه الصورة يجب استعماله في رفع الخبث و يتيمم لان الوضوء له بدل و هو التيمم بخلاف رفع الخبث مع انه منصوص في بعض صورته، و الاولى ان يرفع الخبث أولا ثم يتيمم ليتحقق كونه فاقدا للماء حال التيمم، و إذا توضأ أو اغتسل حينئذ بطل لأنه مأمور بالتيمم و لا أمر بالوضوء أو الغسل، نعم لو لم يكن عنده ما يتيمم به أيضا يتعين صرفه في رفع الحدث لأن الأمر يدور بين الصلاة مع نجاسة البدن أو الثوب أو مع الحدث و فقد الطهورين فمراعاة رفع الحدث أهم، مع ان الأقوى بطلان صلاة فاقد الطهورين فلا ينفعه رفع الخبث حينئذ.
في هذا المتن أمور

[الأول ذكروا في باب التزام مرجحات]

(الأول) ذكروا في باب التزام مرجحات

لترجيح احد المتزامين على الآخر (منها) ما إذا كان أحدهما أهم، و ضابطه ما إذا كان أحدهما راجعا الى حفظ بيضة الإسلام و كان مما يقوم به أساسه و يشيد به أركانه دون الآخر أو كان مما أحرز كون ملاكه أقوى بدليل آخر.
(و منها) ما إذا كان أحدهما مما لا بدل له و الآخر مما له البدل، سواء كان ثبوت البدل لما له البدل من ناحية تعلق الأمر بالقدر المشترك بين أفرادها أو كان من ناحية تعلق أمر آخر بطبيعة أخرى في طول الأمر الأول كالأمر بالتيمم في طول الطهارة المائيّة، فعند التزام

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ١٩٩

ما لا بدل له مع ما له البدل في كلا القسمين يقدم ما لا بدل له على ما له البدل، اما في الأول فواضح كما في مثل إزالة النجاسة عن المسجد في أول وقت الصلاة و الصلاة في هذا الوقت، حيث ان التزام فيه انما هو بين ما فيه الاقتضاء و هو الإزالة في هذا الوقت و بين ما لا اقتضاء فيه و هو الصلاة في أول الوقت، إذ لا التزام بخصوصية هذا الفرد، و انما الامتثال بإتيانه من جهة كونه مصداقا للطبيعة المأمور بها و ان العقل يحكم بالتخير في إتيان الطبيعة في ضمنه أو في ضمن بقية الافراد، (و اما في الثاني) فلان ثبوت البدل الطولي لو أجب كاشف نوعي عن كون وجوبه مشروطا بالقدرة شرعا فيصير من قبيل التزام الواجب المشروط مع الواجب المطلق فيقدم المطلق على المشروط لصلاحيه المطلق لكونه شاغلا مولويا عن المشروط دون العكس.

(و منها) إذا كانا طوليين بحسب الزمان، حيث يقدم المتقدم منهما زمانا إذا لم يكن المتأخر أهم فنفس التقدم الزماني مرجح و

لو لم يكن ملاك المتقدم أهم و كانا متساويين في الملاك، و ذلك لان التراحم يوجب تقييد إطلاق كل واحد من الخطابين بعدم إتيان متعلق الآخر فيما إذا لم تكن أهمية في البين- لا سقوطهما رأسا، و نتيجة ذلك هو تخيير المكلف في إتيان كل واحد من متعلقى الخطابين تخييرا عقليا كما ان نتيجة سقوط الخطابين هو استكشاف ثبوت خطاب واحد شرعى تخييري متعلق بهما على نحو التخيير الشرعى (و لازم الأول) كون امتثال كل واحد من الخطابين شاغلا مولويا عن إتيان متعلق الآخر لا مانعا عن نفس الخطاب، فحيث ان المتأخر لم يمثل في وقت المتقدم لم يكن شاغل مولوى عن إتيان المتقدم و يكون المقتضى لإتيانه متحققا من الخطاب الناشى عن الملاك و المانع عن إتيانه مفقودا و هو امتثال الخطاب المتأخر فلا جرم يجب الإتيان بالمتقدم فى وقته الا ان يكون المتأخر أهم فإنه لأهميته يجب حفظ القدرة لإتيانه بترك المتقدم.

فهذه أمور ثلاثة من مرجحات باب التراحم قد ذكرناها هنا إجمالا و قد استوفينا تفصيل ذلك فى الأصول فى مبحث الضد، و نقول ههنا انه عند تعارض الطهارة المائية مع ازالة الخبث عن الثوب أو البدن يكون التقديم لازالة الخبث لكون الطهارة المائية مما

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٠٠

له البدل، فيكون الأمر بإزالة الخبث شاغلا مولويا عن امتثال الأمر بالطهارة المائية لأن الأمر بها مشروط بالتمكن من استعماله عقلا و شرعا، و الأمر بإزالة الخبث يوجب حكم العقل بصرف القدرة إلى امتثاله و يتحقق حينئذ موضوع الأمر بالتميم و هو عدم التمكن من استعمال الماء.

هذا مضافا الى دلالة خبر ابى عبيدة عن الصادق عليه السلام قال سئلته عن المرأة ترى الطهر فى السفر و ليس معها ما يكفيها لغسلها و حضرت الصلاة، قال إذا كان معها بقدر ما تغسل فرجها فتغسله ثم تتييم و تصلى،- فان فى تقديم ازالة الخبث بما معها من الماء مع وجوب الوضوء عليها أيضا لو لا الإزالة دلالة على تقديم ازالة الخبث على احد الطهورين، اللهم الا ان يقال بعدم كفاية ما معها من الماء للوضوء أيضا أو يقال بعدم وجوب الوضوء عليها مع عدم التمكن من الغسل بناء على ان يكون للوضوء دخلا فى رفع الحدث الأكبر و يكون جزء السبب لرفعه، إذ على هذا الفرض يكون الإتيان بالوضوء كالتبويض فى اجزاء طهارة واحدة، و سيأتى الكلام فى ذلك إنشاء الله تعالى، و لو أراد الاحتياط فى الفرض المذكور يصرف الماء أولا فى ازالة الخبث ليصير فاقد الماء فيتميم حينئذ من غير إشكال.

[الأمر الثانى إذا توضأ أو اغتسل مع نجاسة بدنه أو ثوبه]

(الأمر الثانى) إذا توضأ أو اغتسل مع نجاسة بدنه أو ثوبه

مع عدم كفاية الماء الذى معه لهما معا ففى صحة الطهارة المائية و عدمها قولان: المحكى عن جامع المقاصد و مجمع البرهان هو البطالان، و عليه صاحب الجواهر (قده) و المصنف و ذلك لوجوب صرف الماء فى ازالة الخبث فهو غير واجد للماء فلا خطاب له بالوضوء أو الغسل، و لانزومه البطالان و لو لم نقل باقتضاء الأمر بالشىء للنهى عن ضده (و المحكى عن النهاية) و الموجز الحاوى الصحة و تنظر فيها فى القواعد، و عن التذكرة و كشف الالتباس التفصيل بين احتمال وجود المزيل فى الوقت و عدمه بالحكم بالاجزاء فى الأول دون الأخير، و لعله لكفاية الرجحان الذاتى فى صحة العبادة بعد فرض القول بعدم اقتضاء الأمر بالشىء للنهى عن ضده خصوصا مع احتمال وجود المزيل للنجاسة.

(و الأقوى هو الأول) و ذلك لأننا و ان صححنا العبادة المأتى بها عند مزاحمتها مع واجب أهم: اما بملاك الخطاب و الرجحان

الذاتي لها في تلك الحالة، أو بالخطاب الترتبي

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٠١

حسبنا ذكرنا تفصيله في الأ-صول، لكن لا- يمكن القول به في المقام الذي هو من باب الدوران بين ما لا بدل له و بين ما له البدل، حيث انك قد عرفت ان السر في تقديم ما لا بدل له هو طولية التكليف ببذل ما له البدل بالنسبة إلى مبدله، و لازمه اشتراط التكليف بالمبدل بالقدرة و صيرورة القدرة شرطا شرعيا فيصير التراحم بينهما من قبيل التراحم بين الواجب المطلق و الواجب المشروط فيسقط الخطاب المشروط بانتفاء شرطه و سقوط موضوعه، و من المعلوم كون دخل القدرة شرعا في موضوع الخطاب من جهة دخله في الملاك فينتفي الملاك عن الواجب المشروط بتقديم المطلق عليه فلا يصح إتيانه بداعي الملاك و كذا بالخطاب الترتبي فإنه متوقف على العلم بوجود الملاك و يكون المانع من الخطاب هو من جهة التراحم فقط و هو فيما كانت القدرة فيه شرطا عقليا لا شرعيا (و بالجملة) فالحكم في الفرض المذكور هو بطلان الطهارة المائية.

[الأمر الثالث لو كان معه من الماء ما يكفي أحد الأمرين]

(الأمر الثالث) لو كان معه من الماء ما يكفي أحد الأمرين

من الطهارة المائية و ازالة الخبث و لم يكن عنه ما يتمم به فيدور الأمر حينئذ بين صرف ما عنده من الماء في إزالة الخبث فيكون فاقد الطهورين أو صرفه في الطهارة المائية، فالمتعين هو صرفه في الطهارة المائية لعدم وجود البدل لها حينئذ فلا يجيء فيه ما ذكرنا فيما له البدل إذ المكلف انما يتوجه اليه الخطاب بالتييم إذا وجد ما يتمم به و مع فقدانه له يكون الأمر بالطهارة المائية غير مشروط شرعا بوجود الماء و يكون بالنسبة إليه واجبا مطلقا فيتزاحمان و لما كان فقد الطهورين بمثابة قال جماعة بسقوط أصل الصلاة عنده يكشف عن أهمية الطهارة الحديثة بالنسبة إلى الخبيثة إذ لم يقل احد بسقوط الصلاة عند فقد الطهارة من الخبث اضطرارا، هذا بناء على احتمال عدم سقوط الصلاة عن فاقد الطهورين و وجوبها عليه و صحتها منه، و اما بناء على سقوطها منه فالحكم بتقديم الطهارة الحديثة حينئذ أوضح فإنه لا ينفعه صرف الماء في إزالة الخبث.

[مسألة (٢٣) إذا كان معه ما يكفي لوضوئه]

مسألة (٢٣) إذا كان معه ما يكفي لوضوئه أو غسل بعض مواضع النجس من بدنه أو ثوبه بحيث لو تيمم أيضا يلزم الصلاة مع النجاسة ففي تقديم رفع الخبث حينئذ على رفع الحدث اشكال بل لا يبعد تقديم الثاني نعم لو كان بدنه

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٠٢

و ثوبه كلاهما نجسا و كان معه من الماء ما يكفي لأحد الأمور من الوضوء أو تطهير البدن أو الثوب ربما يقال بتقديم تطهير البدن و التيمم و الصلاة مع نجاسة الثوب أو عريانا على اختلاف القولين و لا يخلو ما ذكره من وجه.

في هذه المسألة أمران (أحدهما) إذا كان معه ما يكفي لطهارته المائية أو غسل بعض مواضع النجس من بدنه أو ثوبه بحيث لو تيمم أيضا لا يتخلص من الصلاة في النجس و يكون صلواته في الأقل نجاسة لا في الطاهر ففي تقديم رفع الحدث أو رفع بعض الخبث و الصلاة مع التيمم وجهان، من كون مانعية النجس مأخوذة بنحو صرف الوجود فلا ينفع رفع بعض الخبث لأن النجاسة المانعة موجودة و لو كانت قليلة، و من احتمال كونها مانعة على نحو الطبيعة السارية بحيث يكون كل نجاسة مانعا مستقلا يجب

رفعها في الصلاة، و عليه فيجب حينئذ رفع الممكن رفعه منها و يكون دوران الأمر بين رفعها و بين صرف الماء في الطهارة الحديثية من قبيل دوران الأمر بين ما لا يدل له و ما له البدل فيقدم الأول و هو رفع الخبث على الثاني و هو الوضوء أو الغسل. (و الأقوى هو الثاني) لكون كل نجاسة مانعا مستقلا و قد استوفينا الكلام في ذلك فيما كتبناه في اللباس المشكوك من انحلال الخطابات الغيرية المستفادة منها المانعية كالخطابات النفسية، و لذا يجب تقليل النجاسة عن الثوب و البدن إذا كان له من الماء بمقدار تطهير بعضها منهما فإذا زاحم ذلك مع الطهارة المائية قدم إزالته ما يمكن إزالته من الخبث على الوضوء أو الغسل لكونهما مما له البدل و لا وجه لما في المتن من عدم استبعاد تقديم الطهارة المائية.

(الأمر الثاني) لو كان بدنه و ثوبه كلاهما نجسا و لم يكن له من الماء الا بمقدار رفع النجاسة عن أحدهما أو رفع الحدث فمقتضى ما ذكرنا في الأمر الأول هو سقوط الطهارة المائية من الحدث حينئذ فيدور الأمر بعد ذلك بين تطهير البدن به أو الثوب فهل يتعين الأول أو يتخير بينه و بين الثاني، وجهان، أقواهما الأول سواء قلنا بوجود الصلاة عريانا على من انحصر ثوبه في النجس مع عدم تمكن تطهيره، أو قلنا بوجود الصلاة في الساتر النجس حينئذ تقديم الملاك ستر العورة في الصلاة، و ذلك مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٠٣

لاحتمال أهمية إزالة النجاسة عن البدن فيتعين تقديمه لانه من قبيل دوران الأمر بين التعيين و التخيير في مرحلة الامتثال و سقوط التكليف لا في مرحلة إثباته و ان قيل في دوران الأمر بينهما في مرحلة إثبات التكليف بالبراءة عن التعيين، و الله العالم.

[مسألة ٢٤ إذا دار الأمر بين ترك الصلاة في الوقت أو شرب الماء النجس]

مسألة (٢٤) إذا دار الأمر بين ترك الصلاة في الوقت أو شرب الماء النجس كما إذا كان معه ما يكفي لوضوئه من الماء الطاهر و كان معه ماء نجس بمقدار حاجته لشربه و مع ذلك لم يكن معه ما يتيمم به بحيث لو شرب الماء الطاهر بقي فاقد الطهورين ففي تقديم ايها اشكال.

و لا يبعد تقديم الصلاة بصرف الماء الطاهر في الوضوء و شرب الماء النجس لو قيل بسقوط الصلاة عن فاقد الطهورين و عدم صحتها منه، لدوران الأمر بين ترك الصلاة الواجبة و شرب النجس و أهمية الصلاة بالنسبة الى كل واجب و محرم، هذا إذا قلنا بتحقيق الملاك عند فقد الطهورين و ان سقوط الصلاة ليس لفقد ملاكها بل لعدم إمكان تحصيله حينئذ، و اما لو قيل بانتفاء ملاكها و كان سقوط وجوبها لانتفاء الملاك فيكون وجوبها مشروطا بالطهارة لا وجودها فقط فيصير من قبيل الدوران بين الواجب المشروط و المطلق و ينبغي مراعاة ترك شرب الماء النجس حينئذ، لكن التحقيق هو الأول لإطلاق أدلة وجوب الصلاة و عدم تقييدها بالطهارة و انها من المقدمات الوجودية فقط لا الوجوبية.

[مسألة ٢٥ إذا كان معه ما يمكن تحصيل أحد الأمرين من ماء الوضوء أو الساتر]

مسألة (٢٥) إذا كان معه ما يمكن تحصيل أحد الأمرين من ماء الوضوء أو الساتر لا يبعد ترجيح الساتر و الانتقال الى التيمم لكن لا يخلو عن اشكال و الاولى صرفه في تحصيل الساتر أولا ليتحقق كونه فاقد الماء ثم يتيمم و إذا دار الأمر بين تحصيل الماء أو القبلة ففي تقديم أيهما إشكال.

مقتضى ما تقدم من تقديم ما لا يدل له على ما له البدل هو تقديم الساتر هنا على الطهارة المائية لأن المستظهر من دليل بديلة

التيتم هو طولية التكليف به بالنسبة إلى التكليف بالمائية فيكون اشتراط التكليف بالمائية بالقدرة شرعيا بخلاف الأمر
مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٠٤

بالساتر، حيث ان وجوب الصلاة عاريا عند تعذر الستر ليس من باب بدلية الصلاة عاريا عن الصلاة مع الستر بل لسقوط وجوب
الساتر عند تعذره عقلا و انما وجبت الصلاة عاريا عند التعذر من جهة ان الصلاة لا تترك بحال، و عليه فيكون اشتراط القدرة
فى الستر عقليا و اشتراطها فى الطهارة المائية شرعيا، فيكون الدوران هنا بين الواجب المطلق و المشروط، و قد تقدم تقديم الأول
على الثانى لكون الواجب المطلق موجبا لسلب القدرة شرعا عن الواجب المشروط.

(فالأولى) صرف القدرة فى تحصيل الساتر أولا- ليتحقق موضوع وجوب التيمم و يصلى مع الستر و لعله يستفاد الأولوية فى
ترجيح جانب الستر من أهمية رعايته لكون الحضور بين يدي الجبار سبحانه و تعالى مقتضيا لكون المصلى مستور العورة و انه لا
يلائم كونه عاريا حينئذ كالبهائم بخلاف الصلاة مع التيمم، حيث جعل التراب احد الطهورين و انه يكفيه عشر سنين و ان رب
الماء رب الصعيد.

(و اما فى صورة الدوران) بين الصلاة إلى القبلة و الصلاة مع الطهارة المائية، فإن تمكن من الصلاة إلى أربع جهات فالظاهر
تقديم الطهارة المائية لتمكن الاحتياط فى القبلة حينئذ دون المائية، فيدرك بذلك امثال التكليفين واقعا، و اما مع عدم التمكّن
من ذلك فمتضى ما تقدم فى الساتر هو تقديم رعاية القبلة لكون الدوران هنا بين ما لا بدل له و ما له البدل فإن الصلاة الى اى
جهة شاء ليست من باب البدلية بل من جهة سقوط شرطية القبلة عند تعذر رعايتها بخلاف الطهارة المائية، حيث ان التيمم بدل
لها، و لكن المسألة لا تخلو عن الاشكال.

[السابع ضيق الوقت عن استعمال الماء]

إشارة

السابع ضيق الوقت عن استعمال الماء بحيث لزم من الوضوء أو الغسل خروج وقت الصلاة و لو كان لوقوع جزء منها خارج
الوقت و ربما يقال ان المناط عدم إدراك ركعة منها فى الوقت فلو دار الأمر بين التيمم و إدراك إتمام الوقت أو الوضوء و
إدراك ركعة أو أزيد قدم الثانى لان من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت لكن الأقوى ما ذكرنا، و القاعدة مختصة بما
إذا لم يبق من الوقت فعلا الا مقدار ركعة فلا تشمل ما إذا بقى بمقدار تمام الصلاة و يؤخرها الى ان يبقى مقدار

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٠٥

ركعة فالمسألة من باب الدوران بين مراعاة الوقت و بين مراعاة الطهارة المائية، و الأول أهم و من المعلوم ان الوقت معتبر فى
تمام أجزاء الصلاة فمع استلزام الطهارة المائية وقوع جزء من اجزائها خارج الوقت لا يجوز تحصيلها بل ينتقل الى التيمم لكن
الأحوط القضاء مع ذلك خصوصا إذا استلزم وقوع جزء من الركعة خارج الوقت.

فى هذا المتن أمران

[الأول لا خلاف فى كون ضيق الوقت مسوغا للتيمم]

(الأول) لا خلاف في كون ضيق الوقت مسوغا للتميم

إذا لم يكن عن تفريط و كان بغير سوء اختياره كما إذا طهرت من الحيض في الوقت الذي لا يسع الغسل، و انما الكلام فيما كان عن تفريط ففي الروضة كالمحكى عن العلامة في جملة من كتبه كالمنتهى و التذكرة و المختلف تعين التيمم و الصلاة به و نسيه في الرياض إلى الأشهر، و في المدارك انه لا يخلو عن رجحان، ثم قال: و لا ريب ان التيمم و الأداء ثم القضاء بالطهارة المائية أحوط، و في المعتبر: عدم مشروعية التيمم حينئذ، بل الواجب عليه الصلاة خارج الوقت مع الطهارة المائية، و عن جامع المقاصد التفصيل بين ضيق الوقت عن استعمال الماء الموجود و الضيق عن السعي إليه: تبين الصلاة مع التيمم في الثاني دون الأول.

(و استدلل للقول الأول) أعنى القول بتعين التيمم و الصلاة به أداء بأمور- منها- ما دل على عموم بدلية التيمم عن الوضوء و الغسل مثل قوله عليه السلام: هو بمنزلة الماء، و قوله عليه السلام رب الماء رب الأرض و قوله عليه السلام ان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا- و منها- مساواة من أخر عمدا الى ان لا يسع الوقت للصلاة الا- مع التيمم مع من يخاف فوت الوقت بالسعي إلى الماء، حيث يتعين عليه التيمم و لا يجوز السعي إليه حينئذ و لو كان الماء موجودا- و منها- ظهور أصل مشروعية التيمم للمحافظة على الصلاة في وقتها، الكاشف عن اهميتها في نظر الشارع و انها لا تترك بحال كما لا تسقط عند تعذر تحصيل الساتر و القبلة و طهارة البدن و الثوب لأجل ضيق الوقت- و منها- اشعار الأمر بالتيمم عند خوف الزحام في يوم الجمعة أو عرفة كما في خبر السكوني- و منها- ظهور

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٠٦

الاتفاق على مشروعيته لصلاة الجنائز مع خوف فوتها، مع انه لا فرق بينها و بين اليومية إلا بوجود الطهارة في اليومية و استحبابها في صلاة الجنائز، و هو غير فارق- و منها- استحباب وجوب الصلاة عليه قبل ضيق الوقت و لا تصح الا بالطهور، و حيث ان المائية متعذرة يتعين أن يأتي بالصلاة مع التيمم.

فهذه هي الوجوه التي استدلل بها لهذا القول، و قد أورد على كل واحد منها و أجيب عما أورد عليها بما لا حاجة الى نقلها (و جملة القول في ذلك) متوقفة على بيان الاحتمالات فيما هو المراد من وجدان الماء الذي أخذ عدمه موضوعا لوجوب التيمم في الآية الكريمة، فإن فيه احتمالات.

(الأول) ان يكون المراد به هو الوجدان في مقابل فقدان.

(الثاني) ان يكون المراد به التمكن من استعمال الماء عرفا الذي يحصل بوجود الماء و القدرة على استعماله بلا مشقة عرفية.

(الثالث) ان يكون المراد به التمكن منه مع التمكن من اقامته ما يشترط في صحته ذلك، فيصير المعنى: و ان لم تتمكنوا من الطهارة المائية و الإتيان بالصلاة بعدها فتميموا.

فعلى الاحتمالين الأولين فالآية الكريمة لا تدل على الرخصة في التيمم عند ضيق الوقت، اما على الاحتمال الأول فواضح، ضرورة ان محل الكلام انما هو عند وجود الماء و عدم سعة الوقت لاستعماله و إتيان الصلاة بعده، كما انه على الاحتمال الثاني يكون وجود الماء و القدرة العرفية على استعماله حاصلين، و على الاحتمال الثالث يكون المتعين هو التيمم و ذلك لعدم تمكنه من استعمال الماء و إتيان الصلاة بعده لوقوع الصلاة حينئذ خارج الوقت.

و لا يخفى ان الظاهر العرفي و التأمل في الآية الكريمة من الصدر الى الذيل يعينان الاحتمال الأخير، حيث ان صدر الآية دال على كون الطهارة المائية لأجل الصلاة، مضافا الى مفروغية كون وجوبها غيريا لأجل وجوب ما يشترط صحته بها، فهذا الواجب الغيري إذا لم يتمكن أن يأتي به لأجل ذلك الواجب بان لم يتمكن من إتيان ذلك الواجب

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٠٧

بعده يكون غير متمكن من الإتيان بالواجب الغيرى بوصف انه واجب غيرى- و ان تمكن من أصل إتيانه- فيكون ضيق الوقت كسائر الاعذار مسوغا للتميم، من غير فرق بين ان يكون الضيق عن تقصير أو لا، و ان كان فى صورة التقصير معاقبا فى التأخير الا انه مع إثمه و استحقاقه العقاب يصدق عليه انه غير متمكن من الطهارة المائية و الصلاة بعدها- و ان كان عجزه ناشيا عن تقصيره، لكن لا ينبغى ترك الاحتياط فى صورة التقصير بالجمع بين الصلاة مع التيمم و قضائها بعد الوقت مع الطهارة المائية.

[الأمر الثانى هل المعتبر فى الضيق المسوغ للتيمم هو عدم التمكن من استعمال الماء]

(الأمر الثانى) هل المعتبر فى الضيق المسوغ للتيمم هو عدم التمكن من استعمال الماء مع إدراك الصلاة و لو بركعة منها فى الوقت و ان وقع باقيا فى خارج الوقت فمع التمكن من الطهارة المائية و إدراك الركعة من الصلاة يتعين إتيانها كذلك و لا يجوز معه التيمم، أو انه يكفى فى مسوغيته وقوع شىء من الصلاة فى خارج الوقت و لو التسليم منها، قولان، فعن التذكرة الأول، و اختاره الشهيد الثانى فى الروضة حيث يقول: أو لضيق الوقت بحيث لا يدرك منه معه بعد الطهارة ركعة (انتهى) و استدل له بقاعدة من أدرك، أعنى ما ورد عنهم عليه السلام بان من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها، و لكن فى دلالتها على جواز التأخير الى ان يبقى من الوقت ركعة منع ظاهر، فان ظاهر المروى هو كونه فى مقام بيان غاية ما يدرك من الصلاة فى الوقت، و لا دلالة له على جواز التأخير الى هذا المقدار من الوقت، فالحق هو القول الأخير كما عليه جملة من الأساطين المتأخرين و عليه المصنف فى المتن لان مقتضى شرطية الوقت للصلاة هو وقوعها بجميع اجزائها فيه كما ان مقتضى شرطية الطهارة و الاستقبال و الستر هو أيضا ذلك فلو وقع جزء من الصلاة فاقدا لها بطلت، و حينئذ فيقع التراحم بين الوقت و بين الطهارة المائية فيقدم الوقت لكونه مما لا بدل له و الطهارة المائية مما له البدل، و لا يقال ان الوقت أيضا مما له البدل و ان بدله هو أدرك الركعة، فإن المستفاد من قاعدة من أدرك، هو ان إدراك الركعة بدل عن ادراك الجميع فى صورة تحقق العجز تكويننا بمعنى ان الحكم باجزاء إدراك الركعة انما هو بعد مضى الوقت بحيث لا يدرك من الوقت الا بمقدار ركعة، و اما قبل ذلك فليس

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٠٨

هناك مورد للقاعدة حتى يتمسك بها و يحكم بجواز الطهارة المائية هذا ما قيل فى المقام، و لكنه لا يخلو عن المنع، فالأحوط فيما لو توقف الإتيان بالطهارة المائية على خروج مقدار من الصلاة عن الوقت و لو كان يدرك ركعة منها هو الإتيان بالصلاة بتمامها فى الوقت مع التيمم ثم قضائها مع الطهارة المائية خارج الوقت.

[مسألة (٢٦) إذا كان واجدا للماء و آخر الصلاة عمدا]

مسألة (٢٦) إذا كان واجدا للماء و آخر الصلاة عمدا الى ان ضاق الوقت عصى و لكن يجب عليه التيمم و الصلاة و لا يلزم القضاء و ان كان الأحوط احتياطا شديدا.

اما عصيانه فيما إذا آخر الصلاة عمدا الى ان ضاق الوقت فلكون التكليف فعليا منجزا تاما بتمامية ملاكه و خطابه فيكون التأخير فى امتثاله الى ان يتضيق وقته عصيانا عمديا يستحق به العقاب، و اما انه يجب عليه التيمم و الصلاة فقد تقدم وجهه فى الأمر

الأول في المسألة المتقدمة بما لا مزيد عليه، واما عدم وجوب القضاء فلعدم صدق الفوت في الوقت لانه صلى مع التيمم الذى كان وظيفته.

(و ربما يقال) بصدق الفوت حينئذ لأنه كان مكلفا في سعة الوقت بإتيان الصلاة مع الطهارة المائية و قد فوتها بسوء اختياره، و التى اتى بها من الصلاة مع التيمم فى ضيق الوقت تكليف اضطرارى فمتعلق الأمر الاختيارى قد فات فى الوقت فيجب قضائه (و لا يخفى ما فيه من الوهن) لان التكليف بالواجب الموسع يكون بالجامع بين أفراده التى يصح وقوعها فى وقته و إذا كانت طبيعة الصلاة مشروطة بالطهارة و كانت الطهارة متحصلة بالماء عند التمكن منه و بالتيمم عند الاضطرار و المفروض كونه فى آخر الوقت عاجزا عن استعمال الماء فلا محالة يكون تكليفه فى آخر الوقت هو الصلاة مع التيمم فطبيعة الصلاة مع الطهارة و لو الترايبية منها قد اتى بها و لم تفت منه فلا وجه للقضاء (و الحاصل) انه لا وجه للجمع بين التكليف بالصلاة مع الطهارة الترايبية فى الوقت و القضاء مع المائية فى خارج الوقت.

(نعم ربما يمكن عن يقال) بعدم التكليف بالصلاة مع التيمم فى الوقت حينئذ بدعوى انصراف دليل وجوبها مع التيمم عما إذا كان الاضطرار بسوء الاختيار، و قد

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٠٩

يستأنس له بما إذا قيل يجب على العاجز عن الحج ان يستنيب فإنه لا يتبادر منه القادر الذى صير نفسه عاجزا بتخلفه عن الرفقة، فكما انه لا يتبادر من دليل وجوب الاستنابة على العاجز شموله للعاجز بسوء اختياره فكذا لا يتبادر من دليل عدم سقوط الصلاة بحال من الأحوال شموله لمن صير نفسه عاجزا عن الإتيان بالفرد الاختيارى منها (لكن الأقوى) ضعف هذا الوجه و شمول الدليل لمثل هذا الاضطرار أيضا، و قد تقدم فى مسائل وجوب الفحص فى المسألة التاسعة منها جملة من القول فى ذلك، و تقدم أيضا شطر من الكلام فى مبحث غسل الجنابة فى المسألة الثامنة من مباحثه.

[مسألة (٢٧) إذا شك فى ضيق الوقت و سعته بنى على البقاء]

مسألة (٢٧) إذا شك فى ضيق الوقت و سعته بنى على البقاء و توضأ أو اغتسل، و اما إذ اعلم ضيقه و شك فى كفايته لتحصيل الطهارة و الصلاة و عدمها و خاف الفوت إذا حصلها فلا يبعد الانتقال الى التيمم، و الفرق بين صورتين ان فى الأولى يحتمل سعة الوقت و فى الثانية يعلم ضيقه فيصدق خوف الفوت فيها دون الاولى، و الحاصل ان المجوز للانتقال الى التيمم خوف الفوت الصادق فى الصورة الثانية دون الاولى.

إذا شك فى ضيق الوقت و سعته للطهارة المائية يبنى على بقاءه للاستصحاب الجارى فى الوقت عند الشك فى بقاءه عند من يمنع عن إجرائه فى غير الوقت فضلا عن يقول بجريانه مطلقا، و إذا علم ضيقه فاما ان يعلم مقداره و يشك فى كفايته لتحصيل الطهارة المائية و الصلاة كما إذا علم ببقاء عشر دقائق من الوقت و يشك فى كفايتها للوضوء أو الغسل و الصلاة، أو لا يعلم مقداره و انما يعلم ضيق الوقت إجمالا.

(فعلى الأول) فالظاهر الانتقال الى التيمم، حيث لا محل للاستصحاب أصلا، فإن تحصيل الطهارة المائية و الصلاة بعد تحصيلها فى عشر دقائق لم يكن متيقنا سابقا حتى يكون الشك فى بقاءه، و ما كان متيقنا هو وجوب تحصيل الطهارة و الصلاة فيما قبل هذه العشر دقائق، و حيث ان هذا الوقت صار متعينا بالعلم بمقداره و متخصصا بكونه عشر دقائق فلا يمكن انسحاب حكم ما قبله اليه بالاستصحاب لاختلاف الموضوع.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢١٠

(و على الثانى) فلا مانع من اجراء الاستصحاب عند الشك فى سعة الوقت لتحصيل الطهارة المائية و الصلاة، و ان علم بضيقه فى الجملة، بل لا فرق بين هذه الصورة و بين ما لا يعلم بالضيق أصلا، و لعل نفي البعد عن الانتقال الى التيمم فى المتن راجع الى الأول- أعنى ما علم بمقدار الوقت تفصيلا و يشك فى سעתه و ضيقه.

[مسألة (٢٨) إذا لم يكن عنده الماء]

مسألة (٢٨) إذا لم يكن عنده الماء و ضاق الوقت عن تحصيله مع قدرته عليه بحيث استلزم خروج الوقت و لو فى بعض أجزاء الصلاة انتقل أيضا الى التيمم، و هذه الصورة أقل اشكالا من الصورة السابقة و هى ضيقه عن استعماله مع وجوده لصدق عدم الوجدان فى هذه الصورة بخلاف السابقة، بل يمكن ان يقال بعدم الإشكال أصلا فلا حاجة الى الاحتياط بالقضاء هنا. هذا- اى الفرق بين تأخير استعمال الماء فى الطهارة المائية عمدا حتى ضاق الوقت عن استعماله و بين التأخير فى السعى إليه كذلك حتى ضاق الوقت عن السعى إليه- هو التفصيل الذى تقدم حكايته عن جامع المقاصد- فى شرح المتن المتقدم، و الأقوى عدم الفرق بينهما و ان كان وجه الاحتياط فيما إذا أخر السعى إليه حتى ضاق الوقت أضعف، حيث انه مع عصيانه بتأخير السعى يكون فاقد الماء فى ضيق الوقت وجدانا فلا يتمشى الإشكال فى وجوب التيمم حينئذ بتوهم كونه واجد الماء، و منشأ رجحان الاحتياط مع ذلك هو الخروج عن خلاف من ذهب الى عدم مشروعية التيمم له بسبب عصيانه فى التأخير و دعوى انصراف أدلة التيمم عن مثله حسبما تقدم.

[مسألة (٢٩) من كانت وظيفته التيمم]

مسألة (٢٩) من كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق الوقت عن استعمال الماء إذا خالف و توضأ أو اغتسل بطل لانه ليس مأمورا بالوضوء لأجل تلك الصلاة، هذا إذا قصد الوضوء لأجل تلك الصلاة، و اما إذا توضأ بقصد غاية أخرى من غاياته أو بقصد الكون على الطهارة صح على ما هو الأقوى من ان الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده، و لو كان جاهلا بالضيق و ان وظيفته التيمم فتوضأ فالظاهر انه كذلك فيصح ان كان قاصدا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢١١

لإحدى الغايات الأخر و يبطل ان قصد الأمر المتوجه اليه من قبل تلك الصلاة.

فى هذه المسألة أمران (الأول) من كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق الوقت إذا خالف و اتى بالطهارة المائية فإن كان إتيانه بها لأجل هذه الصلاة التى ضاق وقتها على وجد التقييد بان تعلق إرادته بالطهارة المائية المقيدة بكونها مأمورا بها لأجل تلك الصلاة المضيق وقتها بحيث لو لا هذه الصلاة لما أتى بالطهارة المائية بداع أخر فلا ينبغى الإشكال فى بطلانها، حيث ان صحتها متوقفة على الأمر بها و المفروض عدم الأمر بها بهذا العنوان المقيد؛ و ان كان إتيانه بها لأجل هذه الصلاة بنحو الداعى بحيث لو لا هذه الصلاة أيضا لكان يأتي بالطهارة المائية بداع أخر الا انه اتى بها بداعى هذه الصلاة تشريعا فهى باطلة أيضا بلا كلام، و إذا كان إتيانه بها لأجل هذه الصلاة على وجه الداعى اعتقدا، كما إذا اعتقد سعة الوقت فاغتسل أو توضأ فتبين ضيقه فالأقوى الصحة، و ان كانت الصحة أيضا لا يخلو عن تأمل تقدم وجهه فى غسل الجنابة.

(الثانى) لو اتى بالطهارة المائية فى ضيق الوقت بقصد غاية أخرى من غاياتها أو بقصد الكون على الطهارة ففى صحتها و بطلانها وجهان مبنيان على اقتضاء الأمر بالشىء للنهى عن ضده الخاص و عدمه، فعلى القول بالاقتضاء تبطل لكونها منهايا عنها بالنهى الناشى عن الأمر بصددها، و على القول بعدم الاقتضاء فالأقوى الصحة، و ذلك اما لرجحانها الذى هو ملاك الأمر بها و ان لم تكن مأمورا بها بواسطة تعلق الأمر بصددها مع استحالة الأمر بالضدين بناء على كفاية الإتيان بملاك الأمر فى صحة العبادة و اما بالالتزام بكونها مأمورا بها بالأمر الترتيبى المشروط بعصيان الأمر المتعلق بصددها بناء على صحة الأمر الترتيبى، نعم من ينكر الترتب و لا يقول بكفاية قصد ملاك الأمر فى صحة العبادة ينبغى ان يحكم عليها بالبطلان لعدم تحقق شرط الصحة فيها حينئذ (لكن الأقوى) عندنا صحة الأمر الترتيبى كما ان الأقوى كفاية ملاك الأمر فى صحة العبادة حسبما حققنا القول فيهما فى الأصول بما لا مزيد عليه.

(و منه يظهر انه) لو أتى بالطهارة المائية مع الجهل بضيق الوقت تصح ان اتى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢١٢

بها بقصد غاية اخرى اما بالملاك أو بالخطاب الترتيبى أو بقصد الأمر المتوجه من قبل تلك الصلاة على وجه الداعى و تبطل ان قصده على وجه التقييد، و سيأتى فى ذلك زيادة كلام فى المسألة الرابعة و الثلاثين.

[مسألة (٣٠) التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح الا الصلاة]

مسألة (٣٠) التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح الا الصلاة التى ضاق وقتها فلا ينفع لصلاة اخرى غير تلك الصلاة لو صار فاقدا للماء حينها بل لو فقد الماء فى أثناء الصلاة الأولى أيضا لا تكفى لصلاة اخرى بل لا بد من تجديد التيمم لها و ان كان يحتمل الكفاية فى هذه الصورة.

المعتبر فى إتيان كل غاية مشروطة بالطهارة بالتيمم هو العجز عن إتيانها بالمائية فيصح إتيانها مع التيمم سواء كانت الطهارة شرطا لصحتها كالصلاة أو لجواز الإتيان بها كالمكث فى المساجد و مس كتابة القرآن أو لكمالها كقراءة ما عدا العزائم من القرآن، و سواء اتى بالتيمم لأجل تلك الغاية التى يعجز عن إتيانها بالمائية صحيحا أو جائزا أو كاملا، أو لغاية أخرى، لكن مع العجز عن إتيان غير ما قصد التيمم لأجلها أيضا، و اما مع التمكن من إتيان المائية لغاية أخرى فلا يجوز إتيانها بالتيمم الذى اتى به لأجل غاية لا يتمكن من إتيانها بالمائية.

و يترتب على ذلك انه إذا تيمم لأجل ضيق الوقت مع وجود الماء عنده لا يصح له الإتيان بصلاة اخرى التى لم يتضيق وقتها- و لو فرض فقد الماء بعد الصلاة المضيق وقتها- بل لا بد من تجديد التيمم لها، هذا إذا كان الفقدان بعد الصلاة التى ضاق وقتها، و لو فقد الماء فى أثنائها فمع إمكان الاشتغال بالطهارة المائية لأجل الصلاة الأخرى لعدم منافاتها مع صورة الصلاة فكذلك يجب عليه التيمم بعد هذه الصلاة للصلاة الأخرى التى يريد ان يأتى بها، و لو لم يتمكن من الاشتغال بالطهارة المائية فيها لمنافاتها مع صورة الصلاة و كونها ماحية لها ففى الاكتفاء بتيممه هذا للصلاة الأخرى وجه قوى، حيث انه حين وجود الماء لم يكن متمكنا من استعماله للطهارة من جهة منافاته مع الصلاة التى كان مشغولا بها، و مع تمكنه من استعماله لم يكن واجدا له،

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢١٣

و كذا إذا كان الفقدان بعد الصلاة لكن لا يسع زمان وجوده بعد الصلاة لاستعماله فى الطهارة، فالمدار فى عدم الاكتفاء بالتيمم لأجل الضيق للصلاة الأخرى هو وجود الماء مع التمكن من استعماله لأجل تلك الصلاة الأخرى سواء كان التمكن من استعماله

فى أثناء الصلاة الأولى أو بعدها، كما ان المناط فى جواز الاكتفاء به هو عدم التمكن من استعمال الماء فى الطهارة عند وجوده قبل ان يفقد سواء كان فقدانه فى أثناء الصلاة الأولى أو بعدها، لكن الاحتياط بإعادة التيمم لأجل صلاة أخرى إذا فقد الماء و لو فى أثناء الصلاة الأولى مما لا ينبغى تركه.

(و مما ذكرنا ظهر) ان إطلاق قول الماتن (قده): و ان كان يحتمل الكفاية فى هذه الصورة غير صحيح، بل ينبغى تقييده بما إذا لم يتمكن من استعمال الماء فى الطهارة فى أثناء الصلاة، و الا- فمع تمكنه منه لا- يؤثر فقدان فى أثنائها فى الاكتفاء، و الله العاصم.

[مسألة (٣١) لا يستباح بالتيمم لأجل الضيق غير تلك الصلاة]

مسألة (٣١) لا- يستباح بالتيمم لأجل الضيق غير تلك الصلاة من الغايات الأخر حتى فى حال الصلاة فلا يجوز له مس كتابه القرآن و لو فى حال الصلاة، و كذا لا يجوز له قراءة العزائم ان كان بدلا عن الغسل، فصحته و استباحته مقصورة على خصوص تلك الصلاة.

لا شبهة و لا إشكال فى عدم جواز الإتيان بما يشترط فيه الطهارة بالتيمم الذى اتى به لأجل الضيق بعد انقضاء صلواته التى ضاق وقتها، و انما الكلام فى الإتيان به فى حال اشتغاله بالصلاة أو بمقدماتها، فهل له الإتيان بسائر الغايات التى لم يتضيق أوقاتها فى تلك الحالة، أولا- وجهان، قد يقال بالأول، و استدل له بوجهين (الأول) إطلاق قول الفقهاء انه يستباح بالتيمم ما يستباح بالوضوء أو الغسل، فإنه يدل على انه أينما شرع التيمم لاستباحة غاية استباح به حال بقاء العذر سائر الغايات أيضا و ان لم يصح التيمم لها ابتداء، و ذلك ينشأ من عدم اشتراط ثبوت مسوغ التيمم لكل غاية، بل يكفى حصوله بالنسبة إلى غاية من الغايات بشرط بقاء ذلك العذر المسوغ عند الإتيان بغاية أخرى فيجوز مس كتابه القرآن

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢١٤

مثلا فى أثناء الصلاة التى ضاق وقتها، و لا يجوز بعد الفراغ لعدم بقاء العذر المسوغ حينئذ دون أثناء الصلاة.

(الوجه الثانى) يتوقف بيانه على أمرين (أحدهما) ان التيمم محصل للطهارة و هو احد الطهورين، غاية الأمر انتقاض الطهارة الحاصلة به بوجدان الماء كما تنتقض بالحدث، و ليس أثره حصول الاستباحة للدخول فيما يشترط فيه الطهارة فقط، و يدل على حصول الطهارة به ظهور جملة من الأدلة مثل قوله تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ﴾، و قول الصادق عليه السلام فى صحيحة حماد: هو بمنزلة الماء، و قوله عليه السلام فى صحيحة جميل ان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا، و ما عن النبى صلى الله عليه و آله: جعلت لى الأرض مسجدا و ترابها طهورا، و غير ذلك مما لا حاجة الى نقله.

(ثانيهما) ان أخذ العجز عن الطهارة المائية فى موضوع التيمم انما هو على نحو الحيثية التعليلية لا التقييدية، فالمكلف بما يشترط فيه الطهارة متعلق للخطاب بالتيمم و انما تعلقه به لمكان عجزه عن استعمال الماء فى الطهارة لا ان الخطاب به تعلق بالعجز عن استعمال الماء فيها.

إذا عرفت ذلك فنقول العجز عن الإتيان بالصلاة التى ضاق وقتها بالطهارة المائية قد أثر فى مشروعية التيمم و تعلق الخطاب به، و الإتيان به على طبق الأمر به يؤثر فى حصول الطهارة به ما دام العجز باقيا، فالمكلف فى حال بقاء العجز حينئذ باق على الطهارة واقعا، فهو عند الاشتغال بمقدمات الصلاة التى ضاق وقتها و كذا فى أثناء تلك الصلاة عاجز عن الطهارة المائية، فهو فى

الحالتين على طهارة واقعية حاصله من التيمم فيصح له الإتيان بغايات اخرى حينئذ أيضا.

(نعم) لو كان العجز عن الطهارة المائية مأخوذا في موضوع الخطاب بالتيمم على وجه التقييد أو كان التيمم مبيحا لا رافعا لكان اللازم عدم جواز الإتيان بغير الصلاة التي ضاق وقتها من سائر الغايات لعدم تحقق العذر بالنسبة إليها فلم يتحقق موضوع التيمم لها،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢١٥

لكن الظاهر من الأدلة كون أخذ العجز على الوجه التعليلي لا التقييدي، مع ان كونه على الوجه التقييدي أيضا لا يؤثر في إمكان اتصاف المكلف في زمان واحد بكونه متطهرا و غير مطهر- لو قلنا بكون التيمم محصلا للطهارة- فيكفي في إثبات جواز الإتيان بالغايات الأخرى كون التيمم موجبا للطهارة من غير احتياج لإثبات كون العجز مأخوذا على وجه التعليل و ذلك لان المكلف بعد التيمم متطهر واقعا و الألم يجز له فعل الصلاة، و متى ما كان متطهرا جاز له فعل سائر الغايات المشروطة بالطهارة، إذ لو لم يجز له فعلها لزم اما تخلف أثر الطهارة عنها أو ان لا يكون الطهارة من حيث هي شرطا لها، و التالي بكلا شقيه باطل، اما الأول فباطل بالضرورة و اما الثاني فمخالف مع ما يقتضيه الأدلة، فبطل المقدم أيضا و ثبت جواز فعل سائر الغايات ما دامت الطهارة باقية، و بقائها انما هو بقاء العجز المسوغ لفعل التيمم و هو ضيق الوقت عن استعمال الماء في الطهارة للصلاة.

(فان قلت) فعلى هذا إذا تيمم عند الضيق يلزم إباحة سائر الغايات و لو عصى و ترك الصلاة التي ضاق وقتها، و هو معلوم البطلان.

(قلت) المسوغ للتيمم عند الضيق هو امتثال أمر الصلاة المشروطة بالطهارة، و امتثال أمر الصلاة في الضيق متوقف على التيمم، فصحة التيمم مشروطة بإتيان الصلاة بعده على نحو الشرط المتأخر، فلا يصح تيممه مع ترك الصلاة بعده عصيانا.

(و لا يخفى ما في الوجهين من الوهن) اما الأول فلما فيه (أولا) من ان إطلاق عباراتهم في انه يستباح بالتيمم ما يستباح بالوضوء أو الغسل منزل على ما إذا كانت الغايات الأخرى مثل الغاية التي تيمم لها قد حصل له العذر بالنسبة إليها كما لو ضاق وقتها أيضا، كيف، و الا- يلزم مشروعية التيمم في الجملة من غير مسوغه، و هو مناف لإطلاق فتاويهم بأنه لا يصح التيمم الا عند تحقق مسوغه و هو العجز عن الطهارة المائية، إلا ما استثنى كصلاة الجنازة و التيمم للنوم- على ما يأتي- (و ثانيا) انه على فرض تسليم الإطلاق لا محصل للتمسك بإطلاق كلامهم، الا

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢١٦

ان يؤل إلى الإجماع، و هو ممنوع قطعا و لم يعلم حكايته في المقام عن احد بل المعلوم خلافه و مع قطع النظر عن الإرجاع إلى الإجماع فلا وجه للاستناد إلى إطلاق كلامهم بعد ان لم يكن دليل على صحته.

(و اما الثاني) فلان المنع عن كون العجز مأخوذا في موضوع التيمم على وجه التقييد ساقط جدا ضرورة كون التيمم وظيفة العاجز عن الإتيان بالطهارة المائية حسبما يستفاد من لسان دليله كما لا يخفى على من تدبر في قوله تعالى **فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا**، و هذا مما لا- ينبغى الإشكال فيه، بل قد تقدم مرارا انه يستكشف من أخذ فقدان الماء في موضوع التيمم و مقابلته مع الوضوء ان موضوع حكم الطهارة المائية أيضا قد أخذ فيه التمكن من استعمال الماء على وجه التقييد، فصار فقدان و الوجدان موجبين للتنوع للمكلف، فالواجب يجب عليه الوضوء أو الغسل، و الفاقد بمعنى غير المتمكن من استعمال الماء في الطهارة يجب عليه التيمم، هذا.

و لو نوقش في أخذ القدرة في موضوع الطهارة المائية و تنوع المكلف به فلا مجال للتشكيك في أخذ العجز في موضوع التيمم على وجه التقييد، و مع كون العجز مأخوذا في الموضوع على وجه التقييد لا- سبيل الى القول بحصول الطهارة بالتيمم لما لم

يتحقق العجز بالنسبة إليه من الغايات الأخرى، ولازم ذلك حصول الطهارة بالنسبة الى ما تحقق موضوع التيمم بالقياس اليه و عدم حصولها بالنسبة الى ما لم يتحقق، وهذا ليس بغريب أصلا كما يحكم بارتفاعها عند ارتفاع العجز، فكما ان عند ارتفاع العجز ترتفع الطهارة و يكون التمكن من الطهارة المائية ناقضا للطهارة الترابية كنفص الحدث لهما كذلك عند عدم العجز لا تحصل الطهارة بالنسبة الى ما لا عجز بالقياس اليه، و عدم حصولها بالنسبة الى ما لا يعجز عنه لا ينافي حصولها بالنسبة ما حصل العجز عن إتيانه مع المائية قضاء لحكم موضوعية العجز و أخذه قيدا للموضوع، هذا.

و لو كان التفكيك المذكور غريبا فليس أغرب من اشتراط صحة التيمم في ضيق الوقت بامتثال الأمر الصلوتي بعده على نحو الشرط المتأخر، إذ تصوير الشرط المتأخر أصعب

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢١٧

في المقام من الالتزام بكون المكلف الآتي بالتيمم متطهرا و غير متطهر بالنسبة الى ما يعجز و ما لا يعجز (بالجملة) فهذا الوجه أيضا مما لا يمكن الالتزام به و ان صدر عن الفحل في التحقيق و هو المدقق الهمداني (قده).

(فالأقوى) ما في المتن و عليه صاحب الجواهر من اختصاص التيمم لأجل الضيق في استباحة الغاية التي اتى به لها مما ضاق وقته و لا يصح الإتيان معه بسائر الغايات و لو في حال اشتغاله بالصلاة، و الله العالم بأحكامه.

[مسألة (٣٢) يشترط في الانتقال الى التيمم ضيق الوقت]

مسألة (٣٢) يشترط في الانتقال الى التيمم ضيق الوقت عن واجبات الصلاة فقط فلو كان كافيا لها دون المستحبات و جب الوضوء و الاقتصار عليها بل لو لم يكف لقراءة السورة تركها و توضأ لسقوط وجوبها في ضيق الوقت.

قد عرفت سابقا ان منشأ صحة التيمم في ضيق الوقت انما هو مزاحمة مراعاة الوقت مع الطهارة المائية، حيث لم يمكن الجمع بينهما، فيدور الأمر بين تقديم الطهارة المائية على الوقت و بين تقديم الوقت على الطهارة المائية بالإتيان بالتيمم، و لما كان الوقت مما لا- بدل له و الطهارة المائية مما له البدل حكمنا بتقديم الوقت على الطهارة المائية، و هذا- كما ترى- مبني على تراحم الواجبين حتى يقدم أحدهما على الأخر، لكن لا مزاحمة بين الواجب و المستحب فلو كان الدوران بين ترك الطهارة المائية و بين ترك المستحب في الصلاة كان المتعين ترك المستحب و الإتيان بالطهارة المائية لعدم المزاحمة، و هكذا الكلام لو كان التراحم بين الطهارة المائية و بين الواجب الذي يخرج عن الوجوب في ضيق الوقت كالسورة الساقط وجوب قرائتها في الضيق، فإنها في الضيق لا تكون واجبة حتى يتراحم وجوبها مع وجوب الطهارة المائية، و هذا ظاهر.

[مسألة (٣٣) في جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقته اشكال]

مسألة (٣٣) في جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقته اشكال فلو ضاق وقت صلاة الليل مع وجود الماء و التمكن من استعماله يشكل الانتقال الى التيمم.

لا- يخفى ان أكثر الأدلة المتقدمة الدالة على مسوغية ضيق الوقت عن الإتيان بالفريضة مع الطهارة المائية للتيمم يدل على مسوغيته له بالنسبة إلى المستحب الموقت

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢١٨

أيضا، فإذا ضاق وقت المستحب عن الإتيان به مع الطهارة المائئة جاز التيمم بنفس تلك الأدلة مثل ما دل على عموم بدلية التيمم عن الطهارة المائئة كقوله عليه السلام هو بمنزلة الماء، وقوله عليه السلام رب الماء هو رب الأرض، وقوله عليه السلام ان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا، ومثل مساواة من أخر عمدا الى ان ضاق الوقت فلم يسع الا للصلاة مع التيمم مع من يخاف فوت الوقت بالسعى إليه بناء على جواز التيمم مع عدم الماء أو عدم التمكن من استعماله للمستحبات الموقته- كما هو الأقوى، ومثل ظهور الاتفاق على مشروعية التيمم لصلاة الجنائز مع خوف فوتها ولا فرق بين صلواتها وبين الصلوات المندوبة الموقته كصلاة الليل الا باستحباب الطهارة في صلاة الجنائز وشرطيتها لصحة الصلوات المستحبة، وعلى هذا فالأقوى جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقته المشروطة بالطهارة، ولعل وجه الإشكال في المتن هو دعوى انصراف تلك الأدلة عن المستحبات وظهورها في الواجب، ولا وجه لدعواه كما لا يخفى.

[مسألة (٣٤) إذا توضحاً باعتقاد سعة الوقت فبان ضيقه]

مسألة (٣٤) إذا توضحاً باعتقاد سعة الوقت فبان ضيقه فقد مر انه إذا كان وضوئه بقصد الأمر المتوجه اليه من قبل تلك الصلاة بطل لعدم الأمر به، وإذا أتى به بقصد غاية أخرى أو للكون على الطهارة صح، وكذا إذا قصد المجموع من الغايات التي يكون مأمورا بالوضوء فعلا لأجلها، واما لو تيمم باعتقاد الضيق فبان سعته بعد الصلاة فالظاهر وجوب اعادةها، وان تبين قبل الشروع فيها و كان الوقت واسعا توضحاً وجوبا، وان لم يكن واسعا فعلا بعد ما كان واسعا أو لا وجب اعادة التيمم.

إذا توضحاً باعتقاد سعة الوقت فبان ضيقه فلا يخلو وضوئه عن أنحاء يبطل في بعضها ويصح في البعض الآخر (الأول) ان يقصد بوضوئه هذا امتثال الأمر المتوجه اليه من قبل تلك الصلاة على وجه التقييد بان كان من قصده عدم الإتيان به بداعي امتثال أمر آخر، والظاهر عدم الإشكال في بطلانه في هذه الصورة لأنه قد قصد امتثال أمر لم يكن متوجها اليه وقصد عدم امتثال الأمر المتوجه إليه إذ كان من نيته عدم امتثاله.

(الثاني) ان يقصد بوضوئه امتثال الأمر المتوجه اليه من قبل تلك الصلاة لكن

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢١٩

على وجه الداعي لا التقييد بمعنى انه لما اعتقد سعة الوقت وتعلق الأمر به من ناحية هذه الصلاة قصد امتثاله، ولو كان عالما بتعلق الأمر به لغاية أخرى وعدم تعلقه به من قبل تلك الصلاة لكان آتيا به أيضا، ففي الحقيقة قصد امتثال الأمر المتوجه اليه واقعا، غاية الأمر مع تخيل كون توجهه اليه من قبل تلك الصلاة، فقد تمشى منه الإتيان بداعي امتثال الأمر واقعا، ولكن مع خطائه في التطبيق، والظاهر صحة وضوئه في هذه الصورة لعدم إخلاله بما يعتبر في الامتثال، وهذه الصورة ليست مذكورة في المتن.

(الثالث) ان يأتي بالوضوء بقصد غاية أخرى غير تلك الصلاة ولا ينبغي الإشكال في صحته في هذه الصورة- بناء على ما هو التحقيق من عدم اقتضاء الأمر بالشئ للنهي عن ضده الخاص.

(الرابع) ان يأتي به بقصد الكون على الطهارة، ولا إشكال في صحته في هذه الصورة أيضا.

(الخامس) ان يأتي بالوضوء بقصد مجموع الغايات التي يكون مأمورا بالوضوء لأجلها فعلا، وهذا أيضا صحيح، فالمدار في صحة الوضوء في هذه الصور على كونه مأمورا به فعلا وان يكون قد قصد امتثال أمره الفعلي.

ولو تيمم باعتقاد الضيق فبان سعة الوقت، فان كان التبين بعد الصلاة فالظاهر وجوب استينافها أداء إذا كان التبين في الوقت، و

قضاء لو كان في خارجه، ثم في الوقت يأتي بما هو وظيفته فان كان التبين في سعة الوقت يستأنفها مع الطهارة المائية ان تمكن منها و ان كان في ضيق الوقت يأتي بها مع التيمم، و ان كان قبل الشروع في الصلاة يأتي بها مع الطهارة المائية في سعة الوقت، و مع التيمم في ضيقه، و الحاصل انه بعد بطلان ما اتى به يكون حاله كمن لم يأت بالتيمم و الصلاة أصلا فيجب عليه الإتيان بها بما هو وظيفته فعلا.

[الثامن عدم إمكان استعمال الماء لمانع شرعى]

إشارة

الثامن عدم إمكان استعمال الماء لمانع شرعى كما إذا كان الماء في إنية الذهب أو الفضة و كان الظرف منحصرًا فيهما بحيث لا يتمكن من تفریغه في

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٢٠

ظرف آخر، أو كان في إناء مغصوب كذلك فإنه ينتقل الى التيمم، و كذا إذا كان محرم الاستعمال من جهة أخرى. إذا كان في استعمال الماء في الوضوء أو الغسل مانع شرعى انتقل تكليفه الى التيمم، سواء كان المنع الشرعى من جهة تحقق عنوان محرم متحد مع الطهارة المائية كما لو تضرر باستعمال الماء أو تصرف بفعله الوضوئى أو الغسلى في مال الغير بغير اذنه كما إذا كان الماء مغصوبا أو كان في مكان مغصوب لا يمكن الاغتسال أو التوضى منه الا بالانغماس فيه على وجه يتحقق بفعله الخاص الغسل أو الوضوء و التصرف في المغصوب أو كان الماء في إنية الذهب و الفضة مع انحصار الظرف بهما و عدم التمكن من تفریغه عنهما الى ظرف آخر، أو كان المنع الشرعى من جهة توقف الطهارة المائية على مقدمة محرمه مع انحصار المقدمة بها، سواء كانت متقدمة عليها بالزمان كسلوك الطريق المظنون ضرره لتحصيل الماء أو كانت مقارنة معها بالزمان كما إذا كان الماء في إنية مغصوبة منحصرة و لم يتمكن من استعماله الا بالاغتراف منها شيئا فشيئا.

و الحكم في جميع ذلك هو الإتيان بالتيمم و ان كان يختلف فيما إذا عصى و اتى بالوضوء أو الغسل، حيث انه يصح فيما إذا كانت الحرمة متعلقة بالمقدمة المحرمة المتقدمة بالزمان، و يبطل فيما إذا كانت متعلقة بالمقدمة المقارنة بالزمان فضلا عما إذا كانت متعلقة بعنوان متحد مع الطهارة المائية في الوجود- حسبما تقدم تفصيله في المسألة الثامنة عشر من مسائل التيمم ص ١٧٥ و الدليل على الانتقال الى التيمم في جميع الصور المتقدمة هو حكم العقل بامتناع صيرورة الفعل الخارجى- الذى اتحد مع عنوان محرم أو قارن مع مقدمة محرمه- حسنا الذى هو الملاك في صحة تعلق الأمر به، و ذلك لاتصافه بالقبح الفعلى من جهة غلبه ملاك قبحه، فلا- تتصف بالحسن حينئذ و لا يتعلق به الأمر فيكون خروجه عن عموم ما يدل على وجوب الطهارة المائية تخصيصا عقليا لا تخصيصا لفظيا.

[مسألة (٣٥) إذا كان جنبًا و لم يكن عنده ماء]

مسألة (٣٥) إذا كان جنبًا و لم يكن عنده ماء و كان موجودا في المسجد فإن أمكنه أخذ الماء بالمرور و جب و لم ينتقل الى التيمم، و ان لم يكن له إنية لأخذ الماء أو كان عنده و لم يمكن أخذ الماء الا بالمكث فإن أمكنه الاغتسال

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٢١

فيه بالمرور وجب ذلك، و ان لم يمكن ذلك أيضا أو كان الماء فى أحد المسجدين اى المسجد الحرام أو مسجد النبى صلى الله عليه و آله فالظاهر وجوب التيمم لأجل الدخول فى المسجد و أخذ الماء أو الاغتسال فيه، و هذا التيمم انما يبيح خصوص هذا الفعل اى الدخول و الأخذ أو الدخول و الاغتسال، و لا يرد الإشكال بأنه يلزم من صحته بطلانه حيث انه يلزم منه كونه واجدا للماء فيبطل كما لا يخفى.

إذا تمكن من أخذ الماء الذى فى المسجد أو الطهارة المائية فيه على وجه غير محرم وجب ذلك من غير اشكال، و ان لم يمكن ذلك اما لمكان عدم إمكان الأخذ أو الاغتسال فى حال الاجتياز أو لعدم إله يأخذ بها الماء أو لحرمة الاجتياز عليه كما فى المسجدين فالظاهر وجوب التيمم لأجل الدخول فى المسجد لأخذ الماء أو الاغتسال فيه، و قد استوفينا الكلام فيه فى المسألة الثامنة من المسائل المذكورة فى الفصل المعقود فى بيان ما يحرم على الجنب فى باب غسل الجنابة، فراجع.

[مسألة (٣٦) لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء]

إشارة

مسألة (٣٦) لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء الا فى موضعين

[أحدهما لصلاة الجنائز]

أحدهما لصلاة الجنائز فيجوز مع التمكن من الوضوء أو الغسل على المشهور مطلقا لكن القدر المتيقن صورة خوف فوت الصلاة منه لو أراد أن يتوضأ أو يغتسل، نعم لما كان الحكم استحبابيا يجوز ان يتيمم مع عدم خوف الفوت أيضا لكن براءة المطلوبة لا بقصد الورود و المشروعية.

لا ينبغي الإشكال فى جواز التيمم بدلا عن الوضوء أو الغسل لصلاة الجنائز مع عدم التمكن من استعمال الماء و وجود مسوغ من المسوغات المتقدمة، و ذلك لعدم بديلة التيمم عن الطهارة المائية فى كل ما يعتبر فيه الوضوء أو الغسل سواء كان اعتبارها لأجل الدخول فى صحته كالصلوات الواجبة و المندوبة غير صلاة الجنائز، أو لأجل الدخول فى كماله كصلاة الجنائز إذ لا إشكال فى استحباب الطهارة لها و قد ورد فى استحبابها لها أخبار كثيرة و حكى الإجماع عليه أيضا فيقوم التيمم مقام الطهارة المائية عند تعذرهما، و لا إشكال أيضا فى مشروعية التيمم لها مع وجود الماء عند خوف فوت الصلاة منه لو اشتغل بالطهارة المائية، و يدل عليه صحيح الحلبي أو حسنه عن الصادق عليه السلام عن رجل تدركه الجنائز

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٢٢

و هو على غير وضوء، فان ذهب يتوضأ فاتته الصلاة عليها، قال عليه السلام يتيمم و يصلى.

و انما الكلام فى مشروعيته لها مع وجود الماء و عدم خوف فوتها، فالمشهور على الجواز مطلقا، و عن الذكري نسبته إلى الأصحاب، و عن التذكرة نسبته إلى علمائنا، و عن الخلاف دعوى الإجماع عليه صريحا.

(و استدلل له) بإطلاق موثقة سماعة، و فيها قال سئلته عن رجل مرّ به جنازة و هو على غير وضوء كيف يصنع، قال يضرب بيده على حائط اللبن يتيمم، و مرسل حريز عن الصادق عليه السلام: و الجنب يتيمم و يصلى على الجنائز، و مرسل الصدوق، حيث

يقول:

و في خير آخر أنه يتيمم إن أجنب، و في الفقه الرضوي: و ان كنت جنباً و تقدمت الصلاة عليها تيمم أو توضأ و صلّ عليها. و المحكى عن المرتضى و الشيخ في التهذيب و المبسوط و النهاية و الاقتصار و عن ابى على و سلا و الشهيد في الدروس و البيان اعتبار خوف الفوت. و مال اليه المحقق في المعبر و صاحب المدارك، و ذلك للمناقشة فيما استدل به للمشهور، اما الإجماع المحكى عن الخلاف فبالطعن فيه أولاً- حيث انه منقول و بعدم كونه نصاً في المطلوب ثانياً، فان كلامه (قده) قابل للحمل على كون نظره في دعوى الإجماع هو مسألة جواز صلاة الجنائز بلا طهارة أصلاً، لا في مشروعية التيمم لها مطلقاً، و اما الاخبار فلأنها بين مضمرة و مرسله لا يثبت بها الحكم.

(أقول) الإنصاف ان التمسك بإجماع الشيخ في الخلاف مع نقل الخلاف عنه نفسه في أكثر الكتب- كما في الجواهر- لا يخلو عن غرابة، و اما موثقة سماعه فلا دلالة فيها في حكم الصلاة إذ يمكن ان يكون السؤال عن التشيع على غير وضوء، و المستظهر من مرسلتي حرير و الفقيه و الفقه الرضوي هو بيان أصل مشروعية التيمم لصلاة الجنائز بلا إحراز إطلاق فيها بالنسبة إلى وجود الماء و عدمه و خوف فوتها و عدمه، هذا مع ما فيها من الإرسال و الإضمار و ضعف السند فليس في البين إلا الشهرة المحققة على مشروعيتها لها و لو مع عدم الخوف، فإن أمكن إثبات الاستحباب بها بدليل التسامح بدعوى صدق

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٢٣

البلوغ بفتوى الفقيه و يجعل الأخبار المذكورة مؤيدة له، و الا فالأخذ بالقدر المتيقن هو المتعين، و الإتيان برجاء المطلوب مما لا اشكال فيه فإنه مقتضى الاحتياط.

[الثاني للنوم]

الثاني للنوم فإنه يجوز ان يتيمم مع إمكان الوضوء أو الغسل على المشهور أيضاً مطلقاً و خص بعضهم بخصوص الوضوء، و لكن القدر المتيقن من هذا أيضاً صورة خاصة و هي ما إذا أوى إلى فراشه فتذكر انه ليس على وضوء فيتيمم من دثاره لا ان يتيمم قبل دخوله في فراشه متعمداً مع إمكان الوضوء نعم هنا أيضاً لا بأس به لا بعنوان الورود بل برجاء المطلوبية، حيث ان الحكم استحبابي.

الكلام في مشروعية التيمم عند النوم أيضاً يقع تارة مع عدم التمكن من الطهارة المائية، و اخرى مع التمكن منها. (اما الأول) فلا- ينبغي الإشكال في جوازه بناء على مشروعيته في كل ما يشرع فيه الوضوء أو الغسل من الغايات الواجبة و المندوبة- كما سيأتى الكلام فيها- و إذ قد ثبت استحباب الطهارة المائية عند النوم كما تقدم في مبحث الغسل فيقوم التيمم مقامها عند تعذرهما، مضافاً الى المروي عن أمير المؤمنين عليه السلام: لا ينام المسلم و هو جنب و لا ينام الا على طهور فان لم يجد الماء فليتيمم بالصعيد فان روح المؤمن تروح الى الله عز و جل فيلقاها و يبارك عليها فان كان أجلها قد حضر جعلها في مكنون رحمته و ان لم يكن أجلها قد حضر بعث بها مع أمثاله من الملائكة فيردها في جسده.

و اما الكلام في المقام الثاني أعنى مشروعيته مع وجود الماء و التمكن من استعماله ففي الحدائق نفى الخلاف فيها، و في مصباح الفقيه: و كفى به دليلاً لاستحبابه بعد البناء على المسامحة، و يدل على الحكم المذكور مرسل الصدوق و الشيخ عن الصادق عليه السلام: من تطهر ثم أوى إلى فراشه بات و فراشه كمسجده فان ذكر انه على غير وضوء تيمم من دثاره كائناً ما كان فان فعل ذلك لم يزل في صلاة و ذكر الله.

(و أورد على الاستدلال به) بكونه مرسل تارة، و بعدم عموم مفاده للمدعى،

حيث انه فى مورد المحدث بالمحدث الأصغر فلا يعم غيره، و بظهوره فى غير المتعمد، و لعل الوجه الثانى أوجب ذهاب بعضهم الى اختصاص هذا الحكم بخصوص الوضوء، كما ان الوجه الأخير هو المنشأ للماتن (قده) فى دعوى القدر المتيقن، و بمنافاته مع المروى عن أمير المؤمنين عليه السّلام- كما تقدم- الدال بمفهومه على عدم مشروعىة التيمم عند وجدان الماء و انحصار مشروعيته بصورة عدم وجدان الماء و انه يتيمم حينئذ بالصعيد، و بان هذا التيمم ليس ما جعله الله سبحانه احد الطهورين لاختصاص الطهور بالأرض مع ان هذا يصح بالدثار و لو مع التمكن من الأرض.

(لكن الانصاف) عدم المناقشة فى الاستدلال بالخبر المذكور، اما الإرسال فلانجباره بالشهرة المحققة المؤيدة بنفى الخلاف فى الحكم المذكور- كما فى الحدائق- و اما كونه فى مورد الوضوء فالظاهر الموافق مع الفهم الارتكازى هو كون ذكر الوضوء من باب المثال، و ذلك بقرينة ذكر التطهر فى صدر الخبر عند قوله: من تطهر ثم أوى إلى فراشه (إلخ) فإن ضمه الى قوله عليه السّلام فان ذكر انه على غير وضوء يصير قرينة على ان المراد من قوله على غير وضوء هو غير المتطهر، و يؤيده فهم الأصحاب منه ذلك، و اما ظهوره فى غير المتعمد لترك الوضوء فبادعاء فهم العرف من الحديث كون الحكم مبنيا على التوسعة و التسهيل، المستلزم لإلغاء مثل هذه الخصوصيات، و اما منافاته مع المروى عن أمير المؤمنين عليه السّلام فبالمنع عنها بدعوى حكومة المرسل على المروى عنه عليه السّلام، فتأمل. و اما كون هذا التيمم مختلف الماهية مع ما جعله الله طهورا، ففيه ان المنسب من دليله بقرينة فهم الأصحاب هو كونه ذاك التيمم الا- ان الشارع سهل الأمر فيه بالتوسعة فيما يتم به و فيما يسوغه بالاجتزاء بأدنى عذر و لو بمثل كلفة الخروج عن الفراش.

هذا، و لكن الاحتياط مع ذلك كله هو الاكتفاء بالقدر المتيقن و هو مورد المرسل و عدم التعدى عنه الى غيره الا ان يأتى برجاء المطلوبة لا بقصد الورود.

[الثالث لو احتلم فى أحد المسجدين]

و ذكر بعضهم موضعا ثالثا و هو ما لو احتلم فى أحد المسجدين فإنه

يجب ان يتيمم للخروج و ان أمكنه الغسل لكنه مشكل بل المدار على اقلية زمان التيمم أو زمان الغسل أو زمان الخروج حيث ان الكون فى المسجدين جنبا حرام فلا بد من اختيار ما هو أقل زمانا من الأمور الثلاثة، فإذا كان زمان التيمم أقل من زمان الغسل يدخل تحت ما ذكرنا من مسوغات التيمم من ان من مواده ما إذا كان هناك مانع شرعى من استعمال الماء فإن زيادة الكون فى المسجدين جنبا مانع شرعى من استعمال الماء.

قد استوفينا الكلام فى حكمه فى المسألة الاولى من مسائل ما يحرم على الجنب فى باب غسل الجنابة بما لا مزيد عليه.

[مسألة (٣٧) إذا كان عنده من الماء ما لا يكفيه لوضوئه أو غسله]

مسألة (٣٧) إذا كان عنده من الماء ما لا يكفيه لوضوئه أو غسله و أمكن تميمه بخلط شىء من الماء المضاف الذى لا يخرج عن الإطلاق لا يبعد وجوبه و بعد الخلط يجب الوضوء أو الغسل و ان قلنا بعدم وجوب الخلط لصدق وجدان الماء حينئذ. لو كان عنده من الماء ما لا يكفيه لطهارته المائية و أمكن مزجه بمائع مضاف على وجه يحصل به الكفاية للطهارة المائية من غير

ان يسلب عنه صدق الماء عرفا فالكلام فيه يقع فى مقامين (الأول) فى انه هل يجب المزج و الخلط أم لا فالمحكى عن بعض هو الجزم بوجوبه لكونه متمكنا من الطهارة المائية بهذا الطريق و يكون حاله كما لو كان الماء بعيدا عنه إذ يجب تحصيله مع الإمكان.

(و أورد عليه) بالفرق بين ما إذا كان الماء موجودا و كان استعماله فى الطهارة موقوفا على السعى اليه أو شرائه أو إخراجه من البئر و نحو ذلك، و بين ما إذا لم يكن موجودا و كان استعماله فيها متوقفا على إيجاده مع التمكن من إيجاده: بصدق وجدان الماء الذى هو موضوع وجوب الوضوء فى الأول و صدق فقدانه الذى هو موضوع وجوب التيمم فى الأخير، و التكليف المتعلق بكل موضوع يكون تعلقه به على نهج القضايا الحقيقية، فيكون منوطا بوجود موضوعه، و لا اقتضاء له فى إيجاد موضوعه، بل هو حكم على تقدير وجود الموضوع.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٢٦

(و فيه) ان المختار كون الموضوع لوجوب التيمم هو العجز عن استعمال الماء فى الوضوء أو الغسل لا- عدم وجود الماء، و المكلف هنا غير عاجز عن استعمال الماء بعد فرض القدرة على تيمم الناقص بالماء المضاف فلا ينبغى التشكيك فى وجوب التيمم و الطهارة المائية.

و مما ذكرنا يظهر ما فى مصباح الفقيه من ان مناط ازدياد الماء بإدخال المضاف فيه هو إيراث التفاوت بإدخاله فيه كما لا كيفا بمعنى ان انضمام المضاف اليه موجب لزيادة مقداره لكى يمكن إتيان الطهارة المائية به و لا يوجب ذلك تغيير الصورة المائية للماء الناقص و انما يوجب خروج المضاف عن كونه مضافا و صيرورة الكل ماء واحدا، و هذا المعنى لا يتحقق الا باستهلاك المضاف بسبب انضمامه الى الماء و صيرورته مما يصدق عليه الماء عرفا، و لا يخفى ان إطلاق اسم الماء على المختلط بشىء من المضاف بعد استهلاك المضاف فيه انما هو لمكان عدم اعتناء العرف بالمستهلك و عدم ملحوظيته فى حد ذاته محكوما بحكم، و هو يناقض حكمهم بوجوب إيجاده مقدمة لامثال الأمر بتلك الطبيعة المغايرة له فإنه موقوف على ملاحظته جسما خارجيا مؤثرا فى زيادة المقدار، التى بهذه الملاحظة يمتنع وقوعه امثالا للأمر المتعلق بتلك الطبيعة، فان استقلاله بالملاحظة مانع عن عدّه جزء للمهية المغايرة له محكوما بحكمها، و لأجل ذلك لا يجوز مزج الحنطة الخالصة بالتراب فى مقام الدفع الى الفقير زكاة أو الى المشتري المسلم إليه فى مقام دفع المسلم به إليه فى بيع السلم، و هذا بخلاف ما لو كانت ممزوجة من الأصل بحيث يرى الخليط مستهلكا فيه غير محكوم بحكم نفسه بل محكوما بالحنطة، فإنه يجوز دفعه فى المقامين و يترتب عليه كلما يترتب على الحنطة من الحكم.

(و بالجملة) ففرق بين ما إذا لم يكن الماء ممزوجا بغير جنسه و بين ما إذا كان كذلك من أول الأمر مزجا لا يخرج به الماء عن صدق الماء عليه و موجبا لاستهلاك غير الماء فيه و صدق الماء على المجموع الحاصل منه و من الماء بسبب الانضمام، ففى الأول لا يرى العرف مزجه بغير جنسه من أسباب تحصيله، و فى الثانى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٢٧

يصدق عندهم على المجموع اسم المستهلك فيه و يترتب عليه ماله من الحكم، هكذا حققه (قده).

فان ما افاده و ان كان جيدا فى مقام التحقيق الا انه لا يغنى شيئا لما نحن بصدد، إذ موضوع وجوب التيمم هو العجز و عدم التمكن من استعمال الماء فى الطهارة المائية، و المفروض انه بهذا النحو متمكن من استعمال الماء، و دعوى ان العرف لا يرى مزجه بغير جنسه من أسباب تحصيله غير مسموعة بعد صدق التمكن عندهم بذلك من استعمال الماء فى الطهارة: و كون النظر الى الماء المضاف حين توجيه الأمر بإدخاله فى الماء الناقص نظرا استقلاله لا- ينافى عدم توجه النظر اليه بعد الامتزاج

بالاستقلال، و انما المحال اجتماع اللحاظين به فى زمان واحد.

و مما يوضح عدم مورد للتشكيك فى المقام فى عدم سقوط الطهارة المائيه انه لو فرض ذلك فى رفع الخبث فكان الماء عنده لا يكفى لغسل بدنه أو ثوبه من النجاسة إلا بضم مقدار من الماء المضاف الذى لا يخرج الماء به عن الإطلاق و صدق الاسم فلا إشكال حينئذ فى وجوب المزج و التطهير به و انه لا يجوز ان يصلى مع النجس بدعوى عدم كفاية الماء للتطهير.

هذا تمام الكلام فى المقام الأول، و منه ظهر حكم المقام الثانى و هو انه إذا حصل الخلط و المزج و تحقق الماء الذى يكفى للطهارة من الوضوء أو الغسل و جب على المكلف ذلك و لا ينتقل الحكم الى التيمم سواء كان المزج واجبا أو لم يكن، و سواء حصل المزج بفعله أو بفعل غيره، كل ذلك لصدق التمكن من الطهارة المائيه حينئذ، بل و صدق وجدان الماء فى هذه الصورة فيجب صرفه فى الوضوء و الغسل - و ان لم نقل بوجوب المزج - و الله العالم بأحكامه.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٢٨

[فصل فى بيان ما يصح التيمم به]

إشارة

فصل فى بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى، سواء كان ترابا أو رملا أو حجرا أو مدرا أو غير ذلك و ان كان حجر الجصّ و النورة قبل الإحراق، و اما بعده فلا يجوز على الأقوى.

لا- اشكال و لا- خلاف بين الإمامية فى اعتبار كون التيمم على الأرض فلا يجوز على ما يخرج من الأرض كالنبات - كما حكى عن مالك - و لا على الثلج - كما عن أبى حنيفة.

و فى اعتبار كونه على التراب مطلقا بحيث يكون مع عدمه فاقد الطهورين، أو مع التمكن منه فيجوز على الحجر إذا فقد التراب، أو عدم اعتباره مطلقا فيصح التيمم بكل ما يقع عليه اسم الأرض من الحجر و الحصى و الرمل و المدر و لو مع التمكن من التراب (أقوال) المحكى عن المشهور هو الأخير و منشأ الخلاف فى ذلك هو الاختلاف فى مفهوم لفظ الصعيد لغه مع اختلاف الاخبار فى التعبير عما يتيمم به أيضا فإما الخلاف فى مفهوم الصعيد فقد حكى عن كثير من اللغويين ان الصعيد هو وجه الأرض ترابا كان أو غيره، و نسب إلى أكثرهم تفسيره بالتراب.

و حكى فى الجمع بين التفسيرين (وجه) - الأول - احتمال تعدد الوضع و كونه من قبيل الاشتراك اللفظى بين العام و الخاص، و الكلى و بعض افراده، بدعوى وضع لفظ الصعيد تارة لوجه الأرض و اخرى لخصوص التراب و لازم هذا الوجه هو إجمال لفظ الصعيد فيؤخذ بالقدر المتيقن و هو التراب (و لا- يخفى ما فيه) حيث ان أهل اللغة إنما يذكرون موارد استعمال اللفظ فى المحاورات من غير تمييز بين الحقائق و المجازات كما يظهر ذلك من التبع فى كيفية تشخيصهم معانى الألفاظ، فإنهم إنما يرجعون فى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٢٩

ذلك الى موارد استعمال اللفظ فى محاورات المستعملين، و من المعلوم اختلاط الحقائق و المجازات فى مقام الاستعمال، فاحتمال تعدد اللفظ بتعدد ما ينقلون من المعانى ضعيف جدا.

(الوجه الثانى) دعوى كون المراد من التراب الذى فسروه به هو مطلق وجه الأرض و انما خصوه بالذكر لانه الفرد الغالب الشائع منه (و لا- يخفى ما فيه أيضا) لعدم وجود قرينة على ذلك و لا- شاهد له بعد كون الظاهر من لفظ التراب هو المعنى المقابل

للحجر و الحصى و نحوهما، و جعل التفسير الأول شاهدا على كون المراد من التفسير بالتراب مطلق وجه الأرض معارض باحتمال ارادة التراب فى التفسير الأول من «وجه الأرض» من جهة انصراف المطلق إلى الشائع منه.

(الوجه الثالث) دعوى عدم المنافاة بين التفسيرين لعدم افادة كل منهما الحصر فيما يفسره، فلا مانع من كونه حقيقة فى كلا المعنيين (و لا- يخفى ما فيه أيضا) فإنه ان أريد كونه حقيقة فىهما على نحو الاشتراك اللفظى كان هذا الوجه راجعا الى الوجه الأول الذى عرفت ما فيه، مع ان ظاهر كل تفسير هو الحصر كما لا يخفى على من تدبر فى المحكى عن ابن دريد من قوله: الصعيد هو التراب، أو ما عن الجوهري: الصعيد التراب، و ان أريد انه حقيقة فىهما و ان ذكر التراب من باب ذكر بعض افراد العام، فيرد عليه ما ذكرنا من ان الظاهر ممن فسره بالتراب هو حصر المعنى به.

(الوجه الرابع) دعوى ان المراد من التراب ما كان ترابا و لو بالأصل فإن الحجر و المدر و الرمل و الحصى كلها أصلها التراب، و هذه الدعوى لعلها اسخف من الكل، ضرورة ثبوت التفاوت بين هذه المفاهيم قطعا بحيث لا يصح إرجاع بعضها إلى الآخر، مع انه يلزم صدق الصعيد حينئذ على النبات بل على غيره من المواليد الثلاثة من الحيوان و الإنسان لكون أصل ذلك كله هو التراب.

و الحاصل ان ما ذكره فى وجه الجمع بين التفسيرين غير وجهه فالتفسيران متعارضان. فربما يقال بترجيح التفسير بمطلق وجه الأرض بالأكثرية و ان المفسرين به أكثر، و بان المفسر به مثبت، و المفسر بالتراب ناف، و مثبت مقدم على النافى، و بان مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٣٠

المفسرين به أوثق و اعرف بموارد الاستعمالات، حيث ان منهم الراغب و أصحاب العين و المحيط و الأساس و المغرب و مصباح المنير، و بأنه من قبيل دوران الأمر بين الحقيقة و المجاز و الاشتراك اللفظى و المعنوى، و ان الاشتراك المعنوى خير من اللفظى و من الحقيقة و المجاز فيتعين الحكم بكونه حقيقة فى مطلق وجه الأرض. و لا يخفى ضعف هذه الوجوه كلها فإنها وجوه ظنية لا تغنى من الحق شيئا.

و الذى عندى فى هذا المقام- و الله سبحانه هو العالم بحقيقة الحال- ان اللغويين- كما تقدم انما يذكرون موارد الاستعمال لا الموضوع له و ليس لهم سبيل الى تشخيصه و لا قولهم حجة فى ذلك بعد العلم بعدم طريق لهم إلى إحراز الوضع، فالاختلاف فى تفسير الصعيد ناش عن الاختلاف فى الاستعمال و لا إشكال فى استعماله فى مطلق وجه الأرض بلا مؤنة علاقة الحقيقة و المجاز و هو دال على كونه حقيقة فيه، فمن موارد استعماله فى الكتاب قوله تعالى فَتَضَيَّبِحَ صَيِّعِيداً زَلَقاً، حيث ان الصعيد هنا بمعنى الأرض، و كذا قوله سبحانه وَ إِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَيِّعِيداً جُرُزاً، و من السنة قوله صلى الله عليه و آله يحشر الناس حفاة عراتا على صعيد واحد، أى أرض واحدة، فلفظ الصعيد موضوع لمطلق وجه الأرض و ان استعماله فى التراب لمكان شيوعه فى وجه الأرض بحيث يقال ان الصعيد هو التراب، مثل إطلاق الماء على الماء المشروب الخالص فى مقابل ماء الزاج و الكبريت، و على هذا فيرتفع الخلاف بين التفسيرين حيث ان اللفظ مستعمل فى كلا المعنيين، و لكن الموضوع له هو المعنى الأعم، هذا تمام الكلام فى ما وقع فيه من الخلاف فى لفظ الصعيد بين اللغويين.

و اما بالنظر الى الاخبار فقد وردت فى المقام منها طوائف.

(الأولى) ما وقع التعبير فيها بلفظ الصعيد كصحيحة ابن ابي يعفور و عنبسة عن الصادق عليه السلام قال إذا أتيت البئر و أنت جنب فلم تجد دلوا و لا شيئا تغترف به فتيمم بالصعيد فان رب الماء هو رب الصعيد و لا تقع فى البئر و لا تفسد على القوم مائهم (و صحيحة الحلبي) فى الجنب لا- يجد الماء، قال يتيمم بالصعيد (و خبر ابي بصير) انما هو الماء و الصعيد، و خبر محمد بن مسلم: ان رب الماء هو رب الصعيد، و خبره الآخر: ان رب الماء

رب الصعيد،- و الكلام فى هذه الاخبار بعينه هو الكلام فى لفظ الصعيد الواقع فى الآيه المباركه.
(الطائفة الثانية) ما عبر فيها بلفظ الأرض، مثل صحيحة ابن سنان: إذا لم يجد الرجل طهورا و كان جنبا فليمسح من الأرض، و
خبر ابن بكير عن الصادق عليه السلام:

ان فاته الماء لم تفته الأرض، و خير محمد بن مسلم: فان فاتك الماء لم تفتك الأرض، و ما ورد من قوله صلى الله عليه و آله:
أيما رجل من أمتى أراد الصلاة و لم يجد ماء و وجد الأرض فقد جعلت له مسجدا و طهورا، و الاخبار الكثيرة الواردة فى كيفية
التييم المصريح فى بعضها بضرب كفيه على الأرض.

(و ربما يتمسك) بإطلاق هذه الطائفة لجواز التيمم بمطلق الأرض و لو مع التمكن من التراب، و يؤيد أيضا بورودها فى المدينة
التي يغلب فى أرضها الأحجار و و غيرها مما لا يسمى ترابا (و لا يخفى) ما فى هذا التأييد من الوهن لان غلبة وجود الأحجار و
غيرها فى أرض الطيبة لا يوجب فقد التراب فيها بما يتيمم به مضافا الى ان الأغلب فى فقد الماء هو فى حال السفر فورود الاخبار
بمعنى صدورهما منهم عليهم السلام فى المدينة لا يدل على كون العمل بها فيها كما لا يخفى.

(و ربما يقال) بان ظاهر هذه الطائفة هو كونها فى مقام بيان أصل التشريع و ان ذكر الأرض فيها فى مقابل الماء لا ان المراد بها
بيان الإطلاق فى ما يصدق عليه الأرض، مع ان فى الأول منها- أعنى صحيحة ابن سنان- إيماء الى ان المراد من الأرض ليس
مطلقا لقوله عليه السلام: فليمسح من الأرض، المشعر بالتبعيض لمكان كلمة «من» و الا كان الاولى التعبير بلفظة «على» فيقال
فليمسح على الأرض، و اما التأييد بما فى خبر محمد بن مسلم: و لم يجد ماء و وجد الأرض و ان المراد هو بعض الأرض- أى
التراب- و الا- فالأرض موجودة دائما (فغير وجيه) لان وجود الأرض دائما بمعنى إمكان التيمم به ممنوع لفقدان الأرض
للمحبوس فى مكان نجس أو محل ليس فيه الا الخشب أو الجص المحروق أو من كان فى أرض كلها سبخة يعلوها الملح أو
فى أرض عليها الثلج، فاشترط وجدان الأرض فى الخبر لا يدل على كون المراد

منها خصوص التراب (و كيف كان) فليس فى هذه الطائفة ما يمكن تأييد الإطلاق و لا ترجيح الاختصاص بالتراب، و كونها فى
مقام أصل التشريع ليس ببعيد فهى مجمله من هذه الجهة.

(الطائفة الثالثة) ما فيها تصريح بجواز التيمم على غير التراب من اجزاء الأرض كالمروى عن الراوندى عن على عليه السلام قال
يجوز التيمم بالجص و النورة و لا يجوز بالرماد لانه لم يخرج من الأرض، فقيل له أ يتيمم بالصفة العالية على وجه الأرض، قال
نعم (و فى مجمع البحرين): الصفا يستعمل فى الجمع و المفرد فإذا استعمل فى المفرد فهو الحجر و إذا استعمل فى الجمع فهو
الحجارة الملساء، الواحدة صفواته، و الملساء مؤنث الأملس و هو ما لا خشونة فيه، فعلى تفسيره فالصفة العالية بمعنى الحجارة
المرتفعة، و عليه يكون الحديث نضا فى جواز التيمم على الحجارة و الجص و النورة، بل و مقتضى التعليل هو جواز التيمم على
كل ما لا يخرج عن مسمى الأرض (و خبر السكونى) عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن آبائه عن على عليه السلام انه سئل
عن التيمم بالجص فقال نعم، فقيل بالنورة فقال نعم، فقيل بالرماد فقال على السلام لا، انه ليس يخرج من الأرض، إنما يخرج من
الشجر، و ضعفها سندا منجبر بالشهرة و عمل الأصحاب بها على ما بنينا عليه فى حجية الأخبار.

(الطائفة الرابعة) ما وقع التعبير فيها بلفظ التراب كصحيحة محمد بن حمران، و فيها ان الله عز و جل جعل التراب طهورا كما
جعل الماء طهورا (و صحيحة معاوية بن ميسرة) و فيها: رب الماء هو رب التراب (و المروى عن الخصال) عن رسول الله صلى
الله عليه و آله قال قال الله عز و جل: جعلت لك و لأمتك الأرض مسجدا و ترابها طهورا (و عن أمير المؤمنين عليه السلام) عنه

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أعطيت ما لم يعط نبي من أنبياء الله، جعل لى التراب طهورا (و خبر رفاعه) عن الصادق عليه السلام: إذا كان الأرض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجف موضع تجده فتيّم منه (و المحكى عن الدعائم) وفيه عنهم عليهم السلام انه يتيّم على الغبار إذا لم يجد ترابا، هذه جملة من الاخبار التي وردت في المقام، و في معناها غيرها مما لا حاجة الى نقله.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٣٣

إذا تبين ذلك فنقول استدلال لتعين التراب مع التمكن منه بالكتاب و السنة و بالأصل، أما الكتاب فبوجهين (أحدهما) كون المراد من الصعيد هو التراب بناء على ترجيح التفسير به على التفسير بمطلق وجه الأرض.

(الثاني) وجود القرينة في الآية المباركة في سورة المائدة على ارادة التراب من الصعيد و لو من باب ذكر العام و ارادة الخاص، و هي كلمة «منه» في قوله تعالى فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ، فان المتبادر منها ارادة المسح ببعض الصعيد، و هذا لا يستقيم إلا بإرادة التراب دون الحجر، فان الحجر لا يعلق باليد حتى يصدق المسح منه.

(لا يقال) يحتمل كون كلمة «من» للبدلية و كون الضمير المجرور بها راجعا الى الماء، فالمعنى فتيّموا صعيدا طيبا بدل الماء. (فانه يقال) انه خلاف الظاهر بعيد عن سياق الآية كما يظهر للمتأمل فيها كما ان جعلها بمعنى الابتداء أيضا بعيد لعدم مناسبتها مع المقام، و لا يضر خلو الآية في سورة النساء عن ذكر كلمة «منه» فان ذكرها في سورة المائدة كاف في تفسير المراد من الصعيد و ان المراد منه هو ما يمكن علوقه باليد ليمسح منه على الوجه و اليدين.

(و يشهد لإرادة التبعض) في الآية ما ورد في تفسيرها في صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام، و فيها قال زرارة قلت له عليه السلام الا تخبرني من اين علمت و قلت ان المسح ببعض الرأس و بعض الرجلين، فضحك ثم قال يا زرارة قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ نَزَلَ بِهِ الْكِتَابُ مِنَ اللَّهِ، لَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ فَعَرَفْنَا انَّ الْوَجْهَ كُلَّهُ يَنْبَغِي انَّ يَغْسَلَ، ثُمَّ قَالَ وَ أَيْدِيكُمْ إِلَى الْمِرْفَاقِ، فوصل اليدين الى المرفقين بالوجه فعرفنا انه ينبغي لهما ان تغسلا الى المرفقين، ثم فصل بين الكلام فقال وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ، فعرفنا حين قال برؤوسكم ان المسح ببعض الرأس لمكان الباء، ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ فعرفنا حين وصلهما بالرأس ان المسح على بعضها، ثم فسر ذلك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِلنَّاسِ فَضِعْوَهُ، ثم قال فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ، فلما وضع الوضوء عمّن لم يجد الماء اثبت بعض الغسل مسحا لانه قال بوجوهكم ثم وصل بها و أيديكم ثم قال منه اي من ذلك التيمم

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٣٤

لانه علم ان ذلك اجمع لم يجر على الوجه لانه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف و لا يعلق بعضها، ثم قال مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ، و الحرج الضيق (انتهى الحديث) و انما أوردناه بطوله لما فيه من طريق الاستدلال المفيد لغير المقام أيضا، ففي قوله عليه السلام: ثم قال منه اي من ذلك التيمم دلالة على ان المراد في الآية هو المسح بما على اليد من آثار التراب على الوجه و اليدين و يكون المراد من قوله عليه السلام من ذلك التيمم هو المتيمم به اي من الصعيد بدليل قوله عليه السلام بعد ذلك: لانه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف (إلخ) فيصير الخبر دليلا على ارادة التراب من الصعيد، إذ الحجر لا يعلق بالكف، هذا تمام الكلام في الاستدلال بالآية على اختصاص التيمم بالتراب.

(و لكن لا يخفى ما فيه) اما الاستدلال بها بناء على ترجيح تفسير الصعيد بالتراب فقد عرفت ما فيه و ما هو حق القول فيه.

و اما الوجه الثاني و هو دعوى كون المراد من الصعيد هو التراب بقريته كلمة «منه» المذكورة في آية المائدة فلأنها لا تصلح لان تكون قرينة على ذلك إذ مبناه على كون «من» للتبعض و ان الضمير المجرور راجع الى الصعيد فيكون المعنى: فامسحوا بوجوهكم و أيديكم بعض الصعيد اي بعض التراب الذي علق باليد مع ان في تفسير كلمة «منه» في الآية احتمالات (فمنها) ان

تكون من للابتداء و يكون الضمير راجعا الى الصعيد، و المعنى حينئذ ان المسح يتبدء من الصعيد أو من الضرب عليه.
(و منها) ان تكون للسببية و يكون الضمير راجعا الى الحدث المفهوم من الكلام، و المعنى حينئذ فامسحوا بوجوهكم و أيديكم
بسبب الحدث الواقع، كما يقال اغتسلت من الجنابة اى بسببها، قال سبحانه **مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا**، و قول فرزدق: يغضى حياء و
يغضى من مهابته.

(و منها) ان تكون من للبدلية و الضمير راجع الى الماء- كما تقدم.

(و منها) ما هو مبنى الاستدلال من كون من للتبويض و الضمير يرجع الى الصعيد، و هذا و ان لم يكن يبعيد فى نفسه و لكن
يبعده كون المستفاد من الآية المباركة حينئذ

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٣٥

مسح الوجه و اليدين بالتراب و هذا هو الذى فهمه عمار من آية التيمم، و بعد القطع بعدم اعتبار مسح ما تيمم به و دله على
وجهه و يديه خصوصا بعد ردع عمار عما استفاده من الآية و استحباب نفض اليدين- على ما سيأتى- فلا يمكن ان يفسر الآية
بكون من للتبويض فهذا الاحتمال مردود قطعاً، فيدور الأمر بين ما عداه و لعل الاحتمال الأول و هو كون من للابتداء أظهر لبعده
معنى السببية من سياق الآية، و كذا البدلية للزوم رجوع الضمير حينئذ الى الماء و هو أبعد عن الضمير فى الآية من الصعيد، و
يكون المعنى بناء على كون من للابتداء: ليكن ابتداء مسح الوجه و اليدين من ذلك الصعيد بضرب اليدين أولاً عليه ثم مسح
الكفين على الوجه و اليدين.

(و مما ذكرنا يظهر الجواب) عن الاستدلال بصححة زارة المتقدمة أيضاً لأن كلمة من فى قوله عليه السلام: اى من ذلك
التيمم أيضاً للابتداء بالبيان المتقدم فيكون معناه:

مبتداء من ذلك التيمم، و مع جعل التيمم بمعنى التيمم به يصير المعنى وجوب المسح مبتداء من الصعيد لا بنفس الصعيد، و انه
لما علم سبحانه انه لا يعلق الصعيد بالكف بوجه يمكن مسحه على الوجه و اليدين أوجب كون المسح مبتداء منه لا به نفسه.
و لو سلم ظهور كلمة- من- للتبويض و منافاته مع جواز التيمم بالحجر فلا يستلزم دلالة الآية على الاختصاص بالتراب إذ تشمل
الآية كلما يمكن علوقه باليد كالرمل و الحجر المسحوق بل و الحجر المتماسك إذا كان عليه شىء من التراب بمقدار يعلق
بالكف، فالدليل حينئذ أعم من المدعى، هذا تمام الكلام فى تقريب الاستدلال بالآية و ما يرد عليه.

و اما الاستدلال بالسنة للاختصاص بالتراب فبالاخبار المتقدمة المذكور فيها لفظ التراب، و هى على ما تقدم على أنحاء (منها) ما
يدل على طهورية التراب كما فى صححة ابن حمران: ان الله عز و جل جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً، و صححة
معاوية بن ميسرة: رب الماء هو رب التراب، بتقريب ان ذكر التراب فى مقابل الماء دليل على انحصار الطهور به، و يصير هذا
قرينة على ارادته من الصعيد أو الأرض المذكورتين فى الاخبار الأخرى، (و منها) ما يدل على الإرفاق بهذه الأمة فى جعل التراب
لهم طهوراً كما فى المروى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٣٦

عن الخصال: قال الله عز و جل جعلت لك و لأمتك الأرض مسجداً و ترابها طهوراً، و ما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام
عن النبى صلى الله عليه و آله: أعطيت ما لم يعط نبى من الأنبياء جعل لى التراب طهوراً (بتقريب) ان ذكر التراب مع جعل مطلق
الأرض طهوراً يكون لغواً، لا- من جهة مفهوم اللقب لكى يرد عليه كما فى المعتبر بأنه تمسك بدلالة الخطاب المتروكة فى
معرض النص إجماعاً، بل من جهة كونه فى مقام الامتنان و الإرفاق، حيث ان تخصيص التراب بالذكر مع كونه فى مقام الامتنان
يناسب مطهريه التراب بالخصوص، إذ لو كان غير التراب من اجزاء الأرض طهوراً لكان ذكره أدخل فى الامتنان.

(و منها) خبر رفاعه المتقدم ذكره و المحكى عن دعائم الإسلام عنهم عليهم السلام:

يتيمم بالغبار إذا لم يجد ترابا، بتقريب انه مع عدم التراب لا- ينتهى الأمر إلى الغبار إذا كان غير التراب مما على وجه الأرض موجودا مثل الحجر و نحوه، فيستكشف انحصار الطهور بالتراب و عدم التعميم بما على وجه الأرض.

(و أورد على الجميع) اما على ما ورد من ان التراب طهور، أو ان رب الماء و التراب واحد فبعدم المنافاة بين طهوريته و طهورية مطلق وجه الأرض إذا دل عليه الدليل، و هذا ظاهر، مع عدم دلالة تلك الاخبار على حصر الطهور بالتراب و لم يظهر من احد ادعاء دلالتها على الحصر خصوصا مع ثبوت مطهريه غير التراب فى الجملة و لو عند فقده، المنافى مع حصر الطهور به.

و اما ما ورد من التعبير بجعل التراب طهورا إرفاقا على هذه الأمة فبعدم ذكر التراب فى أغلب ما ورد فى ذاك المصنوع (قال فى الحدائق) و قد نقل فى الوسائل اربع روايات، واحدة منها من الكافى و الثانية من الفقيه و اثنتان من الخصال، و الجميع خال من هذه الزيادة.

(أقول) و لو سلم كون هذه الزيادة أيضا من الرواية (كما هو الظاهر من الرواية المحكية عن العلل، حيث ذكر فيها مسندا الى جابر بن عبد الله عن النبى صلى الله عليه و آله بسند متصل الا ان جل روايتها من العامة، و عن المحقق فى المعتبر انه قال صلى الله عليه و آله جعلت لى الأرض مسجدا و ترابها طهورا) لكان معارضا مع تلك الروايات التى ليست فيها تلك الزيادة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٣٧

مثل ما فى الكافى عن الصادق عليه السلام: ان الله تبارك و تعالى اعطى محمدا صلى الله عليه و آله شرائع نوح و إبراهيم و موسى و عيسى - الى ان قال- و جعل له الأرض مسجدا و طهورا (و فى الخصال) عنه صلى الله عليه و آله: فضلت بأربع: جعلت لى الأرض مسجدا و طهورا، و أيما رجل من أمتى أراد الصلاة فلم يجد ماء و وجد الأرض فقد جعلت له الأرض مسجدا و طهورا و فيه أيضا عنه صلى الله عليه و آله أعطيت خمسا لم يعطها أحد قبلى: جعلت لى الأرض مسجدا و طهورا.

و لا- يخفى ظهور هذه الاخبار فى جعل الأرض طهورا له صلى الله عليه و آله و لأتمته إرفاقا و تسهيلا، و تقييد الأرض فيها بالتراب، المذكور فى رواية العلل بعيد فى الغاية لإبائها عن التقييد لمكان كون ورودها فى مقام الإرفاق و التسهيل، بل لا بد فى ذكر التراب فى رواية العلل من نكتة، فيمكن ان يكون للجري مجرى العادة فى مقام التعبير عن رقبه الأرض بالتراب، أو لكون التراب هو الفرد الشائع، و لو لا- ذلك لكان اللزم عدم جواز التيمم بما عدا التراب أصلا و لو مع فقده، و لا يقول به أكثر القائلين بتعين التراب مع إمكانه. و اما خبر رفاعه ففيه ان المراد من قوله: فانظر أجف موضع تجده فتييم منه لعله هو الحجر لأنه إذا وجد حجرا فقد وجد أجف موضع من الأرض، فلا يصير دليلا على اعتبار التراب، و مع الإغماض عن ذلك يكون مطروحا البتة، لدلالته على عدم جواز التيمم بغير التراب مطلقا مع انه يجوز ذلك قطعا عند فقده (و منه يظهر) ما فى التمسك بخبر دعائم الإسلام أيضا فإنه لا إشكال فى عدم انتهاء الأمر إلى التيمم بالغبار بعد فقد التراب مع وجود غيره من الحجر و نحوه، فلا بد من حمله على التيمم بالغبار إذا لم يجد التراب و لا غيره مما يتيمم به لا خصوص فقد التراب فقط.

(و استدلوا من الأصل) بقاعدة الاشتغال للعلم باشتغال الذمة بالصلاة مع التيمم عند فقد الماء و الشك فى الخروج عنه عند الإتيان بها متيمما بغير التراب مع التمكن منه (و أورد عليه) بان الشك انما هو فى اعتبار خصوصية التراب، و المرجع فيه هو البراءة بناء على ما هو التحقيق من انها المرجع عند الشك فى الشرطية و الجزئية، و ذلك إذا قلنا بان ما هو شرط الصلاة عبارة عن نفس أفعال التيمم لا الأثر الحاصل منها أعنى الطهارة أو

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٣٨

إباحة الدخول فى الصلاة، و الا كان المرجع هو قاعدة الاشتغال لكون الشك فى المحصل حينئذ.

و استدلل لجواز التيمم بمطلق وجه الأرض بالاخبار المعبرة فيها بلفظ الأرض و المصرحة فيها بجواز التيمم على الجص و النورة و الصفا العالية، و تعليل عدم الجواز في الرماد بأنه ليس من الأرض و انما يخرج من الشجر، مع ما ورد من تفسير الصعيد بمطلق الأرض، و بان الأصل عند انتهاء الأمر إليه هو البراءة (و لا يخفى) قوة ما ذكره، الا انه لا ينبغي ترك الاحتياط بتقديم التراب على غيره عند التمكن منه، و ذلك لضعف ما يدل على جواز التيمم بأرض الجص و النورة و الصفا العالية و لم يثبت موافقة الشهرة عند القدماء معه حتى يجبر بالعمل، و لأن الأصل في المقام راجع الى الشك في المحصل و المرجع فيه هو الاشتغال لا البراءة.

و ينبغي التنبيه على أمور (الأول) انه بناء على المختار من عدم تعين التراب لا ينبغي الإشكال في وجوب التيمم بالحجر عند فقد التراب، و هذا واضح، و على القول الآخر ففى صيرورته فاقد الطهورين عند فقد التراب، أو انه يجب عليه حينئذ التيمم بالحجر وجهان، المحكى عن ابن الجنيده هو الأول و لعله الظاهر من الغنية- على ما قيل- و ذلك لاختصاص الصعيد عندهما بالتراب، و المعروف بين الفقهاء هو الأخير- و هو الأقوى و ان كان إثباته بالدليل لا يخلو عن غموض، حيث انه لو كان الدليل عليه هو شمول الصعيد له للزم القول بالاكْتفاء به مع وجود التراب، و لو قيل باختصاص الصعيد بالتراب فلا يكون لنا دليل على جواز التيمم به مع فقد التراب.

و لكنه استدلل لوجوب التيمم به عند فقد التراب بوجوه (الأول) الإجماع على وجوبه في حال الاضطرار (و أورد عليه) بان القائلين به انما يقولون من جهة كونه مصداق الصعيد و لم يتحقق إجماع على وجوب التيمم به في حال فقد التراب من حيث انه حجر (الثاني) ان الظن حاصل من الأدلة بجواز التيمم بمطلق الأرض في الجملة، لكنه لا شمول فيها لجميع الأحوال بحيث يقاوم ما دل على التراب حتى يتساوى معه في ذلك، فلا بد من تقديم التراب عند وجوده تحصيلا لليقين بالبراءة، و لا شمول لما دل على اعتبار التراب لحال العجز عنه لكي يصير في حال فقد الطهورين بحيث يقاوم ما دل

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٣٩

على مطلق الأرض- بالنسبة الى حال العجز عن التراب، و على هذا فيجب التيمم بغير التراب لتوقف اليقين بالبراءة عليه (و لا يخفى ما فيه) اما أولا فلان دعوى حصول الظن من الأدلة بجواز التيمم بمطلق الأرض مع دعوى عدم شمولها لجميع الأحوال فاسدة جدا، إذ لو كان المستفاد من الأدلة جواز التيمم بمطلق الأرض (اما من جهة دعوى كون الصعيد هو مطلق الأرض و اما من جهة ما دل على جواز بالأرض مما تقدم من الاخبار) فلا وجه للمنع عن شمولها لحالتي الاختيار و الاضطرار، و لو منع شمولها لحالة الاختيار فلا يكون في البين ما يدل على جوازه بمطلق الأرض في حالة الاضطرار.

(و اما ثانيا) فلان التمسك باليقين بالبراءة لإثبات وجوب التيمم بغير التراب مع فقد التراب لا وجه له، لعدم العلم باشتغال الذمة بالصلاة بناء على عدم وجوبها على فاقد الطهورين، فمع قطع النظر عن الأدلة الاجتهادية لا- يمكن التمسك بالأصل لإثبات وجوب التيمم بغير التراب مع العجز عنه.

(الثالث) استصحاب بقاء اشتغال الذمة الثابت قبل العجز عن التراب و عدم سقوط الصلاة بحال (و لا يخفى ما فيه أيضا) لأن الاستصحاب المذكور لا- يثبت وجوب التيمم بغير التراب عند فقدته، مع عدم جريانه فيما كان فاقدا للتراب من أول الوقت، و اسراء الحكم بالنسبة الى ما كان الفقد من أول الوقت بعدم القول بالفصل فاسد، لعدم صحة تسريه الحكم الثابت بالأصل عن مورده الى غير بعدم القول بالفصل- على ما ثبت في محله.

(الأمر الثاني) ان الشيخ الأكبر (قده) ذكر في بعض رسائله العملية ترتيبا فيما يتيمم به بتقديم التراب على غيره مطلقا، و مع فقدته يتيمم بالأرض، و مع عدم التمكن منه فبالرمل ثم بالحجر، و ان لم يتمكن من الحجر فبالغبار، و آخر المراتب هو الطين- ان لم

يتمكن من تجفيفه، ثم بعد ذلك على الجص و اللبنة. و لعل الوجه في ذلك اما تقديم الأرض على ما عداها من المذكورات بعد فقد التراب فلتأخذ بالأخبار المعبرة فيها بلفظ الأرض مما تقدم من الاخبار، و اما تقديم الرمل بعد عدم التمكن من الأرض فلأنه أقرب في صدق الأرض بل التراب عليه من الحجر، و اما تقديم الحجر على ما بعده فللمروى عن

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٤٠

الراوندى من التصريح بجواز التيمم على الصفا العالية بعد حمله على صورة عدم التمكن مما قبله من المراتب، و اما تأخر الغبار عما ذكر و تقدمه على الطين فللمحكى عن دعائم الإسلام- على ما تقدم- من انه يتيمم بالغبار إذا لم يجد ترابا، و غير ذلك من الاخبار التي ستمر عليك فيما بعد.

و اما وجه كون آخر المراتب الطين فلما يدل على ذلك مثل قول الصادق عليه السلام في خبر ابى بصير: إذا كنت في حال لا تقدر الا على الطين فتيمم به، فان الله اولى بالعدر إذا لم يكن معك ثوب جاف أو لبد تقدر ان تنفضه و تيمم به. و قول الباقر عليه السلام في صحيح زارة: ان كان الثلج فلينظر لبد سرجه فليتيمم من غباره أو من شىء مغبر (معه) و ان كان في حال لا يجد الا الطين فلا بأس ان يتيمم منه (و قول الصادق عليه السلام) في صحيح رفاعه:

إذا كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب و لا ماء فانظر أجف موضع تجده فتيمم به فان ذلك توسيع من الله عز و جل: قال فان كان في ثلج فلينظر لبد سرجه فليتيمم من غباره أو شىء مغبر، و ان كان في حال لا يجد الا الطين فلا بأس ان يتيمم منه.

(الأمر الثالث) لا- إشكال في جواز التيمم على أرض النورة و الجص قبل الإحراق بناء على قول المشهور من جوازه على مطلق الأرض، و اما على اعتبار التراب فاللازم عدم جواز التيمم بهما مع إمكان التراب، و اما مع فقده ففي وجوب التيمم عليهما وجهان، و الأقوى هو الوجوب حينئذ و عن بعضهم دعوى الإجماع عليه بل و على جوازه بهما مع وجود التراب أيضا إلا عن الشيخ في النهاية فإنه اعتبر في جوازه بهما فقد التراب، و يدل على الجواز من الاخبار ما تقدم عن الراوندى و خير السكونى المنجبر ضعفهما بالعمل، هذا قبل احراقهما، و ذهب جماعة إلى جوازه بهما بعد الإحراق أيضا تمسكا بالخبرين المذكورين، و لا يخلو من وجه، لان الحكم بالجواز في الخبرين في الجص و النورة و عدم الجواز في الرماد (معللا- بان الرماد ليس يخرج من الأرض و انما يخرج من الشجر) كاشف عن الجواز على الجص و النورة بعد الإحراق لا خصوص ما كان قبله.

(و منه يظهر) حكم الخزف أيضا، و لكن الحكم فيه أشكل من جهة استشكال

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٤١

جملة من الأساطين فيه و ذهاب جماعة أخرى منهم الى عدم جواز التيمم به فقد استشكل فيه المحقق في المعبر و العلامة في المنتهى و توقف فيه الشهيد في الدروس، لكن المحكى عن التذكرة و الذكرى و جامع المقاصد هو الجواز، و اختاره في الجواهر، و لعله هو الأقوى لصدق الأرض عليه و عدم خروجه عنها بالإحراق و لذا يجوز السجود عليه، و لمفهوم التعليل في خبر السكونى و مروى الراوندى في الحكم بعدم جواز التيمم بالرماد بأنه لم يخرج من الأرض و انما خرج من الشجر بخلاف الجص و النورة، و لاستصحاب عدم خروجه عن مسمى الأرض- لو شك في خروجه عنها بالإحراق- و لا يعارضه قاعدة الشغل اليقيني المتوقف على اليقين بالبراءة و ذلك لحكومة الاستصحاب عليها، خلافا للمصنف (قده) حيث يقول.

كما ان الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف و الأجر و ان كان مسحوقا مثل التراب.

و وجه الفرق بين المسحوق و غيره توهم صدق التراب على المسحوق من الخزف و الأجر، و هو فاسد، نعم يصدق عليه الأرض كصدقها على غير المسحوق أيضا، فعلى القول بالمنع من التيمم بالخزف لا فرق بين المسحوق و غيره كما انه على القول بالجواز قبل السحق لا إشكال في الجواز بعده بطريق اولى.

و لا يجوز على المعادن كالمح والزرنيخ و الذهب و الفضة و العقيق و نحوها مما خرج عن اسم الأرض.

عدم الجواز فى المعادن هو المعروف المشهور بين الأصحاب بل لم ينقل الخلاف الأمن ابن ابى عقيل بل فى محكى الغنية و الخلاف و المنتهى الإجماع عليه (و يستدل له) بصحة سلب اسم الأرض عنها حقيقة و عرفا، اما عرفا فواضح، و اما حقيقة فلكونها من المركبات المتولدة من العناصر، و هذا بخلاف الحجر الذى ليس الا التراب الذى اكتسب رطوبة لرجه فعملت فيه حرارة الشمس فتحجر.

(و استدل ابن ابى عقيل) لما ذهب إليه بأنها تخرج من الأرض، و لا يخفى ما فيه بعد عدم صدق الأرض عليها لعدم الدليل على جواز كلما يخرج من الأرض و لو لم

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٤٢

يصدق الأرض عليها، و الا يلزم الجواز على الشجر و نحوه، و ربما يستدل للجواز بمفهوم التعليل فى خبر السكونى و المروى عن الراوندى (و فيه) أولا انه يجب تقييده بما يصدق عليه اسم الأرض و الا جاز التيمم على الشجر.

(و ثانيا) انه لو فرض إطلاقهما بالنسبة الى ذلك من غير تقييد بصدق اسم الأرض فهما موهونان بإعراض الأصحاب عنهما و مخالفتها مع ظواهر الكتاب و السنة الدالة على اعتبار صدق الأرض فيما يتيمم به مع كونهما ضعيفى السند فى نفسهما. ثم اعلم ان المناط فى المنع من التيمم على المعادن انما هو خروجها عن مسمى الأرض لا من جهة صدق المعدن عليها فلو كان شىء من المعادن يصدق عليه اسم الأرض لم يكن هناك مانع من التيمم عليه كما فى الجص و النورة و حجر الرحي و نحوها مما يأتى فى المسألة الرابعة.

و مع فقد ما ذكر من وجه الأرض يتيمم بغبار الثوب أو عرف الدابة و نحوها مما فيه غبار ان لم يمكن جمعه ترابا بالنفض و الا وجب و دخل فى القسم الأول و الأحوط اختيار ما غباره أكثر، و مع فقد الغبار يتيمم بالطين ان لم يمكن تجفيفه و الا وجب و دخل فى القسم الأول، فما يتيمم به له مراتب ثلاث الأولى الأرض مطلقا غير المعادن الثانية الغبار الثالثة الطين.

فى هذا المتن أمور (الأول) لا إشكال فى وجوب التيمم بالغبار عند فقد ما تقدم من التراب و نحوه، و هذا فى الجملة مما لا كلام فيه و قد ادعى عليه الإجماع كما فى المحكى عن المعتمد (و يدل عليه) من الاخبار خبر رفاعه عن الصادق عليه السلام: إذا كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب و لا ماء فانظر أجف موضع تجده فتيمم به فان ذلك توسيع من الله عز و جل قال فان كان فى ثلج فليظن لبد سرجه فليتيمم من غباره أو شىء مغبر و ان كان فى حال لا يجد شيئا إلا الطين فلا بأس ان يتيمم منه (و خبر ابى بصير عنه عليه السلام) إذا كنت فى حال لا تقدر الا على الطين فتيمم به فان الله اولى بالعدر إذا لم يكن معك ثوب جاف أو لبد تقدر ان تنفضه و تيمم به (و صحيح زرارة) عن الباقر عليه السلام: ان كان اصابه الثلج

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٤٣

فليظن لبد سرجه فتيمم به من غباره أو من شىء مغبر (معه) و ان كان فى حال لا يجد الا الطين فلا بأس ان يتيمم منه.

(الثانى) لا ينبغى الإشكال فى عدم اختصاص الحكم بغبار الثوب أو اللبد أو عرف الدابة، و انما ذكرها الأصحاب تبعا للنصوص كما ان ذكرها فى النصوص أيضا من باب الجرى مجرى العادة و الغالب من كون ما فيه الغبار عند المسافر منحصر فى هذه الأمور، و يدل على عموم الحكم قول الصادق عليه السلام فى خبر رفاعه أو شىء مغبر، و قول الباقر عليه السلام فى حديث زرارة أو شىء مغبر (معه).

(الثالث) المشهور ظاهرا هو التخيير بين هذه الأمور فله اختيار التيمم بكل ما فيه غبار من دون ترتب، خلافا للشيخ فى محكى النهاية فإنه رتب بين عرف الدابة و لبد السرج و بين الثوب، و للحلى فإنه حكم بالترتيب بين الثوب و بين عرف الدابة و لبد

السرّج عكس ما حكى عن الشيخ، ولا وجه لهما، وربما يوجه المحكى عن الشيخ بان غبار عرف الدابة و لبد السرّج أكثر، و فيه انه غير مطرد.

(الرابع) ان التيمم بالغبار مشروط بعدم إمكان جمعه، ترايا بالنفض و الا- فيجب نفضه لإمكان التيمم بالتراب حينئذ و انتفاء الضرورة، و إطلاق الاخبار منزل على غلبه عدم إمكان ذلك سيما فى مورد السؤال فى تلك الاخبار، مضافا الى خبر ابي بصير المتقدم المصرح فيه بالنفض مع القدرة عليه.

(الخامس) هل الواجب بعد عدم إمكان جمع التراب بالنفض هو التيمم على ما فيه الغبار بضرب اليد عليه مطلقا و لو لم يحس غباره بعد الضرب عليه و ذلك لصدق التيمم على شىء مغبر، أو يشترط اثاره الغبار ليصدق التيمم على الغبار، أو انه يشترط اثاره الغبار أولا- ثم الضرب عليه فلا- يكفى اثاره الغبار بنفس الضرب للتيمم، وجوه أقواها الأخير للعلم فيه بصدق التيمم على الغبار، و بعده الوجه الثانى، و اما الوجه الأول فغير وجيه لبعده عما يفهمه العرف من التيمم على الغبار، بل و على شىء مغبر، فان الغبار إذا كان مستورا فى الثوب لا يظهر بالضرب عليه فتخصيصه مما لا وجه له.

(السادس) ظاهر الأصحاب اشتراط فقد التراب (بل مطلق ما يصح به التيمم)

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٤٤

فى جواز التيمم على الغبار و هو الأقوى كما يدل عليه الاخبار المتقدمة، خلافا للمحكى عن جمل المرتضى فحكم بمساواته مع التراب، و هو ضعيف و ربما حمل كلامه على ارادة نفض المغبر و جمع غباره ترابا، و الله اعلم.

(السابع) قيل انه يعتبر تقديم ما هو الأكثر غبارا لقاعدة الميسور، و الحق عدم اعتباره لإطلاق الاخبار و عدم ما يوجب انصرافه الى ما هو الأكثر غبارا، الا كون قاعدة الميسور مغروسة فى الذهن و ذلك لا يوجب الانصراف، لكنه أحوط.

(الثامن) يعتبر ان يكون الغبار من الأرض و اجزائها التى يصح التيمم بها، فلا يجزى غبار الأشنان و الدقيق و نحوهما لانصراف الاخبار عنها، خصوصا بعد الالتفات الى عدم جواز التيمم بأصله فكيف بغباره، بل يمكن ان يدعى اختصاص صدق الغبار بما يكون من التراب لا غيره من اجزاء الأرض، و هو ليس بكل البعيد.

(التاسع) مقتضى الاخبار المتقدمة فى الأمر الأول هو وجوب التيمم على الطين عند عدم التمكن من التيمم على الغبار و انه متأخر عن التيمم على الغبار، و من الظاهر ان جواز التيمم بالطين أيضا مشروط بعدم إمكان تجفيفه، و الا وجب و يدخل فى القسم الأول- أعنى التيمم بالتراب.

و مع فقد الجميع يكون فاقد الطهورين، و الأقوى فيه سقوط الأداء و وجوب القضاء و ان كان الأحوط الأداء أيضا.

فى هذا المتن أمران (الأول) فى موضوع فاقد الطهورين و ما به يتحقق مصداقه، و اعلم ان فاقد الطهورين هو من فقد الماء و ما يتيمم به اختيارا أو اضطرارا لقيّد أو حبس فى موضع لا- يتمكن فيه من استعمال الطهور اما لفقده أو لتعذر استعماله عقلا أو شرعا، و هذا الذى ذكرناه على سبيل الاجمال مما لا اشكال فيه، انما الإشكال فى بعض مصاديقه كمن وجد الثلج بعد فقد المراتب المذكورة فى المتن مما يتيمم به، فهل يكون فاقد الطهورين أو يجب عليه التيمم على الثلج، و سيأتى الكلام فيه.

(الثانى) فى حكم فاقد الطهورين، و فيه أقوال- الأول- القول بوجوب الأداء عليه بلا- طهور، و لا- يجب عليه الإعادة فى خارج الوقت، حكى هذا القول عن جدّ المرتضى-

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٤٥

و ان قال فى الجواهر انه لم يثبت.

(القول الثانى) ما حكى عن الشيخ فى المبسوط من التخيير بين تأخير الصلاة و بين الصلاة فى الوقت ثم الإعادة.

(الثالث) ما نسبه في الشرائع إلى القيل و حكى نسبه اليه عن العلامة في التذكرة و عن القاضي من انه يصلى في الوقت من دون طهور ثم يعيد في خارج الوقت مع الطهارة، لكن في الجواهر وغيره انه لم يعرف قائله.

(الرابع) تعين الإتيان بالقضاء و سقوط الأداء عنه، و نسبه في الجواهر إلى الأشهر بين المتقدمين و المتأخرين بل إلى المشهور، و قد اختاره (قده).

(الخامس) سقوط الصلاة رأساً أداء و قضاء، و هو مختار المحقق في الشرائع.

(السادس) ما حكى عن المفيد (قده) في رسالته إلى ولده من ان عليه ان يذكر الله تعالى في أوقات الصلاة- من دون تعرض للقضاء.

(و استدل للمشهور) و هو سقوط الأداء و وجوب القضاء، اما على سقوط الأداء فبعد كونه ظاهر الأصحاب كما عن جامع المقاصد و الروض، و عن المدارك انه ظاهر الأصحاب لا نعلم فيه مخالفا صريحا- انه الموافق لاشتراط الصلاة بالطهارة و نفيها بدونها في قوله عليه السلام لا صلاة الا بطهور.

(و توضيح المقام يحتاج إلى بسط في الكلام) فنقول ان الأصل الاولي فيما اعتبر في شيء شرطاً أو شرطاً هو كونه معتبراً مطلقاً و ان المركب أو المشروط ينتفى بانتفائه، و هذا معنى ما يقال ان الأصل في كل ما يعتبر في شيء هو الركنية، و لازمه سقوط المركب و المشروط بتعذر بعض اجزائه أو شروطه، هذا في مقام الثبوت، و اما في مقام الإثبات فالكلام يقع تارة فيما يستفاد من نفس دليل المأمور به و دليل اعتبار الجزء و الشرط، و اخرى فيما يستفاد من أدلة أخرى اجتهادية مثل قاعدة الميسور، و ثالثة فيما يقتضيه الأصل العملي.

اما بالنسبة إلى ما يستفاد من نفس الدليلين فاما ان يكون لكليهما إطلاق، أو لا يكون إطلاقاً لشيء منهما، أو يكون للدليل المثبت لوجوب الكل أو المشروط إطلاق دون دليل الجزء أو الشرط، أو يكون بالعكس، فهذه صور أربع. فإن كان لدليل

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٤٤

الجزء أو الشرط إطلاقاً فيحكم بإطلاق الجزئية و الشرطية بمعنى سقوط المركب أو المشروط بتعذر الجزء أو الشرط سواء كان لدليل وجوب المركب أو المشروط إطلاقاً أم لا، اما إذا لم يكن له إطلاق فواضح، حيث انه ليس في البين إطلاقاً إلا للدليل الجزئية أو الشرطية فهو المحكم، و اما في صورة إطلاق الدليلين فلحكومة إطلاق الدليل المثبت للجزء أو الشرط على إطلاق دليل المأمور به، لكون الأول بمنزلة القرينة لما يرد من الثاني، و إطلاق القرينة حاكم على إطلاق ذي القرينة.

و اما في صورة اختصاص الإطلاق بدليل المأمور به و إجمال دليل الجزء و الشرط فيحكم بعدم سقوط المأمور به عند تعذر الجزء أو الشرط و يؤخذ بالقدر المتيقن من دليل الجزئية أو الشرطية.

و اما في صورة إجمالها فيسقط الدليلان، و لا يمكن التمسك بشيء منهما و يكون المرجع ما يقتضيه الأصل لو لم يكن هناك دليل اجتهادي آخر كقاعدة الميسور و نحوها.

إذا تبين ذلك فنقول قد يقال بان المقام من قبيل ما يكون لدليل شرطية الشرط إطلاقاً، فإن دليل إثبات شرطية الطهارة الحديثة في الصلاة قد ورد بلسان نفي مهية الصلاة مع فقد الطهور كما في صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام لا صلاة الا بطهور، حيث ان لسانه لسان الوضع أي بيان شرطية الطهارة، و ظاهر نفي المهية بنفي الطهارة هو سقوط مهية الصلاة بفقد الطهارة مطلقاً و لو كان للعجز عن تحصيلها، و هذا بخلاف ما لو كان الدليل المثبت للشرطية بصيغة الأمر فإنه يقيد عقلاً و عرفاً بالتمكن، فلا يعم حالة العجز عن الإتيان بمتعلقه.

(و لا يخفى) ان هذا الاستدلال حسن في المقام الا انه منقوض بما ورد في شرطية القبلة و جزئية فاتحة الكتاب مما يستفاد منه

الوضع، مثل ما فى الفقيه عن زرارة عن الباقر عليه السّلام: لا صلاة الا الى القبلة، و فى التهذيب عنه عليه السّلام قال سئلته عن الذى لا يقرء فاتحة الكتاب فى صلواته، قال عليه السّلام لا صلاة له الا ان يقرء بها فى جهر أو إخفات،- و من المعلوم المقطوع عند الأصحاب عدم سقوط الصلاة بتعذر القبلة أو فاتحة الكتاب، اللهم الا ان يكون

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٤٧

ذلك بدليل اجتهادى آخر، كما هو كذلك، هذا بالنسبة الى ما يستفاد من نفس الدليلين فى المقام.

و اما بالقياس الى ما يستفاد من أدلة أخرى فليس فى المقام إلا قاعدة الميسور و ما ورد من ان الصلاة لا تترك بحال، فلو تم الاستدلال بهما كان مقتضاهما عدم سقوط الأداء عن فاقد الطهورين كعدم سقوط الصلاة عند العجز عن الطهارة الخبثية و غيرها من شروط الصلاة (فقول) التحقيق عدم إمكان التمسك بشيء منهما فى المقام، اما قاعدة الميسور فلو جهين (الأول) ان التمسك بهما انما يصح فيما إذا كان الميسور من المأمور به يعد عند العرف مرتبة من وجوده بحيث يصدق عليه انه ميسوره، و هذا المعنى قد يكون جليا فلا اشكال فيه، و قد يكون خفيا كما فى المقام حيث يحتمل ان تكون الصلاة بلا طهارة من الحدث فى نظر الشارع مما لا- اثر له أصلا بحيث لا تكون فى نظره ميسورا للصلاة، فلو كان الأصحاب قد عملوا بقاعدة الميسور فى المقام كان عملهم موجبا لإثبات موضوع القاعدة، و هو كون الصلاة مع العجز عن الطهارة ميسورا للصلاة فيتمسك حينئذ بالقاعدة لإثبات وجوب الأداء، و لكن قد عرفت ان المشهور هو سقوط الصلاة هنا بل صريح المدارك انه ظاهر الأصحاب لم نعلم فيه مخالفا صريحا، و قد تكرر منا فى هذا الكتاب ان عمل الأصحاب انما يحتاج إليه فى قاعدة الميسور لا لضعف فى سندها بل لتشخيص موضوعها إذا كان خفيا، فإنهم إذا عملوا بها فى مورد يستكشف من عملهم بما هم أهل العرف تحقق موضوع القاعدة.

(الوجه الثانى) انه لو فرض صدق الميسور عرفا على الصلاة بلا طهارة من الحدث، و لكن لازم لسان دليل الوضع فى شرطية الطهور للصلاة هو نفي مهية الصلاة عن الصلاة بلا طهارة، فيكون قوله عليه السّلام لا صلاة الا بطهور حاكما على قاعدة الميسور و ميينا لمقدار مدلولها و مفسرا لها لان لازم نفي مهية الصلاة هو كون الصلاة بلا طهارة أمرا أجنبيا عن المهية التى أمر بها و انما هى صورة لها لا حقيقة لها، و المشابهة العرفية لا تصحح التمسك بالقاعدة إذا ثبت عدم تحقق الحقيقة واقعا، و بعد ورود البيان من الشارع بأن الصلاة الفاقدة للطهارة ليست حقيقة الصلاة ينتفى موضوع قاعدة الميسور فلا يمكن التمسك بها.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٤٨

و بهذا الوجه الأخير يظهر عدم إمكان التمسك بأن الصلاة لا تترك بحال، فان ذلك انما يصح فيما إذا كان المأتى به صلاة حتى يقال انها لا تترك، مع ان قوله عليه السّلام: لا صلاة الا بطهور ينفى كون المأتى به بلا طهارة صلاة، فهو أيضا حاكم على قوله ان الصلاة لا تترك بحال لانه رافع لموضوعه، فظهر ان التمسك بقاعدة الميسور و ان الصلاة لا تترك بحال لا يستقيم فى المقام، هذا تمام الكلام فيما يستفاد من الأدلة الاجتهادية.

و اما الأصل العملى فالجارى منه فى المقام اما البراءة أو الاستصحاب فلو تم اجراء الثانى لا- ينتهى الأمر الى اجراء البراءة لحكومة الاستصحاب عليها (و تقريب البراءة) ان يقال:

اما ان يجعل نفس وجوب الشرط المشكوك شرطية على الإطلاق مصبا للبراءة و مجرى لها، أو يجعل إطلاق شرطية مرفوعا بالبراءة و يحكم بعدم شرطية عند العجز عنه، أو يجعل وجوب المشروط بعد تعذر شرطه مجرى لها و مرفوعا بها (لكن الأول) أعنى نفس وجوب الشرط لا يجرى فيه البراءة و ذلك للقطع بسقوط وجوبه عند التعذر و رفع العقوبة عليه، مضافا الى ان العقاب انما هو على ترك المشروط لا على ترك الشرط من حيث هو فى نفسه، و اما الثانى- أعنى اجراء البراءة فى شرطية الشرط فى

حال التعذر فهو أيضا باطل، لان البراءة الشرعية المستفاد من حديث الرفع وغيره حكم امتناني يوجب التوسعة على المكلف، فلا تجرى فيما يترتب عليه الضيق - كما في المقام - حيث انه يلزم من نفى شرطية الطهارة في حال العجز بقاء وجوب الصلاة و عدم سقوطها عن المكلف الفاقد للظهورين.

(و اما الثالث) أعنى اجراء البراءة في نفى وجوب المشروط عند تعذر شرطه فلا مانع منه في نفسه إذا لم يكن في المقام أصل حاكم عليها و هو الاستصحاب، و يمكن تقريبه في المقام بوجهين (الأول) ان يقرر على نحو القسم الثالث من القسم الثالث من أقسام استصحاب الكلي، و هو ما إذا كان الشك في تبديل الفرد الموجود بفرد آخر من الكلي المشكك كالالوان، و ما نحن فيه من هذا القبيل، بل أظهر لأن الوجوب المتعلق ببقية الأجزاء بعينه هو المتعلق بالكل و قد حررناه في الأصول مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٤٩

بما لا مزيد عليه، و قلنا بأن الحق فيه اجراء الاستصحاب، و نتيجة إجرائه في المقام هو وجوب الصلاة على فاقد الظهورين. (الثاني) ان يتسامح في تعيين موضوع الاستصحاب على حسب ما يتسامح فيه عند الشك في بقاء الكر، و هذا لا يخلو عن النظر بل المنع لعدم جريان الاستصحاب مع تبديل الموضوع في الحكم الكلي لأن الموضوع فيه هو المفهوم الذهني، و المفهوم من الكل غير المفهوم من بقية الأجزاء و المتحصل مما ذكرناه ان المرجع ههنا هو إطلاق دليل شرطية الظهور الذي ورد بلسان الوضع و هو قوله عليه السلام لا صلاة الا بطهور، فإنه ينفي مهية الصلاة و حقيقتها إذا لم يكن مع الطهارة، الشامل بإطلاقه لصورة العجز عنها، و مع هذا الإطلاق لا تصل النوبة الى الأصل العملي من البراءة و الاستصحاب، و تكون النتيجة سقوط الأداء كما هو المشهور، بل لم يعلم مخالف صريح - كما تقدم عن المدارك - و لكن الاحتياط هو الإتيان بالصلاة في الوقت ثم القضاء مع الطهارة بعد الوقت، هذا بالنسبة إلى وجوب الأداء.

و اما وجوب القضاء فقد تقدم ان المشهور هو وجوبه (و تحقيق القول فيه) انه بناء على وجوب الأداء و عدم سقوطه ينبغى القول بعدم وجوب القضاء لعدم صدق الفوت كما في كل ما إذا اتى بالفرد الاضطراري، حيث يحكم بالاجزاء معه، و اما بناء على القول بسقوط الأداء و عدم وجوبه فان كان منشأ السقوط هو انتفاء ملاكه بعدم القدرة على الطهارة فينبغى القول بسقوط القضاء أيضا كما في باب الحائض و النفساء و المجنون و المغمى عليه، و ان كان منشأ سقوط الأداء عجز المكلف عن تحصيل ملاكه لا- سقوط أصل الملاك فاللازم ثبوت القضاء كما في النائم و الساهى و كما في صوم الحائض، هذا بحسب الثبوت، و اما بحسب الإثبات فالظاهر كون شرط الطهارة دخيلا في تحصيل الملاك فقط لا فيه نفسه، و الا كانت الطهارة من شرائط الوجوب فلا- يجب تحصيلها عند انتفائها و هو خلاف الضرورة و الإجماع و مدلول الاخبار، و حينئذ فيصح التمسك لإثبات وجوب القضاء بكل ما يدل على وجوبه عند فوت الأداء، و لا يحتاج في إثباته إلى التمسك بكون القضاء واجبا بنفس الدليل الدال على وجوب الأداء على نحو تعدد المطلوب، ضرورة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٥٠

فساده بما حقق في الأصول من الاحتياج في إثبات وجوبه إلى أمر جديد، و ان كان بعد ثبوته بالأمر الجديد يكون الأمر بالقضاء كاشفا عن تعدد المطلوب في الأمر الأول.

فتحصل من جميع ما ذكرنا ان الحق هو القول المشهور من سقوط الأداء عن فاقد الظهورين و وجوب القضاء عليه، و ان كان الأحوط عدم ترك الأداء أيضا.

و الله العالم.

و إذا وجد فاقد الظهورين ثلجا أو جمدا قال بعض العلماء بوجوب مسحه على أعضاء الوضوء و الغسل و ان لم يجز، و مع عدم

إمكانه حكم بوجوب التيمم بهما، و مراعاة هذا القول أحوط، فالأقوى لفاقد الطهورين كفاية القضاء و الأحوط ضم الأداء أيضا، و أحوط من ذلك مع وجود الثلج المسح به أيضا هذا كله إذا لم يمكن اذابة الثلج أو مسحه على وجه يجرى و إلا تعين الوضوء أو الغسل و لا يجوز معه التيمم أيضا.

فى هذا المتن أمور يجب البحث عنها (الأول) لا إشكال فى تعين الوضوء أو الغسل إذا تمكن من اذابة الثلج و استعماله فيهما- ان لم يتمكن من ماء آخر- و انه لا يجوز التيمم بتوهم انه فاقد للماء، و ذلك لصدق الوجدان بعد إمكان اذابة الثلج من غير مشقة لا تتحمل، و لو نوقش فى صدق وجدان الماء أمكن إثبات وجوب الإذابة و الطهارة المائية بتحقيق موضوع وجوب الوضوء أو الغسل، و هو التمكن من استعمال الماء فيهما و عدم العجز عنهما، و هذا ظاهر، و قد تقدم بعض الكلام فى مسألة تميم الماء المطلق بالمضاف، و اخترنا هناك وجوب التيمم، و هنا أولى بالوجوب، لكون الثلج فى الحقيقة هو الماء الجامد، و مع التمكن من إذابته بلا مشقة و حرج يصدق على المكلف انه واجد للماء و متمكن منه.

(الأمر الثانى) إذا عجز عن إذابته و تمكن من مسحه على أعضائه على وجه يجرى على الأعضاء بنفس المسح و لو من جهة تأثير حرارة البدن فيه فهل يجب ذلك- كما فى المتن- أو لا يجب، وجهان، المحكى عن ظاهر المقنعة هو عدم الوجوب و انه مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٥١

ينتقل الى التيمم و ان حصل مسمى الغسل، بل عن كشف اللثام ان ذلك صريح المقنعة، و نسب أيضا الى النهاية و محتمل المبسوط و الوسيلة، و ربما يستدل له بان المتبادر من إطلاق الايات و الاخبار الآمرة باستعمال الماء هو استعمال ما يكون ماء حال الاستعمال لا ما يصير ماء بنفس الاستعمال.

(و لكن الأقوى هو الأول) لمنع التبادر المذكور و لما ورد من الاخبار الدالة على وجوب استعماله، كخبر معاوية بن شريح قال سئل رجل أبا عبد الله عليه السلام و انا عنده فقال يصيبنا الدمق «١» و الثلج و نريد أن نتوضأ و لا نجد الا ماء جامدا فكيف أتوضأ، ادلك به جلدى؟ قال نعم (و خبر على بن جعفر) عن أخيه عليه السلام قال سئلته عن الرجل الجنب أو على غير وضوء لا يكون معه ماء و هو يصيب ثلجا و صعيدا، أيهما أفضل، أ يتيمم أم يمسح بالثلج و وجهه، قال: الثلج إذا بل رأسه و جسده أفضل، فان لم يقدر على ان يغتسل به فليتيمم، و دلالة على تقديم المسح بالثلج إذا كان بحيث يصدق عليه الغسل بصدق مسمى الجرى واضحة، و لا- ينافية التعبير بالأفضل، لأن السؤال عن الأفضل انما وقع فى كلام السائل فأجاب الإمام عليه السلام بكون المسح بالثلج أفضل ثم أوضح ان الأفضلية هنا على وجه التعيين بقوله عليه السلام: فان لم يقدر على ان يغتسل به فليتيمم، حيث علق التيمم على عدم القدرة على الاغتسال (فدعوى) ظهور الخبر فى جواز التيمم مع التمكن من المسح بالثلج بحيث يصدق مسمى الجرى و حمله على ما إذا كان المسح به حرجيا موجبا لرفع وجوب المسح به مع بقاء جوازه على وجه الندب و الأفضلية (بعيدة).

و يدل على وجوب المسح أيضا خبر محمد بن مسلم، قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب فى السفر لا يجد الا الثلج، قال يغتسل بالثلج أو ماء النهر.

(قال فى الوافى) يعنى هما سواء (أقول) و هذا هو المتعين، و الاعم فرض

(١) قال فى الوافى فى بيان الحديث: الدمق بالتحريك ريح و ثلج، و هو معرب «دمه» و فى المجمع: فى الحديث يصيبنا الدمق، هو بالتحريك ريح و ثلج معرب دمه.

الراوى انه لا يجد سوى الثلج لا موقع لبيان الاغتسال به أو بماء النهر الأرفع الاستبعاد و بيان عدم الفرق بين الثلج و بين ماء النهر، و مقتضى التسوية بينهما جواز اختياره و لو مع التمكن من ماء آخر، و اما الحمل على ما إذا كان ماء النهر جامدا بواسطة البرد فبعيد جدا.

و هذه الاخبار ظاهرة الدلالة بل صريحة فى وجوب الوضوء أو الغسل بالثلج بمسحه على الأعضاء - كما هو الظاهر من التعبير بالوضوء فى خبر معاوية بن شريح عند قول السائل: كيف أتوضأ، و التعبير بالاغتسال فى خبر بن جعفر فى قوله عليه السّلام: فان لم يقدر على ان يغتسل به فليتمم، و خبر محمد بن مسلم فى قوله عليه السّلام يغتسل بالثلج أو بماء النهر. و بهذه الاخبار تندفع دعوى انصراف المطلقات الآمرة باستعمال الماء الى الماء قبل الاستعمال، مضافا الى ان فى تلك المطلقات ما لا يحتمل فيه ذلك كقوله عليه السّلام إذا مس جلدك الماء فحسبك، حيث انه يصدق على ما إذا أمرّ الثلج على جسده بحيث صار بعد الإمرار ماء كما لا يخفى.

(الأمر الثالث) إذا فقد ما يتيمم به من التراب و غيره و لم يجد الا الثلج و تمكن من إمراره على جسده لكن لا على وجه يجرى فهل يجب المسح به هكذا على أعضاء الوضوء أو الغسل و ان لم يحصل به أقل مسمى الغسل، أولا، قولان، فعن الشيخين و ابني حمزة و سعيد و التذكرة و الحدائق و كاشف اللثام وجوبه للاحتياط و قاعدة الاشتغال و استصحاب التكليف. و ما دل على عدم سقوط الصلاة بحال، و ما دل على الاكتفاء بمثل الدهن، و ما ورد عن الصادق عليه السّلام من أنه يجزيك من الغسل و الاستنجاء ما بلت يمينك، و ما نقل عن الباقر عليه السّلام من أنه إذ مس جلدك الماء فحسبك، و لان الواجب على المكلف أمران إمساس جسده بالماء و إجرائه عليه، و لا يسقط الأول بتعذر الثانى لعدم سقوط الميسور بالمعسور و ان ما لا يدرك كله لا يترك كله.

(و الأقوى) عدم وجوب المسح به لعدم الدليل على وجوبه لضعف كل ما ذكر مما استدل به للوجوب اما قاعدة الاشتغال و الاحتياط فلان المورد من موارد جريان البراءة عن التكليف بالمسح بالثلج عند عدم التمكن من إذابته مضافا الى استصحاب عدم مشروعية

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٥٣

التمسح بالثلج، و به يجاب عن استصحاب التكليف، مضافا الى عدم المحصل لهذا الاستصحاب لان التكليف المستصحب ان كان هو وجوب أصل الصلاة ففيه انه لا يثبت به وجوب المسح بالثلج، و ان كان وجوب الطهارة المائية فالمفروض سقوطها بالعجز، مضافا الى معارضته باستصحاب عدم التكليف فى بعض الصور، و هو ما إذا لم يكن متمكنا من المائية و الترابية من أول الوقت، و اما ما دل على عدم سقوط الصلاة بحال فقد مرّ انه فى غير مورد فاقد الطهورين، لما دل على نفى ماهية الصلاة عند فقط الطهارة المائية و الترابية - أعنى قوله عليه السّلام لا صلاة الا بطهور، و اما ما دل على الاكتفاء بمثل الدهن و بل اليمين أو مس الجسد بالماء فلضعف دلالة على وجوب المسح بالثلج إذا لم يحصل به مسمى الجرى - كما هو مفروض المسألة - لاحتمال إرادة كفاية مثل الدهن فى خصوص ما إذا صدق أقل الغسل كما دلت عليه الاخبار المتقدمة فى الأمر الثانى - أعنى خبر معاوية بن شريح و خبر على بن جعفر و خبر محمد بن مسلم - خصوصا مع ما يدعى من غلبة حصول مسماه بإمرار الثلج على الجسد لمكان حرارته الغريزية، و كيف كان، فلا دلالة فى اخبار الاكتفاء بالدهن على كفاية مسح الثلج مطلقا و لو لم يحصل به مسمى الجرى و الغسل، مضافا الى انه على تقدير تسلم دلالتها فاللازم تقديمه على التيمم بالتراب و نحوه، مع ان القائلين بالوجوب لا يقولون به الا عند فقد ما يتيمم به من التراب و غيره حتى الغبار، الا صاحب الحدائق، حيث ان المستظهر منه تقديم إمساس نداوة الثلج و ان لم يحصل مسمى الغسل به - على التيمم بالتراب.

و اما التمسك بقاعدة الميسور ففيه انها تختص بالمركبات الخارجية الواجبة بالوجوب النفسى لا الاجزاء العقلية التحليلية و لا الواجبات الغيرية المقدمة، و من المعلوم ان وجوب الإمساس انما كان فيما رجب فيه الغسل، و بعد انتفاء وجوبه لا يبقى مجال لبقاء وجوب المس لان وجوبه معلول لوجوب الغسل و لا- يعقل بقاء المعلول بعد زوال علته و لا وجوب المقدمة عند انتفاء وجوب ذبيها بتعذره، كما لا تجرى القاعدة لإثبات وجوب الجنس عند تعذر فصله لان الجنس ليس ميسورا من المركب منه و من الفصل عرفا بل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٥٤

عقلا ضرورة ان الموجود منه مع فصل آخر حصه مغايرة مع الموجود مع ما تعذر، و هذا بخلاف الجزء الخارجى فإنه عند وجوده منفردا هو بعينه الموجود مع جزء آخر، فالتكبيره مع القراءة هى التكبيره مع عدمها، مع ان الواجب على تقدير كونه مركبا هو المركب من المس بالماء و إجرائه على الجسد، و الجزء من هذا المركب هو المس بالماء لا المس بالثلج الذى لا يصدق عليه الماء عرفا، فهذا المس لم يكن جزء من الواجب قط حتى لا يسقط بتعذره.

(فالمتحصل مما ذكرناه) هو عدم الدليل على وجوب المسح بالثلج مع عدم صدق الغسل به عند فقد ما يتيمم به، و لازمه كونه من موارد فقدان الطهورين، و ان كان الاحتياط الجمع بين التمسح بالثلج و الصلاة ثم الإتيان بالقضاء بعد الوقت مع الطهارة المائية.

(الأمر الرابع) ان المعروف بين الأصحاب انتهاء مراتب التيمم بالطين، فمع تعذره بصير المكلف فاقد الطهورين و يجرى عليه حكمه، و ان تمكن من التيمم على الثلج فلا يجزى التيمم به، و استدلوا له بعد الأصل - أى أصالة عدم مشروعيته و أصالة البراءة من وجوبه حيث ان الشك فى أصل وجوبه - بظهور النصوص و الإجماعات على انحصار الطهور بالماء و الصعيد، و مقتضاه عدم مشروعية غيرهما، و قد حكى الإجماع على الانحصار عن ابن إدريس، حيث يقول: الإجماع منعقد على ان التيمم لا يكون إلا- بالأرض و ما ينطبق عليه اسمها و من المعلوم ان الثلج لا- يصدق عليه اسم الأرض بوجه، و المحكى عن مصباح السيد و المراسم و ظاهر الكاتب وجوب التيمم بالثلج مع عدم التمكن من غيره مما يصح به التيمم و عدم إمكان حصول مسمى الغسل به و لو كان بمثل الدهن، و حكى اختياره عن القواعد و البيان و استدلوا له بالاحتياط و عدم سقوط الصلاة بحال و استصحاب التكليف بها، و بصحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام عن رجل أجنب فى سفره و لم يجد الا الثلج أو ماء جامدا، فقال عليه السلام هو بمنزلة الضرورة، يتيمم و لا ارى ان يعود الى هذه الأرض التى توبق دينه.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٥٥

(و الأقوى) ما عليه المشهور لضعف ما تمسك به للقول الآخر، اما ما عدا الصحيح من الاحتياط و الاستصحاب و ما دل على عدم سقوط الصلاة بحال فيما تقدم فى الأمر الثالث، و اما الصحيح فلعدم صراحتة بل و لا ظهوره فى التيمم بالثلج لاحتمال ارادة الانتقال الى التيمم بالتراب و نحوه كما يومى اليه قوله عليه السلام بمنزلة الضرورة، و ترك الاستفصال عن وجود الغبار مع استبعاد فقدته لإمكان تحصيله بنفض ما معه من الثياب و نحوه.

(لا يقال) النهى عن العود الى هذه الأرض، المعلل باستلزامه الهلاك للدين قرينه على ارادة التيمم بالثلج، إذ لا هلاك فى التيمم بالتراب و نحوه بعد كونه احد الطهورين و انه يكفيك عشر سنين و انه مما امتن الله به على هذه الأمة.

(لأنه يقال) بعد فرض جواز التيمم على الثلج يكون الثلج فى ذلك كالتراب بعينه فلا بد من ان يراد بهلاكه الدين ما يجتمع مع التيمم به، و لعل الوجه فى ذلك نقصان الصلاة مع التيمم مطلقا عن الصلاة مع الطهارة المائية، و لا بد ان يكون كذلك أيضا و الا لم يكن بدلا اضطراريا، بل كان اللازم هو التخيير بين المائية و الترابية من أول الأمر، و يشهد لما ذكرناه ورود مثل هذا التعبير

فى موارد آخر مما ينتهى الأمر إلى الإتيان بالفرد الاضطرارى، ففى التهذيب عن أحدهما عليه السلام انه سئل عن الرجل يقيم فى البلاد الأشهر ليس فيها ماء من أجل المراعى وصلاح الإبل، قال عليه السلام لا، و المروى فى كتاب المعاش عن الباقر عليه السلام انه قال لا تطلب التجارة فى أرض لا تستطيع ان تصلى الا على الثلج (قال فى الوافى) بل ربما يستنبط من هذه الاخبار وجوب المهاجرة عن البلاد التى لا يمكن مع الإقامة فيها القيام بتمام بوظائف الطاعات و إعطاء العبادات حقها.

(فالمتمحصل من هذا الأمر) عدم وجوب التيمم بالثلج، و ان المكلف يكون فاقد الطهورين بعد فقد ما يتيمم به و لو مع التمكن من التيمم بالثلج، فتسقط عنه الصلاة فى الوقت و يقضيها فى خارج الوقت مع الطهارة المائية، لكن الاحتياط بالتيمم به و الإتيان بالصلاة فى الوقت ثم القضاء بعد الوقت حسن، و الحمد لله على إفضاله.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٥٦

[مسألة (١) و ان كان الأقوى كما عرفت جواز التيمم بمطلق وجه الأرض]

مسألة (١) و ان كان الأقوى كما عرفت جواز التيمم بمطلق وجه الأرض الا ان الأحوال مع وجود التراب عدم التعدى عنه من غير فرق فيه بين اقسامه من الأبيض و الأسود و الأصفر و الأحمر كما لا فرق فى الحجر و المدر أيضا بين أقسامهما، و مع فقد التراب الأحوال الرمل ثم المدر ثم الحجر.

قد تقدم فى التبييه الثانى من التبييهات التى أشرنا إليها فى بيان ما يصح به التيمم ان الشيخ الأكبر الأنصارى (قده) ذكر فى بعض رسائله العملية و هو المسمى بمسألة- ترتيبا فيما يتيمم به و هو تقدم التراب الخالص على غيره مطلقا، و مع فقد التيمم على الأرض، و مع عدم التمكن منه فبالرمل ثم بالحجر، و ان لم يتمكن من الحجر فبالغبار، و آخر المراتب هو الطين إذا لم يتمكن من تجفيفه، ثم بعد ذلك على الجص و اللبن، و ذكرنا وجهها لهذا الترتيب هنا.

(و لا يخفى عدم استقامته) بناء على تعيين التراب (أما أولا) فلعدم تعيين مراده (قده) من الأرض، و الظاهر من تقديمها على الرمل و الحجر هو ارادة ما يسمى بالأرض إذا لم يكن يعلوها الرمل و الحجر، و لا يخفى أولوية اختيار الرمل و تقديمه على الأرض لكونه أقرب الى التراب منهما.

(و اما ثانيا) فلانه لا وجه لعدم ذكر المدر مع الرمل إذ هو أيضا قريب من التراب كالرمل بل لعله أقرب منه لانه الطين الجاف كاللبنه غير المطبوخة، التى لا إشكال فى عدم خروجه عن حقيقة التراب.

(و اما ثالثا) فلانه لا وجه لتأخير الحجر عن الرمل إذا كان المدرك لإثبات جواز التيمم به هو المروى عن الراوندى من التصريح بجواز التيمم على الصفا العالية- و لو مع حمله على صورة عدم التمكن من التراب، لعدم ما يوجب حمله على صورة عدم التمكن من الرمل أيضا الا ان يقال بكون الرمل أقرب الى التراب منه لكن لا وجه لتعيينه حينئذ أيضا، و لم سلم كونه أقرب الى التراب منه، (و اما رابعا) فلما فى حكمه بجواز التيمم على الجص و اللبنه من الإبهام و عدم تعيين المراد منهما و انه هل هو المطبوخ منهما أو غيره و لا إشكال فى كون الاحتياط

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٥٧

تقديم غير المطبوخ منهما على الغبار و الطين حيث انهما أقرب الى الأرض بل هما يعدان عند العرف من الأرض خصوصا فى اللبنه غير المطبوخة، و لعله (قده) أراد المطبوخة منهما، و لا بأس به.

(و عن المفاتيح) جعل الأحوال تقديم التراب الخالص مع التمكن منه ثم غبار الثوب و نحوه ثم الجص و النورة ثم الطين ثم

الحجر و الخزف (و لا يخفى ما فيه) من مخالفته للاحتياط ثم فى تقديمه الغبار على غيره ما عدا التراب و تأخير الحجر عن الطين المخالف مع الإجماع و عطف الخزف على الحجر بالواو المشعر بتساويهما عند التمكن منهما و ترك ذكر الأرض. (و عن كشف الغطاء) انه جعل المراتب سبعة: التراب، ثم الأرض - من الحجر و المدر و الحصى و الرمل و الجص و النورة - ثم غبار الثوب، ثم غبار الأرض مما يعد ترابا كالجص و النورة، ثم مسحوق المطبوخ من الجص و النورة، ثم الوحل، ثم المركب من هذه الأشياء السبعة، ثم شرع فى بيان أقسام المركب منها على حسب اختلاف الاجزاء و أكثر فى ذكر صورها و بيان الترجيح بينها (و لا يخفى ما فيه) من الوهن مما لا يحتاج الى البيان.

(و فى المتن) جعل المراتب - كما ترى - بتقديم التراب ثم الرمل ثم المدر ثم الحجر (و لا - يخفى ما فيه أيضا) من ترك ذكر الأرض و تقديم الرمل على المدر و تأخير الحجر عنهما.

(و الأحوط عندى) فى الترتيب ذكر الأرض بعد التراب ثم الحجر بعد الأرض ثم المدر ثم الرمل ثم الغبار ثم الوحل ثم الثلج، اما تقديم الأرض على غيره فلاخذ بما يدل على ان الصعيد هو الأرض، و اما تقديم الحجر على المدر و الرمل فللعمل بالمروى عن الراوندى من التصريح بجواز التيمم على الصفا العالیه، و اما تقديم المدر على الرمل فلكونه التراب المتماسك، و اما تقديم الرمل على الغبار و الغبار على الوحل و الوحل على الثلج فواضح. هذا ما عندى بالنسبة الى ما يقتضيه الاحتياط، و قد عرفت ان الأقوى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٥٨

تثليث المراتب بتقديم الأرض على الغبار و الغبار على الطين و عدم الفرق فى الأرض بين التراب و الحجر و المدر و الرمل و نحوها، و منه يظهر عدم الفرق فى التراب بين الأبيض و الأسود و الأحمر و الأصفر كما لا فرق فى الحجر و المدر و الرمل بين أقسامها، و الحمد لله.

[مسألة (٢) لا يجوز فى حال الاختيار التيمم على الجص المطبوخ]

مسألة (٢) لا - يجوز فى حال الاختيار التيمم على الجص المطبوخ و الأجر و الخزف و الرماد و ان كان من الأرض لكن فى حال الضرورة بمعنى عدم وجدان التراب و المدر و الحجر الأحوط الجمع بين التيمم بأحد المذكورات ما عدا رماد الحطب و نحوه بالمرتبة المتأخرة من الغبار أو الطين، و مع عدم الغبار و الطين الأحوط التيمم بأحد المذكورات و الصلاة ثم إعادتها أو قضائها. قد تقدم فى التنبيه الثالث من التنبيهات المذكورة فى شرح قول المصنف (قده) و ان كان حجر الجص و النورة - ان الأقوى هو الجواز قبل الإحراق و ان الجواز بعد الإحراق أيضا ليس ببعيد، سواء فى ذلك الجص و النورة أو الخزف و الأجر و مسحوقهما، و عليه فالاحتياط بالتيمم بأحد المذكورات مع الغبار أو الطين مما لا ينبغى تركه، و مع عدم الغبار و الطين فالاحتياط هو التيمم بأحد المذكورات و الصلاة معه ثم إعادتها أو قضائها.

[مسألة (٣) يجوز التيمم حال الاختيار على الحائط المبنى بالطين]

مسألة (٣) يجوز التيمم حال الاختيار على الحائط المبنى بالطين و و اللبن و الأجر إذا طلى بالطين. و ذلك واضح بعد عدم خروج التراب بجعله طينا أو لبنا غير مطبوخ عن اسم التراب فضلا عن اسم الأرض، و تأخر الطين عن جميع المراتب انما هو فى الرطب منه المسمى بالوحل، اما اليابس فيصدق عليه التراب.

[مسألة (٤) يجوز التيمم بطين الرأس]

مسألة (٤) يجوز التيمم بطين الرأس و ان لم يسحق و كذا بحجر الرحي و حجر النار و حجر السن «١» و نحو ذلك لعدم كونها من المعادن الخارجة عن صدق الأرض و كذا يجوز التيمم بطين الأرمني.
قد تقدم في أول هذا الفصل المعقود لبيان ما يتيمم به ان المنع عن التيمم بالمعادن انما هو لمكان خروجها عن مسمى الأرض لا من جهة خصوصية كونها معادن، و قلنا بأنه لو صدق عليها اسم الأرض يجوز التيمم بها أيضا، و عليه فيجوز التيمم بطين الرأس و حجر الرحي و غيرهما مما ذكر في المتن و غيرها من المعادن التي لم تخرج عن

(١) سنك چاقو.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٥٩
صدق الأرض عليها، بخلاف الخارجة عن مسمى الأرض كالمح و الزرنيخ و الذهب و الفضة و نحوها.

[مسألة (٥) يجوز التيمم على الأرض السبخة]

مسألة (٥) يجوز التيمم على الأرض السبخة إذا صدق كونها أرضا بأن لم يكن علاها الملح.

آملی، میرزا محمد تقی، مصباح الهدی فی شرح العروة الوثقی، ١٢ جلد، مؤلف، تهران - ایران، اول، ١٣٨٠ هـ ق

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى؛ ج ٧، ص: ٢٥٩

السبخة هي الأرض المالحة، و هو ما يقال لها بالفارسية (شوره زار) و لا ينبغي الإشكال في جواز التيمم بها و لو اختيارا بعد وقوع اسم الأرض عليها إذا لم تستتر بالملح بل يجوز التيمم بترابها حتى على القول باختصاص التيمم بالتراب لصدق الاسم عليه، نعم يكره التيمم بها- كما يأتي في المسألة العاشرة.

[مسألة (٦) إذا تيمم بالطين فلصق بيده]

مسألة (٦) إذا تيمم بالطين فلصق بيده يجب إزالته أو لا ثم المسح بها و في جواز إزالته بالغسل إشكال.

اما وجوب إزالته فلعله لمكان اعتبار عدم الحائل بين الماسح و الممسوح، و لكنه لا يخلو عن المنع، ضرورة أن الحائل الذي يعتبر عدمه بينهما هو ما إذا كان من غير ما يتيمم به كالخاتم و نحوه، اما ما يتيمم به فلا دليل على اعتبار عدم حيلولته، بل يمكن القول باعتبار وجوده في الجملة بناء على اعتبار العلق بمعنى وجود ما يتيمم به في اليد لا أثره فقط، و على القول بعدم اعتبار العلق فليس على اعتبار عدمه أيضا دليل لعدم وجوب نفض اليدين - كما سيأتي - بل هو مستحب، و مما ذكرنا يظهر وجه الإشكال في غسل الطين بالماء، بل على ما ذكرنا ينبغي ان يقال بعدم جوازه، نعم على ما ذكره المصنف (قده) من وجوب إزالة الطين عن اليد ثم المسح بها لا يظهر وجه للإشكال في جواز إزالته بالماء، فتبصر.

[مسألة (٧) لا يجوز التيمم على التراب الممزوج بغيره]

مسألة (٧) لا- يجوز التيمم على التراب الممزوج بغيره من التبن و الرماد أو نحو ذلك و كذا على الطين الممزوج بالتبن فيشترط فيما يتيمم به عدم كونه مخلوطا بما لا يجوز التيمم به الا إذا كان ذلك الغير مستهلكا.

و عن المنتهى انه لو اختلط التراب بما لا- يتعلق باليد كالشعر جاز التيمم به لان التراب موجود فيه و الحائل لا يمنع من التصاق اليد به، و استشكله في المدارك

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج٧، ص: ٢٦٠

بان المعتبر مماسة باطن الكفين بأسرهما للصعيد، و ما أصاب الخليط من التراب لم يماس التراب (انتهى) و في المستند- بعد نقله لإشكال المدارك- قال و في وجوبه اي وجوب مماسة باطن الكفين للصعيد اشكال لعدم الدليل عليه و صدق الضرب بالكف عرفا مع وجوده، فالظاهر عدم البطلان مع بقاءه بل و كذلك ما يشبهه الخاتم من الموانع اليسيرة- ثم قال و الأحوط النزاع (انتهى). أقول: و فيما أفاده في المستند ما لا يخفى، ضرورة اشتراط مماسة اليدين للأرض في ضربهما عليها و انه لا يصدق ذلك مع وجود الحائل أو الخليط، و هذا واضح لا اشكال فيه فليس مناص عن اشتراط الخلوص فيما يتيمم به عما لا يجوز التيمم به، الا إذا كان الخليط مستهلكا فيجوز و المراد بالاستهلاك عدم تميز الخليط بالحس و صدق التراب الصرف على الممتزج به، و وجه الجواز واضح لصدق التيمم بالتراب المحض عرفا و رجوع المورد الى موارد تطبيق المفهوم على المصدق الراجع إلى حكومة العرف في تشخيص المفهوم المتبع حكمه في ذلك.

[مسألة (٨) إذا لم يكن عنده الا الثلج أو الجمد]

مسألة (٨) إذا لم يكن عنده الا الثلج أو الجمد و أمكن إذا بتة و جب كما مر كما انه إذا لم يكن الا الطين و أمكن تجفيفه و جب. و قد تقدم حكم وجوب اذابة الثلج عند إمكانها و تجفيف الطين عند إمكانه و انه بإمكان اذابة الثلج يصير واجد الماء و بإمكان تجفيف الطين يكون متمكنا من التيمم على التراب فيجب تحصيله، لكون كل من المقدمات الوجودية للواجب واجبا عند تنجز وجوب ذبيها، و منه يظهر حكم ما في.

[مسألة (٩) إذا لم يكن عنده ما يتيمم به و جب تحصيله]

مسألة (٩) إذا لم يكن عنده ما يتيمم به و جب تحصيله و لو بالشراء و نحوه. حيث ان شأن المقدمات الوجودية هو وجوب تحصيلها عند التمكن منها و لو بالشراء و نحوه.

[مسألة (١٠) إذا كان وظيفته التيمم بالغبار يقدم ما غباره أزيد]

مسألة (١٠) إذا كان وظيفته التيمم بالغبار يقدم ما غباره أزيد كما مر.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج٧، ص: ٢٦١

و قد تقدم في الأمر السابع من الأمور المذكورة في ذيل قول الماتن: و مع فقد ما ذكر من وجه الأرض (إلخ).

[مسألة (١١) يجوز التيمم اختيارا على الأرض الندية و التراب الندي]

مسألة (١١) يجوز التيمم اختياراً على الأرض النديّة و التراب الندى و ان كان الأحوط مع وجود اليابسة تقديمها. فى جواز التيمم بالأرض النديّة و التراب الندى غير البالغ حد الطين و الوحل و جهان، و المحكى عن المحقق فى المعبر و العلامة فى التذكرة هو الجواز، بل فى الثانى نسبته إلى علمائنا، قال (قده) و لا يشترط فى التراب: اليوسة، فلو كان ندياً لا يعلق باليد منه غبار جاز التيمم به عند علمائنا، و يظهر من صاحب الحدائق (قده) الميل الى عدم الجواز مع وجود الجاف لصحيحة رفاعه عن الصادق عليه السلام إذا كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب و لا ماء فانظر أجف موضع تجده فتييمم به فان ذلك توسيع من الله عز و جل، و قريب منها صحيحة ابن المغيرة و المروى عن نوادر الراوندى: من أخذته سماء شديدة و الأرض مبتلة فليتييمم من غيرها أو من غبار ثوبه أو غبار سرجه أو اكفاه «١» و المروى عن دعائم الإسلام: من اصابته جنابة و الأرض مبتلة فلينفض لبدته و لتييمم بغباره، كذلك قال أبو جعفر و أبو عبد الله عليهما السلام: لينفض ثوبه أو لبدته أو اكفاه إذا لم يجد تراباً طيباً.

فان فى التعبير باجف موضع تجده فى صحيحة رفاعه مع تعليقه عليه السلام بان ذلك توسيع من الله عز و جل ظهور فى تقييد الجواز بعدم التمكن من الجاف (و الأقوى هو الأول) لأن المصرح به فى صحيحة رفاعه هو انتفاء التراب، و تقييده بالجاف بعيد، فيحمل الأرض المبتلة فيها على ما إذا صارت طينا فيكون المراد من الاجف: الطين الاجف لا التراب الاجف، و يؤيده التعبير فى المروى عن الراوندى بقوله: أخذته سماء شديدة- المراد منها المطر الكثير العزيز المستلزم لصيرورة التراب طينا، و لكن الأحوط كما فى المتن مع وجود اليابسة تقديمها.

[مسألة (١٢) إذا تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه]

مسألة (١٢) إذا تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه بطل و ان صلى به بطلت و وجبت الإعادة أو القضاء و كذا لو اعتقد انه من المرتبة المتقدمة فبان انه من المتأخرة مع كون المتقدمة وظيفته.

(١) الاكفاف جمع - كف - بمعنى حاشية الثوب.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٤٢

لعدم الإتيان بالمأمور به على وجهه، الذى يوجب الاجزاء، و عدم تحقق الامتثال بما اتى به مما يعتقد أنه المأمور به عند تبين الخلاف، و هذا ظاهر لا ستره فيه.

[مسألة (١٣) المناط فى الطين الذى من المرتبة الثالثة كونه على وجه يلصق باليد]

مسألة (١٣) المناط فى الطين الذى من المرتبة الثالثة كونه على وجه يلصق باليد و لذا عبر بعضهم عنه بالوحل فمع عدم لصوقه يكون من المرتبة الأولى ظاهراً و ان كان الأحوط تقديم اليابس و الندى عليه.

المراد بالوحل فى عبارة من عبر به هو مطلق الطين - كما فى الجواهر - لتعليق الحكم على الطين مطلقاً فى كثير من الاخبار المتقدمة لا خصوص الطين الرقيق - كما فسره به فى المجمع و الصحاح - و على هذا فيكون مرادفاً مع الطين، و كيف كان، فلم أر فى التعبير عن الطين بالوحل شاهداً لكون المراد منه على وجه يلصق باليد (و بالجملة) فمع عدم لصوقه باليد إذا كان لقله نداوته فمع سلب صدق الطين عنه لا شبهة فى كونه من المرتبة الاولى مع ما تقدم من تقديم التراب اليابس عليه عند وجوده، و

مع الشك في صدقه عليه فالأحوط تقديم اليابس و الندى عليه مع مراعاة الاحتياط بين اليابس و الندى بتقديم اليابس على الندى، و مع عدمهما فالأحوط الجمع بين التيمم عليه و على الغبار، لاحتمال ان يكون طينا فيكون متأخرا عن الغبار. مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٦٣

[فصل فى طهارة ما يتيمم به]

إشارة

(فصل) يشترط فيما يتيمم به ان يكون طاهرا فلو كان نجسا بطل و ان كان جاهلا بنجاسته أو ناسيا و ان لم يكن عنده من المرتبة المتقدمة إلا النجس ينتقل إلى اللاحقة، و ان لم يكن من اللاحقة أيضا إلا النجس كان فاقد الطهورين و يلحقه حكمه، و يشترط أيضا عدم خلطه بما لا يجوز التيمم به كما مر، و يشترط أيضا إباحته و اباحه مكانه و الفضاء الذى يتيمم فيه و مكان التيمم فيبطل مع غصبيه أجد هذه مع العلم و العمد، نعم لا يبطل مع الجهل و النسيان.

فى هذا المتن أمور (الأول) لا يجوز التيمم بما يكون نجسا على المعروف بين الأصحاب، و قد حكى الإجماع عليه فى غير واحد من العبائر، و استدل له بأمور (منها) الآية الكريمة فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا، بناء على ان يكون المراد بالطيب هو الطاهر كما نسب الى مختار مفسرى الأصحاب، و ان قيل بأنه الحلال أو انه الذى ينبت، دون ما لا ينبت مؤيدا بقوله تعالى وَ الْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ لَبَأَتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ، لكن المعنى الأول لعله الأظهر لعدم دليل على تفسيره بالحلال و لكون التفسير الأخير بعيدا جدا.

(و منها) ما ورد من الاخبار الدالة على كون الأرض طهورا، بناء على ان الطهور هو الطاهر فى نفسه المطهر لغيره لأنه صيغة المبالغة، و قد استدل به فى الحدائق على اعتبار الطهارة فيما يتيمم به، و لكن لا يخلو عن المنع لعدم دلالة على اعتبار الطهارة فى حال حصول الطهر به، غاية الأمر انه يظهر منه كون الأرض طاهرة، و هذا مما لا كلام فيه.

(و منها) ثبوت الملازمة بين المطهريه و الطهارة حين المطهريه، و قد استدل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٦٤

به فى محكى جامع المقاصد، حيث يقول: و لا يعقل كون النجس مطهرا، و اعترف به فى الجواهر، حيث يقول ان الأصل كون المطهر طاهرا، و هو أصل ثابت خصوصا بمعنى عدم سبق النجاسة، و مراده من خصوصية عدم سبق النجاسة هو اعتبار طهارة المطهر حين الورود على النجس - و ان تنجس بإيراده عليه - كالماء القليل الوارد على النجس بناء على نجاسة ماء الغسالة، و لعل ما سمعته من دلالة الكتاب الكريم و لو باعتضاده بما فسره الأصحاب و عدم الخلاف فى الحكم المذكور بل نقل الإجماع المستفيض عليه كاف فى ثبوت الحكم المذكور، فلا ينبغى الإشكال فى اعتبار طهارة ما يتيمم به، ترابا كان أو غيره، و كان فى المرتبة الأولى أو غيرها، فلو كان نجسا بطل التيمم به.

(الثانى) لا فرق فى بطلان التيمم بالنجس بين حال العلم و الجهل، أو العمد و النسيان، من غير فرق فى الجهل بين كونه بالنسبة إلى التكليف أو الوضع أو كليهما، و ذلك لان شرطية طهارته واقعية لا يتفاوت فيها بين الأحوال و لم يقم دليل على معذورية الجاهل و الناسى فى هذا المورد، لا بالنسبة إلى الموضوع و لا بالنسبة إلى الحكم.

(الثالث) لا فرق فى اعتبار الطهارة فيما يتيمم به بين ما إذا كان ممكن الحصول أو متعذرة فلو لم يكن عنده ما يتيمم به الا النجس سقط عنه التيمم و يصير بذلك فاقد الطهورين و يشمله حكمه، و ذلك لان الأصل فى الشرط هو ان يكون شرطا مطلقا و لو عند تعذره اللهم الا ان يثبت اختصاص الشرطية بصورة التمكّن، و هذا معنى كون الأصل فى الشرط ان يكون ركنا الا ما

يثبت خلافه، و قد تقدم ذلك مرارا، و عليه فلو لم يكن عنده في المرتبة المتقدمة إلا النجس و جب عليه التيمم على المرتبة المتأخرة عنها إذا كانت طاهرة.

(الأمر الرابع) يشترط فيما يتيمم به أيضا عدم خلطه بما لا يجوز التيمم به الا إذا كان الخليط مستهلكا فيجوز، لصدق الاسم عند العرف، و قد تقدم ذلك في الفصل السابق في المسألة السابعة، و قلنا ان المورد مما يتسامح فيه العرف من ناحية التسامح في الصدق فإن منشأه هو التسامح في المفهوم، فمفهوم التراب مثلا عندهم هو الأعم مما فيه الخليط القليل المستهلك فيه، و لذلك يصدق عندهم عليه، و ليس ذلك من جهة تسامحهم في تطبيق المفهوم الغير المتسامح فيه على المورد حتى يستشكل فيه بعدم اعتبار تسامحهم

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٦٥

في ذلك، خلافا للمحكي عن الغنية و الخلاف فمنعنا- من التيمم مع وجود الخليط و لو كان مستهلكا، و هو مردود بما ذكرنا، (الأمر الخامس) يشترط في صحة التيمم اباحة ما يتيمم به فلا يصح التيمم بالمغصوب، و قد حكى الإجماع على اشتراطه في الجواهر عن محكي التذكرة و المنتهى، و احتمله هو (قده) و قال ان لم يكن محصلا و لا فرق في اشتراطه بين ما علق منه شيء باليد فمسح به جهته و يديه أولا، و استدل لاعتباره مضافا الى الإجماع بالنهي المقتضى للفساد في العبادة، لكن الاستدلال به متوقف على كون الضرب على ما يتيمم به مأخوذا في التيمم واجبا عباديا سواء كان أخذه بنحو الشرطية أو الجزئية، و اما لو قيل بأنه من مقدمات التيمم و ان أول أفعاله هو المسح فيكون حال الضرب كاغتراف الماء من الإناء في الوضوء و الغسل، و كذا لو كان الضرب مأخوذا جزء أو شرطا في التيمم و لكن على نحو التوصل الى لا التعبدى، ففي كلتا صورتين لا يقتضى النهى للفساد إلا إذا علق من التراب المغصوب شيء باليد فمسح به الوجه و اليدين، بل في الجواهر انه يصح و لو مع العلق على اشكال، و لعل وجه صحته معه عدم صدق التصرف فيما يعلق باليد عرفا و ان كان كذلك حقيقة، و لكنه غير وجيه لصدق التصرف عرفا عليه خصوصا على القول باعتبار العلق.

(و كيف كان) فالظاهر ان الضرب جزء للتيمم و فعل من أفعاله كما سيأتى و انه أول فعل منه و حاله كغسل الوجه في الوضوء و انه كسائر أفعال التيمم مأخوذ فيه على وجه كونه عبادة لا- بد من إمكان التقرب به الى المولى، فلا محيص عن اشتراط ان لا يكون ما يتيمم به مغصوبا فان الضرب عليه تصرف فيه و هو منهي عنه و العقل يحكم بعدم كون المنهى عنه قابلا للتقرب به الى المولى سواء قلنا بجواز اجتماع الأمر و النهى أو امتناعه، لانه على القول بالجواز أيضا لا يصح الإتيان بالمجمع مع التمكن من الإتيان بغيره حسبما فصل في الأصول، و قد أشرنا إليه في مبحث الغسل و في بعض المسائل المتقدمة في التيمم في فصل المسوغات أيضا.

(الأمر السادس) ذكر المصنف (قده) في المتن اشتراط اباحة مكان ما يتيمم

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٦٦

به و الفضاء الذى يتيمم فيه و كذا مكان المتييم، و المراد بمكان ما يتيمم به هو المحل الذى جعل عليه التراب مثلا كالمنديل، أو البساط الذى يضع المنديل عليه، و بالفضاء الذى يتيمم فيه هو ما يقع فيه أفعال التيمم سواء كان هو المكان الذى جلس فيه أو خارجا عنه، كما إذا جلس فى مكان مباح و اخرج يديه الى الفضاء الذى فى ملك الغير فمسح كفيه فى ذلك الفضاء، و المراد بمكان التيمم هو القرار الذى يعتمد عليه كاللبساط المغصوب المطروح على أرض مباحة إذا جلس عليه مع جعل ما يتيمم به على محل مباح فان الغصب حينئذ منحصر فى مكان المتييم، و لا غضب فى مكان ما يتيمم به و لا فى الفضاء الواقع فيه التيمم.

اما مكان ما يتمم به فالأصح بطلان التيمم إذا كان مغصوبا، و ذلك لصدق التصرف فى ذلك المكان بضرب اليد على ما يتيمم

به و لما كان الضرب- كما عرفت- من أفعال التيمم فيكون النهى عنه من جهة الغضب موجبا لعدم إمكان التقرب به فيفسد، و منه يظهر حكم ما إذا كان الفضاء الواقع فيه التيمم مغصوبا، لان المسح الواقع فيه يعد تصرفا في المغصوب، و اما مكان التيمم ففي المدارك ان الأصح عدم اعتبار اباحته لان الكون فيه ليس من أفعال التيمم بل هو من ضروريات الجسم (انتهى) و هو كذلك مع انفكاك التصرف فيه عن التصرف بالضرب و المسح حسب ما فرضناه، فان فعل التيمم من الضرب و المسح حينئذ لا يعد تصرفا في المغصوب، و كون جلوسه تصرفا في الغضب لا يوجب سراية النهى إلى فعل التيمم المقارن مع الجلوس، فالأقوى صحة التيمم في هذا الفرض، بإطلاق المتن باعتبار اباحه مكان التيمم حتى فيما إذا لم يحصل تصرف منه في المغصوب بفعل التيمم لا يخلو عن المنع.

ثم المدار في البطلان على تنجز النهى المتعلق به و عدم معذورية المكلف شرعا و عقلا، فلو لم يكن كذلك كما في صورة الجهل بالغضب أو نسيانه لم يبطل على اشكال في الناسى بالنسبة إلى الغاصب نفسه، فإنه ليس معذورا في نسيانه، و كذا الجاهل بحرمة الغضب أو بطلان التيمم إذا كان مقصرا لا قاصرا، بخلاف الناسى لحرمة الغضب إذا كان مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٦٧ معذورا في نسيانه، فالمدار في البطلان على تنجز التكليف و عدم معذورية المكلف، و الله العالم.

[مسألة (١) إذا كان التراب أو نحوه في آنية الذهب أو الفضة تيمم به]

مسألة (١) إذا كان التراب أو نحوه في آنية الذهب أو الفضة تيمم به مع العلم و العمد بطل لانه يعد استعمالا لهما عرفا. قد ظهر من مطاوى ما ذكرناه في طى شرح المتن المتقدم ان المدار في البطلان على تعلق النهى الفعلي المنجز بما يعد فعلا من أفعال التيمم من الضرب و المسح، من غير فرق بين كون النهى من جهة الغضب أو غيره مما ينطبق عليه عنوان محرم كاستعمال آنية الذهب أو الفضة، كما انه مع سقوط فعلية النهى أو تنجزه لا موجب للبطلان، و على هذا فحكم التيمم على التراب إذا كان في آنية الذهب أو الفضة حكم التيمم على التراب الواقع في مكان مغصوب، فيبطل التيمم مع العلم و العمد، و لا يبطل مع الجهل و النسيان إذا كان معذورا فيهما.

[مسألة (٢) إذا كان عنده ترابان مثلا أحدهما نجس تيمم بهما]

مسألة (٢) إذا كان عنده ترابان مثلا- أحدهما نجس تيمم بهما كما انه إذا اشتبه التراب بغيره تيمم بهما و اما إذا اشتبه المباح بالمغصوب اجتنب عنهما و مع الانحصار انتقل إلى المرتبة اللاحقة، و مع فقدها يكون فاقد الطهورين كما إذا انحصر في المغصوب المعين.

في هذه المسألة أمور (الأول) إذا كان عنده ترابان أو غير التراب مما يصح به التيمم و كان أحدهما نجسا و لم يتمكن من التيمم بغيرهما وجب التيمم بهما لقاعدة العلم الإجمالي في الشبهة المحصورة، بناء على ما هو التحقيق من عدم كون حرمة التيمم بالنجس ذاتية و انه ليس في البين إلا شرطية الطهارة في صحة التيمم، فلا مانع حينئذ في الاحتياط بالتيمم بهما، و قياس المقام بباب الوضوء بالمائتين المشتهين بالنجس باطل، لانه مع الفارق، حيث انه ورد النص بأنه يهريقهما و يتيمم، و لعل الوجه في الأمر بإهراقهما هو صيرورته فاقد الماء ليصل الأمر إلى التيمم، مع الفرق بين المقامين بان الوضوء بالمائتين موجب لتنجس أعضاء الوضوء دون التيمم بالترابين المشتهين، و عليه فلا بد من تخصيص

ما فى المتن بصورة جفاف الترايين و جفاف مواضع التيمم بحيث لا تسرى النجاسة إلى الوجه و اليدين.
هذا كله مع عدم التمكن من التيمم بغير المشتبهين، و اما مع التمكن منه فجواز الاحتياط بالتيمم بهما مبنى على جواز الاكتفاء بالامثال الاحتمالى الإجمالى مع التمكن التفصيلى، و لعل الأحوط بل الأقوى عدم الجواز خصوصا فيما إذا استلزم التكرار- كما فى المقام- و تفصيل الكلام فى الأصول.

(الأمر الثانى) لو اشتبه التراب بغير التراب فالحكم فيه كاشتبه النجس بغيره فى وجوب التيمم بهما مع الانحصار، و الأمر هنا أسهل لعدم فرض سرياء النجاسة إلى الوجه و اليدين، و يكون المقام كاشتبه المائين إذا كان أحدهما مضافا و الآخر مطلقا، حيث يجب الوضوء أو الغسل بهما لحصول العلم حينئذ بصحة أحدهما.

(الأمر الثالث) لو اشتبه التراب بالمغصوب فالحكم وجوب الاجتناب عنهما، لكون حرمة التصرف فى المغصوب ذاتية لا تشريعية، فمع انحصار التراب بهما ينتقل التكليف إلى المرتبة اللاحقة، و مع عدمها أيضا يكون فاقد الطهورين، (لا يقال) ان التيمم بالتراب المباح أيضا واجب مع الانحصار و لا يحصل العلم بخروج العهدة عنه الا بالتيمم بهما معا فيكون المقام من قبيل الدوران بين الواجب و الحرام فلا- بد من مراعاة الأهم منهما، و لعله هو الواجب فى ما نحن فيه لما علم من اهتمام الشارع بأمر الصلاة و انها لا- تترك بحال (فإنه يقال) نعم، و لكن المقام مما غلب فيه جانب الحرمة لكونه من قبيل حقوق الناس التى قدم مراعاتها على حق الله سبحانه، فحكم المشتبه بالغصب فى الشبهة المحصورة حكم المغصوب المعلوم بالتفصيل فى عدم جواز التيمم به و انه مع الانحصار ينتقل إلى المرتبة اللاحقة، و مع فقدها يكون فاقد الطهورين.

[مسألة (٣) إذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصبيه أحدهما لا يجوز الوضوء و لا التيمم]

مسألة (٣) إذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصبيه أحدهما لا يجوز الوضوء و لا التيمم، و مع الانحصار يكون فاقد الطهورين، و اما لو علم بنجاسة أحدهما أو كون أحدهما مضافا يجب عليه مع الانحصار الجمع بين الوضوء و التيمم و صحت صلوته.

اما عدم الجواز فى صورة اشتبه المغصوب بغيره فلما تقدم من ان حرمة الغصب ذاتية و انه لا يجوز الترخيص فى اقتحامهما بعد كون النهى متعلقا بالتصرف فى المغصوب الواقعى و ان العلم بالغصب طريق إلى إحرازه لا انه مأخوذ فى موضوع الحكم، و ان العلم الإجمالى كالعلم التفصيلى فى حكم العقل بتنجز التكليف به و عدم الترخيص فى مخالفته، و اما الجمع بين الوضوء و التيمم فى صورة اشتبه النجس بين الماء و التراب فلا-نه يعلم فى صورة انحصار الماء بالمشتبه ان وظيفته اما الوضوء أو التيمم فيجب عليه الاحتياط بالإتيان بكليهما، و لكن ينبغى تقديم التيمم على الوضوء، فإنه فى صورة تقديم الوضوء يحصل له العلم التفصيلى بطلان تيممه اما من جهة نجاسة التراب أو من جهة نجاسة محال التيمم بالملاقاة مع الماء النجس.

(بل يمكن ان يقال) بجواز الاكتفاء بالوضوء و عدم وجوب الاحتياط بالتيمم لأن نجاسة التراب فى الفرض لا- يترتب عليها تكليف منجز، و انما الأثر مترتب على طهارة الماء، و هو وجوب الوضوء به، فلا- يعلم بتكليف منجز فى أحد الطرفين حتى يتعارض الأصلان الجارىان فيهما، بل الأصل الجارى فى الماء و هو أصالة الطهارة سليم عن المعارض، و لعل هذا هو الوجه فيما كتبه سيد مشايخنا (قده) فى حاشيته فى المقام حيث يقول: جواز الاكتفاء بالوضوء فى الصورة الأولى- يعنى ما لو علم بنجاسة أحدهما- لا يخلو من وجه (انتهى).

لكن لو كان منشأ تجويز الاكتفاء ذلك الذى ذكرناه لكان عليه تجويز الاكتفاء بالوضوء فيما لو علم بغصبيته أحدهما فيما إذا لم يكن الماء مسبقا بملكيته الغير و لا كونه فى يد الغير المحتمل كونه له، بحيث يمكن إجراء أصالة الإباحة فى الماء، فإنه يجرى فيه ما ذكر فى صورة اشتباه النجس حرفا بحرف، حيث ان الأثر مترتب على إباحة الماء و غصبيته، و لا أثر فى غصبيته التراب، فإنه مع إباحة الماء يجب الوضوء و لو كان التراب مباحا، و اما فى صورة العلم بإضافة الماء أو اختلاط التراب بغيره مما لا يجوز التيمم به فالحكم هو وجوب الجمع بين الوضوء و التيمم للقطع حينئذ ببراءة ذمته من التكليف مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٧٠

المتوجه إليه، و لا- أصل يحرز به إطلاق الماء الا مع سبق إطلاقه، بل يحتاج الوضوء به و لو مع العلم الإجمالى بإطلاق أحدهما إلى إحراز إطلاق الماء، فيتعين حينئذ الجمع بين الوضوء و التيمم، و الله العالم.

[مسألة (٤) التراب المشكوك كونه نجسا يجوز التيمم به]

مسألة (٤) التراب المشكوك كونه نجسا يجوز التيمم به الا مع كون حالته السابقة النجاسة. و هذا ظاهر بعد كون الأصل فى المشكوك طهارته هو الطهارة، و فيما كانت حالته السابقة الطهارة هو استصحابها.

[مسألة (٥) لا يجوز التيمم بما يشك فى كونه ترابا أو غيره]

مسألة (٥) لا- يجوز التيمم بما يشك فى كونه ترابا أو غيره مما لا يتيمم به كما مر فينتقل إلى المرتبة اللاحقة ان كانت و الا فالأحوط الجمع بين التيمم به و الصلاة ثم القضاء فى خارج الوقت أيضا.

الظاهر ان يكون قوله (قده)- كما مر- راجعا الى ما لا يتيمم به لا الى عدم جواز التيمم بما يشك فى كونه ترابا، إذ لم يتقدم منه (قده) حكم المشكوك فيه، ثم ان المشكوك فى كونه مما يتمم به و عدمه اما يعلم حالته السابقة أولا، فإن علم كونه مما يجوز التيمم به كما إذا علم كونه ترابا و شك فى امتزاجه بما يخرج عن صدق اسم التراب عليه فيستصحب كونه ترابا و يتيمم به، و ان علم عدم كونه ترابا سابقا و شك فى صدق اسم التراب عليه بعد ذلك أو لم يعلم حالته السابقة فلا يجوز الاكتفاء بالتيمم به عملا بالاستصحاب فى الأول و قاعدة الاشتغال فى الثانى، و حينئذ فلو كان غيره مما يجوز التيمم به فى مرتبته تعين التيمم به، و مع عدمه و وجود المرتبة اللاحقة فالذى حكم به المصنف (قده) هو الانتقال إلى المرتبة اللاحقة، لكنه موجه فيما إذا كانت حالته السابقة عدم الترابية، و اما فى صورة عدم العلم بالحالة السابقة فيشكل كفاية التيمم بالمرتبة اللاحقة، بل اللازم عليه الاحتياط بالتيمم بالمشكوك و بالمرتبة اللاحقة، إذ لو كان المشكوك ترابا لا ينتهى التكليف إلى المرتبة اللاحقة و يكون المورد من قبيل الدوران بين تعلق التكليف بأحد الأمرين فيجب الجمع بينهما، كما انه مع فقد المرتبة اللاحقة يتعين عليه الاحتياط بالتيمم بالمشكوك و الصلاة معه ثم القضاء فى خارج الوقت، بناء على سقوط الأداء مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٧١

عن فاقد الظهورين و وجوب القضاء عليه، فإنه فى المقام يعلم إجمالا بوجوب أحد الأمرين عليه: اما التيمم بالمشكوك و الصلاة معه فى الوقت، و اما القضاء بعد الوقت فيجب عليه الجمع بينهما.

[مسألة (٦) المحبوس فى مكان مغصوب يجوز ان يتيمم فيه على اشكال]

مسألة (٦) المحبوس في مكان مغصوب يجوز ان يتيمم فيه على اشكال لأن هذا المقدار لا يعد تصرفا زائدا بل لو توضع بالماء الذي فيه و كان مما لا قيمة له يمكن ان يقال بجوازه، و الاشكال فيه أشد و الأحوط الجمع فيه بين الوضوء و التيمم و الصلاة ثم إعادتها أو قضائها بعد ذلك.

اما تيمم المحبوس في المكان المغصوب إذا كان ما يتيمم به مباحا كما إذا كان معه تراب مباح و يريدان يتيمم به فلا ينبغي الإشكال في صحته حيث انه كسائر تصرفاته الواقعة فيه ليس تصرفا زائدا على أصل الكون فيه، المفروض اضطراره فيه، و قد عرفت ان منشأ بطلان العبادة في المكان المغصوب هو تعلق النهي الفعلي المنجز بها، و مع الاضطرار في اللبث يرتفع النهي فيسقط منشأ البطلان، و اما إذا كان ما يتيمم به أيضا مغصوبا بان تيمم بالتراب الذي في المكان المغصوب فصحته لا تخلو عن إشكال ينشأ من كون الضرب على التراب المغصوب تصرفا زائدا على أصل الكون فيه، و لعل ذلك مسلم عند العرف فيما إذا علق من التراب المغصوب شيء باليد.

(و توضيح المقام) انه حكى عن المحقق الثاني (قده) انه قال في حكم المحبوس في المكان المغصوب من حيث صلوته و تصرفاته: ان الإلزام بكيفية خاصة من الكون أو حركة خاصة متعذر أو متعسر بل هو ترجيح من غير مرجح، و من ثم جاز له ان يصلى و ينام و يقوم، و حق الغير يتدارك بالأجرة (انتهى) و بيان ما افاده (قده) يتوقف على أمرين (الأول) ان المحبوس لا على هيئة مخصوصة انما هو مضطر إلى أصل الكون في المكان مع الاختيار في هيئاته المختلفة من القيام و الجلوس و المشى و الاضطجاع، فالحبس انما وقع بالنسبة إلى الجامع بين هذه الهيئات.

(الثاني) ان تلك الخصوصيات أحوال متساوية في شغل الحيز و المكان، و ليس واحد منها أولى بصدق مسمى التصرف عليه من الآخر لان الجسم بماله من الطول و العرض

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٧٢

شاغل لمقدار من الحيز و هذا لا فرق فيه بين هيئاته، فالشمعة مثلا إذا زيد في طولها نقص من عرضها و بالعكس، و أحوال القيام و الجلوس و الاضطجاع للجسم بهذه المثابة، و عليه فلا وجه لخصر الجواز بحاله كما توهمه بعض المعاصرين لصاحب الجواهر (قده).

و لقد أجاد في الرد عليه (بعد ان نقل عنه القول بأنه يجب على المحبوس الصلاة على الكيفية التي كان عليها أول دخوله في المكان المغصوب، بل قال انه لا يجوز له الانتقال الى حالة أخرى في غير الصلاة أيضا) فقال (قده) و لم يتفطن ان البقاء على الكون الأول تصرف أيضا لا دليل على ترجيحه على ذلك التصرف كما انه لم يتفطن انه عامل هذا المظلوم المحبوس قهرا بأشد مما عامله الظالم، بل حبسه حسبا ما حبسه احد لأحد و قد صرح بعض هؤلاء انه ليس له حركة أجفان عيون زائدا على ما يحتاج اليه و لا حركة يده أو بعض أعضائه كذلك.

إذا تبين ذلك فنقول ضرب المحبوس يده على الأرض المغصوبة شيء زائد على أصل كونه فيها فإن بقاءه على هيئاته المختلفة و ان كان جائزا كما افاده في الجواهر الا ان ضرب اليد على الأرض أمر آخر غير تلك الهيئات عند العرف فيشكل، و ان كان في صدق التصرف الزائد عليه عقلا نوع خفاء فيما إذا لم يعلق من التراب المغصوب شيء باليد، إذ لا يرى العقل فرقا بين وضع اليد على الأرض و بين ضربها عليها، الا ان الانصاف انه يعد تصرفا زائدا عرفا، و المدار هو صدق التصرف الزائد عند العرف كما في سائر المقامات لا الدقة العقلية، و لذا قال بعض مشايخنا رضوان الله عليه في حاشيته في المقام: في كون الضرب تصرفا زائدا وجه و ان لم يكن كذلك دقة، و الى ذلك ينظر سيد مشايخنا (قده) حيث قال لا إشكال في جواز التيمم فيه. و اما التيمم به فلا يخلو عن اشكال و ان كان الجواز غير بعيد، و وجه الفرق ان حركة اليد للمسح على الوجه و الكفين ليس تعد تصرفا زائدا

فى المغصوب لأن حركة اليد ككونها فى أصل صدق التصرف فلا- مرجح فى البين، و اما ضرب اليد على الأرض فليس كوضعها عليها إذ هو أمر زائد عند العرف،

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٧٣

لكن الأحوط مع ذلك الجمع بين التيمم و الصلاة معه ثم الإعادة أو القضاء بعد رفع الضرورة، هذا تمام الكلام بالنسبة إلى حكم التيمم للمحبوس فى المكان المغصوب.

و اما وضوئه أو اغتساله فيه فالذى احتمله المصنف (قده) هو التفصيل بين ما لا قيمة له و بين ما له قيمة باحتمال جواز استعمال الأول، و ان قال بأن الإشكال فيه أشد من الإشكال فى التيمم بالتراب الذى فيه- و أنت خير- بما فيه، ضرورة أن انسلاب القيمة عن الشئ لا يوجب جواز التصرف فيه من غير اذن صاحبه، بل عدم القيمة يوجب عدم الضمان عند التصرف لا جواز التصرف، بل جوازه يدور مدار رضا مالكة، فالتصرف فى حبه شعير من مال الغير أو أقل من ذلك لا يجوز إلا بإذن مالكةا كالتصرف فى أكثر من ذلك (فالتحقيق) ان يقال انه لا- ينبغى الشك فى كون التصرف فى الماء المغصوب للمحبوس أمرا زائدا على أصل كونه فيه، فإنه إتلاف للماء فيكون كشر به فلا- يجوز الا- بمقدار الضرورة، و لا فرق فيه بين ماله قيمة و بين غيره، فالاحتياط يقتضى الانتقال الى التيمم و لو كان بالتراب المغصوب إذ لا يوجب التيمم به إتلافا له بخلاف الوضوء أو الغسل، فيتيمم حينئذ و يصلى به ثم يأتى بالإعادة أو القضاء بعد رفع الاضطرار، و منه ظهر ما فى كلام المصنف (قده) حيث قال بأن الأحوط الجمع بين الوضوء و التيمم و الصلاة ثم إعادتها أو قضائها، إذ الاحتياط انما هو فى ترك الوضوء الموجب لإتلاف الماء، ثم ان الاحتياط بالقضاء مبنى على وجوب القضاء على فاقد الطهورين فإنه على تقدير عدم جواز الوضوء و لا التيمم فيه يكون حكمه حكم فاقد الطهورين.

[مسألة (٧) إذا لم يكن عنده من التراب أو غيره مما يتيمم به]

مسألة (٧) إذا لم يكن عنده من التراب أو غيره مما يتيمم به ما يكفى لكفيه معا يكرر الضرب حتى يتحقق الضرب بتمام الكفين عليه و ان لم يمكن يكتفى بما يمكن و يأتى بالمرتبة المتأخرة أيضا ان كانت و يصلى، و ان لم تكن فيكتفى به و يحتاط بالإعادة أو القضاء أيضا.

سيأتى عنقريب انه يعتبر فى التيمم ضرب باطن الكفين معا على ما يتيمم به و كذا يعتبر ضرب تمام باطنهما فلا يصح الاكتفاء بضرب باطن إحداهما و لا بضرب بعض من باطنهما، و كذا يعتبر كون ضرب الكفين دفعة واحدة لا متعاقبا، هذا مع الاختيار و

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٧٤

وجود التراب بمقدار يمكن ضرب باطن الكفين بتمامهما دفعة واحدة عليه، و اما لو كان قليلا بحيث لا يمكن ذلك، فإن أمكن ضرب الكفين عليه بتكرار الضرب بحيث يحصل شئ منهما فى ضرب و شئ آخر منها فى ضرب آخر و جب ذلك و يجتزء به و لا ينتقل إلى المرتبة اللاحقة- و لو أمكنت و تمكن من ضرب باطن الكفين عليها دفعة واحدة- و ذلك لقاعدة الميسور فان ضرب باطن الكفين بتكرار الضرب يعد ميسورا لضربها دفعة واحدة.

و اما إذا لم يمكن استيعاب باطنهما بالضرب على ما يتيمم به و لو بالتكرار فمع إمكان المرتبة اللاحقة فالأحوط الإتيان بما يمكن من الضرب على ما يتيمم به مع التيمم بالمرتبة اللاحقة و الصلاة معه ثم الإعادة أو القضاء بعد ذلك، و لم أعر على حكم هذه المسألة فى الكتب المبسوطة و لا على ذكر اعتبار كون ضرب تمام الباطن دفعة، اللهم الا ان يستفاد من دليل اعتبار كون

ضرب اليدين دفعةً، حيث انه مع عدم الدفعة في ضرب باطن كل من اليدين لا يحصل الدفعة في ضرب اليدين معا كما هو واضح، وسيجيء تمام الكلام في ذلك في كيفية التيمم إنشاء الله تعالى.

[مسألة (٨) يستحب ان يكون على ما يتيمم به غبار يعلق باليد]

مسألة (٨) يستحب ان يكون على ما يتيمم به غبار يعلق باليد و يستحب أيضا نفضها بعد الضرب. في هذه المسألة أمران (الأول) في حكم العلق، وقد اختلف في اشتراطه في صحة التيمم، والمعروف عدمه، وفي الجواهر: و لا يعتبر العلق في المشهور بين الأصحاب نقلاً مستفيضا و تحصيلا (انتهى) و عن جملة من الأساطين دعوى الإجماع على عدم اعتباره، خلافا لابن الجنييد من القدماء و جملة من اجلة المتأخرين كالوحيد البهبهاني و الفاضل النراقي و المحدث البحراني في الحدائق و المحقق السبزواري، و حكى أيضا عن الشيخ البهائي و والده. (و الأقوى ما عليه المشهور) لوجوه (الأول) عدم الدليل على اعتباره، و ما استدل به القائل باعتباره مردود كما سنبينه فيرجع عند الشك فيه الى الأصل.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٧٥

(الثاني) الإجماع على استحباب النفض كما سيأتي و ورود الأخبار الصحيحة به، بل ربما يقال بوجوبه، و لو كان العلق معتبرا لما أمر الشارع بفعل ما يكون عرضه لزواله.

(الثالث) انه قد مر ان الأقوى في الصعيد انه مطلق ما على وجه الأرض لا خصوص التراب، و معه فيسقط اعتبار العلق إذا كان المتيمم به مثل الحجر و نحوه مما لا- يعلق باليد بل لا- معنى لاعتباره إذا كان التيمم بالحجر الأملس، هكذا استدل به في المدارك-، و عليه جملة من المحققين القائلين بعدم اعتبار العلق.

(و لا- يخفى) ان المفيد من هذه الوجوه هو الوجه الأول- و صحته مبني على تزييف أدلة القائلين باعتباره، و عمدة أدلتهم صحيحة زرارة- و قد تقدم نقلها بطولها في مبحث ما يتيمم به، و محل الشاهد فيها هو قوله عليه السلام: ثم قال- سبحانه- فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ، فلما ان وضع الوضوء عن لم يجد الماء اثبت بعض الغسل مسحا لانه قال بُوْجُوْهِكُمْ ثم وصل بها وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ اى من ذلك التيمم لانه علم ان ذلك اجمع لا- يجرى على الوجه لانه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف و لا يعلق ببعضها.

قال في الحدائق و التقريب في الخبر المذكور ان المراد بالتيمم المفسر به الضمير (يعنى في قوله اى من ذلك التيمم) هو المتيمم به لان حاصل معنى الخبر انه سبحانه إنما أثبت بعض الغسل مسحا و لم يوجب مسح الجميع لانه لما علم ان ذلك الصعيد لا يأتي على الوجه كله من جهة أنه يعلق ببعض الكف و لا يعلق ببعضها الأخر قال سبحانه فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ، و حينئذ فقوله لانه علم ان ذلك اجمع لا يجرى على الوجه اى علم ان ذلك الصعيد المضروب عليه و هو المدلول عليه في الرواية بالتيمم بمعنى المتيمم به (و لا- يخفى) ما فيه من الاشعار بالعلق بل الدلالة الصريحة، حيث جعل العلق بالبعض دون البعض علته للعلم بان ذلك لا يجرى بأجمعه على الوجه، و هذا الوجه الذي ذكرناه مبني على كون من في الآية للتبعيض و ان قوله عليه السلام: لانه علم ان

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٧٦

ذلك أجمع (إلخ) تعليل لقوله اثبت بعض الغسل مسحا (انتهى).

و حاصل مرامه (قده) استظهار كون كلمه من فى قوله تعالى وَ أُيْدِيكُمْ مِنْهُ للتبويض و ان الضمير الذى فيه يرجع الى المتيمم به اعنى الصعيد و ان قوله عليه السّلام لانه علم ان ذلك اجمع (إلخ) تعليلا لإثبات مسح بعض الوجه، فيصير الحاصل انه تعالى أوجب مسح بعض الوجه الذى يجب غسل جميعه لانه تعالى عالم بان الصعيد لا يعلق تماما على الكف من جهة أنه يعلق ببعض الكف و لا يعلق بالبعض الآخر فأوجب مسح بعض الوجه، هذا.

(و لا- يخفى ما فيه من البعد) و عدم المناسبه بين العلة و بين الحكم المعلل بها، و ذلك لان علق بعض الكف و عدم علق بعضها الآخر لا يناسب لان يكون علة لإيجاب مسح بعض الوجه دون كله، إذ هذا البعض يمسح بالكف التى علق بعضها و لم يعلق بعضها الآخر، و المناسب لهذا التبويض هو عدم إيجاب إيصال الصعيد بتمام ما يجب مسحه سواء كان ما وجب مسحه تمام الوجه أو بعضه، فالاستدلال بالحديث مبنى على معنى لا يتم بوجه من الوجوه.

و حينئذ نقول يحتمل فى فقه الحديث كما احتملوه وجوه (الأول) ما عرفته فى تقريب استدلال الحدائق مع ما فيه. (الثانى) ان يكون قوله عليه السّلام لانه علم ان ذلك اجمع (إلخ) تعليلا لقوله عليه السّلام لانه قال بوجهكم بالتقريب المتقدم فى الاحتمال الأول، و هذا مع ما يرد عليه مما تقدم فى الاحتمال الأول موهون بانفصال قوله عليه السّلام لانه قال بوجهكم عن العلة المذكورة بقوله عليه السّلام ثم وصل بها و أيديكم منه اى من ذلك التيمم، و ان الظاهر انه علة لما ذكر فى قوله تعالى وَ أُيْدِيكُمْ مِنْهُ.

(الثالث) ان يكون علة لقوله من ذلك التيمم و يكون التيمم بمعنى المتيمم به و تكون كلمه -من- للتبويض، فيصير المعنى حينئذ هكذا: أوجب المسح ببعض الصعيد المتيمم به لانه علم ان كله لا يجرى على الوجه لانه يعلق من ذلك الصعيد المتيمم به ببعض الكف و لا يعلق ببعض الآخر فلا يكون كله جاريا على الوجه. و هذا الاحتمال و

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٧٧

ان كان له ظهور فى نفسه بالنسبه إلى الأولين الا انه يبعده أمران (أحدهما) ان ارادة بعض الصعيد انما يصح و يستقيم فيما إذا أمكن إرادة كله فيراد التبويض دفعا لتوهم الجميع لكن لا يمكن ارادة كل الصعيد إذ لا يمكن التيمم بالصعيد كله اى ضرب اليد على جميعه سواء أريد منه الأرض أو التراب الخالص، بل الضرب يقع على بعض منه قهرا، فادراج كلمه من و ارادة التبويض منها لا تفيد فائدة أصلا، إذ لولاه أيضا لكان المراد هو التيمم ببعض الصعيد.

(و ثانيهما) انا لو أغمضنا عن الأمر الأول فنقول ارادة التبويض من كلمه -من- و جعل التبويض فى الصعيد بإرادة بعضه انما تستقيم فيما إذا جعل الصعيد ممسوحا به نظير مسح الوجه بالمنديل فى قولك مسحت وجهى بالمنديل حيث يكون المنديل ممسوحا به و تكون اليد إله لوقوع مسح الوجه بالمنديل، و هذا المعنى غير مراد قطعا، إذ لا يعتبر فى التيمم بالنص و الإجماع مسح الصعيد على الوجه و اليدين، بل المعتبر فيه مسحهما بالكفين بعد ضربهما على الأرض، و لو اعتبر فيه مسحهما بالصعيد لكان كما فهمه عمار مع انه ورد النصوص على خلافه، فهذا الاحتمال ساقط بهذين الوجهين.

(الاحتمال الرابع) هو الاحتمال الثالث بعينه بان يكون قوله عليه السّلام لانه علم ان ذلك اجمع (إلخ) علة لقوله من ذلك التيمم و يكون التيمم بمعناه الظاهر لا المتيمم به اعنى الصعيد و تكون كلمه من نشوية و للابتداء، فيصير المعنى: أوجب المسح من ذلك التيمم للصعيد حيث تباشره يدها بالضرب عليه و ان لم يعلق شىء منه باليد لان هذه المباشرة كافية فى إيجاب التيمم بالصعيد، و تجرد اليد عن العلق لا ينافى صدق اسم المسح منه بعد مباشرتها إياه باعتبار كون ذلك التيمم ناشيا من الصعيد بضرب اليدين عليه و ابتدائه به، و انما لم يوجب مسح الوجه و الكفين بالصعيد نفسه لانه علم ان ذلك اجمع لا يجرى على الوجه، فعلى هذا يصير دليلا على عدم اعتبار العلق لا على اعتباره، و لعله لأجل هذا الاحتمال قال الشهيد (قده) فى الذكري بان

فى الرواية إشعارا بعدم اعتبار العلق، قال (قده) بعد ذكر الوجوه الدالة على عدم اشتراط العلق: فان احتج ابن الجنيد لاعتبار الغبار بظاهر قوله تعالى - مِنْهُ- و من للتبعض منعناه لجواز كونها مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٧٨

لابتداء الغاية، مع انه فى رواية زرارة عن ابى جعفر عليه السّلام ان المراد من ذلك التيمم، قال لانه علم ان ذلك اجمع لم يجر على الوجه لانه يعلق عن ذلك الصعيد ببعض الكف و لا يعلق ببعضها ثم قال و فى هذا إشارة الى ان العلق غير معتبر (انتهى). فانظر انه (قده) كيف جعل قوله عليه السّلام لانه علم ان ذلك اجمع لم يجر (إلخ) علته لقوله من ذلك التيمم و كيف أبقى التيمم فى قوله عليه السّلام من ذلك التيمم على ظاهره، و كيف ربط قوله عليه السّلام لانه يعلق عن ذلك الصعيد ببعض الكف بقوله من ذلك التيمم (و الانصاف) ان هذا الاحتمال لعله أظهر، و مع منع أظهرته فلا أقل من مساواته مع بقية الاحتمالات فلا يكون فى هذه الفقرة من الحديث ظهور يوثق به فكيف يمكن دعوى صراحة الحديث فى اعتبار العلق كما فى الحدائق، أو دعوى كونها فى غاية الوضوح فى اعتباره كما عن الوحيد البهبهانى (قده) فى شرح المفاتيح- و بالجملة- فالانصاف عدم ظهور فى الرواية للدلالة على اعتبار العلق، و حينئذ فليس على اعتباره دليل، فإن عمدة أدلتهم هذه الرواية، و اما سائر أدلتهم فوجوه لا تغنى شيئا، مثل أصالة الاشتغال اليقيني المقتضى للبراءة اليقينية التى لا تحصل الا مع العلق، و مثل كون العبادة توقيفية لا يخرج عن عهدها الا بما علم لا بما احتمل سيما إذا كان الاحتمال مرجوحا، و مثل قاعدة البدلية و عموم المنزلة كما ورد فى جملة من الاخبار ان رب الماء رب الصعيد و ان التراب ظهور كما ان الماء ظهور و نحو ذلك، و مثل التمسك بالآية المباركة التى فى سورة المائدة نفسها مع قطع النظر عن الرواية المتقدمة بتقريب ان كلمة من فى قوله تعالى وَ أَيْدِيكُمْ مِنْهُ للتبعض و الضمير فيه راجع الى الصعيد، فتدل الآية على اعتبار ان يكون التيمم ببعض الصعيد كما يقال أخذت من الدراهم و أكلت من الطعام اى بعضهما حتى ان صاحب الكشاف مع كونه حنفيا- و الحنفية لا يشترطون العلق- خالفهم فى ذلك و قال باعتباره بالنظر الى الآية المباركة و ادعى انه لا- يفهم احد من العرب من قول القائل مسحت برأسه من الدهن أو من الماء أو من التراب الا معنى التبعض.

هذه هى الوجوه التى استدلووا بها لاعتبار العلق (و لكن كلها مخدوشة) اما أصالة الاشتغال فلأنها منقطعة بما ورد من الاخبار فى كيفية التيمم، و ليس فيها ذكر عن العلق

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٧٩

بحيث يحصل القطع من عدم ذكره فيها بعدم اعتباره فيه خصوصا فيما ورد من التيمم البيانى الذى فيه ذكر لنفض اليد و ليس فيه ذكر عن العلق، و منه يظهر الجواب عن الوجه الثانى و هو كون العبادات توقيفية، فان ما ورد من بيان التيمم مع عدم ذكر للعلق بنفسه دليل على عدم اعتباره، مضافا الى إمكان قلب الدليل على المستدل، فيقال ان توقيفية العبادة تقتضى عدم الجزم باعتبار العلق ما لم يثبت اعتباره، اللهم الا ان يريد المستدل لزوم الاحتياط برعاية العلق لا الحكم بوجوده واقعا و الفتوى به. (و اما الوجه الثالث) أعنى قاعدة البدلية و عموم المنزلة فيه انه يكفى فى البدلية و المنزلة توقف حصول الطهر على الضرب عليه و لا- يستفاد منهما أزيد من ذلك، و الا- يلزم وجوب إمرار التراب على أعضاء الوضوء و الغسل كما فهمه عمار مع انه خلاف الضرورة فضلا عن النص و الإجماع.

و اما الآية المباركة مع قطع النظر عن الرواية ففيه ان ما ذكر من تقريبها لا يقتضى كون كلمة- من- للتبعض، لجواز ان تكون لابتداء الغاية كما هو الأصل فيها، و قد حكى عن السيد فى طى كلامه التصريح بان كلمة من للابتداء و ان جميع النحويين من البصريين منعوا ورود من لغير الابتداء، و ما ذكر من عدم فهم العرب من الأمثلة المذكورة غير التبعض فلعله لخصوصية فى

الأمثلة، و قال بعض الأجلة أنها إذا استعملت فيما يصلح للعلوق يكون المتبادر منها التبويض، و ان استعملت فيما لا يصلح لذلك كان المفهوم منها هو الأصل فيها و هو الابتداء، و حيث ثبت ان المراد بالصعيد هو مطلق وجه الأرض فلا- موجب في المقام للحمل على معنى التبويض، و اليه أشار في الجواهر بقوله: إذ لو سلم ظهور التبويض فيها فإنما هو فيما لو كان مجرورها قابلا لذلك لا- مطلقا، و احتمال جعل ظهور التبويض منها قرينه على ارادة التراب من الصعيد و لو مجازا ليس بأولى من العكس، خصوصا بعد منع الظهور في نفسه و توقفه على قابلية المجرور لذلك (انتهى).

و على هذا فيصير معنى الآية المباركة هو ان المسح يبتدء من الصعيد أو من الضرب عليه، هذا، و لو سلم ظهور كلمة من في الآية المباركة في التبويض و صيرورته قرينه على

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٨٠

ارادة التراب من الصعيد و لو مجازا فيمكن منع دلالة ظهورها في التبويض على وجوب العلوق، و ذلك بدعوى خروج الآية الكريمة مخرج الغالب في حصول العلوق من الصعيد المضروب عليه فيراد حينئذ بالمسح منه حيث يعلق، لا انه يجب العلوق. (و عن المقدس الأردبيلي) احتمال كون المراد على تقدير التبويض هو ان تضعوا أيديكم على بعض الصعيد ثم تمسحوا به الوجه و اليدين- و ان كان لا يخلو عن البعد، حيث قد عرفت فيما مضى ان الوضع على الصعيد لا ينفك عن الوضع على بعضه لتعذر الوضع على كله، فيكون افادة التبويض لغو إلا فائدة فيه.

(و ربما يحتمل في الآية) ان تكون من فيها للسببية مع إرجاع الضمير الى الحدث المفهوم من الكلام السابق، فيكون مفادها نظير قول القائل تيممت من الجنابة- اى بسببها- كما ربما يحتمل البدلية بإرجاع الضمير الى الماء كما في قوله تعالى أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ و قوله تعالى لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أََمْوَالُهُمْ وَ لَأَ أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً و قد تقدم في فصل ما يتيتم به ضعف كلا الاحتمالين لكون الأول خلاف الظاهر، و انه مبني على إرجاع الضمير إلى الأبعد مع إمكان إرجاعه إلى الأقرب منه، مضافا الى انه مستلزم لجعل كلمة- منه- تأكيدا حيث ان السببية مستفادة من الفاء في قوله تعالى وَ إِن كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا، مع ان التأسيس أولى من التأكيد، و اما الثاني فبارجاع الضمير فيه أيضا الى الأبعد، و ان جمعا من النحاة أنكروا مجيئى كلمة من للبدلية و قدروا لفظ البدل في الآيتين المذكورتين و نظائرهما. فظهر من جميع ما ذكرناه ان الأقوى عدم وجوب المعلوق، و لكنه أحوط خروجا عن مخالفة من أوجهه، و لعل هذا أيضا منشأ حكم المصنف (قده) باستجابته في المتن، حيث لم أعثر على دليل على استجابته بالخصوص، هذا تمام الكلام في الأمر الأول أى في حكم العلوق (الأمر الثاني) انه يستحب نفص اليدين، و الكلام هنا يقع في جهات (الأولى) في معنى النفص و هو المرادف في الفارسية مع (افشاندن) و لا- إشكال في تحققة بصفق اليدين و ضرب إحداها على اخرى و هل يحصل بنفص كل منهما مستقلا، أولا، احتمالا، ربما يقال بان المنساق الى الذهن من الأمر بنفص اليدين عدم تحققة الا بما هو المتعارف

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٨١

من ضرب إحداها على الأخرى، كما وقع التعبير في خبر زرارة عن الباقر عليه السلام- المروى عن مستطرفات السرائر- حاكيا عن فعل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَام: فَضْرِبْ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ ضْرِبْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى (الحديث) فيجعل هذا مبينا لما وقع فيه التعبير بالنفص كما في خبر ابن ابي المقدام عن الصادق عليه السلام انه وصف التيمم فضرب يديه على الأرض ثم رفعهما فنفضهما، و مثله خبر زرارة عن الباقر عليه السلام، و لكن هذا الوجه لو صح فإنما يصح فيما ورد فيه النفص في مقام الحكاية، حيث ان الفعل المحكى مجمل، و اما ما ورد فيه الأمر بالنفص كما في المروى عن التهذيب عن الباقر عليه السلام، و فيه: ثم تنفضهما (إلخ) و في خبر ليث المرادى المروى في التهذيب أيضا عن الصادق عليه السلام قال تضرب

بكفيك على الأرض مرتين ثم تنفضهما، فإن النفض المأمور به في الخبرين مطلق يشمل النفض الحاصل بغير ضرب إحدى اليدين على الأخرى، هذا، ولكن الأولى الاقتصار على ما ورد عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي خَيْرِ السَّرَائِرِ تَأْسِيًا بِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَاقْتِصَارًا عَلَى الْمُتَيْقِنِ.

و أقوى إشكالا ما لو غسل اليدين بالماء بعد الضرب على الأرض، فربما يحتمل حصول فائدة النفض بذلك مع عدم صدق عنوانه عليه قطعا، ولكنه فاسد بل قياس محض، مضافا الى انه مع الفارق فان المنساق من الأمر بالضرب على الصعيد و مسح الوجه و اليدين بعده و كون نشو التيمم و ابتدائه من الصعيد أو من الضرب عليه هو عدم صحته إذا غسل اثر الصعيد عن اليدين لعدم صدق نشو التيمم من الصعيد و لا ابتدائه منه و قد تقدم في المسألة السادسة من مسائل فصل ما يتيمم به ما يناسب المقام. (و كيف كان) فالإقتصار على المعلوم المتعارف من النفض أولى و أقرب الى الصواب.

نعم يمكن الاجتزاء بمطلق مسح إحدى اليدين على الأخرى و ان لم يصدق عنوان الضرب - اى ضرب إحدهما على الأخرى - لأنه المتعارف في النفض أيضا، بل في الفقه الرضوي: و روى إذا أردت التيمم اضرب كفيك على الأرض ضربة واحدة ثم تضع إحدى يديك على الأخرى (الخبر) فان فيه الاكتفاء بعنوان الوضع، فلا بأس بالعمل به.

و ان كان الاقتصار على المروي في السرائر لعله أولى.

(الجهة الثانية) في حكم نفض اليدين، و المشهور المعروف استحبابه، و

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٨٢

عن التذكرة الإجماع على عدم وجوبه، و عن المنتهى انه يستحب عند علمائنا خلافا للجمهور، و في المدارك انه مذهب الأصحاب لا - نعلم فيه خلافا، و في مقابل هذا القول قولان آخران متضادان - أحدهما - القول بوجوبه، و نسبه في الجواهر الى القليل و لم يذكر قائله.

ثانيهما ما عن ابن الجنييد من وجوب المسح بالتراب المرتفع على اليدين، حيث جعلوا قوله في مقابل قول الجمهور و هو استحباب النفض، قال في محكي المختلف ان ابن الجنييد اعتبر وجوب المسح بالتراب المرتفع على اليدين، و باقى أصحابنا استحباب النفض، و لكن الأجله المتأخرين القائلين باعتبار العلوق يقولون باستحباب النفض أيضا، قالوا انه لا منافاة بينهما لان النفض لا يرفع التراب عن اليد بالكلية بل يبقى معه أثره، و لو تم ما ذكره في المسألة لأمكن نفى نسبة الخلاف الى ابن الجنييد أيضا.

(و كيف كان) فالحق ما هو المشهور من الاستحباب للإجماع المتقدم على عدم وجوبه و النصوص المستفيضة الدالة على حكاية فعله أو الأمر به كما تقدمت الإشارة إليها في الجهة الأولى، و توهم استفادة الوجوب من الخبرين المتقدمين الوارد فيهما بصيغة الجملة الخبرية الظاهرة في الوجوب، فاسد، لما عرفت من الإجماع على عدم الوجوب مضافا الى خلو كثير من الاخبار الواردة في بيان التيمم عنه، و الله العالم.

(الجهة الثالثة) هل النفض مستحب مطلقا، أو انه مستحب فيما لو علق باليدين شيء من اجزاء الأرض مما يزال بالنفذ، و جهان، من الأمر به مطلقا، و من دعوى القطع بكون المناط فيه هو ازاله ما علق باليدين من الصعيد مما يزال بالنفذ، و الأوجه هو الأخير، بل ادعى بعض المحققين (قده) نفى البعد عن ان يقال ان كون المتبادر من النفض هو النفض في مقام الإزالة هو من ناحية أخذ ذلك في مفهوم النفض، لكن ينبغي ان يقال باستحبابه فيما إذا كان معرضا للعلوق لا ما إذا علق باليدين بالفعل و ما كان معرضا للزوال بالنفذ و لو لم يزل به بالفعل.

(الجهة الرابعة) حكى عن الشيخ في النهاية و المبسوط استحباب مسح إحدى اليدين بالأخرى زائدا عن النفض، و أورد عليه

بعدم الدليل على استحبابه، اللهم الا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٨٣

ان يكون مراده إيجاد النفض بصورة المسح المذكور، لكنه لا يلائم مع قوله باستحباب المسح مع النفض، الظاهر فى استحبابه زائدا على استحباب النفض.

[مسألة (٩) يستحب ان يكون ما يتيمم به من ربي الأرض و عواليها]

مسألة (٩) يستحب ان يكون ما يتيمم به من ربي الأرض و عواليها لبعدها عن النجاسة.

و استدلل لهذا الحكم بالإجماع المحكى عن الخلاف و المعتبر و جامع المقاصد و ظاهر نسبته إلى علمائنا فى محكى التذكرة مؤيدا ببعدها عن النجاسة دون السوافل التى تسمى بالغائط، و لذا يطلق على رجيع الإنسان تسمية للحال باسم المحل لأن الإنسان يتحرى غالبا لرجيعه سوافل الأرض (و بالجملة) فعوالى الأرض غالبا أنظف خصوصا مع زوال النجاسات عنها بالسيول و الرياح، فهى أبلغ فى وصف الطيب المذكور فى الآية المباركة، مع ما ورد فى تفسير الصعيد بأنه الموضع المرتفع من الأرض، الملائم مع اشتقاقه من الصعود، ففى المحكى عن معانى الاخبار عن الصادق عليه السلام انه قال: الصعيد: المرتفع من الأرض، و الطيب: الذى ينحدر عنه الماء، و مثله ما عن الفقه الرضوى، و الخبر و ان كانا ضعيفين إلا أنهما يصلحان للحكم بالاستحباب أو لتأييد الحكم به.

[مسألة (١٠) يكره التيمم بالأرض السبخة]

مسألة (١٠) يكره التيمم بالأرض السبخة إذا لم يعلوها الملح و الا فلا يجوز، و كذا يكره بالرمل و كذا بمهابط الأرض و كذا بتراب يوطأ و بتراب الطريق.

قد تقدم فى المسألة الخامسة من مسائل فصل ما يتيمم به جواز التيمم على الأرض السبخة إذا لم يعلوها الملح و عدم الجواز فيما علاها الملح، اما جوازه فى الأول فلأنها أرض حقيقة و انما تغيرت كفيته لاكتساب الحرارة و لا تخرج بذلك عن الحقيقة الأرضية و لا ترابها عن كونه ترابا، و لم يرد منع عن التيمم بها و لم يحك المنع عنه عن أحد إلا عن ابن الجنيد، و ذكر بعضهم فى توجيهه بأنه لذهابه الى تعيين التيمم بالتراب و عدم جوازه بغيره مع التمكن منه، و لكن قد عرفت صدق التراب أيضا على تراب الأرض السبخة، فهذا الوجه غير وجيه (و بالجملة) فلا- دليل على المنع، و اما عدم الجواز فيما علاها الملح- فلخروج الملح- كما تقدم- عن اسم الأرض.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٨٤

(و اما الكراهة) ففى المدارك انه لم يقف على اثر و ربما كان الوجه فيها احتمال خروجها عن حقيقة الأرض و خروجها من خلاف ابن الجنيد، و فى الحدائق: يمكن تأييد الوجه الأول- أى احتمال خروجها عن حقيقة الأرض- بما رواه فى الكافى و التهذيب عن محمد بن الحسين ان بعض أصحابنا كتب الى ابى الحسن الماضى عليه السلام يسئله عن الصلاة على الزجاج، قال فلما نفذ كتابى إليه تفكرت و قلت هو مما أنبتت الأرض و ما لى ان اسئله عنه، فكتب الى: لا تصل على الزجاج و ان حدثتكَ نفسك انه مما أنبتت الأرض- و لكنه من الملح و الرمل و هما ممسوخان قال بعض مشايخنا المحدثين يعنى حولت صورتها و لم يبقا على صرافتهما (انتهى كلام الحدائق).

و أنت ترى انه لا إيماء في هذا الخبر بالنسبة إلى السبخة لأنه متعرض للملح الذي لا كلام في خروجه عن مسمى الأرض، نعم يصح التأيد في الرمل - كما سيأتي - وربما يؤيد الكراهة بقوله تعالى وَ الَّذِي خُبَّتْ لَأَ يُخْرَجُ إِلَّا نَكِدًا، حيث ان الأرض السبخة لا تقبل الزرع فلا يصدق عنوان الطيب عليها، وقد تقدم ان معنى الطيب في آية التيمم غير معناه في هذه الآية و لكن التأيد من جهة إطلاق الخبث على السبخة، و لا بأس به بضميمة فتوى الأصحاب بالكراهة و تسالمهم عليها.

و اما الرمل فبناء على المختار من جواز التيمم بمطلق الأرض يجوز التيمم به اختيارا - كما تقدم - و اما الكراهة فلتسالم الأصحاب عليها مع التأيد بالخبر المتقدم بعد عدم العمل به في الحكم بعدم الجواز، و اما ما عن المدارك من تأيد الكراهة هنا بالخروج عن خلاف بعض العامة فضعيف لا يلتفت إليه، كيف و قد ورد ان الرشد في خلافهم.

(و اما كراهة التيمم بمهابط الأرض) فلدعوى الإجماع على كراهته في المحكى عن الخلاف و المعتبر و جامع المقاصد، و نسبها في محكى التذكرة إلى علمائنا و لا قريبتها إلى النجاسة و لما تقدم من تفسير الصعيد بالعوالى، و الطيب بما ينحدر عنه الماء، و اما التراب الذى يوطأ فلما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام انه لا وضوء من موطأ، بناء على كون المراد من الوضوء هو التيمم و ان المراد من الموطأ ما تطأ عليه برجلك و اما كراهة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٨٥

تراب الطريق فللخبر المتقدم إذ الطريق مما يوطأ بالرجل غالبا و لما روى عنه عليه السلام أيضا انه نهى ان يتيمم الرجل بتراب من تراب الطريق.

(قال فى الجواهر) و لا يبعد تفاوت مراتب الاستحباب و الكراهة شدة و ضعفا بتفاوت الأمكنة فى القرب و البعد عن احتمال النجاسة (انتهى) و هو كذلك.

(بقى أمور مما ذكره) من المكروهات و المستحبات لم يتعرض لها فى المتن لعدم الدليل عليها و لكن تعرض لها بعض الأصحاب كالشهيد (قده) فى الذكري (منها) استحباب السواك عند التيمم لبدليته عن الوضوء و الغسل حيث يستحب فيهما ذلك (و منها) استحباب التسمية فى أوله للبدلية أيضا و لعموم استحبابها عند البدئة بكل أمر ذى بال (و منها) تفريج الأصابع عند الضرب مستندا الى نص الأصحاب باستحبابه (و منها) ان لا يرفع اليد عن الممسوح حتى يكمل مسحه لما فى الرفع من الإخلال بكمال الموالاة و المبالغة فيها (و منها) كراهة تكرار المسح لما فيه من التشويه، و من ثم لم يستحب تجديد التيمم لصلاة واحدة - و ان حصل الفصل بينه و بينها، و لا - يخفى ان ما ذكره من الوجوه و ان لم تسلم عن المناقشة الا انه كاف فى إثبات الحكم لأجل التسامح.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٨٦

[فصل فى كيفية التيمم]

إشارة

فصل فى كيفية التيمم

[و يجب فيه أمور]

و يجب فيه أمور

[الأول ضرب باطن اليدين معا دفعة على الأرض]

(الأول) ضرب باطن اليدين معا دفعة على الأرض فلا يكفى الوضع بدون الضرب و لا الضرب بإحدهما و لا بهما على التعاقب و لا الضرب بظاهرهما حال الاختيار، نعم حال الاضطرار يكفى الوضع، و مع تعذر ضرب إحدهما يضعها و يضرب بالأخرى، و مع تعذر الباطن فيهما أو فى إحدهما ينتقل الى الظاهر فيهما أو فى إحدهما، و نجاسة الباطن لا تعد عذرا فلا ينتقل معها الى الظاهر.

فى هذا المتن أمور (الأول) لا إشكال فى اعتبار مماسة اليدين بالأرض إما بالضرب عليها أو الوضع و انه لا يكفى وضع التراب على الكفين على المشهور، بل ادعى عليه الإجماع للنصوص المستفيضة فى كفيته خلافا للمحكى عن النهاية من كفاية ذلك بل و الاكتفاء بما لو حصل ذلك- اى وقوع التراب على اليدين- بهبوب الرياح مثلا حملا للنصوص على الغالب، و لا يخفى ما فيه من البعد و حمل الظواهر على خلافها بلا شاهد مع مخالفته لظاهر الآية من قوله تعالى فَيَتِمُّوْا صَيِّدًا طَيِّبًا، إذ ظاهرها لزوم القصد الى الصعيد، و بالجملة فهذا الاحتمال ساقط.

(الثانى) اختلفت عبارات الأصحاب فى التعبير عن مماسة اليدين بالأرض، فالأكثر عبروا بالضرب، و عن الذكري ان معظم عبارات الأصحاب على ذكر الضرب، و عن كشف اللثام انه المشهور، و عن المصايح شهرة مقارنة للإجماع، و فى الشرائع و عن غيره التعبير بالوضع، و منشأ الاختلاف فى التعبير عن ذلك هو اختلاف الاخبار فقد ورد التعبير بالضرب فى اخبار متعددة تبلغ العشرة، و فى بعض الاخبار مما يقارب أربعا أو خمسا ورد بعنوان الوضع، فلا بد من الجمع بين الطائفتين لكى يعلم الحكم مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٨٧

فى المسألة (فنعول) قد يقال بكون النسبة بين الوضع و الضرب بالتباين و ان الوضع هو الإلصاق بلا دفع، و الضرب هو ذلك مع الدفع و الاعتماد، و عليه فالطائفتان متعارضتان بالتباين، و الحكم فيه هو التخيير (و لكنه مندفع) بمنع كون التعارض تباينيا أولا، و منع كون الحكم فى المقام هو التخيير تانيا.

(اما الأول) فلان الظاهر ان النسبة بين الوضع و الضرب، العموم المطلق بحسب الصدق و ان الوضع أعم من الضرب، فان الوضع و هو ما يعبر عنه بالفارسية (نهادن) أو (گذاشتن) عام مثل وضع الثوب فى الصندوق و وضع الحجر على الأرض شامل لما كان بالطرح و الدفع أو بغيرهما، و كذلك وضع اليد على الأرض يشمل ما يصدق عليه مسمى الضرب أيضا، فلا يشترط فى عنوان الوضع عدم صدق عنوان الضرب عليه حتى يكونا متباينين.

(و اما الثانى) أعنى منع كون الحكم فى المقام هو التخيير فلان التباين على تقدير تسليمه هنا جزئى لا كلى و ان النسبة بينهما العموم من وجه لصدق أقل مسمى الضرب مع الوضع إذا لم يرفع اليدين بسرعة، و انفكاك صدق الوضع عن الضرب فيما لم يكن فيه دفع أصلا، و انفكاك صدق الضرب عن الوضع فيما لو ضرب اليدين على الأرض ثم رفعهما بسرعة و حينئذ فالجمع بين الطائفتين باعتبار صدق العنوانين كليهما بان يضع اليدين مع صدق مسمى الضرب و ليس بين الطائفتين حينئذ تعارض و لا تدافع.

و لو سلم التعارض فأخبار الضرب أقوى ظهورا عن ظهور اخبار الوضع فى إرادة مطلق جعل اليد على الأرض و لو لم يصدق عليه ادنى مسمى الضرب، و لو سلم عدم إمكان الجمع الدلالى بينهما فالترجيح لاخبار الضرب و لا تصل النبوة إلى التخيير، و ذلك لوجه- منها- أكثرية أخبار الضرب- و منها- كون أخبار الضرب مطابقة للاحتياط إذ هو المتيقن من الكيفية المتلقاة من الشرع- و منها- و هو العمدة كون أخبار الضرب مما عمل به الأصحاب، و أخبار الوضع بمعنى اشتراط عدم صدق عنوان الضرب أو بمعنى عدم اشتراط صدقه مما اعرض عنه الأصحاب لاشرط المشهور أو الأكثر أو المعظم اعتبار عنوان الضرب و لعدم صراحة عبارة الشرائع فى ما ينافى المشهور، فإنه و ان عبر أولا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٨٨

بالوضع الا انه بعد ذلك يقول: و يجزیه فى الوضوء ضربة واحدة و لا بد فيما هو بدل الغسل من ضربتين و قيل فى الكل ضربتان و قيل ضربة واحدة و التفصيل أظهر (انتهى) فهذا شاهد على انه أراد من الوضع الذى ذكره فى صدر كلامه- الضرب (و بالجملة) فلا اعتماد على أخبار الوضع لو سلم التعارض التباينى و لزوم عدم صدق عنوان الضرب فى مفهوم الوضع، و وجه عدم الاعتماد هو عدم عمل الأصحاب باخبار الوضع بل و عدم القطع بوجود عامل بها، و عليه فيجب ضرب اليدين على الأرض لو تمكن منه، نعم فى حال الاضطراب لحصول الم شديد مثلا فى الضرب يكفى مطلق الوضع كما سيأتى إنشاء الله تعالى.

(الثالث) يعتبر ان يكون الضرب بباطن الكفين فلا- يكفى بظاهرهما مع الاختيار لتبادر الباطن من النصوص الواردة فى ضرب اليدين مثل قوله عليه السلام فى خبر ليث المرادى: تضرب بكفيك على الأرض، فإن الكف و ان كان شاملا للظاهر و الباطن، الا ان ضربهما على الأرض و المسح بهما على الوجه يتبادر منه ما هو المتعارف من ضرب الباطن و المسح به على الوجه، مضافا الى عدم خلاف بين الأصحاب فى ذلك.

(الرابع) يعتبر أيضا ان يكون الضرب بباطن اليدين معا فلا يكفى ضرب إحداهما، قال فى الجواهر: إجماعا محصلا و منقولا و نصوصا (انتهى) و هو كذلك، و هو مقتضى ظواهر النصوص و الفتاوى.

(الخامس) ان يكون الضرب بباطن الكفين دفعة لا على التعاقب، و قد صرح بذلك فى محكى جامع المقاصد و غيره، و فى الحدائق نسبة الى ظاهر الاخبار و كلام الأصحاب، ثم ذكر جملة من الأحاديث الدالة عليه، مثل ما فى صحيحة زرارة: ثم أهوى يديه فوضعهما على الصعيد، و حسنه الكاهلى: فضرب يديه على البساط، و فى صحيحة أخرى لزرارة:

فوضع الباقر عليه السلام كفيه فى الأرض، و فى موثقة له أيضا قال عليه السلام تضرب بكفيك على الأرض.

و فى المدارك: الواجب الثالث وضع اليدين معا على الأرض و قد أجمع الأصحاب على وجوبه و شرطيته فى التيمم، و احتمال فى الجواهر استفادة اعتبار الدفعة من عبارة المدارك هذه، و قال بل قد يستفاد من معقد إجماع المعية فى المدارك، و ان احتمال المناقشة فى استفادته، و قال و أمكن المناقشة فيه باحتمال ارادة عدم الاجتزاء بالواحدة،

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٨٩

كما انه (قد) ناقش فى أصل استفادة شرطية الدفعة من الاخبار، و قال بأن الدفعة و ان كانت منساقة من قوله اضرب بكفيك و نحوه، لكنه انسياق أظهيره لا شرطية، و الا فالصدق حاصل بالتعاقب (انتهى).

و يمكن ان يقال- كما قيل- بأنه لو سلم قصور كل واحدة من الروايات عن الدلالة على اعتبار معية اليدين فى الضرب على الصعيد لكن الإنصاف ان منع كل واحدة منها عن الإشعار مكابرة، و بعد انضمام بعضها الى بعض يبلغ المجموع حد الدلالة، مضافا الى تأييده بما ورد من ان التيمم ضربتان: ضربة للوجه و ضربة للكفين، بناء على انسباق الدفعة منه لا- بيان الضربة و الضربتين فقط، مع كون العمل بالدفعة موافقا للاحتياط لو كان المورد مجرى قاعدة الاحتياط لا البراءة.

(السادس) لو تعذر ضرب اليدين على الصعيد أو ضرب أحدهما مع التمكن من وضعهما يضعهما أو يضع إحداهما على الصعيد ويضرب بالأخرى، وذلك لأن الضرب - كما عرفت - هو الوضع مع الدفع والقوة فهو مركب من الوضع والدفع، ومع تعذره بتعذر الدفع لا يسقط الوضع لقاعدة الميسور.

(لا يقال) عند تعذر الجزء إذا كان الضرب عبارة عن الوضع والدفع، أو الشرط إذا كان هو الوضع المشروط بالدفع يسقط الوضع أيضا لقاعدة انتفاء المركب بانتفاء جزئه وانعدام المشروط بانعدام شرطه.

(لأنه يقال) هذا لو لا قاعدة الميسور، والافالمحكم هي تلك القاعدة، لحكومتها على ما تقتضيه قاعدة المركب والمشروط، وربما يقال ان مقتضى إطلاق الوضع هو كفايته على سبيل الإطلاق ولو لم يكن فيه دفع يصير به مصداق الضرب لكنه قيد باخبار الضرب، والمتيقن من تقييده هو صورة الاختيار، ومع عدم التمكن يبقى إطلاق الوضع على حاله، فلا ينتقل الى ضرب ظاهر الكفين مع التمكن من وضع باطنهما، وفيه منع.

والاولى التمسك بقاعدة الميسور، فان وضع الباطن يعد ميسورا لضربه مع تعذره دون ضرب الظاهر، فإنه لا يعد ميسورا له الا بعد تعذر وضع الباطن أيضا كما لا يخفى على

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٩٠

الذهن السليم، مضافا الى كون عمل الأصحاب وفتاويهم عليه، وهو شاهد على تحقق موضوع قاعدة الميسور حسبما عرفت مرارا في هذا الشرح، والله الهادي.

(السابع) لو تعذر وضع الباطن أيضا في اليدين أو في إحداهما ينتقل الى الظاهر فيما تعذر، كما هو المصرح به في المحكى عن الذكرى وإرشاد الجعفرية وجامع المقاصد والمقاصد العلية، واستدلوا له أيضا بإطلاق الآية وغيرها من الأدلة الدالة على اعتبار ضرب الكفين، حيث ان إطلاقهما يقتضى الإجزاء بالظاهر مع عدم نصوصية الاخبار والفتاوى في وجوبه بالباطن، ودعوى تبادل الباطن ضعيفة لكون التبادر مقصورا على حال الاختيار (و لكن لا يخفى ما فيه) لإمكان ان يقال بانصراف المسح في الآية المباركة إلى المتعارف منه وهو المسح بالباطن مثل مسح الرأس بالكف ونحوه فيكون الضرب أيضا تابعا للمسح فان إله المسح هي موضع الضرب قطعاً، فمع عدم التمكن يبقى غيره - اعنى الضرب بالظاهر بلا دليل، فالأولى - كما تقدم - التمسك بقاعدة الميسور، وان كان صدق موضوع الميسور هنا لا يخلو من خفاء، ولكنه بضميمة عمل الأصحاب لا غبار في إحراز موضوعه كما تقدم مرارا، والحمد لله.

(الثامن) لو كان الباطن نجسا ولم يمكن تطهيره، ففي كون نجاسته موجبة للانتقال الى ضرب الظاهر والمسح به تفصيل يحتاج الى بيان صور المسألة.

(فالصورة الاولى) ان تكون النجاسة مستوعبة لتمام الباطن مع عدم كونها مانعة من وصول البشرة إلى الأرض وعدم كونها مسرية الى ما يتيمم به ولا الى الممسوح وقد ادعى نفى الخلاف في هذه الصورة في وجوب الضرب بالباطن وانه لا ينتقل الى الظاهر لعدم دليل على اشتراط الطهارة في الماسح والممسوح مع عدم التمكن منها، وان اشترطت مع التمكن منها.

(الثانية) ان تكون النجاسة مستوعبة مع كونها مانعة لوصول البشرة الى ما يتيمم به وعدم كونها مسرية، وقد اختلف في حكمها، فالمحكى عن جامع المقاصد والروض وفي المدارك والجواهر هو وجوب الضرب بالباطن، وعن الذكرى والروض الانتقال الى

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٩١

الظاهر (و استدلل للأول) بالأصل - أى أصالة عدم اشتراط المباشرة وعدم الحيلولة في الماسح أو الممسوح ولا اشتراط الطهارة

فيهما الا فيما ثبت اعتبارهما و هو حال الاختيار، و بما دل على وجوب المسح على الجبيرة في الطهارة المائية و الترابية و تنزيل الحائل مع تعذر الإزالة منزلة البشرة، و الفرق بين الأعضاء الممسوحة و بين الماسح تحكم (و استدل للثاني) بمساواة أعضاء التيمم لأعضاء الوضوء و الغسل فكما يشترط طهارة الأعضاء هناك كذلك هي هنا لعموم البدلية و المنزلة، بمعنى ان عموم بدلية التيمم عن الوضوء و الغسل و كونه بمنزلة يدلان على مساواته لهما في جميع الاحكام الا ما خرج بالدليل (و لا يخفى ما فيه) للمنع عن استفادة مثل هذه الأمور من دليل بدلية التيمم، و ربما يجاب عن الدليل المذكور بان اشتراط الطهارة في أعضاء الطهارة المائية انما هو لوضوء الماء عن الانفعال فلا يسرى الحكم الى الصعيد، حيث ان المفروض عدم سراية النجاسة من الكفين اليه، و يندفع بان اشتراط الطهارة هناك ليس لأجل ذلك، فإنه يجب طهارة الأعضاء و لو كان الوضوء أو الغسل بالماء المعتصم كالجاري و الكر، (و كيف كان) فالأقوى في هذه الصورة أيضا عدم الانتقال الى الظاهر و وجوب الضرب بالباطن و المسح به، و ان كان الاحتياط بالجمع بينه و بين الضرب بالظاهر و المسح به مما لا ينبغي تركه فيتيمم مرتين مرة بضرب الباطن و المسح به و اخرى بضرب الظاهر كذلك.

ثم لو قلنا بالانتقال الى الظاهر في هذا الفرض فلو فرض نجاسة الظاهر أيضا بالنجاسة المستوعبة الحائلة فهل يتعين الضرب بالباطن حينئذ لكون الظاهر مثله، أو يجرى عليه حكم الأقطع فيتيمم بمسح جبهته على الصعيد أو يتولى تيممه غيره، أو يكون بحكم فاقد الطهورين، وجوه أضعفها الأخير، و أقواها الأول كما اختاره في الروضة، و طريق الاحتياط واضح.

(الصورة الثالثة) ان لا تكون النجاسة مستوعبة، و لا إشكال في وجوب الضرب بالباطن و المسح به في هذه الصورة إذا لم تكن حائلة و لا مسرية، و كذا لو كانت حائلة لو قلنا في المستوعبة بعدم الانتقال الى الظاهر فان عدم الانتقال هنا اولي، و اما لو قلنا هناك بالانتقال الى الظاهر فهل ينتقل اليه مع عدم الاستيعاب أيضا، و جهان، من اعتبار كون

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٩٢

الماسح بجميع اجزائه طاهرا خاليا عن الحاجب، و من صدق الضرب بالباطن و المسح به سيما إذا كان الحائل في قليل من الباطن، و لقاعدة الميسور، و لعل هذا هو الأقرب، هذا كله في حكم هذه الصور مع عدم تعدى النجاسة.

(الصورة الرابعة) ان تكون النجاسة متعدية، فإن أمكن تجفيفها فلا اشكال، و الا ففي صورة لزوم تعدى النجاسة الى ما يتيمم به فالأوجه الانتقال الى الظاهر مع خلوه عن النجاسة المتعدية كذلك، و مع كون الظاهر أيضا نجسا بالنجاسة المتعدية كالباطن يكون حكمه كالأقطع فيمسح جبهته على التراب كما صرح به غير واحد من الأصحاب كالمحكى عن جامع المقاصد و الروض و الروضة و الذكري لاستلزام الضرب حينئذ نجاسة التيمم به الذي تقدم اشتراط طهارته.

(لا يقال) ان المتبادر مما يدل على اشتراط طهارة ما يتيمم به هو طهارته عند ارادة التيمم، فلا يعم النجاسة الحاصلة من استعماله في التيمم، نظير النجاسة الحاصلة بملاقاة النجس عند استعمال الماء في الطهارة عن الخبث.

(لانه يقال) قياس التيمم به على الماء المستعمل في إزالة الخبث فاسد. بل المستظهر من الدليل و مناسبة الحكم و الموضوع هو اعتبار الطهارة فيما يستعمل في رفع الحدث مطلقا و خلوه عن النجاسة و لو كانت حاصلة من نفس الاستعمال، سواء في ذلك الماء أو الصعيد و ذلك بخلاف المزيل للخبث فان اشتراط عدم تنجسه بالاستعمال موجب لحصر المطهر في الماء المعتصم مع قيام الضرورة على خلافه. هذا مع استلزام الضرب لتعدى النجاسة إلى الصعيد.

و اما لو استلزم التعدى إلى الممسوح لا الى الصعيد فإن أمكن الضرب و المسح بالظاهر من غير لزوم التعدى و جب، و ان كانت النجاسة المتعدية في الظاهر و الباطن كليهما فعن جامع المقاصد و الروض اجراء حكم فاقد الطهورين عليه، و ضعفه في الجواهر بعدم الفرق بين التعدى و عدمه بالنسبة إلى التيمم، حيث انه ان كان التيمم مع نجاسة اليد الماسحة صحيحا يكون مع تنجس

الممسوح بمسح اليد النجسة عليه صحيحا أيضا، فالفرق بين نجاسة الماسح و بين نجاسة الممسوح تحكم (و مما ذكرنا ظهر) حكم ما إذا كانت النجاسة على

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٩٣

الأعضاء الممسوحة من الجبهة و ظاهر اليدين بجميع صوره من كونها مستوعبة أو غير مستوعبة و حائله أو غير حائله و متعدية أو غير متعدية فإنه يجىء فيه جميع ما ذكر فى صور نجاسة الماسح حرفا بحرف.

[الثانى مسح الجبهة بتمامها و الجبينين بهما]

الثانى مسح الجبهة بتمامها و الجبينين بهما من قصاص الشعر الى طرف الأنف الأعلى و الى الحاجبين، و الأحوط مسحهما أيضا و يعتبر كون المسح بمجموع الكفين على المجموع فلا يكفى المسح ببعض كل من اليدين و لا مسح بعض الجبهة و الجبينين نعم يجزى التوزيع فلا يجب المسح بكل من اليدين على تمام اجزاء الممسوح.

فى هذا المتن أمران (الأول) فى تعيين الممسوح من الوجه فى التيمم، ففيه خلافان (أحدهما) فى انه هل يجب مسح جميع الوجه أو بعضه- و ثانيهما- فى تعيين ذلك البعض على تقدير القول بالتبعض.

(اما الأول) فالمعروف المشهور بين الأصحاب قديما و حديثا هو مسح البعض لا الوجه كله، و المحكى عن والد الصدوق و جوب مسحه جميعا تعيينا، و عن المعبر هو التخيير بين مسح الوجه و مسح الجبهة، و الأول هو الأليق، و ذلك للاية المباركة فامسحوا بوجوهكم، المعبر فيها بكلمة الباء الدالة على التبعض على ما فسره به الامام عليه السلام فى صحيحة زرارة المتقدمة التى فيها: قال عليه السلام ثم قال تعالى فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ، فلما ان وضع الوضوء عن لمن لم يجد الماء اثبت بعض الغسل مسحا لانه قال بوجوهكم (إلخ) و لعل المراد بقوله عليه السلام اثبت بعض الغسل مسحا انه تعالى اثبت المسح فى بعض ما يجب غسله من الوجه، و هذا لعله صريح فى التبعض.

و للأخبار الكثيرة المعبر فيها بلفظ الجبين مفردا تارة و مثنى اخرى، و بلفظ الجبهة ثالثة كما يجىء، و مقتضى الجمع بينها و بين ما عبر فيه بلفظ الوجه هو حمل الوجه على التبعض، و للإجماع المحصل - كما فى الجواهر و المحكى عن غير واحد من الكتب، فلا- يقدح فيه نسبة الخلاف الى على بن بابويه لسبق الإجماع عليه و انعقاده بعده- مع ما فى نسبة الخلاف إليه، فإن المعبر به فى العبارة المحكية عنه فى رسالته

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٩٤

هو لفظ الوجه، الظاهر بإطلاقه لجميعه، و لعل ذلك لكون عاداته (قده) كغيره من قدماء المحدثين هو التعبير فى الفتوى بعين ما ورد فى الاخبار، و قد عرفت- كما سيأتى أيضا- ورود التعبير فى الاخبار بكلمة الوجه، فيجىء فيه ما لا بد من الجمع فى الاخبار من حمل الوجه الوارد فيها على بعضه، و عليه فلا يحصل العلم بمخالفته (قده) مع الأصحاب، مضافا الى تصريح ولده الصدوق (قده) بكفاية مسح البعض، بل ظاهر المحكى عن أماليه انه المفروغ منه من دين الإمامية، و لو كان والده مخالفا لذكر خلافه، فهذا شاهد قوى على عدم ثبوت نسبة الخلاف اليه.

(و مما ذكرنا يظهر) ضعف ما حكى عن المعبر من التخيير بين البعض و بين الجميع لمخالفته للإجماع المذكور و الآية الكريمة و ما يستفاد من الجمع بين الاخبار- كما سيأتى- فلا- محيص عن القول المشهور و هو وجوب مسح بعض الوجه، هذا تمام الكلام فى الخلاف الأول.

(و اما الثانى) و هو الخلاف فى تعيين البعض الذى يجب مسحه فيه أقوال، فالمشهور هو وجوب مسح الجبهة، بل وجوب مسحها هو المتيقن الذى لا خلاف فيه، بل عن مصايح السيد (قده) انه من ضروريات الدين، و انما الخلاف فى الاقتصار عليه أو وجوب الزائد عنه، و المحكى عن جماعة كثيرة كجامع المقاصد و المسالك و المدارك و شرح المفاتيح هو وجوب الجبهة و الجبينين، و عن الصدوق و الشيخ و الشهيد فى الذكرى هو مسح الحاجبين أيضا مع الجبهة و الجبينين، و اما مسح الجبينين من دون مسح الجبهة فلم يذهب إليه أحد.

و منشأ الخلاف فى ذلك هو الاختلاف فى الاخبار، إذ هى على طوائف (فمنها) ما وقع التعبير فيها بلفظ الوجه، و هى كثيرة كصحيح أبى أيوب الخزاز عن الصادق عليه السّلام قال سئلته عن التيمم، فقال ان عمار بن ياسر أصابته جنابة فتمعك كما تتمعك الدابة فقال له رسول الله صلى الله عليه و آله يا عمار تمعكت كما تتمعك الدابة، فقلت له عليه السّلام كيف التيمم، فوضع يده على الأرض ثم رفعها فمسح وجهه ثم مسح فوق الكف قليلا.

و صحيح داود بن نعمان عنه عليه السّلام مثله، و صحيح زرارة عن الباقر عليه السّلام أيضا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٩٥

مثله، و حسن الكاهلى قال سئلته عن التيمم، فضرب يديه على البساط فمسح بهما بوجهه ثم مسح كفيه إحداهما على ظهر الأخرى.

و خبر زرارة عن الباقر عليه السّلام فى التيمم، قال عليه السّلام تضرب بكفيك الأرض ثم تنفضهما و تمسح وجهك و يديك، و صحيح الكندى عن الرضا عليه السّلام، قال: التيمم ضربة للوجه و ضربة للكفين، و صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال سئلته عن التيمم، فقال مرتين، مرتين للوجه و اليدين و صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام، قال قلت كيف التيمم، قال هو ضرب واحد للوضوء و الغسل من الجنابة، تضرب بيديك مرتين ثم تنفضهما نفضة للوجه و مرة لليدين، و خبر ليث المرادى عن الصادق عليه السّلام فى التيمم، قال تضرب بكيفك على الأرض مرتين ثم تنفضهما و تمسح بهما وجهك و ذراعك.

و موثق سماعه قال سئلته كيف التيمم، فوضع يده على الأرض فمسح بها وجهه و ذراعيه الى المرفقين، و صحيح محمد بن مسلم قال سئلت الصادق عليه السّلام عن التيمم، فضرب بكفيه الأرض ثم مسح بهما وجهه ثم ضرب بشماله الأرض فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع (الحديث) و ما فى الفقه الرضوى: تضرب بيديك الأرض ضربة واحدة تمسح بهما وجهك (إلخ).

(و منها) ما عبر فيها بلفظ الجبين مفردا كصحيح زرارة عن الباقر عليه السّلام، قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله لعمار فى سفر له يا عمار بلغنا أنك أجنب فكيف صنعت، قال تمرغت يا رسول الله فى التراب، قال فقال له كذلك يتمرغ الحمار، أ فلا صنعت كذا، ثم أهوى بيديه الأرض فوضعهما على الصعيد ثم مسح جبينه بأصابعه، و كفيه إحداهما بالأخرى (و خبر عمر و بن ابى المقدام) عن الصادق عليه السّلام انه وصف التيمم فضرب بيديه على الأرض ثم رفعهما فنفضهما ثم مسح على جبينه و كفيه مرة واحدة، و موثق زرارة المروى عن الكافى و موضع من التهذيب قال سئلت أبا جعفر عن التيمم، فضرب بيديه على الأرض ثم رفعهما فنفضهما ثم مسح بها جبينه و كفيه مرة واحدة.

و هذه الروايات الثلاث عبر فيها بلفظ الجبين مفردا على ما شهد به صاحب

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٩٦

الحدائق - و ان كانت النسخ التى ذكرت الروايات فيها مختلفة، لكنها لا يؤمن عليها من الخطأ.

(و منها) ما عبر فيها بلفظ الجبين مثنى - كما نقله ابن إدريس فى آخر السرائر عن عبد الله بن بكير عن زرارة عن ابى جعفر عليه السّلام حاكيا عن رسول الله صلى الله عليه و آله فى قضية عمار:

فضرب بيديه على الأرض ثم ضرب إحداهما على الأخرى ثم مسح بجبينيه ثم مسح كفيه كل واحدة على ظهر الأخرى. (و منها) ما عبر فيها بلفظ الجبهة مثل ما تقدم من موثق زرارة المروى عن الكافي و موضع من التهذيب و بلفظ الجبين مفردا، حيث انه روى في موضع آخر من التهذيب بطريق آخر و عبر فيه بلفظ الجبهة، و قال ثم مسح جبهته، و ما في الفقه الرضوى في صفه التيمم: تضرب بيدك الأرض ضربه واحدة تمسح بهما وجهك موضع السجود من مقام الشعر الى طرف الأنف الأعلى.

هذه جملة من الاخبار التي ظفرنا بها في المقام، و هي - كما ترى - مختلفة لا بد من الجمع بينها، فنقول: أحسن المحامل فيها ان يقال لا معارضة بين الطائفة الاولى المعبر فيها بلفظ الوجه و بين الطوائف الأخر بعد إمكان منع ظهور الوجه في جميع الوجه أولا و إمكان رفع اليد عن الظهور - لو سلم كونها ظاهرة في الجميع ثانيا و ذلك بقريته الطوائف الأخر، إذ الجبهة و الجبين من الوجه كما هو ظاهر، و اما طريق الجمع بين الطوائف الباقية فالتى عبر فيها بالجبين مفردا يحمل على ما عبر فيها بصيغه التشبيه، فيحمل الأول على الجنس و الثانى على تعيين مقداره لكون الثانى أخص.

إنما الكلام في وجه الجمع بين الجبين و الجبهة، و الذى ظهر لى من مراجعة كتب الفقه و اللغة ان كلا من الجبين و الجبهة يطلق تارة و يراد به المعنى المقابل للآخر، فالجبين هو ناحية الجبهة و ما تنتهى الجبهة إليه من طرفها، و الجبهة هي موضع السجود الواقع بين الجبينين و هي من طرف طول الوجه من قصاص الشعر الى الطرف الأعلى من الأنف بمعنى الواقع في أعلى الأنف من الوجه - اعنى العرينين - لا الاعلى باعتبار التواء، و من طرف عرض الوجه محدودة بما ينتهى إليه كل من الحاجبين من الداخل، و الجبين

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٩٧

من طرف طول الوجه من قصاص الشعر الى ان ينتهى إلى الحاجب و ليس الحاجب منه، و من طرف عرض الوجه من الجبهة الى أن ينتهى إلى الصدغ، و الصدغ من الطرف الخارج من الحاجب الى ان ينتهى الى الاذن، هذا إطلاق كل ما الجبهة و الجبين في مقابل الآخر، و قد يطلق كل منهما و يراد به المعنى الأعم من معناه المتقدم، و ذلك إذا ذكر كل منهما مفردا عن الآخر فيستعمل كل منهما فيما يعم المعنى الخاص بالآخر، قال في مصباح الفقيه: بل قد يقال ان المتبادر عرفا من إطلاق الجبهة و كذا الجبين مفردا - كما في بعض الاخبار - هو المعنى الأعم، الا ترى ان المتبادر من مثل قوله إذا مات المؤمن عرق منه الجبين ارادة السطح المشتمل على الجبهة و الجبين (انتهى).

و على هذا فما عبر فيه بلفظ الجبين يراد منه السطح المشتمل على الجبهة الجبينين، و ما عبر فيه بلفظ الجبهة أيضا كذلك و يرتفع الاختلاف و يجب مسح الجبهة و الجبينين معا، و لعل هذا أيضا هو مراد المشهور الذين عبروا بلفظ الجبهة، و مع قطع النظر عن ذلك فليس للقول بمسح خصوص الجبهة بالمعنى الخاص دليل، لان ما عبر فيه بلفظ الجبهة - كما عرفت - هو ما في الفقه الرضوى المعبر فيه بموضع السجود و ما في موثق زرارة على احد طريقى التهذيب، و شىء منهما لا يصلح للاستناد اليه، اما الفقه الرضوى فلعدم اعتباره الا فيما علم إسناده الى الامام و عمل به الأصحاب، و لو فرض اعتباره فلا بد من الجمع بينه و بين ما دل على وجوب مسح الجبينين، لانه نص في وجوب مسح الجبهة و ظاهر في عدم اعتبار غيره من باب السكوت في مقام البيان، و ما دل على وجوب مسح الجبين نص في وجوب مسحه و ظاهر في عدم وجوب مسح غيره، فيدفع ظاهر كل منهما بنص الآخر و تصير النتيجة وجوب مسح الجميع.

و اما موثق زرارة فلأنه لم يثبت كونه خيرا مغايرا مع المروى في الكافي و موضع آخر من التهذيب، بل الظاهر انه متحد معه فيكون المتعين هو الأخذ بما في الكافي

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٩٨

لكونه أضبط خصوصا في المقام لموافقته مع ما في موضع آخر من التهذيب، و لو سلم كونهما متغايرين فالوجه هو الجمع بينهما بما عرفت من الأخذ بكل منهما في كل ما هو نص فيه، فتكون النتيجة: وجوب المسح على الجبين و الجبهة معا اعنى السطح المشتمل على الجبين و الجبهة و مجموعهما ما بين منتهى الطرف الخارج من الحاجب المتصل بالصدغ الى منتهى الطرف الخارج الأخر عرضا و من قصاص الشعر الى الطرف الأعلى من الأنف طولا.

و اما وجوب مسح الحاجبين فقد حكى القول به عن الصدوق في الفقيه، قال (قده) و إذا تيمم الرجل للوضوء ضرب يديه على الأرض مرة واحدة ثم نفضهما و مسح بهما حينيه و حاجبيه، و نفى عنه البأس في الذكرى، و اختاره في محكى جامع المقاصد و استظهر عن المنتهى انه من المسلمات، حيث يقول- بعد ان فرغ من البحث عن مسح الوجه:

فروع، ثالثها لا يجب ما تحت شعر الحاجبين، بل ظاهره كالماء، و عن شرح المفاتيح أيضا، حيث يقول بعد ان حكى عن الأمالي انه قال: مضى على مسح الجبين و ظهر الكفين مشايخنا، و أظنه قال و الحاجبين لكنه سقط من نسختي (انتهى) و استدل له بما نقل عن الصدوق من ان به رواية، و من عدم انفكاكه عن مسح الجبهة و الجبين غالبا، و موافقته للاحتياط اللازم مراعاته في المقام.

(لكن الأقوى) عدم وجوبه لعدم ثبوت رواية تدل عليه، و عدم انفكاك مسحه عن مسح الجبهة و الجبين لا يوجب مسحه في مقابل مسحهما مستقلا، نعم يصح التمسك به لوجوب مسحه مقدمة، و ليس المقام من موارد الاحتياط اللازم، و انما المرجع فيه هو البراءة لدوران الأمر بين الأقل و الأكثر- لو لا الشك في المحصل- لكن الاحتياط حسن لا ينبغي تركه.

(الأمر الثاني) يعتبر كون المسح بمجموع الكفين على المجموع من الجبهة و الجبين، و المتصور في هذا المقام أمور (الأول) ان يمسح بعض الممسوح و لو بتمام الماسح بان يمرّ على بعض الجبهة و الجبين باطن كفيه و لو تمامه.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٢٩٩

(الثاني) ان يقع مسح تمام الممسوح ببعض الكفين بان يمرّ بعض الكفين على تمام الجبهة و الجبين.

(الثالث) ان يقع مسح تمام المسح بكل جزء من اجزاء باطن الكفين بان يمرّ كل جزء منه على تمام اجزاء الممسوح.

(الرابع) ان يقع مسح تمام الممسوح بتمام الكفين على سبيل التوزيع بان يمرّ تمام باطن الكفين على الممسوح و لو لم يمر كل جزء منه على تمام الممسوح، و المعتبر هو الأخير، فلا يكفي الأول و الثاني كما لا يحتاج الى الثالث.

اما عدم كفاية الأول أعنى مسح بعض الجبهة و الجبين و لو بتمام باطن الكفين فهو صريح جملة من الأصحاب و ظاهر آخرين، حيث صرحوا بوجوب استيعاب الأعضاء الممسوحة بالمسح، بل عن الروض دعوى الإجماع عليه، و عن الرياض دعواه في الكفين و يتم في الجبهة و الجبين بعدم القول بالفصل، و يدل عليه مضافا الى الإجماع المذكور انسباق ذلك الى الذهن من الأدلة، فإن المتبادر من الأمر بالمسح على الجبهة و الكفين ارادة استيعابهما إذ لم يوجد هناك ما يكون قرينة على ارادة البعض فحال الممسوح هنا- أعنى الجبهة و الجبين- حال الوجه في باب الوضوء، حيث يجب غسل جميعه هناك لعدم دخول الباء على الوجه حتى يكون قرينة على ارادة البعض.

و اما عدم كفاية الثاني- أعنى مسح تمام الممسوح ببعض الكفين فيدل عليه أولا انسباق ارادة المسح بما أريد ضربه على الصعيد من مثل قوله عليه السلام تضرب بكفيك الأرض و تمسح بهما وجهك و يديك.

و ثانيا اقتضاء المناسبة اعتبار المسح بما اعتبر مباشرته الأرض عند الضرب، حيث ان الظاهر ان اعتبار وضع اليد على الأرض و ضربها عليها لمكان وقوع المسح بها لتصحيح علاقته مسح الجبهة و اليدين من الصعيد و كون الضرب عليها واسطة لإيصال مسح الوجه بالصعيد و ذلك يقتضى إمرار جميع الماسح على ما يجب مسحه.

(و ثالثاً) صحيحة زرارة المتقدمة، ففيها التصريح بأنه مسح جبينه بأصابعه بعد

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٠٠

حمل الأصابع على ما يشمل تمام الكف لضرورة لزوم كون المسح بالكف و عدم كفاية المسح بالأصابع فقط. و اما عدم لزوم الثالث - أعنى إمرار كل جزء من الكفين على كل جزء من الجبهة و الجبين - فلاذن المعتبر فى الاستيعاب هو الصدق العرفى و لا- يتوقف على المبالغة و التحليل، بل يحصل ذلك بمسح الجميع على الجميع مرة كما وقع التصريح بوقوع المسح مرة فى بعض الاخبار، و من المعلوم عدم مرور جميع اجزاء الماسح بنحو العام الاستيعابى على جميع اجزاء الممسوح بالمسح مرة بل و لو مرارا، فان تحققة بذلك متعسر لو لم يكن متعذرا و لعل من المقطوع عدم الحاجة الى ذلك، فإذا بطل الاحتمالات الثلاثة يتعين الأخير، و هو مسح مجموع الماسح على مجموع الممسوح على نحو التوزيع بمعنى كفاية توزيع اجزاء الماسح على الممسوح.

[الثالث مسح تمام ظاهر الكف اليمنى بباطن اليسرى]

الثالث مسح تمام ظاهر الكف اليمنى بباطن اليسرى ثم مسح تمام ظاهر اليسرى بباطن اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع و يجب من باب المقدمة إدخال شىء من الأطراف، و ليس ما بين الأصابع من الظاهر فلا يجب مسحها إذ المراد به ما يماسه ظاهر بشرة الماسح، بل الظاهر عدم اعتبار التعميق و التدقيق فيه بل المناط صدق مسح التمام عرفا.

لا- إشكال فى وجوب مسح كل من اليدين فى الجملة، و وجوب مسحهما كذلك ثابت بالكتاب و السنة بل بالضرورة من المذهب بل الدين، و انما الاختلاف فى تحديد الممسوح، و المشهور بين الأصحاب هو وجوب مسح ظهر الكفين من الزندان إلى أطراف الأصابع، و عن والد الصدوق وجوبه من المرفقين إلى أطراف الأصابع، و حكى ابن إدريس عن بعض الأصحاب وجوب مسح ما بين أصول الأصابع إلى أطرافها، و عن المعتبر التخيير بين المسح على ظاهر الكفين و المسح على الذراع.

و يدل على قول المشهور بعد حكاية دعوى الإجماع عن غير واحد، بل عن الصدوق انه من دين الإمامية، جملة من الاخبار الدالة على وجوب مسح الكف، الظاهر فى تمامها، و الكف عبارة عن ما بين الزند الى رؤس الأصابع، بل فى بعض الاخبار نفى مسح الذراع، ففى صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام: ثم مسح وجهه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٠١

و كفيه و لم يمسح الذراعين بشىء، و هى - كما ترى - نص فى نفى مسح الذراعين، و حيث ان عمل المشهور منطبق على هذا الحديث و تكون الاخبار المعارضة له معرضا عنها فهى موهونة لا اعتبار لها و لا تصلح للمعارضة و لا تصل النوبة إلى علاج المعارضة، فالمتعين هو العمل على قول المشهور، و لا يعبأ بما حكى من خلافهم - لو ثبت - بل الانصاف عدم ثبوته، اما ما حكى عن على بن بابويه فلعدم ثبوت خلافه فى هذا المقام كما لم يثبت خلافه فى الوجه حسبما تقدم، و اما ما حكاه ابن إدريس عن بعض الأصحاب فلعدم معلومية قائله، و ما يدل عليه من الاخبار موهون بما عرفت من الاعراض، و اما ما حكى عن المعتبر فهو بظاهره مخالف مع الإجماع، الا ان يريد استحباب المسح الى الذراع لا التخيير بين الأقل و الأكثر لكى يكون المسح على الذراع فردا من الواجب المخير، لكن الالتزام باستحبابه أيضا لا يخلو عن الاشكال لعدم التعرض لاستحبابه فى شىء من العبارات و قيام السيرة المستمرة على ترك مسحه، فالقول باستحبابه مشكل جدا، هذا تمام الكلام فى تعيين الممسوح من الكفين، و يجب من باب المقدمة إدخال شىء من طرفيه فى المسح لتحصيل القطع بحصول مسح ما يجب مسحه.

و يجب استيعاب مسح ظاهر الكفين بما يصدق عليه انه من الظاهر، و المراد من الظاهر ما يماسه ظاهر بشره الماسح عند المرور عليه، فليس ما بين الأصابع منه، إذ لا يماسه ظاهر بشره الماسح عند المس. و هل يجب التعميق و التدقيق في المسح أو يكفي ما يصدق عليه مسح تمام ظاهر الممسوح عرفا، وجهان، صريح المتن هو الأخير، و حكي عن مجمع البرهان أيضا، حيث يقول بالاكْتفاء بمسح ظهر الكف مرة واحدة مع عدم التهاون في الاستيعاب و ان لم يستوعب الجميع بحيث يبقى ما بين الأصابع حتى ما بين السبابة و الإبهام.

و يستدل له بصدق الاستيعاب عرفا بترك مسح ما بين الأصابع و كذا مسح الخلل و الفرج الحادثه في ظهر الكف بواسطة انقباض الجلد، و لظهور التيممات البيانية في عدم التدقيق، و للاجتزاء بالمسح مرة واحدة مع عدم حصول التدقيق بالمره قطعا، هذا،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٠٢

و لكن لا- يخلو عن التأمل كما اعترف به في الجواهر، و ذلك لقيام الإجماع على اعتبار استيعاب ظهر الكف، و مقتضاه لزوم تحققه حقيقة، و لا- عبره بصدقه عرفا بعد ما كان من باب مسامحة العرف في تطبيق المفهوم المبين على بعض المصاديق لا المسامحة في تعيين المفهوم من اللفظ، و مما ذكرنا من الإجماع على وجوب الاستيعاب الحقيقي يظهر الجواب عما يظهر من التيممات البيانية، و عن الاجتزاء بالمسح مرة، فإن التيممات البيانية أفعال لا ظهور لها في ترك الاستيعاب، مع انه لو سلم ظهورها فهي معارضة بالإجماع، و لا بد من تقيدها بما لم يكن منافيا مع الاستيعاب المعتبر بالإجماع. و جواز المسح بالمره الواحدة أيضا مقيد بما إذا تم بها الاستيعاب، فالأقوى لزوم التعميق و التدقيق ليحصل المسح على جميع اجزاء ظاهر الكف حقيقة- و لو بتكرار المسح- و الظاهر لزوم مسح ما بين السبابة و الإبهام، حيث انه أشبه بكونه من الظاهر و أقرب إليه من الباطن كما هو المحكى عن ظاهر الخلاف و المعتبر و المنتهى.

[و اما شرائطه فهي أيضا أمور]

إشارة

و اما شرائطه فهي أيضا أمور

[الأول النية]

الأول النية مقارنة لضرب اليدين على الوجه الذي مر في الموضوع.

التيمم من العبادات التي أنيطت صحتها بالنية على ما هي عليه معنى التعبدى بالمعنى الأخص، و قد ادعى في الجواهر الإجماع على اعتبارها فيه، و قال إجماعا محصلا و منقولا مستفيضا ان لم يكن متواترا منا و من جميع علماء الإسلام الا من شذ (انتهى) بل المثبت لتعبدية أكثر العبادات هو الإجماع، و ان استدلل لها بايات أيضا مثل قوله تعالى وَ مَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ (الآية) و غيرها، الا ان شيئا منها لا تدل على تعبدية ما يراد إثبات تعبديته بها- كما حررناه في مبحث التعبدية و التوصلية من الأصول بما لا مزيد عليه (و كيف كان) فلا إشكال في كون التيمم من العبادات فيعتبر فيه النية، و يعتبر مقارنة نيته مع أول أفعاله

بناء على الاخطار لثلا يقع بعض اجزائه بلا نية، وهذا أيضا مما لا اشكال فيه.

انما الكلام فى تعيين أول أفعاله فإنه وقع فيه الخلاف من جهة الخلاف فى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٠٣

كون ضرب اليدين على الصعيد من اجزائه بعد الاتفاق على وجوبه، فالمشهور انه من اجزائه، و عن النهاية و الجامع و المفاتيح انه من فروضه الخارجة عنه فيكون كاغتراف الماء فى الوضوء.

(و الحق ما عليه المشهور) لما فى بعض الاخبار- بعد السؤال عن التيمم- أنه ضربة للوجه و ضربة للكف، إذ حمل الضرب على التيمم دليل على انه داخل فى حقيقته بكونه من اجزائه (و استدلل للقول الأخر) بظاهر الآية المباركة فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ (الآية) فان تفرغ مسح الوجه على قوله تعالى فَتَيَمَّمُوا ظاهر فى كون أول أفعال التيمم هو المسح، إذ لو كان أول أفعاله هو الضرب لكان ينبغى الابتداء به، و بخبر زرارة عن أحدهما عليهما السلام: من خاف على نفسه من سبع أو غيره و خاف فوات الوقت فليتيمم يضرب يده على اللبد أو البرذعة و يتيمم و يصلى، فان قوله عليه السّلام و يتيمم و يصلّى بعد قوله يضرب يده كاشف عن كون التيمم غير الضرب، و بعدم كون التراب المضروب عليه عندهم فى حكم المستعمل حتى انه حكى الإجماع على عدم كونه مستعملا سيما مع تعليل جملة منهم له بان الضرب كالاغتراف من الإناء.

(و أوجب عن الاستدلال بالآية) أولا بان من المحتمل كون المراد من قوله تعالى فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا هو الضرب على الصعيد لا مطلق القصد فيكون حقيقة التيمم هو الضرب بمعنى انه ليس بخارج عن حقيقته و ان كان له أجزاء أخرى و هى المسح على الوجه و الكفين فعبر عن الضرب على الصعيد بتيمم الصعيد.

(و ثانيا) انه لو سلم ظهورها فى كون المسح هو أول التيمم فاللازم رفع اليد عن هذا الظهور بورود الاخبار بكون الضرب أول أفعاله.

(و عن الخبر) بان قوله عليه السّلام و يتيمم و يصلى يحتمل ان يكون المراد منه إتمام التيمم، و يشهد له قوله عليه السّلام يضرب يده بعد قوله: فليتيمم، فان ذكر الضرب بعد ذكر التيمم كاشف عن كونه من اجزاء التيمم فيكون المراد من قوله عليه السّلام و يتيمم هو إتمامه، و عن سلب حكم المستعمل عن التراب المضروب عليه بأنه لا شهادة فيه فى نفسه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٠٤

على خروج الضرب عن حقيقة التيمم، و عن التعليل بكون الضرب كالاغتراف من الإناء، بأن هذا التعليل عن بعضهم لا يوجب جواز مخالفة ما يظهر من الأدلة و الاخبار المستفيضة الظاهرة فى كون الضرب من التيمم، و كيف يسوغ رفع اليد عن تلك الاخبار الظاهرة بمجرد استدلال جماعة يكون الضرب كالاغتراف لسلب حكم الاستعمال عن التراب (و بالجملة) فالحق ما عليه المشهور من كون الضرب أول أفعال التيمم لا انه واجب خارج عنه.

ثم انه يترتب على القولين ثمرتان (الاولى) ما ذكر من محل النية و انه على القول المشهور هو حين الضرب و لا يجوز تأخيرها عنه، و على القول الأخر هو حين مسح الوجه.

(الثانية) فى الحدث بعد الضرب قبل المسح، فعلى قول المشهور يجب إعادة الضرب، لوقوع الحدث فى أثناءه بخلاف القول الأخر لعدم الدليل على بطلانه.

(و أورد على الاولى) بأنه لو قيل بكون الضرب شرطا لا جزء يكون شرطا تعبديا كشرطية الطهارات الثلاث للصلاة، فيعتبر فى تحققه قصد الغاية، بأن يكون إتيانه بداعى المسح، لان هذا هو المتبادر من الأمر بضربة للوجه و ضربة للكفين كما فى خبر الكندى.

(و على الثانية) بأن المنسبق الى الذهن من الأدلة هو إرادة إيجاد الضرب بعد الحدث الذي يريد ان يتطهر منه بالتييمم، كما هو الظاهر من الآية المباركة، حيث انه تعالى بعد ذكر الأحداث يأمر بالتييمم عند عدم وجود الماء، فيدل على لزوم سبق الحدث على الضرب- و لو قلنا بكونه شرطا لا جزء.

(و لكن الانصاف) عدم تمامية شىء من المناقشتين، أما الاولى فلان الأمر بالضرب لأجل مسح الوجه و الكفين لا يستلزم إيجاب إتيانه بقصد مسحها الا على القول بلزوم قصد التوصل فى المقدمة كما ان الأمر بإزالة النجاسة عن البدن و اللباس للصلاة لا يوجب قصد كون الإزالة للصلاة، مضافا الى ان لزوم قصد التوصل إلى ذى المقدمة لا يوجب تعبدية المقدمة بحيث يجب فيها قصد التقرب، اللهم الا ان يقال بكون تعبدية

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٠٥

المقدمة عبارة عن وجوب قصد التوصل بها الى ذى المقدمة و انه لا معنى لتعبديتها الا ذلك على ما حقق فى محله فى وجه تعبدية الطهارات الثلاث من كون إتيانها بداعى امتثال الأمر بالصلاة المقيدة بها إتيان لها على الوجه التعبدى.

(و اما الثانية) فبان الانسباق المذكور و ان كان موافقا للوجدان و دلت عليه الآية المباركة الا أن الانصاف ان ذلك أدل دليل على جزئية الضرب للتييمم و انه مع الالتفات الى شرطية يمكن منع هذا الانسباق.

و لا يعتبر فيه قصد رفع الحدث و لا الاستباحة.

الكلام هنا يقع فى مقامين (الأول) فى ان التيمم هل هو رافع للحدث أو انه يستباح به ما يشترط فيه الطهارة.

(المقام الثانى) فى انه هل يعتبر قصد رفع الحدث أو الاستباحة أولا (أما المقام الأول) فالمختار عند جماعة من المحققين كونه رافعا للحدث، و قيل انه مبيح لا رافع و استدل له بالإجماع و بانتقاض التيمم بوجدان الماء مع انه ليس بحدث.

(و تحقيق القول فيه) يحتاج الى بيان التقابل بين الطهارة و الحدث و انه هل هو بالتضاد أو بتقابل الوجودى و العدمى، و على الأخير فهل الأمر الوجودى هو الطهارة أو الحدث، أو انهما متخالفان يمكن اجتماعهما فالمحتملات فيه وجوه أربعة.

(أحدها) ان يكون التقابل بينهما بالتضاد بان يكونا أمرين وجوديين لا يجتمعان فى محل واحد، و ان الطهارة هى صفة خاصة نفسانية تحصل للنفس عند تحقق أسبابها من الوضوء و الغسل، و يعبر عنها بالنور، و الحدث أيضا صفة نفسانية و قذارة معنوية

تحدث للنفس عند تحقق أسبابها الموجبة لها من موجبات الغسل أو الوضوء و يكون الطهارة و الحدث كالسواد و البياض من الضدين الذين لهما ثالث فلو فرض خلق انسان مكلف دفعة واحدة فهو لا متطهر و لا محدث إذا لم يسبق منه سبب من أسباب

الحدث فيجب عليه الطهارة للصلاة، فإنه و ان لم يكن محدثا الا انه ليس بمتطهر أيضا فيجب عليه تحصيل الطهارة بالوضوء أو

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٠٦

الغسل، و يترتب على هذا القول كون كل من الطهارة و الحدث رافعا للآخر لعدم إمكان اجتماع المتضادين.

(الاحتمال الثانى) ان تكون الطهارة أمرا وجوديا و الحدث امرا عدميا و يكون التقابل بينهما بالعدم و الملكة فيكون الحدث هو عدم الطهارة عمن من شأنه ان يكون متطهرا، و على هذا يترتب وجوب الطهارة على من خلق مكلفا دفعة لكونه محدثا بهذا

المعنى لانه غير متطهر، إذ لم يحصل منه سبب من أسباب الطهارة، فيجب عليه تحصيل الطهارة للصلاة، كما انه على هذا الاحتمال أيضا يكون كل من الحدث و الطهارة رافعا للآخر و لا يمكن اجتماعهما فى المكلف.

(الاحتمال الثالث) ان يكون الحدث امرا وجوديا و الطهارة أمرا عدميا عكس الاحتمال الثانى، فالحدث قذارة معنوية حاصلة بأسبابها، و الوضوء و الغسل رافعان لهذه القذارة فقط من غير ان يوجبان فى النفس حالة نفسانية وجودية، و على هذا فالإنسان

المخلوق مكلفا لا يجب عليه الوضوء و لا الغسل لعدم كونه محدثا إذا لم يصدر منه موجب من موجبات الحدث.

(الاحتمال الرابع) ان يكون كل من الطهارة و الحدث امرا وجوديا مع كون التقابل بينهما بالتخالف كالحلاوة و البياض، فيمكن اجتماعهما في محل واحد، و عليه فيكون وضوء المسلوس و المبطون و كذا الأعمال الواجبة على المستحاضة موجبا لتحقيق الطهارة حقيقة مع انه محدث، و أضعف الاحتمالات هو الأخير، و لو فرض صحته لكان بالنسبة إلى الحدث المقارن له، و اما بالقياس الى الحدث الذي قبله فلا وجه لاحتمال بقائه بعد حصول الطهارة بعده، و أوجه الاحتمالات هو الأول و ان الطهارة صفة نورانية للنفس تحدث بأسبابها و الحدث قذارة معنوية أيضا تحدث بأسبابها.

ثم انه على تقدير كون الطهارة أمرا وجوديا سواء كان الحدث أيضا كذلك كالاتصال الأول و الأخير أو كان عدما كالاتصال الثاني فيحتمل ان يكون سببها مقتضيا لحدوثها على نحو الإطلاق، و يحتمل ان يكون مقتضيا لذلك في حال دون حال، و عليه فيتصور ان يكون التيمم موجبا للطهارة في حال عدم التمكن من استعمال الماء، و لا

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٠٧

يكون كذلك في حال التمكن منه، فيكون التمكن من استعمال الماء مزيلا لتلك الحالة التي كان التيمم في تلك الحالة موجبا للطهارة، و هذا الاحتمال أمر معقول متصور يمكن تصديقه إذا دل عليه الدليل.

و لا يكون وجدان الماء حينئذ ناقضا للطهارة حتى يقال بقيام الإجماع على عدم كونه من النواقض فالعمدة حينئذ إثبات الدليل على رافعية التيمم للحدث و انه سبب للطهارة، و يكفي في إثبات ذلك ما ورد من ان التراب احد الطهورين و قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله جعلت لى الأرض مسجدا و طهورا، إذ ظاهر ما ذكر حصول الطهارة بالتيمم كما تحصل بالوضوء و الغسل، فما يدل على ارتفاعها بوجودان الماء يدل على كون بقائها مقيدا ببقاء صفة العجز، كما ان قوله تعالى فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا (إلخ) يدل على ان حدوثها بالتيمم مقيد بها.

(فان قلت) ظاهر جملة من الاخبار سلب المطهريّة عن التيمم و بقاء الحدث معه، مثل ما ورد من قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله لابن العاص بعد ان صلى بأصحابه متيمما: صليت بأصحابك و أنت جنب، و ما ورد من قول الصادق عليه السلام فى خبر ابن بكير: رجل أم قوما و هو جنب و قد تيمم و هم على طهور، بل يمكن دعوى صراحة الأخير فى عدم كون التيمم طهورا، و ذلك من جهة مقابله مع الطهور، و ما ورد من كراهة الائتمام بالتيمم، إذ لو لا بقاء الحدث و عدم ارتفاعه بالتيمم لما كان وجه لكراهة الائتمام به.

(قلت) يمكن ان يقال بكون الطهارة ذات مراتب و يكون التيمم محصلا لمرتبة منها لكن لا مطلقا بل مع العجز عن الماء، فيكون معنى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله صليت بأصحابك و أنت جنب بقاء مرتبة من الجنابة مع التيمم و ان ارتفعت مرتبة منها رفعا مقيدا ببقاء العجز، و بذلك يظهر وجه كراهة الائتمام بالتيمم و يصح مقابله مع الطهور فى خبر ابن بكير و هذا المعنى و ان كان خلاف الظاهر من الخبرين الا انه لا محيص عنه بعد ملاحظة ما ورد من طهورية التراب.

و المتحصل من هذا البحث هو كون التيمم رافعا للحدث رفعا مقيدا ببقاء العجز

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٠٨

عن استعمال الماء كما حكى عن السيد و قواعد الشهيد و شرح الألفية للشهيد الثانى و المدارك و غيرهم من أساطين الأصحاب هذا تمام الكلام فى المقام الأول.

(المقام الثانى) فى وجوب قصد رفع الحدث بالتيمم بناء على كونه رافعا، و وجوب قصد الاستباحة لما يشترط فيه الطهارة بناء على كونه مبيحا، فالمحكى عن جماعة من المحققين وجوب قصد أحدهما، إذ اللازم فى مقام الامتثال التعبدى قصد المأمور به على ما هو عليه فى الواقع من الوجوه و الأوصاف حتى يصير متعلق الإرادة الآمرية بعينه متعلق الإرادة الفاعلية و تحصل المطاوعة

و يتحقق الامتثال، و لكن الحق عدم وجوب قصد شيء منهما لان المعتبر في الامتثال و ان كان تعلق ارادة الفاعل بما تعلق به ارادة الأمر لكن داعوية قصد الرفع أو الاستباحة ليست مما تعلقت به ارادة الأمر لأن الداعوية من الأوصاف الخارجة عن عنوان المأمور به فإذا اتى المكلف بالتيمم الذى أمر به متقربا الى الله يترتب عليه رفع الحدث أو إباحه ما يشترط فيه الطهارة من غير لزوم قصد أحدهما، فرفع الحدث أو الاستباحة من الآثار المترتبة على فعل الأمور به لا من أوصافه و عناوينه حتى يلزم قصدهما، فتحصل انه لا يشترط فى التيمم قصد شيء من الرفع و الاستباحة، و الحمد لله.

[الثانى المباشرة حال الاختيار]

الثانى المباشرة حال الاختيار

المراد بالمباشرة هو ان يتولى تيممه بنفسه بحيث يسند الفعل اليه مستقلا لا الى غيره مستقلا و لا اليه و الى غيره بالاشتراك، و هى معتبرة فى حال الاختيار على ما هو ظاهر عبارة المحقق و غيره من الأصحاب، و عن المنتهى نفى الخلاف فيه عندنا، و عن المدارك نفى الريب عنه، و من كشف اللثام الإجماع عليه ظاهرا، و هو مقتضى القاعدة المؤسسة عند الشك فى كون الشيء تعبديا بمعنى عدم سقوطه عن المكلف بفعل غيره، فإن التعبدى يطلق تارة و يراد منه ما يعتبر فى صحته إتيانه على وجه قربى، و يطلق اخرى و يراد منه عدم سقوط المأمور به بفعل غير المكلف المأمور، و الأصل عند الشك فى التعبدى بالمعنى الثانى هو التعبدية حتى يثبت عدمها، و المراد بالأصل هنا هو مقتضى الدليل الاجتهادى و الأصل العملى، أما الدليل الاجتهادى فلان ظاهر الأمر بالشيء هو ارادة الفعل من المأمور لكون الخطاب متوجها اليه،

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٠٩

فإذا شك فى إرادة الفعل من الأعم منه و من غيره فإطلاق الأوامر يقتضى عدمها، إذ العبارة الحاكية عن ارادة الفعل من الأعم ان يقال افعل أنت أو غيرك، فإذا أطلق و لم يعطف على المكلف غيره فمقتضى هذا الإطلاق إرادة الفعل من شخص المكلف، كما ان مقتضى الإطلاق أيضا عدم كون الوجوب مشروطا بعدم إتيان الغير: ألّا ان يقيد بقوله: افعله ان لم يفعله غيرك فمقتضى الإطلاق من هذه الجهة أيضا هو وجوب الفعل على المكلف نفسه سواء فعله غيره اما لا، هذا بحسب الدليل الاجتهادى، و اما الأصل العملى فلان الشك فى اعتبار المباشرة يرجع الى الشك فى سقوط الواجب بفعل الغير بعد القطع بثبوته على عهدة المكلف، و المرجع فيه هو قاعدة الاشتغال أو استصحاب التكليف - على ما اوضحناه فى الأصول، و بهذا ثبت انه يشترط فى التيمم المباشرة فى حال الاختيار، و اما مع العجز عن المباشرة فسيأتى حكمه فى المسألة السادسة إنشاء الله تعالى.

[الثالث الموالاة و ان كان بدلا عن الغسل]

الثالث الموالاة و ان كان بدلا عن الغسل و المناط فيها عدم الفصل المخل بهيئته عرفا بحيث تمحو صورته.

الكلام فى الموالاة فى التيمم يقع تارة فى معناها، و اخرى فى وجوبها، و ثالثة فى ان وجوبها شرطى أو نفسى، فهنا مقامات. (المقام الأول) فى معنى الموالاة اعلم ان الموالاة بمعنى المتابعة الحقيقية لما كانت متعسرة أو متعذرة فهى غير معتبرة فى التيمم قطعا، لكنه قد اختلف فى المراد بها بعد صرفها عن معناها الحقيقى على ثلاثة أقوال.

(الأول) ان المراد بها الموالاة المعتبرة فى الوضوء من ملاحظة الجفاف التقديرى، فيقدر انه لو كان بدل الصعيد ماء لم يجف، و

هذا هو المحكى عن الشهيد فى الدروس، و لعل نظره فى ذلك الى بدلية التيمم عن الوضوء فيعتبر فيه ما يعتبر فى الوضوء (و لا يخفى ما فيه) لأن بدلية التيمم من الوضوء لا يقتضى اشتراكه معه فى جميع ما يعتبر فيه، مضافا الى انه لا يقتضى اعتبارها بهذا المعنى فى التيمم بدل الغسل لعدم وجوب الموالاة فى المبدل منه، بل اللازم حينئذ هو الالتزام بالتفصيل فى اعتبار الموالاة- كما قيل به- على ما سيأتى، فهذا القول ضعيف.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣١٠

(الثانى) المتابعة العرفية، بحيث يعد عرفا متشاغلا به غير مفرق بين اجزائه، و هو المحكى عن جامع المقاصد و الروض. (الثالث) عدم التفريق بين أفعاله بحيث يزول صورته و تمحى هيئته، فلا يضر ترك المتابعة العرفية ما لم ينتف مسماه و صورته، و هذا هو مختار صاحب الجواهر (قده) و عليه المصنف (قده) فى المتن (و أورد عليه) بان تفريق الاجزاء بمقدار يكون ماحيا للاسم مبطل آخر غير مختص بالتيمم بل هو مبطل فى جميع العبادات، و لا يحتاج فى كونه مبطلا الى الاستدلال بظهور الآية فى شرطيتها أو التيمات البيانية، فهذا كاشف عن كون مرادهم من الموالاة أمرا زائدا عما يعتبر فى جميع العبادات من عدم تفرقة الاجزاء بما يمحو به الاسم.

(و أورد فى مصباح الفقيه) على ما ذكره فى الجواهر و ما أورد عليه جميعا بعدم وجود صورة فى العبادات سوى اجزائها المأخوذة فيها بشرائطها المعتبرة فيها، و المفروض عدم ثبوت الموالاة فى التيمم بعد، فسقط ما ذكره فى الجواهر من ان الموالاة فى التيمم هى عدم تفرقة الاجزاء بما تتمحى به صورته و كذا ما أورد عليه من ان هذا المعنى معتبر فى جميع العبادات لما علم من عدم اعتباره فى شىء من العبادات رأسا و انه ليس فيها صورة سوى الإتيان بنفس الاجزاء.

(أقول) قد ذكرنا فى مبحث الصحيح و الأعم عند تصور الجامع على القول بالأعم:

ان كل مركب اعتبارى تكون له صورة اعتبارية يكون هو بها، كالبيت و السرير و نحوهما من غير فرق فى ذلك بين المخترعات الشرعية و بين غيرها و لا بين العبادات و غيرها، فإنكار الصورة فى المركبات التى لها وحدة اعتبارية و القول بأنها ليست سوى اجزائها المأخوذة فيها بشرائطها مما لا يصغى اليه، و مع هذا أيضا لا نسلم تفسير الموالاة هنا بعدم تفرقة الاجزاء بما تتمحى به الصورة، و ذلك لان الصورة الاعتبارية التى تعتبر فى كل مركب لا تكون مقيدة باعتبار الموالاة فيه، بل كل مركب سواء اعتبر فيه الموالاة كالوضوء و الصلاة، أم لا كالغسل مشتمل على صورة و هيئة خاصة تحصل من اجتماع اجزائها على وضع خاص و ترتيب مخصوص يضر بوجودها التفرق بين اجزاء المركب فى بعض و لا يضر به فى بعض آخر، فمجرد

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣١١

اعتبار الصورة للمركب لا- يوجب اشتراط الموالاة فيه فليس المراد بالموالاة حينئذ عدم التفرقة بما تبطل به الصورة، فالحق مع المورد على الجواهر، و إذ قد بطل تفسير الموالاة بهذا المعنى تعين تفسيره بمعنى المتابعة العرفية لما تقدم من بطلان التفسير الأول أيضا.

(المقام الثانى) فى حكمها، فنقول اما فى التيمم بدل الوضوء فالظاهر عدم الخلاف فى اعتبارها فيه بل نقل الإجماع مستفيض لو لم يكن متواترا، فقد نقل الإجماع فيه عن المنتهى و التذكرة و جامع المقاصد و الروض و المدارك و الحدائق و مجمع البرهان بعبائر مختلفة، و اما فى التيمم بدل الغسل فلم يحك الخلاف فيه أيضا إلا ما عن نهاية الاحكام من احتمال عدم وجوبها فيه لعدم وجوبها فى المبدل، و قد عرفت فى المقام الأول ضعف ما عليه مبنى هذا الاحتمال و ان قضية البدلية لا توجب اعتبار جميع ما يعتبر فى المبدل فى البديل أيضا، مضافا الى ان الكلام فى إثبات الموالاة بمعنى المتابعة العرفية لا ما يعتبر فى الوضوء من الجفاف التقديرى، مع ان البدلية تقتضى اعتبار ما هو المعتبر فى المبدل لا شىء آخر.

فنقول ما يمكن الاستدلال به لوجوب الموالاة بمعنى المتابعة العرفية أمور.

(الأول) ما تقدم من الإجماع المستفيض.

(الثاني) قاعدة المنزلة فيما هو بدل الوضوء فيتعدى الى ما هو بدل الغسل بالإجماع المركب، وقد عرفت ضعف هذا الوجه، مضافا الى إمكان قلب الدليل بإثبات عدم اعتبارها في ما هو بدل عن الغسل بقاعدة المنزلة و يتعدى عنه الى ما هو بدل عن الوضوء بالإجماع المركب.

(الثالث) ظهور كلمة الفاء في قوله تعالى فَتَيَمَّمُوا صِعِيدًا طَيِّبًا و تقريب الاستدلال به ان كلمة الفاء تفيد التعقيب بلا مهلة كما قال ابن مالك: الفاء للتعقيب باتصال، و المراد بالتعقيب في الآية هو تعقيب التيمم لإرادة القيام إلى الصلاة بلا مهلة، و لا يمكن ذلك إلا- بالإتيان به فوراً مع الموالاة و الألم يحصل التعقيب عرفاً (و ضعفه في المدارك) بان المراد من التيمم في قوله تعالى فَتَيَمَّمُوا هو القصد لا- التيمم المصطلح، و في الجواهر بالقطع بكون المراد من الآية عدم الدخول في الصلاة بدون الطهارة، للإجماع على عدم وجوبه عند

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣١٢

إرادة القيام إلى الصلاة، بل انما تجب الطهارة عند الدخول في تكبيره الإحرام، مع المنع عن افادة الفاء في مثل الآية للتعقيب.

(الرابع) كلمة الفاء في قوله تعالى فَامَسَّحُوا، فإنها تدل على تعقيب مسح الجبهة بلا مهلة على قصد الصعيد بالضرب عليه فيتعدى الى مسح الكفين بعدم القول بالفصل (و أورد عليه) بمنع استفادة وجوب الموالاة بالمعنى المتقدم من مجرد هذه الكلمة- أعنى الفاء- (الخامس) دلالة الأخبار الحاكية للتيممات البيانية، و نوقش فيه بعدم ظهورها في اعتبار الموالاة لاحتمال كونها لضرورة البيان كما هو المعتاد في كل ما يراد بيانه مما لا يعتبر فيه الموالاة قطعاً فإنه يبين كذلك- اي متواليا- فالتوالي نشأ من اقتضاء البيان لا من جهة اعتباره في الميّن.

(السادس) ما في مصباح الفقيه من انه إذا أمر بمركب ذي أجزاء موسوم باسم مغاير لعناوين اجزائه أو بعده أمور مرتبطة بعضها ببعض في التأثير و ان لم يسم المجموع باسم مخصوص و كان إيجادها تدريجياً كقراءة سورة من القرآن مثلاً أو إنشاد قصيدة، فالعرف يفهم من الأمر به إرادته إيجادها متواليا، و هذا الفهم العرفي ناش من انصراف الذهن و انسباقة عند الأمر به الى إرادته إيجادها كذلك، بحيث لا يشك في اعتبار التوالي فيه.

و هذا الوجه و ان كان لا- يخلو أيضاً عن المناقشة الا- ان القطع بالحكم المذكور للإجماع المحقق و تأيده ببعض الوجوه المذكورة كاف في الثبوت، فالحق اعتبار الموالاة في التيمم مطلقاً و لو كان بدلاً عن الغسل.

(المقام الثالث) في ان وجوب الموالاة في التيمم هل هو نفسى و تعبد محض يأثم بتركها فيه، أو انه شرطى يفسد التيمم بتركها، قال في الروضة: و ظاهر الأصحاب الاتفاق على وجوبها، و هل يبطل بالإخلال بها أو يأثم خاصة، وجهان، على القول بمراعاة الضيق فيه مطلقاً تظهر قوة الأول، و الا- فالأصل يقتضى الصحة (انتهى) و عن محكى كاشف اللثام وجود القول بالصحة مع الإخلال بها، و عن مجمع البرهان التوقف في ذلك، و صريح

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣١٣

الجواهر هو البطلان بالإخلال بها (و استدل) بظهور معاهد الإجماعات في ذلك بناء على ان المستفاد من معاهدها الشرطية كسائر الشروط.

و ما ذكره (قده) ليس ببعيد مع موافقته للأصل بناء على كون الشك هنا في المحصل و ان الشرط للصلاة عبارة عن الطهارة سواء المائية أو الترابية خصوصاً على ما اخترناه من كون التيمم رافعاً للحدث لا مبيحاً فإنه يحصل بأفعال التيمم مرتبة من الطهارة

التي هي شرط في صحه الصلاة، فإذا شك في تحقق الشرط أعنى الطهارة مع عدم الموالاة في أفعال التيمم يكون المرجع قاعدة الاشتغال لا البراءة، والله العالم.

[الرابع الترتيب]

الرابع الترتيب على الوجه المذكور المراد بالوجه المذكور هو تقديم ضرب اليدين على ما يتيمم به أولاً، ثم مسح الوجه بهما ثم مسح ظهر اليد اليمنى بباطن اليسرى ثم مسح ظهر اليد اليسرى بباطن اليمنى. (و استدل على وجوبه) بالإجماع عليه تارة، و بالإجماع على عدم الفرق بين التيمم و الوضوء في وجوب الترتيب اخرى، فعن المرتضى (قده) ان من فرق بينهما خرق الإجماع، و بالأخبار الواردة في التيمم البياني كصحيح الخزاز عن الصادق عليه السلام و صحيح زرارة و مضمير الكاهلي و كالمروى عن مستطرفات السرائر عن الصادق عليه السلام حكاية عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بعد ذكر قصة عمار، قال فضرب يديه على الأرض ثم ضرب إحداها على الأخرى ثم مسح جبينه ثم مسح بكفيه كل واحدة على ظهر الأخرى: مسح اليسرى على اليمنى و اليمنى على اليسرى، و هذا الأخير ظاهر في اعتبار الترتيب بين اليدين في المسح عليهما، و لا ينافيه التعبير بكلمة الواو التي هي المطلق الجمع بعد تبادل الترتيب من مثله. (و في الفقه الرضوي) صفه التيمم ان تضرب يديك على الأرض ثم تمسح بها وجهك موضع السجود من مقام الشعر الى طرف الأنف ثم تضرب اخرى فتمسح بها اليمنى الى حد الزند و روى من أصول الأصابع، تمسح باليسرى اليمنى و باليمنى اليسرى.

(و في صحيح محمد بن مسلم) عن الصادق عليه السلام قال سئلته عن التيمم ف ضرب

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣١٤

بكفيه الأرض ثم مسح بهما وجهه ثم ضرب بشماله الأرض فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع واحدة على ظهرها و واحدة على بطنها ثم ضرب بيمينه الأرض ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه، ثم قال هذا التيمم على ما كان فيه الغسل في الوضوء: الوجه و اليدين الى المرفقين، و القى ما كان عليه مسح الرأس و القدمين فلا يؤمم بالصعيد. و دلالة هذه الاخبار على وجوب الترتيب بين مسح ظهر اليدين واضحة، و لا يضر بالاستدلال بها لذلك اشتمال بعضها على ما لا نقول به كالصحيح الأخير، فلا شبهة في اعتبار الترتيب المذكور.

[الخامس الابتداء بالأعلى و منه الى الأسفل في الجبهة و اليدين]

الخامس الابتداء بالأعلى و منه الى الأسفل في الجبهة و اليدين. الكلام يقع تارة في الابتداء في كل عضو من أعضاء التيمم كالوجه و اليدين من الأعلى، و اخرى في لزوم الابتداء من الأعلى فالأعلى بحيث يبتدئ من الأعلى ثم يتنزل منه الى ما يليه حتى ينتهي إلى الأسفل، و قد أشار المصنف (قده) إلى الأول بقوله: الابتداء بالأعلى، و الى الأخير بقوله و منه الى الأسفل. (و المشهور) كما في الحدائق وجوب الابتداء منه، و عن شرح المفاتيح نسبتته الى ظاهر الأصحاب، و عن المنتهى الى ظاهر عبارة

المشايع، و عن الأمالي نسبته الى دين الإمامية.

و استدلل له بوجوه غير نقيه مثل قاعدة المنزلة فيما هو بدل من الوضوء و يتم فيما هو بدل من الغسل بعدم القول بالفصل، و مثل ما ورد من ان التيمم نصف الوضوء، و قد عرفت ضعف ذلك فيما تقدم في شرطية الموالاة من منع عموم المنزلة بحيث يقتضى مساواة التيمم مع الوضوء فيما ثبت له، بل المستفاد من الأدلة ليس الأزيد من تنزله منزلته في جواز الدخول فيما يشترط فيه الطهارة.

(و مثل ما فى الجواهر) من كونه المنساق الى الذهن من الوضوءات البيانية للسائل عن الكيفية، بل لا يخطر بالبال غيره، فكذا فى التيمم (و فيه) ان ذلك موقوف على عموم المنزلة و قد عرفت ما فيه.

(و مثل ما فى الجواهر أيضا) من انه لو وقع فى التيممات البيانية ابتداء بغير الأعلى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣١٥

لنقله السائل، (و فيه أيضا) ان عدم وقوعه فى الفعل البياني بغير الأعلى لا يدل على اعتبار وقوعه بالأعلى، مع ان عدم النقل أيضا لا يدل على عدم الوقوع.

(و مثل التمسك بما فى الفقه الرضوى): تمسح بهما وجهك موضح السجود من مقام الشعر الى طرف الأنف.

(و فيه أولا) المنع عن حجيته الا فيما إذا علم إسناده الى الامام عليه السلام مع عدم معارض له.

(و ثانيا) بمنع دلالاته لاحتمال ان يكون التحديد للممسوح، و لكن الاحتياط يقتضى الابتداء بالأعلى لأنه المتيقن من كيفية المسح، و قد تقدم ان مقتضى كون الشرط فى الصلاة هو الطهارة لأنفس أفعال الوضوء و الغسل و التيمم، هو كون الشك فى اعتبار شىء فى الطهارات الثلاث شكا فى المحصل - بناء على كون التيمم رافعا للحدث موجبا لحصول مرتبة من الطهارة، فلا يترك الاحتياط بالبدئة بالأعلى.

[السادس عدم الحائل بين الماسح و الممسوح]

السادس عدم الحائل بين الماسح و الممسوح

و يدل على اعتباره الإجماع عليه مع الاخبار البيانية، و قد عرفت سابقا ان المتيقن منه هو صورة الاختيار، و مع عدم التمكن من رفعه يجب المسح عليه كما فى الوضوء مع الجبيرة

[السابع طهارة الماسح و الممسوح]

السابع طهارة الماسح و الممسوح

و استدلل لاعتبار الطهارة فيهما بالإجماع و ببدلية التيمم عن الطهارة المائية و بان الصعيد ينجس بملاقاة النجس و الأول - أعنى الإجماع دليل يمكن الاستناد اليه، لكن الكلام فى صغراه، حيث ان المسألة غير مصرح بها فى كثير من المتون و العبارات، و قد صرح بعدم اعتبارها بعض، و تردد فيها بعض آخر، فتحصيل الإجماع مشكل جدا، و يرد على الثانى المنع من عموم البدلية و التنزيل كما مر مرارا، و على الثالث انه أخص من المدعى، إذ الكلام ليس فى خصوص النجاسة المسرية إلى الصعيد، و حينئذ فمقتضى إطلاقات أدلة التيمم عدم اعتبارها.

الا ان يقال ان المغروس فى الذهن و المنسب اليه كون نجاسة المواضع من الماسح و الممسوح محذورا عند الشارع و ان بقائها على أعضاء التيمم لا يناسب استعمال الطهور فيها لرفع القذارة المعنوية- اعنى الحدث- فهذا المعنى المغروس فى الذهن لعله يوجب

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣١٦

انصراف الإطلاقات عن التيمم مع نجاسة الماسح أو الممسوح، فالاحتياط بمراعاة هذا الشرط مما لا يترك، هذا مع إمكان التطهير، و مع تعذره يسقط اعتبار الطهارة إذا كانت النجاسة غير مسرية، و مع السراية ففيها كلام قد تقدم فى أول فصل كيفية التيمم فى البحث عن ضرب اليد على الأرض.

[مسائل]

[مسألة (١) إذا بقى من الممسوح ما لم يمسح عليه]

مسألة (١) إذا بقى من الممسوح ما لم يمسح عليه و لو كان جزء يسيرا بطل، عمدا كان أو سهوا أو جهلا، لكن قد مر انه لا يلزم المدافعة و التعميق.

قد مر وجوب مسح تمام ظاهر الممسوح و انه يجب الاستيعاب الحقيقى فلو بقى جزء يسير لم يمسح عليه و جب المسح عليه مع عدم فوت الموالاة و يجب استيناف التيمم مع فواتها، و قد مر حكم المدافعة و التعميق فيما مر قبل ذكر الشرائط.

[مسألة (٢) إذا كان فى محل المسح لحم زائد يجب مسحه أيضا]

مسألة (٢) إذا كان فى محل المسح لحم زائد يجب مسحه أيضا و إذا كانت يد زائدة فالحكم فيها كما مر فى الوضوء. اما وجوب مسح اللحم الزائد النابت على موضع المسح فلو وجب الاستيعاب فى المسح و انه من اجزاء الممسوح فيدل على وجوب مسحه ما يدل على وجوب مسح العضو الذى فيه، و اما اليد الزائدة فإن كانت من فوق الزند فحكمها حكم اليد الزائدة فى الوضوء- اعنى الزائدة فوق المرفق- فلا- يجب مسحها مع تمييزها عن الأصلية، و يجب مسحها معا من باب المقدمة مع الاشتباه بين الأصلية و الزائدة، و ان كانت الزيادة دون الزند و جب مسحها و يكون حكمها حكم اللحم الزائد النابت على الممسوح، و لكن لا يجوز المسح بها لأنها زائدة بل يمسح باليد الأصلية، و الله العالم،

[مسألة (٣) إذا كان على محل المسح شعر يكفى المسح عليه]

مسألة (٣) إذا كان على محل المسح شعر يكفى المسح عليه و ان كان فى الجبهة بأن يكون منبته فيها، و اما إذا كان واقعا عليها من الرأس فيجب رفعه لانه من الحائل.

الشعر النابت على محل المسح اما يكون فى محل ينبت منه الشعر عادة كظهر اليد، أو يكون فى محل لا ينبت منه الشعر الا نادرا كالجبهة، اما القسم الأول فلا- إشكال فى جواز الاكتفاء بالمسح عليه و انه لا- يجب رفعه سواء كان خفيفا أو كثيفا، و ذلك

لإطلاق أدلة التيمم كتابا و سنه و الاخبار الدالة على التيمم البياني، بل يمكن دعوى الإجماع

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣١٧

على عدم وجوب ازالة الشعر المذكور بالحلق و النتف و غيرهما ليقع المسح على البشرة، و اما القسم الثانى - أى النابت على الجبهة مما لا يعتاد إنبات الشعر فيه- فالظاهر كفاية المسح عليه أيضا، و ان كان ربما يدعى انصراف الاخبار عنه، و لكن الانصراف ممنوع لكونه ناشيا من ندره الوجود و أس الذهن الى الفرد الغالب، و الانصراف المانع عن التمسك بالإطلاق هو ما كان ناشيا عن التشكيك فى صدق المطلق على افراده حسبما حقق فى الأصول، هذا كله فى الشعر النابت فى موضع المسح، اما الواقع عليه من غيره كالشعر الواقع على الجبهة من الرأس فيجب رفعه من غير إشكال: لأنه حائل، و قد تقدم فى الأمر السادس عدم كفاية المسح على الحائل مع الاختيار.

[مسألة (٤) إذا كان على الماسح أو الممسوح جبيرة يكفى المسح بها أو عليها]

مسألة (٤) إذا كان على الماسح أو الممسوح جبيرة يكفى المسح بها أو عليها.

إذا تعذر المسح بالبشرة أو عليها لجرح أو جبيرة أو حائل لا يمكن إزالته ففى سقوط التيمم و كون المكلف فاقد الطهورين لقاعده انتفاء المركب بانتفاء بعض اجزائه، أو وجوب المسح على الحائل من جبيرة و نحوها لقاعدة الميسور، و جهان، المشهور هو الأخير، و فى الجواهر: الاحتياط فيه لا بد منه لعدم وضوح استنباط الحكم بحيث يطمئن إليه الفقيه إذ لا دليل خاص فيه، و الأصول و القواعد و انتفاء المركب كقاعدة الميسور و غيرها متصادمة مع عدم التنقيح و التحرير لشيء منها هنا (انتهى).

و لعل الأرجح ما عليه المشهور من كفاية المسح على الجبيرة و نحوها، لقاعدة الميسور مع إحراز موضوعها فى المقام بعمل الأصحاب و ذهاب المشهور اليه، مضافا الى ما يستفاد من خبر عبد الأعلى فى المسح على المرارة الموضوعه على الإصبع من قوله عليه السلام: يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله تعالى، قال الله تعالى ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾، امسح عليه، فان المستفاد منه ان المسح على المرارة من مراتب المسح على البشرة، و ان مقتضى رفع وجوب المسح على البشرة- من جهة الحرج- هو ثبوت ما ينوب منابه و هو المسح على الدواء الموضوع عليها، و هذه الاستفادة من الآية عامة لاشباه مورد الخبر فيعم ما نحن فيه، خصوصا فى الماسح إذا كان عليه جبيرة، لكون المسح به بعد الضرب

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣١٨

على الصعيد مما يعد عند العرف ميسورا لضرب بشرة الكف و المسح بها، و صدق الميسور فيه اجلى من صدقه فى الممسوح لصدق استعمال الطهور- اعنى الصعيد- بذلك، فان ضرب الكف على الصعيد إنما أمر به لكون الضرب عليه موجبا للربط بين الصعيد و المسح على أعضاء التيمم، و هذا المعنى المنسب الى الذهن يتحقق عند العرف بضرب الكف إذا كان عليها الجبيرة و مسحها كذلك على الوجه و اليدين عند الضرورة، و اما المسح على الجبيرة فلعل صدق ذلك فيه اخفى (و كيف كان) فقول المشهور هو الأقوى، و ان كان الاحتياط بالجمع بين ما عليه المشهور و القضاء بعد رفع العذر حسنا، و الله العالم.

[مسألة (٥) إذا خالف الترتيب بطل]

مسألة (٥) إذا خالف الترتيب بطل و ان كان لجهل أو نسيان.

و هذا واضح بعد كون الترتيب شرطا واقعا غير مقيد بحال دون حال، فعند مخالفته يبطل التيمم و لو كانت المخالفة عن جهل أو نسيان، لفوات الشرط المستلزم لانتفاء المشروط.

[مسألة (٦) يجوز الاستنابة عند عدم إمكان المباشرة]

مسألة (٦) يجوز الاستنابة عند عدم إمكان المباشرة فيضرب النائب بيد المنوب عنه و يمسح بها وجهه و يديه، و ان لم يمكن الضرب بيده فيضرب بيده نفسه.

الكلام في هذه المسألة في أمور (الأول) في جواز الاستنابة عند عدم إمكان المباشرة، و لا إشكال في جوازها، و قد ادعى في الجواهر عدم الخلاف فيه، و استدل له بخبر ابن مسكين و غيره عن الصادق عليه السلام في المجذور الذي غسل فمات: الا يَمُوه ان شفاء العيِّ السؤال، و مرسل ابن ابي عمير: يؤمَّ المجذور و الكسير إذا أصابتهما جنابهُ، و مرسل الفقيه عن الصادق عليه السلام: المبطن و الكسير يؤممان و لا يغسلان. و هذه الاخبار بضميمة دعوى نفى الخلاف في الحكم و موافقته مع الشهرة المحققة كافية في إثبات الحكم، فلا اشكال فيه أصلا.

(الثاني) هل المتولى للنية أيضا هو النائب أو المتيم، احتمالان مبنيان على ان فعل العامل من باب النيابة أو الاستعانة، فعلى الأول تكون النية على النائب،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣١٩

و على الثاني تكون على المتيم. قال في الجواهر- بعد الحكم بجواز الاستنابة عن العليل:-

لكن في غير النية بل يتولاها العليل كالوضوء بل قد يظهر من المدارك و غيره دعوى الإجماع عليه هنا، الا انه قال في جامع المقاصد: لو نويأ كان اولى، قلت اي أحوط، لظهور انتساب الفعل للعامل (انتهى ما في الجواهر) و يظهر منه ميله إلى مراعاة هذا الاحتياط و صدور النية منهما معا، و هو كذلك و ان قلنا بكون فعل العامل هنا من قبيل الإعانة لا النيابة فإن كون الفعل من العامل و ظهور كون المتيم محلا- لفعله يقتضى وجوب النية أيضا على العامل، كما ان لزوم الاقتصار على المتيقن في سقوط الواجب يقتضى كون النية على المكلف نفسه إذ لا- وجه لسقوطها عنه بعد إمكانها منه، فتصادم الوجهين يوجب الاحتياط بصدور النية منهما.

(الثالث) إذا أمكن ضرب الصعيد بيد المتيم فهل اللازم ضرب يديه و المسح بهما، أو يكتفى بضرب يد المتولى و يمسح بهما وجه المتيم و يديه، و جهان، و المحكى عن الذكرى و جامع المقاصد و المدارك هو الأول، و في الجواهر انه لم يطلع على قائل بالثاني مع إمكان ضرب الصعيد بيد المتيم، و عن الكاتب انه يضرب بيد الصحيح ثم يضرب بيد العليل، و في الجواهر انه لم يقف على مأخذه،- و لعل وجه الاحتياط في الجمع بينهما لدوران الأمر بين المتبائنين.

(و استدل لتعين) ضرب يدي المتيم بقاعدة الميسور و عدم سقوطه بالمعسور.

و لجواز الاكتفاء بضرب يدي المتولى بأصالة البراءة عن وجوب ضرب يدي المتيم في تلك الحالة، و بإطلاق ما يدل على التولية ان لم نقل بظهوره في مباشرة المتولى، و بعدم استناد المسح الى المتيم و انما هو مستند الى العامل و يكون مسح المتيم بالنسبة إلى العامل كالمسح باله أجنية، و بعدم مراعاة هذا التفصيل في الطهارة المائية، و لو كان معتبرا في التيمم دون الطهارة المائية لزم زيادة البدل على المبدل، و الفرع على الأصل، و بظهور ما دل على أمر الصادق عليه السلام غلمته في الليلة التي كان شديد الرجوع بتغسيله

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٢٠

فحمل و وضع على خشبات و غسل، إذ الظاهر تمكن الغلطة من مباشرة بعض الغسل بيديه عليه السلام.

(أقول) اما الاستدلال بقاعدة الميسور لتعين ضرب يد المتيّم فهو مبنى على ان يكون فعل المتولى من باب الإعانة لا النيابة، إذ على النيابة يكون الفعل من النائب لأمن التيمم نفسه، و معه أيضا يتوقف التمسك بالقاعدة على ان يكون الضرب على الصعيد مما يعد ميسورا من التيمم الذى عجز عن مباشرته، و لعله كذلك، إذ الساقط حينئذ هو صدور المباشرة بالاختيار، و اما الضرب باليدين و المسح بهما على الوجه و ظاهر الكفين المتمكن منه بفعل المتولى فهو مما يعد من مراتب التيمم الواجب عرفا، فلا مانع عن التمسك بالقاعدة فى المقام.

(و منه يظهر) سقوط التمسك بأصالة البراءة لإثبات جواز الاكتفاء بضرب يدي العامل، فإن قاعدة الميسور دليل اجتهادى تقدم على البراءة، هذا لو قلنا بكون المقام من مجارى البراءة. اما على ما تقدم ترجيحه من كون الشك فى المحصل و ان ما هو شرط للصلاة عبارة عن الطهارة الحاصلة من التيمم فالمرجع هو أصالة الاحتياط، و اما إطلاق الأمر بالتولية و اقتضائه عدم لزوم ضرب يدي المتيّم، فيه ان المستفاد من الأمر به هو الاستعانة- لا الاستنابة- فيسقط دعوى التمسك بالإطلاق فضلا عن دعوى ظهوره فى مباشرة المتولى، و بهذا ظهر ما فى دعوى عدم استناد المسح الى المتيّم و كون ضرب يديه بالنسبة إلى العامل كالمسح بالة أجنبية، و اما ترك هذا التفصيل فى الطهارة المائية فلا يضر باعتباره فى التيمم لكون ضرب اليدين هنا من اجزاء الفعل - كما تقدم- و انه ليس كالاعتراف فى الوضوء و الغسل، حيث انه هناك من المقدمات لا الاجزاء، و منه يظهر سقوط التمسك بما دل على أمر الصادق عليه السلام غلته بتغسيه كما لا يخفى. فالأقوى لزوم ضرب يدي المتيّم و المسح بهما مع تمكنه.

(الأمر الرابع) إذا لم يتمكن من ذلك فالمتعين هو ضرب يدي المتولى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٢١

على الصعيد و المسح بهما على وجه المتيّم و ظهر يديه، و هذا مما لا اشكال فيه بعد الإجماع على عدم سقوط التيمم رأسا فى تلك الحالة و إطلاق الاخبار المتقدمة، و لو توقف تولى الغير على بذل اجرة و جب على المتيّم بذلها ما لم يضر بحاله، و الا فيدخل فى موضوع فاقد الطهورين كما إذا لم يكن عنده من يتولى تيممه.

[مسألة (٧) إذا كان باطن اليدين نجسا و جب تطهيره]

مسألة (٧) إذا كان باطن اليدين نجسا و جب تطهيره إن أمكن و إلا سقط اعتبار طهارته و لا ينتقل الى الظاهر إلا إذا كانت نجاسة مسرية الى ما يتيمم به و لم يمكن تجفيفه.

قد مر الكلام فى تفصيل هذه المسألة مستوفى فى أول هذا الفصل عند البحث عن الضرب على الأرض.

[مسألة (٨) الأقطع بإحدى اليدين يكتفى بضرب الأخرى و مسح الجبهة بها]

مسألة (٨) الأقطع بإحدى اليدين يكتفى بضرب الأخرى و مسح الجبهة بها ثم مسح ظهرها بالأرض، و الأحوط الاستنابة لليد المقطوعة فيضرب بيده الموجودة مع يد واحدة للنائب و يمسح بهما جبهته و يمسح النائب ظهر يده الموجودة، و الأحوط مسح ظهرها على الأرض أيضا، و اما اقطع اليدين فيمسح بجبهته على الأرض، و الأحوط مع الإمكان الجمع بينه و بين ضرب ذراعيه و

المسح بهما و عليهما.

الكلام فى هذه المسأله يقع فى أمرين (الأول) فى حكم من قطع احدى يديه، فان كان قد بقى من كفه شىء و جب ضرب ما بقى منها مع تمام الكف الأخرى التى لم تقطع، فيمسح بهما وجهه و يمسح بباقى المقطوعه ظاهر التى لم تقطع و بغير المقطوعه ظاهر المقطوعه، و ذلك لقاعده الميسور و وضوح عدم سقوط أصل التيمم، و اما لو لم يبق من المقطوعه شىء من الكف بان قطعت من الزند فيحتمل فيه وجوه.

(الأول) ان يضرب الذراع من اليد المقطوعه مع الكف من اليد الأخرى و يمسح بهما وجهه، و يمسح على ظاهر الكف من الصحيحه بباطن الذراع من المقطوعه و يمسح

مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى، ج ٧، ص: ٣٢٢

على الذراع من المقطوعه بباطن الكف من الصحيحه مع مراعاة الترتيب فى اليمنى و اليسرى أيضا. (الثانى) ضرب باطن اليد الصحيحه على الأرض و المسح بها على الوجه و مسح ظهرها على الأرض. (الثالث) الاستنابه لليد المقطوعه، فيضرب يده الصحيحه مع يد النائب ثم يمسح بهما جبهته ثم يمسح النائب ظهر يده الموجوده. (الرابع) سقوط مسح ظهر اليد الصحيحه رأسا- كما حكى عن الروضه.

أما وجه الأول فلبديئه الذراع عن الكف فى مقطوع الكفين معا- على القول بها هناك كما سيأتى وجهه، إذ لا فرق فى قيام الذراع مقام الكف بين قطع الكفين أو قطع إحداهما (و وجه الثانى) عدم ثبوت البديئه فى اقطع اليدين و وجوب مسح الجبهه على الأرض هناك، و عليه فيجب مسح ظهر اليد الصحيحه هنا على الأرض.

(و وجه الثالث) هو إطلاق ما دل على وجوب الاستنابه على العاجز الذى منه من قطعت احدى يديه، و لم يظهر للرابع وجهه، و لذا قال فى الجواهر: و هو غريب، و هو كذلك إذ لا وجه لسقوط مسح ظهر اليد الصحيحه رأسا مع إمكان مسحه بالأرض، كما ان احتمال الاستنابه أيضا ضعيف، إذ الاخبار المتقدمه فى تيمم المجدور و الكسير لا إطلاق لها بحيث يشمل مقطوع اليدين أو إحداهما، و لذا لم يحتمله المصنف (قده) فى مقطوع اليدين، فيبقى الاحتمالان الأولان، و حيث لا دليل على تعيين أحدهما فالأحوط هو الجمع بينهما بضرب اليد الصحيحه و الذراع من المقطوعه معا على الصعيد ثم المسح بهما على الجبهه و اعاده المسح عليها بالكف من الصحيحه، و مسح ظهر الكف من الصحيحه بالذراع من المقطوعه و مسح الذراع بالكف من الصحيحه ثم مسح ظهر الكف من الصحيحه على الأرض، و بهذا يجمع بين الوجهين الأولين.

(الأمر الثانى) فى حكم مقطوع اليدين و المحتمل فيه أيضا وجوه (الأول) سقوط التيمم منه رأسا و انه يكون بحكم فاقد الطهورين.

مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى، ج ٧، ص: ٣٢٣

(الثانى) وجوب مسح جبهته بالصعيد و سقوط المسح على الذراعين كسقوط ضربهما على الصعيد. (الثالث) ضرب الذراعين على الصعيد و المسح بهما على الجبهه ثم مسح ظهر كل من الذراعين بباطن الأخرى. (الرابع) التخيير بين الوجهين فى مسح الجبهه بمعنى انه يتخير بين ان يمسح جبهته بالصعيد و بين ان يمسح عليها بالذراعين (الخامس) تعيين الاستنابه.

أما الوجه الأول و هو سقوط التيمم رأسا و كونه فاقد الطهورين فهو المحكى عن الشيخ فى المبسوط، و لم يثبت، لاحتمال ان يكون مراده سقوط التيمم المعهود و هو ضرب اليدين و المسح بهما و عليهما، فلا ينافى ثبوت بعض الفرض اعنى مسح الجبهه، اما بمسحها على الصعيد أو بمسحها بالذراعين بعد ضربهما على الأرض.

(و كيف كان) فلم ينقل سقوط التيمم رأسا عن غير الشيخ، و لذا قال فى الجواهر:

لعل الإجماع على عدم سقوطه- ان لم يكن ضروريا- و استدلال لعدم سقوط التيمم مضافا الى الإجماع المذكور بوجه- منها- قاعدة الميسور- و منها- انه لو سقط التيمم بتعذر بعضه لزم سقوط الوضوء أيضا من المقطوع اليدين فان وجه السقوط مشترك بينهما، و يلزم حينئذ سقوط أصل الطهارة و الصلاة عنه في مدة العمر و هو مما قامت الضرورة على خلافه (و منها) ما في الجواهر من استحباب بقاء وجوب التيمم بما يمكن من اجزائه (و منها) ما فيه أيضا من ان الصلاة لا تترك بحال.

(أقول) و العمدة في إثبات وجوب التيمم بما يمكن و عدم كونه من قبيل فاقد الطهورين هو الإجماع و قاعدة الميسور، و اما الاستدلال بلزوم سقوط الوضوء عنه أيضا فلا وجه له، فان غسل الوجه يتحقق بإجراء الماء عليه و لو بغير إله اليد كالارتماس، و اما المسح على الوجه في التيمم فليس في أصل الفرض الا بالكفين فإثباته بغيرهما محتاج الى مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٢٤

الدليل، فلا يلزم من سقوط التيمم عن مقطوع اليدين سقوط الوضوء عنه أيضا حتى يلزم سقوط الصلاة عنه ما دام العمر بناء على سقوط الصلاة عن فاقد الطهورين.

(و اما التمسك بالاستصحاب) ففيه ان المتيقن السابق- لو سلم- هو وجوب مسح الوجه بالوجوب الضمني. على ما هو التحقيق في وجوب الجزء- أو الوجوب التبعي المقدمي- بناء على القول الآخر، و المشكوك هو وجوبه الاستقلالي بعد سقوط الكل، و اما عدم سقوط الصلاة بحال فهو انما يتم دليلا لوجوب التيمم بالممكن لو لم يدخل في حكم فاقد الطهورين، فلا بد من إخراجة عن موضوع فاقد الطهورين بالإجماع أو بغيره، فليس عدم سقوط الصلاة بحال بنفسه دليلا في المقام (و بالجملة) فالمختار هو عدم سقوط أصل التيمم في الفرض للإجماع و قاعدة الميسور، و حينئذ فلا بد من تعيين كيفية التيمم.

(فتقول) اما الوجه الأول في كفيته- اعنى مسح الجبهة بالصعيد- فلقاعدته الميسور و ان مسحها بالصعيد يعد ميسورا لمسحها باليدين بعد ضربهما على الصعيد، و لا دليل على قيام الذارعين مقام الكفين، فيسقط المسح بهما و عليهما، فلا يبقى من فرض التيمم الا مسح الجبهة، و حيث لا يتمكن الا من مسحها على الصعيد فلا يجب عليه الا ذلك.

و اما الوجه الثاني و هو الاستعانة بالذارعين و المسح بهما و عليهما فلدعوى قيامهما مقام الكفين و كون ذلك ميسورا لما تعذر منه، و منه ظهر وجه التخيير بين مسح الجبهة بالصعيد و المسح عليها بالذراعين، و هو دعوى كون كل ذلك ميسورا عند العرف و مرتبة من مراتب أصل الفرض فيتخير في العمل بأحد الميسورين، و هذه الوجوه متضاربة لا تطمئن النفس الى واحد منها، مضافا الى احتمال الاستنابة و كون حكم مقطوع اليدين كالمرضى العاجز عن المباشرة، فالاحتياط هو الجمع بين الاستنابة و مسح الجبهة بالصعيد و الاستعانة بالذارعين و المسح بهما و عليهما، و كان على المصنف (قده) ذكر الاستنابة أيضا في وجه الاحتياط هنا- أى في مقطوع اليدين- و ان لم يكن له وجه في مقطوع اليد الواحدة كما ذكرناه في الأمر الأول.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٢٥

[مسألة (٩) إذا كان على الباطن نجاسة لها جرم يعد حائلا و لم يمكن إزالتها]

مسألة (٩) إذا كان على الباطن نجاسة لها جرم يعد حائلا- و لم يمكن إزالتها فالأحوط الجمع بين الضرب به و المسح به و الضرب بالظاهر و المسح به.

و قد مرّ حكم هذه المسألة عند الكلام في حكم ضرب باطن اليدين مستوفى.

[مسألة (١٠) لا يجب تعيين المبدل منه مع اتحاد ما عليه]

مسألة (١٠) لا يجب تعيين المبدل منه مع اتحاد ما عليه، واما مع التعدد كالحائض و النفساء فيجب تعيينه و لو بالإجمال. الكلام فى هذه المسألة يقع تارة فى وجوب قصد البدلية فى التيمم و عدمه، و اخرى فى وجوب تعيين المبدل منه و عدمه. (اما المقام الأول) ففيه أقوال - أحدها - القول بعدم وجوب قصد البدلية مطلقا سواء تعدد ما فى الذمة أو اتحد، و سواء قلنا باتحاد كيفية التيمم فيما هو بدل عن الوضوء مع ما هو بدل عن الغسل أو لم نقل، و هذا القول محكى عن جماعة من المحققين كصاحبى المدارك و الذخيرة و كاشف اللثام، و نسب الى أكثر المتأخرين. (و استدل له) بان عنوان البدلية غير مأخوذة فى ماهية التيمم بحيث يكون من مقوماته و اجزائه و ليس امرا قصديا كالقيام للتعظيم، بل هو أمر انتزاعى ينتزع عن أفعال التيمم سواء قصده الفاعل أم لا، و عليه فليس على اعتبار قصده دليل، و عند الشك فى اعتباره يكون مقتضى الأصل و إطلاق ظواهر الأدلة من الايات و الاخبار و صدق الامتثال بدون قصده، عدم اعتباره. و هذا فى صورة اتحاد ما فى الذمة ظاهر، و مع تعدده ربما يقال باعتبار قصد البدلية، للزوم تعيين ما عليه و لو بالإجمال فيحتاج الى المعين الذى منه قصد البدلية.

(و فيه) انه لا ينحصر التعيين فى قصد البدلية بل يمكن تعيينه بكل ما يخرج عن الاجمال كما إذا كان عليه تيمان أحدهما بدل الوضوء و الآخر بدل الغسل كما فى الحائض و النفساء فيمكن الإتيان بتيمم بقصد رفع الحدث الأصغر، و بتيمم آخر بقصد رفع الحدث الأكبر - بناء على المختار من كون التيمم رافعا للحدث - إذ التعيين يحصل بذلك مع انه لم يقصد البدلية فى شىء منهما، و كذا لو قلنا باختلاف كفيتهما فيأتى بأحدهما بضربة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٢٦

واحدة و بالآخر بضربتين، حيث يتعين كل واحد منهما بكيفيته عن الآخر، و هذا القول لا يخلو عن قوة. و منه يظهر ضعف الأقوال الأخرى، و هى: القول بوجوب قصد البدلية مطلقا، و القول بوجوبه عند تعدد ما عليه، و عدمه مع اتحاده، و القول بوجوبه مع الاختلاف فى الكيفية، و عدمه مع اتحادها.

(و اما المقام الثانى) أعنى وجوب قصد المبدل منه على تقدير القول بوجوب قصد البدلية، فالذى يظهر من المصنف (قده) فى المتن هو التفصيل بين اتحاد ما عليه و بين تعدده بعدم وجوب التعيين فى الأول و وجوبه فى الأخير، و هذا لا يخلو عن المنع، بل اللازم على تقدير وجوب قصد البدلية هو وجوب تعيين المبدل منه، إذ قصد البدلية لا ينفك عن قصد المبدل منه، لأن البدلية من الأوصاف التى تلزمها الإضافة إلى الغير، فلا يعقل قصدها مع عدم قصد المبدل منه و لو إجمالا، و ليس المراد من قصد البدلية قصد مفهومها حتى لا يلزمه قصد المبدل منه، نعم فى صورة الاتحاد يكفى فى قصد المبدل منه قصد ما عليه بعنوان ما فى ذمته، فإنه متعين بالذات و يكون اشارة اليه بالإجمال، بخلاف صورة التعدد فإنه يحتاج فيها الى تعيين ما عليه مما يكون فى ذمته و الله العالم بحقائق الأحكام.

[مسألة (١٢) مع اتحاد الغاية لا يجب تعيينها]

مسألة (١٢) مع اتحاد الغاية لا يجب تعيينها، و مع التعدد يجوز قصد الجميع و يجوز قصد ما فى الذمة كما يجوز قصد واحدة منها فيجوز عن الجميع.

فى وجوب قصد الغايه- أى الفعل الذى يشترط فى صحته أو كماله الطهاره- و عدمه وجهان مبيان على ان التيمم هل هو مستحب نفسى كالغسل و الوضوء أولا، و سيأتى البحث عنه، ثم انه على تقدير وجوب قصد الغايه لا يجب تعيينها فيما إذا كانت واحده، و مع تعددها يجوز إتيان التيمم بقصد جميعها فيكون امثالا للجميع كما يجوز قصد واحده منها فيكون امثالا بالنسبه الى ما قصده و يجرى عن الجميع إلا إذا كان المسوغ للتيمم مختصا ببعضها- كما سيأتى فى شرح المسأله التاسعه من الفصل الاتى إنشاء الله تعالى،

مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى، ج ٧، ص: ٣٢٧

[مسأله (١٣) إذا قصد غايه فتبين عدمها بطل تيممه،]

مسأله (١٣) إذا قصد غايه فتبين عدمها بطل و ان تبين غيرها صح له إذا كان الاشتباه فى التطبيق و بطل ان كان على وجه التقييد. إذا تيمم لغايه بعينها و تبين عدمها و عدم غايه أخرى بطل، الا- ان فرض انتفاء الغايات كلها غير واقع- بناء على صحه التيمم للكون على الطهاره- و ان تبين وجود غايه أخرى غير الغايه المنويه فإن كان قصد الغايه المنويه على وجه التقييد بطل أيضا، و ذلك لان مرجع التقييد الى انتفاء النيه للغايه الموجوده، فإن معنى التقييد إتيان التيمم للغايه المنويه بحيث لولاها لما كان آتيا به، و ان كان من باب الاشتباه فى التطبيق صح لتاميه النيه حينئذ، و هو ظاهر.

[مسأله (١٤) إذا اعتقد كونه محدثا بالحدث الأصغر]

مسأله (١٤) إذا اعتقد كونه محدثا بالحدث الأصغر فقصد البدليه عن الوضوء فتبين كونه محدثا بالأكبر، فإن كان على وجه التقييد بطل، و ان اتى به من باب الاشتباه فى التطبيق أو قصد ما فى الذمه صح، و كذا إذا اعتقد كونه جنبا فبان عدمه و انه ماس للميت مثلا.

و ما ذكره (قده) ظاهر بعد ما عرفت فى المسأله السابقه من مناط الصحه و البطلان فيما إذا كان الإتيان فى صورته تخلف المنوى على وجه الاشتباه فى التطبيق أو التقييد و انه على الأول لا يضر بالنيه و لا يخل بقصد الامثال دون ما كان على وجه التقييد.

[مسأله (١٥) فى مسح الجبهه و اليدين يجب إمرار الماسح على الممسوح]

مسأله (١٥) فى مسح الجبهه و اليدين يجب إمرار الماسح على الممسوح فلا- يكفى جر الممسوح تحت الماسح، نعم لا تضر الحركه اليسيره فى الممسوح إذا صدق كونه ممسوحا.

المسح هو إمرار الماسح على الممسوح، و يتحقق بجر الماسح عليه، و يلزمه سكون الممسوح إذ مع حركته يكون كل منهما ماسحا و ممسوحا، كما انه لو كان الماسح ساكنا و الممسوح متحركا يلزم كون الممسوح ماسحا و الماسح ممسوحا، فيعتبر فى تحقق مسح اليد على الوجه و ظاهر اليدين سكون الوجه و اليدين و حركه الماسح و جره عليهما، نعم لا تضر الحركه اليسيره التى لا تضر بصدق الممسوح عليهما عرفا.

[مسألة (١٦) إذا رفع يده في أثناء المسح ثم وضعهما بلا فصل و أتم]

مسألة (١٦) إذا رفع يده في أثناء المسح ثم وضعهما بلا فصل و أتم فالظاهر كفايته و ان كان الأحوط الإعادة.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٢٨

و لعل وجه الاحتياط فى الإعادة هو اما احتمال وحدة المسح كما يستفاد من التيممات البيانية و كونه القدر المتيقن و مطابقته مع الأصل بناء على كون الأصل فى المقام هو الاشتغال لكون الشك فى المحصل، و اما لمنافاته مع الموالاة المعتبرة فى التيمم، لكن الظاهر عدم وجوب هذا الاحتياط لعدم الدليل على اعتبار وحدة المسح، و التيممات البيانية أفعال مجتمعة لا دلالة فيها على اعتبارها، و ليس فى المقام دليل آخر يثبت اشتراط الاتصال و الوحدة فى المسح فالمحكم هو إطلاق ما دل على وجوب المسح فإنه شامل للمسح بمثل هذا النحو فلا تصل التوبة الى الأصل العملى، و اما المنافاة للموالاة ففيه ان الكلام فيما لم يكن منافيا لها كما فى غسل الوضوء و مسحه.

[مسألة (١٧) إذا لم يعلم انه محدث بالأصغر أو الأكبر]

مسألة (١٧) إذا لم يعلم انه محدث بالأصغر أو الأكبر و علم بأحدهما إجمالا يكفيه تيمم واحد بقصد ما فى الذمة.

اما على القول باتحاد كيفية التيمم فيهما فواضح، و اما على القول بالاختلاف فيأتى بتيمم واحد بضربتين بان يمسح الوجه و الكفين بالضربة الاولى ثم يضرب يديه مرة ثانية يمسح بعدها على الكفين، و لا يوجب المسح على الكفين قبل الضربة الثانية فوات الموالاة كما يأتى فى آخر المسألة الآتية.

[مسألة (١٨) المشهور على انه يكفى فيما هو بدل عن الوضوء ضربة واحدة للوجه و اليدين]

مسألة (١٨) المشهور على انه يكفى فيما هو بدل عن الوضوء ضربة واحدة للوجه و اليدين و يجب التعدد فيما هو بدل عن الغسل و الأقوى كفاية الواحدة فيما هو بدل الغسل أيضا و ان كان الأحوط ما ذكره و أحوط منه التعدد فيما هو بدل الوضوء أيضا، و الاولى ان يضرب يديه و يمسح بهما جبهته و يديه ثم يضرب اخرى و يمسح بها يديه، و ربما يقال غاية الاحتياط ان يضرب مع ذلك مرة أخرى يده اليسرى و يمسح بها ظهر اليمنى ثم يضرب اليمنى و يمسح بها ظهر اليسرى.

اختلف فى الواجب من عدد الضربات على أقوال فالمحكى عن جماعة كالسيد و ابن الجنيد و ابن ابي عقيل و المفيد فى العزيمة و الصدوق فى ظاهر المقنع و المدارك و الحدائق و الرياض كفاية ضربة واحدة مطلقا، و هو مختار جملة من المحققين من المتأخرين و منهم المصنف (قده).

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٢٩

و عن أركان المفيد و على بن بابويه و المنتقى و التبيان و الذخيرة و وجوب الضربتين مطلقا.

و المشهور بين المتقدمين و المتأخرين شهرة عظيمة كادت تكون إجماعا- كما فى الجواهر- هو التفصيل بين ما هو بدل عن الوضوء و ما هو بدل عن الغسل بكفاية الضربة الواحدة فى الأول و وجوب الضربتين فى الأخير، و نسب الى والد الصدوق وجوب الضربات الثلاث: واحدة للوجه، و الثانية لمسح اليد اليمنى، و الثالثة لمسح اليد اليسرى، و عبارته المحكية هكذا: إذا

أردت ذلك فاضرب بيديك على الأرض مرة واحدة و انفضهما و امسح بهما وجهك، ثم اضرب بيسارك الأرض فامسح بها يمينك من المرفق إلى أطراف الأصابع، ثم اضرب بيمينك الأرض و امسح بها يسارك من المرفق إلى أطراف الأصابع (انتهى) وهذه العبارة- كما ترى- لا تدل على ذهابه الى اعتبار ضربات ثلاث، بل المستفاد منها هو اعتبار الضربتين، لكن مع عدم اعتبار كون الضربة الثانية التي لليدين دفعة، بل اعتبر كونها على التعاقب.

(و كيف كان) فمناً الاختلاف في ذلك اختلاف الأخبار الواردة في المقام التي صريح بعضها كفاية الضربة الواحدة، و صريح بعضها اعتبار مرتين، و سيأتي نقلها، و قد جمع بينهما بحمل الطائفة الأولى على ما هو بدل من الوضوء، و الثانية على ما هو بدل من الغسل، و استدل على هذا الجمع بوجوه- منها- موافقته للمشهور المحقق و الإجماع المنقول (و منها) ان الطائفة الأولى نص في كفاية الضربة الواحدة و ظاهرة في إطلاقها بالنسبة الى ما كان بدلاً عن الغسل، و الطائفة الثانية نص في اعتبار التعدد و ظاهرة في إطلاقها بالنسبة الى ما كان بدلاً عن الوضوء، فيؤخذ بنص كل و يرفع اليد عن ظهوره في إطلاقه على ما هو القاعدة في كل متعارضين لهما نص و ظاهر، حيث يرفع اليد عن ظهور كل بنص الآخر و لا يخفى ما فيه، لا اشتراك الطائفتين في إطلاقهما بالنسبة الى ما هو يدل عن الغسل و الوضوء فتكونان من قبيل المتبائنين.

(و منها) صحيحة ابن أذينة عن محمد بن مسلم قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم فضرب بكفيه الأرض ثم مسح بهما وجهه ثم ضرب بشماله الأرض فمسح بها مرفقه إلى أطراف الأصابع واحدة على ظهرها و واحدة على بطنها ثم ضرب بيمينه الأرض ثم صنع

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٣٠

بشماله كما صنع بيمينه: ثم قال هذا التيمم على ما كان فيه الغسل و في الوضوء الوجه و اليدين الى المرفقين و القى ما كان عليه مسح الرأس و القدمين فلا يؤم بالصعيد (و تقريب دلالتها) ان قوله عليه السلام هذا التيمم على ما كان فيه الغسل و في الوضوء الوجه و اليدين (إلخ) ظاهر في مغايرة التيمم الذي هو بدل عن الغسل مع ما هو بدل عن الوضوء بتكرار الضربة فيما هو بدل عن الغسل دون ما هو بدل عن الوضوء، و لا ينافيه اشتمال الصحيحة على ثلاث ضربات فيما هو بدل عن الغسل على ما ذهب اليه على بن بابويه لانه محمول على جواز التفريق في الضربة الثانية للكفين كما حكى القول به عن العلامة و المحقق في المعتمد و الشيخ في الاستبصار.

(و منها) صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام، قال قلت له كيف التيمم، قال هو ضرب واحد للوضوء و الغسل من الجنبات تضرب بيديك مرتين ثم تنفضهما نفضة للوجه و مرة لليدين و متى أصبت الماء فعليك الغسل ان كنت جنباً و الوضوء ان لم تكن جنباً (و تقريب دلالتها) ان قوله عليه السلام هو ضرب واحد للوضوء معناه ان للوضوء ضربة واحدة، و قوله عليه السلام و الغسل من الجنبات جملة مستأنقة و الواو فيها للاستيناف، و كلمة الغسل مرفوعة بالابتداء، و قوله تضرب بيديك خبر لها فتصير دليلاً على التفصيل، بل ادعى بعض صراحته فيها.

(و منها) ما أرسله العلامة في المنتهى، قال (قده) روى- يعنى الشيخ- في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام ان التيمم من الوضوء مرة واحدة، و من الجنبات مرتان، و هو صريح في التفصيل، و استدل به العلامة للحكم به و تبعه الشهيدان.

(و منها) عدة مراسيل مرية في المعتمد و الغنية و السرائر من أنه ضربة واحدة للوضوء و للغسل من الجنبات مرتين.

(و منها) ان التفصيل أقرب الى الاعتبار لان الوضوء أخف استعمالاً للماء من الغسل، فينبغي ان يكون تيممه أخف من تيمم الغسل، و انه مخالف للعام، إذ أكثرهم يقولون بالمرتين مطلقاً، و كثير منهم يقولون بالمرّة مطلقاً، فالتفصيل بالمرّة في الوضوء و المرتين

فى الغسل مخالف معهم ففیه الرشاد لان الرشد فى خلافهم (و منها) موافقة المرء فى الوضوء مع أصالة البراءة، و المرتين فى الغسل مع الاشتغال.

هذه جملة من الوجوه و الشواهد التى ذكروها فى وجه الجمع بين الطائفتين على ما عثرت عليه (و لا يخفى ما فى الكل) و انه لا يمكن الجمع بين الطائفتين بالحمل المذكور و لا يصح الاستشهاد له بشىء مما ذكر، اما عدم إمكان الجمع المذكور فلا بد ما يدل على المرء عن الحمل على ما كان بدل الوضوء. لكون مورده الغسل و ذلك كأغلب الأخبار الواردة فى بيان التيمم، التى منها ما ورد فى قضية عمار كقول الباقر عليه السّلام فى صحيحة ابن بكير و حكاية تيمم النبى صلّى الله عليه و آله لتعليمه، قال فضرب صلّى الله عليه و آله بيده على الأرض ثم ضرب إحداهما على الأخرى ثم مسح بجبينه ثم مسح كفيه كل واحدة على ظهر الأخرى فمسح اليسرى على اليمنى و اليمنى على اليسرى، و قوله عليه السّلام فى صحيحة زرارة فى حكاية تيمم عمار و تعليم النبى صلّى الله عليه و آله له، قال عليه السّلام: ثم أهوى يديه إلى الأرض فوضعهما على الصعيد ثم مسح جبينه بأصابعه و كفيه إحداهما بالأخرى ثم لم يعد.

(و ظهورهما) فى وحدة الضربة غير قابل للإنكار و عدم قبولهما للحمل على ما هو بدل عن الوضوء واضح لكون المورد هو التيمم بدلا عن الغسل، و ما قيل من احتمال عدم إرادتهم عليه السّلام فى تلك الوقائع إلا بيان كيفية المسح لا عدد الضربة و لذا ضرب يديه على البساط - كما فى بعض الاخبار، أو كون الاقتصار على الضربة من الحاكي فى مقام الحكاية، حيث انه لم يتعلق غرضه بنقل الفعل بجميع خصوصياته المعبرة فى التيمم - فى غاية الضعف.

و أضعف منه احتمال عدم ارادة المعصوم عليه السّلام بنقله لفعل النبى صلّى الله عليه و آله الا بيان نوع التيمم فى الجملة، و هو يحصل ببيان قسم منه - اعنى التيمم الذى يقع بدلا عن الوضوء.

و ضعف الاحتمال الأول ظاهر بعد ملاحظة كون الامام عليه السلام فى مقام بيان مهية التيمم و انه لو كان المعتبر فيه الضربتان لم يتركهما الامام عليه السّلام و لم يكتف بذكر ضربة واحدة مع كونه فى مقام بيان المهية، فترك ذكر الضربة الأخرى - و الحال هذه - أقوى شاهد على عدم كونها مأخوذة فى ماهية التيمم، و اما كون الاحتمال الأخير أضعف فلان مورده قضية عمار و هو التيمم

بدلا عن الغسل، فلو كان المقام مقتضيا لبيان نوع التيمم فى الجملة لكان الأنسب بيان القسم الذى هو محل الابتلاء فى مورد الحديث لا ذكر ما هو بدل عن الوضوء، الخارج عن مورد.

(و بالجملة) فالذى يقتضيه التدبير التام عدم ملائمة الجمع المذكور بين هذه الاخبار، بل الذى يستفاد منها كون التعارض بينهما بالتباين و انه لا بد من رعاية قاعدة التعارض التباينى، و سيأتى وجه الجمع بينها و العلاج لتعارضها إنشاء الله تعالى. و اما عدم صحة الوجوه و الشواهد المذكورة فلما فى الوجه الأول - أعنى موافقة التفصيل مع المشهور و الإجماع المنقول - من ان الشهرة فى الفتوى لا توجب ظهورا فى الخبر بل لا بد من ان يكون الظهور من اللفظ نفسه بحيث لو القى الخبران على العرف لم يتحير فى وجه الجمع بينهما كالعام و الخاص، و المطلق و المقيد، و من المعلوم ان المقام ليس كذلك، و منه يظهر سقوط الاستشهاد بالإجماع المنقول بطريق اولى.

و اما الوجه الثانى - أعنى رفع اليد عن ظاهر كل بنص الأخر فففيه ما عرفت من كون مورد كثير من اخبار الاكتفاء بالمرء - هو التيمم بدلا عن الغسل، فلا يمكن حمله على البدل من الوضوء مضافا الى ما تقدم من عدم صحة هذه الوجه رأسا.

(و اما الثالث) اعنى الاستشهاد بصحيحة ابن أذينة عن محمد مسلم فليس فيما ظفرنا عليه من الصحيحة عطف الوضوء فيها بالواو على الغسل، بل المذكور فى ذيل الحديث هكذا: ثم قال هذا التيمم على ما كان فيه الغسل فى الوضوء الوجه و اليدين الى المرفقين و القى ما كان عليه مسح الرأس و القدمين فلا يؤم بالصعيد-، و عليه فالصحيحة تدل على ان الكيفية التى بينها الامام عليه السلام من مسح الوجه و اليدين الى المرفقين قد جعل فيها المسح على مواضع الغسل فى الوضوء و لم يفرض المسح فى التيمم على مواضع المسح فى الوضوء- إلى الرأس و القدمين- فالصحيحة أجنبية عما أريد الاستشهاد به من التفصيل المذكور، و قد تقدم نقل الحديث- كما ذكرنا- عن محمد بن مسلم فى مسألة اعتبار الترتيب فراجع.

و اما الرابع- أعنى صحيحة زرارة- فظاهرها كون مراده عليه السلام من قوله هو

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٣٣

ضرب واحد للوضوء و الغسل من الجنابة، ان التيمم قسم واحد يستوى فيه ما كان للوضوء و الغسل، ثم بين عليه السلام الكيفية الواحدة فيهما فقال: تضرب بيديك مرتين (إلخ) و حمل قوله ضرب واحد على ان المراد ضربة واحدة لليدين على الأرض و جعل قوله عليه السلام و الغسل من الجنابة جملة مستأنفة ركيك فى الغاية.

و اما الخامس اعنى ما أرسله العلامة فى المنتهى فقد أورد عليه كما فى الوسائل بأن الحديث المدعى لا وجود له فى كتب الاخبار بل هو خبر ابن أذينة عن ابن مسلم و قد فسره الشيخ فى التهذيب بما حكاه العلامة فى المنتهى، لا انه متن الحديث، و قد عرفت ان خبر أذينة أجنبى عن ذلك و ليس فيه تفصيل بين التيمم بدل الوضوء و التيمم بدل الغسل أصلا، و منه يظهر الجواب عن المراسيل المروية عن المعتمر و الغنية و السرائر، فإنها أيضا محصل ما استفادوه من الاخبار و جعلوه دليلا على التفصيل المذكور، و اما السابع اعنى كون التفصيل أقرب الى الاعتبار فهو اعتبار محض لا جدوى فيه و لا يصح جعله مناطا لاستنباط حكم من الاحكام.

و اما الثامن- أعنى موافقة المرة فى الوضوء مع البراءة، و المرتين مع الاشتغال فغريب جدا، إذ لو كان التيمم مجرى للبراءة فكيف يتمسك للمرتين بقاعدة الاشتغال، و لو كان مجرى للاشتغال فكيف يتمسك للمرة بالبراءة، فهذا التفكيك لا يليق بان يسطر، فكيف يجعل شاهدا للتفصيل.

و قد ظهر ان القول بالتفصيل ليس عليه دليل و لا شاهد سوى ذهاب المشهور اليه و انه من الموارد التى لو اتبع المشهور لكان متابعتهم من غير دليل، فسقط القول بالتفصيل و بقى القولان الآخرا- اعنى القول بكفاية المرة مطلقا و القول بوجوب المرتين مطلقا (و استدل للأول) بإطلاق الكتاب الكريم و ما دل على كفاية المرة من النصوص مثل ما عن التهذيب من خبر زرارة قال سئلت الباقر عليه السلام عن التيمم، فضرب يديه على الأرض ثم رفعهما فنفضهما ثم مسح جبهته و كفيه مرة واحدة (و خبر ابن ابي المقدام) عن الصادق عليه السلام انه وصف التيمم فضرب يديه على الأرض ثم رفعهما فنفضهما ثم مسح جبينه و كفيه مرة واحدة-، بناء على ان يكون قوله مرة واحدة- فى الخبرين قيذا للضرب، فيكون المعنى: ضرب

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٣٤

بيديه على الأرض مرة واحدة (و المروى عن دعائم الإسلام) عنهم عليهم السلام: التيمم تجزيه ضربة واحدة يضرب يديه على الأرض فيمسح بها وجهه و يديه (و كالمروى عن السرائر) قال و قد روى ان الضربة الواحدة للوجه و الكفين تجزى فى الوضوء و الجنابة و كل حدث، و اليه ذهب قوم منا و عن النبى صلى الله عليه و آله انه قال لعمار يكفيك ان تقول بيديك هكذا: ثم ضرب بيده الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين و ظاهر كفيه و وجهه (و كالرضوى) المروى فى محكى الرياض: صفة التيمم للوضوء و الجنابة و سائر أبواب الغسل واحد و هو ان تضرب بيديك على الأرض ضربة واحدة (و كصحيحة

الكاهلي) قال سئلته عن التيمم فضرب على البساط فمسح بهما وجهه ثم مسح كفيه إحداهما على ظهر الأخرى (و بالأخبار الواردة) فى حكاية عمار، التى لم يقيد فيها الضربة بالمرتين مع كونها فى مقام بيان الكيفية و تعليم السائل، لا سيما صحيحة زرارة عن الباقر عليه السّلام التى فيها: قال عليه السّلام ثم أهوى- يعنى النبى صلى الله عليه و آله- بيديه إلى الأرض فوضعهما على الصعيد ثم مسح جبينه بأصابعه و كفيه إحداهما على الأخرى ثم لم يعد ذلك-، بناء على ان يكون فعل المضارع من باب الافعال من الإعادة، فالمعنى عدم اعادة الوضع على الأرض، فيكون نصا فى المرة (و بالأصل) أى أصالة البراءة- بناء على عدم كون الشك فى المحصل.

و أورد على الجميع اما على الاستدلال بإطلاق الآية الكريمة فيمنع الإطلاق فإنها فى مقام أصل تشريع الحكم لا فى بيان كفيته، و بان الإطلاق- لو سلم- قابل للتقييد كما فى مطلقات الاخبار بما دل على اعتبار المرتين، و اما الاخبار فهى ما بين ما صرح فيه بكفاية المرة الواحدة و بين ما استفيد كفاية المرة منه بإطلاقه، أما القسم الثانى فهو قابل للتقييد بما يأتى مما يدل على اعتبار مرتين، و اما القسم الأول فلمعارضته مع ما يدل على التعدد، و اما الأصل فلمنع كون المقام من موارد جريان البراءة لكون الشك فيه فى المحصل على ما مر مرارا من ان الشرط للصلاة هو الأثر الحاصل من الوضوء و الغسل و التيمم، اعنى الطهارة الحاصلة منها لأنفس الافعال.

(فالعمدة) النظر إلى أدلة القول بالتعدد، و قد تمسكوا له أيضا بوجوه عمدتها

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٣٥

الأخبار الدالة عليه (كصحيح الكندى) عن الرضا عليه السّلام قال التيمم ضربة للوجه و ضربة للكفين، و النبوى مثله، و صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام عن التيمم، فقال مرتين مرتين للوجه و اليدين-، بناء على ان تكون كلمة مرتين الثانية تأكيدا للأولى، إذ لم يقل احد بوجود الضرب اربع مرات. و ان يكون المراد من المرتين ضربتين و ان يكون الضربتان إحداهما للوجه و الأخرى الكفين لا ان يكون المراد ضربتين متعاقبتين قبل مسح الوجه (و صحيح ليث المرادى) عن الصادق عليه السّلام فى التيمم، قال تضرب بكفيك على الأرض مرتين ثم تنفضهما و تمسح بهما وجهك و ذراعيك-، بناء على ان يكون المراد بالمرتين التوزيع على مسح الوجه و اليدين لا ضربهما متعاقبتين (و الرضوى المروى) فى صفة التيمم، و فيه تضرب بيدك على الأرض ثم تمسح بها وجهك موضع السجود من مقام الشعر الى طرف الأنف ثم تضرب اخرى فتمسح بها اليمنى الى حدّ الزند و روى من أصول الأصابع تمسح باليسرى على اليمنى و باليمنى على اليسرى.

هذه هى الأخبار التى يتمسك بها لاعتبار المرتين، و لا يخفى ان الدال منها على التعدد منحصر فى صحيح الكندى و النبوى الذى مثله فى المضمون، و اما صحيح ابن مسلم و صحيح المرادى فليس فيهما ظهور فى اعتبار ضربة للوجه و ضربة لليدين بل لعلهما فى الدلالة على اعتبار الضربتين المتعاقبتين قبل مسح الوجه أظهر سيما صحيح المرادى حيث قال فيه تضرب بكفيك على الأرض مرتين ثم تنفضهما و تمسح بها وجهك و ذراعيك، فإنه كالصريح فى ان نفص اليدين و المسح على الوجه و الذراعين كل ذلك بعد المرتين لا انه على نحو التوزيع، و عليه فيسقط الخبر ان عن الحجية بالإعراض عن العمل بهما من هذه الجهة لعدم معهودية القول بوجود المرتين المتعاقبتين عن احد من الأصحاب، و اما الرضوى ففيه مضافا الى عدم حجيته عندنا إلا إذا كان مستندا إلى الرواية عن الامام عليه السّلام مع عمل المشهور به، معارض مع ما فى الفقه الرضوى أيضا الذى تقدم نقله فى اخبار المرة من انه يكفى الضرب مرة واحدة للوضوء و الجنابة و سائر أبواب الغسل.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٣٦

فالعمدة فى القول بالتعدد هو صحيح الكندى، فإن النبوى و ان كان مثله فى الدلالة الا انه قاصر من حيث السند، و فى مقابله

الأخبار الصريحة في كفاية المرة الواحدة، و قد تقدم عدم إمكان الجمع بينهما بالتفصيل بين ما هو بدل عن الوضوء و ما هو بدل عن الغسل، فقد يقال بان صحيح الكندي موهون بإعراض الأصحاب عنه و في الجواهر ان ندرة القول به من الإمامية تمنع من البناء عليه- فالمتعين هو الأخذ بأخبار المرة و القول بكفايتها مطلقا، (لكن الإنصاف) ان الدال على التعدد ليس معرضا عنه، كيف و المشهور قد جعلوا مناط القول بالتفصيل الأخذ به و الجمع بينه و بين أخبار المرة فقد اعتمدوا على اخبار التعدد من هذه الجهة، و اما ما في الجواهر من ندرة القول باعتبار المرتين مطلقا ففيه انه ليس من الندرة بمثابة تجعل الخبر الدال عليه معرضا عنه إذ قد تقدم نقل القول بوجود المرتين مطلقا عن أركان المفيد و والد الصدوق و غيره من جماعة من القدماء، فيبقى ترجيح الأخبار الدالة على المرة بكثرتها و ان الدال على المرتين خبر واحد لا يقاوم تلك الاخبار. و هذا الوجه و ان كان لا بأس به، الا ان الاحتياط يقتضى التعدد مطلقا سواء في ما هو بدل عن الوضوء و ما هو بدل عن الغسل.

و قد ذكر في طريق الاحتياط وجوه (الأول) ان يحتاط بتكرير التيمم بان يتيمم مرة بالضربة الواحدة فيمسح بها الوجه و اليدين، ثم يتيمم اخرى بالضربتين فيمسح بالضربة الاولى وجهه و بالثانية اليدين، و ان شاء يتيمم ثالثة بثلاث ضربات يمسح بالأولى وجهه و بالثانية يده اليمنى و بالثالثة يده اليسرى خروجا عن خلاف من أوجب الثلاث كما حكى عن علي بن بابويه و وردت رواية عليه، و ان شاء رفع الوهم بالكلية احتاط بتكرار الضرب قبل مسح الوجه في واحد من هذه التيممات ليطبق عمله مع ما تقدم من ظاهر خبر ليث المرادى و ان لم يعمل به احد من هذه الجهة.

(الوجه الثاني) ان يتيمم تيمما واحدا بالضربتين: ضربة لمسح الوجه و ضربة لمسح اليدين على ما هو مفاد صحيح الكندي، و ربما يشكل فيه بإيجابه فوات الموالاته على القول بالمرة، لانه يفصل الضربة الثانية بين مسح الوجه و مسح الكفين، مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٣٧

لكنه يندفع بأن العبرة في الموالاته هو المتابعة العرفية، و هي حاصله مع الفصل المذكور، فلا بأس بهذا الاحتياط. (الوجه الثالث) ما ذكره في المتن و أشار إليه الشيخ الأكبر الأنصاري (قده) في حاشيته على نجاه العباد و اشتهر العمل به بعده، و هو ان يمسح بالضربة الأولى الوجه و اليدين جميعا ثم يضرب يديه مرة أخرى فيمسح بها يديه، و قد أشكل عليه أيضا بفوات الموالاته على القول بالمرتين بفصل المسح على اليدين قبل الضربة الثانية، لكن قد عرفت في الوجه السابق عدم فوات الموالاته بمثل ذلك لحصول المتابعة العرفية.

(الوجه الرابع) هو الوجه الثالث لكن مع الإتيان بضربة واحدة بباطن اليمنى يمسح بها ظهر اليد اليسرى خروجا من خلاف على بن بابويه، و اما في المتن من انه ربما يقال ان غاية الاحتياط ان يضرب مع ذلك مرة أخرى يده اليسرى (إلخ) فالظاهر انه لا وجه لتكرار ضرب اليد اليسرى للمسح على اليمنى لحصول ذلك في ضمن الضربة الثانية لليدين للمسح على ظهر الكفين، فالقول بالإعادة حذرا من فوات الموالاته لا- يخلو من وسواس، كما ان ترجيح الاحتياط بالوجه الأول أيضا مرجوح لقربه من الوسوسة التي هي من الشيطان، فأحسن الوجوه في الاحتياط هو الوجه الثاني أو الثالث، و لا- بأس بالوجه الرابع أيضا على الوجه الذي ذكرناه، هذا ما عندي في هذه المسألة العويصة، و الله العالم بأحكامه.

[مسألة (١٩) إذا شك في بعض اجزاء التيمم بعد الفراغ منه]

مسألة (١٩) إذا شك في بعض اجزاء التيمم بعد الفراغ منه لم يعتن به و بنى على الصحة، و كذا إذا شك في شرط من شروطه، و إذا شك في أثناءه قبل الفراغ في جزء أو شرط فان كان بعد تجاوز محله بنى على الصحة و ان كان قبله اتى به و بما بعده من

غير فرق بين ما هو بدل عن الوضوء أو الغسل لكن الأحوط الاعتناء به مطلقا و ان جاز محله أو كان بعد الفراغ ما لم يتم عن مكانه أو لم ينتقل الى حالة اخرى على ما مر في الوضوء خصوصا فيما هو يدل عنه.

إذا شك في جزء من اجزاء التيمم أو شرط من شروطه بعد الفراغ منه و الدخول

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٣٨

في غيره لم يعتن به و بنى على الصحة، لقاعدة الفراغ الجارية في كل عمل شك في صحته بعد الفراغ عنه. و هذا مما لا اشكال فيه، كما انه لا إشكال في وجوب الاعتناء به و الإتيان بالمشكوك و بما بعده لو شك في إتيانه في أثناء التيمم قبل تجاوز محل المشكوك من غير فرق بين ما هو بدل عن الوضوء أو الغسل، و انما الإشكال فيما لو شك في الأثناء في إتيان جزء بعد تجاوز محله و انه هل يجب الإتيان به و بما بعده مطلقا أو لا يجب كذلك أو يفصل بين ما إذا كان بدلا عن الوضوء فيأتي بالمشكوك و بين ما إذا كان بدلا عن الغسل فلا يجب الإتيان به، و منشأ الاحتمالات هو الخلاف في عموم قاعدة التجاوز لغير الصلاة.

(و تفصيل ذلك) انه لا شبهة في عدم جريان قاعدة التجاوز عند الشك في شيء من الوضوء إذا كان الشك في الأثناء و لو كان بعد التجاوز عن محل المشكوك كما إذا شك في غسل الوجه مثلا في حال مسح الرجلين و انما الكلام في ان عدم جريان القاعدة في الوضوء هل هو على طبق القاعدة الأولية و ان قاعدة التجاوز مختصة بباب الصلاة، فيكون مقتضى الاستصحاب و قاعدة الاشتغال هو الإتيان بالمشكوك في الوضوء، أو ان القاعدة عامة لكل مركب ذي اجزاء، و انه انما خرج الوضوء عن قاعدة التجاوز بدليل خاص في بابه و هو صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام المذكور في محله.

فمختار الشيخ الأكبر الأنصاري (قده) هو التعميم في قاعدة التجاوز لعموم دليلها مثل قوله عليه السلام في خبر إسماعيل بن جابر: كل شيء شك فيه مما قد جاوزه و دخل في غيره فليمض عليه، و خبر زرارة عن الصادق عليه السلام بعد ذكر جملة من أفعال الصلاة:

يا زرارة إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء (و تقريب الاستدلال) ان كلمة- شيء- المذكورة في هذه الاخبار دالة على معنى عام شامل لاجزاء الصلاة و غيرها من المركبات التي لها اجزاء.

و مختار جملة من أساتيدنا تبعا لغير واحد من المحققين من محشى الرسائل هو الاختصاص بباب الصلاة، و ذلك لان ذكر القاعدة المذكورة بلفظها العام في ذيل الشك في أفعال الصلاة يوجب اختصاصها بخصوص الشك في أفعالها، كما في مثل قوله عليه السلام الا

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٣٩

أجمع لك السهو في كلمتين إذا شككت فابن على الأكثر، الواقع بعد حكم الشك في ركعات الصلاة فإنه لم يحتمل فيه العموم لغير الصلاة، و لا يخفى ان الثانى أقوى، و عليه فلا- تشمل القاعدة للطهارات الثلاث جميعا لا من جهة خروجها عن القاعدة بالتخصيص، بل من جهة عدم شمولها لها رأسا، فيكون الحكم في الشك فيها هو الاعتناء به للاستصحاب، و قد ظهر بذلك عدم وجه للتفصيل بين ما هو بدل عن الوضوء و ما هو بدل عن الغسل، فان الشك في أثناء الغسل أيضا لا دليل على عدم الاعتناء به، مضافا الى ان التفصيل مبنى على تبعية التيمم لما هو بدل منه في احكامه، و قد تقدم مرارا عدم ثبوت التبعية المذكورة لعدم الدليل عليها.

[مسألة (٢٠) إذا علم بعد الفراغ ترك جزء يكفيه العود اليه]

مسألة (٢٠) إذا علم بعد الفراغ ترك جزء يكفيه العود اليه و الإتيان به و بما بعده مع عدم فوت الموالاة، و مع فوتها و جب الاستيناف، و ان تذكر بعد الصلاة و جب إعادتها أو قضائها، و كذا إذا ترك شرطا مطلقا ما عدا الإباحة في الماء أو التراب فلا يجب الا مع العلم و العمد.

الحكم في هذه المسألة واضح بعد فرض كون المتروك مأخوذا في ماهية التيمم وجودا أو عدما. و ان الإخلال به و لو جهلا أو سهوا أو نسيانا يوجب عدم تحقق المأمور به الموجب لعدم تحقق الامتثال، فيجب العود اليه بما يوجب الامتثال، و يتفاوت الامتثال فيما إذا فات الموالاة و ما لم تفت باستيناف التيمم في الأول و إتيان المتروك في الأخير، كما يجب استيناف الصلاة إعادة أو قضاء لو كان التذكر بعد إتيانها و تبين وقوع الصلاة من غير طهارة، و اما عدم وجوب الإعادة عند الخلل بإباحة ما يتيمم به جهلا أو سهوا و نسيانا فلما تقدم وجهه فيما يشترط فيما يتيمم به.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج٧، ص: ٣٤٠

[فصل في أحكام التيمم]

إشارة

(فصل في أحكام التيمم)

[مسألة (١) لا يجوز التيمم للصلاة قبل دخول وقتها]

مسألة (١) لا يجوز التيمم للصلاة قبل دخول وقتها و ان كان بعنوان التهيؤ، نعم لو تيمم بقصد غاية أخرى واجبة أو مندوبة يجوز الصلاة به بعد دخول وقتها كأن يتيمم لصلاة القضاء أو للنافلة إذا كان وظيفته التيمم. الكلام في التيمم قبل الوقت للصلاة التي لم يدخل وقتها يقع تارة مع التمكن من التيمم في الوقت، و اخرى مع عدمه. اما الأول فالمعروف عندهم عدم جوازه للإجماع عليه، و في الجواهر: محصلا و منقولا عن كتب كثيرة بل لعله متواتر، و المراد بالتيمم قبل الوقت هو التيمم بقصد إتيان ذات الوقت في وقتها، نظير الوضوء قبل الوقت لإتيان الفريضة في وقتها، لا- التيمم لغاية أخرى كصلاة القضاء أو النافلة أو قراءة القران و نحوها.

و اعلم ان ظاهر المعبر و المنتهى أو صريحهما ان عدم جواز التيمم قبل الوقت لأجل ذات الوقت من خواص التيمم و به يفترق عن الطهارة المائية الجائز وقوعها قبل الوقت كذلك، للدليل على الجواز فيها دون التيمم، و ما أفاده من الفرق محتاج الى التنقيح و البحث. (فنقول) لا- إشكال في جواز الوضوء و الغسل قبل الوقت لأجل غاية أخرى كالقراءة و نحوها من الغايات المندوبة أو الواجبة، كما لا- إشكال في جوازهما أيضا لأجل الكون على الطهارة، فإنه أيضا غاية من غاياتهما المندوبة على التحقيق، و هو المقصود من الاستحباب النفسى للوضوء و الغسل إذ لم يثبت الاستحباب النفسى لهما مع قطع النظر عما يترتب عليهما من الطهارة كما حققناه في باب الغسل في مسألة ان غسل الجنابة مستحب نفسى.

و اما جواز الغسل و الوضوء قبل الوقت لعنوان التأهب للصلاة بحيث تكون الغاية

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج٧، ص: ٣٤١

المنوية نفس عنوان التأهب فعن كشف اللثام انه ليس معناه الا الكون على الطهارة و الإتيان بالصلاة بعد الوقت، فليس التأهب

عنده عنوانا آخر غير عنوان الكون على الطهارة، و لكن التحقيق خلافه، لاختلاف المفهوم من العنوانين و اختلاف ما استدلوا به لصحة الوضوء لهما، و هنا عنوان ثالث و هو الوضوء أو الغسل قبل الوقت لإتيان الفريضة في وقتها بحيث تكون الغاية نفس إتيان الفريضة لا التأهب لها، و الفرق بينهما كالفرق بين المفعول له الحصولي و التحصيلي، فالتأهب كالحصولي، فان نفس الوضوء أو الغسل مصداق للتأهب و هو حاصل قبل الوقت بخلاف إتيان الفريضة فإنه أمر مفارق مع الطهارة المائية مترتب عليها.

و حينئذ فيقع البحث في جواز الطهارة المائية قبل الوقت على هذين الوجهين فربما يستدل للجواز بالمرسل المروي في الذكرى: ما وقر الصلاة من آخر الطهارة لها حتى يدخل وقتها، لكن القدر المتيقن منه هو ما إذا كانت الغاية نفس إتيان الصلاة لا بعنوان التأهب، و ذلك لظهور كون الطهارة لنفس إتيان الصلاة من قوله: من آخر الطهارة لها- الا ان يقال ان توقيف الصلاة المحثوث عليه في المرسل يحصل بإتيان الطهارة للتأهب أيضا و لا يبعد ذلك بناء على تعميم قوله: الطهارة لها، لما يكون لأجل الصلاة و لو مع واسطة عنوان التأهب.

إذا تبين ذلك فنقول انه بناء على عدم جواز الطهارة المائية قبل الوقت بعنوان التأهب و لا بعنوان إتيان الفريضة في الوقت لإنكار مغايرة هذين العنوانين مع عنوان الكون على الطهارة، فينتفى الفرق بين التيمم و الطهارة المائية بناء على جواز التيمم قبل الوقت للكون على الطهارة لما دل على ان التراب احد الطهورين و انه بمنزلة الماء، فإذا جاز الإتيان به لهذه الغاية و حصلت الطهارة به جاز الاكتفاء به بعد دخول الوقت للصلاة و اما بناء على ما اخترناه من المغايرة بين العناوين الثلاثة و جواز الإتيان بالطهارة المائية لكل من تلك العناوين فيقع البحث في جواز التيمم لكل منها أيضا، فإن خصصنا الجواز في التيمم بما إذا نوى الكون على الطهارة لاختصاص ما ذكر من الدليل - اعنى كون التراب طهورا- به فيحصل الفرق بين الطهارة المائية و التيمم، و لعل الأظهر ذلك لإطلاق معاهد الإجماعات المحكية على عدم جواز التيمم قبل الوقت و انصراف المرسل المروي في الذكرى الى

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٤٢

الطهارة المائية و عليه فيثبت صدق ما حكى عن المعتمد و المنتهى من اختصاص عدم الجواز بالتيمم فيما إذا اتى به للتأهب أو لإتيان الصلاة بعد الوقت، بل الأقوى عدم الجواز في التيمم حتى بعنوان الكون على الطهارة بعد تسليم الإجماعات المحكية على عدم الجواز لظهور شمول إطلاقها له أيضا- و لو كان مقتضى عموم المنزلة و ان التراب احد الطهورين جوازه كذلك، هذا تمام الكلام فيما إذا اتى بالتيمم قبل الوقت من التمكن منه بعده.

(و اما المقام الثاني) أعنى ما إذا لم يتمكن من التيمم بعد الوقت فربما يحتمل جوازه قبل الوقت و لو لفعل الفريضة بعد الوقت أو للتأهب لها، بل استظهر وجوبه بعضهم من كلام كاشف الغطاء (قده) في شرح المفاتيح و حاشية المدارك- لكونه مقدمة للواجب، و قال لا- مانع من وجوبه قبل الوقت هنا لانه كمقدمات الحج و نحوها من مقدمات الواجب المشروط قبل وقته، و لعموم المنزلة و شدة الاهتمام بأمر الصلاة و عدّ العبد عاصيا بتركه عرفا (و ربما يعارض) بإطلاق الإجماع على المنع منه قبل الوقت، و يجاب بمنع شموله لمثل الفرض لكونه من الافراد النادرة.

و لكن الانصاف عدم استقامة ما ذكره، اما الوجوب للمقدمة فلمنع وجوب مقدمة ما يشترط وجوبه بالوقت الا فيما إذا كان تركه مستلزما لترك الواجب غالبا بحسب العادة كمقدمات الحج و نحوها، فان عدم وجوب المقدمة حينئذ مناف مع تشريع ذى المقدمة، فيستكشف وجوب المقدمة بحكم العقل بخطاب نفسى أصلى ينتج نتيجة الخطاب المقدمى من باب تيمم الخطاب على ما فصلناه في الأصول و أشرنا إليه في مبحث الغسل أيضا و اما عموم المنزلة فهو غير ثابت و ان أرسلوه إرسال المسلمات، و اما شدة الاهتمام بأمر الصلاة فلأنها تقتضى وجوب إتيانها في جميع الأحوال إذا ثبت الترخيص في إتيانها و لا تكون هي بنفسها مشرعا لإتيانها، فلو فرض عدم التمكن بعد الوقت من التيمم بالتراب و نحوه، و لكن كان متمكنا من الغبار أو الطين مثلا- فشدة

الاهتمام بأمر الصلاة لا تقتضى وجوب التيمم بالتراب قبل الوقت، فتحصل انه لا دليل على الوجوب، و اما الجواز فهو تابع للقول به فى ما إذا تمكن منه بعد الوقت، و قد تقدم الكلام فيه، و الجواز هنا أقوى إذا اتى به قبل الوقت للكون على الطهارة، و ذلك لقوة دعوى انصراف

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٤٣

إطلاقات الإجماعات المحكية على عدم الجواز عن صورة العلم بعدم التمكن من التيمم بعد الوقت لكونها من الافراد النادرة، بل الأحوط عدم الترك لاستلزام تركه كونه فاقده الطهورين بعد الوقت المستلزم لترك الصلاة و فوتها منه بناء على ما قويناه من سقوط الأداء عن فاقده الطهورين.

هذا كله فيما إذا اتى بالتيمم لغير غاية واجبة أو مندوبة، و اما إذا اتى به لغاية واجبة كصلاة القضاء فيما إذا كان وظيفته التيمم لها كما إذا ضاق وقتها لظن الموت أو قلنا بجواز صلاة القضاء مع التيمم مطلقا- كما يأتي حكمه فى المسألة السادسة- فالظاهر جواز الاكتفاء به بعد الوقت لأداء الفريضة أيضا، و اما الغايات المندوبة فقد عرفت حكم نية الكون على الطهارة و التهيو، نعم فيما جاز التيمم له كصلاة الليل و غيرها من النوافل فالظاهر أيضا جواز الاكتفاء به للفريضة بعد دخول وقتها، كل ذلك لخروج هذه الموارد عن معقد الإجماعات المحكية و انصرافها الى التيمم لأجل الصلاة التى لم يحضر وقتها، و مما ذكرنا ظهر الوجه فى المسألة الآتية و هى:

[مسألة (٢) إذا تيمم بعد دخول وقت فريضة أو نافلة]

مسألة (٢) إذا تيمم بعد دخول وقت فريضة أو نافلة يجوز إتيان الصلوات التى لم يدخل وقتها بعد دخوله ما لم يحدث أو يجد ماء فلو تيمم لصلاة الصبح يجوز ان يصلى به الظهر و كذا إذا تيمم لغاية أخرى غير الصلاة. هذا مع قطع النظر عن القول بالمضايقة. و اما بالنظر إليه فسيأتى الكلام فيه فى المسألة الرابعة.

[مسألة (٣) الأقوى جواز التيمم فى سعة الوقت]

مسألة (٣) الأقوى جواز التيمم فى سعة الوقت و ان احتمال ارتفاع العذر فى آخره بل أو ظن به، نعم مع العلم بالارتفاع يجب الصبر لكن التأخير إلى آخر الوقت مع احتمال الرفع أحوط و ان كان موهوما نعم مع العلم بعدمه و بقاء العذر لا إشكال فى جواز التقديم، فتحصل انه اما عالم ببقاء العذر إلى آخر الوقت أو عالم بارتفاعه قبل الآخر أو محتمل للأمرين فيجوز المبادرة مع العلم بالبقاء و يجب التأخير مع العلم بالارتفاع، و مع الاحتمال الأقوى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٤٤

جواز المبادرة خصوصا مع الظن بالبقاء، و الأحوط التأخير خصوصا مع الظن بالارتفاع.

اختلف فى جواز التيمم فى سعة الوقت على أقوال، فقيل بالجواز مطلقا و لو علم أو ظن اصابة الماء فى آخر الوقت، و هو المحكى عن الصدوق و قواه فى المنتهى و التحرير، و حكاه الشهيد عن ظاهر الجعفى، و استقر به فى البيان.

وقيل بعدم الجواز مطلقا و لو ظن أو علم بعدم اصابة الماء إلى آخر الوقت، و هو المحكى عن الشيخ فى أكثر كتبه و السيد و ابى الصلاح، و ادعى السيد عليه الإجماع فى المسائل الناصرية و الانتصار.

و فصل جملة من الأصحاب بين رجاء زوال العذر و عدمه بالمنع فى الأول و الجواز فى الأخير، و هو المحكى عن ابن الجنيد و

المحقق في المعبر و العلامة في جملة من كتبه.

(و استدلالاً للأول) - أعنى الجواز مطلقاً - بإطلاق الكتاب الكريم، الأمر بالتيمم مع عدم وجدان الماء الظاهر في قيام التيمم مقام الوضوء و الغسل عند إرادة الصلاة و لو في أول الوقت (و أورد عليه) المرتضى بان الاستدلال بالايه متوقف على إثبات جواز إرادة الصلاة في أول الوقت، قال: و نحن نخالفه فيه و نقول ليس كذلك (و أوجب عنه) بان المراد من ارادة الصلاة هو ارادتها في الجملة لا خصوص الإرادة المتصلة بفعل الصلاة، فلا مانع من ان يريد الصلاة المتأخرة عن أول الوقت و يصح بهذه الإرادة التيمم في أول الوقت (و لا يخفى) ما في هذا الجواب من التكلف، مضافاً الى ان ذلك لا يثبت جواز الصلاة بهذا التيمم في أول الوقت، فالإنصاف تمامية إيراد المرتضى على الاستدلال بالايه.

و استدلال للجواز أيضاً بجملة من الاخبار مثل ما دل على وجوب الصلاة بمجرد دخول الوقت، نحو قوله عليه السلام إذا دخل الوقت فقد وجب الصلاة و الطهور، و ما دل على استحباب فعل الصلاة في أول الوقت و الحث على المحافظة على ذلك، و بالنبوى المعروف: أينما أدركنى الصلاة تيممت و صليت.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٤٥

(و خبر داود الرقي) عن الصادق عليه السلام: أكون في السفر و تحضرني الصلاة و ليس معي ماء و يقال ان الماء قريب منا، فاطلب الماء و انا في وقت يمينا و شمالا، قال لا تطلب و لكن تيمم فإنى أخاف عليك التخلف عن أصحابك فتضل و يأكلك السبع -، و ظهوره في الجواز في سعة الوقت باعتبار قول الراوى: و تحضرني الصلاة، و قوله و انا في وقت، و جواب الامام عليه السلام بقوله لا تطلب و لكن تيمم غير قابل للإنكار، بل قيل انه نص في صحة التيمم عند سعة الوقت.

(و خبر ابى عبيدة) عن الصادق عليه السلام عن المرأة ترى الطهر في السفر و ليس معها ماء يكفيها لغسلها و قد حضرت الصلاة، قال إذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثم تيمم و تصلى -، و هو في الظهور كخبر الرقي باعتبار اشتماله على قول الراوى و قد حضرت الصلاة، الظاهر في كونه في ابتداء الوقت.

و ما ورد من الصحيحة في إمام قوم أصابته جنابة و ليس معه ما يكفيه للغسل، أيتوضأ بعضهم و يصلى بهم، قال لا و لكن يتيمم الجنب الامام و يصلى بهم، ان الله قد جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً -، بدعوى ان الغالب وقوع الجماعة في سعة الوقت، مع بعد أمر المأمومين بالتأخير إلى آخر الوقت لدرك فضيلة الجماعة مع خصوص هذا الامام مع إمكان إدراكها بإمام آخر متطهر بالطهارة المائية (و ما ورد) من جواز صلاة الليل و النهار بتيمم واحد.

و ما ورد من الاخبار المستفيضة في عدم الإعادة لمن صلى متيمماً ثم وجد الماء، بعضها بالإطلاق الشامل للوجدان في الوقت و خارجه (مثل صحيح الحلبي) عن الصادق عليه السلام في الرجل إذا أجنب و لم يجد الماء، قال يتيمم بالصعيد فإذا وجد ماء فليغتسل و قد اجزئته صلواته التي صلى، و في معناه غيره، و بعضها بالتصريح بعدم وجوب الإعادة في الوقت مثل خبر على بن سالم عن الصادق عليه السلام قال قلت له أتيتم و أصلى ثم أجد الماء و قد بقى على وقت، فقال لا تعد الصلاة فإن رب الماء هو رب الصعيد، و صحيفة زرارة قال قلت لأبى جعفر عليه السلام فإن أصاب الماء و قد صلى بتيمم و هو في وقت، قال عليه السلام تمت صلواته و لا إعادة عليه -، و نحوهما غيرهما.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٤٦

و هذه الاخبار أظهر ما يدل على التوسعة لا سيما المصرح فيها بعدم وجوب الإعادة في الوقت، الا ان دلالتها بالنسبة إلى إتيان الصلاة مع التيمم مع رجاء زوال العذر و عدمه بالإطلاق، و حمل هذه الاخبار الظاهرة في جواز الصلاة متيمماً في سعة الوقت على ارادة ما لو صلى في السعة بظن الضيق - كما عن بعض - بعيد في الغاية، كما ان حمل صحيفة زرارة المصرحة بجوازها في

السعة على إرادة الصلاة مع التيمم في الوقت لا- اصابه الماء في الوقت بجعل قوله في السؤال- و هو في وقت- قيده لقوله و قد صلى بتيمم لا لقوله فإن أصاب الماء- كما صنعه الشيخ (قده) أبعد، مع انه لا يمكن القول به في خبر علي بن سالم و نظائره. (و بالجملة) لا يكاد يشك في ظهور هذه الاخبار- أعني ما ورد في عدم وجوب الإعادة في الوقت- في الدلالة على التوسعة، و لكن سيأتي أنه لا- بد من تقييدها بصورة عدم رجاء زوال العذر جمعا بينها و بين ما سيأتي من أدلة المانعين و قد ذكر في الجواهر وجوها لتأييد القول بالتوسعة مطلقا مثل دعوى أداء القول بالتضييق الى العسر و الحرج و كونه مفوتا لكثير من المستحبات كالنوافل المرتبة، و مساواة العجز عن استعمال الماء مع سائر الأعذار التي يجوز معها الصلاة في السعة كالسلس و البطن و الاستحاضة، و سيجيء تضييق كل هذه المؤيدات بل و تزييف غير الطائفة الأخيرة من الأدلة المتقدمة للتوسعة في ضمن إثبات ما نختاره من التفصيل بين رجاء زوال العذر و عدمه.

(و استدلل للقول بالمنع مطلقا) أيضا بوجوه لا يخلو أكثرها عن المناقشة مثل استحباب بقاء التكليف بالطهارة المائية حتى يتحقق العجز عنها المتحقق بالضيق، و قاعدة الاشتغال الجارية في الطهارات الثلاث على ما تقدم من كون الشك في اعتبار شيء فيها شرطا أو جزء من قبيل الشك في المحصل، و مثل ان التيمم طهارة اضطرارية متوقفة على تحقق الاضطرار عن الطهارة المائية و العجز عنها، و حيث ان المطلوب هو طبيعة الطهارة المائية و الصلاة معها الجامعة بين أفرادها الزمانية من أول الوقت إلى آخرها فيكون الاضطرار عنها متوقفا على الاضطرار عن جميع أفرادها الطولية،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٤٧

و لا يتحقق ذلك إلا بتأخير الصلاة إلى آخر الوقت بمقدار لا يتمكن الا من الصلاة مع الطهارة الترابية.

و استدلل أيضا بالأخبار الآمرة بالإعادة في الوقت عند وجدان الماء (منها) صحيحة يعقوب، قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تيمم فصلى فأصاب بعد صلوته ماء، أتوضأ و يعيد الصلاة أم تجوز صلوته، قال عليه السلام إذا وجد الماء قبل ان يمضي الوقت توضأ و أعاد، فان مضى الوقت فلا إعادة (و منها) موثق منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام في رجل تيمم و صلى ثم أصاب الماء، فقال اما انا ان كنت فاعلا اني كنت أتوضأ و أعيد (و منها) خبر ابي بصير قال سئلت عن رجل كان في سفر و معه ماء فنسيه و تيمم و صلى ثم ذكر ان معه ماء قبل ان يخرج الوقت، قال عليه ان يتوضأ و يعيد الصلاة.

و لا يخفى ان هذه الروايات لا دلالة فيها على المنع (اما لاولي) فلأنها على الدلالة على التوسعة أظهر، غاية الأمر كونها دالة على وجوب الإعادة عند وجدان الماء في الوقت فيدل على انه مع عدم الوجدان تكون صلاة مجزية، و اين هذا من القول بوجوب التأخير إلى آخر الوقت، و اما الرواية الثانية فهي في الدلالة على الاستحباب أظهر من جهة قوله عليه السلام:

اما انا ان كنت فاعلا اني كنت أتوضأ و أعيد، إذ لو كانت الإعادة واجبة لأمر بها صريحا من غير ان يخص نفسه عليه السلام بها، مضافا الى ما عرفت في الخبر الأول من عدم دلالة وجوب الإعادة على وجوب التأخير، و اما خبر ابي بصير فهو أجنبي عن الدلالة على التضييق رأسا، لكون مفاده وجوب الإعادة على من نسي الماء في رحله و ان نسيانه الماء لا يكون موجبا للدخول تحت عنوان فاقد الماء و لا- تحت عنوان العاجز عن استعماله، بل كان واجد الماء واقعا فلم يتحقق معه موضوع جواز التيمم، و لذا وجب الإعادة عليه بعد التذكر.

و عمدة ما استدلل به لهذا القول هي الأخبار الآمرة بالتأخير إلى آخر الوقت (كصحيحة محمد بن مسلم) قال سمعته يقول إذا لم تجد الماء و أردت التيمم فاخر التيمم إلى آخر الوقت فان فاتك الماء لم تفتك الأرض (و حسنة زرارة) عن أحدهما: إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام الوقت فان خاف ان يفوته الوقت فليتمم و ليصل في آخر

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٤٨

الوقت و لا قضاء عليه و ليتوضأ لما يستقبل، و عن المحقق البهبهاني في حاشيته على المدارك ان هذه الرواية وردت بإسناد آخر: فليمسك بدل فيطلب، و عليه فتكون دلالتها أوضح (و موثقة ابن بكير) عن الصادق عليه السلام: فإذا تيمم الرجل فليكن ذلك في آخر الوقت فان فاته الماء فلن يفوته الأرض (و موثقة الآخر) أيضا قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب فلم يصب الماء، أ يتيمم و يصلى، قال عليه السلام لا، حتى آخر الوقت، فان فاته الماء لم تفته الأرض (و خبر محمد بن حمران) عنه عليه السلام قال قلت له رجل تيمم ثم دخل في الصلاة و قد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة، قال يمضى في الصلاة، و اعلم انه ليس ينبغي لأحد أن يتيمم إلا آخر الوقت (و عن دعائم الإسلام) عنه عليه السلام عن آبائه عن علي عليهم السلام: لا- ينبغي ان يتيمم من لا- يجد الماء الا- في آخر الوقت (و عن الفقه الرضوي) و ليس للمتيمم ان يتيمم إلا في آخر الوقت أو الى ان يتخوف خروج وقت الصلاة.

و استدلل للتفصيل بالجمع بين الاخبار المصرحة فيها بالتوسعة و بين الاخبار التي استدلل بها القائل بالتضييق بدعوى ان الاخبار الدالة على التوسعة مطلقة بالنسبة إلى صورة رجاء زوال العذر و ليست صريحة فيها، و الاخبار المانعة ظاهرة في خصوص العذر المرجو الزوال فيقيد بها الأخبار المجوزة و تكون النتيجة التوسعة في صورة عدم رجاء زوال العذر، و الذي يشهد باختصاص الأخبار المانعة- و هي الأخبار الآمرة بالتأخير- بصورة رجاء ارتفاع العذر إلى آخر الوقت هو اشتمال جملة من تلك الاخبار على انه ان فاته الماء لم تفته الأرض، الظاهر في ان التأخير انما هو لمكان رجاء الوصول الى الماء في أثناء الوقت، بل في صباح الفقيه ان في هذا القول اشارة أبلغ من التصريح بأن التأخير انما هو لرجاء اصابة الماء و هو كذلك، بل في قوله في حسنة زارة فليطلب ما دام الوقت أيضا اشارة الى ذلك، حيث ان الظاهر منه كون التأخير لمكان الطلب الذي لا جدوى له الا مع رجاء الوصول إليه، إذ لا- معنى للأمر بالطلب مع العلم بالعدم، بل قد يقال باستحالة طلب ما يعلم بعدم الوصول اليه، بل لو كان لفظ الخبر فليمسك بدل فليطلب لكان فيه أيضا تلويح الى ان الإمساك لمكان رجاء الوصول الى الماء، إذ من المستبعد مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٤٩

جدا ان يأمر بالتأخير تعبدا مع القطع بإتيان الصلاة في آخر الوقت متيمما، مضافا الى ما في خبر محمد بن حمران من كلمة ليس ينبغي (إلخ) فإن فيها شائبة الدلالة على استحباب التأخير و كذا قوله لا ينبغي (إلخ) في خبر دعائم الإسلام. (و لا يخفى) ان دليل القول بالتفصيل أجود، و عليه فلا محيص عن الالتزام به، فالأقوى وجوب التأخير مع رجاء زوال العذر سواء علم زواله أو ظنه أو احتمله بالاحتمال المتساوي، بل و لو كان موهوما و كان عدم الزوال مظنونا ما لم يبلغ درجة الاطمئنان الذي هو علم عادي، و جواز البدار مع العلم أو الاطمئنان بعدم الزوال، و ما ذكرناه هو مقتضى الجمع بين الطائفتين من الاخبار المتقدمة.

و بما ذكرناه من كون التفصيل هو مقتضى الجمع بين الاخبار يندفع التمسك لجواز البدار مع رجاء الزوال باستصحاب بقاء العذر إلى آخر الوقت، و ذلك لعدم انتهاء الأمر الى الأصل العملي مع الدليل الاجتهادي، مع ما في هذا الأصل من كونه جاريا في الأمر الاستقبالي بمعنى كون اليقين فيه متعلقا بالأمر الموجود في الحال و الشك متعلقا ببقائه في الزمان المستقبل، و في جريانه و شمول اخبار الاستصحاب له كلام قد حرر في الأصول و الحق عدم الجريان لانصراف الاخبار عنه كما هي منصرفة عن الاستصحاب القهقرائي، فراجع.

و اما سائر الوجوه التي استدلل بها للتوسعة و التضييق فشيء منها لا يمكن الركون اليه، اما ما استدلل به للتوسعة بإطلاق الآية الكريمة قد عرفت ما في الاستدلال به، و انه انما ورد في مقام بيان أصل التشريع، لا في بيان كيفية التيمم بخصوصياته، و اما ما يدل على وجوب الصلاة بمجرد دخول الوقت ففيه انه يتم الاستدلال به لو لم يقيد بما يدل على وجوب التأخير، و مع أخصية

أخبار التضيق- كما عرفت- تصير مقيدة له، و نتيجة التقييد هو وجوب التأخير مع رجاء زوال العذر، و منه يظهر حكم ما يدل على استحباب فعل الصلاة في أول الوقت.

و اما النبوي المعروف: أينما أدركتني الصلوة (إلخ) فالاستدلال به ضعيف لضعف سنده بالإرسال- و ان قال في الجواهر انه مروى على لسان غير واحد من الأصحاب،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٥٠

على ان كلمة أينما تدل على الظرف المكاني لا- الزماني فلا- دلالة فيه على العموم بحسب الوقت، مضافا الى انه على تقدير العموم الزماني فإنما يدل على فعل التيمم في أى وقت أدركته الصلاة مع وجدانه لسائر الشرائط لا مطلقا، و ليس فيه دلالة على شرطية شىء أو نفى شرطيته، و انما يثبت حكم كل شرط إثباتا أو نفيا بدليل آخر، فعلى تقدير شرطية التأخير إلى آخر الوقت اما مطلقا أو مع رجاء زوال العذر فلا ينفى شرطيته بعموم هذا الحديث.

(و اما خبر داود الرقي) فهو في مقام المنع عن التخلف عن الرفقة و النهى عن الطلب خوفا من الضلال و الهلاك لا- في مقام جواز الإتيان بالصلاة مع التيمم في أول الوقت مطلقا و لو مع العلم بوجدانه في آخره، و لو سلم إطلاقه فيقيد بما عرفت مما يدل على المنع مع الرجاء، و كذا خبر ابي عبيدة في المرأة التي ترى الطهر في السفر.

و اما ما ورد في إمام قوم أصابته جنابة فلعله مسوق لدفع توهم عدم صلاحية التيمم للايتمام به لا لبيان جواز صلاة التيمم في كل جزء من الوقت مطلقا، و مع فرض الإطلاق من هذه الجهة أيضا فليس إطلاقه أقوى من المطلقات المتقدمة التي عرفت تقييدها بما يدل على المنع مع الرجاء (و منه يظهر) حكم ما ورد من جواز صلاة الليل و النهار بتيمم واحد، إذ لا كلام في جواز ذلك أصلا، و انما الكلام في جواز التيمم في سعة الوقت، و اما إذا تيمم في وقت يجوز التيمم لها في السعة أو الضيق مطلقا أو مع عدم رجاء الزوال فبقى تيممه هذا الى وقت صلاة اخرى فيجوز صلوته معه اما مطلقا حتى على القول بالضيق أو مع الانتظار مطلقا أو مع الرجاء، و اما ما دل على عدم وجوب الإعادة لمن صلى متيمما ثم وجد الماء مطلقا أو مع التصريح في الوقت فتلك الأخبار هي عمدة ما استدلوا به- كما تقدم- و لكنها مطلقات بالنسبة إلى الرجاء و عدمه فيقيد إطلاقها بما دل على وجوب التأخير في صورة الرجاء، و مما ذكرنا ظهر حال المؤيدات التي ذكرها في الجواهر لهذا القول، فلا تطيل الكلام بالبحث عنها، هذا تمام الكلام في أدلة القائلين بجواز البدار مطلقا، و اما أدلة المانعين فهي أيضا ضعيفة سوى ما تقدم من اخبار وجوب التأخير مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٥١

اما استصحاب بقاء التكليف بالطهارة المائية إلى آخر الوقت و كذا قاعدة الاشتغال ففيه انه يتم الرجوع الى الأصل مع عدم وجود الدليل الاجتهادي، و قد عرفت ان مقتضى الجمع بين اخبار الباب هو التفصيل.

و اما ان التيمم طهارة اضطرارية و ان الاضطرار عن الطبيعة انما يتحقق بالاضطرار عن جميع أفرادها في جميع الوقت ففيه أولا انه يمكن تصوير الأمر بالطبيعة الجامعة بين الافراد الاضطرارية في أول الوقت و الافراد الاختيارية في آخره، بأن يقال صلّ اما متطهرا مع التيمم في أول الوقت أو متطهرا بالطهارة المائية في آخره، و هذا لا- مانع منه إذا دل عليه الدليل، و تصير النتيجة وجوب الصلاة في كل جزء من الوقت على نحو العموم البدلي على حسب ما هو وظيفته من الاضطرار و الاختيار، نظير التكليف بالجامع بين القصر و الإتمام لو كان في بعض الوقت حاضرا و في بعضه مسافرا.

(و ثانيا) ان تحقق الاضطرار في آخر الوقت لا يتوقف على تحقق آخر الوقت، بل يحصل بالعلم بعدم التمكن من استعمال الماء فيه و لو كان العلم به في أول الوقت، فهذا يصير دليلا- للقول بالتفصيل لا- القول بالضيق مطلقا، فتحصل ان الحق هو التفصيل لحمل الأخبار الواردة في وجوب التأخير على صورة رجاء زوال العذر.

هذا كله إذا كان العذر في التيمم هو عدم وجدان الماء، واما سائر المسوغات فالظاهر مساواتها من هذه الجهة مع عدم وجود الماء فلا- بد فيها أيضا من التفصيل بين الرجاء و عدمه، وقد حكى عن الشهيد الثاني في الروض دعوى الإجماع على عدم الفرق، خلافا لظاهر الجواهر حيث خصّص الضيق على القول به بما إذا كان العذر المسوغ عدم وجود الماء لورود الأدلة الدالة على التضيق في مورده، و يقول بالتوسعة في سائر الأعذار- قال (قده) و كذا لا تقتضى تلك الأدلة وجوب التأخير في غير فقد الماء من أسباب التيمم كالمرض و نحوه فقضية إطلاق القاعدة أو العموم الجواز فيه مع السعة حتى على القول بالتضيق (انتهى) و لكن الحق هو العموم بالقياس الى جميع الأعذار للإجماع المحكى عن الروض و لوجود ملاك لزوم التأخير و هو رجاء زوال العذر، و الله العالم بحقيقته احكامه.

[مسألة (٤) إذا تيمم لصلاة سابقة و صلى]

مسألة (٤) إذا تيمم لصلاة سابقة و صلى و لم ينتقض تيممه حتى دخل

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٥٢

وقت صلاة اخرى يجوز الإتيان بها في أول وقتها و ان احتل زوال العذر في آخر الوقت على المختار، بل و على القول بوجوب التأخير في الصلاة الأولى عند بعضهم لكن الأحوط التأخير في الصلاة الثانية أيضا و ان لم يكن مثل الاحتياط السابق بل أمره أسهل، نعم لو علم بزوال العذر يجب التأخير كما في الصلاة السابقة.

إذا تيمم لصلاة حاضرة ضاق وقتها أو لفائتة ثم حضرت وقت صلاة اخرى فعلى القول بالتوسعة مطلقا كما هو مختار المصنف (قده) يجوز الإتيان بالصلاة الثانية في أول وقتها، و على المختار من التفصيل أو القول بالمضايقه مطلقا ففي جواز الإتيان بها قولان، فعن المبسوط و المحكى عن صريح جماعة و ظاهر آخرين- كما في الجواهر- هو الجواز لظهور أدلة المضايقة في غير المتيمم فلا يشمل من كان على تيمم في الوقت، و بما دل على الاكتفاء بتيمم واحد لصلوات متعددة، و بوجود المقتضى و هو الطهارة و سببها الوقت للوجوب و ارتفاع المانع، و عن مصباح السيد و الشهيد في البيان و جملة من المتأخرين هو المنع لأن الأدلة المانعة عن التوسعة و ان كان ظاهرها غير المتيمم الا انها تشمل المتيمم أيضا لعموم علتها فإنها معللة برجاء الماء و هو متحقق في الفرض، و ما دل على الاكتفاء بتيمم واحد لصلوات متعددة لا يدل على جواز إيقاع تلك الصلوات في أول أوقاتها، و دعوى انتفاء المانع ممنوع بادعاء وجوده و هو رجاء الماء على القول المختار، أو عدم تحقق الضيق على القول بالمضايقه مطلقا. و لا يخفى ان هذا هو الأقرب الى ما اخترناه من التفصيل.

و هل يجوز الصلاة مع هذا التيمم فيما يصح منه الصلاة أعنى في أول الوقت مع العلم ببقاء العذر أو في آخره مع رجاء الزوال، أو يجب تجديده للصلاة الثانية، المحكى عن الإيضاح وجها و قولاً هو الأخير، و قد حكى عن بعض العامة الذي أوجب لكل صلاة تيمما، و هذا في غاية الضعف و الشذوذ (و الأقوى هو الجواز) للاخبار المتظاهرة الدالة على جواز إتيان الصلوات المتعددة بتيمم واحد و كفاية التيمم الواحد

آملی، میرزا محمد تقی، مصباح الهدی فی شرح العروة الوثقی، ١٢ جلد، مؤلف، تهران - ایران، اول، ١٣٨٠ ه ق

مصباح الهدی فی شرح العروة الوثقی؛ ج ٧، ص: ٣٥٣

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٥٣

لصلوات الليل و النهار (ففى خبر زرارة) عن الباقر عليه السّلام قال قلت لأبى جعفر عليه السّلام يصلى الرجل بتيمم واحد صلاة الليل و النهار كلها، فقال عليه السّلام نعم ما لم يحدث أو يصب الماء (و خبر آخر) لزرارة عن الصادق عليه السّلام فى رجل تيمم، قال عليه السّلام يجزيه ذلك الى ان يجد الماء (و خبر حماد بن عثمان) قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء، يتيمم لكل صلاة؟ فقال عليه السّلام لا، هو بمنزلة الماء (و خبر السكونى) عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن آبائه عليهم السلام، قال لا بأس بأن تصلى صلاة الليل و النهار بتيمم واحد ما لم تحدث أو تصب الماء.

[مسألة (٥) المراد باخر الوقت الذى يجب التأخير اليه أو يكون أحوط الآخر العرفى]

مسألة (٥) المراد باخر الوقت الذى يجب التأخير اليه أو يكون أحوط:

الآخر العرفى فلا يجب المداقة فيه و لا الصبر الى زمان لا يبقى الوقت الا بقدر الواجبات فيجوز التيمم و الإتيان بالصلاة مشتملة على المستحبات أيضا، بل لا ينافى إتيان بعض المقدمات القريبة بعد الإتيان بالتيمم قبل الشروع فى الصلاة بمعنى إبقاء الوقت بهذا المقدار.

هل المراد باخر الوقت هو الوقت الموسع لمقدار الواجب من التيمم و إدراك ركعة من الصلاة بقاعدة من أدرك ركعة فقد أدرك الوقت، أو إدراك الواجب من التيمم و ادراك جميع الصلاة مقتصرًا على واجباتها، أو مع ادراك مقدار الإتيان بمستحباتها المتعارفة، أو مطلق مستحباتها أو مع الإتيان ببعض المقدمات القريبة بعد الإتيان بالتيمم، احتمالات، أقواها الأخير، و ذلك لانصراف الإطلاقات الدالة على التأخير إلى متعارفة العرفى كما هو المناط فى سائر المقامات و التحديدات، فيكون المدار على الصلوات المتعارفة على حسب اختلافها من الأشخاص من البطوء و السرعة و اشتغالها على المندوبات و عدمه، و به يبطل بقية الاحتمالات سيما الاحتمال الأول فإنه ضعيف فى الغاية، إذ التنزيل فى قاعدة من إدراك ركعة من الوقت انما هو فيمن عجز عن ادراك جميع الركعات فى الوقت لا انه يجوز التأخير الى ان لا يدرك من الوقت إلا ركعة.

[مسألة (٦) يجوز التيمم لصلاة القضاء]

مسألة (٦) يجوز التيمم لصلاة القضاء و الإتيان بها معه و لا يجب التأخير إلى زوال العذر، نعم مع العلم بزواله عن قريب يشكل الإتيان بها

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٥٤

قبله، و كذا يجوز للنوافل الموقته حتى فى سعة وقتها بشرط عدم العلم بزوال العذر إلى آخره.

فى هذه المسألة أمران (الأول) فى جواز التيمم لقضاء الفريضة و الإتيان بها معه، و اعلم ان المصنف (قده) أفتى فى هذه المسألة بجواز التيمم، و فى مبحث القضاء احتياط فى تأخير ذوى الأعذار مطلقًا و لم يفت بالجواز، حيث قال فى المسألة الرابعة و الثلاثين منه: الأحوط لذوى الأعذار تأخير القضاء الى زمان رفع العذر إلا إذا علم بعدم ارتفاعه إلى آخر العمر أو خاف مفاجأة الموت (انتهى) و لم يعلم ان ما ذكره فى باب القضاء هل هو عدول منه عما أفتى به فى هذه المسألة، أو انه يفرق بين العذر فى الطهارة المائية و بين سائر الأعذار مثل العذر عن القيام و نحوه (و كيف كان) فابسط ما عثرت عليه فى عبائر الأصحاب و هو ما أفاده فى المستند، قال (قده) يتيمم للفئات فريضة كانت أو نافلة فى كل وقت تذكر و أراد فعلها، اما على القول بالمضايقة فى

القضاء فظاهر، و اما على التوسعة فلعومات جواز فعلها متى ذكرها و إطلاق الآيتين و اخبار التيمم مع أصالة عدم التوقيت لها بوقت، خلافا للبيان، فقال لا- يتيمم للفئات لأن وقتها العمر فيشملها اخبار التأخير إلى آخر الوقت (و فيه) ان هذا التحديد غير مستفاد من التوقيت بل هو من مقتضيات عدم الفورية و مثل ذلك ليس وقتا بل يجوز التيمم في كل وقت لمن عليه فائتة و لو لم يرد فعلها لان وجوبها عليه مستلزم لوجوب مقدمتها التي هي التيمم مع العذر فلا مناص من القول اما بعدم وجوب الفائتة حين العذر أو بوجوب مقدمتها أيضا، و الأول ظاهر الفساد بالإجماع و العمومات فتعين الثاني، ثم ذكر حكم غير الموقتة من سائر الصلوات من النوافل و النذر المطلق و ان حكمها كالقضاء في جواز البدار بها مع التيمم حتى النوافل المبتدئة في أوقات كراهتها- الى ان قال- و اما ماله وقت كالنذر الموقت و النوافل اليومية و الايات و العيدين فمقتضى إطلاق أخبار المضايقة في التيمم عدم صحتها إلا في آخر أوقاتها، و دعوى ظهورها في الفرائض اليومية غير مسموعة، و لكن قيل الظاهر عدم الخلاف في جواز التيمم لكل منها في حال إيقاعها، فإن ثبت الإجماع فهو، و الا فالوقوف على الاخبار (انتهى).

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٥٥

و حاصل كلامه انه جعل المدار في جواز البدار في القضاء مع التيمم إخراجا عن الموقتات و ظاهره بل صريحه انه على تقدير كون القضاء من الموقتات يشمله إطلاق أخبار المضايقة.

(و التحقيق) ان يقال ان القضاء و ان لم يكن من الموقتات و لو على القول بالمضايقة في القضاء، الا انه ليس مبنى جواز البدار هنا على ذلك، اما عدم كونه من الموقتات فلان المراد بالموقت هو ما كان الإتيان به في الوقت دخيلا في ملاكه بحيث لو كان يمكن إيجاده لا- في زمان لما كان مطلوبا، و غير الموقت هو الذي كان الإتيان به في وقت من الأوقات من ضروريات زمانية فاعله و ان الفاعل الزماني لا يقع فعله إلا في الزمان من غير دخل للزمان في ملاكه، و صلاة القضاء من هذا القبيل سواء قلنا فيه بالفورية و المضايقة أو قلنا بالمواسعة. اما على الثاني فواضح، و اما على الأول فلكون القضاء حينئذ كصلاة الزلزلة، و مجرد وجوب الفورية فيها لا يجعلها من الموقتات.

و اما انه ليس مبنى الجواز هنا على عدم كون القضاء من الموقتات فلا- الأمر بالتأخير إلى آخر الوقت في اخبار التيمم ليس بملا-ك كون الصلاة من الموقتات بل بملاك رجاء زوال العذر و هو حاصل في غير الموقت أيضا، فإذا كان العذر مما يرجى زواله فظاهر تلك الاخبار وجوب التأخير.

(فالأولى) ان يجعل مبنى المسألة في جواز القضاء مع التيمم أو مع عذر آخر على استفادة عموم البدلية مما يدل على بدلية الافراد العذرية عن الأفراد الاختيارية مثل صلاة المتييم عن المتوضى أو المغتسل و صلاة القاعد عن القائم و نحوهما فان استفيد من دليل البدلية عموم فهو، و الا- فمقتضى القاعدة هو الانتظار الى ان يزول العذر أو يحصل اليأس عن زواله، و الظاهر عدم الإطلاق في أدلة البدلية في شىء عن الاعذار سواء كان مدركها قاعدة الميسور أو الاخبار الخاصة الواردة في كل عذر لورودها في مقام ثبوت أصل البدلية في الجملة، فالمحكم هو إطلاق أدلة الصلاة الاختيارية، و مقتضى إطلاق تلك الأدلة عدم جواز البدار في فعل القضاء مع العذر الا مع خوف مفاجأة الموت أو مع اليأس

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٥٦

من البرء و زوال العذر كما احتاط المصنف (قده) في مبحث القضاء على ما عرفت.

و قد ظهر مما ذكرناه ضعف ما تمسك به في المستند لإثبات جواز البدار في القضاء متيما من عمومات جواز فعلها متى ذكرها و إطلاق الآيتين و اخبار التيمم و أصالة عدم التوقيت لها بوقت، فان عمومات جواز فعل صلاة القضاء متى ذكرها لا تشمل الا فعلها مع جميع شرائطها الاختيارية و ذلك لإطلاق ما دل على شرطيتها في الصلاة، و اما إطلاق الآيتين و اخبار التيمم فقد تقدم

منعه.

و أضعف من ذلك ما افاده (قده) في طي كلامه بقوله بل يجوز التيمم في كل وقت لمن عليه فائتة و لو لم يرد فعلها لان وجوبها عليه مستلزم لوجوب مقدمتها التي هي التيمم مع العذر (و وجه ضعفه) ان عبادية الطهارات الثلاث انما تصحح بامثال العبادة المشروطة بها لا لأمرها الغيرى المقدمى التوصلى و لا يعقل إتيان التيمم حينئذ عبادة مع عدم ارادة الفعل المشروط به، و تفصيل ذلك موكول إلى الأصول، هذا تمام الكلام فى حكم إتيان قضاء الفريضة بالتيمم.

(الأمر الثانى) فى إتيان النوافل، و الظاهر ان الموقنات منها حكمها حكم الفرائض الموقنة فلا يجوز التيمم لها مع سعة الوقت مع رجاء زوال العذر و يجوز مع عدم رجائه، فيصح التيمم لصلاة الليل مثلا فى أول الثلث الأخير من الليل مع اليأس عن زوال عذره إلى آخر الليل، و يجب التأخير إلى آخر الليل مع الرجاء، و دعوى انصراف الأدلة الدالة على التضييق الى خصوص الفرائض الموقنة ممنوعة بأنها تشمل النوافل بعموم التعليل و الملاك، و اما غير الموقنة من النوافل فيصح التيمم لها فى حال العذر و لو علم بزواله بعده، و ذلك لعموم ما يدل على طهورية التراب و انه يكفيك عشر سنين و عدم ما يدل على التضييق مثل ما ورد فى الموقنات من قولهم عليه السلام فليكن تيممك فى آخر الوقت من غير فرق فى ذلك بين ذوات الأسباب أو النوافل المبتدئة، و فى المبتدئة أيضا من غير فرق بين إتيانها فى الأوقات المكروهة أو غيرها، خلافا للمحكى عن المعتمر و المنتهى و التذكرة فلم يجوزوا التيمم للمبتدئة فى الأوقات المكروهة و لم يعلم وجه للمنع عنه، و لعل نظرهم إلى مرجوحية الصلاة فى أوقاتها المكروهة، فذهبوا الى عدم شمول أدلة مشروعية التيمم

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٥٧

لها، و لكن مرجوحيتها لا تنافى رجحانها الذى به يتم كونها عبادة فلا مانع عن شمول أدلة التيمم لها.

(و مما ذكرنا كله) ظهر ما فى الجواهر أيضا من ترخيصه التيمم لقضاء الفرائض مطلقا و للنوافل كذلك موقناتها و غير موقناتها من ذوات الأسباب أو المبتدئة، قال (قده) كما انها- اى أخبار التضييق- لا تقتضى وجوب تأخير التيمم إلا بالنسبة للموقت أى الذى ضرب الشارع له وقتا خاصا محدد بل الفرائض خاصة، فمن أراد قضاء فائتة و لو قلنا بالتوسعة فى القضاء، أو نافلة راتبه مع سعة وقتها أو مبتدئة فى الأوقات المكروهة أو غيرها أو نحو ذلك جاز له التيمم (انتهى) و ما ذكره (قده) فى النوافل المبتدئة و ان كان مقبولا بل فى ذوات الأسباب من غير الموقنة، و لكن حكمه (قده) فى قضاء الفائتة و فى النوافل الراتبه فى سعة وقتها منظور فيه، و الصواب ما ذكرناه من عدم الجواز مع رجاء زوال العذر فى أوقاتها.

[مسألة (٧) إذا اعتقد عدم سعة الوقت فتييم و صلى]

مسألة (٧) إذا اعتقد عدم سعة الوقت فتييم و صلى ثم بان السعة فعلى المختار صحت صلوته و يحتاط بالإعادة و على القول بوجوب التأخير تجب الإعادة.

الظاهر ان مراد المصنف (قده) فى هذه المسألة ما إذا كان العذر المسوغ للتيمم غير ضيق الوقت من مرض و نحوه، إذ حينئذ يصح التيمم و الصلاة فى فرض المسألة بناء على القول بالمواسعة كما هو مختاره، و قد استدرك سيد مشايخنا (قده) ما استظهرناه من كلامه و قال فى حاشيته فى هذا المقام عند قوله- عدم سعة الوقت-: مع وجود العذر المسوغ للتيمم غير ضيق الوقت، و لكن بعض أساتيدنا المعظمين (قده) كأنه حمل كلامه على ما إذا كان العذر هو ضيق الوقت و قال فى حاشيته فى هذا المقام عند قول المصنف (قده)- و على القول بوجوب التأخير تجب الإعادة-: الظاهر وجوب الإعادة فى المقام على كل تقدير

(و لا يخفى) ان عبارة المتن آيئه عن هذا الحمل، و الصواب هو الأول.

ثم ان الحكم فى المسألة هو الصحة على القول بالمواسعة على ما اختاره المصنف،

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٥٨

و اما على القول بالمضايقة المطلقة حتى مع عدم رجاء زوال العذر فالحكم هو البطلان إذا كان وجوب التأخير إلى آخر الوقت تعبدا محضا، و اما على القول بالتفصيل فلا بد ان ينظر فى ان المدار هل هو على الضيق الواقعى فيكون العلم به طريقا محضا، أو ان العبرة بإحراز الضيق بعلم أو اماره معتبره، أو ان المعبر هو خوف الضيق و لو كان حاصله من غير طريق معتبر، و الأقوى هو الأخير، لما تقدم من حسنة زرارة من قوله عليه السّلام: فان خاف ان يفوته الوقت فليتيّم، و من الواضح تحقق خوف الفوت مع ظن الضيق فضلا عن اعتقاده بل و مع احتمالها إذا كان عقلايا و الأمر بالتيّم عند الخوف مقتضى للاجزاء و ان تبين السعة، لأن موضوع الحكم و هو عنوان الخوف متحقق، فالأقوى على المختار من التفصيل صحة صلوته فى الفرض.

[مسألة (٨) لا يجب اعادة الصلوات التى صلاها بالتيّم الصحيح]

مسألة (٨) لا يجب اعادة الصلوات التى صلاها بالتيّم الصحيح بعد زوال العذر لا فى الوقت و لا فى خارجه مطلقا نعم الأحوط استحبابا إعادتها فى موارد (أحدها) من تعمد الجنابة مع كونه خائفا من استعمال الماء فإنه يتيّم و يصلّى لكن الأحوط إعادتها بعد زوال العذر و لو فى خارج الوقت (الثانى) من تيّم لصلاة الجمعة عند خوف فوتها لأجل الزحام و منعه (الثالث) من ترك طلب الماء عمدا إلى آخر الوقت و تيّم و صلى ثم تبين وجود الماء فى محل الطلب (الرابع) من أراق الماء الموجود عنده مع العلم أو الظن بعدم وجوده بعد ذلك، و كذا لو كان على طهارة فأجنب مع العلم أو الظن بعدم وجود الماء (الخامس) من آخر الصلاة متعمدا الى ان ضاق وقته فتيّم لأجل الضيق.

فى هذا المتن أمور (الأول) لا يجب اعادة ما صلاها بالتيّم الصحيح بعد زوال العذر لا فى خارج الوقت و لا فى الوقت، اما عدم وجوب قضائها فى خارج الوقت فللاجماع، كما حكى عن الخلاف و المعتبر و التحرير و التذكرة و المنتهى، منا و من غيرنا عدا ما عن طاوس، و قد نسبة الصدوق فى محكى الأمالى إلى دين الإمامية أيضا، و عدم صدق الفوت و لان القضاء بأمر جديد و هو غير ثابت فى المقام، و للأخبار المتظاهرة الدالة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٥٩

على عدم وجوب القضاء اما بالتصريح كحسنة زرارة المتقدمة عن أحدهما عليهما السلام: فإذا خاف ان يفوته الوقت فليتيّم و يصلّى فى آخر الوقت فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه و ليتوضأ لما يستقبل - أو بالإطلاق - كصحيح الحلبي عن الصادق عليه السّلام فى الرجل إذا أجنب و لم يجد الماء، قال عليه السّلام يتيّم بالصعيد فإذا وجد الماء فليغتسل و لا يعيد الصلاة (و حسنته) قال سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول إذا لم يجد الرجل طهورا و كان جنبا فليتمسح من الأرض و ليصل فإذا وجد ماء فليغتسل و قد اجزئه صلوته التى صلى (و صحيح العيص) قال سئلت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل أجنب فتيّم بالصعيد ثم وجد الماء، قال لا يعيد، ان رب الماء رب الصعيد فقد فعل احد الطهورين، أو بخصوص الحكم بعدم القضاء مع إثبات وجوب الإعادة فى الوقت كصحيحه يعقوب بن يقطين، قال سئلت أبا الحسن عليه السّلام عن رجل تيّم فصلّى فأصاب بعد صلوته ماء، أ يتوضأ و يعيد الصلاة أم تجوز صلوته، قال عليه السّلام إذا وجد الماء قبل ان يمضى الوقت توضأ و أعاد، فان مضى الوقت فلا اعادة عليه.

و اما عدم وجوب الإعادة في الوقت بعد ان صلى بتيمم صحيح فلا بد في فرض صحته تيممه أولا ان يقال بابتناؤه على القول بالتوسعة مطلقا أو كان التيمم باعتقاد ضيق الوقت ثم بان سعته- بناء على صحته التيمم بذالك الاعتقاد- كما اخترناه، أو ما إذا صلى في سعة الوقت لا بالتيمم لهذه الصلاة بل كان متيمما لغاية أخرى من صلاة فريضة سابقه أو نافله أو غيرهما بناء على جواز الصلاة في سعة الوقت للتيمم و ان لم يجز له التيمم في سعته- كما تقدم القول به (و كيف كان) فالكلام في المقام فيما إذا فرض صلوته في سعة الوقت بتيمم صحيح ثم ارتفع العذر في الوقت، لا ما إذا كان تيممه باطلا فإنه خارج عن محل الكلام فإنه يجب فيه القضاء و الإعادة بلا إشكال.

إذا تبين محل البحث فنقول الحق في المقام أيضا هو عدم وجوب الإعادة في الوقت للإجماع عليه عدا ما حكى عن ابن الجنيدي و ابن ابي عقيل من القول بالصحة في هذا الحال و لزوم الإعادة، و الإجماع سابق عليهما و منعقد بعدهما على خلافهما، و لقاعدة الاجزاء و إطلاق ما تقدم من صحيح الحلبي و حسنته و صحيح العيص،
مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٦٠

و خصوص الاخبار الدالة على عدم وجوب الإعادة في الوقت كصحيح زرارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام فإن أصاب الماء و قد صلى بتيمم و هو في وقت، قال عليه السلام قد مضت صلوته و لا إعادة عليه (و موثق على بن أسباط) عن عمه عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تيمم و صلى ثم أصاب الماء و هو في وقت قال قد مضت صلوته و ليتطهر (و صحيح ابي بصير) قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تيمم و صلى ثم بلغ الماء قبل ان يخرج الوقت، فقال عليه السلام ليس عليه إعادة الصلاة (و خبر معاوية بن ميسرة) قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل في السفر لا يجد الماء تيمم و صلى ثم اتى الماء و عليه شيء من الوقت، أ يمضى على صلوته أم يتوضأ و يعيد الصلاة، قال يمضى على صلوته، فان رب الماء هو رب التراب (و خبر على بن سالم) عن ابي عبد الله عليه السلام، قال قلت له أتيمم و أصلى ثم أجد الماء و قد بقى عليّ وقت، فقال لا تعد الصلاة، فإن رب الماء هو رب الصعيد.

و هذه الاخبار صريحة في عدم وجوب الإعادة إذا وجد الماء في الوقت، فلا مناص عن الأخذ بمضمونها و العمل بها، و اما صححة يعقوب المتقدمة الدالة على التفصيل بين وجوب الإعادة في الوقت و عدم وجوبها في خارج الوقت فهي لا تقاوم ما تقدم من الاخبار المصرحة بعدم الإعادة في الوقت لإعراض الأصحاب عن العمل بها إذ قد عرفت عدم نسبة القول بوجوب الإعادة الا الى ابن الجنيدي و ابن ابي عقيل، مضافا الى إمكان حملها على الاستحباب بقريته موثق منصور بن حازم- و قد تقدم- عن الصادق عليه السلام في رجل تيمم و صلى ثم أصاب الماء، فقال عليه السلام اما انا فكنت أتوضأ و أعيد، أو بحملها على التقيّة، حيث ان وجوب الإعادة في الوقت مذهب كثير من فقهاء العامة كطاوس و عطاء و قاسم بن محمد و مكحول و ابن سيرين و الزهري و ربيعة، و ان كان وجوب القضاء خارج الوقت لم ينقل إلا عن طاوس- كما تقدم.

(الأمر الثاني) لا فرق في عدم وجوب إعادة ما صلاها بتيمم صحيح بين الحاضرة و الفائتة و المنذورة و الايات و النوافل المرتبة و غيرها، اما غير اليومية من الموقّات سواء كانت فريضة كصلاة الايات و المنذورة الموقّعة، أو نافله كالرواتب اليومية فلا إطلاق
الأخبار

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٦١

المتقدمة الدالة على عدم وجوب الإعادة في الوقت و لا القضاء، في خارجه. و اما غير الموقّعة كصلاة القضاء فلان محل الكلام هو ما إذا اتى بها بتيمم صحيح و قد تقدم ان المختار في صلاة القضاء هو عدم جواز التيمم لها الا مع اليأس عن زوال العذر إلى آخر العمر أو مع خوف مفاجأة الموت، فإذا تيمم و الحال هذه و صلى القضاء ثم ارتفع العذر على خلاف العادة مثلا فمقتضى

قوله عليه السّلام فى تعليل عدم وجوب الإعادة فى الوقت فى الموقّات بان رب الماء هو رب التراب هو عدم وجوب الإعادة فى كل مورد اتى بالصلاة مع تيمم صحيح ولو كان غير موقت.

ومما ذكرنا ظهر الحال فى الصلاة المنذورة المطلقة، فإن جواز الإتيان بها مع التيمم أيضا كصلاة القضاء مقيد- على المختار- بعدم رجاء زوال العذر إلى آخر العمر أو خوف مفاجأة الموت، فإذا صلاها مع تحقق أحد الشرطين فمقتضى ما تقدم من التعليل عدم وجوب الإعادة، كما انه قد ظهر أيضا تصوير الصلاة مع التيمم الصحيح بناء على ما اخترناه من توقف جواز البدار على اليأس من زوال العذر إلى آخر الوقت، فإنه إذا علم ببقاء العذر و صلى مع التيمم فقد كانت صلوته بتيمم صحيح، فإذا وجد الماء أو زال العذر بوجه آخر فمقتضى الأخبار المتقدمة و التعليل الوارد فيها هو عدم وجوب الإعادة.

(الأمر الثالث) لا فرق فى عدم وجوب إعادة ما صلاها بتيمم صحيح بين المسافر و الحاضر لعموم الدليل بالنسبة إليهما خلافا للمحكى عن السيد فى شرح الرسالة، فأوجب الإعادة على الحاضر لو تيمم لفقد الماء ثم وجده، و استدل له بإشعار ما ورد فى وجوب الإعادة فيمن صلى متيمما عند منعه الزحام يوم الجمعة عن الخروج للوضوء، و انصراف الأدلة الدالة على عدم الإعادة عن الحاضر الفاقد للماء لندرة فقد مثله الماء لا سيما مع عدم عموم لغوى فى أكثر تلك الأدلة.

(و فيه) ما لا يخفى، لمنع اشعار ما ورد فى وجوب الإعادة فى مورد الزحام بوجوده على الحاضر الفاقد للماء مطلقا و لو لغير الزحام كالمحبوس فى مكان لا يتمكن من الماء فيه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٦٢

مثلا بل تعميم الحكم له قياس محض، مضافا الى ما سيأتى من عدم وجوب الإعادة فى زحام الجمعة أيضا، و اما دعوى انصراف الأدلة فهى غير مسموعة لأن المدار على الانصراف الناشى من تفاوت صدق المفهوم على افراده من جهة التشكيك فيه لا من مجرد غلبه وجود بعض الافراد فلا- يحتاج مع الإطلاق و عدم صحة دعوى الانصراف الى وجود العموم للغوى، مضافا الى ان الشك فى شمول تلك الاخبار للحاضر موجب للشك فى صحة أصل التيمم لا فى الإعادة خاصة، فهذا فى الحقيقة يرجع الى القول بعدم تسويغ عدم وجدان الماء للتيمم بالنسبة إلى الحاضر و اختصاصه بالمسافر، فيخرج عن موضوع الفرض و هو ما إذا اتى بالصلاة يتيمم صحيح، و قد عرفت ان عموم التعليل فى الاخبار المتقدمة يقتضى الاجزاء و عدم وجوب الإعادة فى كل مورد صلى بتيمم صحيح.

و من ذلك ظهر أيضا عدم وجوب الإعادة و لا القضاء فيما إذا كان العذر المسوغ للتيمم غير فقد الماء- و ان كان مورد الأخبار المتقدمة خصوص عدم وجدان الماء- و الظاهر عدم وجود الخلاف فيه و عدم قائل بالتفصيل فى الاعذار، كل ذلك شاهد على انهم فهموا العموم من الاخبار من عموم التعليل الوارد فيها بان رب الماء هو رب التراب كما فى ذيل خبر معاوية بن ميسرة، أو ان رب الماء هو رب الصعيد فقد فعل أحد الطهورين- كما فى ذيل صحيح العيص، و قوله عليه السّلام فان رب الماء هو رب الصعيد الوارد فى ذيل خبر على بن سالم، و بذلك كله ظهر ان الأصل فى كل مورد اتى بالصلاة مع التيمم الصحيح هو الاجزاء لعموم التعليل المذكور و عموم ما دل على ان التراب أحد الطهورين على ما يأتى بيانه لا لما أطلوا الكلام فيه فى الأصول من توقف الاجزاء فى المأمور به بالأمر الاضطرارى على اشتغال المأمور به الاضطرارى على جميع مصلحة الفرد الاختيارى فى حال الاضطرار أو على بعضها مع عدم إمكان استيفاء ما بقى منها بعد رفع الاضطرار أو كان ما بقى منها غير لازم الاستيفاء و أطلوا هناك الكلام فى النقض و الإبرام، فإن من المقرر ان الواجب على المكلف هو امتثال الأمر لا النظر فى مصالح المأمور به و إمكان استيفائها و عدمه، بل النظر فى مصالح المأمور به من وظيفة الشارع،

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٦٣

(و التحقيق) ان ظاهر الأوامر الاضطرارية هو الاجزاء لا من جهة النظر الى المصالح فيها بل من جهة ان التكليف بالواجب الموسع الذى يكون وقته أوسع منه لا- محالة يرجع الى الأمر بالجامع بين أفرادها التى يمكن وقوعها فى وقته، فإذا وقع الاضطرار بالنسبة الى بعض الافراد فدليل الأمر الاضطرارى يقتضى بدلية الفرد الاضطرارى عن الفرد الاختيارى و مقتضى بدليته عنه و قيامه مقامه هو تطبيق المأمور به على كل منهما فإذا كان فى أول الوقت مأمورا بالأمر الاضطرارى فمقتضاه توجه الخطاب بالمأمور به الى هذا الفرد منه اعنى الفرد المضطر اليه و ان كان بحيث لو لم يأت به الى آخر الوقت كانت وظيفته الفرد الاختيارى و لكن بعد قيام الدليل على جواز البدار و عدم وجوب التأخير و لو من جهة اليأس عن زوال العذر- كما على المختار من القول بالتفصيل فى جواز البدار- فلانزم الدليل الدال على جواز الفرد الاضطرارى فى أول الوقت هو كونه بمنزلة القصر و الإتمام للمسافر و الحاضر فكما ان الدليل الدال على جواز صلاة المسافر أول الوقت قصر دال على تطبيق الصلاة المأمور بها على ما اتى به. فلا يجب عليه الإعادة إذا قدم أهله فى آخر الوقت كذلك فى ما نحن فيه، و انما الفرق بوجود التأخير فى القصر و الإتمام مطلقا و لو كان عالما بقدوم أهله فى آخر الوقت، و لكن التأخير فى الأوامر الاضطرارية- بناء على التفصيل- مقيد بما إذا علم بعدم زوال العذر، و على القول بجواز البدار مطلقا بكون التأخير أيضا مطلقا كالتأخير الحاصل فى القصر و الإتمام فى الفرض المتقدم.

(فالعمدة فى إثبات الاجزاء) هى استفادة وحدة الأمر فى الفرد الاختيارى و الاضطرارى و انه ليس فى الواجب الموسع إلا أمر واحد و هو المتعلق بالافراد الاختيارية فى صورة عدم تحقق الاضطرار، و بالفرد الاضطرارى و الاختيارى مع تحقق الاضطرار فى بعض الافراد فيكون الترخيص فى البدار موجبا للتأخير عقلا- بين الفردين- بناء على وقوف الأمر على العنوان الجامع فقط- أو التأخير شرعا- بناء على سراية الأمر من الجامع الى الخصوصيات- إذا تبين ذلك فنقول ان الأمر بالصلاة متعلق بالجامع المشروط بالطهارة التى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٦٤

تتحصل بالماء فى حال الاختيار و بالصعيد فى حال الاضطرار، فلانزم الدليل الدال على كون الصعيد طهورا هو بدلية الطهارة الحاصلة من الصعيد فى حال الاضطرار عن الحاصلة من الماء، فإذا دل الدليل على جواز البدار كان ذلك دالا على التأخير العقلى أو الشرعى بين الفردين و لانزمه تطبيق المأمور به على الفرد الاضطرارى كتطبيقه على الفرد الاختيارى و هو مقتضى للاجزاء و عدم وجوب الإعادة، هذا حكم الإعادة فى الوقت.

و منه يظهر حكم القضاء فى خارج الوقت بطريق أولى، فإن القضاء الذى هو بأمر جديد انما يجب مع صدق عنوان فوت الفريضة فى الوقت، و بعد ثبوت تطبيق المأمور به على الفرد الاضطرارى لا مجال للشك فى عدم صدق عنوان الفوت فلا وجه معه لوجوب القضاء.

فتحصل ان الأصل يقتضى الاجزاء فى الأوامر الاضطرارية مطلقا فى الواجبات الموسعة إذا دل الدليل على جواز البدار فيها- فلا يجب الإعادة بعد رفع الاضطرار فى الوقت فضلا عن القضاء فى خارجه و اما فى الواجبات المضيقه و كذا فى الموسعات مع عدم جواز البدار فيها فالأصل أيضا الاجزاء بمعنى عدم وجوب القضاء إذا اتى بالواجب الاضطرارى على الوجه الصحيح لعدم صدق الفوت حينئذ، و الله الموفق للصواب.

(الأمر الرابع) حكم جملة من الأصحاب بوجوب الإعادة فى موارد خاصة أنها ما المصنف (قده) إلى خمسة، و الحق عدم وجوب الإعادة فيها أيضا و ان كان الأحوط استحبابا هو الإعادة فيها بعد زوال العذر خروجا عن خلاف من أوجبها، بل قد تقدم ان مقتضى رواية منصور بن حازم هو استحباب الإعادة مطلقا و لو فى غير هذه الموارد الخمسة لقوله عليه السلام فيها: اما انا فكنت أتوضأ و أعيد، فاللازم ان يبحث عن كل واحد من الموارد المذكورة، فنقول.

(الأول) منها من تعمد الجنابة مع كونه خائفا من استعمال الماء، و الكلام فى حكم هذا الأمر من جهات (الأولى) فى جواز تعمد الجنابة مع كونه خائفا من استعمال الماء، و التحقيق جوازه للإجماع المحكى فى المعتمد على إباحته و موافقة جوازه مع مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٦٥

الأصل و العمومات الدالة على الإذن فى إتيان الحرث متى شاء، و للحرص الشديد فى المنع عنه فى بعض الأحوال، و دلالة خبر السكونى الحاكى لقضية أبى ذر و قوله لرسول الله صلى الله عليه و آله: هلكت، جامع على غير ماء، و قوله صلى الله عليه و آله يا أبا ذر يكفيك الصعيد عشر سنين، و خبر إسحاق بن عمار عن الرجل يكون مع أهله فى السفر فلا يجد الماء يأتى أهله- الى ان قال عليه السلام هو حلال بل و ما ورد فى صحيح سليمان ان الصادق عليه السلام كان وجعا شديدا فأسابته جنابة و هو فى مكان بارد و كانت ليلة شديدة الريح باردة فأمر غلمانه فصبوا عليه الماء و غسلوه فإنه و ان ورد فيه انه اتى بال غسل لا التيمم الا انه مبنى على القول بعدم انتقال التكليف الى التيمم فى الجنابة العمدية فهو و ان كان من هذه الجهة غير معمول به الا انه يدل على جواز التعمد للجنابة فى حال الاضطرار فى الجملة و لو من جهة الاضطرار الى عدم المباشرة فى الغسل فإنه عليه السلام أمر غلمانه فجعلوه على خشبة و صبوا عليه الماء و غسلوه، و اما استفادة تعمد الجنابة من الحديث فلقيام الدليل و الضرورة على نزاهتهم من الاحتلام، و قد مر شرط من الكلام فى ذلك من مسألة العشرين من مبحث مسوغات التيمم، و فى المسألة الثامنة من مبحث ما يوجب الجنابة من مباحث الغسل.

(الجهة الثانية) إذا تعمد الجنابة من الخوف من استعمال الماء لمرض فهل يجب عليه الغسل و لو أدى الى الضرر، أو يتعين التيمم، و قد تقدم البحث فى ذلك فى مسألة العشرين المتقدمة و ذكرنا ان المشهور هو تعيين التيمم، و حكى عن الشيخين وجوب الغسل عليه و ان خاف على نفسه و اختاره صاحب الوسائل أيضا و عليه صاحب المستند لكن مع عدم خوف تلف النفس، و ذكرنا ان الأقوى ما عليه المشهور.

(الجهة الثالثة) إذا صلى مع التيمم فهل يجب عليه الإعادة فى الوقت إذا زال عذره و تمكن من الطهارة المائية، أولا، قولان، المحكى عن جملة من كتب الشيخ كالتهديب و الاستبصار و النهاية و المبسوط و عن المهذب البارع و الإصباح و روض الجنان هو الأول، و استدلل له بعض بقاعدة الاحتياط، لعدم العلم باجزاء الطهارة الترابية فى الفرض مع ما ورد فى غير واحد من الاخبار من التشديد عليه بالأمر بالاغتسال و ان تألم من البرد،

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٦٦

و بالمرورى عن الصادق عليه السلام، و فيه: قال سئلته عن رجل أصابته جنابة فى ليلة باردة يخاف على نفسه التلف ان اغتسل، قال عليه السلام يتيمم، فإذا أمن البرد اغتسل و أعاد الصلاة.

(و الأقوى) عدم وجوب الإعادة لقاعدة الاجزاء على ما تقدم بيانها فى ذيل الأمر الثالث، و للأخبار المتقدمة الدالة على عدم وجوب الإعادة و لا القضاء مع التعليل بان رب الماء هو رب الصعيد، فإنها شاملة بإطلاقها صورة تعمد الجنابة، و خبر أبى ذر الذى فيه انه يكفيك عشر سنين و عدم ورود الأمر فيه من رسول الله صلى الله عليه و آله لأبى ذر بإعادة الصلاة بعد وجدان الماء، فإنه لو أمره بإعادة الصلاة لحكاها الامام عليه السلام فى مقام البيان.

و بذلك يندفع ما استدلل به للاول من عدم العلم بالاجزاء، و ذلك لعدم وضوح الفرق بين المورد و بقية الموارد فى شمول قاعدة الاجزاء، فان الواجب فى الجميع ليس إلا- الطبيعة المنطبقة على الفرد و ان المأتى به مع التيمم فرد منها كالمأتى به مع الطهارة المائية و ان الفرض صحة التيمم و وقوع الأمر به و انطباق المأمور به على المأتى به و انه ليس عليه من الواجب فردان من الطبيعة، فاللازم هو الاجزاء، و الا فلا بد اما من القول ببطلان المأتى به أو بوجوب التكرار فى أصل الواجب و كلاهما خلاف

الفرض.

و اما المرسل فمضافا الى ضعفه بالإرسال لا صراحة فيه بمن تعمد الجنابة بل التأمل فيه قاض بكون مورده غير المتعمد لها و ذلك للتعبير فيه بقوله أصابته جنابه، لإشعاره بعدم كونه متعمدا في ذلك، فان حق التعبير عن المتعمد ان يقال أجنب نفسه، هذا مضافا الى انه معارض بما هو أصرح منها دلالة و أقوى سندا مما تقدم من الاخبار الصريحة في نفي وجوب الإعادة فيمن أجنب و لم يجد الماء. و موردها و ان كان في صورة عدم وجدان الماء فلا منافاة لها مع المرسل الدال على الإعادة في صورة خوف التلف من البرد، الا ان الظاهر المقطوع به عدم الفرق بين فقد الماء و بين سائر الأعذار المسوغه للتميم تنزيلا للمنع الشرعى الناشى من خوف استعمال الماء منزلة المنع العقلى الناشى من فقدانه، لا سيما مع عدم حرمة التعمد للجنابة كما مر في الجهة الاولى مع التعليل فى غير واحد من تلك الاخبار لعدم وجوب الإعادة بان رب الماء هو رب الصعيد، الذى تقدم

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٦٧

انه يدل على عدم وجوب الإعادة فى كل مورد اتى بالصلاة مع التيمم الصحيح، فلا بد من حمل المرسل اما على الندب أو على التقيه، و مع ذلك فالاحتياط فى الإعادة حسن لاحتمال كون الأمر بالإعادة فى المرسل تعبدا محضا للتشديد فى أمر تعمد الجنابة كما فى الاخبار الواردة فى وجوب الغسل عليه، فان المستفاد منها انه انما أمر فيها بالغسل لعدم المساهلة فى تعمد الجنابة و الاهتمام بأمر الصلاة و الطهارة المائيه، و لكن لما كان المرسل ضعيفا لإرساله لم يكن هذا الاحتياط واجبا، و لا بأس به استحبابا كما فى المتن.

(الثانى) من الموارد الخمسة من تيمم لصلاة الجمعة عند خوف فوتها لأجل الزحام و منعه عن الخروج للوضوء، و الكلام فيه يقع فى مقامين (الأول) فى مشروعية التيمم و صحته فى الفرض (فبقول) لا إشكال فى مشروعية التيمم و صحته فى الفرض بناء على القول بوجوب صلاة الجمعة تعيينا، و ذلك لدخول المورد فى عنوان التيمم لأجل ضيق الوقت، حيث انه تفوته صلاة الجمعة بالخروج للوضوء مع عدم وجود الماء فى المسجد أو عدم إمكان الوضوء فيه، بل قيل انه لا خلاف فى صحته فى الفرض حتى ممن أنكر جواز التيمم لأجل ضيق الوقت مطلقا، قال و لعله للفرق بينهما من جهة مانعية الزحام هنا لا الضيق المجرد و للاهتمام بصلاة الجمعة التى هى أهم من جميع الصلوات اليومية بناء على وجوبها التعيينى كما هو مفروض المسألة، و لخصوص خبر السكونى و موثق سماعه الآتين فى المقام الثانى.

و اما على القول بالوجوب التخيرى فيها فلاشكال فى مشروعية التيمم و صحته حينئذ مجال لعدم ثبوت مسوغية فوات أحد فردى الواجب للتميم له مع إمكان الإتيان بالفرد الأخر، بل الأقوى هو المنع عن صحته، و عليه فيخرج هذا المورد عن حكم المفروض فى المقام و هو البحث عما إذا صلى بتيمم صحيح بناء على التحقيق من عدم وجوب صلاة الجمعة تعيينا فى الغيبة. (المقام الثانى) فى حكم اعادة ما صلاها جمعة بتيمم صحيح بعد خروج وقت صلاة الجمعة، و انه هل يجب إعادة الفريضة مع الطهارة المائيه ظهرا اربع ركعات أولا،

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٦٨

فعن الوسيلة و الجامع و المقنع و النهاية و المبسوط و المهذب هو الوجوب، و ذلك للشك فى اجزاء الجمعة المأتى بها بالتيمم. و لموثق سماعه عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن آبائه عن على عليهم السلام انه سئل عن الرجل يكون فى وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفة فأحدث أو ذكر انه على غير وضوء و لا يستطيع الخروج من كثرة الزحام، قال يتيمم و يصلى معهم و يعيد إذا هو انصرف.

(و خبر السكونى) أيضا عنه عن آبائه عن على عليهم السلام انه سئل عن رجل يكون فى وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفة لا

يستطيع الخروج من المسجد من كثرة الناس، قال يتيّم و يصلّى معهم و يعيد إذا انصرف.

و الأقوى عدم وجوب الإعادة كما حكى عن المحقق و العلامة و الشهيدين و المحقق الثاني و غيرهم من متأخري المتأخرين، بل في الجواهر:

لعله لا خلاف بينهم فيه للأصل - أي أصالة البراءة - و عدم وجوب الأزيد من فرد واحد من الطبيعة، و قاعدة الاجزاء بعد القطع بصحة ما اتى به مع التيمم، فلا شك معها في الاجزاء، و لما ورد مما يدل على عدم الإعادة معللا بان رب الماء هو رب الصعيد، و عدم دلالة الخبرين على وجوب الإعادة لمكان الإتيان بالتيمم، بل لعل الظاهر منهما كون الإعادة لمكان كون الصلاة معهم، كما يدل قوله عليه السّلام في الخبرين: يتيّم و يصلّى معهم و يعيد، لا سيما معروفة انعقاد الجمعة معهم في ذلك الزمان، فتكون الإعادة لعدم اجزاء ما اتى به تقيّة كما يدل عليه صحيح زرارة عن الباقر عليه السّلام، قال قلت له ان أناسا رووا عن أمير المؤمنين عليه السّلام انه صلى اربع ركعات بعد الجمعة لم يفصل بينهما بتسليم فقال عليه السلام يا زرارة ان أمير المؤمنين عليه السلام صلى خلف فاسق فلما سلم و انصرف قام أمير المؤمنين عليه السلام فصلى اربع ركعات بينهما بتسليم، فقال له رجل الى جنبه: يا أبا الحسن صليت اربع ركعات لم تفصل بينهما، فقال اما انها اربع ركعات مشتبهات، فسكت، فوالله ما عقل ما قال له، هذا، و لو سلم ظهور دلالتها على وجوب الإعادة لأجل إتيان الجمعة بالتيمم فلا بد من رفع اليد عن ظهورهما بالأدلة القوية التي قويناهما و قويناهما عدم وجوب الإعادة، فيحمل الخبران على الاستحباب، و هذا هو الوجه في القول باستحباب الإعادة في المقام مع الخروج عن خلاف من أوجه

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٦٩

(لكن الانصاف) ظهور الخبرين في كون الإعادة لمكان كون الجمعة معهم، و عليه فلا يبقى محل للقول باستحباب الإعادة فيما إذا كانت الجمعة مع الامام العادل مع التيمم، الا ان يقال بالاحتياط و الإتيان برجاء افضليتها.

(المورد الثالث) من ترك طلب الماء إلى آخر الوقت و تيمم و صلى ثم تبين وجود الماء في محل الطلب، و الكلام في هذا المورد أيضا في جهات (الاولى) في حكم ترك طلبه الى آخر الوقت (الثانية) في انه إذا ترك الطلب إلى آخر الوقت فهل يجب عليه الصلاة متيمما في آخر الوقت أو انها تسقط عنه بعصيانه و ترك الطلب في سعة الوقت (الثالثة) في انه إذا كان مكلفا بالصلاة مع التيمم في آخر الوقت فهل يجب عليه القضاء في خارج الوقت أولا، و قد استوفينا الكلام في الجهات الثلاث في طي المسألة التاسعة في مسوغات التيمم ص ١٥٦ مفصلا، و في المسألة السادسة و العشرين في مسوغات ضيق الوقت ص ٢٠٨، فراجع إليهما.

(المورد الرابع) من أراق الماء الموجود عنده مع العلم أو الظن بعدم وجوده بعد ذلك، و كذا لو كان على طهارة فأجنب مع العلم أو الظن بعدم وجود الماء، و البحث في هذا المورد أيضا يقع تارة عن حكم اراقه الماء أو اجنابه عمدا و اخرى في حكمه بعد الإراقة أو الاجناب و انه هل هو مكلف بالصلاة متيمما و يصح منه التيمم أولا، و ثالثة في حكم وجوب الإعادة عليه في الوقت عند التمكّن من الماء أو القضاء في خارجه، و قد استوفينا الكلام في الجهات الثلاث في المسألة الثالثة من مسائل الفصل المعقود في غسل الجنابة مفصلا و أشرنا إلى الكلام فيها في المسألة الثالثة عشر من مسائل التيمم في البحث عن مسوغاته ص ١٦٣.

(المورد الخامس) من آخر الصلاة متعمدا الى ان ضاق وقته فتيمم لأجل الضيق، و الكلام فيه أيضا يقع تارة في حكمه بعد الضيق و انه هل يصح منه التيمم أولا، و اخرى في وجوب القضاء عليه إذا صلى متيمما في الضيق، و قد استوفينا الكلام في الجهتين في المسألة السادسة و العشرين في مسوغات ضيق الوقت تفصيلا ص ٢٠٨، و أشرنا إليه في المسألة الثامنة في غسل الجنابة، فراجع.

[مسألة (٩) إذا تيمم لغاية من الغايات كان بحكم الطاهر]

مسألة (٩) إذا تيمم لغاية من الغايات كان بحكم الطاهر ما دام باقيا لم ينتفض وبقى عذره فله ان يأتى بجميع ما يشترط فيه الطهارة إلا إذا كان المسوغ للتيمم مختصا بتلك الغاية كالتيمم لضيق الوقت فقد مر انه لا يجوز له مس كتابة القرآن ولا قراءة العزائم ولا الدخول فى المساجد، و كالتيمم لصلاة الميت أو للنوم مع وجود الماء.

فى هذه المسألة أمور (الأول) انه إذا تيمم لصلاة جاز ان يصلى به صلاة اخرى و ان يجمع بين صلوات متعددة بتيمم واحد سواء كانت مشتركة فى الوقت أو مختلفة، و قد مر الوجه فى ذلك فى المسألة الرابعة من هذا الفصل اعنى البحث عن أحكام التيمم ص ٣٥٢ (الثانى) إذا تيمم لغاية كالدخول فى المساجد مثلا جاز له الإتيان بغاية أخرى مما يشترط فيه الطهارة ما دام بقاء ذاك التيمم و عدم انتقاضه بحدث أو بإصابة الماء بشرط العجز عن تحصيل الطهارة المائية لتلك الغاية الأخرى و جواز الإتيان بها متيما للعجز عن الطهارة المائية، فلا يجب تجديد التيمم لكل غاية على حدة، و لا خلاف فى ذلك بينهم، قال فى الجواهر: لا اعرف فيه خلافا من احد من الأصحاب بعد فرض كون الغاية مما تستباح بالتيمم، و قال بل ظاهر المنتهى أو صريحة الاتفاق عليه، نعم ربما كان بين الأصحاب بحث فى أصل مشروعية التيمم لبعض الغايات كما ستسمعه (انتهى) و يدل على ذلك عموم تنزيل التيمم منزلة المائية و انه لا ينتقض الا بالحدث أو التمكن من الماء و انه يكفيك عشر سنين و ان رب الماء هو رب التراب، و الاخبار الدالة على جواز إتيان الصلوات المتعددة بتيمم واحد حسبما أشرنا إليه فى الأمر الأول و نقلناها فى ذيل المسألة الرابعة من هذا الفصل ص ٣٥٣، و خصوص خبر زرارة عن الصادق عليه السلام فى رجل تيمم، قال عليه السلام يجزيه ذلك الى ان يجد الماء، فإن إطلاق الإجزاء يشمل اجزائه لكل غاية و لو كانت غير الصلاة.

(الأمر الثالث) إذا كان المسوغ للتيمم مختصا بغاية لا يجوز الإتيان بغاية أخرى به مما لا يعجز عن إتيان الطهارة المائية له، و قد استوفينا الكلام فى هذا الأمر فى المسألة الحادية و الثلاثين فى مبحث المسوغات عند البحث عن مسوغه ضيق الوقت، فراجع. ص ٢١٣

[مسألة (١٠) جميع غايات الوضوء و الغسل غايات للتيمم أيضا]

مسألة (١٠) جميع غايات الوضوء و الغسل غايات للتيمم أيضا فيجب لما يجب لأجله الوضوء أو الغسل و يندب لما يندب له أحدهما فيصح بدلا عن الأغسال المندوبة و الوضوءات المستحبة حتى وضوء الحائض و الوضوء التجديدى مع وجود شرط صحته من فقد الماء و نحوه نعم لا يكون بدلا عن الوضوء التهيئى كما مر كما ان كونه بدلا عن الوضوء للكون على الطهارة محل اشكال، نعم إتيانه برجاء المطلوبة لا مانع منه لكن يشكل الاكتفاء به لما يشترط فيه الطهارة أو يستحب إتيانه مع الطهارة.

اعلم ان ههنا مقامات ثلاثة أشار إليها المصنف (قده) فى هذه المسائل (الأول) انه يستباح جميع الغايات المشترطة بالطهارة المائية بالتيمم لا خصوص الغايات التى اضطر الى فعلها مثل الصلاة المفروضة التى لا سبيل له الا الى إتيانها مع التيمم، بل يستباح به جميع الأفعال التى تكون الطهارة شرطا لصحتها كصلاة النافلة أو لكاملها كقراءة القرآن، أو لجوازها كمس كتابة القرآن و اللبث فى المسجد. و قد تقدم الكلام فى المسألة التاسعة ص ٣٧٠.

(الثاني) انه يستباح جميع الغايات المشترطة صحتها أو جوازها أو كمالها بالطهارة بفعل التيمم و لو لم يأت به لتلك الغاية بل اتى به لغاية أخرى فإذا تيمم لغاية مثل صلاة الفريضة أو النافلة جاز له الإتيان بكل ما يشترط صحته أو جوازه أو كماله بالطهارة بذاك التيمم ما لم ينتقض بحدث أو بالتمكن من استعمال الماء، وهذا أيضا تقدم في المسألة السابقة.

(الثالث) انه يجوز له الإتيان بالتيمم لكل غاية يشترط صحتها أو جوازها أو كمالها بالطهارة المائية، ولا يتوقف صحته على خصوص غاية من الغايات، بل له ان يتيمم عند كل غاية إلا ما استثنى، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف (قده) فى هذه المسألة، وقد صرح جملة من الأصحاب بهذه الكلية، و فى الحدائق انه المشهور بين الأصحاب، و عن الغنية الإجماع عليه، و عن المعتمد انه يجوز التيمم لكل من وجب عليه الغسل إذا عدم الماء و كذلك كل من وجب عليه الوضوء و هو إجماع أهل الإسلام.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٧٢

(و استدلووا) لهذه الكلية بقوله تعالى بعد ما أمر بالتيمم لمن لا. [□] مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ، و ما ورد من ان التراب احد الطهورين و انه بمنزلة الماء و يكفيك عشر سنين: و ان التيمم غسل المضطر و انه الوضوء التام فى وقت الضرورة، و بما ورد من الاخبار فى الموارد الخاصة مثل تيمم الحائض بعد النقاء لحلية وطبها و ما ورد فى التيمم للنوم و للخروج من المسجدين جنباً، و ما ورد من بدليته عن غسل الإحرام، و غير ذلك من الموارد.

فهذه الكلية فى الجملة مما لا- ينبغى الإشكال فيها الا انه وقع البحث عن موارد جزئية و هى أمور (الأول) فى التيمم لدخول المسجدين و اللبث فى سائر المساجد و لمس المصحف فهلى يستباح به الغايات المذكورة أولاً، فعن كاشف الغطاء الميل اليه، و عن فخر المحققين المنع عنه مستدلاً بقوله تعالى [□] وَ لَا جُنْبًا إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا- بناء على ان المراد منه النهى عن دخول الجنب فى المساجد بكون المراد من الصلاة فى صدر الآية مواضعها، و تقريب الاستدلال انه تعالى جعل الاغتسال غايةً للتحريم فلا يستباح بغيره، و الحق به مس كتابه القران لعدم فرق الأمة بينهما و يلزمه المنع عن استباحة الطواف به أيضا لاستلزامه الدخول فى المسجد.

و هذا الاستدلال منه (قده) عجيب، لمنع ارادة المساجد من الصلاة أولاً لعدم قرينة دالة عليها بعد إمكان ارادة معناها الحقيقى لكى يكون النهى متعلقاً بالصلاة فى حال الجنابة إلا فى حال السفر المعبر عنه بقوله تعالى - [□] غَابِرِي سَبِيلٍ - فيجوز التيمم للصلاة حينئذ، و اختصاص جواز التيمم بالسفر لغلبة فقدان الماء فيه، كما وقع التصريح بلفظ السفر فى آخر الآية.

(و ثانياً) انه يجب الخروج عن ظهور كون خصوص الغسل غايةً للتحريم بما دل على بدلية التيمم من الأدلة المتقدمة.

(و ثالثاً) انه لا- دليل على إلحاق غير اللبث فى المساجد به الا ان يتمسك بعدم القول بالفصل، و هو ممنوع فالحق جواز التيمم للبث فى المساجد و دخول المسجدين

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٧٣

و مس كتابه القران لعموم دليل طهورية التراب و سائر ما تقدم الاستدلال به فى الكلية المتقدمة.

(الثاني) حكى فى الجواهر عن الشهيد فى الذكرى الإشكال فى صوم الجنب و وطى الحائض بعد انقطاع الدم بالتيمم، ثم حكى عن الغنية الميل الى العدم بالنسبة إلى الأول، و لم أر فى الذكرى كلاماً له فى صوم الجنب، لكن الصريح منه فى مبحث الحيض جواز الوطى بعد انقطاع الدم إذا تيممت و غسلت فرجها مستدلاً بالخبر الوارد فى ذلك، و لم أدر من اين يحكى عنه المنع كما انى لم أعثر على ما نسبه الى الغنية من المنع.

(نعم) قوى فى المدارك فى كتاب الصوم المنع عن بدلية التيمم عن الغسل فى صوم الجنب و الحائض، و قال: الأصح عدم

الوجوب لاختصاص الأمر بالغسل فيسقط بتعذره و ينتفى بالأصل، و قيل يجب لعموم الأمر بالتيمم في الآية المباركة عند عدم وجدان الماء، و لان حدث الجنابة و الحيض مانع من الصوم فيستصحب الى ان يثبت المزيل و هو الغسل أو ما يقوم مقامه في الإباحة، و ضعف الدليلين ظاهر (انتهى) و مراده (قده) من قوله لاختصاص الأمر بالغسل هو ان الواجب في الصوم هو خصوص الغسل أو الطهارة الحاصلة منه لا مطلق الطهارة و لو كانت حاصلة من التيمم و لا دليل على بديلة التيمم عن الغسل أو الوضوء في خصوص صوم الجنب و الحائض.

و حكى عن العلامة في المنتهى أيضا القول بالمنع مستدلا بان المانع من صحة الصوم هو حدث الجنابة، و التيمم لا يرفعه بل هو ظهور بمنزلة الماء في كل ما يجب فيه الغسل لا فيما توقف على رفع الجنابة، فالتيمم يجب في كل موضع يجب فيه الغسل لا فيما يشترط بعدم الجنابة (و لا- يخفى ما في كلامهما) اما ما في المدارك فلان الظاهر من دليل اعتبار الغسل ليس اعتباره من حيث انه غسل، بل الظاهر منه اعتباره من أجل اعتبار ما يترتب عليه من الطهارة، فبدليل طهورية التيمم عند العجز عن الغسل يثبت به ما يثبت بالغسل، و اما ما عن المنتهى فلما تقدم من ان التيمم رافع للحدث لا انه يترتب عليه الاستباحة فقط، مع ان الاستفادة من أدلة شرطية الغسل في الصوم هو شرطية لا مانعية الجنابة، و لو

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٧٤

أغضنا عن ذلك فغاية ما يمكن تسليمه هو اعتبار الخلو من الحدث في صحته، و بدليل بديلة التيمم عن الغسل يترتب عليه آثار الخلو من الحدث سواء كان الحدث مانعا أو الخلو منه شرطا (و بالجملة) فالأقوى ما عليه المشهور من صحة صوم الجنب مع التيمم عند تعذر الغسل، و تمام الكلام في ذلك في كتاب الصوم.

(الثالث) ربما يستشكل في استباحة الوطى بالتيمم بعد انقطاع الدم بناء على حرمة قبل الاغتسال بان التيمم ينتقض بمطلق الحدث الذي منه الجنابة الحاصلة بمسمى الوطى فيكون الوطى بقاء في حال الحدث (و أجيّب) بعدم الدليل على حرمة الوطى مع حدث الحيض إلا في حدوده دون بقاءه و ذلك بعد ورود الدليل على جواز وطى الحائض إذا تيممت ففي خبر ابي عبيدة عن الصادق عليه السلام في المرأة ترى الطهر في السفر و ليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها و قد حضرت الصلاة، قال عليه السلام إذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثم تيمم و تصلى، قال فيأتيها زوجها في تلك الحال، قال نعم إذا غسلت فرجها و تيممت، و في خبر آخر عنه عليه السلام بعد ان سئل عن المرأة إذا تيممت من الحيض هل يحل لزوجها وطئها، قال عليه السلام نعم، و في الجواهر: و ربما يظهر منهما عدم الاحتياج الى تجديد التيمم لكل وطئ كما عن النهاية النص عليه، قيل لأن الجنابة لا- يمنع الوطى فلا- ينتقض التيمم المبيح له (أقول) و لعل مراد من نقل عنه القول بعدم انتقاض التيمم هو جعله كالتيمم للوصول الى الماء في المسجد إذا انحصر الماء فيه فإنه يجوز التيمم له، و حينئذ فلا- ينتقض بالوصول الى الماء، بل و يجوز الوضوء أو الغسل في المسجد بهذا التيمم مع عدم إمكان اتيانهما في خارج المسجد، و كذا في التيمم و الوضوء للنوم فإن أثرهما لا يرتفع به و انما الوضوء أو التيمم حينئذ لأجل إيقاع النوم على وجه الكمال (و كيف كان) فلا بأس باستفادة عدم لزوم تجديد التيمم لكل وطئ من إطلاق الخبرين سواء أثبتنا بذلك عدم انتقاض التيمم بالوطئ أو قلنا بان الحكم تعبدى محض.

و ليس الاشكال بلزوم انتقاض التيمم بأول الوطئ مبتنيا على القول بحرمة وطى الحائض بعد طهرها قبل الاغتسال بل يتمشى الاشكال على القول بالكراهة أيضا، فما في

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٧٥

الجواهر- بعد ذكر الاشكال المذكور- من قوله (قده) الا ان الأمر سهل عندنا لعدم اشتراط الوطئ بالغسل كما مر- غير سديد، لأن الكراهة مسلّمة عند القائلين بعدم الحرمة، للجمع بين الخبرين و غيرهما مما ظاهره المنع و بين ما صريحه الجواز كموثقة ابن

يقطين عن الكاظم عليه السّلام في الحائض ترى الطهر، أ يقع عليها زوجها قبل ان تغتسل، قال عليه السّلام لا بأس، و بعد الغسل أحب (و مرسله ابن مغيرة) عنه عليه السّلام: المرأة إذا طهرت من الحيض و لم تمسّ الماء فلا يقع عليها زوجها حتى تغتسل فان فعل فلا بأس، و تمسّ الماء أحب اليّ، بل الخبر ان يدلان بنفس مدلولهما على الكراهة فيحمل عليها ما يدل بظاهره على المنع كموثقة أبي بصير عن الصادق عليه السّلام عن امرأة كانت طامثا فرأت الطهر، أ يقع عليها زوجها قبل ان تغتسل، قال عليه السّلام لا يصلح حتى تغتسل، و تمام الكلام في حكم الوطى قبل الغسل في محله (و بالجملة) فالوجه في دفع الاشكال هو ما ذكرناه من عدم ارتفاع اثر التيمم بالوطى بالنسبة الى هذه الغاية أعنى الوطى كعدم ارتفاع أثره بالوصول الى الماء في المسجد في الفرض المتقدم بالنسبة الى هذه الغاية أعنى الدخول في المسجد لأخذ الماء أو الاغتسال فيه، و الله الهادي.

(الرابع) ربما يشكل في بديلة التيمم عن الوضوء الذي لا يكون رافعا للحدث كوضوء الجنب للأكل و النوم و وضوء الحائض للذكر في أوقات صلواتها، و كذا في بديلة التيمم عن الأغسال المستحبة كغسل الجمعة:

من إطلاق أدلة بديلة التيمم مثل قوله عليه السّلام: التيمم بالصعيد لمن لا يجد الماء كمن توضع من غدیر ماء، و قوله صَلَّى الله عليه و آله يكفيك التراب عشر سنين، مع ضرورة الاحتياج في عشر سنين الى ما ذكر من الوضوءات الصورية و الأغسال المسنونة، فكيف يكفيه الصعيد إذا لم يكفه لها، و ما دل على بديلة التيمم عن غسل الإحرام بضميمة عدم الفصل بينه و بين غيره من الأغسال المندوبة، و لإطلاق قوله في الرضوى: التيمم غسل المضطر و وضوئه، و لعموم المنزلة في صحيحة حماد: هو بمنزلة الماء، حيث ان المتبادر منه كونه بمنزلة الماء في التوضي و الاغتسال، و لأولوية غير الصلاة في الاكتفاء بالتيمم بعد ثبوت كفايته لها مع وجود المسوغ له من العجز عن استعمال الماء.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٧٦

و من دعوى انصراف تلك الأدلة عما لا يرفع الحدث خصوصا بملاحظة كون الحكمة في مشروعية الوضوءات المذكورة و الأغسال المسنونة للتنظيف غالبا، كما يستفاد من العلة في تشريع غسل الجمعة من انه شرع لرفع ريح الآباط، و لاستبعاد جواز التيمم بدلا عن غسل الجمعة مع عدم الإشارة إليه في شيء من الاخبار المسوقة لبيان حكم من لا يتمكن منه في يوم الجمعة من تقديمه يوم الخميس أو قضاؤه يوم السبت.

(و لا- يخفى) ان الأول هو الأقوى لما في أدلة البدلية من الإطلاق القوي، هذا بناء على المشهور من عدم الاجتزاء بالأغسال المسنونة عن الوضوء، و اما على القول بالا-جتزاء فهي رافعة للحدث الأصغر، فلا- إشكال في البدلية لعدم مورد للانصراف المذكور في إطلاقات أدلة التيمم.

(الأمر الخامس) قد تقدم الكلام منا في حكم التيمم بدلا عن الوضوء قبل الوقت للتهيؤ لأجل الصلاة و عن الوضوء للكون على الطهارة في المسألة الاولى من هذا الفصل و قوينا هناك عدم الجواز للإجماع المحكى على عدم جواز التيمم قبل الوقت فراجع، ص ٣٤١ و الله الهادي إلى سواء السبيل.

[مسألة (١١) التيمم الذي هو بدل عن غسل الجنابة حاله]

مسألة (١١) التيمم الذي هو بدل عن غسل الجنابة حاله كحالته في الإغتناء عن الوضوء كما ان ما هو بدل عن سائر الأغسال يحتاج الى الوضوء أو التيمم بدله مثلها، فلو تمكن من الوضوء توضع مع التيمم بدلها، و ان لم يتمكن تيمم تيممين أحدهما بدل عن الغسل و الآخر عن الوضوء.

إذا تيمم بدلا عن غسل الجنابة فلا يحتاج معه الى الوضوء إذا تمكن منه و لا الى التيمم بدلا منه مع عدم التمكن منه، اما عدم الحاجة الى الوضوء مع التمكن منه فلخبر الحلبي عن الصادق عليه السلام عن الرجل يجب و معه قدر ما يكفيه من الماء لوضوء الصلاة، أ يتوضأ بالماء أو يتيمم، قال عليه السلام لا يلل يتيمم، و اما عدم الحاجة الى التيمم مع عدم التمكن من الوضوء فقد ادعى في الجواهر عدم وجدان الخلاف فيه، و استدل له بظاهر الآية المباركة أعنى قوله تعالى **أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا** (الآية)

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٧٧

حيث انه تعالى أمر بطبيعة التيمم الحاصلة بمرّة واحدة فيكتفى بها، و لكن فى دلالتها تأمل بل منع، لأنه فى مقام أصل التشريع لا بصدد بيان الاجتزاء بالمرّة و عدمه (و بصحيح زرارة) عن الباقر عليه السلام فى حكاية تيمم عمار و تعليم النبى صلى الله عليه و آله له كيفية التيمم، قال عليه السلام: ثم أهوى صلى الله عليه و آله يديه إلى الأرض فوضعهما على الصعيد ثم مسح جبينه بأصابعه و كفيه إحداهما بالأخرى ثم لم يعد ذلك-، بناء على ان يكون المراد بقوله ثم لم يعد ذلك:

عدم التجاوز عما فعله صلى الله عليه و آله من تيمم واحد، و بان التيمم بدل عن غسل الجنابة الذى يكفى عن الوضوء فيكون هو كذلك قضاء لحكم البديلة.

و اما التيمم بدلا عن غير غسل الجنابة من الأغسال فمع التمكن من الوضوء فلا خلاف فى عدم اغناؤه عنه- بناء على عدم اجزاء غير غسل الجنابة عن الوضوء، حيث ان الأصل أعنى غسل غير الجنابة لم يكن مجزيا لعدم اجزاء بدله يكون بطريق أولى لأن البديل لا يكون أقوى من مبدله.

(و مع عدم التمكن منه) فى الحاجة الى تيمم آخر بدلا عن الوضوء زائدا عمار يأتي به بدلا عن الغسل خلاف، فعن المقنع: الحكم بالتسوية بين تيمم الجنابة و الحيض فى الاكتفاء بتيمم واحد، و استدل له الشيخ فى التهذيب بخبر ابى بصير قال سئلته عن تيمم الحائض و الجنب سواء إذا لم يجد ماء، قال نعم، و عن عمار الساباطى مثله.

قال فى المدارك ما لفظه: قال فى الذكرى و خرّج بعض الأصحاب وجوب تيممين على غير الجنب بناء على وجوب الوضوء هنالك، و لا بأس به، و الخبر ان غير مانعين منه، لجواز التسوية فى الكيفية لا الكمية، ثم قال فى المدارك: و ما ذكره أحوط و ان كان الأظهر الاكتفاء بتيمم واحد- بناء على ما اخترناه من اتحاد الكيفية و عدم اعتبار نية البديلة فيكون جاريا مجرى أسباب الوضوء أو الغسل المختلفة، و لو قلنا باجزاء الغسل مطلقا عن الوضوء كما ذهب اليه المرتضى ثبت التساوى من غير اشكال (انتهى ما فى المدارك).

و الأقوى هو الاحتياج الى تيمم آخر بدلا عن الوضوء كما حكاها فى مفتاح

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٧٨

الكرامة عن جملة من كتب العلامة كالمنتهى و النهاية و التحرير، و عن الدروس و البيان و الموجز و كشف الالتباس و جامع المقاصد و إرشاد الجعفرية و غيرها، و استدل له فى الجواهر بوجوب المبدلين اعنى الغسل و الوضوء معا و عدم إغناء أحدهما عن الآخر، فالبدل أولى.

(قلت) و ليس فى البين ما يوجب الاكتفاء بتيمم واحد الا ما تقدم من الخبرين اعنى خبر ابى بصير و خبر عمار و كون الأسباب المتعددة للغسل و الوضوء كالأسباب المتعددة للوضوء فى عدم الحاجة الى تعدد المسبب فيكون التداخل بينهما سببيا لا مسبيا كما قال صاحب المدارك فى حاشيته على الألفية ما لفظه: و قيل بالاكتفاء بتيمم واحد و هو متجه على القول باتحاد الكيفية و عدم نية البديلة فيكون كما لو تعددت أسباب الوضوء (انتهى).

و لا يخفى ان شيئا منهما لا يكفى فى إثبات هذه الدعوى، اما الخبران فلما فيهما من احتمال كون التسوية فى الكيفية لا الكمية- كما احتمله فى الذكري- و اما ما ذكره صاحب المدارك فلما تقرر فى الأصول من ان الأصل عند الشك فى التداخل سواء كان سبباً أو مسبباً هو عدمه الا ما ثبت بالدليل، فان مقتضى تعدد الشرط هو تعدد الجزاء إلا إذا ثبت وحدته و هو منتف فى المقام، و قوله عليه السّلام إذا اجتمعت عليك لله حقوق أجزاءك عنها غسل واحد انما يراد منه اجتماع أسباب متعددة للغسل لا أسباب الوضوء و الغسل كليهما، و اما ما ذكره فى المدارك و حاشية الألفية من ابتناء القول بكفاية تيمم واحد على القول باتحاد كفاية التيمم فى الجميع و عدم وجوب نية البدلية (ففيه) ان اتحاد كفاية التيمم و عدمه و وجوب نية البدلية و عدمه كلاهما أجنبى عن الدلالة على الاكتفاء بتيمم واحد و عدمه، بل الاكتفاء به موقوف على ثبوت التداخل و لو مع اتحاد الكيفية و عدم وجوب نية البدلية، و الله الموفق للصواب.

[مسألة (١٢) ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء و الغسل من الأحداث]

مسألة (١٢) ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء و الغسل من الأحداث كما انه ينتقض بوجود الماء أو زوال العذر و لا يجب عليه إعادة ما صلاه كما مر

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٧٩

و ان زال العذر فى الوقت، و الأحوط الإعادة حينئذ بل و القضاء أيضاً فى الصور الخمسة المتقدمة.

لا إشكال فى انتقاض التيمم الذى هو بدل عن الغسل بالحدث الموجب للغسل و كذا انتقاض التيمم الذى هو بدل عن الوضوء بالحدث الناقض للوضوء سواء كان الحدث الأصغر أو الأكبر، و كذا انتقاض التيمم بوجود الماء أو زوال العذر، للإجماع على ذلك كله و دلالة النصوص عليه، قال فى المعبر: لا- ينقض التيمم الا- ما ينقض الطهارة المائية و وجود الماء مع التمكن من استعماله و هو مذهب أهل العلم (و فى المدارك) هذا الحكم- اى انتقاض التيمم بأحد الأمرين- مجمع عليه بين الأصحاب، و اخبارهم به ناطقة، و قد نقل الإجماع عليه فى عباير آخرين كالتذكرة و المنتهى و الذكري و كشف اللثام.

(و يدل عليه) من النصوص خبر زرارة، قال قلت لأبى جعفر عليه السّلام يصلى الرجل بوضوء واحد صلاة الليل و النهار كلها، قال نعم ما لم يحدث قلت فيصلى بتيمم واحد صلاة الليل و النهار، قال نعم ما لم يحدث أو يصب الماء.

(و خبر السكونى) عن الصادق عليه السّلام عن آبائه عليهم السلام: لا- بأس بأن تصلى صلاة الليل و النهار بتيمم واحد ما لم يحدث أو تصب الماء.

و اما حكم انتقاض التيمم الذى هو بدل عن الغسل بالحدث الأصغر فسيأتى فى المسألة الرابعة و العشرين، كما تقدم فى المسألة الثامنة ص ٣٥٨ حكم إعادة الصلاة إذا اتى بها بتيمم صحيح و الموارد الخمسة التى يستحب فيها الاحتياط بالإعادة، فلا نعيد الكلام فيها.

[مسألة (١٣) إذا وجد الماء أو زال عذره قبل الصلاة لا يصح ان يصلى به]

مسألة (١٣) إذا وجد الماء أو زال عذره قبل الصلاة لا يصح ان يصلى به و ان فقد الماء و تجدد العذر فيجب ان يتيمم ثانياً، نعم إذا لم يسع زمان الوجدان أو زوال العذر للوضوء أو الغسل بان فقد أو تجدد العذر بفصل غير كاف لهما لا يبعد عدم بطلانه و عدم وجوب تجديده لكن الأحوط التجديد مطلقاً و كذا إذا كان وجدان الماء أو زوال العذر فى ضيق الوقت فإنه لا يحتاج إلى

الإعادة حينئذ للصلاة التي ضاق وقتها.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٨٠

لا إشكال فى انتقاض التيمم بوجود الماء أو زوال العذر و عدم جواز الإتيان بالصلاة بذلك التيمم و ان فقد الماء أو تجدد العذر بعد ذلك و لكن مع حصول الفصل بمقدار يكفى للوضوء أو الغسل، لإطلاق النصوص فى انتقاض التيمم بوجود الماء أو زوال العذر و إطلاق الإجماعات المحكية عليه، فيجب عليه حينئذ إعادة التيمم للعذر الجديد و لا يكتفى بتيممه الأول، بل لم يحك الخلاف فيه الا- عن بعض العامة كالشعبى و ابى سلمة، و انما الكلام فى أمور (الأول) لو وجد الماء بعد التيمم و لم يتمكن من استعماله لحدوث مرض أو لضيق الوقت من استعماله فى جواز الاكتفاء بالتيمم المأتى به لفقد الماء قولان، ظاهر المشهور هو الجواز و عدم وجوب الإعادة، بل فى الجواهر دعوى نفى الخلاف فيه، و المحكى عن ظاهر المنتهى و المدارك و الذخيرة و الكاشانى فى المفاتيح و عن الغنائم هو وجوب الإعادة و استدلوها له باستصحاب بقاء شغل الذمة بالعبادة لو اكتفى بذاك التيمم و اتى بالصلاة به و بإطلاق جملة من الاخبار (كصحيح زرارة) المتقدم فى المسألة السابقة، الذى فيه: يصلى بتيمم واحد صلاة الليل و النهار، قال نعم ما لم يحدث أو يصيب الماء.

(و فى خبر الدعائم) إذا مرّ بالماء أو وجده انتقض تيممه، حيث ان إطلاق قوله أو يصيب الماء فى الأول و ظهور قوله عليه السلام إذا مر بالماء أو وجده يدل على ان المدار فى الانتقاض نفس الإصابة و الوجدان و لو لم يتمكن من استعماله.

(و لكن الأقوى) كون المنساق من الخبرين و أمثالهما هو الوجدان الذى يتمكن معه من الاستعمال لا صرف الوجدان و المرور، و يؤيده بل يدل عليه ما ورد فى تفسير عدم الوجدان فى الآية المباركة من كونه عبارة عن عدم التمكن من الاستعمال و لو مع وجوده و بذلك اندفع توهم إطلاق ما دل على الانتقاض بالوجدان و الإصابة، مع انه لو سلم الإطلاق و منع دعوى الانساق المذكور لكان الإطلاق مقيدا بما يدل على اعتبار التمكن كما فى خبر أبى أيوب عن الصادق عليه السلام: التيمم بالصعيد لمن لا يجد الماء كمن توضع من غدیر ماء، أليس الله تعالى يقول فَيَتِيمُوا صَيِّبًا طَيِّبًا، قال قلت فإن أصاب الماء و هو فى آخر الوقت، قال فقال قد مضت صلواته، قال قلت فيصلّى بالتيمم صلاة اخرى، قال عليه السلام إذ رأى الماء و كان يقدر عليه انتقض التيمم.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٨١

و اما ما تمسكوا به للانتقاض بمجرد الوجدان من استصحاب بقاء الشغل فيه انه محكوم بأصالة بقاء الطهارة الحاصلة بالتيمم قبل الوجدان. بناء على ما اخترناه من كون التيمم رافعا للحدث و محصلا لمرتبة من الطهارة فتستصحب الى ان يحصل القطع بمزيلها، و القدر المتيقن هو الوجدان مع تمكن استعمال الماء.

فتحصل ان مقتضى الدليل الاجتهادى- و هو دلالة الإطلاقات على كون المناط فى تسويغ التيمم هو عدم التمكن من استعمال الماء- و كذا الأصل العملى أعنى استصحاب الطهارة هو عدم انتقاض التيمم و عدم وجوب إعادته فى صورة وجدان الماء إذا كان فى ضيق الوقت أو مع مقارنته بمرض لا يتمكن معه من الوضوء أو الغسل، هذا فيما كان عدم الوجدان مقارنا مع عذر آخر مسوغ للتيمم.

(الأمر الثانى) فيما إذا وجد الماء قبل الصلاة ثم فقد أو طرء عذر آخر للتيمم مع عدم الفصل بمقدار الإتيان بالطهارة المائية فهل يجب عليه حينئذ إعادة التيمم أولا- وجهان من إطلاق ما دل على انتقاض التيمم بمجرد الوجدان بل و ان قيدناه بالتمكن من استعماله، حيث انه قبل طرو العذر يتمكن منه، و من ان المراد بالتمكن هو التمكن من إتيان الوضوء التام أو الغسل كذلك لا الإتيان ببعض اجزائهما، فالعجز عن البعض عجز عن الكل.

(و التحقيق) ان يقال انه إذا وجد الماء وجب عليه بمقتضى ظاهر الحال البناء على انتقاض تيممه فان كان فى الوقت وجب عليه حفظه و التطهر به فان قصّر فى ذلك حتى فقد الماء ثانيا و كان فقدانه بتقصير منه وجب عليه اعادة التيمم للصلاة، بل و يحتاط بإعادة الصلاة مع الطهارة المائىة بعد زوال العذر فى الوقت أو فى خارجه- كما تقدم- و ان كان فقد الماء لا بتقصير منه بل طرء ذلك بلا اختيار أو طرء عذر آخر كحصول مرض مانع من استعمال الماء و لم يفصل بين وجدان الماء و بين طرو العذر من فقد الماء أو المرض زمان يسع الطهارة المائىة فمقتضى انه واقعا لم يكن متمكنا من استعمال الماء و ان كان فى ظنه انه متمكن منه هو عدم وجوب اعادة التيمم لبقاء العذر واقعا و هو عدم التمكن من

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٨٢

الاستعمال، و لو شك فى شمول الأدلة الاجتهادية للمقام فمقتضى استصحاب بقاء الطهارة الحاصلة من التيمم هو عدم انتفاضة و جواز الاكتفاء به، و لكن الاحتياط بالإعادة لا ينبغى تركه.

(الأمر الثالث) لا- فرق فى انتقاض التيمم بوجدان الماء بين ما إذا كان الوجدان فى وقت الفريضة أو قبله، فلو تيمم قبل الوقت لغاية أو كان متيمما لصلاة الصبح مثلا و بقى تيممه- اى لم يحدث بعده- حتى طلعت الشمس ثم تمكن من استعمال الماء قبل دخول وقت الصلاة فلم يستعمل حتى طرء العجز ثانيا فعليه ان يتيمم بعد دخول الوقت للصلاة سواء كان طرو العجز بعد دخول الوقت أو قبله. لشمول ما دل على انتقاض التيمم بإصابة الماء و التمكن من استعماله لهذه الصورة.

(و ربما يتخيل) عدم انتفاضة حينئذ بتوهم انه قبل الوقت لم يكن متمكنا من الطهارة المائىة لخصوص الغاية التى لم يدخل وقتها- بناء على بطلانها قبل الوقت بقصد إتيان الصلاة فى وقتها كما تقدم تحقيقه.

(و لكنه تخيل باطل) فان وجدان الماء متحقق و التمكن من استعماله الذى قلنا انه شرط فى انتقاض التيمم ليس مقيدا بالتمكن منه لأجل غاية خاصة، بل مقتضى القاعدة هو الاكتفاء بمجرد التمكن من استعماله و لو كان بقصد الكون على الطهارة أو التهيو للصلاة أو غيرهما من الغايات، و يدل عليه أيضا إطلاق ما تقدم فى الأمر الأول من خبر أبى أيوب عن الصادق عليه السلام، حيث قال فى آخر الحديث: قلت له فيصلى بالتيمم صلاة اخرى، قال عليه السلام إذا رأى الماء و كان يقدر عليه انتقض التيمم، فإن إطلاقه يشمل رؤية الماء و القدرة عليه قبل الوقت أيضا و لو حصل العجز بعد ذلك، و الله الهادى إلى الصواب.

[مسألة (١٤) إذا وجد الماء فى أثناء الصلاة]

مسألة (١٤) إذا وجد الماء فى أثناء الصلاة فإن كان قبل الركوع من الركعة الأولى بطل تيممه و صلوته و ان كان بعده لم يبطل و يتم الصلاة، لكن الأحوط مع سعة الوقت الإتمام و الإعادة مع الوضوء و لا فرق فى التفصيل المذكور بين الفريضة و النافلة على الأقوى و ان كان الاحتياط بالإعادة فى الفريضة أكد من النافلة.

الأقوال فى هذه المسألة و ان كثرت حتى أنهاها بعضهم إلى سبعة الا ان عمدتها

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٨٣

قولان (أحدهما) التفصيل بين وجدان الماء قبل الركوع من الركعة الاولى و بين وجدانه بعده ببطلان الصلاة فى الأول و صحتها فى الأخير.

(و ثانيهما) ما نسب الى المشهور بل عن السرائر دعوى الإجماع عليه، و هو القول بالصحة مطلقا و لو كان وجدان الماء قبل الركوع الأول بل و لو قبل القراءة.

(اما القول الأول) فقد حكى عن جملة من المتقدمين، منهم المرتضى فى غير واحد من كتبه، و عليه جملة من متأخرى المتأخرين منهم كاشف الغطاء و العلامة الطباطبائى و عليه صاحب الجواهر قدس الله أسرارهم.

و منشأ الاختلاف هنا هو اختلاف الاخبار فى المقام (و لا بد أولاً) من بيان ما هو مقتضى القاعدة فى المسألة مع قطع النظر عن الاخبار الواردة فى خصوص المورد. فنقول: مقتضى الجمع بين ما دل على ان التيمم طهارة اضطرارية و ما دل على ان وجدان الماء ناقض له كالحديث هو انتقاضه مطلقاً و لو كان فى أثناء الصلاة سواء كانت فريضة أو نافلة الا ان يدعى انصراف ما يدل على نقضه بوجدان الماء عما إذا وجده فى أثناء الصلاة و لا وجه له، و لازم انتقاض التيمم هو فقدان الطهارة فى أثناء الصلاة، فيكون حكمه كما لو أحدث فى أثناءها، فالقاعدة تقتضى بطلانها و لو كان قبل التسليم الأخير.

الا انه قد وردت فى المقام أخبار دالة على صحة الصلاة فى الجملة، و هى على قسمين (الأول) ما يدل صريحاً على التفصيل بين ما قبل الركوع من الركعة الاولى و بين ما بعده، و الذى ورد فيه حديثان: صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام، قال قلت له ان أصاب الماء و قد دخل فى الصلاة، قال فلينصرف فليتوضأ ما لم يركع فان كان قد ركع فليمض فى صلوته فان التيمم احد الطهورين، و خبر ابن عاصم عن الصادق عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء فيتيمم و يقوم فى الصلاة فجاء الغلام فقال هو ذا الماء، فقال ان كان لم يركع فلينصرف و ليتوضأ و ان كان قد ركع فليمض فى صلوته.

(القسم الثانى) ما يدل على صحة الصلاة مطلقاً و لو وجد الماء قبل الركوع من الركعة الأولى كصحيح زرارة و محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال قلت له فى رجل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٨٤

لم يصب الماء و حضرت الصلاة فتييمم فصلى ركعتين ثم أصاب الماء، أ ينقض الركعتين أو يقطعهما و يتوضأ ثم يصلى، قال عليه السلام لا يمضى فى صلوته و لا ينقضهما. لمكان انه دخلها و هو على طهر بتيمم، حيث انه عليه السلام علل وجوب المضى بأنه دخل فى الصلاة و هو على طهر فيدل على ان المدار على مجرد دخول الصلاة، و هو يحصل بتكبير الإحرام (و خبر محمد بن حمران) عن الصادق عليه السلام، قال له: رجل تيمم ثم دخل فى الصلاة و قد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يؤتى بالماء حين يدخل فى الصلاة، قال عليه السلام يمضى فى الصلاة، و اعلم انه ليس ينبغى لأحد أن يتيمم إلا فى آخر الوقت،- فان فى التعبير بصيغة المضارع فى قوله فى السؤال: حين يدخل فى الصلاة دلالة على إتيان الماء بمجرد دخول الصلاة من غير فصل. (و ما فى الفقه الرضوى) فإذا كبرت فى صلوتك تكبير الافتتاح و أتيت بالماء فلا تقطع الصلاة و لا تنقض تيممك و امض فى صلوتك، و المرسل المحكى عن كتاب الجمل للمرتضى، قال و روى انه إذا كبر تكبير الإحرام مضى فيها.

و فى مقابل هذين الفريقين من الاخبار ما يدل على انتقاض التيمم بوجدان الماء فى أثناء الصلاة كخبر زرارة عن الباقر عليه السلام المروى فى آخر السرائر قال سئلته عن رجل صلى ركعة بتيمم ثم جاء رجل و معه قربتان من ماء، قال يقطع الصلاة و يتوضأ ثم يبنى على واحدة.

(و خبر الحسن الصيقل) قال قلت للصادق عليه السلام رجل تيمم ثم قام يصلى فمرّ به نهر و قد صلى ركعة، قال فليغتسل و يستقبل الصلاة، قلت انه قد صلى صلوته كلها، قال لا يعيد.

و لكن لا يمكن التعويل على هذين الخبرين لإعراض المشهور عنهما، فإنه لم ينقل القول بالانتقاض بعد الركوع من الركعة الأولى إلا عن ابن الجنيد القائل باشتراط صحة الصلاة بالدخول فى ركوع الركعة الثانية، مضافاً الى اشتمال الخبر على خلاف المشهور من جهة أخرى و هى البناء على الصلاة بعد الوضوء و عدم وجوب الاستيناف، فلا محيص عن العمل بمدلول الفريقين السابقين.

(فنقول) هل النسبة بينهما بالإطلاق و التقييد بكون القسم الثانى مطلقا يدل بإطلاقه على صحة الصلاة و لو كان وجدان الماء قبل الركوع، فيقيد بما يدل عليه القسم الأول من الأمر بالانصراف قبل الركوع و المضى إذا كان بعده، و بهذا الوجه تمسك القائلون بالتفصيل، أو ان النسبة بينهما بالتباين بدعوى ظهور خبر محمد بن حمران فى كون إتيان الماء بمجرد الدخول فى الصلاة بلا فصل للتعبير بصيغة المضارع و صريح ما فى الرضوى من قوله فإذا كبرت فى صلوتك تكبيره الإحرام و أتيت بالماء (إلخ) و كذا المرسل المحكى عن جمل المرتضى، بل و التعليل فى صحيح زرارة و محمد بن مسلم بقوله عليه السلام لمكان انه دخلها و هو على طهر بتيمم، فان المورد و ان كان بعد إتيان الركعتين الا ان الحكم فى التعليل انما تعلق بمجرد دخول الصلاة، فكل ذلك كالصريح فى كون المدار على مجرد افتتاح الصلاة بحيث يأبى عن التقييد بما بعد الركوع.

(و لكن الإنصاف) انه ليس ظهور القسم الثانى بحيث لا يتطرق اليه التقييد بعد صراحة القسم الأول فى التفصيل فإن العمدة فى الاخبار المذكورة هو خبر محمد بن حمران و صحيح زرارة و محمد بن مسلم، أما الرضوى و المرسل فلا- يمكن الاعتماد عليهما، مضافا الى احتمال كون المرسل المذكور فى الجمل بعينه هو احد الخبرين الأولين، و الذى يقتضيه النظر فيهما هو عدم كون دلالتهما على صورة الوجدان قبل الركوع إلا بالإطلاق القابل للتقييد بأى قيد يقوم عليه الدليل، اما التعبير بصيغة المضارع فى كلام السائل فليس فيه الا إشعار بكون إتيان الماء بمجرد الدخول فى الصلاة، مضافا الى ان استفادة العموم انما هى من ترك الاستفصال فى كلام الامام عليه السلام، فليس فيه صراحة فى الاختصاص بما قبل الركوع، و اما التعليل فلا يزيد عن عموم قابل للتخصيص إذا دل عليه الدليل و نظير هذا التعليل ما ورد فى صحيح زرارة الدال على التفصيل بين ما قبل الركوع و ما بعده فإنه قال بعد الأمر بالمضى إذا كان قد ركع: فان التيمم احد الطهورين، مع ان التعليل يقتضى عدم الفرق بين ما قبل الركوع و ما بعده.

و لو سلم ظهورهما فى ان المدار على مجرد الدخول فى الصلاة فليس هذا الظهور أقوى

من ظهور ما دل فى اخبار الصوم على عدم البأس على الصائم إذا اجتنب اربع خصال كقوله عليه السلام: لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب اربع خصال: الشراب و الطعام و النساء و الارتماس فى الماء فان مدلوله هو حصر المفطرات بهذه الأربع، و مع ذلك فقد قيد بما يدل على مفطرية ما عداها مما ينتهى إلى العشرة، و لا إشكال فى ان دلالة خبر محمد بن حمران و التعليل فى صحيح زرارة و محمد بن مسلم ليست بهذه المثابة من الظهور، حتى يدعى كون التعارض بين الفريقين بالتباين. فمقتضى الجمع بين الفريقين تقييد القسم الثانى بالأول، و نتيجة هذا التقييد هو القول الأول- أعنى التفصيل الذى اختاره المصنف (قده) فى المتن، و لكن الاحتياط يقتضى الإتمام فى صورة وجدان الماء قبل الركوع ثم الإعادة مع الوضوء مع سعة الوقت للوضوء و الصلاة بعده، و اما مع الضيق بان لم يكن له من الوقت الا بمقدار إتمام الصلاة مع التيمم فلا إشكال فى صحة الصلاة لبقاء العذر فى التيمم، فهو كما لو وجد الماء قبل الصلاة مع ضيق الوقت عن استعماله، حيث تقدم عدم وجوب إعادة التيمم حينئذ.

و مما ذكرنا ظهر عدم الفرق بين كون وجدان الماء فى أثناء صلاة الفريضة أو النافلة لإطلاق ما تقدم من الاخبار خصوصا مع التعليل الوارد فى بعضها بان التيمم احد الطهورين و فى بعض آخر بأنه دخلها و هو على طهر بتيمم، الشامل للنافلة أيضا. فما فى الجواهر من اختصاص صحة الصلاة اما مطلقا أو إذا كان بعد الركوع من الركعة الأولى بالفريضة بدعوى انصراف الأخبار إليها خصوصا مع جواز قطع النافلة فى حال الاختيار، مما لا وجه له بعد ما تقدم من إطلاقها و عموم التعليل، و الأمر

الوارد فيها بالمضى لا دلالة فيه على الوجوب حتى يختص بالفريضة، بل المفهوم منه هو صحة الصلاة و عدم وجوب قطعها و استينافها بعد الطهارة المائية، فالمفهوم منه ليس الا- الترخيص فى الإتمام لوقوع الأمر هنا فى مقام توهم الحظر باحتمال حرمة إتمام الصلاة لكون إتمامها من قبيل الصلاة بلا طهارة.

و مما ذكرنا فى وجه الجمع بين الاخبار فى المقام يظهر النظر فيما أطال الكلام

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٨٧

فيه كثير من الأصحاب فى وجوه الجمع بينها فلا وجه لاطالة الكلام بذكرها و النقض و الإبرام فيها، كما ظهر أن مقتضى القاعدة مع قطع النظر عن الاخبار هو بطلان الصلاة لإطلاق ما دل على انتقاض التيمم بوجودان الماء، و عليه فلا مجال للتمسك بحرمة قطع الصلاة، فإنها إنما ثبتت فى الصلاة الصحيحة لا ما إذا بطلت بفقد بعض شروطها كما إذا أحدث فى الصلاة، و منه ظهر حكم المسألة الآتية و هى.

[مسألة (١٥) لا يلحق بالصلاة غيرها إذا وجد الماء فى أثنائها]

مسألة (١٥) لا- يلحق بالصلاة غيرها إذا وجد الماء فى أثنائها بل تبطل مطلقا و ان كان قبل الجزء الأخير منها فلو وجد فى أثناء الطواف و لو فى الشوط الأخير بطل، و كذا لو وجد فى أثناء صلاة الميت بمقدار غسله بعد ان تيمم لفقد الماء فيجب الغسل و اعادة الصلاة، بل و كذا لو وجد قبل تمام الدفن.

و وجه عدم لحوق غير الصلاة بها فى الحكم المذكور هو اختصاص الدليل بالصلاة فيكون الطواف باقيا تحت القاعدة التى كان مقتضاها هو الانتقاض، و يترتب على ذلك بطلان الطواف إذا وجد الماء فى أثنائه و لو فى الشوط الأخير، و هذا فى التيمم بدل الغسل الراجع لحدث الجنابة أو الحيض و النفاس أظهر، فإنه بعد وجدان الماء لو قلنا بعدم بطلان طوافه لكنه يبطل تيممه بالنسبة إلى اللبث فى المسجد فيجب عليه الخروج و لا يصح معه الطواف منه.

(و ربما يتوهم) عدم بطلان الطواف و جواز إتمامه لعموم تشبيهه بالصلاة فى قوله عليه السلام الطواف بالبيت صلاة، المقتضى لا- اشتراكه معها فى كل مالها من الاحكام التى منها عدم بطلانها بوجودان الماء فى أثنائها، (لكنه و هم محض) فان التشبيه المذكور منصرف عن هذا الحكم قطعا.

و كذا لو وجد الماء فى أثناء الصلاة على الميت الذى تعذر غسله لفقد الماء فتيمم بدلا من الغسل، فإنه بعد وجدان الماء بمقدار غسله- فى أثناء الصلاة عليه- تبطل الصلاة، لانتقاض التيمم بوجودان الماء فيجب تغسيله و استئناف الصلاة عليه لوجوب الترتيب بين غسله و الصلاة عليه، و لا يكتفى بتيممه استنادا الى عموم تنزيل التيمم منزلة الطهارة و ان التراب احد الطهورين فان التنزيل حاصل ما دام بقاء العذر و هو فقد الماء.

و لو كان الوجدان بعد الفراغ من الصلاة عليه فالظاهر أيضا وجوب إعادة الصلاة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٨٨

بعد تغسيله لارتفاع اثر التيمم بوجودان الماء، و ما دل على الاجزاء فى باب الصلاة اليومية إذا وجد الماء بعد الصلاة أو فى أثنائها لا- يشمل صلاة الميت، و لا- دليل على تنزيلها منزلة اليومية فى هذا الحكم. فما عن المعبر من احتمال الاجزاء ضعيف، بل مقتضى القاعدة هو فقدان المشروط بفقدان شرطه، فإذا بطل تيممه بطلت الصلاة أيضا لفقدان الترتيب الذى هو شرط فى صحة الصلاة، فما دام لم يدفن الميت يجب تغسيله و اعادة الصلاة عليه بل الحكم ذلك و ان كان وجدان الماء بعد الدفن إذا فرض

خروجه من القبر لسيل و نحوه.

[مسألة (١٦) إذا كان واجدا للماء و تيمم لعذر آخر من استعماله]

مسألة (١٦) إذا كان واجدا للماء و تيمم لعذر آخر من استعماله فزال عذره في أثناء الصلاة هل يلحق بوجود الماء في التفصيل المذكور، اشكال فلا يترك الاحتياط بالإتمام و الإعادة إذا كان بعد الركوع من الركعة الأولى نعم لو كان زوال العذر في أثناء الصلاة في ضيق الوقت أتمها و كذا لو لم يف زمان زوال العذر للوضوء بان تجدد العذر بلا فصل فان الظاهر عدم بطلانه و ان كان الأحوط الإعادة.

قد تقدم ان مقتضى القاعدة هو بطلان الصلاة و التيمم بالتمكن من استعمال الماء في أثناء الصلاة، الا ان يدل دليل على جواز المضي معه، لكن الدليل دل على جوازه معه إذا كان التمكن من استعمال الماء بوجوده، و اما إذا كان العجز من استعماله لا بسبب فقدانه بل بسبب آخر كالمرض و نحوه فارتفع في أثناء الصلاة ففي إلحاقه بوجود الماء و عدمه وجهان، من ان المدار في تسويغ التيمم هو العجز عن استعمال الماء سواء كان لفقدانه أو لعذر آخر، فالمدار في انتقاضه أيضا على مطلق التمكن من الاستعمال، و من ان الحكم بالمضي مطلقا أو مع التفصيل المذكور ورد في مورد وجدان الماء و ان مقتضى القاعدة في غير مورد النص هو الحكم بالبطلان لانتقاض التيمم.

(و لا يخفى) ان الجزم بأحد الطرفين مشكل، فالأحوط على القول بالمضي مطلقا في صورة الوجدان و لو كان قبل الركوع هو الإتمام ثم الإعادة مع الطهارة المائية في سعة الوقت مطلقا و لو كان زوال العذر قبل الركوع، و على المختار من التفصيل فيرفع اليد عن الصلاة إذا زال العذر قبل الركوع، و يحتاط بالإتمام و الإعادة إذا زال بعد الركوع،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٨٩

هذا إذا كان في سعة الوقت، و اما مع ضيقه بحيث لا يسع الوقت لاستئناف الصلاة مع الطهارة المائية فلا- يحتاج الى هذا الاحتياط، بل يتعين عليه الإتمام و لو كان زوال العذر قبل الركوع لان نفس ضيق الوقت من الاعذار و كذا لو تجدد العذر في أثناء الصلاة أو بعدها بلا- فصل فان الظاهر عدم البطلان لكون المدار في البطلان على التمكن من استعمال الماء، و هو غير حاصل، و اما وجه الاحتياط المذكور في المتن فهو الخلاف في ان مجرد زوال العذر هل هو موجب للبطلان، أو زواله مع التمكن من استعمال الماء، و قد مر تحقيق الكلام فيه في شرح المسألة الثالثة عشر في الأمر الأول من الأمور التي مهدناه فيها ص ٣٨٠.

[مسألة (١٧) إذا وجد الماء في أثناء الصلاة بعد الركوع]

مسألة (١٧) إذا وجد الماء في أثناء الصلاة بعد الركوع ثم فقد في أثنائها أيضا أو بعد الفراغ منها بلا فصل هل يكفي ذلك التيمم لصلاة أخرى أولا، فيه تفصيل، فاما ان يكون زمان الوجدان و افا للوضوء أو الغسل على تقدير عدم كونه في الصلاة أولا، فعلى الثاني الظاهر عدم بطلان ذلك التيمم بالنسبة إلى الصلاة الأخرى أيضا، و اما على الأول فالأحوط عدم الاكتفاء به بل تجديده لها لان القدر المعلوم من عدم بطلان التيمم إذا كان الوجدان بعد الركوع انما هو بالنسبة إلى الصلاة التي هو مشغول بها.

المذكور في كتب الأصحاب ان في هذه المسألة قولان (أحدهما) ما هو المعروف بين الأصحاب من عدم انتقاض التيمم للصلاة

الأخرى و صحة الاكتفاء به لها، و ذلك لان الناقض و هو التمكن من استعمال الماء غير متحقق لا فى أثناء الصلاة و لا بعدها، اما فى أثناءها فلوجوب المضى فيها و حرمة ابطالها فهو يمنع عن استعمال الماء فى أثناءها شرعا، و المانع الشرعى كالمانع العقلى فى ذلك، و اما بعد الصلاة فللفرض فقدان الماء اما فى الأثناء أو بعدها بلا فصل، هذا مضافا الى استصحاب بقاء الطهارة الحاصلة بالتيمم لو شك فى ارتفاعها بهذا القدر من الوجدان و استبعاد اجتماع الصحة و الفساد فى تيمم واحد بالقول بصحته بالنسبة إلى الصلاة التى هو فيها و بطلانه بالنسبة إلى صلاة اخرى، و استبعاد بقاء الصحة فى حال الصلاة مع كونه واجدا للماء فى أثناءها و بطلان التيمم بعد

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٩٠

الفراغ من الصلاة مع كونه فاقدا للماء حينئذ، فيلزم الالتزام بصحته فى حال وجدان الماء و بطلانه حال فقدانه عكس ما هو حكم التيمم.

(و ثانيهما) ما هو المحكى عن المبسوط و الموجز و المنتهى و مال إليه فى التذكرة و حكى أيضا عن فخر المحققين، و هو الانتقاض بالنسبة إلى صلاة اخرى، و ذلك لتحقق القدرة عقلا، و المنع الشرعى لا يوجب زوالها عقلا، و المدار فى الانتقاض على التمكن العقلى و هو حاصل (و لا يخفى ما فيه من الضعف) إذ الممنوع الشرعى كالممنوع العقلى.

و اما التفصيل المذكور فى المتن فلم أعتز عليه فى كلمات الأصحاب، و حاصله التفصيل بين ما إذا كان زمان الوجدان و افيا بإتيان الطهارة المائية على تقدير عدم كونه فى الصلاة، و عدمه: بالقطع بعدم الانتقاض فى الأخير و الاحتياط فى الأول، و لا يخفى انه ليس تفصيلا فى المسألة، إذ صورة عدم وفاء زمان الوجدان خارج عن محل الكلام (و الأقوى) عدم الانتقاض فيما هو محل الكلام و هو صورة وفاء زمان الوجدان للطهارة المائية الأعلى القول بانتقاضه بمجرد الوجدان و لو لم يتمكن معه من الاستعمال، نعم على القول بجواز قطع الصلاة أو استحبابه كما قيل بهما فى المسألة السابقة فالقول بالانتقاض قوى لعدم المانع الشرعى حينئذ لكون المانع كما عرفت هو حرمة الابطال، و لا ينافيه جواز إتمام خصوص تلك الصلاة به و لزوم اجتماع الصحة و الفساد فى طهارة واحدة مجرد استبعاد يمكن الالتزام به إذا اقتضاه الدليل مثل ما دل على جواز المضى فى الصلاة، الحاكم على عموم ما دل على انتقاض التيمم بالوجدان فيخرج خصوص تلك الصلاة عن تحت عمومه.

مع إمكان ان يقال بعدم الانتقاض للصلاة الأخرى فى هذه الصورة أيضا كما يحكى عن الذكرى و جامع المقاصد لاستصحاب بقاء الطهارة (و كيف كان) ينبغى مراعاة الاحتياط مطلقا سواء قلنا بحرمة الإبطال أو جوازه، فيأتى للصلاة الأخرى بتيمم آخر.

[مسألة (١٨) فى جواز مس كتابة القران]

مسألة (١٨) فى جواز مس كتابة القران و قراءة العزائم حال الاشتغال

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٩١

بالصلاة التى وجد الماء فيها بعد الركوع اشكال لما مرّ من ان القدر المتيقن من بقاء التيمم و صحته انما هو بالنسبة إلى تلك الصلاة، نعم لو قلنا بصحته الى تمام الصلاة مطلقا كما قاله بعضهم جاز المس و قراءة العزائم ما دام فى تلك الصلاة، و مما ذكرنا ظهر الإشكال فى جواز العدول من تلك الصلاة إلى الفائتة التى هى مترتبة عليها لاحتمال عدم بقاء التيمم بالنسبة إليها.

قد تقدم فى المسألة الحادية و الثلاثين من مبحث مسوغات التيمم البحث عن الطهارة الحاصلة من التيمم عند العجز عن تحصيل الطهارة المائية و ان الحاصل منه هل يكون طهارة مطلقة بالنسبة الى جميع الغيات، أو بالنسبة الى ما عجز عن تحصيل الطهارة

المائية له دون غيره مما يمكنه تحصيلها له، و ذكرنا وجه احتمال كون الحاصل الطهارة المطلقة و أبطلناه بما لا مزيد عليه و قوينا احتمال كون الحاصل منه الطهارة بالنسبة الى ما يعجز عنه، و على هذا فالأقوى فى هذه المسألة أيضا عدم جواز مس كتابة القران و قراءة العزائم، لأن بقاء هذا التيمم يفيد الطهارة بالقياس الى هذه الصلاة لا الطهارة المطلقة فى حال تلك الصلاة و لو بالقياس إلى غاية أخرى، و يترتب على ذلك عدم جواز العدول من تلك الصلاة إلى فائتة سابقة لعدم بقاء التيمم بالنسبة إليها.

[مسألة (١٩) إذا كان وجدان الماء فى أثناء الصلاة]

مسألة (١٩) إذا كان وجدان الماء فى أثناء الصلاة بعد الحكم الشرعى بالركوع كما لو كان فى السجود و شك فى انه ركع أم لا، حيث انه محكوم بأنه ركع فهل هو كالوجدان بعد الركوع الوجدانى أم لا، اشكال فالاحتياط بالإتمام و الإعادة لا يترك. لا يخفى ان قاعدة التجاوز الجارية فى الافعال من الأصول المحرزة التى مؤديها البناء على تحقق المشكوك فى محله و ترتيب آثاره عليه، و لكن الآثار المترتبة عليه مختلفة، فمنها ما هو من إثارة المترتبة عليه بلا واسطة كعدم وجوب اعادته، و منها ما يترتب عليه بواسطة، و بواسطة قد تكون شرعية و قد يكون عقلية، و على الأخير قد يكون ترتب

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٩٢

ما له واسطة غير شرعية على تحقق المشكوك مدلولاً عرفياً لوجوب البناء على تحققه الذى هو مدلول قاعدة التجاوز من غير حاجة الى إثبات جعل آخر، و قد يكون مدلولاً عرفياً لدليله مع الحاجة الى إثبات جعل آخر بالجعل الأول، و نظير الأخير ما إذا شك فى حال القيام بين الثلاث و الأربع مع الشك فى إتيان القراءة أو الركوع فى الركعة الثالثة، فإن ما بيده من الركعة ان كانت ثالثة يكون الشك فى إتيان وظيفتها شكاً فى المحل، و ان كانت رابعة يكون شكه بعد المحل، فإذا بنى على الأربع بحكم قاعدة الشك فى الركعات لا يجب عليه الإتيان بوظيفه الركعة الثالثة لكن لا بنفس قاعدة البناء على الأربع، بل بحكم الشارع بتجاوز محل المشكوك، و الدليل المثبت للتجاوز عن محله هو دليل البناء على الأكثر بدلالة التزامية عرفية، و قد لا يكون ثبوت الأثر مدلولاً عرفياً أصلاً لا بواسطة جعل آخر و لا من غير واسطته.

و حكم هذه الاقسام هو ثبوت الأثر إذا كان بلا واسطة أو بواسطة شرعية أو غير شرعية إذا كان ترتبه عليه مدلولاً عرفياً لوجوب البناء على تحقق المشكوك سواء كان إثباته بجعل آخر أولاً و اما إذا لم يكن مدلولاً عرفياً فترتيب الآثار التى تترتب على المشكوك بواسطة غير شرعية مبنى على القول بالأصل المثبت.

إذا تبين ذلك فنقول ما نحن فيه من قبيل ما يثبت الأثر بتوسط إثبات جعل آخر مع كونه مدلولاً عرفياً، إذ للبناء على تحقق الركوع - كما عرفت - آثار، منها صحه الصلاة، و منها كون وجدان الماء فى تلك الحالة وجداناً له بعد الركوع المحكوم معه بالمضى فى الصلاة، المحتاج الى جعله، لكن الدليل الدال على البناء على إتيان الركوع يدل بدلالة التزامية على وجوب المضى - فالواسطة هنا و ان كان غير شرعية - أعنى كون الوجدان للماء وجداناً له بعد الركوع - الا ان العرف يفهم من وجوب البناء على تحقق الركوع بعد ملاحظة الأمر بالمضى فى الصلاة مع الوجدان بعد الركوع ان الشارع أمر بالمضى فى الفرض لعموم وجوب البناء على تحقق الركوع، فالأقوى ان يقال انه لا إشكال فى انه كالوجدان بعد الركوع الوجدانى، و لا يحتاج إلى الإعادة بعد الإتمام، و ان كان الاحتياط حسناً على كل حال.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٩٣

[مسألة (٢٠) الحكم بالصحة فى صورة الوجدان بعد الركوع]

مسألة (٢٠) الحكم بالصحة في صورة الوجدان بعد الركوع ليس منوطا بحرمة قطع الصلاة فمع جواز القطع أيضا كذلك ما لم يقطع، بل يمكن ان يقال في صورة وجوب القطع أيضا إذا عصى و لم يقطع، الصحة باقية بناء على الأقوى من عدم بطلان الصلاة مع وجوب القطع إذا تركه و أتم الصلاة.

قد عرفت فيما تقدم في المسألة الرابعة عشر ان الدليل على الصحة إذا وجد الماء في أثناء الصلاة- اما مطلقا أو إذا كان بعد الركوع- ليس حرمة قطع الصلاة، بل الدليل على الصحة ورود الأخبار الدالة عليها، فحرمة الابطال و عدمها سيان في الحكم بالصحة، و لذا قلنا بالصحة في النافذة أيضا لإطلاق الدليل، و يترتب على ذلك انه لو فرض عروض ما يجوز قطع الصلاة أو ما يجب معه قطعها فالصحة باقية ما لم يقطع بناء على عدم بطلان الصلاة بعروض ما يوجب قطعها (و تفصيل ذلك) ان المحكى عن الذكرى انه قد يجب قطع الصلاة كما في حفظ الصبي و المال المحترم عن التلف و إنقاذ الغريق و المحترق- حيث يتعين عليه، فلو استمر بطلت صلواته للنهي عنه المفسد للعبادة، مع انه (قده) قال في مسألة التحية على المصلى انه لو عصى و لم يرد الجواب و اشتغل بالصلاة لم تبطل صلواته، قال: و بالغ بعض الأصحاب في ذلك فقال تبطل الصلاة لو اشتغل بالأذكار و لمّا يرد السلام، و هو من مشرب اجتماع الأمر و النهي في الصلاة كما سبق، و الأصح عدم الابطال بترك رده (انتهى) و اعترض في الحدائق على حكمه بالبطلان للنهي عنه المفسد للعبادة- بأنه مبني على استلزام الأمر بالشىء للنهي عن ضده، و الظاهر منه في غير موضع من كتابه عدم القول به، و لعل مراده مما استظهره منه هو ما ذكره في مسألة ترك رد التحية و نظائرها. (و كيف كان) فقد أورد عليه في الجواهر بان وجه البطلان ليس مسألة الضد حتى يورد عليه بمنافاته مع التحقيق و مع ما هو بناء الشهيد (قده) عليه، بل الوجه فيه هو الأمر بالقطع في صحيح حريز و هو لا يجامع الأمر بالإتمام، ضرورة. لا للنهي عن الضد فان فرض تلك المسألة الانتقال اليه

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٩٤

من الأمر بالشىء لا مع التصريح بالنهي مثلا عن الضد بالخصوص و ليس هو مبني المسألة قطعا (انتهى).

و صحيح حريز الذى أشار إليه هكذا: قال عليه السلام إذا كنت في صلاة الفريضة فأريت غلاما لك قد أبق أو غريما لك عليه مال، أو حيية تتخوفها على نفسك فاقطع الصلاة و ابتغ غلامك أو غريمك و اقتل الحيية، و مراده (قده) من قوله فان فرض تلك المسألة (إلخ) هو ان البطلان في المقام ناش من الأمر بالقطع المنافي للإتمام لكونه نقيضه لا من باب اقتضاء الأمر بالشىء للنهي عن ضده الخاص، و لا- إشكال في الاقتضاء للنهي عن النقيض اما من باب العينية أو الاستلزام باللزوم البين بالمعنى الأخص، فيرجع دعواه (قده) الى ان الإتمام نقيض للقطع المأمور به لا انه ضده.

(و لكن التحقيق) ان القطع و الإتمام كلاهما أمران وجوديان متضادان، لا ان يكون القطع عدم الإتمام، فالأمر بالقطع في الصحيح المذكور لا يدل على حرمة الإتمام الا على قاعدة اقتضاء الأمر بالشىء للنهي عن ضده الخاص، مع انه يمكن ان يقال ان الأمر بالقطع في الخبر وارد مورد توهم الحظر فلا يفيد الوجوب- كما اعترف به صاحب الجواهر (قده) و لكن منع من إفادته الإباحة، مضافا الى إمكان ان يقال ان النهي عن الإتمام على تقدير كونه نقيضا للقطع عرضى و ان المنهى عنه هو العنوان الملازم له مما فيه المفسدة مثل ترك العبد الأبق و الغريم و الحيية المتخوف منها و لا إشكال في تضاد هذه العناوين مع إتمام الصلاة، فيرجع الأمر الى باب الضد أيضا، فالحق ان العصيان في ترك امتثال الأمر بالقطع و الاشتغال بالصلاة لا يكون الأمن من باب التراحم الذى ثبت فيه صحة الإتيان بالمهم عند عصيان الأمر بالأهم اما من باب الإتيان بداعى الملاك أو بداعى الأمر الترتبى، فالحق عدم بطلان الصلاة مع وجوب القطع إذا تركه و أتم الصلاة.

مسألة (٢١) المجنب المتيمم بدل الغسل إذا وجد ماء بقدر كفاية الوضوء فقط لا يبطل تيممه، و اما الحائض و نحوها ممن تيمم تيممين إذا وجد بقدر الوضوء بطل تيممه الذى هو بدل منه، و إذا وجد ما يكفى للغسل و لم يمكن مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج٧، ص: ٣٩٥

صرفه فى الوضوء بطل تيممه الذى بدل عن الغسل و بقى تيممه الذى هو بدل عن الوضوء من حيث انه حينئذ يتعين صرف ذلك الماء فى الغسل فليس مأمورا بالوضوء، و إذا وجد ما يكفى لأحدهما و أمكن صرفه فى كل منهما بطل كلا التيممين، و يحتمل عدم بطلان ما هو بدل عن الوضوء من حيث انه حينئذ يتعين صرف ذلك الماء فى الغسل فليس مأمورا بالوضوء، و لكن الأقوى بطلانها.

فى هذه المسألة أمران (الأول) المجنب المتيمم بدل الغسل إذا وجد ماء بقدر كفاية الوضوء فقط لا يبطل تيممه، و ذلك لما تقدم فى المسألة الحادية عشر من ان التيمم الذى هو بدل عن غسل الجنابة لا يحتاج الى الوضوء مع التمكن منه و لا الى التيمم بدلا من الوضوء مع عدم التمكن منه بل حاله فى الإغناء عن الوضوء كحال الغسل نفسه، و عليه فلا وجه لبطلان التيمم بدل الغسل بوجدان الماء بقدر الوضوء فقط لان عدم التمكن من الغسل الميسر للتيمم بدلا منه باق على حاله، و انما قيد المصنف (قده) المجنب المتيمم بما إذا كان تيممه بدل الغسل لإمكان أن يتيمم بدل الوضوء، و ذلك فيما إذا تيمم بدلا عن الغسل ثم أحدث بالحدث الأصغر فإنه مع عدم التمكن من الوضوء يجب عليه التيمم بدلا عنه على ما سياتى فى المسألة الرابعة و العشرين من عدم بطلان التيمم بدل الغسل بالحدث الأصغر بعده، فلعل تقييده فى المتن لإخراج هذا التيمم، فإنه ينتقض بوجدان الماء بقدر الوضوء.

(الثانى) من يجب عليه تيممان (كالحائض و النفساء و المستحاضة و الذى مس الميت) إذا وجد الماء بقدر الوضوء فقط بطل تيممه الذى هو بدل عن الوضوء، و إذا وجد ما يكفى للغسل فقط بطل تيممه الذى هو بدل عن الغسل، لان وجدان الماء الذى هو ناقض للتيمم هو الوجدان مع التمكن من الاستعمال فى الطهارة و المفروض ان التمكن من استعماله مختص بواحد من الغسل و الوضوء فيكون النقض مختصا بما يتمكن من استعماله فى مبدله، و هذا من حيث الكبرى لا اشكال فيه، و قد ذكره فى الجواهر أيضا، لكن الكلام فى تحقق صغراه، إذا ما يكفى للغسل يكفى الوضوء قطعا، و لذا لم يذكر فى مصباح الفقيه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج٧، ص: ٣٩٦

وجدان ما يكفى للغسل فقط، لكن المصنف (قده) فرض وجدان ما يكفى للغسل و لم يمكن صرفه للوضوء، و يمكن فرضه فيما إذا كان ملكا للغير و اذن مالكة للصرف فى الغسل و نهى عن صرفه فى الوضوء فالتيمم حينئذ متمكن من الغسل دون الوضوء. و اما إذا وجد ما يكفى لأحدهما و أمكن صرفه فى كل منهما (فى الجواهر) ان فى انتقاضهما معا بذلك، أو ما يختاره المكلف منهما، أو القرعة، أو وجه، أقواها الأول لصدق الوجدان فى كل منهما و عدم الترجيح (انتهى).

أقول: و فى المسألة وجهان آخران أحدهما انتقاض ما هو بدل عن الغسل خاصة و ثانيهما عدم انتقاض شىء منهما، فتصير الوجوه خمسة.

(أما وجه الأول) أعنى انتقاضهما فلان التمكن من استعمال الماء فى كل واحد منهما تخييرا كالتمكن من استعماله فى كل منهما تعيينا فى كونه وجدانا و تمكنا، كما ان الإكراه فى ارتكاب احد المحرمين تخييرا كالإكراه فى ارتكاب أحدهما تعيينا فى إثبات الترخيص فى ارتكابه و رفع المنع الشرعى عنه، و كذا الإكراه فى إحدى المعاملتين تخييرا كالإكراه فى إحداها تعيينا فى رفع

أثرها بسبب الإكراه، و إذا صح التمكن فى تحصيل كل واحدة من الطهارتين باستعمال الماء فيهما يبطل التيمم الذى هو بدل منهما فينتقض كلا التيممين.

و اما انتقاض ما يختاره المكلف فلم يظهر لى له وجه، إذ لا- ربط فى اختيار المكلف فى صدق الوجدان، الا ان يدعى عدم صدق الوجدان بالنسبة الى كل منهما الا بعد صرفه فيه، و هو كما ترى، فان صدق الوجدان بالنسبة الى كل منهما أمر وجدانى، نعم بعد صرف الماء فى أحدهما يصدق الفقدان بالنسبة إلى الآخر و لكنه فقدان بعد الوجدان.

و من ذلك ظهر عدم وجه للقرعة، فإنها فى كل أمر مشكل، و الوجدان هنا لا- اشكال فيه و لا- خفاء لان المفروض اختيار المكلف فى صرفه فى كل منهما- بناء على عدم تعيين صرفه فى الغسل- مضافا الى عدم معهودية القرعة فى مثل المقام مما يرجع الى استنباط الاحكام، كما ظهر بطلان الوجه الأخير- و هو عدم انتقاض شىء من التيممين-

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٩٧

لما عرفت من صدق وجدان الماء بلا ريب. فالانتقاض متحقق بلا اشكال، و حينئذ فيدور الأمر بين وجهين: انتقاضهما معا، و انتقاض ما هو بدل عن الغسل خاصة، و لعل الأوجه هو الثانى بناء على ما يأتى من المصنف (قده) فى المسألة الثالثة و العشرين من تعيين صرف الماء فى الغسل فى فرض المسألة، فيكون تعيين صرفه فى الغسل كالتعجيز بالنسبة الى الوضوء، و المنع الشرعى كالمنع العقلى و يكون حكمه كما إذا اذن المالك فى صرف الماء فى الغسل خاصة، و لكن المصنف (قده) مع اختياره هناك تعيين صرف الماء فى الغسل رجح ههنا انتقاض التيممين مدعىا صدق الوجدان بالنسبة إليهما معا، و لكن الأقوى عدم صدق ذلك بعد تعيين الصرف فى الغسل كما استقواه سيد مشايخنا (قده) فى حاشيته فى هذا المقام، و الحمد لله.

[مسألة (٢٢) إذا وجد جماعة متيممون ماء مباحا لا يكفى إلا لأحدهم]

مسألة (٢٢) إذا وجد جماعة متيممون ماء مباحا لا يكفى إلا لأحدهم بطل تيممهم أجمع إذا كان فى سعة الوقت، و ان كان فى ضيقه بقى تيمم الجميع، و كذا إذا كان الماء المفروض للغير و اذن للكل فى استعماله، و اما إذا اذن لبعض دون الآخرين بطل تيمم ذلك البعض فقط كما انه إذا كان الماء المباح كافيا للبعض دون البعض الآخر لكونه جنبا و لم يكن بقدر الغسل لم يبطل تيمم ذلك البعض.

إذا وجد جماعة متيممون ماء مباحا لا يكفى إلا لأحدهم فاما ان يتبادر كل منهم الى حيازته أو لا يتبادر احد منهم إليها، فعلى الأول فاما ان يسبق أحدهم إلى حيازته أو يتساوون فى الحيازة، ففي صورة عدم تبادر أحدهم اليه ينتقض تيممهم جميعا إذا كان الماء كافيا لكل واحد منهم على البديل لا لواحد منهم على التعيين لصدق الوجدان على كل واحد منهم، هذا مع سعة الوقت، و اما مع ضيقه بمعنى ضيق الوقت عن استعمال الماء فى الطهارة فلا ينقض تيممهم أصلا، لما تقدم سابقا من ان مجرد وجدان الماء لا- ينقض التيمم الا مع التمكن من استعماله فى الطهارة المائية، و ضيق الوقت مانع من استعماله، و ان كان كافيا للبعض دون البعض كما إذا كان بعضهم جنبا و لا يكفى الماء للغسل بطل تيمم من يكفيه الماء دون الآخر.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٩٨

و اما فى صورة تبادر جميعهم إلى الحيازة فإن سبق أحدهم كان الماء له و بطل تيممه دون الباقين، و ان تساووا فى الحيازة كان الماء لهم بالشركة و لم ينتقض تيمم احد منهم، إذا المفروض عدم كفايته إلا لأحدهم، و ما لكل واحد منهم لا يكفى لطيهارته، فلا يتمكن كل واحد منهم من استعماله الا ان يبذل الشركاء نصيبهم لواحد منهم أو كان نصيب بعضهم يكفى له خاصة كما إذا

كان متيمما بدلا عن الوضوء و كان تيمم الآخرين بدلا عن الغسل فينتقض تيمم المتمكن من رفع حدثه بالماء خاصة دون الباقيين، هذا في الماء المباح.

(و منه يظهر) حكم الماء المملوك للغير إذا أذن للكل في استعماله، فإنه ينتقض تيممهم جميعا لصدق التمكن بالنسبة الى كل واحد منهم، إلا إذا استعمل واحد منهم بعد الاذن بلا مهلة، بحيث لم يمض زمان يمكن للآخرين استعماله فان الانتقاض حينئذ ينحصر بالمستعمل دون الآخرين و لو اذن لبعضهم دون الآخرين بطل تيمم المأذون فقط هذا تمام الكلام في حكم ما إذا وجد جماعة متيممون ماء لا يكفي إلا لأحدهم.

و لو اجتمع جماعة محدثون على ماء لا- يكفي إلا لأحدهم و لا مالك له أو كان له مالك اذن الكل في استعماله فالظاهر انه يجب على كل واحد منهم ان يتطهر به الا ان يتبادر أحدهم إلى حيازته فيختص الوجوب به أو تساوا في حيازته فلا يجب على الجميع الا مع رضا الآخرين بتصرف واحد منهم كما في المتممين، لكن المحكى عن بعض معاصري مشايخنا الميل الى سقوط الطهارة عن الجميع، و المحكى عنه في وجهه ان تكليف كل واحد منهم بالطهارة المائية مع عدم كفايته إلا- لأحدهم غير معقول، و ترجيح أحدهم المعين به دون الأخر ترجيح بلا- مرجح، و الحكم بالتخيير يحتاج الى الأمر به كذلك، مع ان الأمر بالطهارة ظاهر في الطلب التعيني- الى ان قال- و احتمال القرعة- لأنها لكل أمر مشكل- مدفوع بعدم الجابر لها في المقام (انتهى).

أقول- و لم يظهر لي وجه في تعبيره عن تكليف الجميع بالحكم التخييري، بل المقام بالواجب الكفائي أشبه، بأن يكون الكل مكلفا بالمبادرة إلى استعمال الماء في الطهارة فإذا سبق أحدهم إليه سقط عن الباقيين بارتفاع موضوعه، فان الواجب الكفائي

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٣٩٩

يسقط تارة بفعل بعض مع إمكان فعله من الآخرين فيكون سقوط الواجب عن الباقيين من جهة سقوط ملاك الواجب، و اخرى يكون السقوط من جهة ارتفاع الموضوع و عدم إمكان التكرار كدفن الميت مثلا، و ما نحن فيه من قبيل الأخير، و لازم الوجوب على الجميع على هذا النحو هو عصيان الجميع و استحقاقهم للعقاب إذا تركوا جميعا استعمال الماء الموجود في الطهارة، و هذا النحو من الوجوب من معقول و هو مدلول الأمر في مثل هذا المورد.

(و بيان ذلك) إجمالا ان كل تكليف متعلق بموضوع خارجي و ان كان بصورة الخطاب المنجز مثل اشرب الماء يكون مشروطا بوجود موضوعه، و لذا قيل ان مرجع القضية الطلبية أو الخبرية إلى قضية شرطية يكون شرطها موضوع تلك القضية و جزأيا محمولها، فمعنى اشرب الماء هو انه لو وجد الماء يجب عليك شربه، فوجوب الطهارة المائية مشروط بوجود الماء، فإذا وجد الماء تنجز الوجوب، و تكليف كل واحد من المجتمعين ليس مشروطا بتكليف الآخرين و لا بعدم تكليفهم، و المفروض ان كل واحد منهم- على نحو العام البدلي- قادر على استعماله في طهارته، و انما الممتنع استعمال الجميع بوصف الاجتماع، و التكليف ليس متعلقا بالمجموع بل بكل واحد على حدة، فيجب حينئذ على كل واحد المبادرة إلى الاستعمال، فإذا سبق إليه أحدهم سقط عن الباقيين، و إذا ترك الجميع يستحق كل واحد منهم العقاب على عصيانه، فالمقام و ان لم يكن من قبيل الواجب الكفائي ملاكا، لان ملاك الوجوب في كل واحد منهم موجود، الا انه من قبيل ذلك في مقام الامتثال، لما عرفت من ارتفاع الموضوع باستعمال واحد منهم- و ان كان قبل استعمال الجميع يكون موضوع التكليف ثابتا لكل واحد منهم و بذلك يكون التكليف منجزا لكل واحد أيضا، فلا وجه للسقوط عن الجميع كما افاده هذا القائل، و الله الهادي إلى سواء السبيل.

مسألة (٢٣) المحدث بالأ- كبر غير الجنابة إذا وجد ماء لا يكفى إلا لواحد من الوضوء أو الغسل قدم الغسل و تيمم بدلا عن الوضوء، و ان لم يكف الا للوضوء فقط توضأ، و تيمم بدل الغسل.

اما تقديم الوضوء فى الفرض الثانى فظاهر، لعدم كفاية الماء الا له، و اما

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٠٠

وجه تعيين الغسل فى الفرض الأول مع إمكان صرفه فى الوضوء، فلأنه إذا صرفه فى الوضوء يبقى الحدث الأكبر بحاله، و لا اشكال ان اهتمام الشارع برفع الحدث الأكبر أشد، و الطهارة الحاصلة من الغسل أقوى من الحاصلة بالوضوء، فمقتضى أهمية الغسل فى نظر الشارع تقديمه عند التزاحم كما هو الحال فى كل متزاحمين، و لو تطرق الشك فى إثبات أهمية الغسل فلا شك فى كونه محتمل الأهمية لعدم وجود احتمال كون الوضوء أهم، فيكون المقام من قبيل الدوران بين التعيين و التخيير و لا يحتمل تعيين الوضوء فمقتضى الاحتياط تقديم الغسل.

ثم انه بناء على تعيين الغسل لو عصى و توضأ فهل يبطل الوضوء لعدم الأمر به، أو يصح إذا اتى به بداعى الملاك أو بداعى الأمر الترتيبى، وجهان مبنيان على صحة الإتيان بالمهم مع وجود الأهم فى باب المتزاحمين، و المختار عندنا هو الصحة لأن سقوط التكليف عن الوضوء انما هو لا بتلائه بالأهم لا لعدم وجود الملاك فيه. فإذا اتى به بداعى ملاكه صح و كذا إذا اتى بداعى الأمر الترتيبى - بناء على المختار عندنا من صحة الترتيب - كما نقحناه فى الأصول بما لا مزيد عليه.

[مسألة (٢٤) لا يبطل التيمم الذى هو بدل عن الغسل]

مسألة (٢٤) لا- يبطل التيمم الذى هو بدل عن الغسل من جنابة أو غيرها بالحدث الأصغر فما دام عذره عن الغسل باقيا يكون تيممه بمنزلته، فان كان عنده ماء بقدر الوضوء توضأ و الا تيمم بدلا عنه، و إذا ارتفع عذره عن الغسل اغتسل، فان كان عن جنابة لا حاجة معه الى الوضوء، و الا توضأ أيضا، و لكن الأحوط إعادة التيمم أيضا فإن كان عنده من الماء بقدر الوضوء تيمم بدلا عن الغسل و توضأ و ان لم يكن تيمم مرتين مرة عن الغسل و مرة عن الوضوء، هذا إذا كان غير غسل الجنابة، و الا يكفيه مع عدم الماء للوضوء تيمم واحد بقصد ما فى الذمة.

المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة بل قيل كادت ان تكون إجماعا ان الجنب إذا تيمم بدلا عن الغسل ثم أحدث بالأصغر و وجد ماء بقدر ما يتوضأ به لا يجوز له الوضوء بل يتيمم بدلا عن الغسل، و المحكى عن السيد المرتضى (قده) وجوب الوضوء عليه لو كان عنده الماء بقدره، و مع عدمه يتيمم بدلا عن الوضوء ما دام عذره للغسل باقيا.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٠١

(و استدلل للمشهور بوجوه) منها، دعوى الإجماع على ان التيمم لا يرفع الحدث بل يستباح به الصلاة، فالجنابة باقية، و الاستباحة الحاصلة بالتيمم تزول بالحدث الأصغر، فهو بعد الحدث الأصغر جنب لا يستباح له الصلاة، فحاله بعد الحدث كحاله قبل الإتيان بالتيمم.

(و استدلل فى المعبر) على بقاء الجنابة بعد التيمم بان المتيمم يجب عليه الطهارة عند وجود الماء بسبب الحدث السابق فلو لم يكن الحدث السابق باقيا لكان وجوب الطهارة بسبب وجود الماء، فيلزم ان يكون وجود الماء من موجبات الطهارة كالحدث مع ان وجود الماء ليس حدثا إجماعا، و لانه لو كان حدثا لوجب استواء المتيممين فى وجبه لاستوائهم فى وجود الماء لهم، و لكن استوائهم فيما يوجبه عند وجوده باطل، لان المحدث بالأصغر يتوضأ بعد وجود الماء و لا يغتسل المجنب يغتسل و لا يتوضأ.

(و منها) إطلاق الجنب عليه في بعض الاخبار، مثل المرسل المروي في محكى الغوالي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنه قال لبعض أصحابه الذي تيمم من الجنابة و صَلَّى: صليت بأصحابك و أنت جنب.

(و منها) دعوى الإجماع من كل من قال ببقاء الجنابة فإنه يقول في مورد الكلام بالتيمم بدلا عن الغسل دون الوضوء، فالقول بوجود الوضوء أو التيمم بدله دون التيمم بدل الغسل مع القول ببقاء الجنابة خرق للإجماع المركب.

(و منها) جملة من الاخبار، كصحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام: متى أصبت الماء فعليك الغسل ان كنت جنبا، و الوضوء ان لم تكن جنبا-، فقد شرط في الوضوء عدم الجنابة، و إطلاقه يقتضى عدم الفرق بين ما قبل التيمم و ما بعده.

(و صحيحة أخرى له) عنه عليه السلام: يصلى الرجل بتيمم واحد صلاة الليل و النهار كلها، فقال عليه السلام نعم ما لم يحدث أو يصب الماء.

(و خبر السكوني) عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن آبائه عليهم السلام: لا بأس ان يصلى الرجل صلاة الليل و النهار بتيمم واحد ما لم يحدث أو يصب الماء-

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٠٢

فإنه يفهم منهما ان مطلق الحدث كوجدان الماء ناقض لمطلق التيمم.

(و خبر الحلبي) عن الصادق عليه السلام عن الرجل يجنب و معه قدر ما يكفيه من الماء لوضوء الصلاة، أ يتوضأ بالماء أو يتيمم، قال لا، بل يتيمم.

هذه جملة ما استدل به للمشهور، و قد تقدم منا في باب نية التيمم انه رافع للحدث بمعنى انه موجب لمرتبة من الطهارة إلى زمان وجود الماء و التمكن من استعماله، فان كان ما ادعى من الإجماع على عدم كونه رافعا للحدث معناه الرفع المطلق فمسلم، و لكنه لا ينافي الرفع في الجملة، و ان أريد به مطلق الرفع فالإجماع عليه ممنوع، بل مقتضى إطلاق الطهور على التراب و ان رب الماء هو رب الصعيد و غير ذلك مما تقدم الاستدلال به على الرافعية هو ترتب الطهارة على التيمم.

و منه يظهر ضعف ما استدل به في الاعتبار لبقاء الجنابة، فإن وجود الماء ليس حدثا و لكن لما كان غاية للطهارة الحاصلة من التيمم كان وجدانه و التمكن من استعماله سببا لارتفاع الطهارة، و تقدم هناك ان هذا أمر معقول يمكن الالتزام به إذا دل عليه الدليل و أضعف منه ما ذكره من لزوم استواء المتيممين في وجدان الماء، لان لزومه مبنى على جعل وجدان الماء حدثا، و قد عرفت بطلانه.

(و الحاصل) ان رفع الحدث بالتيمم مقيد ببقاء موضوعه و هو العجز عن استعمال الماء، و عند وجود الماء و التمكن منه يرتفع موضوعه، فالمحدث بالحدث الأكبر إذا تيمم يجب عليه الغسل عند التمكن منه لكون الطهارة الحاصلة له من حدثه مقيدة بعجزه لا لأجل كون وجدان الماء حدثا.

و اما إطلاق الجنب عليه في بعض الاخبار ففيه ان الخبر المحكى عن الغوالي ضعيف بالإرسال لا يقاوم الأخبار المستفيضة الدالة على كون التيمم طهورا و انه يكفيك عشر سنين، مضافا الى معارضته مع ما دل على صحة إمامة المتيمم للمتطهر بالطهارة المائية- كما هو المختار في مبحث الجماعة- و تقدم دلالة الصحيحة عليه في إمام قوم أصابته جنابة و ليس معه ماء يكفيه للغسل، أ يتوضأ بعضهم و يصلى بهم، قال لا، و لكن يتيمم

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٠٣

الجنب الامام و يصلى بهم، ان الله قد جعل التراب طهورا كما جعل الماء، بل التعليل الوارد في ذيل الحديث بنفسه دليل على عدم صحة إطلاق الجنب على المتيمم بعد ان جعل الله له التراب طهورا بحيث يصح له ان يكون اماما للمتطهرين.

(و اما الإجماع المركب) ففيه ان القائل بعدم انتقاض التيمم بدل الغسل بالحدث الأصغر لا يقول ببقاء الجنابة كما انه لا يقول بارتفاعها رفعا مطلقا، بل رفعا مقيدا ببقاء العجز عن استعمال الماء.

و اما الاخبار التي استدلت بها فالإنصاف عدم دلالة شىء منها، اما الصحيحة الأولى فلظهورها فى حكم مصيب الماء و انه يجب عليه الغسل إذا كان جنبا و الوضوء ان لم يكن جنبا، و اشتراط عدم الجنابة لوجوب الوضوء انما هو لبيان تحقق الموضوع و انه يجب الوضوء على المحدث بالحدث الأصغر، فبناء على رفع الحدث الأكبر بالتيمم يكون الحدث الأصغر بعده بنفس هذه الصحيحة موجبا للوضوء إذا وجد الماء بقدر ما يكفيه فقط.

(و اما الصحيحة الثانية) و خبر السكونى فلا يفهم منهما الا ان الحدث ناقض للتيمم الذى اتى به لأجله، لا ان مطلق الحدث و لو كان أصغر ناقض لمطلق التيمم و لو كان بدلا عن الغسل، و الذى يشهد لما ذكرناه ان اصابة الماء لا تنقض التيمم إلا إذا تمكن المكلف معها من إتيان الطهارة التي تيمم بدلا عنها، فإذا كان متيمما بدل الغسل فالناقض له هو وجدان الماء بمقدار يتمكن منه من الغسل لا بمقدار الوضوء فقط، فالحدث الذى ذكر فى الخبرين أيضا كذلك فكل حدث ناقض لما اتى بالتيمم بدلا عن الطهارة منه، لا لمطلق التيمم، و لما لم يكن الحدث الأصغر ناقضا للغسل و لا موجبا له فلا دليل على كونه ناقضا للتيمم الذى هو بدل منه أيضا.

(و اما خبر الحلبي) فأجبنى عن المقام رأسا، لأن ظاهره السؤال عن أصل وجوب التيمم بدل الغسل من الجنابة لا عن التكليف بعد تعقبه بالحدث الأصغر.

فهذه الأدلة لا تنهض لإثبات قول المشهور، فالمرجع عند الشك فى نقض الحدث

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٠٤

الأصغر للتيمم بدل الغسل هو استصحاب بقاء اثر التيمم اعنى الطهارة الحاصلة به الى ان يحصل القطع بحدوث رافعه من جنابة جديدة أو وجدان الماء بحيث يتمكن معه من الغسل، فالقاعدة تقتضى عدم الانتقاض كما عليه المحققون من المتأخرين، و لكن الاحتياط يقتضى إعادة التيمم بدل الغسل خروجاً من مخالفة المشهور فان تمكن من الوضوء تَوْضُأً، و الا جاز له ان يأتى بالتيمم بقصد ما فى ذمته من التيمم بدل الغسل أو الوضوء، هذا فيما كان التيمم بدل الغسل من الجنابة، و منه ظهر حكم غيره ممن تيمم بدلا عن الغسل كالحائض و غيرها، فإذا وقع منها الحدث الأصغر بعد تيممين أحدهما بدلا عن الغسل و الآخر بدلا عن الوضوء فالأقوى عدم انتقاض التيمم الذى هو بدل عن الغسل، و ان كان الاحتياط اعادته.

[مسألة (٢٥) حكم التداخل الذى مر سابقا فى الأغسال يجرى فى التيمم أيضا]

مسألة (٢٥) حكم التداخل الذى مر سابقا فى الأغسال يجرى فى التيمم أيضا، فلو كان هناك أسباب عديدة للغسل يكفى تيمم واحد عن الجميع، و حينئذ فإن كان من جملتها الجنابة لم يحتج الى الوضوء أو التيمم بدلا عنه.

لا إشكال فى كفاية تيمم واحد بدلا عن الوضوء عند اجتماع أسباب متعددة للوضوء كما فى الوضوء نفسه، و هذا هو المعبر عنه بالتداخل السببى بمعنى حدوث حدث واحد عند اجتماع الأسباب المتعددة، فلا محالة يكون الحادث منها أولا هو المؤثر فى تحقق الحدث، فلا يوجب الأسباب التي بعده لحدوث الحدث أصلا، كما لا ينبغى الإشكال فى عدم جواز الاكتفاء بتيمم واحد عند تحقق الحدث الأكبر و الأصغر فى غير الجنابة، بل يجب الوضوء مع التيمم بدلا عن الغسل، و مع عدم التمكن منه يجب الإتيان بتيمم آخر بدلا عن الوضوء، و توهم الاكتفاء بتيمم واحد ضعيف فى الغاية، لما عرفت فى المسألة الحادية عشر من ان

المستفاد من قوله عليه السّلام إذا اجتمعت عليك حقوق أجزاءك عنها غسل واحد هو اجتماع أسباب متعددة للغسل فقط لا للوضوء والغسل كليهما فإذا لم يتم دليل على التداخل عند اجتماع سبب الغسل والوضوء فلا يجوز الاكتفاء بغسل واحد عن الغسل والوضوء، فعدم جواز الاكتفاء بالتيمم الذى بدل الغسل عما هو بدل الوضوء يكون أولى لعدم زيادة الفرع على الأصل و البديل عن المبدل.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٠٥

و هل يجوز الاكتفاء بتيمم واحد عن الأغسال المتعددة و يجرى فيه التداخل المسببى كما فى الأغسال نفسها، أو لا يجوز، بل يجب الإتيان عن كل غسل بتيمم على حدة وجهان، أقواهما الأول، لعموم تنزيل الصعيد منزلة الماء و انسحاب حكم المبدل الى البديل، فإذا اجتمعت أسباب متعددة للغسل يكفى تيمم واحد عن الجميع، و حينئذ فإن نوى الجميع تفصيلاً يكفى عن الجميع، سواء كانت الجنابة فيها أم لا، و مع وجود الجنابة فيها لا يحتاج الى تيمم آخر بدلا عن الوضوء لعدم وجوب الوضوء مع التمكن من الغسل فى الفرض، فكذا فى بدله، و ليس ذلك لإغناء التيمم بدلا عن الغسل عن الوضوء و الغسل كليهما، و ان لم تكن فيها غسل الجنابة احتاج الى الوضوء أو التيمم بدلا عنه، و ان نوى الجنابة يكفى عن التيمم بدلا عن غسل غير الجنابة أيضا و سقط عنه الوضوء و التيمم بدله، و ان نوى بالتيمم عن غير غسل الجنابة ففى اغنائه عن غسل الجنابة إشكال تقدم فى باب الأغسال من انه لو نوى بالغسل غير الجنابة فهل يغنيه عن الجنابة أو لا (و كيف كان) فلا إشكال فى كفاية تيمم واحد مع أسباب متعددة للغسل، لعدم وجوب أزيد من غسل واحد عن الجميع فكذا فى بدله قضاء لحكم البديئ.

[مسألة (٢٦) إذا تيمم بدلا عن أغسال عديدة فتبين عدم بعضها]

مسألة (٢٦) إذا تيمم بدلا عن أغسال عديدة فتبين عدم بعضها صح بالنسبة إلى الباقي، و اما لو قصد معينا فتبين ان الواقع غيره فصحته مبنية على ان يكون من باب الاشتباه فى التطبيق لا التقييد كما مر نظائره مرارا. قد تقدم نظيره فى المسألة الثالثة عشر و الرابعة عشر من فصل كيفية التيمم، لكن فى انطباق قاعدة الخطاء فى التطبيق فى هذا المورد خفاء.

(و توضيح ذلك) ان تلك القاعدة تجرى فيما إذا قصد المأمور به و تعلق ارادته بعين ما تعلق به ارادة الأمر و كان خطائه فيما لا- يكون من مقومات ماهية المأمور به من أوصافه كوصفى الأداء و القضاء، و اما إذا كان الخطاء فى المأمور به نفسه أو فى صفاته المقومة له فهو خارج عن باب الخطاء فى التطبيق، بل الحكم فيه هو البطلان و ان لم يكن على وجه التقييد و هذا الذى ذكرناه من حيث الكبرى الكلية لا اشكال فيه، و انما الكلام فى تشخيص مصاديقها و تمييز الأوصاف المقومة للمأمور به عن غير المقومة، و قد جعلوا الأداء و القضاء

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٠٦

و الوجوب و الندب من الأوصاف التى لا- يتقوم بها المأمور به، كما ان عنوان الظهر و العصر من الأوصاف المقومة، فلو نوى العصر مكان الظهر بطلت صلوته و لو لم يكن على وجه التقييد.

و على هذا فلا بد من البحث عن أنّ وصف البديئ عن غسل معين هل هو من الأوصاف المقومة للتيمم أولا، و لعل مبنى الأول هو تغاير ماهيات التيممات باعتبار كونها بدلا عن الوضوء أو الغسل، و فيما هو بدل عن الغسل أيضا فيما إذا كان بدلا عن غسل الجنابة أو غسل الحيض، و مبنى الثانى هو كون التيمم فى الجميع ماهية واحدة يقع بدلا عن الوضوء أو الغسل بأقسامه، فبالنظر

الى تغاير مهيئات الأغسال يمكن ان يقال بتغاير ماهيات التيممات التي تقع بدلا عنها.

ولكن الأظهر عدم كون البدلية من الأوصاف المقومة بناء على عدم اختلاف التيمم الذي هو بدل عن الغسل مع الذي هو بدل عن الوضوء في الكيفية، واما في بدليته عن غسل معين فلا اشكال لعدم الاختلاف في الكيفية في بدل الأغسال، ووجه ظهور كون التيمم ماهية واحدة في الجميع هو الأمر به في الآية المباركة بعد ذكر أسباب متعددة له من أسباب الوضوء و الغسل، و حينئذ فالخطأ في التطبيق لا يضر بصحة التيمم إذا وقع في نية ما هو بدل عنه من الأغسال، و الله الهادي.

[مسألة (٢٧) إذا اجتمع جنب و ميت و محدث بالأصغر]

مسألة (٢٧) إذا اجتمع جنب و ميت و محدث بالأصغر و كان هناك ماء لا يكفي إلا لأحدهم فإن كان مملوكا لأحدهم تعين صرفه لنفسه، و كذا ان كان للغير و اذن لواحد منهم، و ان كان مباحا أو كان للغير و اذن للكل يتعين للجنب فيغتسل، و يتيمم الميت و يتيمم المحدث بالأصغر أيضا.

في هذه المسألة فروض ينبغي ان يتعرض لها (الأول) إذا اجتمع جنب و ميت و محدث بالأصغر و كان هناك ماء لا يكفي إلا لأحدهم و كان مملوكا لأحدهم فإن كان للميت تعين صرفه في تغسيله و ليس لو ارثه ان وجوده، لخروج ماء الغسل من أصل المال و انه يبدأ به ثم ينتهي إلى الإرث، فالميت اولى بماء غسله من وارثه، و ان كان للجنب أو للمحدث بالأصغر فالمذكور في غير واحد من عبائر الأصحاب كالمتن

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٠٧

تعين صرفه في نفسه، و في الجواهر: يحرم على كل من الآخرين بذله لغيره مع تحقق الخطاب باستعماله و ضيقه بل وسعته بل مع عدم الرجاء لغيره بل و مع الرجاء ما لم يعلم المكنة في وجه تقدم سابقا (انتهى).

و في المدارك: فان كان ملكا لأحدهم اختص به و لم يكن له بذله لغيره مع مخاطبته باستعماله لوجوب صرفه في طهارته (انتهى).

و الظاهر من قوله مع مخاطبته باستعماله هو ارادة اختصاص المنع بما إذا دخل الوقت و تنجز عليه التكليف بالصلاة، فيكون نظير صدر كلام الجواهر من قوله مع تحقق الخطاب باستعماله، الا انه قيده أولا بقوله و ضيقه، ثم اضرب بقوله بل وسعته.

و عن بعض المحققين (قده) جواز بذله و لو مع العلم بعدم اصابته، قال (قده) و لو قلنا بحرمة إراقته و نحو إراقته مما يعد في العرف فرارا من امتثال التكليف و مسامحة في أدائه.

(و استدل له) بعدم ما يدل على حرمة بذله و نحو بذله مما يعد من المقاصد العقلائية من مأكله و مشربه و الإنفاق على صديقه و دابته، فإن حرمة إراقته و نحوها ثبت بالإجماع و نحوه من الأدلة اللبئية، و القدر المتيقن منها هو فيما إذا عدّ التصرف تفويتا للتكليف مثل اراقه الماء من غير غرض عقلائي لا مثل البذل و السماح به لحفظ احترام الميت المؤمن ببذل مائه في تغسيله أو صرفه في شرب دابته و نحوه (انتهى بمعناه).

و ما ذكره (قده) جدير بالتصديق، و قد اخترناه كما استوفينا الكلام فيه في المسألة الثانية من المسائل المذكورة في فصل غسل الجنابة، فراجع تجده كافيا إنشاء الله تعالى (و الأقوى) جواز ان يصرف المالك مائه في تغسيل الميت ثم الإتيان بالتيمم سواء كان المجنب أو المحدث بالأصغر، بل لعل جواز التيمم مع حفظه لرعاية احترام الميت و لو لم يصرف بعد حتى يجعله فاقد للماء لا يكون بعيدا، و ان كان الأحوط خلافه.

(الثاني) إذا كان الماء ملكا لجميعهم على نحو الاشتراك و لم يكن حصه كل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٠٨

واحد منهم و افيا لما عليه من الغسل أو الوضوء، فان علم أحدهم بالمكنة مما يكملها بحيث يفى بما عليه أو ظن ذلك فالحكم كما إذا كان مالكا لما يفى بما عليه من الأول، و ان لم يعلم أحدهم المكنة من ذلك و لم يظن به، فان قلنا بوجود الممكن من أغسال الميت بعد العجز من كلها و أمكن ذلك و جب صرف حصه الميت فيما يمكن من أغساله و ليس لوارثه ان يسمح به لغير الميت- كالفرض الأول- و ان لم يجب ذلك أو لم يمكن سقط الغسل و انتقل الى التيمم، و لا يجب غسل بعض أعضاء الميت كما لا يجب على الجنب أو المحدث بالأصغر التبعض فى الغسل و الوضوء، و لا يجب على أحدهم بذل ماله من الماء لغيره ليكمل به ما يفى بالغسل أو الوضوء، لعدم الدليل على ذلك.

(الثالث) ان يكون الماء مباحا لا مالكا له، فهل يجب على كل من الجنب و المحدث و وارث الميت المبادرة إلى حيازته أولا، و جهان، المختار عند صاحب المدارك هو الأول (و الأقوى هو الأخير) لما عرفت فى الفرض الأول من عدم حرمة البذل، فلا دليل على وجوب تحصيله أيضا بعد كون وجوب الغسل و الوضوء مشروطا بوجوده شرطا شرعيا، و المقدمات الوجودية فى الواجب المشروط لا- تصير واجبة من قبل وجوب ذيها كما هو ظاهر، و يمكن وجوبها قبل وجوب ذيها بخطاب نفسى أصلى متعلق بها ينتج نتيجة الوجوب المقدمى الغيرى، و لكن إحراز ذلك يحتاج الى دليل مثبت له و هو مفقود فى المقام، اللهم الا ان يتمسك بما دل على وجوب الطلب لتسويغ التيمم و وجوب شراء الماء و لو بأغلى الثمن بدعوى ان المبادرة إلى حيازة الماء المباح اولى بالوجوب من الشراء، و يجعل ذلك دليلا على عدم كون وجوب الطهارة المائية مشروطا بوجود الماء أو يكون الأمر بالطلب خطابا نفسيا ينتج نتيجة الخطاب الغيرى.

(و كيف كان) فان تبادر و أو سبق بعضهم الى الماء كان ملكا له دون الآخريين فيدخل فى الفرض الأول، و ان تساوا فى الحيازة كان الماء مشتركا بينهم و يكون كالفرض الثانى، و ان لم يتبادر احد منهم أو كان الماء للغير و اباحه لواحد منهم لا على التعيين فالظاهر قيام الإجماع على عدم تعيين صرفه فى أحد من الثلاثة بحيث لا يكون

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٠٩

للآخريين صرفه فى طهارته، انما الكلام فى الأفضل و الاولى منهم فالمشهور كونه الجنب فيغتسل و يدفن الميت بتيمم و يتيمم المحدث بالأصغر، و نسب فى الشرائع قولاً بأن الاولى هو الميت، و ان قال فى المدارك انه لم يعرف قائلًا به. (و استدلل للمشهور) بما رواه فى الفقيه عن ابن ابى نجران عن الكاظم عليه السلام فى ثلاثة نفر كانوا فى سفر أحدهم جنب و الثانى ميت و الثالث على غير وضوء و حضرت الصلاة و معهم من الماء قدر ما يكفى أحدهم، من يأخذ الماء، و كيف يصنعون، قال يغتسل الجنب و يدفن الميت بتيمم و يتمم الذى هو على غير وضوء، لان الغسل من الجنابة فريضة و غسل الميت سنة و التيمم للآخر جائز.

و لعل المراد من كون غسل الجنابة فريضة ان وجوبه ثبت بالقران الكريم، و من كون غسل الميت سنة ان وجوبه ثبت بالحديث. و الا فهما واجبان من غير اشكال، و التعبير بالفريضة و السنة بهذا التفسير كثير فى الاخبار (و خبر التفليسى) قال سئلت أبا الحسن عليه السلام عن ميت و جنب اجتماعا و معها ماء يكفى أحدهما، أيهما يغتسل، فقال عليه السلام إذا اجتمعت سنة و فريضة بدء بالفرض (و خبر الحسن بن النضر الأرمنى) عن ابى الحسن الرضا عليه السلام عن قوم يكونون فى السفر فيموت منهم ميت و معهم جنب و معهم ماء قليل قدر ما يكفى أحدهما، أيهما يبدأ به، قال يغتسل الجنب و يترك الميت، لان هذا فريضة و هذا سنة، و عن المعتمر انه استظهر اتحاد الخبرين الأخيرين و ان التفليسى هو الأرمنى و لعله لكون التفليس من بلاد الأرمين. (و كيف

كان) فما تقدم من الحديثين أو الأحاديث دليل على تقديم الجنب، و ظاهر ما ذكر و ان كان التعيين و وجوب تقديم الجنب الا انه يحمل كون ذلك على وجه الأولوية لعدم القائل بالوجوب على إطلاقه الذى هو ظاهره، و ان نقل عن بعض القول بتعين صرف الماء فى الجنب فى بعض الفروض اعنى ما إذا كان الماء مباحا أو مبدولا لأحدهم لا على التعيين، و استدلال للقول الآخر- أعنى تقديم الميت- بالمرسل المروى عن الصادق عليه السلام عن الميت و الجنب يتفقان فى مكان لا يكون الماء الا بقدر ما يكفى أحدهما، أيهما

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤١٠

اولى ان يجعل الماء له، قال عليه السلام يتيمم الجنب و يغسل الميت بالماء، و لكن المرسل لضعفه بالإرسال لا يقاوم ما تقدم مما دل على تقديم الجنب خصوصا مع التعليل الوارد فيها بتقديم الفريضة على السنة، مع انه لم يعرف القائل بتقديم الميت- كما تقدم عن المدارك- و استدلال لكل من القولين بوجوه اعتبارية لا يمكن التعويل عليها، كالاستدلال لتقديم الجنب بان حدث الجنابة أعظم و ان غاية غسله الإتيان بالواجب اعنى صلاة الفريضة دون غسل الميت، إذ لا يترتب على غسله سوى تنظيفه، و كالاستدلال لتقديم الميت بان الغسل خاتمة طهارته بخلاف الجنب فإنه يمكن وصوله الى الماء، و بان تيمم الجنب يورث الطهارة دون تيمم الميت بناء على وجوب غسل المس على من مسه بعد تيممه، فالميت اولى بالماء لانه يحصل بغسله طهارته و لا تحصل طهارته بتيممه، و بان الموت أيضا يوجب الجنابة.

(و لا يخفى) انه لا اعتبار بهذه الوجوه فى ترجيح احد القولين، فالعمدة ما تقدم من الاخبار و ظاهر المصنف (قده) فى المتن تعين تقديم الجنب على الميت و المحدث بالأصغر، و لعل مراده التقديم على نحو الأولوية لا الوجوب. لعدم إمكان استفادة الوجوب مما تقدم من الاخبار لانه العمل بظاهرها غير ممكن، إذ ظاهرها تعين تقديم الجنب مطلقا و هو خلاف الإجماع و حملها على صورة كون الماء مباحا أو مبدولا لأحدهم من المالك لا على التعيين ليس بأولى من حمل الأمر بتقديم الجنب على الأولوية و الاستحباب، و الله العالم.

(الفرض الرابع) لو اجتمع جماعة محدثون بالحدث الأصغر و جنب، و معهم من الماء ما يكفى لغسل الجنب أو لوضوء من عداه من الجماعة المحدثين لا- يبعد تقديم حق المحدثين على الجنب كما ربما يدل عليه خبر ابى بصير قال سئلت الصادق عليه السلام عن قوم كانوا فى سفر فأصاب بعضهم جنابة و ليس معهم من الماء الا ما يكفى الجنب لغسله، يتوضؤون هم هو أفضل أو يعطون الجنب فيغتسل و هم لا يتوضؤون، قال يتوضؤون هم و يتيمم الجنب.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤١١

و لا منافاة بين تقديم الجنب على المحدث بالأصغر إذا كان واحدا كما هو مفاد صحيح ابن ابى نجران- و بين تقديم المحدث على الجنب إذا كان المحدث متعددا- كما هو مفاد هذا الخبر، لإمكان كون تعددهم موجبا لتقديم حقهم، و عليه فلا حاجة الى حمل هذا الخبر على ما إذا كان الماء ملكا للمحدثين، لإطلاق الخبر و عدم شاهد لهذا الجمع، نعم لا بد من حمل الخبر على ما إذا لم يكن ملكا لأحدهم بالخصوص، و الا- لوجب صرفه فى طهارة نفسه، الا ان يجعل هذا الخبر دليلا على جواز ان يسمح المحدث مائه لغيره، و لكنه مشكل، و ظاهر الأصحاب تقديم الجنب مطلقا و لو كان المحدث متعددا.

بل عن التنقيح: الإجماع على تقديم سائر أنواع الحدث الأكبر عليه- كما قد عرفت فى المسألة الثالثة و العشرين من ان المحدث بالحدث الأكبر غير الجنابة إذا كان معه مقدار من الماء ما لا يكفى إلا الواحد من الغسل و الوضوء تعين صرفه فى الغسل و ملاك التقديم عندهم هو أهمية الغسل بالنسبة إلى الوضوء، و لكن تسريه الحكم الى دوران الأمر بين رفع الحدث الأكبر من احد و بين رفع الحدث الأصغر من جماعة آخرين لا تخلو من اشكال، لكن الذى يسهل الخطب هو ان الأولوية المبحوثة فى

المقام على وجه الاستحباب لا على وجه الالوجوب، و لعله يكفى فى الترجيح على هذا النحو ما فى خبر ابى بصير من ترجيح المحدثين بالحدث الأصغر، و الله الهادى.

[مسألة (٢٨) إذا نذر نافلة مطلقة أو موقته فى زمان معين و لم يتمكن من الوضوء]

مسألة (٢٨) إذا نذر نافلة مطلقة أو موقته فى زمان معين و لم يتمكن من الوضوء فى ذلك الزمان تيمم بدلا عنه و صلى، و اما إذا نذر مطلقا لا مقيدا بزمان معين فالظاهر وجوب الصبر الى زمان إمكان الوضوء.

مورد المسألة هو ما إذا نذر إتيان النافلة من غير التفات إلى إتيانها مع الوضوء أو الغسل أو التيمم، و اما لو قيد نذره بإتيانها مع الوضوء خاصة أو الغسل كذلك بحيث لم يتعلق نذره بالنافلة مع التيمم فلا كلام فى سقوط النافلة بالعجز عن الطهارة المائية لتقيد نذره بغير صورته العجز، ثم ان النافلة المنذورة إما تكون مقيدة بزمان معين سواء كانت موقته فى نفسها- كما إذا نذر صلاة الليل فى ليلة معينة- أو كانت مطلقة- كما إذا نذر إتيان

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤١٢

ركعتين فى ليلة خاصة، و اما تكون غير مقيدة بزمان خاص- سواء كانت موقته كما إذا نذر إتيان صلاة الليل من غير تعيين ليلة خاصة، أو كانت مطلقة كإتيان ركعتين من غير تقييد بزمان.

(فعلى الأول) يتيمم مع العجز عن الطهارة المائية و يأتى بالصلاة المنذورة و يكون حكمها حكم اليومية فى وجوب التيمم لها لإطلاق ما دل على كون التراب طهورا و غيره من أدلة مشروعيتها التيمم.

(و على الثانى) فمع رجاء الزوال، الظاهر وجوب الصبر الى زوال العذر و التمكن من الوضوء أو الغسل أو يحصل اليأس من التمكن طول العمر أو يخاف مفاجأة الموت، و قد تقدم الإشارة الى ذلك فى مسألة إتيان قضاء الصلاة مع التيمم و اخترنا ذلك أيضا فى قضاء الصلاة و انه لا يجوز الإتيان بها مع التيمم إلا إذا حصل له اليأس من زوال العذر أو إذا خاف مفاجأة الموت، و الله العالم بحقيقته الحال.

[مسألة (٢٩) لا يجوز الاستيجار لصلاة الميت ممن وظيفته التيمم مع وجود من يقدر على الوضوء]

مسألة (٢٩) لا- يجوز الاستيجار لصلاة الميت ممن وظيفته التيمم مع وجود من يقدر على الوضوء بل من كان قادرا ثم عجز عنه يشكل جواز الإتيان بالعمل المستأجر عليه مع التيمم، فعليه التأخير إلى التمكن مع سعة الوقت، بل مع ضيقه أيضا يشكل كفايته فلا يترك الاحتياط.

فى هذه المسألة أمران (الأول) لا يجوز الاستيجار للصلوات اليومية عن الميت ممن وظيفته الإتيان بالصلوات العذرية التى منها الصلاة مع التيمم- مع وجود من يقدر على الصلوات الكاملة الاختيارية التى منها الصلاة مع الطهارة المائية، سواء كان الفائت عن الميت الصلوات الاضطرارية أو الاختيارية، و ذلك لظهور الأوامر الواردة فى القضاء عن الميت فى القضاء عنه بما هو المتعارف من الصلوات الكاملة الاختيارية و لو كانت الفائت عنه الصلاة الاضطرارية كظاهر ما دل على القضاء على المكلف نفسه فان الواجب عليه ان يقضى ما عليه بالإتيان الكاملة الاختيارية و لو كانت الفائتة منه اضطرارية، و اعتبار المماثلة بين القضاء و الأداء المستفاد من قوله عليه السلام يقضى ما فاته كما فاته

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤١٣

مختص بالشرائط و الأجزاء و غيرها من الأوصاف في حال الاختيار كالتقصير و الإتمام و الجهر و الإخفات، و اما المماثلة فيما سقط عنه بالاضطرار في الأداء فلا يعتبر في القضاء، لاختصاص دليل سقوط صلاة المختار و كفاية الصلاة الاضطرارية بحال العذر و الاضطرار، و هذا واضح (نعم) مع عدم التمكن من استئجار القادر بوجه من الوجوه و عدم من يتبرع بالقضاء عنه و عدم تمكن الولي من الإتيان بالقضاء يصح استئجار غيره ممن يأتي بالصلاة الاضطرارية و لو كان الفائت من الميت الصلاة الاختيارية. (الأمر الثاني) لو كان الأجير قادرا فعجز فمع سعة الوقت يجب عليه التأخير إلى زوال العذر، و مع ضيقه فالظاهر انفساخ الإجارة لانصراف الإجارة إلى الإتيان بالصلاة الكاملة الاختيارية لكونها المتعارف مما يستأجر للإتيان به (و توهم) وجوب الصلاة الاضطرارية على الأجير عند عجزه كوجوبها عليه لو عجز عن الصلاة الاختيارية لنفسه (فاسد) فان معقد الإجارة هو الإتيان بالصلاة الكاملة، و الفرد الاضطراري خارج عن مصب الإجارة فمع العجز عن الإتيان بالعمل المستأجر عليه في الوقت المشروط عليه يكون كغيره من موارد عجز الأجير في انفساخ الإجارة بالنسبة الى ما عجز عنه، و لا يجوز للمستأجر للصلاة عن الميت الاكتفاء بإتيان الأجير بالصلاة الاضطرارية، بل يجب عليه بعد انفساخ الإجارة استئجار غيره ممن يتمكن من الصلاة الكاملة إلا إذا لم يوجد الا من يصلي الصلاة الاضطرارية كما تقدم في الأمر الأول، هذا إذا شرط على الأجير مباشرته في الإتيان بالعمل، و لو كان أجيرا في إبراء ذمة الميت عما عليه و لو بأن يستأجر غيره فمع عجز نفسه يجب عليه استئجار غيره ممن يأتي بصلاة المختار، و لا يجوز له الإتيان بصلاة المضطر لعدم وقوع الإجارة عليها، و مما ذكرنا ظهر ما في المتن من الاستشكال في الحكم خصوصا في صورة ضيق الوقت لما عرفت من عدم الإشكال في انفساخ الإجارة مع ضيق الوقت في صورة اشتراط المباشرة، فيكون حكمه حكم خراب الدار المستأجرة أو موت العبد المستأجر أو غضب الغاصب لهما قبل تسليمهما إلى المستأجر و الله الموفق للصواب.

[مسألة (٣٠) المجنب التيمم إذا وجد الماء في المسجد]

مسألة (٣٠) المجنب التيمم إذا وجد الماء في المسجد و توقف
 مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤١٤
 غسله على دخوله و المكث فيه لا يبطل تيممه بالنسبة إلى حرمة المكث و ان بطل بالنسبة إلى الغايات الأخر فلا يجوز له قراءة العزائم و لا مس كتابه القرآن، كما انه لو كان جنبا و كان الماء منحصرا في المسجد و لم يمكن أخذه إلا بالمكث و جب ان يتيمم للدخول و الأخذ كما مر سابقا و لا يستباح له بهذا التيمم الا المكث فلا يجوز له المس و قراءة العزائم.
 قد مر حكم المجنب التيمم إذا وجد الماء في المسجد في المسألة الثامنة من مسائل الفصل المعقود فيما يحرم على الجنب في مبحث غسل الجنابة، و فصلنا عدم جواز الإتيان بغاية اخرى كقراءة العزائم في المسألة الحادية و الثلاثين في فصل مسوغات التيمم.

[مسألة (٣١) لو كان عنده من الماء ما يكفي لأحد الأمرين]

مسألة (٣١) قد مر سابقا انه لو كان عنده من الماء ما يكفي لأحد الأمرين من رفع الخبث عن ثوبه أو بدنه و رفع الحدث قدم رفع الخبث، لكن هذا إذا لم يمكن صرف الماء في الغسل أو الوضوء و جمع الغسالة في إناء نظيف لرفع الخبث، و إلا تعين ذلك، و كذا الحال في مسألة اجتماع الجنب و الميت و المحدث بالأصغر بل في سائر الدورانات.

قد مر حكم الدوران بين رفع الحدث و الخبث في ذيل العنوان السادس من مسوغات التيمم و هو وقوع التزاحم بين رفع الحدث بالماء و واجب آخر أهم، و اما إمكان صرف الماء في رفع الخبث باستعماله أولا في الوضوء أو الغسل و جمع الغسالة فيتصور ذلك في صورة عدم نجاسة البدن بان احتاج الى الماء في رفع الخبث عن اللباس، و الا فيتوقف تصور إمكان ذلك على القول بطهارة الماء المستعمل في التطهير من النجاسة، و اما إمكان ذلك في مسألة اجتماع الجنب و الميت و المحدث بالأصغر، فمبنى على جواز استعمال غسالة المستعمل في رفع الحدث اما مطلقا أو خصوص المستعمل في الوضوء إذا فرض ابتداء المتوضى باستعمال الماء، فيجوز للجنب حينئذ ان يجمع غسالته و يكمل به الماء لغسله، فيبقى الإشكال في غسل الميت بغسالة الجنب فعلى القول بجواز رفع

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤١٥

الحدث بالماء المستعمل في الحدث الأكبر فلا بأس بإتيان ما يمكن من أغسال الميت بما يجمع من غسالة الجنب أيضا إذا كان بدنه طاهرا، و لا ينافي إمكان ذلك إطلاق ما تقدم من خبر ابن ابي نجران و غيره في تقديم الجنب في صورة الدوران المذكور، و ذلك لانصراف الخبر الى ما هو الغالب من عدم إمكان جمع الغسالة بحيث يمكن الطهارة المائية في الجميع (فما في الذكرى) من الاستدلال بالخبر المذكور على عدم طهورية المستعمل في الحدث، حيث قال (قده) بعد ذكر الخبر: و فيه إشارة الى عدم طهورية المستعمل و الا لأمر بجمعه، غير وجيه، و مما ذكرنا ظهر الحكم فيما لو أمكن جمع الغسالة في سائر الدورانات كما إذا اجتمع الجنب مع جماعة محدثين بالمحدث الأصغر، فمع إمكان جمع غسالة المتوضين في إناء و طهارة ذلك الماء يمكن ان يغتسل الجنب به و لا ينتقل الى التيمم، و هذا واضح.

[مسألة (٣٢) إذا علم قبل الوقت انه لو أخر التيمم الى ما بعد دخوله لا يتمكن من تحصيل ما يتيمم به]

مسألة (٣٢) إذا علم قبل الوقت انه لو أخر التيمم الى ما بعد دخوله لا- يتمكن من تحصيل ما يتيمم به فالأحوط أن يتيمم قبل الوقت لغاية أخرى غير الصلاة في الوقت و يبقى تيممه الى ما بعد الدخول فيصلى به، كما ان الأمر كذلك بالنسبة إلى الوضوء إذا أمكنه قبل الوقت و علم بعدم تمكنه بعده فيتوضأ على الأحوط لغاية أخرى أو للكون على الطهارة.

قد مر حكم هذه المسألة منافي طى المسألة الاولى من هذا الفصل، و يظهر مما تقدم هناك الوجه في الاحتياط بالوضوء قبل الوقت لغاية أخرى أو للكون على الطهارة- إذا علم بعدم إمكان الوضوء في الوقت، و تقدم هناك حكم الإتيان بالوضوء قبل الوقت لإتيان الصلاة في الوقت و كذا الوضوء للتأهب للصلاة، فراجع ما ذكرناه هناك تجده كافيا في حل هذه المسألة، فلا نعيده.

[مسألة (٣٣) يجب التيمم لمس كتابة القرآن ان وجب]

مسألة (٣٣) يجب التيمم لمس كتابة القرآن ان وجب، كما انه يستحب

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤١٦

إذا كان مستحبا، و لكن لا يشرع إذا كان مباحا، نعم له ان يتيمم لغاية أخرى ثم يمسح المسح المباح.

قد تقدم في المسألة العاشرة من هذا الفصل ان جميع غايات الوضوء و الغسل غايات للتيمم أيضا فيجب التيمم لما يجب لأجله الوضوء أو الغسل و يندب لما يندب له أحدهما، فيصح التيمم لمس كتابة القرآن و يجب له ان وجب و يستحب له ان استحب، و

تقدم الإشكال في التيمم للكون على الطهارة، و عليه فيشكل الإتيان بالتيمم لمس كتابة القرآن إذا لم يكن واجبا و لا مستحبا، لما اخترناه في مبحث غسل الجنابة من ان الطهارات الثلاث بمعنى نفس أفعالها ليست مستحبة في نفسها بل لا بد ان يؤتى بها لغاية من الغايات فإذا لم تكن الغاية التي يؤتى بها لأجلها متعلقا للأمر لا الوجوبى و لا الندبى فلا يمكن تصحيحها و تصحيح عباديتها، و عليه فيشكل الإتيان بالوضوء أيضا لأجل مس كتابة القرآن إذا كان المس غير واجب و لا مستحب و لم ينو غايته أخرى غيره حتى الكون على الطهارة، و لكن الظاهر من عبارة المصنف (قده) في مبحث الوضوء هو الجواز، حيث قال في فصل غايات الوضوء: اما شرط لجوازه كمس كتابة القرآن، و قال في فصل الوضوءات المستحبة: أما القسم الأول- أى ما يستحب في حال الحدث الأصغر- فلأمور- الى ان قال- العشرون مس كتابة القرآن في صورة عدم وجوبه و هو شرط جوازه (انتهى) و لم يقيد في العبارتين جواز الوضوء للمس بما إذا كان واجبا أو مستحبا و لم يذكر حكم الوضوء للمس المباح، فإطلاقه يقتضى جوازه، فإذا جاز الوضوء للقاعدة تقتضى على مذهب جواز التيمم أيضا لما تقدم من ان جميع غايات الوضوء و الغسل غايات للتيمم أيضا و لقاعدة البدلية و عموم كون التراب طهورا كالماء.

[مسألة (٣٤) إذا وصل شعر الرأس إلى الجبهة]

مسألة (٣٤) إذا وصل شعر الرأس إلى الجبهة فإن كان زائدا على المتعارف وجب رفعه للتيمم و مسح البشرة و ان كان على المتعارف لا يبعد كفاية مسح ظاهره عن البشرة و الأحوط مسح كليهما. لو كان شعر الرأس منشورا على الجبهة و كان زائدا على المتعارف فلا إشكال مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤١٧ في عدم كفاية مسحه و وجوب رفعه و مسح البشرة، و ان كان على المتعارف فالظاهر أيضا وجوب رفعه لعدم كون منبته من الجبهة، و وجه نفى البعد في كفاية مسحه لعله لكون نشره على الجبهة متعارفا و صدق مسح الجبهة على مسحه، لكنه بعيد بعد فرض وقوع الشعر عليها من الرأس، فالأقوى لزوم المسح على البشرة و ان كان لا بأس بالاحتياط المذكور في المتن بان يمسح على الشعر مرة ثم يرفع الشعر و يمسح على البشرة أو بالعكس.

[مسألة (٣٥) إذا شك في وجود حاجب في بعض مواضع التيمم حاله حال الوضوء و الغسل]

مسألة (٣٥) إذا شك في وجود حاجب في بعض مواضع التيمم حاله حال الوضوء و الغسل في وجوب الفحص حتى يحصل اليقين أو الظن بالعدم. الشك في وجود الحاجب في بعض مواضع الوضوء و الغسل اما يكون في حاجبية الموجود أو في أصل وجود الحاجب، اما الشك في حاجبية الموجود فقد ذكر المصنف (قده) في مبحث الوضوء في المسألة التاسعة من مسائل فصل أفعال الوضوء انه يجب تحصيل اليقين بزوال المانع أو وصول الماء إلى البشرة، و الوجه فيه هو قاعدة الاشتغال و انه لا بد من إحراز فراغ الذمة و لا- يصح الرجوع الى أصالة عدم الحاجب لان الشك في حاجبية الموجود و بإجراء الأصل في العدم الأزلى لا يثبت العدم النعتى، مضافا الى ان هذا الأصل لا- يثبت وصول الماء إلى البشرة الأعلى القول بالأصل المثبت، و لصحيح على بن جعفر عن أخيه الكاظم عليه السلام في المرأة التي عليها السوار و الدمليج لا- تدرى يجرى الماء تحته أم لا، كيف تصنع إذا توضأت أو اغتسلت، قال عليه السلام تحركه حتى يدخل الماء تحته أو تنزعه.

و اما الشك في أصل وجود الحاجب فما عليه المصنف (قده) في شرائط الوضوء انه يجب الفحص حتى يحصل له اليقين أو الظن بعدمه، و ادعى في الجواهر استمرار السيرة على عدم الفحص و حكى عن بعض دعوى الإجماع عليه (و أورد عليه الشيخ الأكبر) في الطهارة بأن دعوى السيرة و الإجماع في بعض افراد المسألة مجازفة كما إذا شك في وجود القلنسوة على الرأس أو الجورب في الرجل، و الفرق بين كون المشكوك رقيقا أو غليظا اقتراح، و الحوالة على السيرة في الفرق المذكور فرار عن المطلب (انتهى).

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤١٨

و الظاهر قيام السيرة على الاكتفاء بالظن الاطمئنانى النوعى و عدم الاعتناء بالاحتمال الذى لا يعنى به عند العقلاء، فإذا كان منشأ الشك امرا عقلايا فالواجب الفحص حتى يحصل الاطمئنان، و اما الظن بعدم فلا يغنى من الحق شيئا بل حكمه حكم الشك فلا بد من الفحص ليحصل الاطمئنان العادى، هذا إذا حصل الشك في الأثناء، و اما لو حدث بعد الفراغ فمقتضى القاعدة عدم الاعتناء، إلا إذا شك في حاجبية الموجود و علم انه في حال الطهارة كان غافلا عن رعاية المشكوك فيشكل حينئذ إجراء قاعدة الفراغ، و اما في الشك في أصل وجود الحاجب بعد الفراغ مع العلم بعدم الالتفات في الأثناء فالظاهر قيام السيرة على عدم الاعتناء و انهم يعتمدون على الاطمئنان النوعى الحاصل غالبا، فإذا حدث الشك بعد الفراغ كان عندهم من الشكوك التى لا يعنى بها العقلاء.

[مسألة (٣٦) في الموارد التى يجب عليه التيمم]

مسألة (٣٦) فى الموارد التى يجب عليه التيمم بدلا عن الغسل و عن الوضوء كالحائض و النساء و ماس الميت الأحوط تيمم ثالث بقصد الاستباحة من غير نظر الى بدليته عن الوضوء أو الغسل بان يكون بدلا عنهما، لاحتمال كون المطلوب تيمما واحدا من باب التداخل، و لو عين أحدهما فى التيمم الأول و قصد بالثانى ما فى الذمّة اغنى عن الثالث.

قد عرفت فى المسألة الحادية عشر و الخامسة و العشرين من هذا الفصل ان توهم الاكتفاء بتيمم واحد عند تحقق الحدث الأكبر و الأصغر معا كما فى غير الجنب ضعيف فى الغاية، لعدم الدليل عليه بعد كون الأصل مقتضيا لعدم التداخل عند الشك فيه، و التداخل فى المقام مسببى بمعنى ان أسباب الحدث موجبة لتحقيق حدثين متغايرين الأكبر و الأصغر، و التداخل على فرض ثبوته لا يوجب اتحادا فى سببى الطهارة أعنى الحدثين و انما يدل على رفعهما بتيمم واحد، فلو اتى لكل من الحدثين بتيمم صحح من غير اشكال، و عليه فالاحتياط بالتيمم الثالث مما لا حاجة إليه لعدم احتمال كون التداخل سببيا كالوضوء لأسباب متعددة من النوم و البول و غيرهما، حيث ان التداخل فيه على وجه العزيمة لا الرخصة إذ لا تعدد فى الحدث الأصغر بتعدد أسبابه.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤١٩

[مسألة (٣٧) إذا كان بعض أعضائه منقوشا باسم الجلالة]

مسألة (٣٧) إذا كان بعض أعضائه منقوشا باسم الجلالة و غيره من أسمائه تعالى أو آية من القرآن فالأحوط محوه حذرا من وجوده على بدنه فى حال الجنابة أو غيرها من الأحداث لمناطق حرمة المس على المحدث، و ان لم يمكن محوه أو قلنا بعدم وجوبه فيحرم إمرار اليد عليه حال الوضوء أو الغسل بل يجب اجراء الماء عليه من غير مس أو الغسل ارتماسا أو لف خرقة بيده و المس بها، و إذا فرض عدم إمكان الوضوء أو الغسل الا بمسه فيدور الأمر بين سقوط حرمة المس أو سقوط وجوب المائىة و

الانتقال الى التيمم و الظاهر سقوط حرمة المس بل ينبغي القطع به إذا كان في محل التيمم لأن الأمر حينئذ دائر بين ترك الصلاة و ارتكاب المس و من المعلوم أهميته و جوب الصلاة فيتوضأ أو يغتسل في الفرض الأول و ان استلزم المس، لكن الأحوط مع ذلك الجبيرة أيضا بوضع شيء عليه و المسح عليه باليد المبللة، و أحوط من ذلك ان يجمع بين ما ذكر و الاستنابة أيضا بأن يستناب متطهرا يباشر غسل هذا الموضع بل و ان يتيمم مع ذلك أيضا ان لم يكن في مواضع التيمم و إذا كان ممن وظيفته التيمم و كان في بعض مواضعه و أراد الاحتياط جمع بين مسحه بنفسه و الجبيرة و الاستنابة، لكن الأقوى كفاية مسحه و سقوط حرمة المس حينئذ.

إذا كان بعض أعضاء الإنسان منقوشا بما يحرم على المحدث مسه فالأحوط محوه لئلا يكون على بدنه في حال الحدث، فان نفس وجوده على العضو و ان لم يصدق عليه المس عرفا و لكنه موجب لتحقيق ما هو مناط حرمة المس، و هو مباشرة بدن المحدث له، بل هذا أولى، و لذا لا إشكال في حرمة كتابة اسم الجلالة على بدنه إذا كان محدثا لأن الكتابة حينئذ توجب مباشرة بدن المحدث للاسم، بل الظاهر صدق المس بالكتابة و ان أنكره في المستند كل ذلك لتعظيم الاسم و ترفعه من ان يناله و يباشره بدن المحدث، و ان شئت قلت بتعميم المس لكل ذلك و لكن بمعناه الاسم المصدرى - أى الأثر الحاصل من المس و ان لم يصدق عليه بمعناه المصدرى، فيجب محوه. (و كيف كان) فما دام

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٢٠

باقيا على بدنه يحرم مسه في حال الحدث لعدم الفرق في الحرمة بين أنواع الكتابة و النقش، و عليه فلا يجوز المسح عليه في حال الوضوء و الغسل، لعدم حصول الطهارة المجوزة للمس الا بعد تمام الوضوء أو الغسل، بل الظاهر بطلانه لكون إمرار اليد المتحد مع غسل الأعضاء أو مسحها محرما فيدخل في باب اجتماع الأمر و النهى، فيجب عليه مع الإمكان غسل المحل بإجراء الماء عليه.

و ان لم يمكن محوه و لا- الغسل بإجراء الماء عليه أو كان في محل المسح في الوضوء يكون المورد من باب التراحم بين حرمة المس و وجوب الطهارة المائية، فمقتضى كون الطهارة المائية مما له البدل هو الانتقال الى التيمم إذا لم يكن النقش في مواضعه و الا فالظاهر سقوط حرمة المس للزوم كونه فاقد الطهورين لو كانت الحرمة باقية، و من الواضح اهتمام أمر الصلاة و عدم رضا الشارع بتركها، و لكن المصنف (قده) رجح جانب الطهارة المائية و استظهر سقوط حرمة المس، و لعله من جهة دعوى أهمية الطهارة المائية في نفسها و ان كانت مما له البدل، و لم يعلم لها وجه، و عليه فالاحتياط يقتضى الجمع بين الطهارة المائية مع المس، و وضع شيء على الموضع المنقوش و إمرار اليد المبللة عليه نحو الجبيرة، و الاستنابة في المسح بان يستناب متطهرا ليباشر غسل الموضع أو مسحه، ثم الإتيان بالتيمم إذا لم يكن النقش في مواضعه، و إلا سقط التيمم.

و لو كانت وظيفته التيمم لفقد الماء و نحوه و كان النقش في محل التيمم فحكمه أيضا كالوضوء في الاحتياط بالجمع بين المسح على الموضع و المسح على نحو الجبيرة و الاستنابة.

و يحتمل سقوط حرمة المس هنا من جهة ان المسح على المنقوش في حال تحصيل الطهارة خصوصا مع عدم إمكان المحو و عدم إمكان الوضوء أو الغسل الا بالمس لا يكون مشمولاً لدليل حرمة اما لانصرافه عنه أو لتخفيف الحرمة لأجل كون ذلك في أثناء تحصيل الطهارة خصوصا مع القول بتحقيق الطهارة تدريجا بأفعال الوضوء و الغسل،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٢١

و عليه فلعل الأقوى لزوم تقديم الطهارة المائية عند التراحم و لعل نظر المصنف (قده) الى هذا الوجه باحتمال شمول المتطهر للمغتسل بإتيان الطهارة أيضا مع الضرورة بعدم إمكان تحصيل الطهارة إلا بالمس، جعلنا الله تعالى من المتطهرين و رزقنا الله

الحشر مع الطاهرين محمد و إله الأَطيبين صلوات إله عليهم أجمعين، إلى هنا انتهى الكلام في مباحث التيمم و به تنتهى مباحث الطهارة أيضا و كان ختامه فى مستهل محرم الحرام سنه ألف و ثلاثمائة و إحدى و سبعين من الهجرة، و الحمد لله رب العالمين و سلام على المرسلين اللهم اختتم لنا بالخير و السعادة.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٢٣

هو

[كتاب الصوم]

إشارة

كتاب الصوم

من مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى لمؤلفه الفقير الفانى الحاج الشيخ محمد تقى الآملى عفى عنه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، و العاقبة للمتقين، و الصلاة و السلام على محمد سيد المرسلين و إله الطاهرين، و لعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

و بعد فهذه جملة مما نحرره فى شرح مسائل كتاب الصوم من العروة الوثقى لفتيه عصره و وحيد دهره آية الله على الإطلاق سيدنا الأعظم السيد محمد كاظم اليزدى الطباطبائى قدس الله سره و طيب رسمه، و هو من اجزاء شرحنا المسمى بمصباح الهدى لمؤلفه الفقير المحتاج الى عفو ربه الكريم الرحيم محمد تقى بن محمد الآملى عصمه الله تعالى من الزلل و الطغيان و غفر له و لوالديه و لجميع المؤمنين و المؤمنات بمنه وجوده و كان الشروع فى تحريره عشية يوم الجمعة الرابع عشر من شهر محرم الحرام سنة ١٣٨٣

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الصوم، و هو الإمساك عما يأتى من المفطرات بقصد القربة، و ينقسم الى الواجب و المندوب و الحرام و المكروه بمعنى قلة الثواب، و الواجب منه ثمانية: صوم شهر رمضان، و صوم القضاء، و صوم الكفارة على كثرتها، و صوم بدل الهدى فى الحج، و صوم النذر و العهد و اليمين، و صوم الإجارة و نحوها كالمشروط فى ضمن العقد، و صوم الثالث من أيام الاعتكاف، و صوم الولد الأكبر عن أحد أبويه، و وجوبه فى شهر رمضان من ضروريات الدين و منكره مرتد يجب قتله، و من أفطر فيه لا مستحلا- عالما عامدا يعزّر بخمسة و عشرين سوطا فان عاد عزر ثانيا فان عاد قتل على الأقوى و ان كان الأحوط قتله فى الرابعة و انما يقتل فى الثالثة أو الرابعة إذا عزر فى كل من المرتين أو الثلاث، و إذا ادعى شبهة محتملة فى حقه درء عنه الحد.

فى هذا المتن أمور

[المقدمة فى بيان أمور]

[الأول] فى تعريف الصوم

(الأول) فى تعريف الصوم، و قد حدّد بحدود لا يسلم شىء منها عن المناقشات طردا أو عكسا، و أحسن ما يقال ان ما ذكره فى تعريفه لا يزيد على شرح اللفظ و لا يضربه الانتقاض اطرادا و انعكاسا، فالصوم وظيفته خاصة من الوظائف التى بين المخلوق و خالقه و خشوع مخصوص يعرفه أهل كل ملّة و نحلة و به يتقربون الى خالقهم مع ما بينهم من الاختلاف فى تأديته، و منه يظهر انه ليس له حقيقة شرعية و لا- متشعبة بل معناه أمر يعرفه العامة من الناس من المسلم و غيره، نعم مفهومه عندهم يغير معناه اللغوى، فإنه فى اللغة مطلق الإمساك، و فى العرف عبارة عن إمساك مخصوص عن أشياء خاصة فى وقت مخصوص، فتكون المغايرة بين معناه اللغوى و مفهومه العرفى بالعموم و الخصوص.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٢٦

(الأمر الثانى) فى أقسام الصوم

ينقسم الصوم الى الواجب و المندوب و الحرام و المكروه، و فى الشرائع عدّ الواجب منه الى ستّة، و هى ما عد منه فى المتن عدا صوم الإجارة و صوم الولد الأكبر، و حكى ذلك عن العلامة أيضا، و فى الجواهر: باستقراء الأدلة الشرعية و الإجماع بقسميه عليه، و الأمر فى عددها سهل، لعدم مخالف فى وجوب الصوم بالإجارة و نحوها كالشرط فى ضمن العقد، و لا فى وجوبه على الولد الأكبر فى الجملة،

(الأمر الثالث) وجوب صوم شهر رمضان على من اجتمع فيه شرائط الوجوب

مما ثبت بالكتاب الكريم و الاخبار المتواترة بين الطائفتين و عليه إجماع المسلمين، فهو من ضروريات الدين، و منكره مرتد يلحقه احكامه من النجاسة و غيرها، و هذا مع التفاته الى كونه ضروريا مما لا اشكال فيه لأن إنكاره يرجع الى إنكار الدين، و مع عدم التفاته الى ذلك فالأقوى كونه موجبا للارتداد أيضا حسبما حققناه فى أبواب النجاسات بما لا مزيد عليه، فيقتل لو كان ارتداده عن فطرة، و يستتاب لو كان مليا و يقتل مع عدم رجوعه، و الحاقه بالمرتد لا يتوقف على إبطاره بل هو مرتد باستحلال إبطاره و لو لم يفطر، كما انه مع القطع بوجوبه فى الشريعة لو استحل إبطاره رجع ذلك الى إنكار الشريعة و لو لم يكن الصوم من ضروريات الدين كما فى غير صوم شهر رمضان من أقسام الواجب منه (و يدل على وجوب قتله) فى صوم شهر رمضان صحيح بريد العجلى المروى فى الكافى و الفقيه عن الباقر عليه السلام عن رجل شهد عليه شهود أنه أفطر من شهر رمضان ثلاثة أيام، قال يسئل هل عليك فى إبطارك اثم، فان قال لا فإن على الامام ان يقتله، و ان قال نعم فان على الامام ان ينهكه ضربا (و النهك هو المبالغة فى كل شىء) فالمراد هو التشديد فى ضربه و المبالغة فيه.

(الأمر الرابع) إذا أفطر عالما عامدا لا مستحلا

وجب تعزيره بلا- خلاف فيه، و ان اختلف فى مقداره، فعن غير واحد بل لعله المشهور تحديده بخمسة و عشرين سوطا لخبر مفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام فيمن أتى امرأته و هما صائمان: إن أكرهها فعليه ضرب خمسين سوطا نصف الحد، و ان كانت طاوعته ضرب خمسة و عشرين سوطا و ضربت خمسة و عشرين سوطا.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٢٧

(و عن جماعة آخرين) ترك التقدير و إيكال مقداره الى الحاكم لما فى ذيل خبر العجلى المتقدم من قوله فان على الامام ان

ينهكه ضربا، و لإطلاق ما دل على إيكال تقدير التعزير الى الامام، و لاختصاص خبر مفضل بالإفطار بالجماع و لا دليل على التعدى إلى غيره.

فالأقوى هو العمل بخبر مفضل فى مورده كما ان الاحتياط للحاكم هو اختيار التقدير الوارد فيه بمعنى عدم الزيادة عليه خروجاً من خلاف من قال بتعيينه إلا إذا كان هناك سبب آخر للتشديد و الزيادة على المقدر.

(الأمر الخامس) لو عزز مرة ثم عاد يعزز ثانياً،

فان عاد ففى قتله فى الثالثة أو تعزيره فيها و عدم جواز القتل إلا فى الرابعة لو عاد، قولان، المحكى عن الأكثر بل عن المشهور هو الأول لمقطوعة سماعه قال سنلته عن رجل أخذ فى شهر رمضان و قد أفطر ثلاث مرات و قد رفع الى الامام ثلاث مرات، قال يقتل فى الثالثة.

(و صحيحه يونس) عن ابى الحسن عليه السلام: أصحاب الكبائر كلها إذا أقيم عليهم الحدّ مرتين قتلوا فى الثالثة. (و خبر ابى بصير) عن الصادق عليه السلام: من أخذ فى شهر رمضان و قد أفطر فرجع الى الامام، قال يقتل فى الثالثة. و الظاهر من جماعه انه يقتل فى الرابعة لضعف الأخبار الدالة على القتل فى الثالثة سندا، و اختصاص صحيحه يونس بمن أقيم عليه الحد فلا يشمل التعزير، و للمرسل المروى فى التهذيب: أصحاب الكبائر يقتلون فى الرابعة.

(و خبر ابى بصير) عن الصادق عليه السلام: الزانى إذا جلد ثلاثا يقتل فى الرابعة، فيدل بالفحوى فى غيره، و لا يخفى انه مع تعارض الأدلة ينبغى الرجوع الى الأصل و هو فى المقام يقتضى الاحتياط لكونه فى باب الدماء، المعلوم من الشريعة عدم جواز التهجم على سفكها الا بدليل قاطع.

(الأمر السادس) حكى فى الجواهر عن التذكرة أنه انما يقتل فى الثالثة أو الرابعة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٢٨

لو رفع فى كل مرة الى الامام و عزّر، و اما إذا لم يرفع اليه فعليه التعزير خاصة، ثم قال و هو جيد (أقول) و لعله بالنظر الى ما يستفاد من الاخبار المتقدمة أعنى مقطوعة سماعه و صحيحه يونس و خبر ابى بصير الأخير و يقيد بها غيرها مما يتوهم منه الإطلاق.

(الأمر السابع) إذا ادعى شبهة محتملة فى حقه درء عنه الحدّ، لإطلاق ما يدل على درء الحدود بالشبهات، و لخصوص ما ورد فيمن أفطر فى شهر رمضان.

(ففى خبر زرارة و ابى بصير) عن الباقر عليه السلام فى رجل أتى أهله فى شهر رمضان أو اتى اهله و هو محرم و هو لا يرى الا ان ذلك حلال له، قال ليس عليه شيء، و فى خبر محمد بن عمران عن الصادق عليه السلام قال اتى أمير المؤمنين عليه السلام و هو جالس فى المسجد بالكوفة يقوم وجودهم يأكلون بالنهار فى شهر رمضان فقال لهم أمير المؤمنين عليه السلام أكلتم و أنتم مفطرون قالوا نعم، قال يهود أنتم، قالوا لا، قال فنصارى، قالوا لا، قال فعلى أى شىء من هذه الأديان المخالفين للإسلام، قالوا بل مسلمون، قال فسفر أنتم، قالوا لا، قال فبكم علّه استوجبتم الإفطار لا نشعر بها فإنكم أبصر بأنفسكم لأن الله عز و جل يقول بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ، قالوا بل أصبحنا ما بنا من علّه (الحديث) فان ظاهر قبول عذرهم لو أجابوه به سيما فى سؤاله عليه السلام عن السفر و المرض و قوله عليه السلام فإنكم أبصر بأنفسكم فيدل التعليل على قبول قول من ادعى شبهة محتملة فى حقه

فى درء الحد بل التعزير عنه.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٢٩

[فصل فى النية]

إشارة

(فصل) فى النية، يجب فى الصوم القصد اليه مع القربة و الإخلاص كسائر العبادات

بلا- خلاف فى ذلك بل الإجماع بقسميه عليه بل هو كالضرورى، فلا يحتاج الى تجشم الاستدلال، و قد مر فى البحث عن نية

الوضوء انها عبارة عن ارادة الشىء و قصده قصدا ناشيا عن التقرب اليه تعالى و ابتغاء وجهه سبحانه، فهى مؤتلفة من أمرين:

قصد الشىء، و كون قصده بداعى التقرب، و بالأول يصير الفعل اختياريا لان ملاك اختيارية الشىء كونه صادرا بالإرادة، و

بالثانى يصير عباديا، و يكون تسميه مجموع الأمرين بالنية من باب تسمية الشىء باسم جزئه.

و ليعلم انه لو كانت علة وجود الشىء مركبا من أمور مثل المقتضى لوجوده كالنار للإحراق و شرائطه كمجاورة المحترق مع

النار، و عدم المانع كانتفاء الرطوبة فى الجسم المحترق، يكون تحقق المعلول متوقفا على تحقق علته بجميع أجزائها، فيكفى فى

انتفاء المعلول انتفاء بعض اجزاء علته، و لكن استناد انتفاء المعلول الى وجود المانع أو عدم الشرط انما يصح إذا كان المقتضى

موجودا إذ مع انتفاء المقتضى لا- يستند انتفاء المعلول إلا- إليه لا الى انتفاء الشرط و لا الى وجود المانع، و كذا استناد عدم

المعلول الى المانع متوقف على وجود الشرط أيضا كوجود المقتضى، فالمانعية الفعلية و فعلية المانع انما هما بعد وجود

المقتضى و الشرط.

إذا تحقق ذلك فنقول العزم على ترك المفطرات بمنزلة المانع عن فعلها، فاستناد تركها الى العزم متوقف على وجود مقتضى

فعلها و تحقق شرائط تأثير مقتضيتها، لكن هذا المعنى- اعنى استناد الترك الى العزم عليه فى جميع انات الصوم غير متحقق كما

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٣٠

فى حال الغفلة و النوم، بل ربما لا يكون الترك من ابتداء الصوم أيضا مستندا اليه- و ان كان العزم أيضا متحققا- كما إذا لم

يكن المقتضى لفعلها موجودا أو كانت شرائطه منتفية، إذ الترك حينئذ يستند الى عدم المقتضى أو انتفاء الشرط، فالمراد من

النية فى الصوم هو كون الإمساك عن المفطرات مستندا الى العزم عليه شأننا و لو لم يكن بالفعل مستندا اليه، فكون ترك

المفطرات بداعى القربة بمعنى استناد تركها اليه مع فرض وجود المقتضى لفعلها و تحقق شرائطه، و لذا يصح الصوم من النائم و

الغافل إذا نوى من الليل الإمساك عن المفطرات فى النهار لداعى القربة.

(و اما الإخلاص) فقد مر معناه و وجه اعتباره فى العبادة و أنحائه و اقسامه و حكم كل قسم منه فى مبحث الوضوء، فراجع،

و لا يجب الاخطار بل يكفى الداعى

و قد مر معنى الاخطار و الداعى و الاكتفاء بالداعى فى العبادات فى مباحث الوضوء أيضا.

و يعتبر فيما عدا شهر رمضان حتى الواجب المعين أيضا القصد الى نوعه من الكفارة أو القضاء أو النذر مطلقا كان أو مقيدا

بزمان معين، من غير فرق بين الصوم الواجب و المندوب، ففي المندوب أيضا يعتبر تعيين نوعه من كونه أيام البيض مثلا- أو

غيرها من الأيام المخصوصة، فلا يجزى القصد الى الصوم مع القربة من دون تعيين النوع من غير فرق بين ما إذا كان ما فى ذمته

متحدا أو متعددا ففي صورة الاتحاد أيضا يعتبر تعيين النوع و يكفى التعيين الإجمالى كان يكون ما فى ذمته واحدا فيقصد ما فى

ذمته و ان لم يعلم انه من اى نوع و ان كان يمكنه الاستعلام أيضا، بل فيما إذا كان ما فى ذمته متعددا أيضا يكفى التعيين الإجمالى كان ينوى ما اشتغلت ذمته أولا أو ثانيا أو نحو ذلك

و ليعلم أولا- انه يعتبر فى الإرادة المتوقفة عليها اختيارية الفعل المأمور به ان يكون متعلقها هى الماهية النوعية التى تعلق بها ارادة الأمر بحيث ينطبق عليه انطباق الكلى على فردة، و هذا القدر مما يتوقف عليه تحقق اختيارية الفعل المأمور به سواء كان متحدا أو متعددا، فلو لم يقصد إتيان الفرد المأمور به بل قصد الإتيان بفرد من غيره أو قصد الإتيان بالمهية الجنسية مع تعلق الأمر بنوع منها لم يكن المأتى به منطبقا على ما أمر به فإذا كان مأمورا بغسل الجنابة فأتى بغسل بقصد غسل المس أو بقصد مطلق الغسل من دون

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٣١

قصد غسل الجنابة أو غيره لم يقع صحيحا، لان المعبر فى صحته كون المأمور به بعينه هو متعلق ارادة الفاعل، و مع تعلق ارادة الأمر بغسل الجنابة لا يكون غسل المس و لا مطلق الغسل من حيث هو معنى جنسى متعلق ارادته لكى ينطبق متعلق ارادة الفاعل مع ما تعلق به ارادة الأمر، و هذا ضابط كلى فى اعتبار التعيين فى الإتيان بالمأمور به، و اما تشخيص متعلق الأمر و ما يكون من مقوماته و ذاتياته بمعنى ما ليس بخارج عن حقيقته و ما يكون من عوارضه الخارجة عن ماهيته فهو محتاج إلى مراجعة دليله و ملاحظة ما هو مأخوذ فى موضوعه، و لعل عنوان الظهر و العصر لصلواتهما من هذا القبيل و كذا القصر و الإتمام و صوم شهر رمضان و غيره من أنواع الصيام، لان الظاهر من النصوص الواردة فى الأمر بصوم شهر رمضان أو قضائه أو صوم الكفارة أو بدل الهدى أو نحوها هو أخذ عنوان القضاء أو الكفارة أو نحوهما فى موضوع الأمر و متعلقه، و يدل على ذلك اختلاف آثارها و أحكامها مثل التضييق و التوسعة و السقوط عند العجز بلا بدل أو مع البدل و نحو ذلك، فان اختلاف الآثار يكشف عن اختلاف مؤثرها، و هذا الاختلاف و ان أمكن استناده إلى ناحية الأمر مع وحدة المأمور به، لكنه بعيد فى الغاية. إذا تبين ذلك فنقول: ينقسم الصوم بالنظر الى الحاجة الى التعيين و عدمها إلى أقسام.

[أمور]

الأول صوم القضاء الموسع و الكفارة

و النذر المطلق و بدل الهدى فى الحج و نحوها من أقسام الصوم الواجب غير المعين، و المعروف اعتبار نية التعيين فيه، و عن بعض دعوى نفي الخلاف فيه، و عن المعبر ان على ذلك فتوى الأصحاب، و عن السرائر دعوى الإجماع عليه، و فى الشرائع: لو اقتصر على نية القربة و ذهل عن تعيينه لم يصح.

(و يدل على ذلك) ان متعلق الأمر هو الصوم المخصوص بخصوصية كونه قضاء أو كفارة مثلا، لا الصوم الجنسى الذى هو القدر المشترك بين أنواعه، فإتيان القدر المشترك ليس امتثالا للأمر بالصوم المخصوص لعدم مطابقته معه.

(الثانى) الواجب المعين بنذر و شبهه

أو الإجازة كما إذا أجر نفسه للصوم فى وقت معين، أو قضاء صوم شهر رمضان إذا صار مضيقا، ففى اعتبار التعيين فيه كالموسع

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٣٢

أو عدمه كشهر رمضان حسبما يأتي، قولان- المحكى عن الشيخ و عن العلامة في غير واحد من كتبه و الشهيدين و غيرهم هو الأول، و نسبة في المسالك الى المشهور، و المحكى عن المرتضى و الحلبي و العلامة في المنتهى هو الأخير.

(و يستدل للأول) بأن زمان الصوم في الواجب المعين ما عدا شهر رمضان في ذاته صالح لوقوع غيره فيه، و لذا يصح لو نوى غيره مع الغفلة أو النسيان عما عليه من الواجب المعين، فتخصيص تحقق واحد مما يصلح ان يقع فيه دون الآخر يحتاج الى مخصص و هو قصد الفاعل، إذ لا مخصص غيره لقوله صلى الله عليه و آله إنما الأعمال بالنيات.

و هذا بخلاف شهر رمضان الذي لا يصح فيه صوم غيره أصلاً، فإنه متعين بذاته، لان الزمان لا يقبل غيره من أقسام الصوم، كما يدل عليه ما ورد من عدم وقوع صوم آخر فيه و لو لم يجب عليه الصيام فيه كما في السفر، ففي مرسل الحسن بن بسام عن رجل قال كنت مع ابي عبد الله عليه السلام فيما بين مكة و المدينة في شعبان و هو صائم ثم رأينا هلال شهر رمضان فأفطر، فقلت جعلت فداك أمس كان من شعبان و أنت صائم و اليوم من شهر رمضان و أنت مفطر، فقال عليه السلام ان ذلك تطوع و لنا ان نفعل ما شئنا، و هذا فرض و ليس لنا ان نفعل الأمر ما أمرنا.

و دلالة على عدم وقوع التطوع بالصوم في شهر رمضان غير قابل للإنكار، فلا يرد عليه انه لا يدل الا على المنع من صوم شهر رمضان في السفر و لا دلالة له على المنع من غير صومه فيه.

و بما ذكرنا يظهر بطلان ما يستدل به للقول الأخير من ان زمان الواجب المعين قد تعين لصومه فصار كشهر رمضان، و ان اختلفا في التعين بالأصالة و العرض، هذا مضافا الى ان الوجه في اعتبار التعيين- كما عرفت- هو لزوم اتحاد متعلق ارادة الفاعل مع متعلق إرادة الأمر في صدق الامتثال من غير فرق في ذلك بين وحدة الأمور به و تعدده، لكن إثبات الحاجة الى التعيين من هذا الوجه يوجب نفى الفرق بين شهر رمضان و بين غيره في الحاجة إليه، اللهم الا ان يتشبه لعدم اعتباره في شهر رمضان بالإجماع، و سيأتي الكلام فيه،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٣٣

(الثالث) الصوم المندوب،

و لا إشكال في لزوم التعيين في النية في غير المعين منه، و كذا المعين كصوم يوم الغدير و أيام البيض- بناء ما اخترناه من اعتبار التعيين في الواجب المعين غير شهر رمضان، و ذلك للعلّة المشتركة بينهما و هي صلاحية الفعل المشترك لوقوعه على وجوه، فلا ينصرف إلى شيء منها الا بالقصد، و ليس القدر المشترك الجنسي بينها مأمورا به حتى يقصد إتيانه و يقع امتثالا للأمر، و هذا هو المعروف بين الأصحاب، خلافا للمحكى عن الشهيد (قده) في البيان من عدم اعتبار التعيين في المندوب المعين، بل المحكى عنه في الروضة انه الحق في بعض تحقیقاته مطلق المندوب بالواجب المعين لتعيينه شرعا في جميع الأيام إلا ما استثني، فيكفي فيه نية القرية، ثم قال و هو حسن، و تبعه في الذخيرة و نفى عنه البأس في المدارك و لا سيما مع براءة ذمّة المكلف من الصوم الواجب.

(أقول) و ما استحسناه حسن و لكن لا- لأجل ما ذكرناه من تعين الصوم في جميع الأيام شرعا، بل لما سيأتي منافي ذيل المتن الاتي إنشاء الله تعالى.

ثم انه يكفي التعيين الإجمالي في كل موضع يحتاج الى التعيين، و لا يحتاج الى التفصيل (قال في الجواهر) المراد بالخصوصية الموجبة للتعين هي ما تفيد تعيين الصوم الواقع على وجه تشخصه فلا يجب التعرض لخصوص الكفارة مثلا بل يكفي القصد

الى ما فى ذمته مع فرض اتحاده و ان لم يعلم كونه قضاء أو كفارة كما صرح به شيخنا فى كشفه، و دعوى أنها أوصاف داخله فى حقيقة المكلف به فيجب حينئذ قصدها واضحة المنع (انتهى).

أقول: و الى ذلك أشار المصنف (قده) بقوله: و يكفى التعيين الإجمالى (إلخ) و منه يعلم انه إذا كان ما فى الذمة متعددا أيضا يكفى التعيين الإجمالى بأن ينوى ما اشتغلت الذمة به أولا أو ثانيا لحصول التعيين به، و الله العالم.

و اما فى شهر رمضان فيكفى قصد الصوم و ان لم ينو كونه من رمضان بل لو نوى فيه غيره جاهلا أو ناسيا اجزاء عنه، نعم إذا كان عالما به و قصد غيره لم يجزه، كما لا يجزى لما قصده أيضا، بل إذا قصد غيره عالما به مع

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٣٤

تخيل صحة الغير فيه ثم علم بعدم الصحة و جدد نيته قبل الزوال لم يجز أيضا، بل الأحوط عدم الاجزاء إذا كان جاهلا بعدم صحة غيره فيه و ان لم يقصد الغير أيضا بل قصد الصوم فى الغد مثلا فيعتبر فى مثله تعيين كونه من رمضان، بل وجوب ذلك لا يخلو من قوة.

فى هذا المتن أمور

[و أيضا أمور]

(الأول) المشهور على انه يكفى فى شهر رمضان ان ينوى الصوم غدا

ان لم ينو كونه من رمضان، و عن الغيبة و التنقيح دعوى الإجماع عليه، و استدلل له بحصول التعيين المغنى عن التعيين المشترط فى امتثال الأمر عقلا و شرعا، (و توضيح ذلك) انه مع العلم بكون الغد من شهر رمضان- و مع العلم بوجوب صوم شهر رمضان و مع العلم بعدم وقوع ما عدا صوم شهر رمضان فيه- إذا قصد صوم الغد بداعى امتثال امره تقربا اليه تعالى فهذا القصد منه لا ينفك عن قصد صوم شهر رمضان، فيكفى فى تعيينه، لما عرفت من ان المعبر من التعيين هو ان يتميز الأمور به لكى تتعلق به الإرادة الفاعلية و يتحد متعلق الإرادتين حتى يحصل به الامتثال، و هذا المعنى حاصل مع فرض العلم بالأمور الثلاثة، أعنى وجوب صوم شهر رمضان و ان الغد من شهر رمضان و انه لا يقع ما عدا صوم شهر رمضان فيه، مع كونه مريدا للصوم غدا بداعى امتثال الأمر تقربا اليه تعالى، و لا معنى للتعيين الآ هذا.

فالقول بأنه فى صوم شهر رمضان لا- حاجة الى التعيين مسامحة فى التعبير، و الصواب ان يقال انّ قصد صومه لا- ينفك عن التعيين، مضافا الى ان ما يخرج من حيز ارادة الفاعل من مقومات ما تعلق به الأمر لا يعقل ان يتعلق به ارادته لخروجه عن حيز قدرته (و تفصيل ذلك) ان الماهية النوعية التى تعلق بها الأمر تختلف باعتبار مقوماتها فقد يكون المقوم لها امرا خارجا عن قصد الفاعل و قدرته و ذلك كصوم يوم الغدير أو شهر رمضان، و كالحج فى ذى الحجة و نحو ذلك، فان كون الغد مثلا يوم الغدير أو من شهر رمضان أو كون هذا الشهر ذا الحجة خارج عن قدرة الفاعل و ارادته و اختياره، فما هو باختياره هو الصوم غدا أو الحج فى هذا الشهر، و قد يكون المقوم للماهية من الأمور التى يمكن تعلق ارادة الفاعل به و يصح منه قصده لكونه تحت اختياره ككون صوم الغد

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٣٥

قضاء أو كفارة أو كون هذه الصلاة صلاة جعفر أو غيرها من العناوين القصدية، ففى القسم الأول يكفى فى صدق الامتثال مثلا قصد صوم الغد بلا حاجة الى قصد عنوان شهر رمضان أو الغدير أو غيرهما لان العقل و الشرع انما يحكمان بوجوب قصد ما هو

باختيار المكلف لا- ما هو خارج عن اختياره، و مما ذكرنا ظهر عدم الفرق بين صوم شهر رمضان و بين صوم النذب المطلق و المعين، ففي الجميع يكون ما يمكن ان تتعلق به ارادة الفاعل من المأمور به المقيد بالزمان هو القطعة منه في ظرف تحقق ما هو خارج من حيز ارادة الفاعل، و ليس هذا مختصا بباب الصوم بل كل مأمور به إذا كان مقيدا بالوقت يكون كذلك مثل النوافل و غيرها، فإيقاع الركعتين في كل زمان يسعهما مطلوب يكفي في تطاوع ارادة الفاعل لإرادة الأمر قصد إيقاع الركعتين في ذلك الوقت بلا حاجة الى تعيين كونهما في ذاك الوقت فحديث اعتبار التعيين من ناحية اعتبار تعلق الإرادة الفاعلية بعين ما تعلق به الإرادة الأمرية ينفع فيما يمكن ان يتعلق به ارادة الفاعل من مقومات المأمور به مثل صلاة جعفر و نحوها أو صوم القضاء و صوم الكفارة، و اما فيما يكون التقوم بأمر خارجة عن قدرة الفاعل فاعتبار الاتحاد بين متعلق الإرادتين يقتضى اعتبار تعلق ارادة الفاعل بكل ما يمكن ان يتعلق به ارادته دون الأمور الخارجة عن قدرته، و هذا ما وعدنا البحث عنه في شرح المتن المقدم في البحث عن نية الصوم المندوب المعين و المطلق و قلنا بكفاية نية الصوم في الغد في الجميع بلا فرق بين شهر رمضان و غيره، و الحمد لله،

(الأمر الثاني) لو نوى غير شهر رمضان فيه جاهلا بكونه من رمضان

كما في يوم الشك أو ناسيا له أو ذاهلا عنه اجزاء عن شهر رمضان و لا يقع ما نواه، اما عدم وقوع ما نواه فلانه لا يقع في شهر رمضان صوم غيره على المشهور بين الأصحاب بل قيل انه المعروف في الشريعة بحيث كاد ان يكون من قطعيات الشرع عندهم، و قد مرت الإشارة اليه و الاستدلال له بخبر الحسن بن بسام، و سيأتي تفصيله في المسألة السادسة، و اما إجزائه عن شهر رمضان فللإجماع عليه كما ادعاه غير واحد من الأصحاب، و في المدارك: اما الوقوع عن رمضان مع الجهالة بالشهر فالظاهر انه موضع وفاق كما اعترف

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٣٦

به الأصحاب في صيام يوم الشك بنية النذب (انتهى) و يدل على ذلك مضافا الى الإجماع، النصوص الواردة في يوم الشك كخبر الزهري «١» و فيه، قال عليه السلام ينوي ليلة الشك أنه صائم من شعبان فان كان من شهر رمضان اجزاء عنه، و ان كان من شعبان لم يضره، فقلت و كيف يجزى صوم تطوع عن فريضة، فقال عليه السلام لو ان رجلا صام يوما من شهر رمضان تطوعا و هو لا- يعلم انه من شهر رمضان ثم علم بذلك لا جزء عنه لان الفرض انما وقع على اليوم بعينه (و خبر عبد الله بن سنان) عن الصادق عليه السلام عن رجل صام شعبان فلما كان شهر رمضان أضمر يوما من شهر رمضان فبان انه من شعبان لانه وقع فيه الشك، فقال يعيد ذلك اليوم، و ان أضمر من شعبان فبان انه من رمضان فلا شيء عليه (و مرسل المفيد في المقنعة) قال ثبت عن الصادقين عليهم السلام انه لو ان رجلا تطوع شهرا و هو لا يعلم انه شهر رمضان ثم تبين له بعد صيامه انه كان شهر رمضان لاجزئه ذلك عن فرض الصيام (و خبر سماعة) عن الصادق عليه السلام، و فيه: انما يصام يوم الشك من شعبان و لا يصومه من شهر رمضان لانه قد نهى أن يفرد الإنسان بالصيام في يوم الشك، و انما ينوي من الليلة أنه يصوم من شعبان و ان كان من شهر رمضان اجزاء عنه بتفضل الله و بما قد وسع على عباده، و لو لا ذلك لهلك الناس.

(و كيف كان) فهذا الحكم أعنى الاجزاء عن شهر رمضان إذا نوى غيره جهلا أو نسيانا مما لا ينبغي الريب فيه سواء قلنا بكونه على طبق القاعدة أو قلنا بكونه على خلافها و انه انما ثبت لأجل النص و الفتوى.

(الأمر الثالث) لو نوى غير رمضان في شهر رمضان مع العلم بكونه منه

فلا إشكال في عدم وقوع ما نواه، لما عرفت و سيأتي في المسألة السادسة من عدم وقوع صوم غير رمضان فيه، و في وقوعه عن رمضان كما في صورة الجهل به أو نسيانه و عدمه قولان، المصرح به في المعبر و المحكى عن المرتضى و التذكرة للعلامة هو الأول و قواه في المختلف، و يستدل له بحصول نية القربة اعني قصد صوم يوم من رمضان بداعي امتثال

(١) الزهري بضم الزاء و سكون الهاء هو محمد بن مسلم ينتهي نسبه الى زهرة بن كلاب كان من علماء المخالفين و كان له رجوع الى مولانا سيد الساجدين سلام الله عليه.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٣٧

الأمر، و الزائد عليها اعني قصد صوم غيره لغو لا عبرة به بعد فرض عدم إمكان وقوعه فيه، و لانه لا فرق عند التأمل بين الجاهل أو الناسي و بين العالم سوى ارتفاع حكم الخطاب عنهما دون العالم، و هو غير فارق بعد اشتراك الجميع في قاعدة تبعية الافعال للنيات، و حيث ثبت الصحة و الاجزاء عن رمضان في حال الجهل و النسيان فليكن صورة العلم أيضا كذلك.

و عن الحلبي و الشهيدين و جماعة هو الثاني، لأن وقوعه منه متوقف على قصده اما بالخصوص أو بالعموم بان يقصد مطلق الصوم، و شيء منهما لم يحصل، لأنه إنما قصد خصوصية غير شهر رمضان مع العلم بأنه من شهر رمضان، فمقتضى قوله صلى الله عليه و آله: إنما الأعمال بالنيات هو عدم الوقوع من رمضان، و من ذلك يظهر ان الصحة و الاجزاء من شهر رمضان على خلاف القاعدة و انما خرج صورة الجهل و النسيان لأجل النصوص و الإجماع، و اما مورد العلم فلم يثبت شيء منهما، فيبقى تحت القاعدة.

(و لا يخفى) ان هذا هو الأقوى لما عرفت من ان المنشأ لعدم الحاجة في شهر رمضان الى التعيين انما هو كون قصد صومه (مع علمه بكونه من رمضان و علمه بوجود صومه و علمه بأنه لا يقع غيره فيه) موجبا لامتنال أمره لأنه لا ينفك عن قصد صوم رمضان، فينصرف إطلاق الصوم الى صوم شهر رمضان، و هذا هو تعيينه بكونه منه من غير حاجة الى تعيين آخر، و ذلك بعد فرض كفاية التعيين إجمالاً، فعدم الحاجة الى التعيين ليس لأجل إلغاء خصوصية كونه من رمضان و الاكتفاء بإتيان المعنى الجنسي كما يترأى مما حققه في مصباح الفقيه في المقام، بل مع فرض تعلق الأمر بالماهية النوعية المتخصصة بكونها في رمضان و اعتبار تعلق الإرادة الفاعلية بعين ما تعلق به الإرادة الآمرية يكون الاكتفاء بقصد صوم الغد لأجل عدم انفكاكه عن قصد الخصوصية، و من المعلوم انه مع قصد خصوصية أخرى لا يعقل انصراف الإطلاق إلى خصوصية رمضان، فالقاعدة تقتضى في صورة نية الخلاف عدم وقوعه عن رمضان مطلقاً. و انما ثبت الاجزاء في غير صورة العلم بالنص و الإجماع، و يؤيده ما وقع من التعبير في خبر سماعه المتقدم من كون الاجزاء بتفضل من الله و بما قد وسع على عباده و انه لو لا ذلك لهلك الناس.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٣٨

(الأمر الرابع) إذا كان عالماً بكون الغد من رمضان و نوى غيره

اما تشريعاً أو للجهل بعدم وقوع غيره فيه ثم علم بعدم الصحة فجدد النية قبل الزوال ففي الصحة و عدمها وجهان، من جواز تجديد النية قبل الزوال في شهر رمضان في بعض الصور- كما يأتي في المسألة الثانية عشر، و من ان الحكم في تلك المسألة على خلاف القاعدة، إذ اللازم من اعتبار النية في الصوم حصولها من أوله و استدامتها في جميع اجزاء النهار فلا تكفى النية في أثناءه، و ما دل على الاجتزاء انما ورد فيمن لم ينو الصوم أصلاً لا- فيمن نوى صوماً آخر غير الواجب عليه، فاسراء الحكم اليه

قياس باطل لا نقول به، وهذا هو الأقوى.

(الأمر الخامس) قد عرفت فيما تقدم في الأمر الأول ان الاكتفاء بنية الصوم

المطلق و عدم الحاجة الى تعيين كونه من رمضان انما هو بعد العلم بكونه من رمضان و بوجوب صومه و بعدم وقوع غيره فيه، و مقتضاه الحاجة الى التعيين فيما لو كان جاهلا بشيء من هذه الأمور، فلو كان جاهلا بعدم وقوع غيره فيه و جَوَز صلاحية الزمان له و لغيره فالقاعدة تقتضى الاحتياج الى التعيين للزوم انطباق متعلق ارادة الفاعل مع متعلق ارادة الأمر، قال الشهيد (قده) فى البيان: المتوخى لشهر رمضان كالمحبوس الذى لا يعلم الأهلته هل يشترط فيه التعيين يحتمل ذلك، لانه زمان لا يتعين فيه الصوم، و يحتمل العدم لأنه بالنسبة إليه شهر رمضان، و يقوى الأول لأنه معرض للقضاء و القضاء يشترط فيه التعيين، ثم فصل بين القول بعدم وجوب الاجتهاد و جواز إيقاع الصوم فى أى وقت شاء و بين القول بوجوبه و احتمال وجوب التعيين فى الأول دون الأخير.

(أقول) الظاهر وجوب التعيين مطلقا لاشتراك العلة فى وجوبه سواء قلنا بوجوب التحرى على المحبوس أم لا فان ما يختاره يصير فى حقه شهر رمضان، فان قلنا بعدم وجوب التعيين فى صورة التحرى فاللازم هو القول بعدم الوجوب أيضا مع عدم التحرى على القول بعدم وجوبه، لكفاية مجرد الاختيار فى ان يكون ما اختاره شهر رمضان فى حقه، فالفرق الذى ذكره (قده) لا وجه له، و الله العاصم.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٣٩

[مسألة (١) لا يشترط التعرض للأداء و القضاء]

مسألة (١) لا يشترط التعرض للأداء و القضاء و لا الوجوب و الندب و لا سائر الأوصاف الشخصية، بل لو نوى شيئا منها فى محل الأخر صح إلا إذا كان منافيا للتعين، مثلا إذا تعلق به الأمر الادائى فتخيل كونه قضائيا فإن قصد الأمر الفعلى المتعلق به و اشتبه فى التطبيق فقصد قضاء صح، و اما إذا لم يقصد الأمر الفعلى بل قصد الأمر القضائى بطل لانه مناف للتعين حينئذ، و كذا يبطل إذا كان مغيرا للنوع كما إذا قصد الأمر الفعلى لكن بقيد كونه قضائيا مثلا أو بقيد كونه وجوبيا مثلا فبان كونه ادائيا أو كونه نديبا فإنه حينئذ مغير للنوع و يرجع الى عدم قصد الأمر الخاص.

ما فى هذه المسألة مأخوذ مما فى نجاه العباد، قال (قده) فى مبحث الصوم- بعد جملة من الكلام- فلا يلزم حينئذ فيها- أى فى العبادات- التعرض للوجوب و الندب و لا القضاء و الأداء و لا الأصالة و التحمل، فلو لم ينو شيئا منهما بل لو نوى شيئا منها فى محل ضده على وجه لا ينافى التعيين و لا يقتضى تغيير النوع صح (انتهى).

و قد اختلفت الانظار فى فهم المراد منه (و توضيحه) انه قد مر ان المعتبر فى النية هو ان يكون متعلق ارادة الفاعل هو بعينه ما تعلق به ارادة الأمر لكى تكون الهوية المأتى بها بعينها الهوية المأمور بها حتى يكون إتيانها بداعى الأمر بها امثالا للأمر بها، فلو لم يقصد ما تعلق به الأمر و قصد غيره مكانه لم يكن أتيا بالمأمور به و لا يكون إتيانه امثالا للأمر، و لا يمكن تصحيحه بالخطأ فى التطبيق لان فرضه يصح فيما إذا قصد المأمور به و أخطأ فى أوصافه الغير المقومة له، كما إذا اتى بما تعلق به الأمر باعتقاد انه قضاء ثم بان كونه أداء، حيث ان المأتى به بعينه هو المأمور به و انما الاختلاف فى الصفة الخارجة عن قوام المأمور به.

إذا تبين ذلك فنقول الخصوصيات المأخوذة فى المأمور به على أقسام (منها) ما لا بد من قصده لتوقف اتحاد متعلق ارادة الفاعل

مع متعلق ارادة الأمر على قصده كعنوان الظهر و العصر و غيرهما من العناوين المقومة لذات الأمور به و هويته (و منها) ما لا يعتبر قصده في قصد الأمور به و لكن يكون قصد ضده مضرا بقصده كالقصر و الإتمام بناء على عدم مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٤٠

كونهما نوعين مختلفين، فلو نوى صلاة الظهر مثلا بلا قصد كونها تماما أو قصرا فأتىها على ما هو وظيفته من القصر و الإتمام كانت صحيحة، و كذا لو كان في مواضع التخيير فصلى من غير تعيين لأحدهما في أول الصلاة فأتىها قصرا أو تماما صحت صلوته، لكن لو نوى القصر في موضع التمام أو بالعكس يكون مخلا بالصحة فيكون قصد أحدهما غير معتبر في أول الأمر بل يكون قصد ضده مخلا، و ليس إخلال قصد ضده من جهة أخذهما في ماهية الأمور بها حتى يقال بلزوم قصدهما من أول الأمر، بل لأجل كون وصف القصر و الإتمام موجبا لتفاوت الأجزاء نقيصة و زيادة، و إذا كان حاضرا و نوى القصر يكون قصده هذا هو القصد إلى أتين الصلاة الناقصة، و إذا كان مسافرا و نوى التمام يكون قصده الإتيان بالزيادة في الصلاة، المبطل لها. و على التقديرين يكون قصده من أول الصلاة الإتيان بالصلاة الفاسدة لا الصحيحة، فيكون كما لو نوى من أول الصلاة الإتيان بالمبطل في أثناءها بحيث تكون نية المبطل منضممة إلى نية الصلاة و يكون مرجعها إلى نية الصلاة الباطلة، هذا إذا نوى الضد ثم أتى بما هو وظيفته بان عدل عما نواه أولا و أتمها على الوجه الصحيح، و اما لو أتمها على ما نواه أولا بأن أتى بالقصر في موضع الإتمام أو بالعكس فالبطلان من جهة إتيان الزيادة و النقصان لأمن جهة قصدهما فقط، و لعل مراد صاحب الجواهر (قده) من قوله و لا- يقتضى تغيير النوع هو مثل هذه الصورة، و ان كان التعبير عنه بتغيير النوع لا يخلو عن مساهلة لكون البطلان في مثله لأجل الزيادة أو النقيضة لا لأجل تغيير النوع.

(و منها) ما لا يعتبر في الأمور به و لا يكون قصد ضده أيضا منافيا للتعيين و لا مغيرا للنوع كما إذا قصد الجماعة ثم بان عدم وقوعها من جهة خلل فيها، و لكنه أتى بما هو وظيفة المنفرد، فان صلوته صحيحة فرادى و لو كان ناويا للجماعة- بناء على القول بها- فلا يعتبر في تحقق الفرادى قصد الفرادى، و لا يضر بتحققها قصد الجماعة التي هي ضدها لان قصدها لا ينافي التعيين و لا يوجب اختلاف الأمور به مع المأتمى به و لا يوجب تغيير النوع، هذا ما يتعلق بشرح مراد صاحب الجواهر (قده).

و مما ذكرنا ظهر ما في المتن من مواقع النظر فإنه فسر ما يكون قصد الضد

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٤١

منافيا للتعيين بما إذا تعلق الأمر الدائى بشيء فتخيل كونه قضائيا و فسر ما يكون قصده مغيرا للنوع بما إذا قصد الأمر الفعلى بقيد كونه قضائيا أو وجوبيا فبان كونه ادائيا أو نديبا. (و أنت خبير) بان عنوان الأداء و القضاء و كذا الواجب و المندوب ليسا من العناوين المنوعة للصوم بحيث يكونان داخلين في قوامه بل هما من الأوصاف الخارجة الغير المقومة، فقصد أحدهما في محل الأخر لا- يوجب الإخلال بالتعيين كما في الظهر و العصر و نحوهما من العناوين المقومة، و لا- تغيير النوع كما في القصر و الإتمام، فحديث الإخلال بالتعيين و إيجاب تغيير النوع أجنبي عن المقام.

(فالأولى ان يقال) ان البطلان في صورتين انما هو من جهة انه لم يقصد امتثال الأمر الفعلى المتعلق به، اما في الصورة الأولى فواضح، فإنه لم يقصد امتثال الأمر الفعلى أصلا، و انما قصد الأمر القضائى أو الوجوبى الذى لم يكن متوجها إليه، و اما في الصورة الثانية فلأنه لما قيد الأمر الفعلى في نيته بكونه قضائيا مثلا ففي الحقيقة لم ينو الأمر الادائى الفعلى (و الحاصل) ان الفرق هنا بين صورتى الخطاء في التطبيق و التقييد بالصحة في الاولى و البطلان في الثانية انما هو من جهة قصد الأمر المتوجه إليه و عدمه ففي صورة الخطاء في التطبيق انما قصد الأمر الفعلى و لكن أخطأ في تطبيقه على الأمر الموجود المتوجه إليه، و في صورة التقييد لم يقصد الأمر المتوجه إليه أصلا، و مما ذكرنا ظهر أن عدم وجوب التعرض للأداء و القضاء و كذا الوجوب و الندب

انما هو مع تحقق قصد امتثال الأمر المتعلق به لا مطلقا.

[مسألة (٢) إذا قصد صوم اليوم الأول من شهر رمضان]

مسألة (٢) إذا قصد صوم اليوم الأول من شهر رمضان فبان انه اليوم الثاني مثلا أو العكس صحح و كذا لو قصد اليوم الأول من صوم الكفارة أو غيرها فبان الثاني مثلا أو العكس و كذا إذا قصد قضاء رمضان السنة الحالية فبان انه قضاء رمضان السنة السابقة و بالعكس.

و ليعلم ان اعتبار تعيين المأتى به فى العبادات قد ينشأ من ناحية اعتبار تعلق ارادة الفاعل بعين ما تعلق به ارادة الأمر، و قد تقدم ان اعتبار التعيين من هذه الجهة انما

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٤٢

هو فى الصفات المنوعة المقومة لماهىة الأمور به لا فى الصفات الشخصية الخارجة عن قوامه، و قد ينشأ من ناحية تعدد الأمور به، و هو على أقسام (الأول) ان يكون التعدد فى الافراد العرضية بحسب الزمان كما إذا كان عليه صومان صوم القضاء و صوم الكفارة مثلا فإنه يمكن وقوع كل منهما فى اليوم الذى يريد ان يصوم فيه، فان قلنا بكون القضاء و الكفارة نوعين مختلفين فاعتبار التعيين يكون ناشيا من الجهة الاولى - اعنى اعتبار اتحاد متعلق ارادة الفاعل مع متعلق إرادة الأمر - و ان قلنا بعدم اختلافهما فى الماهية بل كان وصف القضاء أو الكفارة من العناوين الخارجة عن قوام الأمور به فاعتبار التعيين هنا انما هو لرفع الإبهام من جهة تعدد الأمور به فيرجع وجوب تعيين الأمور به الى تعيين الأمر الذى يريد امتثاله.

(القسم الثانى) ان يكون التعدد فى الافراد الطولية بحسب الزمان كصوم أيام شهر رمضان أو غيره من أيام النذر و الكفارة و الاعتكاف، فان المكلف فى كل يوم مكلف بصوم ذلك اليوم فقط و فى مثله لا يحتاج الى التعيين لاتحاد الأمور به فى كل يوم.

(القسم الثالث) ان يكون التعدد فى الافراد العرضية مع توقف أحد الافراد فقط على التعيين دون الباقي كما إذا اشتغلت ذمته بقضاء الصوم عن نفسه و قضائه عن الغير فان وقوعه عن نفسه لا يحتاج الى قصد كونه عن نفسه، بل وقوعه عن غيره متوقف على قصد كونه عن غيره، فإذا نوى الصوم مطلقا صحح عن نفسه، فالتعيين فى هذا القسم واجب بالنسبة إلى القضاء عن الغير لا القضاء عن النفس، و هذا سار فى غير الصوم من العبادات بل و المعاملات حيث ان البيع لنفسه لا يحتاج إلى إرادة إيقاعه عن نفسه، و انما يحتاج البيع عن غيره الى قصد وقوعه عن الغير، فمجرد القصد الى العمل مع عدم قصد وقوعه عن الغير كاف فى وقوعه لنفسه.

إذا تبين ذلك فنقول كل يوم من أيام شهر رمضان و كذا النذر و الكفارة متعين لوقوع صومه فيه فلا يحتاج الى تعيين كونه اليوم الأول مثلا، فإذا لم يقصد الا الصوم غدا كان كافيا فى الصحة، و اما لو قصد يوما فبان غيره كما لو نوى اليوم الأول فبان انه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٤٣

اليوم الثانى فالظاهر ان يفرق بين كونه على وجه التقييد أو الخطاء فى التطبيق بالصحة فى الثانى دون الأول و لكن المصنف (قده) حكم بالصحة مطلقا، و سيجىء فى نية قضاء شهر رمضان عدم اعتبار تقديم المتقدم منه فى الفوت على المتأخر، و عليه فلا يجب تعيين المتقدم و المتأخر أيضا و اما لو نوى قضاء شهر رمضان من السنة السابقة فبان برأيه ذمته منها و ان القضاء الذى عليه كان من هذه السنة فصحته أيضا متوقفة على عدم كونه من باب التقييد بل كان من الخطاء فى التطبيق بان كان من نيته امتثال الأمر الفعلى المتعلق بالقضاء فأخطأ فى تطبيقه على المأتى به، و المصنف (قده) فى هذا أيضا حكم الصحة مطلقا، و

الأقوى ما ذكرنا.

[مسألة (٣) لا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل]

مسألة (٣) لا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل فلو نوى الإمساك عن أمور يعلم دخول جميع المفطرات فيها كفى. المعتمد في الصوم هو ترك جميع مفطراته فلو نوى ترك عدة أمور يعلم ترك جميع المفطرات في ضمنها صح، إذا كان نيته لترك الجميع من المفطر وغيره لا- من جهة نية دخول غير المفطر في حقيقته الصوم، بل ليتحقق ترك المفطر في ضمن ترك الجميع، و الا كان تشريعا محرما.

[مسألة (٤) لو نوى الإمساك عن جميع المفطرات]

مسألة (٤) لو نوى الإمساك عن جميع المفطرات و لكن تخيل ان المفطر الفلاني ليس بمفطر فان ارتكبه في ذلك اليوم بطل صومه و كذا ان لم يرتكبه و لكنه لاحظ في نيته الإمساك عما عداه، و اما ان لم يلاحظ ذلك صح صومه على الأقوى. البطالان في صورة ارتكاب المفطر مبني على الحكم بالبطالان فيما إذا اتى بالمفطر جاهلا بالحكم كما سيأتي، و اما في صورة عدم ارتكاب المفطر، فان كان في وقت نية الصوم غافلا عنه مع قصده الإمساك عن غيره من المفطرات فالظاهر الصحة لعدم الإخلال بصومه لا بارتكاب المفطر و لا بالإخلال بالنية، و اما لو كان وقت النية ناويا لارتكابه فان كان ذلك من جهة اعتقاده عدم كونه مفطرا بحيث لو اعتقد أو احتمل كونه مفطرا لنوى الإمساك عنه فالظاهر أيضا الصحة لقصده الإمساك عنه بالقصد التقديري مع قصده

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٤٤

لعنوان الصوم الواجب شرعا فيكفي قصده الفعلي للإمساك عما هو مفطر واقعا و ان لم يقصده تفصيلا، و قصد عدم الإمساك عن مفطر باعتقاد عدم كونه مفطرا لا يضر بقصد أصل الصوم.

[مسألة (٥) النائب عن الغير لا يكفي قصد الصوم بدون نية النيابة]

مسألة (٥) النائب عن الغير لا يكفي قصد الصوم بدون نية النيابة و ان كان متحدا، نعم لو علم باشتغال ذمته بصوم و لا يعلم انه له أو نيابة عن الغير يكفي ان يقصد ما في الذمة.

قد عرفت في طي المسألة الثانية الفرق بين إتيان العبادة عن نفسه و إتيانه عن الغير بعدم الحاجة الى التعيين في الأول و الحاجة إليه في الأخير، فلو نوى الصوم و لم ينو عن الغير وقع عن نفسه لو كانت ذمته مشغولة به و يقع لغوا لو لم يكن كذلك، ففوق الصوم عن الغير موقوف على نيته عن الغير سواء كانت ذمته مشغولة بالصوم لنفسه أم لا و لكن يكفي القصد الإجمالي في ذلك، فلو علم اشتغال ذمته و لم يعلم انه لنفسه أو لغيره يكفي ان يقصد ما في ذمته لتعلق القصد اليه على تقدير كونه لغيره فلا يجب التكرار عن نفسه تارة و عن غيره اخرى، و ان كان أحوط.

[مسألة (٦) لا يصلح شهر رمضان لصوم غيره]

إشارة

مسألة (٦) لا- يصلح شهر رمضان لصوم غيره واجبا كان ذلك الغير أو ندبا سواء كان مكلفا بصومه أولا كالمسافر و نحوه فلو نوى صوم غيره لم يقع عن ذلك الغير سواء كان عالما بعدم وقوع غيره فيه أو جاهلا، ولا- يجزى عن رمضان أيضا إذا كان مكلفا به مع العلم و العمد، نعم يجزى عنه مع الجهل أو النسيان كما مر، و لو نوى في شهر رمضان قضاء رمضان الماضي أيضا لم يصح قضاء و لم يجز عن رمضان أيضا مع العلم و العمد. في هذه المسألة أمور

[(الأول) المشهور نقلا و تحصيلا كما في الجواهر انه لا يقع في شهر رمضان صوم غيره]

(الأول) المشهور نقلا- و تحصيلا كما في الجواهر انه لا- يقع في شهر رمضان صوم غيره، واجبا كان أو مندوبا، من المكلف بصومه و غيره كالمسافر، خلافا للمحكي عن المبسوط فجوز صوم المندوب و الواجب من غير رمضان للمسافر في شهر رمضان، قال (قده) لو كان مسافرا سفر القصر فصام بنية رمضان لم يجزه، و ان صام بنية التطوع كان جائزا، و ان كان عليه صوم نذر معين و وافق ذلك شهر رمضان

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٤٥

فصام عن المندوب و هو حاضر وقع عن رمضان و لا يلزم القضاء لمكان النذر، و ان كان مسافرا وقع من النذر و كان عليه القضاء لرمضان، و كذا ان صام و هو حاضر بنية صوم واجب عليه غير رمضان وقع عن رمضان و لم يجزه عما نواه، و ان كان مسافرا وقع عما نواه (انتهى).

و يستدل للأول بأن العبادة وظيفته متلقاه من الشرع تتوقف على النقل و لم يثبت التعب في شهر رمضان بصوم سوى الصوم الواجب فيه بالأصالة، فيكون فعله فيه بدعة محرمة، من غير فرق في ذلك بين من يجب عليه صومه و من لا يجب عليه، و لخبر الحسن بن بسام عن رجل قال كنت مع ابي عبد الله عليه السلام فيما بين مكة و المدينة في شعبان و هو صائم ثم رأينا هلال شهر رمضان فأفطر، فقلت له جعلت فداك أمس كان من شعبان و أنت صائم و اليوم من شهر رمضان و أنت مفطر، فقال ان ذلك تطوع و لنا ان نفعل ما شئنا، و هذا فرض و ليس لنا ان نفعل الا ما أمرنا.

و دلالة على عدم جواز التطوع بالصوم في شهر رمضان واضحة، إذ لو كان جائزا لما كان فرق بينه و بين شعبان في جواز الصوم ندبا من المسافر بل المستفاد من قوله عليه السلام: و ليس لنا ان نفعل الا ما أمرنا عدم وقوع مطلق الصوم فيه غير صوم شهر رمضان سواء كان في السفر أو الحضر، فتوهم اختصاص الخبر بنفي صوم شهر رمضان في السفر بنية انه من رمضان فاسد، (و يدل عليه أيضا) ما تقدم من خبر الزهري الذي فيه فقال عليه السلام: لو ان رجلا صام يوما من شهر رمضان تطوعا و هو لا يعلم انه من شهر رمضان ثم علم بذلك لا جزء عنه لان الفرض انما وقع على اليوم بعينه. فان ما ذكره عليه السلام من التعليل صريح في ان الفرض شاغل لشهر رمضان عن صوم غيره فيه فلا يقع فيه غيره مطلقا.

(و استدلال العلامة) في محكي المختلف بقوله تعالى **فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**، بدعوى دلالة على إيجاب الإفطار مطلقا لأن إيجاب صوم أيام آخر يستلزم إيجاب الإفطار، و بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ، ثم أورد على نفسه سؤالا حاصله ان شهر رمضان للمسافر زمان لا يجب صومه فيه، فاجزأه عن

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٤٦

غير رمضان يكون كغيره من الأزمنة التي لا يتعين فيها الصوم، و أجاب عنه بالفرق بينهما، فان هذا الزمان لا ينفك عن وجوب

صومه عن رمضان و وجوب الإفطار فيه في السفر، فأشبه العيد في عدم صحته صومه.

وهذه الأدلة و ان كان لا يخلو بعضها عن المناقشة الا ان في خبر الحسن بن بسام و خبر الزهري غنى و كفاية، مضافا الى عدم نقل الخلاف الا ما تقدم من المحكى عن المبسوط و لم يعلم له وجه، و في الجواهر ان ما ذهب اليه غريب.

(و يدل على وجوب الإفطار) في شهر رمضان في السفر و عدم صحته الصيام فيه مطلقا و لو عن غير رمضان مرسل إسماعيل بن سهل قال خرج أبو عبد الله عليه السلام من المدينة في أيام معين من شعبان و كان عليه السلام يصوم ثم دخل شهر رمضان و هو في السفر فأفطر فقبل له تصوم شعبان و تفطر شهر رمضان، فقال شعبان اليّ، ان شئت صمته و ان شئت لا، و شهر رمضان عزم من الله على الإفطار، و هو بصريحه دال على عدم جواز التطوع في السفر في شهر رمضان بل مقتضى قوله عليه السلام: و شهر رمضان عزم من الله على الإفطار و وقوعه تعليلا لعدم التطوع في السفر هو عدم صحته غير التطوع في السفر أيضا كالنذر المعين و غيره، فالخبر صريح في خلاف المحكى عن المبسوط من وقوع صوم النذر و غيره من المسافرين في شهر رمضان.

[الأمر الثاني لو نوى صوم غير شهر رمضان فيه مع العلم و العمد]

(الأمر الثاني) لو نوى صوم غير شهر رمضان فيه مع العلم و العمد ففي وقوعه عن شهر رمضان و عدمه قولان، المحكى عن غير واحد من الأصحاب منهم الشيخ و المحقق و المرتضى قدس الله أسرارهم هو الأول، و استدلل له في المعتبر بأن النية المعتبرة حاصلة بركنها جميعا- اعنى القصد الى الصوم و التقرب به الى الله- و ما زاد عليهما و هو قصد خصوصية ما عدا شهر رمضان لغو لا عبرة به فيقع عن شهر رمضان لعدم وقوع غيره فيه، و المحكى عن الحلبي و الشهيدين و جماعة هو الأخير و هو الأقوى. و قد مر الدليل عليه في الأمر الثالث كما انه قد تقدم عدم الخلاف في الصحة و الاجزاء عن شهر رمضان إذا نوى صوم غيره فيه لجهل أو نسيان و ذكرنا هناك النصوص الدالة على ذلك فراجع.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٤٧

[الأمر الثالث لو نوى في شهر رمضان قضاء شهر رمضان الماضي]

(الأمر الثالث) لو نوى في شهر رمضان قضاء شهر رمضان الماضي

لم يقع قضاء بل و لا عن شهر رمضان أداء مع العلم و العمد و يصح عنه مع الجهل بكونه من شهر رمضان كيوم الشك، و ربما يتوهم صحته و وقوعه من شهر رمضان مع العلم و العمد أيضا لأن عدم الصحة انما كان في صورة نية غير رمضان، و المفروض انه نوى يوما من رمضان و ان كان قصده شهر رمضان الماضي فليس ماهية المنوى مغايرة مع فرضه (و لكن الأقوى هو البطلان) لأن نية غير رمضان الحاضر كاف في تحقق مغايرة المنوى مع المأتمى به: الموجب للفساد على ما تقدم بيانه سابقا.

[مسألة (٧) إذا نذر صوم يوم بعينه لا تجزيه نية الصوم]

إشارة

مسألة (٧) إذا نذر صوم يوم بعينه لا تجزيه نية الصوم بدون تعيين انه للنذر و لو إجمالا كما مر، و لو نوى غيره فان كان مع الغفلة عن النذر صح، و ان كان مع العلم و العمد ففي صحته إشكال.

[الأول قد تقدم لزوم اتحاد متعلق ارادة الفاعل مع متعلق ارادة الأمر]

(الأول) قد تقدم لزوم اتحاد متعلق ارادة الفاعل مع متعلق ارادة الأمر بالنسبة إلى الأوصاف التى بها قوام ماهية المأمور به، و ان اختلاف الصوم بحسب أنواعه من هذا القبيل. فقصد مطلق الصوم بالمعنى الجنسى غير كاف فى تحقق الامتثال سواء تعدد ما عليه من الصوم أو لم يكن عليه الا نوع واحد منه. و عليه فلو نذر يوما معينا وجب عليه عند النية القصد إلى أنه للنذر و لو لم يكن عليه صوم آخر، و تعين ذلك اليوم للنذر ليس كتعين شهر رمضان لصومه فى عدم صلاحيته لوقوع غيره فيه. حيث قلنا هناك انه مع العلم بعدم وقوع غيره فيه و العلم بكونه من رمضان و العلم بوجود صومه عليه يكفى القصد الى صوم الغد و ان ذلك مستلزم للتعين، و النذر و ان تعلق بيوم معين ليس كذلك لعدم الدليل على عدم صلاحية اليوم المنذور فيه لوقوع غيره، فمجرد قصد صومه لا يوجب التعيين المتوقف عليه تحقق الامتثال (نعم) يكفى التعيين و لو إجمالاً فلو علم بوجود صوم يوم معين عليه و لم يعلم انه للنذر أو لغيره من أسباب الوجوب يكفى نية صومه بقصد ما فى ذمته.

[الثانى لو نوى غير المنذور فى اليوم الذى يجب عليه صومه بالنذر]

(الثانى) لو نوى غير المنذور فى اليوم الذى يجب عليه صومه بالنذر مع الغفلة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٤٨

عن النذر صح ما نواه، لما عرفت فى الأمر الأول من عدم الدليل على عدم صلاحية اليوم المنذور فيه لوقوع غيره. (و ربما يقال) ان النذر يوجب حكماً وضعياً من ملك أو حق لله سبحانه بالنسبة إلى متعلق النذر، فقول الناظر لله على صوم يوم بعينه عبارة عن تملكك صوم ذلك اليوم لله تعالى أو جعله حقاً له فيكون ذلك شاغلاً لذلك اليوم عن وقوع صوم آخر فيه، فيكون حاله كشهر رمضان فى عدم وقوع غيره فيه و لو فى مع الجهل أو النسيان.

(و فيه) ان اللام فى قول الناظر لله على كذا لا تدل على التملك أو إنشاء الحق بالنسبة إلى متعلق النذر، بل غاية ما يستفاد منها هو الحكم الوضعى بمعنى اشتغال الذمة لله سبحانه لمتعلق النذر لا ان يكون نفس متعلق النذر ملكاً له سبحانه أو متعلقاً لحقه، فلا يوجب ذلك اشغال اليوم المعين عن وقوع صوم آخر فيه، و عليه فيكون فعل غيره فيه من قبيل الإتيان بأحد الضدين مع تعين الضد الآخر لضيق وقته أو غيره، فإنه يصح الإتيان بالمهم فى حال النسيان عن الأهم أو الجهل به.

[الأمر الثالث لو نوى غير النذر المعين عامداً عصى]

(الأمر الثالث) لو نوى غير النذر المعين عامداً عصى

و لم يقع عن المنذور، و فى وقوعه لما نوى و عدمه وجهان مبنيان على ما تقدم فى الأمر الثانى من تحقق الحكم الوضعى أعنى الملك أو الحق لمتعلق النذر و عدمه، فعلى ما قويناه من عدم الدليل على ثبوته فمقتضى القاعدة هو الصحة، بناء على صحة إتيان الضد المهم مع وجود الأهم عالمداً عامداً اما بداعى ملاك الأمر أو الأمر الترتيبى كما هو المختار.

[مسألة (٨) لو كان عليه قضاء رمضان السنة التي هو فيها]

مسألة (٨) لو كان عليه قضاء رمضان السنة التي هو فيها و قضاء رمضان الماضية لا يجب عليه تعيين انه من اى منهما بل يكفيه نية الصوم قضاء و كذا إذا كان عليه نذران كل واحد يوم أو أزيد و كذا إذا كان عليه كفارتان غير مختلفتين فى الآثار. و الوجه فى ذلك كله عدم اختلاف افراد صوم القضاء و النذر و الكفارة فى الماهية، و انما الاختلاف بين افرادها بالتشخص و الوجود مع عدم اعتبار الترتيب بين افراد القضاء و جواز تقديم المتأخر منها فوتا على المتقدم و كذا لا يجب تقديم افراد المنذور بتقديم

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٤٩

وقوع النذر عليه، فيجوز تقديم ما وقع عليه النذر أخيراً على المتقدم و كذا فى الكفارة فلا- يعتبر الترتيب فى صومها بحسب الترتيب فى وقوع أسبابها.

(و الضابط) فى الجميع هو اتحاد الافراد فى الآثار، ففى كل ما لا- يختلف فيه الآثار يكون الحكم هو الجواز و عدم وجوب التعيين فى النية، و اما مع الاختلاف فى الآثار فيجب التعيين، كما إذا كان عليه قضاء الصوم من السنة الماضية و من السنة الحاضرة مع ضيق وقت الحاضرة فإنه يجب تقديمه و هو لا يحصل إلا بالنية و كالكفارتين المختلفتين من جهة اشتراط التابع بان كان عليه كفارتان إحداهما يجب فيها التابع فى الصوم و الأخرى لا يجب، فإنه لا بد حينئذ من تعيين إحداهما.

[مسألة (٩) إذ أنذر صوم خميس معين]

مسألة (٩) إذ أنذر صوم خميس معين و نذر صوم يوم معين من شهر معين فاتفق فى ذلك الخميس المعين يكفيه صومه و يسقط النذران، فان قصدهما أثيب عليهما و ان قصد أحدهما أثيب عليه و سقط عنه الآخر.

إذا نذر صوم يوم خميس معين كالخمس من هذا الأسبوع مثلا و صوم يوم معين من شهر معين كيوم النصف من شعبان هذه السنة مثلا و اتفق مطابقته مع الخميس المعين فى انعقاد النذرين معا و سقوطهما بصوم ذاك اليوم، أو انعقاد المتقدم منهما و لغوية الآخر احتمالان، مبنيان على كون العنوان المأخوذ فى كل من النذرين مأخوذا على وجه الموضوعية أو على وجه المرآتية للزمان المعين (فعلى الأول) ينعقد النذران و يسقطان بصوم ذلك اليوم، و يكون الإفطار فيه موجبا لحنثين و يستحق به عقوبتين (و على الثانى) ينعقد المتقدم منهما و يلغو الآخر لعدم الاختلاف فى متعلق النذرين، إذ يلزم من صحة النذر الثانى صحة الالتزام بالشيء بعد الالتزام به بعنوان واحد، و هذا لا ينافى صحة نذر الواجب كنذر صوم شهر رمضان إذ ليس فيه الا الترام واحد من ناحية المكلف.

(و الأقوى) كون العنوان الذى تعلق به النذر مأخوذا على وجه الموضوعية فيصح النذران معا و يترتب على انعقادهما ما يترتب على النذر من المثوبة فى الوفاء به و العقوبة فى مخالفتها، و يكفى صومه لسقوط كلا النذرين كما يكفى صوم شهر رمضان إذ أنذر صومه فى سقوط كلا الأمرين، و يتوقف ترتب الثواب عليهما على

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٥٠

قصد امتثالهما معا، فان قصدهما أثيب عليهما، و ان قصد أحدهما أثيب عليه و سقط عنه الآخر.

و لا يقال ان الثواب يترتب على اطاعة الأمر الذاتى المتعلق بالمنذور لأجل اعتبار رجحانه فى صحة النذر لا الأمر العرضى بالوفاء بالنذر، لان كلا الأمرين يصير ان كأمر واحد تعبدى لكون الأمر الذاتى الناشى عن رجحانه تعبديا فيه اقتضاء التعبدية، و الأمر

العرضى الناشى من النذر توصلى لا اقتضاء فيه للتعبديء، و مع اجتماعهما يصيران كأمر واحد تعبدي، فيصح ان يقال بترتب الثواب على قصد امتثاله و سقوطه مع عدمه،

[مسألة (١٠) إذا نذر صوم يوم معين فاتفق ذلك اليوم فى أيام البيض مثلاً]

مسألة (١٠) إذا نذر صوم يوم معين فاتفق ذلك اليوم فى أيام البيض مثلاً فان قصد وفاء النذر و صوم أيام البيض أثيب عليهما و ان قصد النذر فقط أثيب عليه فقط و سقط الأخر و لا يجوز ان يقصد أيام البيض دون وفاء النذر. ما فى هذه المسألة ظاهر مما تقدم، و قد ظهر وجه صحه و فاء النذر و ترتب الثواب عليه من المسألة المتقدمة، و وجه عدم جواز ترك قصد الوفاء بالنذر أيضا يظهر من اعتبار قصده و لزوم تعيينه كما تقدم فى المسائل المتقدمة.

[مسألة (١١) إذا تعدد فى يوم واحد جهات من الوجوب]

مسألة (١١) إذا تعدد فى يوم واحد جهات من الوجوب أو جهات من الاستحباب أو من الأمرين فقصد الجميع أثيب على الجميع و ان قصد للبعض دون البعض أثيب على المنوى و سقط الأمر بالنسبة إلى البقية. سقوط الأمر تارة يكون بالامتثال و اخرى يكون بمضى زمانه فى الموققات و عدم الإتيان به فى وقته عصيانا أو بلا عصيان، و لا بد حينئذ من ان يكون سقوط الأمر عن البقية فى خصوص ما كانت من الوظائف الموقته بالوقت المضيق ليسقط أمرها بمضى وقتها.

[آخر وقت النية من الواجب المعين رمضاناً كان أو غيره عند طلوع الفجر الصادق]

إشارة

مسألة (١٢) آخر وقت النية من الواجب المعين رمضاناً كان أو غيره عند طلوع الفجر الصادق و يجوز التقديم فى أى جزء من اجزاء ليلة اليوم

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٥١

الذى يريد صومه، و مع النسيان بكونه رمضان أو المعين الأخر يجوز متى تذكر الى ما قبل الزوال إذا لم يأت بمفطر و اجزئه عن ذلك اليوم. و لا يجزيه إذا تذكر بعد الزوال، و اما فى الواجب غير المعين فيمتد وقتها اختياراً من أول الليل الى الزوال دون ما بعده على الأصح، و لا- فرق فى ذلك بين سبق التردد أو العزم على العدم، و اما فى المندوب فيمتد الى ان يبقى من الغروب زمان يمكن تجديدها فيه على الأقوى.

فى هذه المسألة أمور

[الأول آخر وقت النية فى الواجب المعين عند طلوع الفجر الصادق]

(الأول) آخر وقت النية فى الواجب المعين عند طلوع الفجر الصادق على وجه يقع الإمساك فى الآن الأول من النهار مع النية، لأن الظاهر من اعتبار النية فى الصوم هو كون الإمساك فى كل آن من آنات يومه مع النية، و لما كان العلم بأول زمان طلوع

الفجر متعسرا أو متعذرا رخص في تقديم النية على طلوع الفجر مع بقائها الى الفجر، وهذا بناء على كون النية عبارة عن الاخطار، واما بناء على الداعي كما هو التحقيق فالأمر أسهل، فإن نفس الداعي بمعنى عدم التردد في الصوم و عدم نية الخلاف باق من الليل إذا كان من عازما في الليل ان يصوم غدا، و لا حاجة الى بقاء الالتفات الى زمان طلوع الفجر (و كيف كان) فلا يجوز تأخير النية من أول الفجر اختيارا بمعنى كونه عند طلوع الفجر مرددا في الصوم أو ناويا لعدمه.

[الأمر الثاني) يجوز للناسي و الجاهل أن ينوي الصوم في الواجب المعين متى تذكر]

(الأمر الثاني) يجوز للناسي و الجاهل أن ينوي الصوم في الواجب المعين متى تذكر الى ما قبل الزوال إذا لم يتناول المفطر و يجزيه عن ذلك اليوم، ففي الواجب المعين كشهر رمضان و النذر المعين وقتان للنية: اختياري و آخره عند طلوع الفجر، و اضطراري و آخره عند الزوال، و عن المعتمر و التذكرة انه موضع وفاق بين الأصحاب.

(و يستدل له) بما روى من ان ليلة الشك أصبح الناس فجاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه و آله فشهد برؤيته الهلال فأمر النبي صلى الله عليه و آله مناديا ينادى من لم يأكل فليصم و من أكل فليمسك (و المناقشة فيه) بأنه مرسل عامي، و انه يدل على الاكتفاء بشاهد واحد في الهلال، و انه في مورد الجهل فلا دلالة فيه على صورة النسيان، و بأنه مطلق لا تحديد فيه بانتهاء مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٥٢

وقت النية إلى الزوال (مدفوعة) بجبران ضعف الخبر بالعمل، و انه لا صراحة في الخبر بانحصار الشاهد في الأعرابي لاحتمال كونه مكملا للشهادة، و لا إطلاق في الخبر من هذه الجهة بل هي قضية شخصية كما انه ليس فيه إطلاق من جهة اعتبار العدالة في الشاهد مع ظهور غلبة عدمها في اعراب البادية كما يشهد به قوله تعالى **الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَ نِفَاقًا** (الآية).

و عن العلامة في المنتهى انه إذا جاز مع الجهل جاز مع النسيان، و لعله أراد أولوية الناسي في المعذورية من الجاهل من جهة احتمال الجاهل كونه من شهر رمضان، و اما إطلاقه بالنسبة الى ما بعد الزوال فيقيد بما سيأتي مما يدل على انتهاء وقت الاضطراري للنية في الصوم الواجب الى الزوال، مضافا الى إمكان منع إطلاقه لكون مورده قضية شخصية، بل يمكن دعوى انصرافه الى ما قبل الزوال كما يظهر لمن تدبر في قوله ان ليلة الشك أصبح الناس فجاء أعرابي، فإن ظاهره مجيء الأعرابي صباحا (و بالجملة) فلا ينبغي الإشكال في الاستدلال به.

و يستدل له أيضا بفحوى ما دل على انعقاد الصوم في المريض و المسافر إذا زال عذرهما قبل الزوال، و لا ينافيه عدم ورود النص في المريض و ان الأصحاب ذكروه ببعض الوجوه الاعتبارية، فإن تلك الوجوه التي ذكروها في المريض تجرى في المقام أيضا، و بأصالة عدم اعتبار تبييت النية مع النسيان، و بحديث رفع النسيان بناء على ارادة رفع جميع الآثار في مورد النسيان، التي منها وجوب القضاء، و بالاخبار الآتية الدالة على بقاء وقت النية إلى الزوال، الشاملة بإطلاقها للواجب المعين أيضا، المخصصة بصورة عدم تنجز التكليف بالصوم على المكلف لنسيان أو جهل أو فقد شرط من شرائطه كما إذا كان مريضا أو مسافرا، و هذه الأدلة و ان لم يسلم أكثرها عن المناقشة الا ان مجموعها مع الإجماع المدعى و ذهاب المشهور كاف في إثبات الحكم. خلافا للمحكي عن ابن ابي عقيل من القول بطلان الصوم مع الإخلال بالنية في الليل و لو كان ناسيا، و هو و ان كان موافقا مع القاعدة الا أن الأدلة المتقدمة كافية في ابطاله.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٥٣

[الأمر الثالث يمتد وقت النية في الصوم الواجب غير المعين الى الزوال]

(الأمر الثالث) يمتد وقت النية في الصوم الواجب غير المعين الى الزوال بمعنى جواز تأخيره اليه و عدم جواز تأخيره عنه و عدم اجزاء النية بعد الزوال للناسى و نحوه و هذا هو المشهور بين الأصحاب (و استدلووا له) بموثق عمار عن الصادق عليه السلام فى الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان و يريد ان يقضيها، متى ينوى الصيام، قال عليه السلام هو بالخيار الى ان تزول الشمس، فإذا زالت الشمس فان كان نوى الصوم فليصم و ان كان نوى الإفطار فليفطر، سئل فإن كان نوى الإفطار يستقيم أن ينوى الصوم بعد ما زالت الشمس، قال عليه السلام لا، و هذا- كما ترى- صريح فى عدم اجزاء نية قضاء شهر رمضان بعد الزوال (و خبر ابن بكير) على الصادق عليه السلام عن رجل طلعت عليه الشمس و هو جنب ثم أراد الصيام بعد ما اغتسل و مضى من النهار، قال عليه السلام يصوم ان شاء و هو بالخيار الى نصف النهار (و صحيح هشام بن سالم) عن الصادق عليه السلام، قال قلت له الرجل يصبح و لا ينوى الصوم فإذا تعالى النهار حدث له رأى فى الصوم، فقال ان هو نوى الصوم قبل ان تزول الشمس حسب له يومه، و ان نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذى نوى، فان الحكم بالصحة و انه يحسب له يومه ان نوى الصوم قبل الزوال يشمل الصوم الواجب و غيره، و ان كان قوله عليه السلام و ان نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذى نوى لا ينطبق الا على الصوم المندوب و يكون المعنى انه يوجر عليه بمقدار ما نوى بعد عدم صحة الصوم فى اليوم الكامل فان التبعض فى الصحة فى الصوم غير معهود فى الشريعة، و هذه الاخبار مع ذهاب المشهور الى انتهاء وقت النية فى الصوم الواجب الى الزوال كافية للقول به.

(خلافا للمحكى عن ابن الجنيد) من القول بجواز تجديدها بعد الزوال، قال و يستحب للصائم فرضا و نفلا ان يبيت الصيام من الليل لما يريد به، و جائز ان يبتدئ بالنية و قد بقى بعض النهار و يحتسب به من واجب إذا لم يكن أحدث ما ينقض الصيام، و لو جعله تطوعا كان أحوط، و عن المفاتيح و الذخيرة موافقته (و استدل له) بصحيح ابن الحجاج عن الكاظم عليه السلام فى الرجل يبدو له بعد ما يصبح و يرتفع النهار فى صوم ذلك اليوم ليقضيه من شهر رمضان و لم يكن نوى ذلك من الليل، قال عليه السلام نعم ليصمه و يعتد به إذا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٥٤

لم يكن أحدث شيئا، بناء على ان يكون المراد من ارتفاع النهار ذهاب عامته المنتهى الى العصر (و أصرح من ذلك) مرسل البنزطى عن الصادق عليه السلام فى الرجل يكون عليه القضاء من شهر رمضان و يصبح فلا يأكل إلى العصر، أ يجوز ان يجعله قضاء من شهر رمضان، قال عليه السلام نعم.

(و الأقوى ما عليه المشهور) لسقوط هذين الخبرين عن الحجية بالاعراض عنهما و العمل بما يعارضهما من الاخبار المتقدمة، بل عن المنتهى نسبتها الى الشذوذ، و عن ظاهر الانتصار الإجماع على ما ذهب اليه المشهور، حيث يقول: صوم الفرض لا يجزى عندنا إلا- بنية قبل الزوال، مضافا الى إمكان المنع عن دلالة صحيح ابن الحجاج فان ارتفاع النهار ظاهر فى وقت غلبة ضوء الشمس قبل الزوال لا فى ذهاب عامته، خصوصا مع اقتراحه بقوله بعد ما يصبح (و كيف كان) فلا فرق فى تجديد النية إلى الزوال بين سبق التردد فى الصوم بل العزم على العدم و عدمه بان كان غافلا، و ذلك للإطلاق فيما تقدم من الاخبار، بل ظاهر صحيح هشام كونه فى مورد العزم على العدم، حيث قال: الرجل يصبح و لا ينوى الصوم فإذا تعالى النهار حدث له رأى فى الصوم.

[الأمر الرابع الأكثر على ان الصوم المندوب يمتد وقت النية فيه]

(الأمر الرابع) الأ- كثر على ان الصوم المندوب يمتد وقت النية فيه الى ان يبقى من الغروب زمان يمكن تجديد نيته فيه، و عن الانتصار و الغنية و السرائر الإجماع عليه، و يدل عليه صحيح هشام المتقدم فى الأمر الثالث، و خبر ابى بصير عن الصائم المتطوع

تعرض له الحاجة، قال عليه السّلام هو بالخيار ما بينه وبين العصر فان مكث حتى العصر ثم بدا له ان يصوم و لم يكن نوى ذلك فله ان يصوم ذلك اليوم ان شاء،- وإطلاق صحيح محمد بن قيس عن الباقر عليه السّلام قال قال عليّ عليه السّلام إذا لم يفرض الرجل على نفسه صياما ثم ذكر الصيام قبل ان يطعم طعاما أو يشرب شرابا و لم يفطر فهو بالخيار، ان شاء صام و ان شاء أفطر (و صحيح هشام بن الحكم) عن الصادق عليه السّلام قال كان أمير المؤمنين عليه السّلام يدخل على اهله فيقول عندكم شيء و الاصمت، فان كان عندهم شيء أتوه به و إلا صام.

(و المحكى عن غير واحد من الأصحاب) كون الصوم المندوب كالواجب في امتداد وقت نيته الى الزوال، و نسبه في المسالك الى المشهور، و يستدل له بخبر ابن بكير

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٥٥

عن الصادق عليه السّلام في رجل طلعت عليه الشمس و هو جنب ثم أراد الصيام بعد ما اغتسل و مضى من النهار، قال يصوم ان شاء و هو بالخيار الى نصف النهار، و صحيح هشام بن سالم المتقدم الذي فيه: و ان نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نوى،- بناء على ان يكون المراد من حساب بقية اليوم هو فساد الصوم حيث ان الصوم لا يتبعض.

و استدلال العلامة في محكى المختلف بقوله عليه السّلام لأعمل إلا بالنية، و قال: و مضى جزء من النهار بغير نية يستلزم نفى حكمه، و قد ترك العمل به في صورة ما إذا نوى قبل الزوال لمعنى يختص به و هو صيرورة عامة النهار مستويا فيبقى الباقي على الأصل، ثم قال و لأنه عبادة مندوبة فيكون وقت نيتها وقت نية فرضها كالصلاة.

و لا يخفى ان دلالة خبر ابن بكير على تحديد وقت نية الصوم المندوب بالزوال انما تكون بالإطلاق، و لكن خبر ابي بصير نص في امتداد وقت نية المندوب الى العصر، و مقتضى الصناعة تقييد إطلاق خبر ابن بكير بخبر ابي بصير، و ما في صحيح هشام محمول على الفضل بتفاوت فضل الصوم عند تفاوت وقت نيته من التبييت به في الليل الى ان ينوى به في آخر النهار كما هو الموافق مع الاعتبار.

(و مما ذكرنا يظهر) ضعف ما حكى عن العلامة في المختلف، فان عدم العمل بقوله عليه السّلام لا عمل إلا بالنية فيما إذا نوى قبل الزوال لقيام الدليل عليه يقتضى ذلك فيما إذا نوى بعده أيضا في الصوم المندوب لقيام الدليل عليه و هو خبر ابي بصير المتقدم، و صيرورة عامة النهار مستويا فيما إذا نوى قبل الزوال لا يصحح ترك النية في جزء من العمل، المنافي مع قوله لا عمل إلا بالنية، مع ما في الاستدلال بقوله لا عمل إلا بالنية لإثبات وجوب النية في الأعمال بالمعنى المعترف في العبادات حسبما فصلناه في مبحث النية من باب الوضوء.

(فالأقوى) هو القول الأول من امتداد وقت نية صوم المندوب الى ان يبقى من النهار بمقدار يمكن صومه لا ان يكون انتهاء النية مع انتهاء النهار و الله الهادي.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٥٦

[مسألة (١٣) لو نوى الصوم ليلا ثم نوى الإفطار ثم بدا له الصوم]

مسألة (١٣) لو نوى الصوم ليلا ثم نوى الإفطار ثم بدا له الصوم قبل الزوال فنوى و صام قبل ان يأتي بمفطر صح على الأقوى الا ان يفسد صومه برياء و نحوه فإنه لا يجزيه لو أراد التجديد قبل الزوال على الأحوط.

الظاهر ان فرض المسألة في الواجب غير المعين الذي يمتد فيه وقت النية إلى الزوال، و يمكن فرض المسألة بحيث يشمل الصوم المندوب (فتقول) لو نوى الصوم الواجب غير المعين أو المندوب ليلا- (أو في النهار في الواجب غير المعين قبل الزوال و في

المندوب و لو بعد الزوال) ثم نوى الإفطار فى النهار ثم بدا له الصوم فى الواجب غير المعين قبل الزوال و فى المندوب مطلقا و لو بعد الزوال فنوى و صام قبل ان يأتى بمفطر ففى صحته صومه و عدمها (احتمالان) أقواهما الأول، و احتمال الأخير فى المدارك مع التصريح بضعفه (و يستدل للأول) بأنه لو قلنا بان العزم على الإفطار مفسد للصوم و ان لم يتناول المفطر - كما هو الحق و سيأتى البحث عنه - لا يكون فساد به الا لارتفاع أثر النية السابقة بواسطة العزم على الخلاف و وقوع الإمساك الحاصل فى هذا الجزء من الزمان بلا نية، لكنه غير قادح بعد دلالة الأخبار المتقدمة على عدم اشتراط الصوم بالنية السابقة و انه ان لم يتناول المفطر فله ان ينوى فى أثناء النهار، فحال العازم على الصوم و الناوى للإفطار كحال غير العازم عليه أو العازم على عدمه من الأول فى انه إذا بدا له نية الصوم يصح منه. (و احتمال) ان نية الإفطار فى الأثناء بنفسها تكون من مبطلات الصوم كالأكل و الشرب (مندفع) بمخالفته للأصل و ظواهر ما يدل على حصر المفطرات فيما عداه، فالأقوى فى مفروض الكلام صحة الصوم لما ذكر، و لظهور خبر عمار المتقدم فى إرادة التخيير الاستمرارى الى ان تزول الشمس و بعده ينقطع الخيار و يتعين عليه المضى على الصوم ان كان نواه الى الزوال كما لا يخفى على المتدبر فى قوله عليه السلام: هو بالخيار الى ان تزول الشمس فى جواب السائل عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان و يريد ان يقضيها متى ينوى الصيام، هذا كله فيما إذا نوى الصيام ثم نوى الإفطار فى النهار ثم عاد إلى نية الصوم،

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٥٧

و اما لو نوى الصيام ثم أفسده بالرياء و نحوه ثم أراد تجديد النية و الإخلاص قبل الزوال فالأحوط ان لم يكن أقوى هو البطلان لكون الرياء فى العمل من مبطلات العبادة على ما دل عليه أدلة فساد العبادة به، و ليس حكمه حكم نية الإفطار، حيث عرفت عدم الدليل على كونه مفسدا فإذا فسد الصوم بالرياء لا يمكن إصلاحه بتجديد النية لأن الصوم لا يتبعص فى الصحة و الفساد، فيكون حال قصد الرياء كحال الإتيان بسائر المفطرات.

مسألة (١٤) إذا نوى الصوم ليلا لا يضره الإتيان بالمفطر بعده

آملی، میرزا محمد تقی، مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ١٢ جلد، مؤلف، تهران - ایران، اول، ١٣٨٠ هـ ق

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى؛ ج ٧، ص: ٤٥٧

مسألة (١٤) إذا نوى الصوم ليلا لا يضره الإتيان بالمفطر بعده قبل الفجر مع بقاء العزم على الصوم.

لا- يخفى انه بناء على كون النية عبارة عن الداعى لا مجال للتريد فى صحته الصوم مع العزم عليه فى الليل و بقاءه إلى طلوع الفجر، و انما يتمشى عنوان هذه المسألة بناء على كون النية عبارة عن الاخطار، قال فى البيان: و لا تبطل النية بنوم و لا تناول ليلا- بعدها، و فى الجماع و ما يوجب الغسل تردد، من أنه مؤثر فى صيرورة المكلف غير قابل للصوم فيزيل حكم النية، و من حصول شرط الصحة و زوال المانع بالغسل (انتهى) فقوله (قده) فيزيل حكم النية انما يصح بناء على الاخطار، و اما على الداعى فإن العزم بنفسه عبارة عن النية فإذا كان باقيا فالنية حاصلة بنفسها و باقية ما لم يحصل للمكلف ترديد فى الصوم.

ثم ان الأقوى بناء على الإخطار أيضا عدم بطلان النية بتناول المفطر ليلا و لا بالجماع، لعدم الدليل على بطلانها بما ذكر، فإن المنوى هو الإمساك من أول الفجر الى الغروب، الذى هو ظرف للصوم لا- الإمساك فى الليل، و لا يخرج المكلف عن قابلية الصوم فى النهار بالجماع فى الليل مع فرض إمكان الغسل بعده.

[مسألة (١٥) يجوز في شهر رمضان ان ينوى لكل يوم نية على حدة]

مسألة (١٥) يجوز في شهر رمضان ان ينوى لكل يوم نية على حدة، و الاولى ان ينوى صوم الشهر جملة و يجدد النية لكل يوم و يقوى الاجتراء بنية واحدة للشهر كله، لكن لا يترك الاحتياط بتجديدها لكل يوم، و اما في

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٥٨

غير شهر رمضان من الصوم المعين فلا بد من نيته لكل يوم إذا كان عليه أيام كشهرك أو أقل أو أكثر.

و هذه المسألة أيضا انما يصح عنوانها بناء على الاخطار، و اما على القول بكون النية عبارة عن الداعي فلا مجال للبحث عنها رأسا، فإن العزم على الصوم بنفسه حينئذ عبارة عن النية، إذا الفرق بين الاخطار و الداعي بعد اشتراكهما في كونهما عبارة على العزم على إتيان العمل، هو ان الاخطار هو العزم مع الالتفات اليه، و الداعي هو العزم و لو مع الغفلة عنه. بحيث لو التفت لوجد نفسه عازما على الفعل، فبناء على الداعي يكون العزم و لو كان مغفولا عنه مما لا بد منه عند العمل و انما يزيله العزم على ترك العمل أو التردد فيه، و هذا المعنى مما لا إشكال في لزومه لكل يوم من شهر رمضان، فلو عزم في أول ليلة منه على صيام الشهر كله لم يكفه الا- مع بقاء العزم في كل يوم كما انه لو لم ينو صوم الشهر في أول ليلة منه، و لكنه عزم عليه في كل يوم بحيث كان عند طلوع الفجر من كل يوم عازما على الصوم غير مردد فيه صح صومه لحصول النية.

(نعم) يبقى الكلام في ان صوم شهر رمضان هل هو عبادة واحدة لها اجزاء و ان صوم كل يوم جزء من عمل واحد على نحو الارتباط كأجزاء الصلاة أو على نحو الاستقلال كافعال الحج، أو ان كل يوم يكون صومه عملا مستقلا لا ارتباط له بالآخر لا ثبوتا و لا سقوطا، و لا يخفى انه لا وجه لاحتمال ارتباطية كل يوم بالنسبة إلى اليوم الآخر لوضوح استقلال كل يوم في شرائط الوجوب من البلوغ و العقل و كونه حاضرا و الخلو من المرض و الحيض و النفاس و غير ذلك، و كذلك في مقام الامتثال، فيتحقق بالإتيان بالصوم في كل يوم و ان عصى بتركه في اليوم الآخر، فاستقلال كل يوم سقوطا و ثبوتا مما لا إشكال فيه، و انما يقع البحث في ان صوم الشهر كله هل هو يعتبر عملا واحدا في الشرع و ان كان له أجزاء مستقلة أولا، فعلى الأول يصح اعتبار النية للشهر كله مع توقف الصحة في كل يوم على العزم على صومه عند طلوع الفجر منه، و على الثاني- أى عدم اعتبار الشهر عملا واحدا- لا وجه لنية صوم الشهر كله، بل يكفي العزم في كل يوم. و الحق انه ليس مثل الحج فإن أفعال الحج في الجملة ارتباطية لوجوب الترتيب فيها في الجملة بخلاف

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٥٩

صوم شهر رمضان لصحة صوم كل يوم مع الإفطار في الباقي، و عليه فلا وجه لوجوب نية صوم الشهر كله، نعم العزم عليه واجب لا بالوجوب الشرطي بل لانه عزم على إطاعة أمر المولى (و كيف كان) فلا إشكال في وجوب بقاء العزم في كل يوم عند طلوع الفجر، فلو نوى صيام الشهر كله و كان عند طلوع الفجر في يوم من أيامه مرددا أو ناويا للإفطار لم يصح صوم ذلك اليوم كما انه لا يضر بالصحة التردد في الصوم أو العزم على الترك في الليل مع تجديد النية في آخره بحيث يكون عند طلوع الفجر عازما على الصوم، هذه خلاصة البحث في هذه المسألة بناء على ما هو التحقيق من كون النية عبارة عن الداعي، و منه يظهر عدم الحاجة الى تطويل الكلام فيما ذكره الأصحاب قدس الله أسرارهم فإن كل ذلك ساقط بناء على ما اخترناه من الداعي، كما انه ظهر الحكم في غير شهر رمضان من الصوم المعين و انه لا بد في كل يوم من النية بمعنى وجوب العزم على الصوم عند طلوع الفجر و عدم صحة الاكتفاء بنية واحدة للجميع، إذ لا- شك في وجوب بقاء العزم لكل يوم، كما ان عدم اعتبار كون صوم الجميع عملا واحدا في غير شهر رمضان أوضح.

إشارة

مسألة (١٦) يوم الشك في انه من شعبان أو رمضان بينى على انه من شعبان فلا يجب صومه، و ان صام ينويه ندبا أو قضاء أو غيرهما، و لو بان بعد ذلك انه من رمضان اجزاء عنه و وجب عليه تجديد النية ان بان في أثناء النهار و لو كان بعد الزوال، و لو صامه بنية انه من رمضان لم يصح و ان صادف الواقع. في هذه المسألة أمور

[الأول يوم الشك في انه من شعبان أو رمضان]

(الأول) يوم الشك في انه من شعبان أو رمضان بينى على انه من شعبان لاستصحاب بقاء شعبان (و توهم المنع عن استصحابه) بدعوى عدم اتحاد متعلق الشك و اليقين فيه، إذ المتيقن مرتفع قطعاً، و المشكوك منه مشكوك الحدوث (مندفع) بكون شعبان اعنى به القطعة من الزمان المحدود من اجتماع النيرين الى اجتماعهما أمر وحدانى متصل واحد كان متعلقاً لليقين فيشك في بقاءه (نعم) قد يستشكل مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٦٠ في استصحابه لأجل كون الشك في بقاءه من جهة الشك في مقتضى بقاءه كما إذا شك فيه في يوم الثلاثين من جهة الشك في كون شعبان ثلاثين يوماً أو تسعة و عشرين فإنه يمنع عن استصحابه من لا يقول بالاستصحاب عند الشك في المقتضى. و اما إذا علم بكون شعبان تسعة و عشرين و شك في كون هذا اليوم هو التاسع و العشرين منه أو يوم الثلاثين من جهة الشك في رؤية الهلال في أوله فلا يكون من قبيل الشك في المقتضى، فتأمل.

(الأمر الثانى) لا يجب صوم يوم الشك ظاهراً

للأصل الموضوعى أعنى ما تقدم من استصحاب بقاء شعبان أو عدم دخول رمضان، و الحكمى - أعنى استصحاب عدم وجوب صومه مع حكومة الأول على الأخير، و لنفى الخلاف فى عدم وجوبه (و فى استحباب صومه) بنية انه من شعبان أو كراهته قولان، المختار عند من عدا المفيد هو الأول و ادعى عليه الإجماع فى محكى الانتصار و الغنية و الخلاف و ظاهر التنقيح و الروضة، و النصوص المستفيضة دالة على استحبابه (ففى مرسل ابى الصلت) المحكى عن مقنعة المفيد (قده) عن الرضا عليه السلام عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه و آله: من صام يوم الشك فرارا بدينه فكأنه صام ألف يوم من أيام الآخرة غراء زهراء لا يشاكلن أيام الدنيا، قال و روى أبو خالد عن زيد بن على بن الحسين عن آبائه عن أمير المؤمنين عن رسول الله صلى الله عليه و آله انه قال صوموا سر الله، قالوا يا رسول الله صلى الله عليه و آله و ما سر الله، قال: يوم الشك، و للأخبار الواردة فى فضل صوم شعبان جميعاً و الثلاثة الأخيرة منه و وصله بصوم شهر رمضان.

و المحكى عن المفيد كراهته فيما إذا لم يصم قبله، و يستدل له بأخبار ظاهرها النهى عن صومه كالمروى فى التهذيب عن الصادق عليه السلام، قال نهى رسول الله صلى الله عليه و آله عن صوم ستة أيام: العيدين و أيام التشريق و اليوم الذى يشك فيه شهر رمضان (و خبر عبد الكريم) المروى فى التهذيب أيضاً عنه عليه السلام، و فيه انى جعلت على نفسى ان أصوم حتى القائم،

قال عليه السّلام لا تصم في السفر ولا العيدين ولا أيام التشريق ولا اليوم الذي يشك فيه (و خبر محمد بن الفضيل) قال سئلت أبا الحسن الرضا عليه السّلام عن اليوم الذي يشك لا يدري أ هو من شهر رمضان أو من شعبان فقال عليه السّلام شهر رمضان شهر من الشهور يصيبه

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٦١

ما يصيب الشهور من الزيادة والنقصان فصوموا للرؤية و أفطروا للرؤية ولا يعجني ان يتقدم احد بصيام يوم. وهذه الاخبار تحمل على ما إذا صامه بنيه شهر رمضان أو تحمل على التقيّة لذهاب العامة على المنع عن صومه (و في الجواهر): ما حكى عن المفيد شاذ، على خلافه النصوص و الإجماع المحكى، و الاخبار التي ظاهرها النهي محمولة على التقيّة لأنه مذهب جماعة من العامة.

(الأمر الثالث) كما يصح صوم يوم الشك ندبا بنية انه من شعبان

يصح صومه قضاء أو كفارة أو نذرا أو غير ذلك من أنواع الصوم الواجب اتفاقا، و دعوى انصراف ما دل على صحة صومه بنية شعبان الى الصوم المندوب ممنوعه، مضافا الى إمكان التمسك بإطلاق أدلته مشروعيتهما- أي أنواع الصوم الواجب- مع ما في جواز الإتيان بالمندوب مع اشتغال ذمته بالصوم الواجب ولا سيما القضاء و خصوصا إذا صار معيناً بكونه قضاء ما فات منه من رمضان هذه السنه، مع ان مقتضى استصحاب بقاء شعبان و إثبات كون المشكوك من شعبان هو صلاحيته لكل صوم واجب مما يصح وقوعه في شعبان.

(الأمر الرابع) لو صام فيه ندبا فبان انه شهر رمضان

اجزاء عنه، و في رساله الشيخ الأ-كبر (قده) إجماعا نصا و فتوى، و به يخرج عن قاعدة عدم اجزاء المندوب عن الواجب مع اختلاف حقيقتهما (انتهى)، و يدل على الاجزاء به عن شهر رمضان بمعنى سقوط القضاء به نصوص متظافرة كصحیح الكاهلي قال سئلت أبا عبد الله عليه السّلام عن اليوم الذي يشك فيه من شعبان، قال عليه السّلام:

لأن أصوم يوما من شعبان أحب اليّ من ان أفطر يوما من رمضان، و معناه ان صيام هذا اليوم من شعبان أحب اليّ من ان أفطره فيظهر كونه من شهر رمضان فأكون بمنزله من أفطر في شهر رمضان و وجب عليه القضاء بإفطاره، فلو لا اجزائه عن رمضان على تقدير مصادفته معه لما كان صومه موجبا لترك الإفطار في شهر رمضان (و خبر الأعرج) المروى في الكافي و التهذيب، قال قلت لأبي عبد الله عليه السّلام اني صمت اليوم الذي يشك فيه فكان من شهر رمضان، فأقضيه،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٦٢

قال عليه السّلام لا، هو يوم وفقت، و ذلك بعد تقييده بما إذا لم يكن صومه بنية انه من رمضان كما سيأتي. (و موثقه سماعه) قال سئلته عن اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان لا يدري أ هو من شعبان أو من رمضان فصامه فكان من شهر رمضان، قال عليه السّلام هو يوم وفق له و لا قضاء عليه-، بناء على نسخة الكافي التي هي أضبط، و لكن في التهذيب مع انه نقلها عن الكافي نقلها هكذا: (فصامه من شهر رمضان) بإسقاط كلمة فكان، و الظاهر ان سقوطها سهو من القلم، و على فرض صحته معرض عنه فان ظاهره صحة صوم يوم الشك بنية انه من شهر رمضان، و هو خلاف المشهور كما سيأتي.

(و موثقه الآخر) المروى في الكافي أيضا، قال قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: رجل صام يوما و هو لا يدري أمن شهر رمضان

هو أم من غيره فجاء قوم فشهدوا انه كان من شهر رمضان فقال بعض الناس عندنا لا يعتد به، فقال بلى، فقلت انهم قالوا صمت و أنت لا- تدرى أمن شهر رمضان هذا أم من غيره، فقال بلى فاعتد به، و انما هو شىء وفقك الله له، انما يصام يوم الشك من شعبان و لا- يصومه من شهر رمضان لا-نه قد نهى ان ينفرد الإنسان بالصيام فى يوم الشك و انما ينوى من الليل ان يصوم من شعبان، فان كان من شهر رمضان اجزاء عنه بتفضل الله تعالى و ما قد وسع على عباده و لو لا ذلك لهلك الناس.

و لعل مبنى النهى عن ان ينفرد الإنسان بالصيام هو النهى عن صيامه بنىء صوم شهر رمضان مع عدم ثبوته عند الناس و عدّهم إياه من شعبان، و يمكن ان يكون معنى قوله عليه السّلام و لو لا- ذلك لهلك الناس انه لو لا- التكليف بالظاهر و المعاملة مع المشكوك بكونه من شعبان على ما هو الظاهر ثم الحكم من الله سبحانه باجزائه عن الواقع لو ظهر كونه من شهر رمضان. لكان فيه هلاك الناس، و لكن الله سبحانه وسع عليهم بكلا الأمرين- أى جعله فى الظاهر من شعبان، و حكم باجزاء صومه عن شهر رمضان لو صامه بنىء شعبان- و ذلك تفصل منه تعالى عليهم.

و التعبير بالاجزاء لعله ظاهر فى مغايرة المأتى به مع ما يجب عليه من صوم شهر

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٤٣

رمضان كما يدل عليه أيضا قوله عليه السّلام بتفضل الله تعالى و ما قد وسع على عباده، لا كون المأتى به نفس صوم رمضان و ان نية غيره لا يقدر فى وقوعه إذا وقع أصل الصوم بداعى مطلوبيته فى ذلك اليوم و ان كان عنوان المطلوب فى الواقع مخالفا مع عنوانه باعتقاد المكلف- و ان كان هذا المعنى أيضا هو المستظهر من التعبير بقوله عليه السّلام انما هو شىء وفقك الله له (و بالجملة) فالخبر نص فى اجزاء ما اتى به بنىء صوم شعبان عن صوم رمضان لو صادف كونه من رمضان (و خبر محمد بن حكيم) قال سئلت أبا الحسن عليه السّلام عن اليوم الذى يشك فيه فان الناس يزعمون ان من صامه بمنزلة من أفطر يوما من شهر رمضان، فقال كذبوا، ان كان من شهر رمضان فهو يوم وفقت له، و ان كان من غيره فهو بمنزلة ما مضى من الأيام (و خبر بشير النّبال) عن الصادق عليه السّلام، قال سئلته عن صيام يوم الشك، فقال صمه، فإن يك من شعبان كان تطوعا، و ان يك من شهر رمضان فيوم وفقت.

و هذه جملة من الاخبار التى ظفرت بها، و لعل المتتبع يطلع على أكثر منها، فلا ينبغي التأمل فى الاجزاء لو ظهر بعد ذلك انه كان من رمضان.

(الأمر الخامس) لو صام يوم الشك بنىء صوم واجب غير شهر رمضان

من قضاء أو نذر و نحوهما فبان بعد ذلك انه من رمضان ففى إجزائه عن شهر رمضان بمعنى عدم و جوب قضاء ذلك اليوم و جوب الإتيان بالواجب الذى كان عليه (قولان) و المحكى عن العلامة و الشهيدين فى الدروس و الروضة و ظاهر جماعة آخرين هو الأول، و عليه صاحب الجواهر فى الجواهر و النجاء، و عليه المصنف (قده) فى المتن.

(و يستدل له) بأصالة عدم و جوب القضاء المستلزم للاجزاء، و بأنه زمان لا يصلح الا لصوم شهر رمضان و ان صومه فيه لا يحتاج الا- الى الإمساك عن المفطرات مع النية و لا يحتاج فى نيته الى قصد كونه من شهر رمضان- كما تقدم- و بإطلاق جملة من الاخبار المتقدمة (كخبر سعيد الأعرج) الذى فيه: انى صمت اليوم الذى يشك فيه فكان من شهر رمضان، أفأفضيه، قال لا هو يوم وفقت له (و خبر ابن حكيم) عن اليوم الذى يشك فيه، فان الناس يزعمون ان من صامه بمنزلة من أفطر فى شهر رمضان، فقال كذبوا، ان

كان من شهر رمضان فهو يوم وفق له، و ان كان من غيره فهو بمنزلة ما مضى من الأيام، و إطلاقهما بالقياس الى الصوم الواجب و غيره ظاهر من جهة ترك التعرض لكون صومه مندوبا أو غيره.

(و لا يخفى) ما فى هذه الأدلة من الوهن، ضرورة ان صحة التمسك بالأصل موقوفة على عدم دليل على عدم الاجزاء، و مقتضى القاعدة الأولى هو لزوم مطابقتها ما تعلق به ارادة الفاعل مع ما تعلق به ارادة الأمر، فالاجزاء مع عدمها محتاج الى الدليل، و اما عدم صلاحية شهر رمضان لصوم غيره فلا يفيد الا عدم الحاجة فيه الى تعيين انه من شهر رمضان لا فى نفي الضرر بتعيين صوم واجب غيره، و اما إطلاق ما ذكر من الاخبار فممنوع بعدم الإطلاق فى خبر الأعرج لكونه من مورد قضية شخصية، و لانصراف خبر محمد بن حكيم الى الصوم بنية شعبان بل هو كالصريح فى ذلك كما يدل عليه قوله: فان يك من شعبان كان تطوعا، فان ثبت الإجماع على عدم الفرق بين المندوب و الواجب فى الاجزاء فهو، و الا فاللازم فى الحكم بالاجزاء هو الاقتصار على المتيقن، و هو صوم التطوع، و قد استشكل جملة من الأصحاب فى الحكم به، بل ظاهرهم الحكم بعدم الصحة فالمسألة لا تخلو عن شوب الاشكال، و الله العالم.

(الأمر السادس) لو صام يوم الشك بنية انه من شعبان

فبان فى أثناء النهار انه من رمضان يجزيه عن شهر رمضان و لو كان بعد الزوال، فيجب عليه تجديد النية، أما إجزائه عن شهر رمضان فلا إجماع عليه و أولويته عن الاجزاء فيما إذا كان التبين بعد مضى النهار و لإطلاق جملة من النصوص المتقدمة الدالة على الاجزاء الشاملة لما إذا كان التبين فى أثناء النهار كخبر محمد بن حكيم و خبر بشير النبال و غيرهما.

و اما وجوب تجديد النية فلان مقتضى القاعدة هو وجوب مطابقتها المنوى مع المأمور به و قد اغتفر فيه فى المقام بما دل على الاجزاء لو نوى غير شهر رمضان و القدر المتيقن منه هو الاغتفار إذا لم يتبين فى جميع النهار اما إذا تبين فى أثناء النهار فالامثال لا يتحقق الا بقصد المأمور به فعلا و هو صوم شهر رمضان، و اما عدم الفرق بين كون التبين قبل الزوال أو بعده فلا إطلاق ما ذكر و الأولوية المذكورة و يكون هذا الحكم مختصا بيوم الشك،

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٦٥

و اما إذا نسي النية فى الليل أو كان له عذر عن الصوم كالمرض فزال عذره فى أثناء النهار فإنه لا يصح صومه فى شهر رمضان إلا إذا كان التذكر أو زوال العذر قبل الزوال- كما تقدم فى أوائل فصل النية.

(الأمر السابع) المشهور هو عدم جواز صوم يوم الشك بنية انه من شهر رمضان

و انه لو صام كذلك بطل صومه و لو تبين انه من شهر رمضان و عن المبسوط نسبتته الى الأصحاب مشعرا بالإجماع عليه، و فى الرياض نسبتته الى عامة المتأخرين (و يستدل له) بالنهى عنه المقتضى لفساده- و لو كان النهى عنه لشرطه- بناء على شرطية النية، فلا يقال ان النهى انما تعلق بالنية لا بالصوم نفسه، و النية خارجة عن العبادة، مع ان الحق عندنا دخول النية فى العبادة لكن بأمر آخر المعبر عنه بنتيجة التقييد على ما فصلناه فى الأصول.

(ففى خبر الزهرى) قال سمعت على بن الحسين عليه السلام يقول يوم الشك أمرنا بصيامه و نهينا عنه، أمرنا أن يصومه الإنسان على انه من شعبان، و نهينا ان يصومه على انه من شهر رمضان و هو لم ير الهلال (و فى موثق سماعة) عن الصادق عليه السلام

انما يصام يوم الشك من شعبان ولا يصومه من شهر رمضان لانه قد نهى ان ينفرد الإنسان بالصيام في يوم الشك و انما ينوى من الليل انه يصوم من شعبان، فان كان من شهر رمضان اجزاء عنه بفضل الله عز و جل و بما وسع على عباده و لو لا ذلك لهلك الناس.

(و صحيح محمد بن مسلم) المروى في التهذيب عن الباقر عليه السلام في الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان، فقال عليه السلام عليه قضاؤه و ان كان كذلك، و الظرف في قوله من رمضان يحتمل ان يكون متعلقا بقوله يصوم، اى يصوم بنية انه من رمضان، و يحتمل ان يكون متعلقا بقوله يشك فيه، اى يشك في كونه من رمضان (فعلى الأول) يكون الخبر كالنص في البطلان و ثبوت القضاء عليه- و لو كان اليوم من رمضان- من جهة كون نيته في صومه ان يكون من رمضان (و على الثاني) فلا بد اما من حملة على التقيّة أو تقييده بما إذا نوى به صوم شهر رمضان.

(و صحيح هشام) عن الصادق عليه السلام: يوم الشك من صامه قضاؤه و ان كان كذلك،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٦٦

يعنى من صامه على انه من شهر رمضان بغير رؤية قضاؤه و ان كان يوما من شهر رمضان لأن السنة جاءت لصيامه على انه من شعبان و من خالفها كان عليه القضاء.

و الظاهر من قوله يوم الشك من صامه قضاؤه- مع الغض عما فسر به أخيرا- هو وجوب القضاء على من صامه مطلقا و لو بغير نية شهر رمضان إذا تبين كونه منه، و في قوله يعنى (إلخ) احتمال ان يكون من الامام عليه السلام ان يكون من الراوى- اعنى هشام- أو يكون من الشيخ في التهذيب (فعلى الأول) يصير الخبر نصا في المطلوب (و على الثاني) يكون دليلا عليه أيضا لأن ما ينقله الراوى عن الامام يكون حجة و لو كان نقلا بالمعنى فيكون كما إذا نقل ما سمعه منه عليه السلام بلفظه (و على الثالث) فيصح الاستدلال به بعد تقييده بما إذا كان المنوى شهر رمضان و ان كان يصح حملة على التقيّة أيضا.

(و بالجملة) فهذه الاخبار اما دالة بصراحاتها على عدم الاجزاء إذا صام بنية شهر رمضان أو بإطلاقها بعد تقييدها بما ذكر بقرينة ما تقدم من الاخبار الواردة في الصحة و الاجزاء إذا صام بنية انه من شعبان، فلا محيص عن قول المشهور.

خلافا للمحكى عن الشيخ في الخلاف و ابن الجنيد و ابن ابي عقيل فذهبوا الى الاجتراء به عن شهر رمضان لو صادفه، و احتج له الشيخ في الخلاف بإجماع الفرقة و اخبارهم على ان من صام يوم الشك اجزاء عن رمضان و لم يفرقوا، و في احتجاجه بإجماع الفرقة ما لا يخفى، كيف و هو قد نسب في المبسوط عدم الاجزاء الى الأصحاب مشعرا بدعوى الإجماع عليه، و قد عرفت المستفاد من الاخبار.

(نعم) يمكن الاستدلال له بخبر معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام عن الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان فيكون كذلك، فقال هو شيء وفق له-، بناء على ان يكون قوله من شهر رمضان متعلقا بقوله يصوم لا بقوله يشك فيه (و موثق سماعه) المتقدم- قال سئلته عن اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان لا يدري ا هو من شعبان أو من رمضان فصامه من شهر رمضان- بناء على ما في التهذيب- فقال هو يوم وفق له و لا قضاء عليه (لكن الانصاف) عدم صحة التمسك بهذين الخبرين للقول بالاجزاء، اما الخبر الأول

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٦٧

فلا احتمال ان يكون الظرف في قوله من شهر رمضان متعلقا بقوله يشك بل لعل هذا أظهر لكونه أقرب، و مع تساوى الاحتمالين أيضا يبطل الاستدلال لعدم ظهور الخبر في الصوم بنية شهر رمضان (و اما الثاني) فلان المضبوط في الكافي هكذا: فصامه فكان من شهر رمضان، بزيادة لفظه (فكان) و قد تقدم في الأمر الثالث ان الاعتماد على نسخة الكافي خصوصا مع ان الشيخ في

التهديب قد روى الحديث عن الكليني، و عليه فيكون الخبر ان انما يدلان على الاجزاء في مورد البحث بإطلاقهما، فلا بد من تقيدهما بما تقدم مما يدل على التفصيل بين ان ينوى الصوم على انه من شعبان أو ينويه على انه من رمضان بالصحة في الأول و البطلان في الأخير، و مع الغض عن ذلك فلا يمكن الاعتماد على الخبرين لإعراض الأصحاب عن العمل بهما و قيام الشهرة العظيمة على خلافهما، فالقول بالبطلان و وجوب قضائه قوى جدا، و الله العالم بالصواب.

[مسألة (١٧) صوم يوم الشك يتصور على وجوه]

إشارة

مسألة (١٧) صوم يوم الشك يتصور على وجوه

[الأول ان يصوم على انه من شعبان]

(الأول) ان يصوم على انه من شعبان، و هذا لا اشكال فيه سواء نواه ندبا أو بنية ما عليه من القضاء أو النذر أو نحو ذلك، و لو انكشف بعد ذلك انه كان من شهر رمضان اجزء عنه و حسب كذلك

[الثاني ان يصومه بنية انه من رمضان]

(الثاني) ان يصومه بنية انه من رمضان، و الأقوى بطلانه و ان صادف الواقع

[الثالث ان يصومه على انه ان كان من شعبان كان ندبا و ان كان من رمضان كان واجبا]

(الثالث) ان يصومه على انه ان كان من شعبان كان ندبا و ان كان من رمضان كان واجبا، و الأقوى بطلانه أيضا. اما الوجهان الأولان فقد تقدم الكلام فيهما في الأمر السادس و السابع في المسألة المتقدمة (و اما الوجه الثالث) فقد وقع الخلاف فيه على قولين، فالمحكي عن كتب الشيخ ما عدا الخلاف و المبسوط و عن السرائر و الشرائع هو البطلان، و عليه أكثر المتأخرين، و استدلوا له بوجوه (منها) ما حكى عن الشيخ (قده) من انه إذا نوى كذلك لم ينو احد السببين قطعا، و النية فاصلة بين الوجهين، و لعل مراده (قده) هو لزوم تعيين احد النوعين من الصوم المندوب و الصوم المفروض في شهر رمضان، و هو لا يحصل إلا بالنية (و منها) ما افاده الشيخ الأكبر (قده) في رسالة الصوم، و هو ان حقيقة صوم شهر رمضان تغاير حقيقة الصوم المندوب كما يكشف عن ذلك اختلاف أحكامهما، فإذا

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٦٨

لم يعين حقيقة أحدهما في النية التي حقيقتها استحضار حقيقة الفعل المأمور به لم يقع عن أحدهما: و لعل ما افاده (قده) يرجع الى الوجه الأول لأن كون النية فاصلة بين الوجهين موقوف على اختلاف الصومين بالنوع و الحقيقة، و الا- كان نية القدر المشترك بينهما كافية.

(و منها) ان المستفاد من الاخبار الواردة في صوم يوم الشك هو حصر صحته بما إذا نوى انه من شعبان كقوله عليه السلام في موثق سماعة: إنما يصام يوم الشك من شعبان- الى ان قال- و انما ينوى من الليل انه يصوم من شعبان فان كان من شهر رمضان

اجزاء عنه بفصل الله عز و جل (إلخ) و ظاهر الحصر هو وجوب نية شعبان فيه على نحو الجزم فيخرج صورة التردد عن مورد الحصر.

(و نوقش فيه) بان الحصر في الخبر إضافي في مقابل أن ينوى صومه على انه من شهر رمضان كما يظهر بالتأمل في الموثق المذكور (و في خبر الزهري) المتقدم في الأمر السابع من المسألة المتقدمة: يوم الشك أمرنا بصيامه و نهينا عنه، أمرنا أن يصومه الإنسان على انه من شعبان و نهينا ان يصومه على انه من شهر رمضان و هو لم ير الهلال، فإن صورة التردد خارج عن مورد النهي كما انه خارج عن مورد الأمر (و التحقيق ان يقال) بالفرق بين ما إذا كان التردد في أصل النية و بين ما كان التردد في المنوى مع الجزم بالنية (و توضيحه) ان القصد تارة يتعلق بالصوم المردد بين الوجهين بلا تصور جامع بينهما، فينوى ان يكون صومه من شهر رمضان ان كان اليوم من رمضان و ان يكون من شعبان ان كان اليوم من شعبان فنيته مبهمه مرددة بين الوجهين و مرجعه الى عدم تحقق النية رأسا، فإن القصد انما يصح تعلقه بما يمكن وجوده خارجا، و الأمر المردد لا يمكن ان يتحقق في الخارج، إذ الموجود في الخارج هو الفرد المعين لا احد الفردين لا بعينه فلا يصح تعلق القصد به (و اخرى) يتعلق القصد بالصوم غدا و يكون الداعي له في صومه هو رجحانه الجامع بين الوجوب و الندب، فمتعلق النية أمر قابل للوجود الخارجي، و هو صوم هذا اليوم، و الباعث له في إتيانه أمر كلي قابل الانطباق على الوجوب و الندب، فليس فيه إبهام و لا- ترديد في أصل النية، فمقتضى لزوم النية في العمل هو البطلان على

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٦٩

الوجه الأول لما عرفت من ان مرجعه الى عدم تحقق النية رأسا، لعدم إمكان تعلقها بالأمر المبهم المردد الذي لا وجود له خارجا، بخلاف الوجه الثاني فإن التعيين المعتبر في النية متحقق فيه بالإجمال و لو لم يكن متحققا بالتفصيل، و هذا هو المعبر عنه بالترديد في المنوى مع الجزم بالنية، بمعنى انه قاصد للإتيان بالمأمور به الواقعي لكن المنوى و هو صوم هذا اليوم الشخصي المعين مردد في وصفه انه من شعبان أو من شهر رمضان، و هذا النحو من التردد في المنوى لا يوجب ترديدا في النية: و هذا هو الوجه الرابع الذي ذكره المصنف (قده) بقوله.

[الرابع ان يصومه بنية القربة المطلقة بقصد ما في الذمة]

الرابع ان يصومه بنية القربة المطلقة بقصد ما في الذمة و كان في ذهنه انه اما من رمضان أو غيره بان يكون التردد في المنوى لا في نيته فالأقوى صحته و ان كان الأحوط خلافه.

و وجه الاحتياط فيه هو النهي عن صومه على انه من شهر رمضان في الاخبار المتقدمة، فإذا قصد ما في ذمته من الأمر و كان من شهر رمضان فقد نوى صومه على انه من رمضان و هو مورد النهي في الاخبار، و هذا الاحتياط غير لازم. فإن النهي الوارد في الاخبار انما تعلق بالصوم بنية شهر رمضان على نحو الجزم فلا- يشمل تعلق قصده به بعنوان ما في الذمة، و لكن الاولى هو الاقتصار على ما وقع التصريح به في الاخبار من نية الصوم على انه من شعبان للقطع ببراءة الذمة بهذا الوجه و خروجا عن مخالفة من قال بالبطلان و ان كان القول بالصحة أيضا محكيا عن غير واحد من الأصحاب كالشيخ في المبسوط و الخلاف و العماني و ابن حمزة و العلامة في المختلف و الشهيد في الدروس، و الله العاصم.

[مسألة (١٨) لو أصبح يوم الشك بنية الإفطار]

مسألة (١٨) لو أصبح يوم الشك بنية الإفطار ثم بان له انه من الشهر فان تناول المفطر وجب عليه القضاء و أمسك بقيه النهار وجوبا تأدبا، وكذا لو لم يتناوله و لكن كان بعد الزوال، و ان كان قبل الزوال و لم يتناول المفطر جديد النية و اجزاء عنه. في هذه المسألة أمور

[الأول لا اشكال و لا خلاف في جواز الإفطار في يوم الشك]

(الأول) لا اشكال و لا خلاف في جواز الإفطار في يوم الشك

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٧٠

من شعبان للاستصحاب و لتوقف وجوب الصوم على ثبوت شهر رمضان و للأخبار الواردة في ان الصوم للرؤية و الإفطار للرؤية. و خبر محمد بن الفضيل عن الرضا عليه السلام عن اليوم الذي يشك فيه لا يدري أ هو من شهر رمضان أو من شعبان، فقال عليه السلام شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور من الزيادة و النقصان، فصوموا للرؤية و أفطروا للرؤية و لا يعجبني أن يتقدم احد بصيام يوم، و قد تقدم ذلك في طي الأمر الثاني من الأمور المذكورة في المسألة السادسة عشر

[الأمر الثاني لو أصبح يوم الشك بنية الإفطار ثم بان انه من شهر رمضان]

(الأمر الثاني) لو أصبح يوم الشك بنية الإفطار ثم بان انه من شهر رمضان

بعد ان تناول المفطر وجب عليه قضاء ذلك اليوم و الإمساك في بقية اليوم تأدبا، اما وجوب القضاء فواضح، فإنه أفطر يوما من شهر رمضان مع اجتماع شرائط التكليف فيه و لو لم يكن التكليف به منجزا لمكان الجهل بموضوعه، و لا- يقاس بالمتناول للمفطر نسيانا لاختصاص دليل عدم وجوب القضاء به فلا يشمل المقام.

و اما وجوب الإمساك تأدبا فالظاهر ان عليه الإجماع كما عن الشيخ في الخلاف، و عن العلامة في المنتهى و الشهيد في الذكري انه لم يعلم القائل بجواز تناول المفطر في بقية اليوم الا ما حكى عن عطا و احمد في رواية، و يدل عليه النبوى المتقدم نقله الوارد في يوم الشك، و فيه ان ليلة الشك أصبح الناس فجاء أعرابي فشهد برؤية الهلال فأمر النبي صَلَّى الله عليه و آله مناديا ينادى من لم يأكل فليصم و من أكل فليمسك، و قد تقدم ان ضعف سنده منجبر بالعمل.

[الأمر الثالث لو أصبح يوم الشك بنية الإفطار]

(الأمر الثالث) لو أصبح يوم الشك بنية الإفطار

و لم يتناول المفطر الى ما بعد الزوال ثم بان انه من شهر رمضان فلا إشكال في وجوب الإمساك عليه الى الليل و هل يصح منه الصوم لو جدد النية و يترتب عليه سقوط القضاء عنه أولا، و جهان، من إطلاق النبوى المتقدم و هو قوله صَلَّى الله عليه و آله من لم يأكل فليصم، و من ظهوره في كون ذلك قبل الزوال فيقتصر فيه على مورده، فيعمل في غيره على ما هو مقتضى القاعدة من ان الإخلال بالنية موجب لفساد العبادة، و انما خرج عن هذه القاعدة في مورد نسيان النية و تجديده قبل الزوال في الواجب المعين كما تقدم، كما انه لو صام بنية شعبان كان مجزيا و لو بان انه من رمضان بعد الزوال، و ذلك لدلالة الأخبار المتقدمة

على الاجتزاء به مطلقا سواء كان التبين بعد انقضاء النهار

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٧١

أو فى أثناءه قبل الزوال أو بعده، و لا دلالة لتلك الاخبار على ان من أمسك من غير نية الصوم شهر رمضان ثم قضائه بعد ذلك.

[الأمر الرابع لو أصبح يوم الشك بنية الإفطار]

(الأمر الرابع) لو أصبح يوم الشك بنية الإفطار

و تبين انه من شهر رمضان قبل الزوال و لم يتناول المفطر وجب عليه تجديد النية و إتمام الصوم و لا يجب عليه القضاء لبقاء الوقت الاضطرارى للنية إلى الزوال لمن تركها فى الليل لعذر من نسيان أو جهل حتى أصبح كما تقدم فى أول الفصل و للنبوى المتقدم: من لم يأكل فليصم، و قد يستدل له بفحوى ما دل على انعقاد الصوم من المسافر و المريض إذا زال عذرهما قبل الزوال، و لكنه فى المريض غير منصوص عليه و انما ورد النص فى المسافر و قد الحقوا به المريض، و مع ذلك فالأولوية ممنوعة، و الإجماع و النبوى كافيان فى إثبات الحكم، و قد تقدم الكلام فى الأمر الثانى من الأمور المذكورة فى المسألة الثانية عشر.

[مسألة (١٩) لو صام يوم الشك بنية انه من شعبان ندبا أو قضاء أو نحوهما]

مسألة (١٩) لو صام يوم الشك بنية انه من شعبان ندبا أو قضاء أو نحوهما ثم تناول المفطر نسيانا و تبين بعده انه من رمضان اجزاء عنه أيضا و لا يضره تناول المفطر نسيانا كما لو لم يتبين و كما لو تناول المفطر بعد التبين. حكم هذه المسألة مبنى على عدم قرح تناول المفطر مع عدم العمد به فى جميع أنحاء الصيام من المندوب و المفروض بأقسامه، و سيأتى الكلام فيه.

[مسألة (٢٠) لو صام بنية شعبان ثم أفسد صومه براء و نحوه لم يجزه عن رمضان]

مسألة (٢٠) لو صام بنية شعبان ثم أفسد صومه براء و نحوه لم يجزه عن رمضان و ان تبين كونه منه قبل الزوال. و قد مر حكم هذه المسألة فى طى المسألة الثالثة عشر.

[مسألة (٢١) إذا صام يوم الشك بنية شعبان ثم نوى الإفطار]

إشارة

مسألة (٢١) إذا صام يوم الشك بنية شعبان ثم نوى الإفطار و تبين كونه من رمضان قبل الزوال قبل ان يفطر فنوى صح صومه، و اما ان نوى الإفطار فى يوم من شهر رمضان عصيانا ثم تاب فجدد النية قبل الزوال لم ينعقد صومه، و كذا لو صام يوم الشك بقصد و أحب معين ثم نوى الإفطار عصيانا ثم

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٧٢

تاب فجدد النية بعد تبين كونه من رمضان قبل الزوال.

[الأول إذا صام يوم الشك بنية شعبان ثم نوى الإفطار]

(الأول) إذا صام يوم الشك بنية شعبان ثم نوى الإفطار

فتبين كونه من رمضان قبل الزوال و لم يتناول مفطرا فنوى صومه من رمضان صح صومه و لو قلنا بان العزم على الإفطار مفسد للصوم كما هو الأقوى و سيأتى البحث عنه، و ذلك لان العزم على الإفطار ليس بنفسه من المفطرات بل انما يوجب الإخلال بالنية فيجعله كمن لم ينو الصيام رأسا، و قد تقدم انه لو نوى الإفطار فى يوم الشك ثم تبين انه من رمضان قبل الزوال فنوى الصوم صح منه، و قد تقدم حكمه فى المسألة الثامنة عشر.

[الأمر الثانى إذا نوى الإفطار فى يوم من شهر رمضان عسيانا]

(الأمر الثانى) إذا نوى الإفطار فى يوم من شهر رمضان عسيانا

ثم تاب و جدد النية قبل الزوال ففى انعقاد الصوم بتجديد النية و عدمه قولان (و تفصيل ذلك) ان هيهنا مسلتين (إحدهما) فيما إذا أصبح بنية الإفطار عالما عامدا بحيث لم ينو الصوم من الابتداء رأسا ثم تاب و جدد النية قبل الزوال، و المعروف من مذهب الأصحاب هو البطلان و وجوب القضاء حتى ان العلامة (قده) فى المنتهى لم ينقل خلافا فيه، و قد تقدم الكلام فى ذلك فى المسألة الثانية عشر فى ان آخر وقت النية فى شهر رمضان و الواجب المعين هو عند طلوع الفجر و ان تأخير النية عامدا موجب للبطلان و لا يصححه تجديد النية قبل الزوال، و ذلك لزوم النية فى كل آن من آتات الصوم فيبطل بالإخلال بها فى بعض النهار فإنه يوجب فساد الصوم فى ذلك الزمان الفاقد للنية فإذا بطل فى ذلك الزمان بطل فى الجميع، إذ الصوم لا يتبعض فى الصحة و الفساد.

(لكن المحقق فى الشرائع) قال انه لو قيل بالانعقاد كان أشبه بالقواعد. و قد ذكر وافى توجيهه وجوها (منها) ما فى المسالك من انه مبنى على الاجتزاء بالنية الواحدة للشهر كله مع تقدمها أو على القول بجواز تأخير النية عمدا الى قبل الزوال (و فيه) ان المعتبر على الاجتزاء بالنية الواحدة استدامة حكمها بمعنى عدم نية خلافها، و مع الإصباح بنية الإفطار يزول حكم النية حتى على القول بالاجتزاء بنية واحدة، و اما جواز تأخيرها الى ما قبل الزوال فى الواجب المعين فلم يتحقق القول به و

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٧٣

على فرض تحققه فهو ضعيف مردود بما تقدم من انتهاء وقت النية اختيارا فى الواجب المعين الى الفجر.

(و منها) ما فى مصباح الفقيه من ان عدم الانعقاد مبنى على وجوب التبييت بالنية، و هو ممنوع لان عمدة دليله الإجماع، و يشكل الاعتماد عليه مع اختيار مثل المحقق الذى هو ترجمان الفقهاء القول بالانعقاد المنافى مع اعتبار التبييت و اشعار كلامه بكونه قولا معروفا بين الأصحاب، المنافى مع الإجماع (و فيه) ان المنافى مع الانعقاد ليس اعتبار التبييت، كيف و قد تقدم عدم اعتباره مع مقارنة الفجر للنية و انه انما رخص فى تقديم النية على الفجر لمكان تعسر العلم بالمقارنة بل تعذره، فالمانع عن الانعقاد خلو قطعة من زمان الصوم عن النية اختيارا.

(و منها) ما احتمله الشيخ الأكبر (قده) من كون مراد المحقق ما إذا عزم على الإفطار فى الليل ثم ذهل عن نية الصوم و الإفطار جميعا عند طلوع الفجر فأصبح غير ملتفت الى الصوم ثم جدد النية قبل الزوال، فإنه يمكن ان يكون حكم هذا حكم الناسى للنية

فى اللبل رأسا لأنه لم يتعمد ترك النية فى وقته و هو الجزء الأخير من اللبل المتصل بالفجر، و المتيقن من العامد الذى يبطل صومه بترك النية هو الذى نوى الإفطار فى ذلك الوقت أو كان مرددا فى الصوم مع الالتفات اليه (و فيه) انه مع تقدم العزم على الإفطار فى اللبل و عدم نية الصوم بعده الى الصبح فغفلته عن الإفطار و الصوم لا يوجب اجراء حكم الناسى عليه مع بقاء العزم على الإفطار فى أول النهار و ان لم يكن ملتفتا الى عزمه، فالعزم فى ارتكازه موجود و لا عذر له فى ذلك بعد سبق العزم على الإفطار فى اللبل (فالأقوى) فى هذه المسألة ما عليه المشهور من البطلان و عدم الانعقاد و وجوب القضاء، و الظاهر ان مراد المصنف (قده) فى هذه المسألة من قوله. و اما إذا نوى الإفطار فى يوم شهر رمضان (إلخ) هو هذا الفرض اعنى ما إذا نوى الإفطار من ابتداء النهار بحيث أصبح ناويا له (المسألة الثانية) ما إذا نوى الصوم فى وقت النية و دخل فى النهار بنية الصوم ثم نوى الإفطار فى أثناء النهار ثم تاب و رجع الى نية الصوم قبل الزوال، و قد تعرض المصنف (قده)

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٧٤

لهذه المسألة فيما يأتى فى المسألة الثانية و العشرين و ستعرض لتفصيل البحث فيها إنشاء الله تعالى.

[الأمر الثالث من الأمور المبحوث عنها فى هذه المسألة انه لو صام يوم الشك بقصد واجب معين]

(الأمر الثالث) من الأمور المبحوث عنها فى هذه المسألة انه لو صام يوم الشك بقصد واجب معين ثم نوى الإفطار عصيانا ثم تاب و جدد النية بعد ما تبين انه من رمضان قبل الزوال فالمرجح به فى المتن هو عدم الانعقاد و هو مبنى على ما يأتى من بطلان الصوم فى الواجب المعين بنية الإفطار فى أثناء النهار، فيكون كما نوى الإفطار فى يوم من شهر رمضان مع العلم بأنه منه من الابتداء، إذ لا فرق فى إبطال نية الإفطار بين الرجوع عنها الى قصد الصوم قبل الزوال و عدمه.

(و احتمال فى المستمسك) صحته بدعوى ان قصد الإفطار انما كان تجريا محضا، لان المفروض عدم صحة الصوم الذى نواه من أول الأمر لعدم وقوع صوم غير رمضان فيه، فإذا جدد النية بعد تبين انه من شهر رمضان قبل الزوال يكون كما لو أصبح بنية الإفطار ثم تبين قبل الزوال انه من رمضان و لم يتناول المفطر بعد، فإنه يجدد النية و يصح صومه.

(أقول) يمكن اندفاعه بالعلم التفصيلى بحرمه الإفطار فى ذلك اليوم فإنه يعلم انه اما من شهر رمضان أو من واجب معين غيره، فنية الإفطار ليست تجريا محضا، فتكون كما لو نوى الإفطار مع العلم بأنه من شهر رمضان، و لكن يمكن الجواب عن ذلك بان النهى عن صوم يوم الشك بنية انه من رمضان مانع من حصول هذا العلم التفصيلى، و فما هو الموجب لصوم هذا اليوم قبل تبين انه شهر رمضان ليس الا كونه واجبا معينا غير رمضان. و المفروض انه قد تبين خلافه، و النهى عن الصوم بنية انه من رمضان و ان كان حكما ظاهريا لكون موضوعه هو الشك فى كون اليوم من رمضان الا انه مانع من تنجز التكليف بصوم رمضان فى هذا اليوم ما دام الشك باقيا، بل مجرد الترخيص فى الإفطار كاف فى رفع تنجز التكليف، فليس له قبل تبين الحال علم تفصيلى بتكليف منجز و لعله لذا تأمل سيد مشايخنا (قده) فى البطلان فى حاشيته فى المقام.

[مسألة (٢٢) لو نوى القطع أو القاطع فى الصوم الواجب المعين بطل صومه]

إشارة

مسألة (٢٢) لو نوى القطع أو القاطع فى الصوم الواجب المعين بطل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٧٥

صومه سواء نواهما من حينه أو فيما يأتى و كذا لو تردد، نعم لو كان تردده من جهة الشك فى بطلان صومه و عدمه لعروض عارض لم يبطل و ان استمر ذلك الى ان يسئل، و لا فرق فى البطلان بنية القطع أو القاطع أو التردد بين ان يرجع الى نية الصوم قبل الزوال أم لا، و اما فى غير الواجب المعين فيصح لو رجع قبل الزوال.

فى هذه المسألة أمور

[الأول إذا نوى الإفطار فى أثناء النهار]

(الأول) إذا نوى الإفطار فى أثناء النهار

فى الصوم الواجب المعين بعد ان نوى صومه فالأقوى بطلان الصوم و وجوب القضاء سواء رجع عنه و جدد النية قبل الزوال أم لا، و سواء كان نوى القطع أو القاطع، و المراد من نية القطع هو العزم على الخروج من الصوم و رفع اليد عنه فى مقابل العزم على الصوم، من غير قصد فعل مفطر خاص من المفطرات، و من نية القاطع هو العزم على فعل احدى المفطرات، و الدليل على البطلان فى جميع ذلك هو خلو قطعته من الزمان من نية الصوم مع اشتراطه بالنية لكونه عبادة، فإن نية الإفطار منافية مع قصد الصوم و كذا لو تردد فى الإفطار و عدمه فإنه مناف مع العزم على تركه و لو فى جزء من الزمان.

و لكن المنسوب الى المشهور بين الأصحاب عدم البطلان و انه لو رجع و جدد النية صح صومه، بل ظاهر المحكى عن بعض كالمحقق فى المعتبر إطلاق الحكم بالصحة و لو لم يرجع عن عزمه و لم يتفق له تناول المفطر الى الليل.

و استدلوا للصحة بمقايضة نية الخلاف فى أثناء النهار بالنوم و الغفلة الحاصلة فى أثناءه، و بحصر المفطرات فى غير واحد من الاخبار بأمر ليس منها قصد الإفطار (فى صحيح محمد بن مسلم) عن الباقر عليه السلام: لا يضر بالصائم ما صنع إذا اجتنب اربع خصال: الطعام و الشراب و النساء و الارتماس فى الماء، و بان النية لا يجب تجديدها فى كل أزمته الصوم إجماعاً فلا تتحقق المنافاة، و باستصحاب بقاء الصحة.

و لا- يخفى ما فى هذه الوجوه من الوهن، فإنك قد عرفت سابقاً ان النية عبارة عن العزم على العمل للتقرب الى الله سبحانه، و العزم قد يكون ملتفتاً اليه و قد يكون

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٧٦

مغفولاً- عنه، و الغفلة عنه لا- تنافى وجوده الارتكازى فى النفس، و انما الذى ينافيه هو العزم على العدم أو التردد فيه، فقياس المقام بالنوم و الغفلة لا وجه له.

و منه يظهر بطلان الاستدلال بعدم وجوب تجديد النية فى كل أزمته الصوم، فإن النية بمعنى العزم الارتكازى باقية ما لم يعزم على الخلاف و لم يحصل له التردد من غير حاجة الى التجديد، و استصحاب بقاء الصحة لا يجدى بعد حصول ما ينافى عبادة الفعل و ان لم يحصل من الاعمال ما يوجب الإفطار، و اما الاستدلال بحصر المفطرات فيما عدا نية الخلاف ففيه ان المدعى ليس كون نية الخلاف من جملة المفطرات، بل لان الصوم لا بد فيه من النية، و العزم على الإفطار أو التردد فيه مناف مع النية المشروطة فى العبادة.

و قد نسب القول بما قويناه من البطلان الى غير واحد من الأساطين كالمرتضى و العلامة و ولده و الشهيدين و المحقق الثانى قدس الله أسرارهم، و حاصل استدلالهم هو ما ذكرنا من ارتفاع النية حقيقة أو حكماً بالعزم على الخلاف أو التردد فيه، فيكون

حكم المضي في يوم الصوم حكم المضي في الصلاة و الإتيان بأفعالها مع النية بأن يكون عازما على إبطالها أو مرددا في ذلك.

[الأمر الثاني لا فرق في إبطال نية القطع أو القاطع بين ان يعزم على الإفطار في الحال أو الاستقبال]

(الأمر الثاني) لا فرق في إبطال نية القطع أو القاطع

بين ان يعزم على الإفطار في الحال أو الاستقبال، وذلك لان الصوم عبارة عن الإمساك في جميع النهار فإذا عزم على الإفطار في جزء من اجزائه أو تردد في ذلك فقد حصل ما ينافي نية الإمساك في جميع النهار فهو في حال التردد أو العزم على الإفطار ليس له نية في الصوم، و مقتضى اشتراط النية في جميع آتات العمل هو بطلانه بفقدائها و لو في بعض آتاته، و العزم على الإفطار و لو في المستقبل يوجب الإخلال بالنية المشروطة في العبادة فعلا.

(و اختار في الجواهر) الفرق بين كون المنوى الإفطار في الحال أو الاستقبال، قال (قده) و اما نية القطع بمعنى العزم على ما يحصل به ذلك و ان لم يتحقق الإنشاء

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٧٧

المزبور و كذا نية القاطع فقد يقوى عدم البطلان بهما استصحابا للصحة السابقة التي لم يحصل ما ينافيها إذ الواقع عند التأمل يؤكدها، و دعوى كون المعتبر في الصحة العزم في سائر الأزمنة على الامتثال بالصوم في سائر أوقات اليوم لا نعرف لها مستندا، و ان كان مقتضى الاقتصار على المتيقن ذلك (انتهى).

و ظاهر كلامه (قده) هو صورة نية القطع أو القاطع في المستقبل بقرينه قوله:

إذ الواقع عند التأمل يؤكدها، يعني ان العزم على الإفطار في المستقبل لازمه العزم على الإمساك في الحال و هذا العزم يؤكد النية (و لا- يخفى ما في كلامه) فإنه كما يجب في ابتداء الصوم القصد إلى الإمساك في جميع النهار كذلك يجب بقاء هذا القصد إلى آخر زمان الصوم فلو نوى من الليل الإمساك في بعضه و كان عازما على الإفطار في جزء من النهار أو كان مرددا في ذلك لم يصح صومه لانه ينوه من الليل، إذ الذي نواه لم يكن صوما بل إمساكا في بعض النهار، و الصوم عبارة عن الإمساك من أول الفجر الى الغروب فهذه النية لا بد من بقائها في جميع آتات النهار ليتحقق معنى العبادة و هو الإمساك مع النية. و اما ما افاده من عدم المستند لاعتبار العزم في سائر الأزمنة على الامتثال بالصوم في سائر أوقات اليوم (ففيه) ان المستند له هو ارتباطية الاجزاء المؤتلفة للمركب الذي تعلق به التكليف في مرتبة ثبوت التكليف به، فلا بد في امتثال التكليف من تعلق ارادة المكلف به لينطبق متعلق ارادة الفاعل مع متعلق ارادة الأمر، و مما ذكرنا ظهر فساد الصوم بالترديد في الإفطار في الأثناء سواء كان ترديده في الإفطار في الحال أو في الإفطار في المستقبل لمنافاة التردد مطلقا مع العزم على الصوم اللازم بقاءه من أول الصوم إلى آخره.

[الأمر الثالث ان نية القطع أو القاطع أو التردد انما يبطل به الصوم]

(الأمر الثالث) ان نية القطع أو القاطع أو التردد انما يبطل به الصوم

إذا كان منافيا مع نيته، فلو فرض عدم منافاته معها لم يبطل، و ذلك في موارد.

(منها) ما إذا كان قصد الإفطار مبنيا على تقدير السفر كما إذا قصد مسافة يشك في كونها مسافة التقصير فقصد الإفطار على تقدير كونها مسافة القصر، فان هذا القصد لا يضر بنية الصوم على تقدير وجوبه عليه كما لا يضر بها إذا كان من نيته ذلك من

الليل كما إذا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٧٨

احتمل السفر فى النهار فنوى الإفطار من الليل على تقدير السفر، فاتفق عدم السفر فإنه يصح صومه.

(و منها) ما إذا كان قصده للإفطار مبينا على اعتقاد زوال حكم نية الصوم لأمر آخر كما لو نوى الإفطار فى يوم الشك انه من شوال على تقدير ثبوت الهلال مع بقاء قصد الصوم ما دام لم يثبت، فلا يضر ذلك بصومه لو لم يثبت الهلال، لان نيته للإفطار انما هى على تقدير عدم قابلية الزمان للصوم لا- مطلقا (و منها) ما إذا قصد الإفطار لاعتقاد فساد صومه بسبب آخر كما إذا اعتقدت المرأة حدوث الحيض فنوى الإفطار ثم تبين طهرها قبل ان تتناول المفطر، و الحكم فى الجميع هو عدم فساد الصوم بمجرد هذا النحو من قصد الإفطار، لعدم انتفاء العزم على الصوم المأمور به فى شىء من هذه الموارد لبقائه على عزمه على تقدير صحة صومه، و لا فرق فى حصول التردد له فى هذه الموارد بين بقاءه مدة الى ان يسئل و يتبين له الأمر و بين زواله بلا مهلة، و ذلك لبقاء عزمه على الصوم على تقدير صحته، و هو كاف فى تحقق النية المفتقر إليها فى العبادة.

[الأمر الرابع ان ما ذكر كله انما هو فى الواجب المعين]

(الأمر الرابع) ان ما ذكر كله انما هو فى الواجب المعين،

و اما فى غيره من المندوب أو غير المعين من الواجب فلو نوى القطع أو القاطع أو تردد فى إتمامه صح مع الرجوع عن نيته و العزم على الإتمام قبل الزوال فى الواجب و الى انتهاء النهار فى المندوب لما تقدم من جواز تأخير النية فيهما كذلك من أول الأمر، إذ مرجعه الى ثبوت التخيير طول النهار فى المندوب فى إنشاء النية و الى الزوال فى الواجب غير المعين فليس نية الإفطار فى زمان التخيير اولى بالإبطال من ترك النية رأسا إذا جردها فى وقتها، و هذا ظاهر.

[مسألة (٢٣) لا يجب معرفة كون الصوم هو ترك المفطرات مع النية]

مسألة (٢٣) لا يجب معرفة كون الصوم هو ترك المفطرات مع النية أو كف النفس عنها معها.

فى هذه المسألة أمران (أحدهما) انه وقع الاختلاف فى التعبير عن مهية الصوم، فعن كثير ان الصوم هو ترك المفطرات مع النية، و قال بعضهم انه عبارة عن الكف عن المفطرات، لان الترك أمر عدمى أزلى خارج عن قدرة المكلف، و متعلق الأمر لا بد

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٧٩

ان يكون امرا مقدورا، و ليس ذلك الأ- كف النفس، (و أورد عليه) بأنه ان كان المراد من الكف هو ردع النفس و حبسها عن ارتكاب المفطرات فهو منتقض بلزوم خروج الترك فى حال الغفلة و النوم و عند عدم ميل النفس الى المفطرات كلا أو بعضا أو عدم القدرة عليها كذلك- عن ماهية الصوم، إذ الترك فى هذه الموارد ليس لأجل ردع النفس و حبسها عن الارتكاب، و ان كان المراد توطين النفس على الترك فيه أولا انه عبارة عن العزم و النية، فيلزم ان يكون الصوم عبارة عن نفس النية و هذا باطل فان الصوم مما يتعلق به النية و لا- يعقل ان يتعلق النية بالنية (و ثانيا) ان الترك إذا كان امرا ازليا غير مقدور فالتعريف بتوطين النفس عليه لا- يرفع الإشكال، فإن توطين النفس على غير المقدور أيضا غير معقول، (مضافا) الى ان الترك الأزلى ليس متعلقا للأمر بل متعلقه هو الترك فى زمان مخصوص و هو مقدور للمكلف، و بعبارة أخرى استمرار الترك فى زمان الصوم هو المكلف به و هو أمر تحت قدرة المكلف، فالحق ان الصوم عبارة عن نفس الترك. و لا يرد عليه الا النقض بلزوم بطلان الصوم بفعل المفطرات نسيانا مع ان المذهب على خلافه، و الجواب انه من باب ان المولى تفضل على عباده برفع المؤاخذه عنهم

بارتكاب المفطر نسيانا وقنع بالمأتي به عن المأمور به كما في غير الصوم من العبادات التي لها اجزاء وجودية إذا ترك المكلف بعضها نسيانا و دل الدليل على عدم البطلان مع النسيان.

(الأمر الثاني) انه لا- يجب على المكلف معرفة كون الصوم هو الترك أو الكف، لان اختلاف تعبيرهم في ذلك ليس فيه ثمره عمليه، لاتفاقهم على صحة الصوم من النائم والغافل و من لا رغبة له في المفطر أو لا قدرة له عليه، فإذا ترك المفطرات سواء كان بكف نفسه عنها أو بغيره صح صومه على القولين، فالمكلف ينوي بالصوم ما هو المأمور به واقعا و يكفي ذلك له و ان لم يعلم عنوان المأمور به بالتفصيل.

[مسألة (٢٤) لا يجوز العدول من صوم الى صوم واجبين كانا أو مستحيين]

مسألة (٢٤) لا يجوز العدول من صوم الى صوم واجبين كانا أو مستحيين أو مختلفين، و تجديد نية رمضان إذا صام يوم الشك بنية شعبان ليس من باب العدول بل من جهة ان وقتها موسع لغير العالم الى الزوال.

و ليعلم أولا ان مقتضى القاعدة عدم جواز العدول مما هو مشتغل به الى عبادة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٨٠

أخرى من الصلاة و الصوم و نحوهما مما تكون مختلفه الأنواع و المشتركة تحت معنى واحد جنسى مثل صلاة الظهر و العصر بناء على كونهما كذلك و صوم شهر رمضان و صوم آخر غيره من واجب أو مندوب و ذلك لان العدول في الأثناء إما يكون باعتبار انقلاب ما مضى من المعدول عنه الى المعدول اليه، أو يكون باعتبار بقاء ما مضى على ما كان عليه من الهوية الواقعة و إيقاع الباقي على الهوية المعدول إليها، و شيء منهما لا يستقيم، اما الأول فلاستلزامه انقلاب الشيء عما هو عليه، و هو محال، و اما الثاني فلاستلزامه تركيب العمل الواحد من هويتين مختلفتين بالماهية، و هو أيضا مستحيل في العقليات كما لا يخفى.

و مقتضى ذلك عدم جواز العدول من ماهية الى ماهية أخرى، فإذا ورد دليل عليه بالخصوص لا بد من حمله على معنى معقول، و هو الحكم بترتيب آثار المعدول اليه بعد تبدل النية لانقلاب الماهية حقيقة، و هذا المعنى محتاج الى الدليل و لم يرد في باب الصوم دليل على ذلك إلا في بعض الصور.

(و تفصيل ذلك) ان الصوم المعدول عنه ينقسم إلى أقسام (فمنها) الواجب المعين مما لا يجوز قطعه و رفع اليد عنه اختيارا و لا يصلح وقوع صوم آخر في وقته، سواء كان وقته مما لا- يصلح لوقوع صوم آخر فيه بالذات كشهر رمضان أو بالعرض كالنذر المعين و قضاء شهر رمضان إذا صار مضيقا و الواجب بالإجارة في وقت معين، و حكم هذا القسم هو عدم جواز العدول عنه الى غيره من واجب آخر أو مندوب، و ذلك واضح بعد رض عدم جواز رفع اليد عما هو متلبس به من الواجب المعين و عدم صلاحية زمانه لوقوع صوم آخر فيه و لو بالعرض، و من ذلك العدول عن قضاء شهر رمضان الى صوم آخر بعد الزوال و لو لم يكن وقته مضيقا.

(و منها) ما لو صلح الزمان للمعدول عنه و المعدول اليه مع جواز قطع الأول كالواجب غير المعين و قضاء شهر رمضان قبل الزوال إذا كان الوقت موسعا و الصوم المندوب و لو بعد الزوال، ففي جواز العدول عنه الى فرض مثله أو الى صوم مندوب قولان، المصرح

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٨١

به في الدروس جوازه من نفل الى نفل آخر، قال: و في العدول من فرض غير معين الى نفل قولان، و ان المنع فيه اولي، و اختار صاحب الجواهر المنع في الجميع مستدلا بان جواز القطع و إبطاله بنية قطعه أو الإتيان بالقاطع لا يستلزم جواز عدوله الى غيره

بالنية ما لم يدل على جوازه دليل، نعم بعد إبطاله بالنية يمكن القول بجواز قصد غيره فيما إذا كان وقت نيته باقيا كما في الواجب غير المعين قبل الزوال و المندوب و لو بعد الزوال.

(و منها) صوم يوم الشك من شعبان لو صامه لأبنيته انه من شهر رمضان ثم تبين انه منه في أثناء النهار و لو بعد الزوال، فان الظاهر انه مورد العدول، بناء على وجوب تجديد النية، وليس تجديدها من جهة ان زمان النية للناسي و الجاهل موسع في شهر رمضان الى الزوال- كما أفاده في المتن- فإنه يرد عليه أولا منافاته مع ما تقدم منه (قده) من عدم الفرق في التبين لمن صام يوم الشك بنية انه من شعبان بين كونه قبل الزوال أو بعده (و ثانيا) ان تجديد النية بعنوان انه من شهر رمضان عبارة عن العدول في النية فلا- داعى إلى تأويله بعد ما تقدم من انه معقول بمعنى ترتيب آثار صوم شهر رمضان على هذا الصوم، التي منها عدم وجوب القضاء عليه.

و قد تقدم الفرق بين ما إذا نوى يوم الشك الصوم بنية انه من شعبان و بين ما إذا نوى الإفطار و لم يتناول المفطر و انه يصح الصوم بعد تبين انه من شهر رمضان في الأول سواء كان قبل الزوال أو بعده، و في الثاني يختص الصحة بما إذا كان التبين قبل الزوال، و هذا شاهد على ان تجديد النية في الأول انما هو من مصاديق العدول لا من باب توسعة وقت النية لغير العالم كما لا يخفى. و الله العالم بالصواب.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٨٢

[فصل فيما يجب الإمساك عنه في الصوم]

إشارة

فصل فيما يجب الإمساك عنه في الصوم، و هي أمور

[الأول و الثاني الأكل و الشرب]

إشارة

الأول و الثاني الأكل و الشرب، من غير فرق في المأكول و المشروب بين المعتاد كالحبز و الماء و نحوهما و غيرها كالتراب و الحصى و عصارة الأشجار و نحوها و لا بين الكثير و القليل كعشر حبة الحنطة أو عشر قطرة من الماء أو غيرها من المائعات حتى انه لو بلّ الخياط الخيط بريقه أو غيره ثم رده الى الفم و ابتلع ما عليه من الرطوبة بطل صومه إلا إذا استهلك ما كان عليه من الرطوبة بريقة على وجه لا يصدق عليه الرطوبة الخارجية و كذا لو استاك و اخرج المسواك من فمه و كان عليه رطوبة ثم رده الفم فإنه لو ابتلع ما عليه بطل صومه إلا مع الاستهلاك على الوجه المذكور، و كذا يبطل بابتلاع ما يخرج من بقايا الطعام من بين أسنانه.

في هذا المتن أمور

(الأول) لا إشكال في وجوب الإمساك عن الأكل و الشرب في حال الصوم

في الجملة بلا- خلاف فيه بين المسلمين، و هو من ضروريات الدين، و يدل عليه قوله تعالى وَ كَلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُم

الْخَيْطُ الْمَأْبُيْضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ، المفسر في خبر إبراهيم بن هاشم المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام بياض النهار و سواد الليل، و للنصوص الكثيرة الواردة في ذلك.

(ففى صحيح محمد بن مسلم) عن الباقر عليه السلام: لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب اربع خصال: الطعام و الشراب و النساء و الارتماس فى الماء- على ما فى الفقيه و موضع من التهذيب، و فى موضعين آخرين من التهذيب: (ثلاث خصال) مع عد الأربعة المذكورة، و ربما يوجه على فرض صحة النسخة بجعل الأكل و الشرب خصلة واحدة.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٨٣

(و الحصر فى الأربع) مع كون المفطرات أكثر منها غير مضر، لكون دلالة الخبر على الحصر بالإطلاق، و هو قابل للتقييد.

(و خبر ابى بصير) عن الصادق عليه السلام: الصيام من الطعام و الشراب، و الإنسان ينبغى ان يحفظ لسانه من اللغو و الباطل فى رمضان و غيره.

(و المحكى عن رسالة المحكم و المتشابه) للسيد عن على عليه السلام، قال و اما حدود الصوم فأربعة حدود أولها اجتناب الأكل و الشرب، و الثانى اجتناب النكاح، و الثالث اجتناب القىء متعمدا، و الرابع اجتناب الارتماس فى الماء و ما يتصل بها و ما يجرى مجراها.

(و خبر إبراهيم بن هاشم) و فيه قال صلى الله عليه و آله إذا سمعتم صوت بلال فدعوا الطعام و الشرب فقد أصبحتم، و غير ذلك من الاخبار التى تأتى الإشارة إلى بعضها فى تضاعيف المباحث الآتية.

(الأمر الثانى) المشهور عدم الفرق بين كون المأكول و المشروب معتادين و عدمه

لعموم الأدلة المتقدمة و إطلاق بعضها الشامل لغير المعتاد منهما، و المحكى عن ابن الجنيد، و السيد المرتضى عدم البطلان به. (و يستدل لهما) بدعوى الانصراف فى مطلقات الكتاب و السنة إلى المعتاد و المتعارف، و لخبر مسعدة بن صدقة المروى فى الكافي عن الصادق عن آبائه عن على عليهم السلام عن الذباب يدخل فى حلق الصائم، قال عليه السلام ليس عليه قضاء، انه ليس بطعام،- و الظاهر من السؤال و ان كان عن مورد دخول الذباب فى الحلق من غير عمد، الا ان التعليل فى الجواب بأنه ليس بطعام يدل على ان ما ليس بمأكول عادة لا يضر بالصوم و لو كان عمدا.

(و الأقوى ما عليه المشهور) لمنع دعوى الانصراف، مع انه لو سلم فإنما هو فى المطلقات دون العموم، مثل ما ورد النهى فيه عن الأكل و الشرب، فان حذف المتعلق دال على العموم لصدق الأكل و الشرب فى غير المعتاد- و ان قلنا بانصراف المأكول

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٨٤

و المشروب الى خصوص المعتاد منهما- و اما خبر مسعدة فمردود بإعراض الأصحاب عنه- لو سلم التعميم فيه لصورة العمد- بل يمكن دعوى الإجماع على البطلان لعدم العثور على مخالف سوى ابن الجنيد، و الإجماع سابق عليه و متأخر عنه، و اما السيد فالمحكى عنه فى المسائل الناصرية انه لا خلاف فيما يصل الى جوف الصائم من جهة فمه إذا اعتمد انه يفطره مثل الحصاء و الخرزة «١» و ما لا يؤكل و لا يشرب، و انما خالف فى ذلك الحسن بن صالح و قال انه لا يفطر و روى نحوه عن أبى طلحة، و الإجماع متقدم و متأخر عن هذا الخلاف فسقط حكمه (انتهى) و مع هذا الكلام منه (قده) فذهابه الى عدم البطلان بعيد جدا.

(الأمر الثالث) لا فرق بين الكثير و القليل

لإطلاق الأدلة و عمومها و عدم صحة دعوى الانصراف فيها فيبطل الصوم بمثل عشر حبة الحنطة و عشر قطرة من الماء ما لم يصير مستهلكا، فلو بل الخياط الخيط بريقه أو غير ريقه ثم رده الى الفم و ابتلع ما عليه من الرطوبة بطل صومه، إلا- إذا استهلكت الرطوبة في ريقه بحيث صدق على ابتلاعه انه ابتلاع ريقه، و كذا الحكم فى المسواك، و سيأتى فيما يكره للصائم حكم المسواك الرطب و ما ورد فيه من الاخبار.

(الأمر الرابع) يبطل الصوم بابتلاع ما يخرج من بقايا الطعام من بين أسنانه

عمدا، قولاً واحداً عندنا- كما فى الجواهر- خلافاً لأبى حنيفة، حيث حكى عنه نفى البأس عنه. و ربما يستشكل فيه كما فى المدارك مع الغرض عن الإجماع عليه بعدم تسميته أكلاً، و بصحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام فى الرجل الصائم يقلس «٢» فيخرج منه الشيء، أى يفطره ذلك، قال لا، قلت فان ازدرد بعد ان صار على لسانه، قال لا يفطره ذلك.

(و يندفع) بأن المناقشة فى الإبطال ببلعه اما لأجل دعوى انصراف الأكل عنه

(١) خرزة بفتحيتين: مهره (صراح اللغاة).

(٢) القلس بالتحريك و قيل بالسكون ما خرج من الجوف ملاً الفم أو دونه (مجمع البحرين).

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٨٥

مع تسليم كونه من افراده و صدق مفهوم الأكل عليه عرفاً، و اما لأجل منع صدق الأكل عليه رأساً إما لقلته أو لأجل دخل الإدخال من الخارج فى الفم فى صدق الأكل، و شىء من ذلك لا يمكن المساعدة عليه، و ذلك لمنع الانصراف أو كونه بدوياً على تقدير تسليمه، و عدم صدق الأكل عليه لقلته ممنوع بمعلومية إرادة ما يشمل مثل ذلك من الأكل الممنوع منه فى الصوم، و قد تقدم نفى الفرق بين القليل و الكثير.

(و اما الفرق) بين الإدخال من خارج الفم و عدمه بصدق الأكل فى الأول دون الأخير فهو أوهن من الفرق بين القليل و الكثير، مع انه على تقدير تسليمه يجدى فى مثل النخامة و بقايا القيء فى الفم، لا فى بقايا الغذاء المختلفة بين الأسنان، ضرورة انه بعد ابتلاع المتخلف منه يصدق عليه انه أكل ما أدخله فى فمه من الخارج صدقاً حقيقياً، و لا يشترط فى إبطال الأكل كون إدخال الغذاء فى الفم فى زمان الصوم، لعدم الإشكال فى انه لو جعل الغذاء فى فمه بالليل ثم ابتلعه بعد طلوع الفجر يبطل صومه، و الفرق بينه و بين المختلف بين الأسنان تحكم.

و اما التمسك بالصحيح) ففيه أولاً المنع عن العمل به فى مورده اما بحمله على التقيء أو بإرادة أصل اللسان المتصل بالحلق من قوله: بعد ان صار الى لسانه، حتى لا يتعدى الى فضاء الفم، أو بحمل الازدرد على كونه بغير اختياره كما هو الغالب- و ذلك لعدم نقل الخلاف فى عدم جواز بلعه اختياراً، بل ظاهرهم الاتفاق على فساد الصوم به إذا دخل فى فضاء الفم، و ان وقع الخلاف فى إيجابه القضاء خاصة كما عن ظاهر الغنية دعوى الإجماع عليه، أو انه يوجب الكفارة أيضاً كما عن الحلوى التصريح به و لعله الأقوى كما سيأتى.

(و ثانياً) بالفرق بين مورد الصحيح و هو ما يخرج من الجوف و بين ما بقى من الغذاء بين الأسنان الذى وصل الى الفم من الخارج، حيث ان الصحة فى الأول لا يستلزمها فى الثانى،

[مسألة (١) لا يجب التخليل بعد الأكل لمن يريد الصوم]

مسألة (١) لا يجب التخليل بعد الأكل لمن يريد الصوم و ان احتمل ان تركه يؤدي الى دخول البقايا بين الأسنان في حلقه، و لا يبطل صومه لو دخل

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج٧، ص: ٤٨٦

بعد ذلك سهوا، نعم لو علم ان تركه يؤدي الى ذلك وجب عليه و بطل صومه على فرض الدخول.

لا- يجب التخليل بعد الأكل قطعاً لمن يريد الصوم إذا لم يحتمل ان تركه يؤدي الى دخول ما بقى بين الأسنان في حلقه. (و مع احتمال) ففي وجوبه وجهان مبنيان على بطلان الصوم بدخول ما بين الأسنان في حلقه سهوا و عدمه، فان قلنا بالبطلان وجب التخليل تحفظاً عن دخوله الموجب لبطلان الصوم، و ان قلنا بعدمه لم يجب، و في بطلان الصوم بدخوله سهوا و عدمه قولان، المحكى عن فوائد الشرائع ان الأقرب وجوب القضاء خاصة لتعريض صومه للإفطار بتهاونه في تخليل الأسنان (انتهى) و مال إليه في المسالك.

(و أورد عليه) بان تعرض الصوم للإفطار ان كان موجبا للقضاء لصيرورة الدخول في الحلق عمديا بتهاونه في التخليل كان موجبا للكفارة أيضاً، و الا فلا موجب للقضاء، فالتفصيل بين القضاء و الكفارة لا وجه له.

(و يمكن ان يقال) في توجيهه ان مقتضى القاعدة بطلان الصوم بابتلاع ما بين الأسنان و لو كان سهوا، لأن الأصل فيما ثبت دخله في الأمور به هو إطلاق اعتباره فيه بالنسبة الى حال العمد و النسيان و السهو، و قد خرج عنه الإتيان بالمفطر سهوا بالنص و الإجماع، لكن المخرج لا إطلاق له بالنسبة إلى السهو مع تفريط المكلف، و القدر المتيقن منه ما لم يكن عن تفريط منه فيقع ما كان منه بتفريط داخلاً في إطلاق ما دل على مفطريه الأكل، و اما عدم وجوب الكفارة فلدعوى ان الظاهر من دليل وجوبها هو صورة العمد لا ما كان عن سهو و لو كان عن تفريط، و لعل هذا هو الوجه فيما ذكره في نجاه العباد من الاحتياط بالقضاء حينئذ، و سيأتى الكلام في البحث عن إطلاق ما يدل على عدم بطلان الصوم بارتكاب المفطر سهوا.

و مما ذكرنا ظهر حكم ما لو علم بان ترك التخليل يؤدي الى دخول ما بين الأسنان في الحلق، فإنه مع الدخول يبطل صومه و يجب القضاء و الكفارة معاً، و مع عدمه لا تجب

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج٧، ص: ٤٨٧

الكفارة، و ظاهر المتن عدم وجوب القضاء أيضاً، و لكن الأقوى وجوبه فان ترك التخليل مع العلم بأنه يؤدي الى الدخول في الجوف و لو سهوا مستلزم للإخلال بالنية إذ مرجعه الى ترك العزم على الإمساك عن هذا المفطر، و هو موجب للقضاء على ما سيأتى.

[مسألة (٢) لا بأس ببلع البصاق و ان كان كثيراً مجتمعاً]

مسألة (٢) لا بأس ببلع البصاق و ان كان كثيراً مجتمعاً، بل و ان كان اجتماعه بفعل ما يوجبه كتذکر الحامض مثلاً لكن الأحوط الترك في صورة الاجتماع خصوصاً مع تعمد السبب.

لا- بأس ببلع البصاق فيما إذا لم يكن كثيراً مجتمعاً في فمه، لانصراف ما دل على النهي عن الأكل و الشرب عنه و لقيام السيرة على عدم الإمساك منه، و عن التذكرة دعوى الإجماع عليه بل و كذا المجتمع منه إذا لم يكن بفعله، و عن الخلاف نفى الخلاف عن عدم ابطال الصوم به و اما إذا كان سببه كتذکر الحامض أو لعارض آخر أوجب اجتماع البصاق على غير الوجه

المعتاد ففيه إشكال فإنه بمنزلة ابتلاع بقايا القيء الواصل الى فضاء الفم حيث تقدم و يأتي فساد الصوم به إذا تعمده، هذا في غير الخارج من الفم.

و اما لو خرج من الفم ثم ادخله فيه و ابتلعه فالظاهر صدق الأكل عليه و لو كان قليلا فالأرجح بطلان الصوم به سواء قلنا بحرمة اكله لكونه كعرقه و نخامته و دمعته و غيرها من فضلات الإنسان و انها تعد عرفا من الخبائث، أو قلنا بحليته.

و عن المنتهى انه لو ترك في فمه حصاة أو درهما فأخرجه و عليه لمعة من الريق ثم اعاده فيه و ابتلعه فالوجه الإفطار قل أو كثر لا ابتلاعه البلبل الذي على ذلك الجسم و قال بعض الجمهور لا يفطر ان كان قليلا (انتهى).

و مما ذكرنا يظهر حكم بلع بصاق غيره فإنه مما يصدق عليه الأكل بطريق اولى كما ان حرمة الأكل فيه أقوى، و لكن الاستفادة من بعض الاخبار هو الجواز بل عدم بطلان الصوم به، فمما يدل على الجواز في غير الصوم صحيح الصيقل المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام، قال مرت امرأة مدنية برسول الله صلى الله عليه و آله و هو يأكل - الى ان قال - فقالت ناولني لقمه من طعامك فناولها، فقالت لا و الله الا الذي في فمك، فاخرج رسول الله صلى الله عليه و آله اللقمة من فمه فناولها فأكلها، قال فما أصابها داء حتى فارقت الدنيا،

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٨٨

و ما ورد في النص على ابي جعفر الجواد عليه السلام المروى في الكافي أيضا، و فيه قال على بن جعفر فقامت فمصصت ريق ابي جعفر عليه السلام و قلت أشهد أنك إمامي عند الله، فان ذلك لما كان بمحضر من الرضا عليه السلام فتقريره عليه السلام و عدم إنكاره عليه دليل على الجواز، و يمكن القول باختصاص ذلك بريق المعصوم إذا فعل ذلك حباله و تبركا به.

و مما يدل على عدم بطلان الصوم به صحيح ابي ولاد المروى في التهذيب قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام انى اقبل بنتا لى صغيرة و انا صائم فيدخل جوفى من ريقها شىء، قال فقال لى لا بأس، ليس عليك شىء.

(و موثق ابي بصير) المروى في التهذيب أيضا، قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الصائم يقبل امرئته قال عليه السلام نعم و يعطيها لسانه تمصه، بناء على إطلاقه الشامل لما إذا كانت المرأة صائمة أيضا. و أصرح منه ما فى خبر على بن جعفر المروى فى التهذيب أيضا عن أخيه عليه السلام قال سئلته عن الرجل الصائم إله أن يمص لسان المرأة و تفعل المرأة ذلك، قال لا بأس.

لكن ظاهر الأصحاب عدم العمل بها فى الصائم فيحمل خبر ابي ولاد على صورة عدم الاختيار فى دخوله فى الجوف، و خبر ابي بصير و على بن جعفر على عدم البأس بمجرد المص لا ببلعه أيضا، بل مجرد عدم عمل الأصحاب كاف فى عدم حجية ما ذكر على ما هو طريقنا فى باب العمل بالاخبار، و الله الهادى.

[مسألة (٣) لا بأس بابتلاع ما يخرج من الصدر و ما ينزل من الرأس ما لم يصل الى فضاء الفم]

إشارة

مسألة (٣) لا- بأس بابتلاع ما يخرج من الصدر و ما ينزل من الرأس ما لم يصل الى فضاء الفم، بل الأقوى جواز الجر من الرأس إلى الحلق و ان كان الأحوط تركه و اما ما وصل منهما الى فضاء الفم فلا يترك الاحتياط فيه بترك الابتلاع.

الظاهر ان فى المسألة أقوالا ثلاثة

(الأول) جواز الابتلاع فيما يخرج من الصدر و ما ينزل من الرأس

و عدم بطلان الصوم به مطلقا و لو كان و أصلا إلى فضاء الفم ما لم ينفصل عنه الى الخارج و هو المحكى عن المعتمر و المنتهى و المدارك.

(و يستدل له) بان ذلك لا يسمى أكلا و لا شربا فيكون سائغا بأصالة البراءة السالمة عن المعارض، و بان النخامة مساوقة للريق في عدم الوصول من الخارج فوجب مساواتها له في الحكم، و بأنه لا ينفك عنه الصائم إلا نادرا فوجب العفو عنه لعموم البلوى، و لخبر

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٨٩

غياث بن إبراهيم عن الصادق عليه السلام: لا بأس بأن يزدرد الصائم نخامته- بناء على كون النخامة بالمعنى الأعم من الخارج من الصدر و النازل من الرأس- كما يشهد به ما عن بعض أهل اللغة «١» و لفحوى صحيح عبد الله بن سنان- المتقدم- الدال على جواز ابتلاع اجزاء القلس بعد ان صار على لسانه.

(القول الثاني) ما عن العلامة في التذكرة و الشهيدين و هو الجواز فيهما ما لم يصل الى فضاء الفم

و المنع عنهما بعد الوصول اليه، اما الجواز قبل الوصول اليه فلما استدل به للقول الأول، و اما المنع بعده فلصدق الأكل على ابتلاعهما حينئذ، فلا بد من حمل خبر غياث على صورة عدم الوصول الى فضاء الفم، مضافا الى ضعف سنده، و اما صحيح ابن سنان فلعدم العمل به في مورده- كما تقدم في طى الأمر الرابع من الأمور المذكورة في أول الفصل ص ٤٨٥

(القول الثالث) التفصيل بين الخارج من الصدر و النازل من الرأس

بالجواز في الأول إذا لم يصل الى فضاء الفم و المنع في الأخير، و هو الظاهر من المحقق في الشرائع و وجه الجواز في الأول هو ما تقدم في القولين الأولين، و يستدل للمنع في الثاني بإجمال معنى النخامة لاختلاف كلمات أهل اللغة في تفسيرها بعد اتفاقهم على ان الخارج من الصدر يسمى نخامة، فالمتيقن من معناها هو ذلك فلا دلالة لخبر غياث على الجواز في النازل من الرأس، مضافا الى قوة صدق الأكل عليه، فإنه إدخال شىء في الجوف من خارجه بخلاف الخارج من الصدر، فان ابتلاعه اعاده ما كان في الجوف اليه فلا يصدق عليه الأكل إلا إذا وصل الى فضاء الفم.

(و الأقوى هو القول الثاني) لعدم صدق الأكل فيهما قبل الوصول الى الفم، و الفرق بينهما ضعيف فان ما ينزل من الرأس أيضا يعد من جوف البدن، و ليس الاستناد في الجواز الى خبر غياث حتى يقال بإجمال معنى النخامة بل المناطق انه لا يعد بلعهما قبل الوصول الى فضاء الفم أكلا، و اما بعد الوصول إليه فالإنصاف صدق الأكل حينئذ.

(١) نخمة بالفتح: آب بينى و دماغ و سينه، تنخم: انداختن از سينه يا از بينى (منتهى الاريب)

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٩٠

(و مما ذكرنا ظهر) حكم الجر من الرأس إلى الحلق و انه لا بأس به ما لم يصل الى فضاء الفم، و الله الهادى.

مسألة (٤) المدار على صدق الأكل و الشرب و ان كان بالنحو الغير المتعارف فلا يضر الوصول الى الجوف إذا لم يصدق الأكل و الشرب كما إذا صب دواء فى جرحه أو شيئاً فى اذنه أو إحليلة فوصل الى جوفه، نعم إذا وصل من طريق انفه فالظاهر انه موجب للبطلان ان كان متعمدا لصدق الأكل و الشرب حينئذ.
فى هذه المسألة أمران

(الأول) المدار فى الأكل و الشرب على ما يصدق عليه أحدهما

و ان كان على غير النحو المتعارف، و الظاهر ان المناط فيهما دخول الطعام و الشراب الى الجوف عن طريق الحلق و لو كان وصوله الى الحلق عن غير ناحية الفم كما لو فرض وصوله اليه من ناحية الأنف و الأذن و العين، بخلاف ما يصل الى الجوف من غير ناحية الحلق و ان وجد طعمه فى الحلق، و القول بان وصول طعمه اليه ملزوم وصول نفسه إليه لاستحالة انتقال العرض من موضوعة الى موضوعة آخر مردود، فان المدار على صدق دخول ذى الطعم فى الحلق عرفا لا بالدقة العقلية.
(و كيف كان) فلا يضر مجرد الوصول الى الجوف إذا لم يصدق عليه الأكل و الشرب لأنهما قد أخذوا موضوعين للحكم فى باب الصوم.

(فان قلت) مقتضى إطلاق ما يدل على وجوب الاجتناب عن الطعام و الشراب كونهما مفطرين و لو لم يصدق على إدخالهما فى الجوف عنوان الأكل أو الشرب كصحيح ابن مسلم:

لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب اربع خصال: الطعام و الشراب و النساء و الارتماس فى الماء.

(و خبر ابى بصير): الصيام من الطعام و الشراب و (قوله عليه السلام) فى خبر آخر فى مقام المبالغة: ليس الصيام من الطعام و الشراب وحده (و قوله عليه السلام) فى خبر آخر فى مقام تعليل عدم الإفطار بدخول الذباب فى الحلق: انه ليس بطعام، الظاهر فى

كون المدار فى المفطر على كونه طعاما و لو لم يصدق على إدخاله فى الجوف عنوان الأكل (و خبر ابن ابى يعفور) فى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٩١

تعليل نفى الباس عن الاكتهال: انه ليس بطعام و لا شراب (قلت) المتفاهم من الاجتناب عن كل شىء هو الاجتناب عن فعل ما هو المعتاد بالنسبة إليه، فالاجتناب عن الطعام و الشراب هو ما هو المعتاد المنصرف اليه فيهما- أعنى الأكل و الشرب كما ان الاجتناب عن النساء المذكور فى صحيح محمد بن مسلم هو الاجتناب عن مباشرتهن لا مطلق الاستمتاع حتى النظر و اللمس فالتعبير بالأكل و الشرب تارة و بالطعام و الشراب اخرى لا يوجب اختلافا فيما هو المقصود من المفطر، إذ مرجع التعبيرين أمر واحد و هو الإمساك عن أكل المأكول و شرب المشروب.

(الأمر الثانى) مقتضى ما ذكرناه فى الأمر الأول عدم فساد الصوم بصب الدواء فى الجرح

أو في الإحليل و لو وصل الى الجوف، و كذا في الاذن و العين إذ أوصل إلى الجوف من غير ناحية الحلق، خلافا للمحكي عن الشيخ في المبسوط و جماعة منهم العلامة في المختلف من البطلان و لم يحك عنهم دليل عليه، و لعله لدعوى استفادة المنع عن مطلق إدخال الشيء في الجوف مما دل على المنع من الأكل و الشرب، أو لما تقدم في الأمر الأول مما ورد من المنع عن الطعام و الشراب و انهما أعم من الأكل و الشرب، أو لما ورد من المنع عن الاحتقان بالمائع كما يأتي، أو لما ورد من المنع عن صب الدهن في الاذن إذا كان يصل الى الحلق، ففي خبر علي بن جعفر عن أخيه الكاظم عليه السلام عن الصائم هل يصلح له ان يصب في اذنه الدهن، قال عليه السلام إذا لم يدخل حلقه فلا بأس، فإنه يدل بمفهومه على ثبوت البأس إذا دخل في الحلق، أو لما ورد من البطلان بتعمد الاستنشاق أو دخول الغبار في الأنف.

(ففي خبر سليمان المروزي) قال سمعته يقول إذا تمضمض الصائم في شهر رمضان أو استنشق متعمدا أو شم رائحة غليظة أو كس بيتا فدخل في انفه و حلقه غبار فعليه صوم شهرين متتابعين ان ذلك مفطر مثل الأكل و الشرب و النكاح.

(و قد يستدل) للبطلان بصب الدواء في الإحليل حتى يصل الى الجوف بأنه قد

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٩٢

أوصل إلى جوفه مفطرا بأحد المسلكين، فإن المثانة تنفذ الى الجوف فكان موجبا للإفطار كما في الحقنة.

(و أورد عليه في المعبر) بأن المثانة ليست موضوعة للاغتذاء و قولهم للمثانة منفذ الى الجوف غير مسلم، بل ربما كان يرد إليها من الماء على سبيل الرشح، و لا يبطل الصوم بالأمر المحتمل، و ظاهره تسليم البطلان لو علم بدخول الدواء من الإحليل في الجوف، و انما منع عن البطلان لأجل عدم العلم به و انه من الأمر المحتمل.

(و الأقوى) عدم البطلان بشيء من ذلك الا ما تقدم من استظهار البطلان فيما يدخل عن طريق الحلق و لو من غير ناحية الفم كالاذن و العين و الأنف، و اما من ناحية الجرح و الإحليل فلا دليل على البطلان لعدم صدق عنوان الأكل و الشرب بذلك، و عدم استفادة مبطلية كل ما يدخل في الجوف مما دل على مبطلية الأكل و الشرب، فإنه قياس محض، و المنع عن الاحتقان بالمائع لا يدل على المنع عن كل ما يدخل في الجوف، لاحتمال الخصوصية فيه، و لذا يجوز الاحتقان بالجامد، بل يمكن قلب الدليل و الاستدلال بالجواز في الجامد على عدم المنع و لو في الجملة، و ما ورد من منع صب الدهن في الاذن إذا وصل الى الحلق لا يدل على ما إذا دخل الجوف عن غير طريق الحلق، فهو على خلاف ما استدلل له أدل.

و أوضح فسادا الاستدلال بما ورد من المنع عن تعمد الاستنشاق، للإجماع على عدم مبطلية الاستنشاق إذا لم يؤد الى الدخول في الحلق، و لو قيّدنا الخبر بصورة دخول الماء في الحلق عن طريق الأنف فلا دلالة فيه على مبطلية مطلق ما يدخل في الجوف و لو عن غير ناحية الحلق، و ذلك لصدق الشرب على إدخال الماء في الجوف عن طريق الأنف، كما ان البطلان بدخول الغبار في الأنف أيضا لا يدل على ذلك، و مما ذكرنا ظهر بطلان الاستدلال بان للمثانة منفذ الى الجوف، لان النفوذ الى الجوف على تقدير تسليمه لا يدل على البطلان ما لم يصدق عليه عنوان الأكل أو الشرب، و الله العالم.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ٧، ص: ٤٩٣

[مسألة (٥) لا يبطل الصوم بإنفاذ الرمح أو السكين أو نحوهما]

مسألة (٥) لا يبطل الصوم بإنفاذ الرمح أو السكين أو نحوهما بحيث يصل الى الجوف و ان كان متعمدا.
على المشهور سواء كان رطبا أو يابسا و سواء كان بمباشرة نفسه أو غيره و سواء كان بأمره أولا، و ذلك لوضوح عدم صدق

الأكل عليه، بل عدم الفساد هنا أولى من إدخال الدواء في الجوف، لاستقراره في الجوف و صيرورته بمنزلة الغذاء للجسم بخلاف السكين و الرمح، خلافا للمحكي عن المبسوط من البطلان إذا طعن نفسه أو أمر غيره بطعنه ففعل و وصل الى جوفه- على ما نقله عنه العلامة في المختلف- و هو ضعيف مخالف للمشهور و مخالف مع ما صرح به الشيخ نفسه في الخلاف من عدم الإفطار بوصول الرمح الى الجوف رطبا كان أو يابسا، استقر في الجوف أولا، كان باختياره أولا، و انما حكي في الخلاف قولا بالبطلان به عن بعض العامة، و هو يومي الى عدم الخلاف بين أصحابنا، و هو كذلك إذ لم يحك الخلاف في ذلك الا عنه (قده) في المبسوط.

(الى هنا تم بعون الله تعالى) ما أردنا تحريره من الجزء السابع من كتاب مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى) على يد مؤلفه الحقير الفقير محمد تقي بن محمد الأملی عاملهما الله تعالى بلطفه الخفى و الجلى و عفى الله سبحانه عنى و عن والدى و عن إخواننا المؤمنين و المؤمنات و يتلوه الجزء الثامن من أول الثالث من مفطرات الصوم و الحمد لله أولا و آخرا و ظاهرا و باطنا و صلواته و تحياته على نبيه المصطفى و آله البررة الأتقياء و كان الفراغ عن طبعه في مطبعة الفردوسى فى يوم الجمعة غرة شهر رجب من سنة ١٣٨٧ هـ ق ١٣٤٦ هـ ش اللهم اختم لنا بالسعادة

آملی، میرزا محمد تقي، مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ١٢ جلد، مؤلف، تهران - ایران، اول، ١٣٨٠ هـ ق

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).
قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَيْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - فى تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخِ الصَّدُوقِ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادى" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحداً من جهابذة هذه المدينة، الذى قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبى (صلواتُ الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) و يساحة صاحب الزمان (عجلَ اللهُ تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، فى سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفيئ مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقفٍ كل يوم.
مركز "القائمية" للتحريى الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامى - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشىباب و عموم الناس الى التحررى الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايىث المبتدله أو الرديئه - فى המחاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامعته ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواه برامج العلوم الإسلاميه، إناله منابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبّهات المنتشرة فى الجامعه، و...

- منها العدالة الاجتماعية: التي يُمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدة، على أنه يُمكن تسريع إبراز المرافقي و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الاسلاميه و الايرانيه - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.
- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمه" www.Ghaemiyeh.com و عدّه مواقع أُخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديّه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائي و اليدوي للبلوتوث، ويب كسك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخري مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسه

(ي) إقامة دورات تعليميه عموميّه و دورات تربية المرئي (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسي: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيد"/ ما بين شارع "پنج رمضان" و "مفتق" و فائي "بنايه" القائمه

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسيه (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتي: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامه:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيّه، تبرعيّه، غير حكوميّه، و غير ربحيه، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكتها لا تتوافي الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحاليه و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمه) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفيق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حدّ التمكن لكل احدٍ منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله وليّ التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

